

مُخْتَلَفُ السُّوَيْدِيَّاتِ

لَا يُؤْمِنُ إِلَّا السُّوَيْدِيَّ
بِرُؤَايَةِ وَتَرْتِيبِ الْعِلْمِ الْعَالَمِ السُّوَيْدِيَّ

دَرَاةٌ وَتَحْقِيقٌ
وَجَبْدٌ رَحْمَةٌ بِرُبِّ الْعَالَمِ الْفَرِيقِ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ

مَكْتَبَةُ الشُّرَاةِ
سَنَاءُ وَنُورٌ

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

١٧٢٨- قال (محمد): دار في يد رجل، ادعى خارج أنه اشتراها من ذي اليد. وادعى ذو اليد أنه اشتراها من الخارج^(١)؛ يقضى لهما جميعاً، فإن كان^(٢) ذكر الشهود القبض، جعل القبض الموجود لأحد^(٣) العقدين، فيقضى بها لذى اليد ويجعل كأن ذا اليد باعها^(٤)، وسلمها، ثم الخارج باعها، وسلمها، وإن لم يذكروا القبض؛ قضى بها للخارج، ويجعل كأن الخارج باعها وسلمها، ثم ذو اليد باعها ولم يسلمها^(٥)، فيؤمر بالتسليم^(٦). وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: نهاترت البيئات جميعاً، وترك في يد صاحب^(٧) اليد^(٨).

له: أن العمل بالبيئات واجب ما أمكن، وقد أمكن هنا بالطريق الذي قلنا.

لهما: أنه تعذر القضاء بها؛ لأنه لا يتصور أن يكون كل واحد منهما بائناً ومشترياً في حالة واحدة، ولا دلالة على السبق، والترجيح، فيتعذر أصلاً، هذا إذا لم يؤقتا، فإن وقَّتا، وكان^(٩) السبق للخارج، قضى بالبيعين، والمالك لذى اليد، وإن كان لذى اليد، قضى بالبيعين، والمالك للخارج بالإجماع.

(١) في ز، ك، ق، ط زيادة (وأقاما البيئة) وهي توضح المعنى.

(٢) (كان) سقطت من ز، ك، ح، ق، ط. وسقطها أفضل لاستقامة الأسلوب.

(٣) في ش، ز، ك، ق، ط (لآخر) بدل (لأحد) والأولى أنسب للمعنى.

(٤) في ق زيادة (منه) ووجودها وعدمه سواء.

(٥) في ك، ق، ط (يسلم) بدل (يسلمها) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في ز زيادة (إليه) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٧) في ك (ذي) بدل (صاحب) ومعناها واحد.

(٨) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٩٤٣، ٣٩٤٤.

(٩) في ز، ك، ق، ط (فإن كان) بدل (وكان) والمعنى معهما واحد.

١٧٢٩- قال (محمد): إذا طلق^(١) امرأته طلاقاً بائناً، فولدت ولدين، لأقل من ستين، فنسبهما ثابت منه، فإن نفاهما أو نفى أحدهما، حد؛ لأنه قدف محصنة، ولا يقطع النسب [إلا]^(٢) باللعان، ولا لعان بالبينونة^(٣). وإن ولدتهما لأكثر من ستين، لا يثبت نسبهما، مالم يدع الزوج، فإن نفاهما، أو نفى أحدهما^(٤)، لم يحد؛ لأن نسبه غير ثابت، فإن ولدت أحدهما لأقل من ستين بيوم، والآخر لأكثر من ستين فعند محمد: لا يثبت نسبهما، ولا يحد.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يثبت نسبهما، ويحد^(٥).

له: أن الولد الثاني من علوق حادث بعد الإبانة؛ لأنه ثبت بحديث عائشة - رضي الله عنها - أن الولد لا يبقى في البطن أكثر من ستين^(٦)، فصار^(٧) الأول تبعاً له؛ لأن نسبه يثبت بالاجتهاد، والنص فوق الاجتهاد.

لهما: أن نسب الأول ثبت سابقاً، فيثبت نسب الثاني تبعاً له، كمن باع جارية، فولدت عند المشتري ولدين، أحدهما لأقل من ستة أشهر من وقت البيع، والآخر لأكثر^(٨)، ثم ادعى البائع الأول أو كليهما، ثبت نسبهما من غير تصديق المشتري.

(١) في ك، ق، ط زيادة (الرجل) ووجودها وعدمه سواء.

(٢) في الأصل (لأنه) ولا يستقيم المعنى بها.

(٣) في ق، ز (بعد البينونة) بدل (البينونة) والأولى أوضح.

(٤) في ز، ك، ق (أو أحدهما) بدل (أو نفى أحدهما) والثانية أوضح.

(٥) انظر المبسوط ج ١٧ ص ١٥٩، ١٦٠.

(٦) رواه الدارقطني، كتاب النكاح حديث رقم ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ج ٣ ص ٣٢٢.

والبيهقي، كتاب العدد، باب ما جاء في أكثر الحمل، ج ٧ ص ٤٤٣، موقوفاً على عائشة رضي الله عنها.

(٧) في ط زيادة (الولد) وهي توضيح المعنى.

(٨) في ز، ك زيادة (لأكثر من ستة أشهر). وهي توضيح المعنى.

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي يوسف فيه

١٧٣٠- قال (أبوحنيفة): أمة لها ثلاثة أولاد، ولدتهم في بطون مختلفة^(١) أفر المولى في صحته أن أحدهم ابنه، ولم يبين حتى مات؛ لا يشت نسب أحدهم؛ لأنه لا يثبت^(٢) [في]^(٣). المجهول، فتعق^(٤) الجارية؛ لأنه أفر بأمية^(٥) الولد، وأما الأولاد فعنده: يعتق ثلث كل واحد منهم، ويسعى في ثلثي قيمته^(٦)، كالمكاتب كما هو مذهبه في المستعبي.

وقال محمد: يعتق من الأكبر ثلثه، ومن الأوسط نصفه، ومن الأصغر كله، ويسعى الأول والثاني في الباقي، وهو حر، كما هو مذهبه. وهو [إحدى]^(٧) الروايتين عن أبي يوسف.

وفي رواية قال: يعتق من الأكبر^(٨) نصفه، ومن الأوسط والأصغر^(٩) كما قال محمد^(١٠). وهذا بناء على أصل: وهو أن مثل هذا الكلام إذا تعذر إعماله

-
- (١) في ز، ك، ق زيادة (ثم) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
 - (٢) في ح (يثبت) بدل (لا يثبت) والثانية أنسب لاستقامة المعنى.
 - (٣) في الأصل (لقي) وهو وهم من النسخ.
 - (٤) في ش، ز، ق، ط (وتعق) بدل (فتعق) والمعنى معهما واحد.
 - (٥) في ز، ك (بأمومية) بدل (بأمية) والمعنى معهما واحد.
 - (٦) في ش، ز زيادة (وهو) ولا تؤثر في تغيير المعنى.
 - (٧) في الأصل (أحد) وهذا مخالف لقواعد النحو.
 - (٨) في ز، ش، ك، ق، ط (في الأكبر يعتق) بدل (يعتق من الأكبر) وتؤديان إلى نفس المعنى.
 - (٩) في ق، ط (وفي الأصغر والأوسط) بدل (ومن الأوسط والأصغر) وتؤديان إلى نفس المعنى.
 - (١٠) انظر المبسوط ج ١٧ ص ١٤٢، ومختصر الطحاري ص ٣٥٩. وذكر الطحاوي الخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف.

في النسب، صار مجازاً عن الإعتاق عنده. أصله^(١): مسألة هذا ابنى، فصار كأنه قال لهم^(٢): أحدهم حر. والحكم فيه مامر، وعندهما: ينزل العتق على اعتبار العلوق - إن أمكن - وإلا يلفو، وههنا أمكن التنزيل. بيانه: أنه إن عنى الأكبر بكلامه؛ عتق. وإن عنى الأوسط، أو الأصغر^(٣)، لا يعتق، فيعتق في حال، ولا يعتق في حالتين^(٤)، فيعتق ثلثه، وأبو يوسف في رواية: جعل أحوال الحرمان حالة واحدة، كأحوال الإصابة، فلذلك قال: يعتق نصفه في تلك الرواية، وأما الأوسط فإن عنى الأول، يعتق؛ لأنه ولد أم ولده، وإن عناه به^(٥) يعتق أيضاً، ولا يعتق إن عنى الأصغر. وأحوال الإصابة حالة واحدة، فيعتق في حال، ولا يعتق في حال، فيعتق نصفه، والأصغر يعتق على كل حال - سواء عناه^(٦)، أو^(٧) الأوسط أو الأكبر فيعتق كله.

(١) أي أصل هذا الخلاف، (هامش نسخة ح، ٦٦).

(٢) (لهم) سقطت من ش، ك، وذكرها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ش، ز، ح، ك، ق (والأصغر) بدل (أو الأصغر) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ط زيادة (وأحوال الحرمان أحوال) وهي توضح المعنى.

(٥) (به) سقطت من ش، ز، ح، ك، ق، ط، أ وعدم ذكرها أفضل.

(٦) في ز (عنى الأصغر) بدل (عناه) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ط زيادة (عنى) وهي توضح المعنى أكثر.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٧٣١- قال (أبيوسف): تركت في يد إنسان، جاء أحد الزوجين يطلب نصيبه^(١)، فإن شهد الشهود، وقالوا: لا نعلم له وارثاً آخر، فله أكثر النصيبين، فإن لم يقولوا ذلك، وأعطى الميراث بإقرار ذي اليد، فله أقل النصيبين^(٢).
وقال محمد: له أكثر النصيبين^(٣).
له: أنه ظهر الاستحقاق، وانعدم^(٤) المزاحمة^(٥) ظاهراً.

-
- (١) في ط (حصته منه) بدل (نصيبه) والمعنى معهما واحد.
(٢) في ط زيادة (أما الربع للزوج والثلث للمرأة) وهي توضيح المعنى.
(٣) في ط زيادة (إما الربع، وإما النصف) وهي توضيح المعنى. انظر البدائع ج ٩ ص ٤٠٤٦، ٤٠٤٧، وحاشية ابن عابدين ج ٧ ص ٣٩، وروى عن أبي يوسف: أن للزوج الخمس، وللمرأة ربع الثمن لجواز أن يكون له أربع نسوة، فيكون لها ربع الثمن؛ لأنه ثابت بيقين. وفي الزيادة شك. وروى عنه: أن للزوج الخمس والمرأة ربع التسع. أما الزوج فلأن من الجائز أن يكون للمرأة أبوان وبتان، وزوج، فيكون أصل المسألة من اثني عشر، للأبوين السدان، ويساوي أربعة، وللبنين الثلثان ويساوي ثمانية، وللزوج الربع ثلاثة، فعالت بثلاثة أسهم فصارت الفريضة من خمسة عشر، وثلاثة من خمسة عشر خمسها، فذلك للزوج، وأما المرأة فأصلها من أربعة وعشرين - على اعتبار أن يكون للميت أبوان وبتان وزوجة - للأبوين السدان وتساوي ثمانية، وللبنين الثلثان وتساوي ستة عشر، وللزوجة الثمن وتساوي ثلاثة، فعالت بثلاثة أسهم، فصارت سبعة وعشرين، وثلاثة من سبع وعشرين تسعها. ثم من الجائز أن يكون معها ثلاثة أخرى، فيكون أربع زوجات، فيكون لها ربع التسع، وثلاثة فعلى أربعة لا تستقيم، فنضرب أربعة في تسعة، ويكون ستة وثلاثين سهماً، تسعها أربعة، فلها من ذلك سهم من ستة وثلاثين سهماً، وهو ربع التسع. (المصدر السابق).

- (٤) في ك (وعدم) بدل (وانعدم) والمعنى معهما واحد.
(٥) في ز، ق، ك، ط (المزاحم) بدل (المزاحمة) والأولى أنسب للمساق، وسياق الكلام يدل على المذكر.

لأبي يوسف: أن الأقل متيقن، وفي الزيادة شك.

١٧٣٢- قال (أبي يوسف): عين في يد رجل، ادعى رجل أنه اشتراها من ذي اليد^(١)، وادعت المرأة^(٢) أن ذا اليد^(٣) تزوجها عليه؛ فهما سواء، فيقضى به بينهما، [وللمرأة]^(٤) نصف قيمتها، تتميماً للمهر.

وقال محمد: الشراء أولى، فيقضى^(٥) للرجل، وللمرأة قيمتها^(٦).

له: أن العمل بالحجج واجب - ما أمكن - ولو جعلناهما سواء، بطل نصف كل واحد منهما، ولو قدمنا الشراء؛ يصح^(٧) في الكل، ثم يصير متزوجاً للمرأة على عين الغير، فتجب قيمته، فكان عملاً بهما على الكمال معنى.

لأبي يوسف: أن كل واحد منهما يفيد الملك في العين بنفسه، وقد استويا في الحجة، فلا يمكن الترجيح.

١٧٣٣- قال (أبي يوسف): ولو أقام الخارج البينة أن القاضي قضى بهذه الأمة له بشهادة الشهود، ولم يشهدوا على إقرار القاضي به، وذو اليد أقام^(٨) البينة على التناج^(٩) يقضى بها للخارج، وقيل: هو قول أبي حنيفة أيضاً. وقال محمد: يقضى^(١٠) لذی اليد^(١١).

له: أن الشهادة على قضاء القاضي إثبات الملك للخارج بسبب - وهو القضاء بشهادة الشهود - فلا تجوز الزيادة عليه - وهو القضاء بإقرار ذي اليد،

(١) في ش، ز، ك، ق، ط زيادة (بكذا) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٢) في ش، ك، ق، ط (مرأة) بدل (المرأة) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ح (أنه) بدل (أن ذا اليد) والثانية أوضح.

(٤) في الأصل (والمرأة) والمعنى يختل بهذا.

(٥) في ك زيادة (به) والأفضل أن يقول (بها) لأن المراد (المعين) وهي لفظ مؤنث. وفي ز (ويقضى) بدل (فيقضى) والمعنى معهما واحد.

(٦) انظر تبين الحقائق ج ٤ ص ٣١٨، والبنية ج ٧ ص ٤٨٣، ٤٨٤، والبنية بهامش فتح القدير ج ٧ ص ٢٣٩، والمبسوط ج ١٧ ص ٥٩.

(٧) في ش، ز، ك، ق، ص (صح) بدل (يصح) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ز، ك، ط (وأقام ذو اليد) بدل (وذو اليد أقام) والمعنى معهما واحد.

(٩) أي أنها نتجت عنه، أو ولدت عنه. (المبسوط ج ١٧ ص ٦٣).

(١٠) في ق زيادة (بها) وهي توضح المعنى.

(١١) انظر المبسوط ج ١٧ ص ٧٩.

أو يبيعه من الخارج - و بدونه لا يقضى للخارج، وصار كما لو^(١) شهدوا على إقرار القاضي بالقضاء له^(٢).

لأبي يوسف: أن القضاء قد ثبت [صحيحاً]^(٣)، فلا ينقض بالشك، وإنما ينقض إذا ظهر خطؤه بيقين، ولم يظهر لاحتمال أن ذا اليد أقر له، أو باعه منه، والقاضي قضى بينة قامت بذلك.

١٧٣٤- قال (أبيوسف): إذا باع جارية، فولدت عند المشتري، فقال البائع، بعثنا منذ شهر، والولد يئى، فقال المشتري بعثنا^(٤) لأكثر من ستة أشهر، والولد ليس منك، فالقول قول المشتري بالاتفاق^(٥)؛ لأنه ينكر نقض البيع، ولو أقاما البينة، فالبينة بينة المشتري أيضاً.

وقال محمد: البينة بينة البائع^(٦).

له: أن بينة البائع أثبتت^(٧) نسب الولد^(٨)، واستيلاد الجارية، ونقض البيع.

لأبي يوسف: أن بينة المشتري تثبت زيادة مدة في الشراء، وبطلان هذه الأشياء.

١٧٣٥- قال (أبيوسف): إذا اشترى امرأته الأمة، وقد دخل بها، ثم أعتقها، ثم جاءت بولد لأكثر من ستة أشهر منذ اشتراها؛ لا يثبت النسب، إلا أن يدعيه الزوج.

(١) في ط (إذا) بدل (لو) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ط (بشهادة الشهود) بدل (له) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في الأصل (تصحيحاً) وهو وهم من الناسخ.

(٤) في ق، ط (اشتريتها) بدل (بعثنا) والأولى أنسب للمعنى.

(٥) في ق (بالإجماع) بدل (بالاتفاق) والمعنى معهما واحد.

(٦) قال في المبسوط: «هذا إذا قال المشتري: اشتريتها منك منذ سنة، وقال البائع إنما بعثنا منك منذ شهر، فالقول قول البائع؛ لأن المشتري يدعي زيادة تاريخ في شراؤه، فلا يصدق على ذلك إلا بحجة، فإن أقاما جميعاً فالبينة بينة البائع عند أبي يوسف - رحمه الله -؛ لأنه يثبت ببينته حصول العلوق في ملكه، وثبت حق استلحاق النسب له. وعند محمد - رحمه الله -؛ البينة بينة المشتري؛ لأنه هو المحتاج إلى إثبات التاريخ في شراؤه بالبينة، فيثبت ببينة أن شراؤه كان منذ سنة، وذلك مانع من صحة دعوة البائع، فلهذا قبلت بينته».

ج ١٧ ص ١٠٥.

(٧) في ش، ز، ح، أ ق، ط، ك (أثبتت) بدل (تثبت) والأولى أبلغ في أداء المعنى.

(٨) في ز زيادة (منه) وهي تزيد من وضوح المعنى.

وقال محمد : يثبت^(١) من غير دعوة إلى سنتين منذ اشتراها^(٢).
 له : أنه لما^(٣) اشتراها ارتفع النكاح ، وجبت العدة ، لكنه لم يظهر^(٤)
 بملك^(٥) اليمين ، وبالعق ظهرت ، وحكم المعتدة هذا بهذا^(٦).
 لأبي يوسف : إن قيل : العتق لا يثبت من غير الدعوة^(٧) ، والعق ما زادها
 إلا بعداً منه . فلو لم يعتقها ، لكن باعها ، فولدت لأكثر من ستة أشهر منذ
 باعها ، فعند أبي يوسف : لا يثبت - وإن ادعاه - إلا بتصديق المشتري ؛ لما مر
 أن النكاح صار كأن لم يكن .

وعند محمد : يثبت من غير تصديق - كما قال في فصل العتق - إلا أن هنا
 لا يثبت بدون الدعوة عنده ؛ لأن العدة تظهر ثمة ، لا وهنا^(٨).

١٧٣٦ - قال (أبيوسف) : عبد قال : هذا اللقيط ابني^(٩) ، من زوجتي هذه - وهي
 أمه - وصدقه مولاه ؛ ثبت نسبه^(١٠) منه ؛ لأنه نفع للصغير^(١١) ، وهو
 عبد^(١٢).

-
- (١) في ك زيادة (النسب) وهي توضح المعنى.
 (٢) وقول أبي يوسف الأول مثل قول محمد . (انظر المبسوط ج ١٧ ص ١٣٦).
 (٣) في ح (كما) بدل (لما) والثانية أنسب للمعنى.
 (٤) في ز ، ط (لكنها لم تظهر) بدل (لكنه لم يظهر) والأولى أفضل لدلائلها على العدة . إذ أن
 العدة لا تظهر في حقها ؛ لأنها تحل له بالملك ، وهي ظاهرة في حق الغير . (انظر المبسوط
 ج ١٧ ص ١٣٦).
 (٥) في ك ، ق ، ط (الملك) بدل (بملك) والثانية أفضل للمعنى.
 (٦) (بهذا) سقطت من ش ، ز ، ك ، ق ، ط . ولا يتغير المعنى بسقوطها ، وفي أ (بهذا) بدل
 (هذا بهذا) والأفضل (هذا) فقط.
 (٧) في ز ، ح ، ق ، ك ، ط ، أ (دعوة) بدل (الدعوة) والمعنى معهما واحد .
 (٨) في ط (ظهرت ثم ، لا وهنا) بدل (تظهر ثمة لا وهنا) والمعنى معهما واحد . وفي ط زيادة
 (عنده) ولا داعي لهذه الزيادة للتكرار.
 (٩) في ز ، ك ، ط (ولدي) بدل (ابني) والمعنى واحد . وفي ق (ولو أن عبداً قال : هذا اللقيط
 ولدي) بدل (عبد قال : هذا اللقيط ابني) والمعنى واحد.
 (١٠) في ش ، ز ، ك ، ط (النسب) بدل (نسبه) والمعنى معهما واحد.
 (١١) في ، ط (في حق الصغير) بدل (للصغير) والمعنى معهما واحد.
 (١٢) في ز ، ك (عبد) بدل (عبد) والثانية أنسب للمعنى.

وقال محمد: هو حر^(١).

له: أن اللقيط حر، فلا يبطل ذلك إلا بحجة، وإقرار المولى والعبد^(٢)، لا يلزمه^(٣)

لأبي يوسف: أن الشرع حكم بكونه ولد الأمة^(٤)، وولد الأمة عبد.

١٧٣٧- قال (أبيوسف): دار في يد رجل، جاء رجلان وداعى كل واحد منهما أنها له، باعها من صاحبة المدعي هذا، وأحدهما^(٥) ادعى البيع بالف درهم، والآخر بمائة دينار، وأقاما البيعة، قضى بها بينهما بغير بيع، ولا شيء من الثمن.

وقال محمد: يقضى بالملك، والبيع لكل واحد منهما في النصف^(٦) بنصف الثمن^(٧). بناء على ما ذكرنا قبل هذا: أن البيئات على البيع في مثل هذه الصورة تنهاتر عندهما، فبقي^(٨) بيعة على الملك المطلق، فيقضى بالدار لهما. وعند محمد: لا تنهاتر ما أمكن، وههنا أمكن بإثبات البيع في النصف.

(١) انظر المبسوط ج ١٧ ص ١٢٨.

(٢) في ط، ق، (العبد والمولى) بدل (المولى والعبد) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ط (لا يلزم الولد) بدل (لا يلزمه) والأولى أفضل لوضوحها.

(٤) في ز، ح، ط (ولد للأمة) بدل (ولد الأمة) والمعنى معهما واحد.

(٥) (وأحدهما) سقطت من ش والمعنى لا يتم بدونها.

(٦) في ط (بالنصف) بدل (في النصف) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) وقول أبي حنيفة مثل قول أبي يوسف: (انظر المبسوط ج ١٧ ص ٤٠، ٦٠).

(٨) في ز (فتبقى) بدل (فتبقى) والأولى أنسب لدلالته على لفظ مؤث وهو (البيعة).

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٧٣٨- قال (أبو حنيفة): إذا ادعى عينا في يد إنسان أنها ملكه، وفي (١) يد هذا - بغير حق - فقال ذو اليد: هي ربيعة فلان عندي، ولا خصومة لك معي؛ لا تندفع عنه الخصومة (٢) ما لم يقم البينة على الإيداع، فلو أقام البينة، وقال شهوده (٣): أردعه رجل لو رأيتاه عرفناه (٤)، ولا تعرف اسمه، ونسبه، كفى ذلك عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف: إن كان ذو اليد معروفاً بالاقتيال لا يقبل هذا (٥) منه. وقال محمد: لا بد للشهود من تعريف (٦) ذلك الرجل باسمه، ونسبه. لمحمد: أن القضاء بالمجهول باطل (٧).

لأبي يوسف: أن احتمال المواضعة مع إنسان (٨) يودع عنده، ويشهد عليه - وهو لا يملك (٩) لدفع الخصومة - ثابت وإن كان ممن يعرف بالحيلة، لا يقبل، وإلا قبل (١٠).

لأبي حنيفة: أن القضاء لا يقع على ذلك الرجل بشيء ليشترط (١١) العلم باسمه، ونسبه، وإنما يقضى على المدعي بقصر يده عن ذي اليد، وهما

(١) في ح زيادة (وهي في) وهي توضيح المعنى.

(٢) في ك، ط (الخصومة عنه) بدل (عنه الخصومة) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ق (الشهود) بدل (شهوده) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ش (عرفنا) بدل (عرفناه) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) (هكذا) سقطت من ش. وذكرها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٦) في ش (تعرف) بدل (تعريف) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) انظر المبسوط ج ١٧ ص ٣٧، ٣٨.

(٨) في ز، ق زيادة (آخر) وهي توضيح المعنى أكثر.

(٩) في ش، ك، ق، ط (يملكه) بدل (يملك) والأولى أنسب للسياق.

(١٠) في ش، ط (والأصل) بدل (والأقبل) والثانية أنسب للمعنى.

(١١) في ك (حتى يشترط) بدل (ليشترط) والمعنى معهما واحد.

حاضران، معلومان.

١٧٣٩- قال (أبو حنيفة): رجلان تنازعا في عين بطريق الميراث، أو الملك المطلق، وأقاما البيعة، فعند أبي حنيفة: إن كانا^(١) أرخا، وتاريخ أحدهما أسبق؛ قضى له؛ لأنه أثبت الملك لنفسه في وقت لا يتارعه فيه غيره، وأن أرخ أحدهما فلا عبرة به^(٢)، وكان أبو يوسف - أولاً^(٣) - يقول لا عبرة بتاريخهما^(٤)، ولا تاريخ^(٥) أحدهما، ثم رجع وقال: إذا أرخ، فكما قال أبو حنيفة. وإن أرخ أحدهما فهو للذي^(٦) أرخ، يرى أبو حفص عن محمد أنه قال مثل قول أبي حنيفة في الميراث، والملك المطلق جميعاً.

وروى أبو سليمان عنه: أنه قال في [دعوى]^(٧) الميراث: لا عبرة لتاريخهما، ولا لتاريخ أحدهما، وكأنهما أطلقا. وفي دعوى الملك المطلق: فإذا^(٨) أرخا، فكما قال أبو حنيفة، وإن أرخ أحدهما، فإن كان^(٩) العين في يد غيرهما، [قضى]^(١٠) للذي لم يؤرخ^(١١).

له - على هذه الرواية -: [أن في]^(١٢) الميراث لا يدعيان الملك لأنفسهما، بل للمورث، ولا تاريخ في ملك المورثين، فاستويا، فأما في دعوى الملك المطلق: إذا أرخ أحدهما، والعين في يد الثالث^(١٣)، والمؤرخ يقتصر على

-
- (١) (كانا) سقطت من ك، ز، ق، ط، ولا يتغير المعنى بسقوطها.
 - (٢) في ز، ق (له) بدل (به) والمعنى معهما واحد.
 - (٣) في ك، ق، ط (يقول أولاً) بدل (أولاً يقول) والمعنى معهما واحد، ولقطة (أولاً) سقطت من ش، وذكرها أفضل لاكتمال المعنى.
 - (٤) في ش، ح، ك، ط (لتاريخهما) بدل (بتاريخهما) والمعنى معهما واحد.
 - (٥) في ش، ح، ك، ط (لتاريخ) بدل (تاريخ) والمعنى معهما واحد.
 - (٦) في ط (لذلك الذي) بدل (للذي) والمعنى معهما واحد.
 - (٧) في الأصل (الدعوى) ولا يصح تعريف المضاف والمضاف إليه.
 - (٨) في ش، ز، ح، ك، ط، أ (فإن) بدل (فإذا) والمعنى معهما واحد.
 - (٩) (فإن كان) سقطت من ش، والمعنى لا يستقيم بدونها.
 - (١٠) في الأصل (وقضى) وذكر والواو يخل بالمعنى هنا.
 - (١١) انظر تبیین الحقائق ج ٤ ص ٣١٩، ٣٢٠، والبناءة ج ٧ ص ٤٨٩، وما بعدها والعناية بهامش فتح القدير ج ٧ ص ٣٤٣ وما بعدها.
 - (١٢) في الأصل (وفي) والمعنى لا يستقيم بهذا.
 - (١٣) في ق (ثلاثة) وفي ش، ك، ز، ط (ثالث) بدل (الثالث) والآخره أنسب للمعنى.

وقت التاريخ^(١)، والمطلق ملك من الأصل، ولهذا يرجع الباعه بعضهم على بعض، ويستحق الزوائد المتصلة^(٢) وكان^(٣) المطلق أسبق.
 لأبي يوسف: فيما إذا أرخ أحدهما: أنه أثبت^(٤) الملك لنفسه، في ذلك الوقت. والذي لم^(٥) يؤرخ يثبت^(٦) للحال - يقيناً - وفي ثبوته وقت التاريخ شك؛ فلا يعارضه.

لأبي حنيفة: إنه^(٧) وإن أرخ أحدهما يحتمل^(٨) أن الآخر أسبق تاريخاً منه، لو أرخ، والمطلق يحتمل ذلك^(٩) فلا يعتبر. هذا إذا كان العين في يد غيرهما، ولو^(١٠) كان في يدهما، أو في يد أحدهما، فعندهما: لا يحتمل^(١١). أما^(١٢) عند محمد: لا^(١٣) عبرة لتاريخ أحدهما؛ لأن المطلق لو كان ذو اليد، لم تقبل بينته؛ لأن يده تدل على الملك المطلق؛ فتقبل بسببته الخارج؛ لأنه يحتاج^(١٤) إليه^(١٥). ولو كان

-
- (١) في ز، ك، زيادة (والمالك) وهي توضح المعنى.
 - (٢) في ك، ق، ط، ش، ز (المنفصلة) بدل (المتصلة) والأولى أنسب؛ لأن الزوائد المتصلة لا يمكن فصلها عن العين فهي مستحقة ضرورة. (تين الحقائق ج ٤ ص ٣١٩).
 - (٣) في ك، ق، ز، ط، ش (فكان) بدل (وكان) والأولى أنسب للسباق.
 - (٤) في ك، ط (ثبت) بدل (أثبت) والمعنى واحد.
 - (٥) (لم) سقطت من ق. والمعنى لا يستقيم بدونها.
 - (٦) في ق زيادة (الملك) وهي توضح المعنى.
 - (٧) (إنه) سقطت من ق. ولا يتغير المعنى بسقوطها.
 - (٨) في ق زيادة (كون) وهي توضح المعنى.
 - (٩) (ذلك) سقطت من ش، ح. ولا يتغير المعنى بسقوطها.
 - (١٠) في ك، ط (فلو) بدل (ولو) والمعنى معهما واحد.
 - (١١) في ز (لا يختلف الجواب عندهما) بدل (فعندهما: لا يحتمل) والأولى أنسب للمعنى، وفي أ، ش، ح، ق، ك، ط (لا يختلف) بدل (لا يحتمل) والأولى أنسب للمعنى وفي ك، ط زيادة (الجواب) وهي توضح المعنى.
 - (١٢) في ش، ك، ق، ط (وأما) بدل (أما) والمعنى معهما واحد. وفي ز (وعند محمد) بدل (أما عند محمد) والمعنى معهما واحد.
 - (١٣) في ش، ز، ق، ك، ط (فلا) بدل (لا) والمعنى معهما واحد.
 - (١٤) في ك، ق (محتاج) بدل (يحتاج) والمعنى معهما واحد.
 - (١٥) في ط زيادة (إليها) بدل (إليه) والأولى أفضل لدلائلها على البينة.

المؤرخ^(١) ذا اليد، فهو محتاج إلى الملك المؤرخ؛ لأن يده لا تدل عليه فيجب قبول بيئته، [ويجب قبول بيئة الخارج]^(٢)، إلا أن الخارج أولى؛ لأن المطلق أسبق، على مامر، ولو كانت^(٣) العين في أيديهما، فالذي لم يؤرخ^(٤) لا تقبل بيئته؛ لأن يده، تدل على تغيير بيئته^(٥)، والذي أرخ يجب قبول بيئته؛ لأن يده لا تدل على التأريخ، إلا أنه لا يمكن قبوله؛ لأن الآخر أسبق تأريخاً على مامر، فصار كأنهما لم يقيما بيئته، فيقضى بينهما^(٦)، لاستوائهما في اليد.

١٧٤٠- قال (أبو حنيفة): جارية بين جماعة، ولدت ولدًا، فادعوه جميعًا، ثبت نسبه منهم - وإن كثروا -.

وقال أبو يوسف: لو كانا^(٧) اثنتين ثبت^(٨) منهما، ولا يثبت من أكثر^(٩) من ذلك. وقال محمد: يثبت من ثلاثة، ولا يثبت من أكثر من ذلك^(١٠). أصل هذا قول عمر - رضي الله عنه - في المدعين: «هو ابنهما يرثهما، ويرثانه، وهو للباقي منهما»^(١١).

- (١) في ز، ق زيادة (هو) وهي توضح المعنى.
- (٢) في الأصل (ويجب بيئة قبول الخارج) وفيها خطأ في تركيب الجملة.
- (٣) في ش، ز، ح، ق، ط، ك (كان) بدل (كانت) والثانية أفضل لدالتها على مؤث وهو (العين).
- (٤) في ك (لم) بدل (لا) والمعنى معهما واحد.
- (٥) في ش، ز، ك، ق، ط (تدل عليه بغير بيئة) بدل (تدل على تغيير بيئته) والثانية أسب للمعنى.
- (٦) في ش (بهما) بدل (بينهما) والثانية أنسب للمعنى و (بينهما) سقطت من ح. وذكرها أفضل ليتم المعنى.
- (٧) في ك، ط (ولو كان) بدل (لو كانا) والثانية أنسب للسياق.
- (٨) في ك زيادة (نسبه) وهي تكمل المعنى.
- (٩) في ك (مما كثر) بدل (من أكثر) والثانية أنسب للمعنى.
- (١٠) في ق (من ثلاثة) بدل (من ذلك) والمعنى معهما واحد. وانظر البدائع ج ٨ ص ٣٩٦٨.
- (١١) ومختصر الطحاوي ص ٣٥٧.
- (١٢) رواه الطحاوي، كتاب القضاء والشهادات، باب الولد يدعيه الرجلان كيف الحكم فيه؟ ج ٤ ص ١٦٣. والبيهقي، كتاب الدعوى والبيّنات، باب القافة دعوى الولد، ج ١٠ ص ٢٦٤.

فمحمد يقول: لما حاز من اثنين بالحديث^(١)؛ حاز من ثلاثة؛ لأنه قريب من اثنين، فأما الأربعة ضعف ما ورد فيه النص، فلا يتبعه.

وأبويوسف يقول: هذا أمر بخلاف القياس، لا يتعدى مورد الشرع.

وأبو حنيفة يقول: إن علة ثبوته من اثنين، للاستنباه^(٢) والدعوة، وقد وجد في الثلاثة، والأربعة.

١٧٤١- قال (أبوحنيفة): إذا نعي للمرأة^(٣) زوجها، فاعتدت وتزوجت مزوج آخر، وجاءت بالأولاد، فجاء الأول حيناً فالأولاد للأول.

وقال أبويوسف: إن كان من وقت النكاح الثاني إلى وقت الولادة أقل من ستة أشهر، فالولد للأول، وإن كان أكثر منه^(٤)، فهو للثاني.

وقال محمد: إن كان من وقت ابتداء وطء الزوج الثاني إلى وقت الولادة أقل من مستين، فهو للأول، وإن كان أكثر من مستين فهو للثاني^(٥).

له: أنه في الوجه الأول احتمال أنه من وطء^(٦) الأول، واحتمل أنه من وطء الثاني، ونكاح الأول صحيح، فالحاقه به أولى.

وفي الوجه الثاني: تيقناً أنه ليس من الأول، فيجعل من الثاني.

لأبي يوسف: أنه متى كان من النكاح الثاني أقل من ستة أشهر تيقناً أن العلوق ليس بعد النكاح^(٧) الثاني، فلا يكون منه. [أما]^(٨) إذا كان أكثر منه، يحتمل أنه منه. والمستفرش هو حقيقة، فكان الفراش له، فيلحق به.

(١) في ط (بالحديث من اثنين) بدل (من اثنين بالحديث) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ش، ز، ح، ق، ط، أ. (الاستنباه) بدل (الاستنباه) والأولى أنب للسياق.

(٣) في ز، ح، ك، ق، ط، أ (إلى المرأة) بدل (للرأة) والمعنى معهما واحد.

(٤) (منه) سقطت من ط. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٥) انظر المبسوط ج ١٧ ص ١٦١، ١٦٢.

(٦) في ح، ك (الوطء) بدل (وطء) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ح (نكاح) بدل (النكاح) والثانية أنسب للمعنى.

(٨) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يستقيم بدونها.

لأبي حنيفة: أن الفراش يوجب النسب - بالحديث^(١) - وهو ثابت لهما،
إلا أن^(٢) فراش الأول نكاحه^(٣) صحيح، والثاني فاسده، فاعتبار الصحيح
أولى.

(١) يقصد حديث: «الولد للفراش وللعاهر الحجر». رواه البخاري كتاب البيوع، باب تفسير
المشاهات. ج ٣ ص ٧٠، كما رواه في مواضع أخرى، ومسلم. كتاب الرضاع، باب الولد
للفراش، وتوقي الشهات. حديث رقم ٣٦ ص ٣٧، ج ٢ ص ١٠٨٠، ١٠٨١.

(٢) في ط (أن الأصح) بدل (إلا أن) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في ش، ز، ك، ق، ط (ونكاحه) بدل (نكاحه) والأولى أنسب للمعنى.

باب ما قاله زفر

- ١٧٤٢- قال (زفر): جارية بين مسلم، وذمي، جاءت^(١) بولد فادعياء جميعاً، ثبت نسبه منهما.
- وعندنا: يثبت من المسلم^(٢).
- له: أن صحة الدعوة بالملك، وهما فيه سواء.
- لنا: أن المسلم ترجح بالإسلام، لقوله - ﷺ -: «الإسلام يعلو»^(٣) ولأنه أنفع للصغير.
- ١٧٤٣- قال (زفر). وكذلك الجارية^(٤) بين الأب والابن إذا ادعى ولدها، فهو منهما عند زفر، لاستوائهما في الملك.
- وعندنا: هو من الأب؛ لأن الأب لو^(٥) ادعى نسب ولد جارية الابن^(٦) يصح، والابن لو ادعى^(٧) ولد جارية الأب^(٨) يصح، فيرجح^(٩) الأب^(١٠).

-
- (١) في ق (فجاءت) بدل (جاءت) والمعنى معهما واحد.
- (٢) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٩٧٠، والمبسوط ج ١٧ ص ١٢٨.
- (٣) في ش، ق، ط، ز، ح، زيادة (ولا يعلو عليه) وفي ط، أ زيادة (ولا يعلو) والزيادة الثانية هي الأفضل، فلم أجد (عليه) في الروايات التي عثرت عليها. والحديث رواه اندارقطني، كتاب النكاح، باب المهر، حديث رقم ٣٠، عن عائذ بن عمرو المزني عن النبي ﷺ قال: «الإسلام يعلو ولا يعلو». ح ٣ ص ٢٥٢، ورواه البيهقي عن عائذ بنفس اللفظ، كتاب اللقطة، باب ذكر بعض من صار مسلماً بإسلام أبيه، أو أحدهما من أولاد الصحابة رضي الله عنهم، ج ٦ ص ٢٠٤.
- (٤) في ش، ز، ك، ق، ط زيادة (المشتركة) وهي توضح المعنى.
- (٥) في ز، ط (إذا) بدل (لو) والمعنى معهما واحد.
- (٦) في ش (للابن) بدل (الابن) والمعنى معهما واحد.
- (٧) في ك زيادة (نسب) وهي توضح المعنى.
- (٨) في ك، ق، ط (لا يصح) بدل (يصح) والصواب أنه لا يصح. (انظر المبسوط ج ١٧ ص ١٢٧).
- (٩) في ك، ط (فترجح) وفي ش، ز، ق (فترجح) بدل (فترجح) والمعنى واحد.
- (١٠) وقول زفر هو قياس، وقول الثلاثة استحسان، انظر المبسوط ج ١٧ ص ١٢٧، والبدائع

١٧٤٤. قال (زفر) : جدية ولدت ثلاثة أولاد في بطون مختلفة، ولها مولى، ولا^(١) زوج لها، فدعى المولى نسب الأكبر، ثبت نسب الكل منه. واعتدنا: يثبت للأكبر، ولا يثبت غيره، ما لم يدع^(٢). له: أن الجارية صارت أم ولد^(٣)، فالآخران ولدا أم ولد^(٤)، فيثبت ما لم يفهما^(٥). لنا: أن الاستيلاء لا يظهر في المنفصل، ولأن تخصيص^(٦) الأول نفى لهما.

ج ٨ ص ٣٩٦٩.

- (١) في ش، (فلا) بدل (ولا) والثانية أنسب للسياق.
- (٢) في ز، ش، ك، ق، ط (لا يثبت ما لم يدع) بدل (يثبت للأكبر ولا يثبت غيره ما لم يدع) والثانية أكمل وأوضح. انظر البدائع ج ٨ ص ٣٩٧٥.
- (٣) في ك، ق، ط زيادة (له) وهي توضح المعنى.
- (٤) في ك، ق، ط (الولد) بدل (ولد) والمعنى معها واحد.
- (٥) في ط زيادة (وبيان ذلك: أن الدعوة تستند إلى وقت علق الأول، فتصير الجارية أم ولد له في ذلك الوقت) وهي توضح المعنى.
- (٦) في ط زيادة (الولد) وهي توضح المعنى.

باب ما قاله الشافعي

١٧٤٥- قال (الشافعي): دار في يد رجل^(١) ادعاهما رجلان، كل واحد منهما يدعي كله^(٢)، وصاحب اليد مكر، وأقاما^(٣) البينة، يقضى لمن خرجت القرعة له^(٤). وعندنا: يقضى بينهما نصفان - وقد مر في كتاب العناق في بابه^(٥).
ومسألة دعوى اثنين ولدًا واحدًا، مر في كتاب اللقيط في بابه^(٦).
١٧٤٦- قال (الشافعي): الخارج وذو اليد [إذا]^(٧) أقاما البينة على الملك المطلق، فُضي به لذي اليد.
وعندنا: للخارج^(٨).
له: أن بينة ذي اليد تأكدت^(٩) باليد، فكانت^(١٠) أولى بالقول .
لنا: أن بينة الخارج أكثر إثباتًا، لأنها تثبت الملك من كل وجه، وبينة ذي اليد تثبت الملك، من وجه؛ لأن الملك من وجه ثابت له باليد^(١١)، والبيانات ترجع بكثرة الإثبات وقد عرف^(١٢).

-
- (١) في ط (إسان) بدل (رجل) وتؤديان إلى المعنى المراد.
(٢) في ز، ك، ق، ط (كلها) بدل (كله) والأولى أفضل؛ لأن الغالب تأنيث لمظة الدار.
(٣) في ط (أقاما) بدل (وأقاما) والمعنى معهما واحد.
(٤) في ك (له القرعة) بدل (القرعة له) والمعنى معهما واحد.
(٥) انظر المسألة (١٠٧٢).
(٦) انظر المسألة (١٢٩٨). وانظر لبناية ج ٧ ص ٤٧٤، وفتح القدير مع العباية ج ٧ ص ٢٧٨، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٣١٦.
(٧) (إذا) سقطت من الأصل، أ، ح، . والأفضل ذكرها لاستقامة المعنى.
(٨) انظر المبسوط ج ١٧ ص ٣٢، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٨٠.
(٩) في ش، ز، ك، ق، ط (تأيدت) بدل (تأكدت) وتؤديان إلى معنى واحد.
(١٠) في ط (فكان) بدل (فكانت) والثانية أفصل لدلائلها على مؤنث وهو البينة .
(١١) في ش (من وجه) بدل (باليد) والثانية أنسب للمعنى.
(١٢) في ز، ش زيادة (تمامه في طريقة الخلاف) وفي ط زيادة (وقد عرف تمامه في المختلف)

١٧٤٧- قال (الشافعي): الغريم إذا ظفر من مال غريمه بخلاف جنس حقه له أخذه بغير رضاه.

وعندنا: ليس له ذلك^(١).

له: أنه مثل حقه في المالية، فله أن يأخذه لحقه^(٢) كما إذا ظفر بجنسه.

لنا: أنه لو سلم إليه خلاف جنس حقه؛ لم يلزمه إلا برضاه، فلا يكون أخذه إلا برضاه، والفقهاء فيه^(٣): أن هذا نوع معاوضة^(٤)، فلا تحوز إلا بالتراضي^(٥)، بخلاف ما إذا كان جنس حقه؛ لأنه لو سلمه^(٦) إليه يجبر على قبوله.

١٧٤٨- قال (الشافعي): مولى الأمة إذا أقر بوطئها، فولدت يشيت نسبه منه، من غير^(٧) دعوة^(٨)، إلا أن يقول: استترأتها بحيضة، بعد الوطء، وحلف عليه. وعندنا: لا يشيت إلا بدعوة^(٩).

له: ما روى جابر: أن عمر - رضي الله عنه - رأى جارية تستقي^(١٠) مع رجل على بشر، فقال عمر: لمن هذه؟ قال لفلان، قال^(١١): لعله بضأما، فقالوا: نعم، [فقال]^(١٢): أما أنها لو ولدت ألزمته ولدها^(١٣).

وتوضح مكان ورود هذا الخلاف.

(١) انظر معنى المحتاج ج ٤ ص ٤٦٢.

(٢) في ح، ك، ق، ط، (بحق) بدل (لحقه) والثانية أنسب.

(٣) في ش، ك، ق (لو) بدل (إذا) والمعنى معهما واحد.

(٤) (فيه) سقطت من ش. وذكرها أفضل لاكتمال المعنى.

(٥) في ط زيادة (لأنه يحتاج إلى المقاصة، وهو بيع) وهذه الزيادة توضح المعنى.

(٦) في ز، ك، ق، ط (بدون التراضي) بدل (إلا بالتراضي) ومعناها واحد.

(٧) في ق، ط (سلم) بدل (سلمه) والثانية أفضل لاستقامة المعنى.

(٨) في ش، ز، ك، ق (بغير) بدل (من غير) والمعنى معهما واحد.

(٩) في ط (دعواه) بدل (دعوة) والمعنى معهما واحد.

(١٠) انظر الفقرة السابقة، (و انظر معني المحتاج ج ٣ ص ٤١٣، والمبسوط ج ١٧ ص ٩٩، ١٠٠).

(١١) في ح (تستر) بدل (تستقي) والثانية أنسب للمعنى.

(١٢) في ك، ط (فقال) بدل (قال) والمعنى معهما واحد.

(١٣) سقط ما بين القوسين من الأصل. والمعنى لا يكتمل بدونها.

(١٤) لم أجد هكذا إلا في المبسوط ج ١٧ ص ٩٩، وإنما المروي عن عمر - رضي الله عنه -

لنا: ما روي أن عمر - رضي الله عنه - أنه كانت له جارية، ويظنها، فولدت ولداً لا يشبه آل عمر، فقهاه، وقال: إني أعوذ بك أن يلحق بآل عمر من ليس لهم^(١).

وعن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه كان يظاً جارية له، فجاءت بولد، فلم يلزم^(٢) نسبه، وقال: أما إني كنت أطأها، ولا أريد^(٣) ولدها^(٤). وما رواه فهو^(٥) على سبيل المبالغة، والأمر^(٦) بالتحصين. يدل^(٧) عليه أنه لم يلزم^(٨) ولد جارية نفسه - فيما رويناه^(٩).

١٧٤٩. قال (الشافعي): الأب إذا استولد جارية ابنه، فعليه العقر - وهو قول زفر - وعنتنا: لا عقر عليه^(١٠).

له: أنه^(١١) ملكها مالا^(١٢) بالإعلاق، فمأ^(١٣) سقى الإعلاق من الوطء.

في كتب الحديث أنه نهر عن بيع أمهات الأولاد رواه البيهقي، كتاب عن أمهات الأولاد، باب الرجل يظاً أمته بالملك فتلد له. ج ١٠ ص ٣٤٢ وابن أبي شبة في مصنفه، كتاب البيوع والأفضية، باب في بيع أمهات الأولاد، حديث رقم ١٦٣٦، ج ٦ ص ٤٣٩. والطحاوي كتاب العتق، باب الأمة يظها مولاه، ج ٣ ص ١١٤.

(١) لم أجده هكذا إلا في المبسوط ج ١٧ ص ٩٩، وإنما روي عن عمر أنه باع أمهات الأولاد، ثم رجع - في كتب الحديث - رواه البيهقي في الكتاب والباب السابقين، ج ١٠ ص ٣٤٣، وابن أبي شبة، في الكتاب والباب السابقين، ج ٦ ص ٤٣٨، وحديث رقم ١٦٣٤ ... وفي ش، ز، ح، ك، ق، ط (منهم) بدل (لهم) والأولى أنسب للمعنى.

(٢) في ش، ز، ق، ط (يلتزم) بدل (يلزم) والأولى أنسب للمعنى.

(٣) في ح (أدري) بدل (أريد) والثانية أنسب لموافقة معنى الحديث.

(٤) رواه الطحاوي، كتاب العتق، باب الأمة يظها مولاه. ج ٣ ص ١١٦.

(٥) في ز، ك، ق، زيادة (محمول) وهي توضيح المعنى.

(٦) في ز، ح، ك، ق، ط، (في الأمر) بدل (والأمر) والأولى أفضل لأنها توضح الشيء الذي بالغ فيه.

(٧) في ط (دل) بدل (يدل) والمعنى معها واحد.

(٨) في ز، ك، ق، ط (يلتزم) بدل (يلزم) والأولى أبلغ في الدلالة على المعنى.

(٩) في ش، ز، ك، ق، ط (روينا) بدل (رويناه) والمعنى معها واحد.

(١٠) انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٣٤، البدائع ج ٨ ص ٣٩٨٢.

(١١) في ط (إنما) بدل (أنه) والثانية أنسب للمعنى.

(١٢) (مألاً) سقطت من ش، ز، ح، ك، ق، ط، أ ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(١٣) في ش، (ما) وهي ح (فيما) بدل (فما) والثالثة أنسب للمعنى.

حلا عن الملك، فيجب المقر^(١) إذا لم يجب الحد، للشبهة.
لنا: أنه يملكها^(٢) سابقًا على الوطء، صيانة لمانة عن الضياع، ولفعله عن
الحرمة، لما عرف^(٣).
١٧٥. قال (الشافعي): المعتدة إذا لم تفر بانقضاء العدة حتى ولدت إلى أربع
سنين، ثبت نسبه^(٤) من الزوج.
وعندنا: لا يثبت لأكثر من ستين^(٥).
له: أنه يتصور بقاء المولود إلى^(٦) أربع سنين، فقد روي: أن
الضحاك^(٧) بقي في بطن أمه قريبًا من أربع سنين، وقد ثبت أسنانه، وهو
يضحك، ولذلك سمي الضحاك^(٨).
لنا: ما روى عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: «الولد لا يبقى أكثر
من ستين، ولو بظل مفزل»^(٩). وما رواه فغير^(١٠) ثابت، وإن^(١١) ثبت فهو
نادر.

-
- (١) في ش زيادة (عليه) وهي توضح المعنى.
(٢) في ط (ملكها) بدل (يملكها) والمعنى معهما واحد.
(٣) في ش، ط، ز زيادة (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) وفي ك (وتماه في المختلف)
وهنا الزيدتان توضحان مكان ورود هذا الخلاف.
(٤) في ز (النسب) بدل (نسبه) والثانية أوضح.
(٥) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٩٠، والمبسوط ج ١٧ ص ١٦٥ ص ١٦٦، ١٦٧.
(٦) في ز (المولود في البطن) وفي ك، ق، ط (الولد في البطن) بدل (المولود إلى) والمعنى
واحد.
(٧) لعله يكون الضحاك بن مزاحم، وهو ابن حيان. (انظر البناية ج ٤ ص ٨٣٢).
(٨) روى الدارقطني أن امرأة محمد بن عجلان كانت تحمل وتضع في أربع سنين، حديث رقم
٢٨٣، من كتاب النكاح، وروى الدارقطني أن امرأة ولدت ولد ابن أربع سنين قد استوت
أسنانه حديث رقم ٢٨٤. من كتاب النكاح، ج ٣ ص ٣٢٢، ٣٢٣، ورواهما أيضًا البيهقي
في كتاب العدد، باب ما جاء في أكثر الحمل، ج ٧ ص ٤٤٣، وروى البيهقي أيضًا أن
مالك بن أنس حملت به أمه في البطن ثلاث سنين. (المصدر السابق).
(٩) سبق تخريجه في المسألة (١٧٢٩).
(١٠) في ط (فهو غير) بدل (فغير) والمعنى واحد.
(١١) في ش (ولو) وفي ح، ق، ط (ولئن) بدل (وإن) والمعنى واحد.

باب جوابات مالك

١٧٥١. قال (مالك): رجلان ادعيا دارًا في يد الثالث^(١) فأقام^(٢) النية أنها كلها ملكه^(٣)؛ يقضى بشهادة عدل الفريقين .
وعندنا: يقضى بينهما نصفان^(٤) .
له: أن هذا يصلح للترجيح^(٥) عند التعارض، فيرجح .
لنا: أنه لا ترجح^(٦)؛ لأن كل فريق^(٧) لو انفرد - وهو عدل - يقضى به، فعند الاجتماع لا يتعطل أحدهما .

-
- (١) في ز، ش، ح، ك، ق، ط (ثالث) بدل (الثالث) والأولى أبلغ في أداء المعنى .
(٢) في ز، ش، ح، أ، ك، ق، فأقاما) وفي ط (وأقاما) بدل (فأقام) والأولى والثانية أنسب، لأن المراد هنا أن الرجلين أقاما البينة .
(٣) (أنها كلها ملكه) سقطت من ز، ش، ك، ق، ط وسقطها أمصل لاستفامة العبارة، إلا إذا كانت العبارة (فأقام كل واحد منهما البينة أنها كلها ملكه) .
(٤) انظر المبسوط ج ١٧ ص ٤١، والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ٩٢٧، والمبدونة ج ٥ ص ١٨٧ .
(٥) في ش، ز، ق، ط، أ (للترجيح) بدل (للترجيح) والأولى أنسب للمعنى .
(٦) في ح، ق، ط، أ (ترجيح) بدل (ترجيح) والأولى أنسب للمعنى .
(٧) في ق (كل واحد منهما) بدل (كل فريق) والمعنى معهما واحد .

كتاب الاقرار

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٧٥٢- قال (أبوحنيفة): إذا أقر رجل لرجل بمائة درهم، وأشهد شاهدين عدلين، ثم أشهد في موضع آخر شاهدين آخرين بمائة^(١)، أو أقل، أو أكثر، معناه المالان.

وقال أبو يوسف ومحمد: عليه مال واحد. فإن تفاوتتا، فعليه أكثرهما^(٢).

لهما: أن الإقرار إخبار، والشيء قد يخبر عنه مرة بعد أخرى، فصار الشيء هو الأول، كما لو كان في مجلس واحد، وكما لو أشهد على كل إقرار شاهداً واحداً، أو فاسقين.

له: أنهما إقراران مختلفان، والمال مما يجب وقتاً بعد وقت فالظاهر أن الثاني غير الأول، بخلاف المجلس الواحد؛ لأنه جامع، وخلاف إشهاد^(٣) الواحد؛ لأنه لا يعني^(٤) عن الإعادة.

١٧٥٣- قال (أبوحنيفة): إذا قال له علي ألف درهم من قرض أو ثمن بيع، وادعى أنها زيوف، أو نبهجة، أو ستوق، أو رصاص؛ لم يصدق - وصل أم^(٥) فصل.

وقال أبو يوسف ومحمد: يصدق إذا وصل^(٦).

(١) في، ز، ق (على مائة) بدل (بمائة) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٩.

(٣) في ق (الإشهاد) بدل (إشهاد) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ط (ينى) بدل (يعني) والثانية أسب للمعنى.

(٥) في ش، ز، ط (أو) بدل (أم) والمعنى معهما واحد.

(٦) انظر الجامع الصغير ص ٣٤٢، والمبسوط ج ١٨ ص ١٢. والبيان ج ٧ ص ٥٥، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٧٤.

لهما: أن اسم الدراهم ^(١) يستعمل فيما ذكرناه، إلا أنه تغير من حيث دعوى ^(٢) الزيادة، أو محازراً بدعوى الستوق، فكان كالاستثناء، فيصبح موصولاً، لا مفصلاً.

له: أن مطلق إقراره ينصرف إلى الجياد، بدليل أنه لو اقتصر عليه، لزم ^(٣) الجياد. ولأن الظاهر أن الاستقراض والبيع يكون بالجياد؛ لأن الحاجة تندفع بها، فدعواه بعد ذلك أنها زيوف، أو كذا، تناقض ظاهر، فلا يصدق، كما إذا قال ^(٤) الخاتم لفلان، إلا أن فسه لي.

وروى عن أبي يوسف رواية أخرى: أن في البيع في دعوى الستوق ^(٥)، والرصاص، لا يصدق؛ لأن البيع يفسد به، والظاهر أنه كان جائزاً.

وجواب محمد عن هذا: أن هذا في الحقيقة إقرار ببيع فاسد. ولو قال: غصبت منه ألف درهم، أو أودعني ألف درهم، ثم قال: هي زيوف، أو نبهرجة؛ يصدق - وصل أم ^(٦) فصل بالإجماع؛ لأنه لا دلالة ثمة، بل الإنسان ينصب ما يجد ويودع ما يجد، ولو ^(٧) قال: ستوق ^(٨)، أو رصاص: إن وصل صدق ^(٩)، بالحمل على المجاز، وإن فصل: لا؛ لأنه تغير ^(١٠) محض.

(١) في ش، ز، ح، ك، ق، ط، أ زيادة (قد) وهي تؤدي إلى استفادة المعنى.

(٢) في ش، ز، ك، ق، ط زيادة (عيب) ولا تؤثر في تغير المعنى.

(٣) في ز، ح، ك، ش، ق، ط (لزمه) بدل (لزم) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ش، ز، ك، ق، ط زيادة (هذا) ولا تؤثر في تغير المعنى.

(٥) في ش، ز، ك، ط (الستوق) بدل (الستوق) - والمعنى معهما واحد. والمراد به الدراهم الذي غلب الغش فيها كالنحاس، والصفر على الفضة التي فيها. (انظر طلبة الطلبة ص ٢٢٧).

(٦) في ش، ز، ط (أو) بدل (أم) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ش، ز، ك، ق زيادة (قال): ولو قال في الغصب والإبداع هي... وهذه الزيادة توضح المعنى.

(٨) في ش، ز، ك، ق، ط (ستوق) بدل (ستوق) والمعنى معهما واحد. (انظر طلبة الطلبة ص ٢٢٧).

(٩) في ط (يصدق) بدل (صدق) والمعنى معهما واحد.

(١٠) في ح، ك، ق (تغير) بدل (تغير) والمعنى معهما واحد.

١٧٥٤. قال (أبوحنيفة): [ولو قال] ^(١): لفلان علي ألف درهم ^(٢) لمن منع اشترته منه، ولم أقضه، لزم المال - وصل أم فصل -

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا وصل لم يلزمه شيء ^(٣).

لهما: أنه منكر للوجوب، فصار كما لو قال: اشترت ^(٤) منك ^(٥) الجارية ^(٦)، إلا إني لم أقضها.

له: أنه أقر بالمال صريحا، وادعى التأخير أبدا؛ لأنه إذا لم يسلمها إليه، فأى منع أتى به يقول: هذا ليس ذلك ^(٧). ولو ادعى تأخير المطالبة مؤقتا، لم يصدق، فهذا أولى ^(٨)، ولو قال: له علي ألف درهم ^(٩) ثمن خمر، فهو على هذا الخلاف ^(١٠). والوجه ما بينا.

١٧٥٥. [قال] ^(١١) (أبوحنيفة): ولو قال له رجل هذه الألف التي تركها أبوك وديعة لي، وقال آخر ^(١٢): لي على أبيك ألف درهم دين، فقال: ^(١٣) صدقتما، فالألف بينهما نصفان.

وقال أبو يوسف ومحمد: صاحب الوديعة أحق بها ^(١٤).

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ. والمعنى لا يتم بدونه، وفي ح (إذا قال) بدل (ولو قال) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ك، ق زيادة (من) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٣) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٢٢. والبيان ج ٧ ص ٥٧، والبيان ج ١٠ ص ٤٥٧٦.

(٤) في ح (اشترته) بدل (اشترت) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) في ك زيادة (هذه) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٦) في ز، ق، ط (جارية) بدل (الجارية) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ط (بذلك) بدل (ذلك) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ط زيادة (إلا أن هناك ما بدأ بالإقرار بالمال) وهي توضح المعنى.

(٩) في ك، ط زيادة (من) ولا أثر لها.

(١٠) في ك (الاختلاف) بدل (الخلاف) والمعنى معهما واحد. (انظر المصدر السابق). (انظر

البيان ج ٧ ص ٥٧٣، والبيان ج ١٠ ص ٤٥٧٨).

(١١) سقط ما بين القوسين من الأصل، ط، والمعنى لا يكتمل بدونه.

(١٢) في ش، ز، ك (الآخر) بدل (آخر) والتذكير أنسب للسياق.

(١٣) في ق زيادة (الوارث) وهي توضح المعنى.

(١٤) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٤٥.

لهما: أن الوديعة تثبت في عين الألف، والدين يثبت في الذمة - أولاً - ثم ينتقل^(١)، فكانت الوديعة أسبق، وصار كما لو كان المورث حيًا، وقال لهما: صدقنا.

له: أن الوديعة لم تظهر [لا]^(٢) والدين قائم، ظاهر، فيتحصان، كما لو أقر بالدين، ثم بالوديعة، وهذا لأن الإقرار من الوارث بالدين يتناول^(٣) التركة؛ لأنه حقه دون ذمة الميت، فوقما معًا.

١٧٥٦- قال (أبوحنيفة): رجل مات وترك عبدًا، فقال العبد للوارث، أعطني أبوك، وقال رجل آخر: لي على أبيك ألف درهم دين، فقال الوارث: صدقتما، فالدين أولى، ويسعى العبد في قيمته - قاله^(٤) في الجامع الصغير. وقال أبو يوسف ومحمد: لاسعاية عليه^(٥).

لهما: أن العتق والدين يثنان معًا، فيثبت الدين، والعبد قد عتق، فلا يتعلق بركته.

له: أن الإقرار بالدين أولى؛ لأن الدين يقضى من جميع المال - بكل حال - فينفع العتق، ودفعه بالسعاية، فيسعى.

١٧٥٧- قال (أبوحنيفة): إذا أقر رجل^(٦) بسهم من داره فهو إقرار بالسدس.

وقال أبو يوسف ومحمد: البيان إليه^(٧).

لهما: أنه مجمل؛ لأنه يصح أن يقال: سهم من سهمين، ومن ستة^(٨).

(١) في ق زيادة (إلى التركة) وهي توضح المعنى.

(٢) في الأصل (أولاً) والمعنى لا يستقيم بها.

(٣) في ش (يتناوله) بدل (يتناول) والثانية أنب للمعنى.

(٤) في ش (قال) بدل (قاله) والثانية أنب للمعنى.

(٥) انظر الجامع الصغير ص ٤٣٢، والمبسوط ج ٨ ص ١٨٨، وذكر في الجامع الصغير أنه لا يعتق، ولا يسعى، عندهما. وأما في المبسوط فقد ذكر أنه يعتق ولا يسعى عندهما.

(٦) في ك، ق، ط (الرجل) بدل (رجل) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٦٧، ٦٨، والجامع الصغير ص ٤٢٨.

(٨) في ش، ك، ق، ط (ثلاثة) بدل (سنة) والمعنى مهمما واحد لأن المجال ها للتشكيل.

أسهم، ومن عشرة^(١)؛ فصار كالجزء، والبعض^(٢) والشفص، والنصب، والحق، والطائفة، والقطعة.

له: ما روى عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أنه مثل عمر أوصى له رجل^(٣) بسهم من ماله. فقال: «له السدس»^(٤). ولأن السدس يخرج من ستة - وهو أعدل المخارج - لأنها مخرج النصف، والثلث، والسدس، وجملته مثل أصله. فأما ما يخرج من ثمانية، أو اثني عشر، أو أربعة وعشرين، أقل من جملتها، أو أكثر، يعرف عند الحساب، فكان أولى^(٥)

١٧٥٨- قال (أبو حنيفة): إذا قال: له علي ألف درهم أو علي هذا الجدار^(٦)، فعليه الألف.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يلزمه شيء^(٧).

لهما: أنه تردد في الوجوب عليه بإدخال كلمة (أو)، فصار قوله: لك علي ألف^(٨)، أو لا شيء.

له: أنه أضاف الوجوب إلى ما يصلح للإضافة إليه، وإلى ما لا يصلح^(٩)، فثبت ما يصلح به^(١٠)، وبطل^(١١) ما لا يصلح، كما لو أوصى بثلاث ماله

(١) في ط زيادة (أسهم) وهي توضح المعنى.

(٢) (والبعض) سقطت من ك، ق، ط. وذكرها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ك، ق، ط (لرجل) بدل (له رجل) وتزدان إلى المعنى المراد.

(٤) رواه السائر والطبراني في الأوسط، عن ابن مسعود مرفوعاً، وفيه محمد بن عبد الله العزمي وهو ضعيف. (مجمع الزوائد، كتاب الوصايا، باب فيمن أوصى بسهم من ماله ج ٤ ص ٢١٣).

(٥) في ز، ك، ح، ق، ط زيادة (بالتقدير) وهي تكمل المعنى.

(٦) في ش، ز (الحداد) بدل (الحذر) والثابتة أنسب للمعنى.

(٧) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٧٢.

(٨) في ش، ق زيادة (درهم) وهي تميز العدد، وفي ح (الألف) بدل (ألف) والثانية أسس للمعنى.

(٩) في ش (إلى ما لا يصلح للإضافة إليه، وإلى ما يصلح) بدل (إلى ما يصلح للإضافة إليه، وإلى ما لا يصلح) والمعنى واحد.

(١٠) (به) سقطت من ش، ز، ح، ك، ق، ط. وعدم ذكرها أفضل.

(١١) في ط (ويطل) بدل (ويطل) والمعنى مهماً واحد.

لحي وميت^(١)، أنه^(٢) للحي. قوله: ^(٣) أدخل كلمة^(١) (أو)، قلنا: ما أدخل^(٤) في الوجوب، بل في الموجب عليه^(٥) وقد بطل أحدهما، فتعين الآخر.

١٧٥٩. قال (أبو حنيفة): ولو قال لفلان عليّ كر حنطة، وكر شعير، إلا كر حنطة، وقفيز شعير، باستثناء^(٦) كر حنطة - باطل بالإجماع؛ لأنه استثنى الكل من الكل، واستثناء قفيز شعير كذلك عنده^(٧).

وقال أبو يوسف ومحمد: يصح استثناء القفيز من الشعير، وعلى هذا الخلاف: إذا قال لعبد^(٨): أنت حرّ، وحرّ إن شاء الله، وأنت طالق ثلاثاً، وثلاثاً إن شاء الله^(٩).

لهما: أن قوله: إلا كر حنطة لا يوجب الفصل؛ لأنه استثناء صحيح لفظاً، إلا أنه لا يفيد فائدة شرعية، فصار كقوله لفلان عليّ ألف^(١٠) يافلان، إلا مائة^(١١).

له: أنه أدخل بين الإقرار والاستثناء لغواً، فصار كالسكوت، وإذا يمنع إلحاق الاستثناء، كما لو قال: لفلان علي ألف درهم - سيحان الله - إلا مائة، بخلاف قوله: يا فلان، لأنه يفيد التنبيه، فيليق بالإقرار.

(١) في ز، ك (أو لميت) بدل (وميت) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ز (فإنه) بدل (أنه) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ك زيادة (أنه) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٤) (كلمه) سقطت من ك. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٥) في ك، ق زيادة (كلمة أو) وهي توضيح المعنى.

(٦) في ط (في حق من وجب له عليه) بدل (في الموجب عليه) والأولى أوضح في الدلالة على المعنى.

(٧) في ط (فاستثناء) بدل (باستثناء) والأولى أنسب للمعنى؛ لأنه يستأنف كلاماً جديداً.

(٨) في ط (قفيز من شعير عنده كذلك) بدل (قفيز شعير كذلك عنده) والمعنى معهما واحد.

(٩) في ش زيادة (وامراته) وهي تكمل المعنى؛ لأنه ذكر الإعتاق، ثم ذكر الطلاق.

(١٠) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٩٠، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٦٧.

(١١) في ك زيادة (درهم) وهي تميز العدد.

(١٢) في ز زيادة (درهم) وهي تميز العدد.

١٧٦٠- قال (أبوحنيفة) : إذا كتب صكاً فيه ذكر حق^(١)، وفيه بيان قدره، واحله^(٢)، ومن قام بهذا الذكر فهو ولي ما فيه - إن شاء الله - بطل كله^(٣)
وقال أبو يوسف ومحمد: يصرف إلى ما يليه، وهو قوله: من قام بهذا الذكر - استحساناً^(٤).

لهما: أن الصك يكتب للاستيثاق، فالظاهر أنه لا يريد إلحاقه بالكل، ولأن الكتاب كالخطاب، وفي الخطاب لا بد من انقطاع النفس، فلا يلحق الاستاء ب كله.

له: أنه^(٥) نظم بين كلمات - من غير فصل - والحق به الاستثناء، فيصرف^(٦) إلى الكل، كالمفوض به^(٧)، وقوله: أن^(٨) الصك يكتب للاستيثاق، قلنا: وقد يكتب على وجه الإبطال^(٩) لغرض، وأما تخلل النفس، قلنا: [توالي]^(١٠) السطور والكلمات ههنا، [كاتصال]^(١١) الكلام حقيقة.

١٧٦١- قال (أبوحنيفة) : ولو قال: له^(١٢) علي دراهم كثيرة، ففي قياس قوله يلزمه عشرة، وكذا في دنائير كثيرة.

وقال: أبو يوسف ومحمد: يلزمه مائتا درهم، وفي الدنانير عشرون^(١٣).

-
- (١) في ش، ز، ح زيادة (فلان) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
 - (٢) في ز، ك، ق زيادة (وصفته) وهي تكمل المعنى.
 - (٣) في ك (ينصرف إلى كله) بدل (يطل كله) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٤) انظر الجامع الصغير ص ٣٢٤، طلبة الطلبة ص ٢٧٨.
 - (٥) في ط زيادة (من) ولا معنى لها.
 - (٦) في، ز، ك، ق، ط (فينصرف) بدل (فينصرف) والمعنى معهما واحد.
 - (٧) (له) سقطت من ش، ز، ك، ق، ط، آ. وسقوطها لا يؤثر في تغيير المعنى.
 - (٨) (أن) سقطت من ك، ولا يتغير المعنى بسقوطها، وفي ط (بأن) بدل (أن) والمعنى معهما واحد.
 - (٩) في ش، ك (للابطال) بدل (على وجه الإبطال) والثانية أفضل لوضح المعنى بها.
 - (١٠) في الأصل (إلى) ولا يستقيم المعنى معها.
 - (١١) في الأصل (لاتصال) ولا يستقيم المعنى معها.
 - (١٢) (له) سقطت من ك، ق والمعنى لا يتغير بسقوطها.
 - (١٣) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٩٨، والنهاية ج ٧ ص ٥٤٤، والذائع ج ١٠ ص ٤٥٨٦.

لهما: أن هذا القدر كثير^(١)، يوجب الغنى، وتجب فيه الزكاة.
له: أنه أقصى ما يذكر بلفظة جمع^(٢) عند^(٣) قرأه العدد^(٤).

١٧٦٢. قال (ابوحنيفة): إذا أقر أنه وضع ثوبه في بيت فلان، ثم أخذه، أو قال: أعرت فلانًا ثوبي، ثم أخذه، أو قال: أسكنته داري^(٥)، ثم أخذتها^(٦)، وقال الآخر: الثوب، والدار لي، أو قال: فلان^(٧) خاط ثوبي هذا بدرهم، ثم قبضته منه، وقال الآخر: هو ثوبي - ففي الاستحسان، وهو قول أبي حنيفة أولاً - القول قول المقر.

وقال أبو يوسف ومحمد - وهو القياس -: القول قول المقر له^(٨).

لهما: أن المقر أقر له باليد، وادعى الاستحقاق، فلا يصدق، كما إذا قال: أخذت منك ألف درهم، كانت وديعة لي عنك.

له: أنها في يده للحال، وإنما أقر أنه أثبت للغير^(٩) عليه يدًا، فكان القول قوله في كفيته، كما إذا كانت الدار معروفة أنها له، بخلاف الوديعة؛

(١) في ز، ح، ك، ق، ط زيادة (لأنه) وهي تزيد المعنى وضوحًا.

(٢) في ز، ش، ق (بلفظ الجمع) وفي ح (بلفظة الجمع) بدل (بلفظة جمع) والمعنى معها واحد.

(٣) (عدد) سقطت من ش، ح. وذكرها أفضل لاستقامة المعنى. وفي ز زيادة (عدا عدد) ولا أثر لهذه الزيادة.

(٤) في ز، ش، ك، ق، ط (بالعدد) بدل (العدد) والمعنى معهما واحد، وفي ط زيادة (لأن لفظة الدراهم لا تقال فيما زاد على العشرة) وهي توضح المعنى.

(٥) في ك زيادة (هذه) ولا أثر لها.

(٦) في ش زيادة (المقر عليه) ولا معنى لها.

(٧) (فلان) سقطت من ك وذكرها أفضل لاكتمال المعنى. وفي ق، ط، (خاط فلان) بدل (فلان خاط) والمعنى واحد.

(٨) في ك، ط، ق (وقال آخر - وهو القياس -: القول قول المقر له - وهو قولهما) بدل (وقال أبو يوسف ومحمد - وهو القياس - القول قول المقر له) والعبارة الأولى توضح القول الآخر لأبي حنيفة، والعبارة الثانية تناسب طريقة الكتاب. (انظر الجامع الصغير ص ٣٤١، والمبسوط ج ١٨ ص ١٠٩، والبيان ج ٧ ص ٥٨٢، والبايع ج ١٠ ص ٤٥٨٠).

(٩) في ز، ق (للمقر) بدل (للغير) والثانية أسبب للمعنى.

لأنه^(١) ما أقر باثبات اليد من جهة حتى^(٢) قال: أودعتها^(٣) ألف درهم، ثم أخذتها، أو قال: كانت لي وديعة عنده فأخذتها، قالوا: القول قوله^(٤)، وهذا بخلاف^(٥) قوله: قبضت^(٦) من فلان ألف درهم كانت لي عليه. أو قال: أقرضت فلانا ألفاً، ثم أخذتها، وأنكر الآخر؛ لأنه جعل القول قوله، ولا^(٧) ينتفي الضمان؛ لأن استيفاء الدين مضمون بالمثل، ثم يلتقيان قصاصاً - على ما عرف - فكان مقراً بالضمان، مدعياً للبراءة.

١٧٦٣. قال (أبو حنيفة): إذا اتفق رجلان في سر^(٨) بحضرة شهود^(٩) على أن يتبايعا تلجئة^(١٠) بشئ فخان^(١١) البائع، ثم قال المالك^(١٢) في مجلس آخر: بعثت بألف، وقال آخر قبلت، ثم اختلفا، فقال أحدهما: بنينا على تلك المواضعة، وقال آخر^(١٣): استأنفناه؛ فالبيع جائز، والقول قول من يدعى جوازه.

- (١) في ش، ز، ك، ق (لأن ثمة) وفي ط (لأن ثم) بدل (لأنه) والمعنى معها واحد.
- (٢) في ز زيادة (إذا) وفي ش، ح، ك، ق، ط زيادة (لو) وهاتان الزيادتان كل منهما تكمل المعنى.
- (٣) في ط (أودعت) بدل (أودعتها) والأولى أنسب للمعنى.
- (٤) في ك، ط (القول قول المقر) بدل (القول قوله) والمعنى معهما واحد، وفي ك، ط، ق، أ زيادة (عنده) وفي ش، ز زيادة (عند زفر). والزيادة الأولى أفضل؛ لأن المراد بالضمير هو أبو حنيفة. (انظر البناية ج ٧ ص ٥٨٢).
- (٥) في ش (الخلاف) بدل (بخلاف) الثانية أنسب للمعنى.
- (٦) في ش، ز، ط (اقتضيت) بدل (قبضت) والمعنى معهما واحد.
- (٧) في ش، ز، ك، ق (لأنه إن جعل القول قوله لا ينتفي) بدل (لأنه جعل القول قوله، ولا ينتفي) والمعنى معهما واحد. وفي ط (أن القول قول المقر له؛ لأننا وإن جعلنا القول قول المقر لا) بدل (لأنه جعل القول قوله ولا) والمعنى مع العبارتين واحد.
- (٨) في ش، ز، ك، ق، ط (السر) بدل (سر) والمعنى معهما واحد.
- (٩) في ش، ز، ك، ق، ط (الشهود) بدل (شهود) والمعنى معهما واحد.
- (١٠) مع التلجئة هو العقد الذي يباشره إنسان عن ضرورة، ويصير كالمدفع إليه. (التعريفات الفقهية ص ٢١٣).
- (١١) في ش، ز (لشيء يخافه) وفي ح، أ، ك، ق، ط (بشيء مخافه) ويدل (بشيء فحانه). الأولى والثانية أنسب للمعنى؛ لأن البائع لا يلجأ إلى البيع بهذه الطريقة إلا لأنه يخاف شيئاً.
- (١٢) في ط (البائع) بدل (المالك) والمعنى معهما واحد، لأن المالك هو البائع هنا.
- (١٣) في ش، ز، ح، ق، ط، أ (الآخر) بدل (آخر) والأولى أنسب للسياق.

وقال أبو يوسف ومحمد: هو فاسد مالم يتصادقا أنهما أعرضا عن تلك المواضع^(١).

لهما: أن المواضع نثت [باتفاقهما]^(٢)، فكان الحكم له، مالم يثبت خلافه^(٣).

له: أنهما اختلفا في الجواز، والفساد، والظاهر يشهد لمدعي الجواز.

١٧٦٤. قال (أبو حنيفة): إذا تواضعا في السر على البيع بألف درهم، وتعاونا في العلانية على ألفين، على أن الزيادة سمعة^(٤)، وتصادقا على ذلك، أو قامت به البيعة، فالثمن ألفان.

وقال أبو يوسف ومحمد: هو ألف^(٥).

لهما: أن البيع يستغني^(٦) عن الألف الزيادة^(٧)، وقد جعلاه^(٨) هزلاً، فجعل^(٩) هزلاً^(١٠)، كما في النكاح.

له: أنه البيع لا يصح إلا بالثمن، والثمن المذكور ألفان، فيتعلق العقد بكمه، بخلاف النكاح؛ لأنه يصح بدون تسمية المهر^(١١).

١٧٦٥. قال (أبو حنيفة): إذا أقرت المرأة بنكاح رجل، وماتت ثم صدقها الزوج^(١٢)، لم يجز تصديقه.

(١) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٢٤.

(٢) في الأصل (باتفاقها) وهو وهم من النسخ.

(٣) في ط (بخلافه) بدل (خلانه) والثانية أنسب للسياق.

(٤) في ط (الربا والسمعة) بدل (أن الزيادة سمعة) والثانية أنسب للسياق، وللمعنى.

(٥) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٢٤، ١٢٥.

(٦) (يستغني) سقطت من ق. والمعنى لا يتم بدونها، وفي ط (مستغني) بدل (يستغني) والمعنى معهما واحد. إلا أن في الأولى يجب حذف حرف العلة في آخره، لأنه اسم فاعل نكرة، ولم يضاف إلى معرفة.

(٧) في ز، ح، ك، ق، ط، أ (الزيادة) بدل (الزيادة) والأولى أنسب للمعنى.

(٨) في ز، ط (جعلاه) بدل (جعلاه) والثانية هي الصواب؛ لأن المراد هما البائع والمشتري.

(٩) في ز (فصار) بدل (فجعل) والمعنى معهما واحد.

(١٠) (فجعل هزلاً) سقطت من ط. وذكرها أفضل لاكتمال المعنى.

(١١) في ز (التسمية) بدل (تسمية المهر) والثانية أفضل لوضوحها.

(١٢) في ز (الرجل) بدل (الزوج) والمعنى معهما واحد.

وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز - وعليه مهرها - وله الميراث منها^(١).
 لهما: أن الإقرار بالنيكاح لا يبطل بالموت، بدليل أنه لو أقر الزوج
 فصدقته^(٢) بعد موته - صح ولها المهر، والميراث^(٣)، فيلحقه التصديق.
 له: أن بموتها زال النكاح بجميع علائقه، فبطل إقرارها. بخلاف حابه،
 لأن علائق النكاح بعد موته قائم^(٤)، وهي العدة، وغيرها.
 ١٧٦٦- قال (أبو حنيفة): غلام في يد رجل، فقال: أنا ابن فلان، وأمي أم ولد
 له، وقال ذو اليد: أنت عبيدي وأمك أمتي، وقال المقر له: هو ابني،
 فالقول قول ذواليد. وكذلك^(٥)، لو قال لذو اليد: أنا ابنك من أم ولدك
 هذه^(٦)، وكذبه المولى.

وقال أبو يوسف ومحمد: القول قول الغلام^(٧).
 لهما: أنه لم يقر بالرق، بل ادعى أنه علق حرًا.
 له: أنه أقر بالرق، حيث أقر برق الأم. فدعوى الحرية، دعوى عارض.
 ١٧٦٧- قال (أبو حنيفة): العبد المأذون إذا حججه الولي وفي يده مال، فأقر لرحل
 بدين - صح^(٨). ويقضى من هذا المال.
 وقال أبو يوسف ومحمد: لا يصح^(٩).
 لهما: أنه أقر وهو محجور، فلا ينفذ إقراره على الولي كما إذا انتزع المال
 من يده، ثم أقر.

-
- (١) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٤٣، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٠٥، ٤٦٠٦.
 (٢) في ق (وصدقته) بدل (نصدقته) والمعنى معهما واحد. وفي ز، ق زيادة (المراء) وهي
 توضيح المعنى.
 (٣) في ش، ز، ك، ط (الميراث والمهر) بدل (المهر والميراث) والمعنى معهما واحد.
 (٤) في ق (قائمة) بدل (قائم) والأولى أفضل لدلائلها على العلائق.
 (٥) في ق (وكذا) بدل (وكذلك) والمعنى معهما واحد.
 (٦) (هذه) سقطت من ز، والمعنى لا يتغير يسقطها.
 (٧) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٥٥.
 (٨) في ط (يصح) بدل (صح) والمعنى معهما واحد.
 (٩) انظر البدائع ج ٤٥٥٥، ٤٥٥٦، والمبسوط ج ٢٥ ص ٨٤.

له: أن ححر المولى لا يقطع علائق تجارته^(١) المتقدمه، فإنه لو^(٢) أقر باستيفاء ثمن ما باعه، يصح، وهذا من علائق تجارته^(٣)، وثمن ما اشتراه حال إذنه، وأما إذا انتزع المال من يده، قلنا: لو انتزع حالة الإذن، منع^(٤) جواز إقراره، فههنا^(٥) أولى، والفقهاء فيه^(٦): أن سبب نماذ إقراره اليد، وقد زالت يده^(٧).

-
- (١) في ش، ز، ح، ك، ق، ط، أ (تجارته) بدل (تجارته) والمعنى معهما واحد. ومي ك، ق زيادة (وثمن ما اشتراه) وفيها زيادة تفصيل للمعنى.
- (٢) (لو) سقطت من ط. وإثباتها أفضل لاكتمال المعنى.
- (٣) في ط زيادة (وهو) ولا معنى لهذه الزيادة.
- (٤) في ط (يمنع) بدل (منع) والمعنى معهما واحد.
- (٥) في ش (مهنا) وفي ز (فهذا) بدل (فهنا) والمعنى معهما واحد.
- (٦) في ز (في ذلك) بدل (فيه) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٧) في ش (اليده) بدل (يده) والمعنى معهما واحد. و (يده) سقطت من ز وذكرهما أفضل لإيضاح المعنى.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٧٦٨- قال (أبيوسف): إذا قال: له علي ألف درهم - فيما أعلم - أو قال: في علمي؛ لزمه المال^(١).

وقال أبوحنيفة ومحمد: لا يلزمه^(٢).

له: أنه إثبات العلم بما أقر به، فيوجب^(٣) تأكيده، كما لو قال: قد علمت.

لهما: أن هذا يذكر للشك^(٤)، فصار كقوله: فيما أحسب، أو أظن، بخلاف قوله: علمت؛ لأنه للتحقيق دل على الفرق: أن الشاهد لو قال: أشهد على فلان بآلف^(٥) - فيما أعلم - أو قال الرجل: ليس^(٦) على فلان شيء^(٧) فيما أعلم^(٨)، ثم ادّعى^(٩)؛ لا تقبل شهادة الشاهد. وتصح دعوى هذا الرجل بعد ذلك. وفي قوله: علمت^(١٠)، تقبل الشهادة، ولا تصح دعوى الرجل.

١٧٦٩- قال (أبيوسف): المأذون إذا أقر أنه افتض حره أو أمة، أو صبية بأصبعه؛ لزمه^(١١) للحال.

(١) (المال) سقطت من ق. والإثبات أفضل لزيادة إيضاح المعنى.

(٢) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٩٤، حاشية ابن عابدين ج ٨ ص ٢١٠.

(٣) في ط (يوجب) بدل (فيوجب) والمعنى معهما واحد.

(٤) في هامش نسخة ز (عرق).

(٥) في ز، ك، ق، ط (أشهد أن لفلان على فلان ألفاً) بدل (أشهد على فلان بآلف) والاولى أوضح.

(٦) في ط زيادة (لي) وذكرها وعلمه سواء.

(٧) (شيء) سقطت من ش، ق، و ذكرها أفضل لاكتمال المعنى.

(٨) في ق زيادة (أو في علمي) وهي توضح المعنى.

(٩) في ق زيادة (عليه مالا) وهذه الزيادة توضح المعنى.

(١٠) في ق زيادة (قد) ووجودها وعدمه سواء.

(١١) في ز زيادة (الضمان) وهي توضح المعنى.

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يلزمه للحال^(١).

له: أنه أقر بضمان المال؛ لأنه يؤمر المولى فيه بالدفع^(٢)، أو الفداء، فصار كمال الآخر^(٣).

لهما: أنه أقر بأن الجنابة^(٤) حقيقة، فلا يصح في حق المولى، كما إذا أقر بقطع يدها، أو بفقء^(٥) عينها.

قوله: هذا ضمان مال، قلنا: بلى لكنه لم يجب بدلاً عما هو مال. وهذا لا يملكه المأذون.

١٧٧٠- قال (أبو يوسف): ولو أقر أنه تزوجها، ثم افتضها بالوطء^(٦).

عند أبي حنيفة ومحمد: لا يختلف الجواب، وعند أبي يوسف: لا يلزمه للحرّة؛ لأن النكاح ليس بتجارة، والعبد ما يلزمه بالنكاح متأخر^(٧) المطالبة [به]^(٨) إلى أن يعتق، والحرّة لما تزوجته فقد رضيت بالتأخير، وفي الأمانة: إن أنكر مولى الأمانة إنكاحها منه يضمن للحال؛ لأنه ضمان مال، وإن أقر مولاه^(٩)، ومولاه منكر للنكاح؛ لم يضمن العبد؛ لأن مولاهما أقر أنه لا يلزمه بالافتضاخ، بل بالنكاح، وذلك يتأخر إذا كان بغير إذن مولاه^(١٠).

١٧٧١- قال (أبو يوسف): أمه في يد رجل، فقالت: أنا أم ولد فلان^(١١)، أو

(١) انظر المسوط ج ١٨ ص ١٤٨، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٢٩.

(٢) في ق (لأنه لو كان ظاهراً يباع فيه، أو يقضي السيد، ولا يؤمر المولى فيه بالدفع) بدل (لأنه يؤمر المولى فيه بالدفع) والثانية أفضل؛ لأنها أدت المعنى باختصار.

(٣) في ش، ز، ح، ك، أ، ق، ط (آخر) بدل (الآخر) والأولى أنسب للسياق.

(٤) في ش، ز، ق (إقرار بالجنابة) وفي ح، ك، ط، أ (أقر بالجنابة) بدل (أقر بأن الجنابة) والأولى والثانية أنسب للمعنى.

(٥) في ز، ك، ق، ط (فقء) بدل (بفقء) والمعنى معهما واحد.

(٦) (بالوطء) سقطت من ش، ز، ق، ك. والمعنى لا يكتمل بدونها.

(٧) في ط (بتأخير) بدل (تأخر) والثانية أنسب للمعنى. إذا المراد أن ما يلزم العبد بالنكاح لا يطلب به إلا بعد العتق.

(٨) سقط ما بين القوسين من الأصل، ز. وإثباتها يؤدي إلى وضوح المعنى.

(٩) في ط زيادة (بتزويجها) وهي توضح المعنى.

(١٠) انظر المسوط ج ١٨ ص ١٤٩.

(١١) في ك (فلان) بدل (فلان) والمعنى معهما واحد.

مديرته، أو مكانته، وصدقها فلان، وقال ذو اليد: بل أنت أمة لي؛ فالقول قولها.

وقال أبوحنيفة ومحمد: هي لذي اليد^(١).

له: أنها ادعت شعبة من شعب العتاق، فصار كأنها^(٢) ادعت حرية الأصل. لهما: أنها أقرت بالرق، ثم قصدت^(٣) لإخراجها من يد ذي اليد، أو إثبات ملك كسبها من جهة الغير، وهي في ذي اليد حقيقة، فلا تصدق عليه، وصار كما لو قال المقر له ههنا، أنت أمة لي؛ أنها لذي اليد. وعلى هذا الخلاف: إذا قالت: أنا معتقة فلان، وصدقها فلان.

١٧٧٢- قال (أبويوسف): رجل في يديه مال، قال^(٤) لرجل: مائت أخنك، وهي زوجتي - وتركت هذا المال ميراثاً بيني وبينك، نصفه لي، ونصفه لك. وقال فلان، كله لي؛ لأنك لست بزوجه؛ لا يأخذ الأخ إلا النصف.

وقال أبوحنيفة ومحمد: الأخ يأخذ كل المال، ولا شيء لذي اليد، مالم يثبت الزوجية بالينة^(٥).

له: أن المال في يده، ولم يقر للأخ إلا بالنصف^(٦) والأخ يدعي الزيادة، وهو ينكر.

لهما: أنه الأخوة تثبت بتصادقهما، وهوسبب لاستحقاق^(٧) الكل، مالم يثبت الزوجية، [والأخ ينكر الزوجية]^(٨)، فلا تثبت إلا بحجة.

(١) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٥٤.

(٢) في ش زيادة (حرة) ولا معنى لهذه الزيادة.

(٣) في ش (تصدقت) بدل (قصدت) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ط (فقال) بدل (قال) والمعنى معهما واحد.

(٥) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٦٩.

(٦) في ط (في النصف) بدل (بالنصف) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ز، ح، ق، أ (استحقاق) بدل (لاستحقاق) والمعنى معهما واحد.

(٨) سقط ما بين القوسين من الأصل، ح، أ، وذكرها أنفل لاستقامة المعنى.

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

١٧٧٣ قال (محمد): دار بين رجلين، أقر أحدهما بيت بعينه [فيها] ^(١) لرجل ^(٢)، وأنكر صاحبه، فهذا الإقرار في الحال لا ^(٣) بصرح - وهو قول أبي حنيفة وأحدى الروایتين عن أبي يوسف ^(٤) - لأن فيه ضرر شريكه ^(٥)؛ لأن شريكه لو قاسمه ربما يفرق نصيبه، لكن [للمقر] ^(٦) له أن يطلب القسمة حتى يستوفي حقه من نصيب المقر، فإذا قَسَمَا ^(٧)، ووقع ^(٨) البيت في نصيب المقر أخذه، ولا يُشْكِل، وإن وقع في نصيب شريكه، فنصف الدار الذي وقع في نصيب المقر يكون بينه وبين المقر له، على مقدار نصيبهما، يضرب المقر له بنصف ذراع ^(٩) البيت، والمقر بحقه، حتى لو كان الدار مائة ذراع، والبيت ^(١٠) عشرة أذرع: يضرب للمقر ^(١١) له بخمسة أذرع، والمقر بخمسة وأربعين ذراعًا.

(١) سقط ما بين القوسين، من الأصل، والمعنى لا يكتمل بدونه.

(٢) في ق زيادة (آخر) وهي توضح المعنى.

(٣) في ش، ز، ك، ط (لم) بدل (لا) والمعنى معهما واحد.

(٤) قوله (وهو قول أبي حنيفة، وأحدى الروایتين عن أبي يوسف) سقط من ش، ز، ح، ك، ق، ط وإثباتها هو الصحيح؛ لأن إقرار أحدهما ببيت بعينه لرجل، وإنكار صاحبه في الحال لا يجوز في ظاهر الرواية، وفي رواية عن أبي يوسف: يجوز. (انظر المسوط ج ١٨ ص ٥٢).

(٥) في ش، ز، ك (لشريكه) وفي ق (الشريك) وفي ط (بشريكه) بدل (شريكه) والمعنى معهما واحد.

(٦) في الأصل (المقر) والمعنى لا يستقيم بها.

(٧) في ش، ز، ك، ق، ط (اقتسما) بدل (قَسَمَا) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ط (إن وقع) بدل (وقع) والثانية أنسب للسباق.

(٩) في ش، ز، ح، أ، ك، ق، ط (ذراع) بدل (ذراع) والأولى أنسب للمعنى.

(١٠) في ش، ز، ح، أ، ك، ق، ط زيادة (منها) وهي توضح المعنى.

(١١) في ز، ش، ك، ق، ط، أ (المقر) بدل (للمقر) والمعنى واحد.

وقال أبو حنيفة وإحدى الروائين (عن أبي يوسف^(١)): المقر له يضرب بكل ذرع^(٢) البيت: عشرة أذرع، والمقر بخمسة وأربعين. وروي عن أبي يوسف رواية أخرى: أنه يجوز إقراره في نصف البيت، ولا^(٣) يحتاج إلى القسمة^(٤).

لمحمد: أنه أقر بالبيت، ونصف البيت ملكه، ونصفه^(٥) ملك شريكه، فيصح إقراره في ملكه، لا في ملك غيره^(٦).

لهما: أنه لو وقع البيت كله في نصيبه، كان كله^(٧) للمقر له، فإذا وقع في نصيب شريكه، ووصل بدله إليه، له أن يأخذ كل بدله، كمن أقر بعبد لرجل ثم قتل العبد، وضمن القاتل قيمته، هي^(٨) للمقر له.

١٧٧٤- قال (محمد): مريض مرض الموت إذا أقر بدين لرجلين، وأحدهما وارثه، وتكاذبا^(٩) المقر لهما؛ يجوز إقراره في حق الأجنبي.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: بطل إقراره أصلا^(١٠).

له: أن إقراره للوارث لم يصح، فلم^(١١) تثبت الشركة له^(١٢)، فتصح للأجنبي - كما لو أوصى لوارثه، ولأجنبي -

لهما: أنه ما أقر إلا بمال مشترك، فإذا لم تثبت^(١٣)

-
- (١) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ. وإثباتها أفضل لاكتمال المعنى.
 - (٢) في ش، ق (ذراع) بدل (ذرع) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٣) في ز (فلا) بدل (ولا) والمعنى معهما واحد.
 - (٤) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٥٣.
 - (٥) في ط (ونصف) بدل (ونصفه) والمعنى واحد معهما.
 - (٦) في ز (شريكه) بدل (غيره) وتؤيدان إلى المعنى العرادي.
 - (٧) (كله) سقطت من ط. وإثباتها أفضل لا يضلح المعنى.
 - (٨) في ش، ك، ق، ط (فهي) بدل (هي) والمعنى معهما واحد.
 - (٩) في ش، ح، ك، ق، ط، أ (تكاذب) بدل (تكاذبا) والأولى أوفق لقواعد النحو، لأنه لا يصح اجتماع الضمير مع الاسم الظاهر الذي يدل عليه.
 - (١٠) (أصلا) سقطت من ط. وذكرها أفضل لتأكيد المعنى (انظر المبسوط ج ١٨ ص ٣٦).
 - (١١) في ز، ط (ولا) بدل (فلم) والمعنى معهما واحد.
 - (١٢) (له) سقطت من ش، ق، ط والأفضل إثباتها لزيادة الإيضاح.
 - (١٣) في الهامش في نسخة (ز) (أي الشركة). وفي ش زيادة (بهذه) وهي توضح المعنى.

الصفة^(١)، بطل^(٢) أصلاً، كما لو تصادقا.

١٧٧٥- قال (محمد): إذا قال: له علي ألف درهم إلا دينار فالقياس - وهو قول محمد وزفر - أن^(٣) يلزمه الألف، ولا يصح الاستثناء.

وقال أبو حنيفة وأبي يوسف: يصح^(٤)، وي طرح من الألف قيمة الدينار، وكذا^(٥) لو قال: إلا فلس، أو إلا^(٦) كر حنطة، أو عددًا متقاربًا^(٧).

له: أنه استثنى خلاف الجنس، فلا يصح، كما لو قال: إلا شاة، أو^(٨) ثوبًا، وصار كما لو^(٩) قال: بعثك هذا العبد بألف درهم إلا دينار، أنه^(١٠) يفسد البيع^(١١).

لهما: أنه استثنى مقدارًا من مقدور^(١٢)، وهو^(١٣) جنسه معنى، وهذا يكفي للاستثناء، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاءً أَوْ كَلًّا سَلًّا﴾^(١٤)، وأما فساد البيع فلأن فيه^(١٥) نوع جهالة، وأنه^(١٦) يفسد البيع، دون الإقرار،

(١) في الهامش في نسخة (ج) (أي صفة الشركة). وفي ك، ق، ط (الشركة) بدل (الصفة) والأولى أوضح في الدلالة على المراد.

(٢) في ق (طلت) بدل (بطل) والثانية أفضل لدلائها على الإقرار.

(٣) (أن) سقطت من ش، ك، وإثباتها أفضل لمناسبة السياق، وفي ط (أنه) بدل (أن) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ك زيادة (الاستثناء) وهي توضح المعنى.

(٥) في ط (وكذلك) بدل (وكذا) والمعنى معهما واحد.

(٦) (إلا) سقطت من ط. وإثباتها أفضل لاكتمال المعنى.

(٧) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٨٧، والبنية ج ٧ ص ٥٦٤، البدائع ج ١٠ ص ٤٥٦٤.

(٨) في ط (ولا) بدل (أو) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٩) (لو) سقطت من ش. والمعنى لا يستقيم بدونها.

(١٠) (أنه) سقطت من ط. وإثباتها يؤكد المعنى.

(١١) في ك زيادة (ولو كان معلومًا لصح) وهي توضح المعنى.

(١٢) في ط، أ (مقنن) بدل (مقدور) والأولى أنسب للمعنى.

(١٣) في ط زيادة (من) ولا أثر لها.

(١٤) سورة مريم: ٦٢، وفي ط زيادة (وهو جنس معنى؛ لأنه مسموع) وفيها زيادة أيضًا للمعنى.

(١٥) في ط (ثم) بدل (فيه) والثانية أنسب للمعنى.

(١٦) في ز (فأنه) بدل (وأنه) والمعنى معهما واحد.

بخلاف الشاه، لما ذكرنا^(١) في باب الشافعي^(٢).

١٧٧٦- قال (محمد): لو^(٣) أقر مسلم قد كان حربياً: أنه أخذ في [حربه]^(٤) من فلان ألف درهم، وقال فلان أخذتها مني بعد إسلامك، [لا يضمن عند محمد، وعندهما يضمن]^(٥)، وكذا لو أقر المسلم أنه أخذ من هذا الحربي في^(٦) الحرب، وقال الحربي: أخذته بعد الإسلام، وكذا لو أقر أنه أتلّف على هذا خمراً، أو خنزيراً - بعد إسلامه - وقال هو: لا^(٧) بل فعلته قبل إسلامي. وكذا إذا^(٨) أعتق الرجل عبده، ثم قال قطعت يدك، أو استهلك مالك قبل العتق، وقال هو: لا، بل بعده - ضمن المال عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

وعند محمد: لا يضمن^(٩). وأجمعوا^(١٠) أنه لو كان المال قائماً أخذ منه المال.

له: أنه أسند الإقرار إلى حالة معهودة، نافية^(١١) للضمن، فيصدق، كما

(١) في ش، ز، ق (لما نذكره) وفي ك، ط (لما نذكر) وفي ح (كما في) بدل (لما ذكرنا) والأولى والثانية أفضل؛ لأن التعبير بالمضارع أنسب للمعنى هنا؛ لأن باب الشافعي لم يأت بعد.

(٢) انظر المسألة ١٨٠٣.

(٣) في ط (ولو) بدل (لو) والمعنى معهما واحد.

(٤) في الأصل (جزية) والمعنى لا يستقيم بها وفي ك (في حال كونه حربياً) بدل (في حربه) والمعنى واحد.

(٥) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يتم بدونه، انظر المبسوط ج ١٨ ص ٦٩، ٧٠، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٨٢، وما بعدها.

(٦) في ك زيادة (دار) وهي توضح المعنى.

(٧) سقطت من ش، ق. وإثباتها أفضل لإيضاح المعنى.

(٨) في ط (لو) بدل (إذا) والمعنى معهما واحد.

(٩) قوله (ضمن المال عند أبي حنيفة وأبي يوسف: وعند محمد: لا يضمن) سقط من ش، ز، ق، ط، أ، ح. وسقوطها أفضل، لأن فيه تكرار، إذ سبق إيراد هذه العبارة في أول المسألة.

(١٠) في ط زيادة (على) وهي توضح المعنى.

(١١) في ش (بل نافية) وفي ط (منافية) بدل (نافية) والثالثة أفضل لوصوح المعنى معها.

إذا^(١) أسند^(٢) إلى حالة الصبا، والجنون المعهود^(٣)، وكما [لو]^(٤) قال لامت
- بعدما أعقها: وطئت حالة الرق، وقالت: ^(٥) بل بعد العتق.
لهما: أنه أقر بسبب الضمان، وأسندته إلى حالة لا تبرنه [عن الضمان]^(٦) لا
محالة، فلا يُصدَّق، كما إذا قال لغيره: فقأت عيبك وعيني صحيحة، ثم
ذهبت عيني بعده، وقال الآخر^(٧): بل كانت ذاهبة، وعليك الأرش،
بمثابة^(٨) أن الحربي إذا دخل إلينا بأمان، وأودع ماله، وعاد^(٩)، فأنلفه
مسلم؛ يضمن، وكذا إذا^(١٠) أنلف مال عبده، أو قطع يده، وعليه دين،
بخلاف وطء الأمة؛ لأنه غير مضمون بحال^(١١).

-
- (١) في ق، ك (لو) بل (إذا) والمعنى معها واحد.
(٢) في ش، ز، ح، ط، ق، ط (أسندته) بدل (أسند) والمعنى معها واحد.
(٣) في ش، ز (المعهودة) بدل (المعهود) والثانية أنسب لدلالتها على الجنون وهو لفظ معروف.
(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل، أ، ح. وثباتها أفضل لاستقامة المعنى. وفي ق (وكما
إذا) وفي ك (وكذا لو) بدل (وكما لو) والمعنى معها واحد.
(٥) في ط زيادة (لا) وهي توضح المعنى.
(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل، ح، ك، ق، ط. وثباتها يكمل المعنى.
(٧) في ط زيادة (لا) وهي توضح المعنى.
(٨) في ش، ز، ق، ك، ط (بمثابة) بدل (بمثابة) والأولى أبلغ في التعبير عن المراد ما.
(٩) في ش (وغاب) وبدل (وعاد) والثانية أنسب للمعنى.
(١٠) في ط (لو) بدل (إذا) والمعنى معها واحد.
(١١) في ط زيادة (ما) وهي توضح المعنى.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٧٧٧. [قال^(١)] (أبيوسف): ولو قال: غصبت منه ثوباً^(٢) في عشرة أثواب، يلزمه ثوب واحد.

وقال محمد: (أحد عشر ثوباً^(٣)).

له: أن الثوب النفيس يلف في أثواب كثيرة، فصار كالذي يصلح ظرفاً، فيدخل تبعاً.

لأبي يوسف: أنه لا يصلح ظرفاً عادة، فصار كقوله: درهماً في درهم.

١٧٧٨. [قال^(٤)] (أبيوسف): ولو قال: علي ألف درهم^(٥) لهذا الجنين، لا يلزمه شيء.

وقال محمد: يصح إقراره^(٦).

له: أنه أقر بدين^(٨) لمن يثبت له الدين بسبب من الأسباب، وهو إتلاف ماله، فيحمل عليه تصحيحاً له.

لأبي يوسف: أن الإقرار المطلق ينصرف إلى ضمان العقود^(٩)، وإن^(١٠)

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل، ح، ق، ط، وذكرها أفضل لموافقة طريقة الكتاب.

(٢) في ط (ثوباً منه) بدل (منه ثوباً) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ك، ط زيادة (يلزمه) وفي ق زيادة (عليه) والريادتان كل منهما توضح المعنى.

(٤) انظر الباية ج ٧ ص ٥٥٦، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٨٩.

(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل، ح، ط، وذكره أفضل لموافقة طريقة الكتاب.

(٦) (درهم) سقطت من ش. وإثباتها أفضل لتمييز العدد.

(٧) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٧٦، والباية ج ٧ ص ٥٦٠، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٩٤.

(٨) في ش، ز، ك، ق، ط (بالدين) بدل (بدين) والمعنى معهما واحد.

(٩) في ح (المقصود) بدل (العقود) والثانية أنسب للمعنى.

(١٠) في ش، ز، ح، ك (فإن) بدل (وإن) والمعنى معهما واحد.

أثر^(١) الماذون مطلقاً يصح، ويحمل على ذلك^(٢)، والعقد من الجنين لا يصور، فبطل^(٣)، وحمله^(٤) على الاستهلاك لا يصح؛ لأنه حمل أمره على الفساد.

١٧٧٩- قال (أبيوسف): ولو أثر أنه غصب هذا الثوب، أو هذا العبد^(٥)، من هذا، أو من^(٦) هذا، وكل واحد منهما يدعيه، واستحلفاه، فحلف لهما، ثم أراد أن يصطلحا على أخذ هذا العبد بينهما؛ لم يكن لهما ذلك^(٧) في قول أبي يوسف الآخر^(٨)، وفي قوله الأول، وهو قول محمد لهما ذلك^(٩).

لمحمد: أنه لما أثر لأحدهما^(١٠)، فقد أثبت لهما حق الاصطلاح^(١١)، واليمين لا تبطل بالإقرار، فبقي هذا الحق.

له: أنهما كانا مخيرين بين الاصطلاح، والاستحلاف، ثم إذا اصطلحا، لم يكن لهما أن يستحلفاه، فإذا استحلفاه لم يكن لهما أن يصطلحا؛ لأن المخير بين الأمرين^(١٢) إذا أختار أحدهما، فقد أبطل الآخر.

١٧٨٠- قال (أبيوسف): إذا قال هذا العبد لفلان^(١٣)، لا بل أودعني فلان آخر،

(١) في ق، ط (إقرار) بدل (أثر) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) في ق زيادة (وكذا من المفاوض) ولا أثر لها في تفسير المعنى.

(٣) في ز زيادة (إقراره) وفي ك زيادة (ذلك) والزيادتان كل منهما توضح المعنى.

(٤) في ش، ز، ك، ط (وأما حمله) بدل (وحمله) والمعنى معهما واحد.

(٥) في ز، ك، ق، ط (أنه غصب هذا العبد) بدل (غصب هذا الثوب أو هذا العبد) والثانية فيها زيادة تفصيل.

(٦) (من) سقطت من ش. وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٧) (ذلك) سقطت من ك. والمعنى لا يكتمل بدونها. وفي ط زيادة (في ذلك) ولا معنى لهذه الزيادة.

(٨) في ط زيادة (وقال) وذكرها وعدهم سواء.

(٩) انظر البسوط ج ١٨ ص ٧٢.

(١٠) في ط زيادة (به) وهي توضح المعنى.

(١١) في ط زيادة (والاستحلاف) وإثباتها وعدهم سواء.

(١٢) في ش، ق، ط (أمرين) بدل (الأمرين) والمعنى معهما واحد.

(١٣) في ش، ز، ك، ق، ط زيادة (ثم قال) وهي توضح المعنى.

أو أعارنيه؛ قضى به للأول؛ لأنه استحقه بإقراره، ورجوعه لم يصح في حقه، فإذا^(١) دفعه إلى الأول بغير قضاء، ضمن للثاني، ولو دفعه بقضاء لا يضمن.

وقال محمد: يضمن^(٢).

له: أنه أقر بالوديعة، ثم عرضه^(٣) للثاني بإقراره.

لأبي يوسف: أن القبض كان بإذن المالك، والدفع بأمر القاضي. وإكراهه^(٤).

١٧٨١- قال^(٥) (أبيوسف): ولو قال هذه الألف التي في يدي دفعها إلى فلان مضاربة^(٦)، ثم قال: لا بل هو مضاربة فلان، وادعى كل واحد منهما أنها له، دفعه^(٧) مضاربة بالنصف، ثم عمل به المضارب^(٨)، فالمال^(٩) للأول، وله نصف الربح، ويغرم للثاني مثل رأس المال، ولا يضمن له شيئاً من الربح.

وقال محمد: يضمن^(١٠) لكل واحد منهما رأس ماله، والربح كله ماله. ويتصدق به^(١١).

له: أنه أنلفه^(١٢) على الأول بإقراره للثاني، وأنلفه على الثاني بإقراره

(١) في ش، ز، ك، ق، ط (فإن) بدل (فإذا) والمعنى مهما واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٧٦، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٠.

(٣) في ط (وعرضه) بدل (ثم عرضه) والمعنى مهما واحد، وفي ش (عرض) بدل (عرضه) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ط زيادة (له) ولا معنى لهذه الزيادة.

(٥) (قال) سقطت من ش، ح، أ، ق. وإثباتها أفضل لمرافقة طريقة الكتاب.

(٦) في ز، ك، ق، ط زيادة (بالنصف) وهي تكمل المعنى.

(٧) في ز، ق (دفعها) بدل (دفعه) والأولى أنسب للسياق.

(٨) في ز، ك، ط ق زيادة (وربح) وهي تكمل المعنى.

(٩) في ط (فقد أبي يوسف المال) بدل (فالمال) والثانية أنسب؛ لأنه لا داعي لتكرار ذكر أبي يوسف.

(١٠) في ش، ز، ك، ق، ط (يغرم) بدل (يضمن) وتؤيدان إلى المعنى العراء.

(١١) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٢٠.

(١٢) في ش، ز، ك، (أنلف) بدل (أنلفه) والثانية أنسب للسياق.

للاول، فصار كإقراره بالغصب منهما.

لأبي يوسف: أنه لما أقر للأول حاز إقراره^(١) وظهert المضاربة بينهما، فلما أقر للثاني، كان إقراراً على الأول، فلا يصح في حق عين المال، وكن إقراراً على نفسه بالضمآن؛ فيصح، وبقيت المضاربة بينه وبين الأول على حالها، فكان الربح بينه وبين الأول، ولا ربح للثاني؛ لأن المال مضمون على المضارب في حق الثاني.

١٧٨٢. قال (أبيوسف): ولو قال: لفلان علي ألف درهم، [ولا لفلان]^(٢)، لا يلزمه شيء لا للأول، ولا للثاني، وهو كقوله لفلان، أو لفلان .

وقال محمد: الألف للأول. ولا شيء للثاني^(٣).

له: أن هذه كلمة^(٤) تذكر للتأكيد، يقول الرجل إن فعلت كذا، وإلا فعلي حجة، بمعنى التأكيد.

لأبي يوسف: أن قوله الأول^(٥): (ولا) قد يستعمل للتخيير، يقال: إركب هذه الدابة، وإلا هذه الدابة، أتركب^(٦) ههنا وإلا، ههنا؟ وقد تستعمل للتأكيد، وإنما يظهر أحدهما من الآخر بمعنى^(٧) - وهو أنه إذا كان جزءاً وبدلاً عن الأول - فهو تخيير - ومالا يصلح جزءاً وبدلاً فهو تأكيد، وهذا^(٨) يصلح للأول^(٩)، فكان تخييراً، كقوله: أو لفلان.

(١) في ك، ق، ط زيادة (له) وهي توضح المعنى.

(٢) في الأصل (والألفان) وهو وهم من النسخ.

(٣) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٧٩.

(٤) في ش، ز، كه، ط (الكلمة) بدل (كلمة) والمعنى معهما واحد.

(٥) (الأول) سقطت من ز، ح، كه، ق، ط. وعلم ذكرها أفضل؛ لأن المعنى واضح بدونها.

(٦) في ز، ق، ط (الزول) بدل (أتركب) والمعنى معهما واحد. إلا أن الأولى أبلغ في الدلالة على المعنى .

(٧) في ح، أ (المعنى) بدل (بمعنى) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ش، ز، كه، ق (وهذا) بدل (وهنا) والمعنى معهما واحد.

(٩) في ط (وهو أنه إذا كان جزءاً لا بدلاً فهو تأكيد وإن كان بدلاً لا حزمة فهو تخيير، وهذا يصلح بدلاً عن الأول) بدل (وهو أنه إذا كان ... إلى ... وهنا يصلح للأول) والعبارة الأولى أصح من العبارة الثانية.

١٧٨٣- قال (أبيوسف): ولو قال: لفلان شرك في هذا العبد بدون الهاء، - نصفه -

وقال محمد: له أن يبين ما شاء^(١).

له: أن الشرك هو النصيب. قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَمْ يَهَيِّأْ مِنْ شَيْءٍ لَهُ﴾^(٢).
أي نصيب - وذلك -^(٣) لا يختص بالنصف.

لأبي يوسف: أن الشركة، والشرك واحد في اللغة^(٤)، قال القائل.
وشاركنا قريبًا في بقاها وفي أنسابها شرك العنان
أي شركة العنان، والشركة تقتضي التسوية.

١٧٨٤- قال (أبيوسف): ولو قال: دفع فلان إلي ألف درهم، أو نقد لي ألف درهم، ولم أقبض أنا، ووصل؛ لم يصدق.
وقال محمد: يصدق^(٥).

له: أن هذا اللفظ يستعمل^(٦) للتسليم، والتخلية، فصار كقوله: حليت بيني، وبين الدراهم، لكنني لم أقبض، وصار كقوله: أقرضتني، أو سلفتي أو أسلمت^(٧) إلي، أو استودعتني^(٨)، أو وضعت عندي، أو أعطيتني، ولم أقبض.

لأبي يوسف: أنه أقر بفعله يتم به^(٩)، والذي هو فعله القبض، فإذا قال: لم أقبض، كان رجوعًا، كقوله: قبضتها فلم يتركني حتى ذهب بها^(١٠). بخلاف

(١) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٦٤.

(٢) سورة ساء: ٢٢.

(٣) في ط (ردًا) بدل (ردًاك) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ك، ق، ط (في اللغة واحد) بدل (واحد في اللغة) والمعنى معهما واحد. والثيت للنافعة الجعدي.

(٥) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٢٤.

(٦) في ق، ط (ستعمل) بدل (يستعمل) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ح (سلمت) بدل (أسلمت) والثانية أنسب للمعنى.

(٨) في ق (أو أودعتني) بدل (أو استودعتني) والمعنى معهما واحد.

(٩) في ش، ز، ح، ك، ق، ط (بهما) بدل (به) والثانية أنسب للمعنى إذ المراد به المفر

(١٠) في ش، ز، ق، ط، أ (أذهب بها) بدل (ذهب بها) والأولى أنسب للمعنى.

ما ذكره؛ لأن هذه عقود، أما^(١) غير الإعطاء فظاهر، كذا^(٢) الإعطاء، لأنه لو قال: أعطيتك هذا المال، كان هبة، والعقد لا يلزمه^(٣) القبض.

١٧٨٥- قال (أبيوسف): المريض إذا أقر بألف درهم بعينها أنها لقطة عنده، وليس^(٤) له مال غيرها، يصدق في ثلثها، وينصدق به، ولا يصدق في الثلثين^(٥).

وقال محمد: إن لم يصدق الورثة، فكلها ميراث^(٦).

له: أنه بمنزلة قوله: ليست لي، ولو قال ذلك، لا يبطل الميراث؛ ولأنه إقرار لمجهول^(٧)، وذلك باطل.

لأبي يوسف: أن هذا^(٨) وصية بالتصدق في الحقيقة؛ لأن حكم اللقطة في المال هذا، ألا ترى أن الورثة إذا صدقوه تصدقوا بها، والوصية بالتصدق^(٩)، تنوع، فيصح في الثلث، بخلاف قوله: ليست لي؛ لأنه لا يقتضي الصدقة.

١٧٨٦- قال (أبيوسف): ولو قال: لفلان علي عبد، ثم أنكره، فُضي عليه بقيمة عبد وسط، كما في المهر.

وقال محمد: القول قوله في قيمته^(١٠).

له: أنه أقر بضمان العبد، والعبد قد يضمن بالغصب، والقبض على سوم

(١) في ق زيادة (في) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٢) في ش، ز (فكذلك) وفي ك، ط (وكذلك) بدل (كذا) والمعنى واحد.

(٣) في ش، ح، ك، ق، ط، أ (لا يلزمه) بدل (لا يلزمه) والأولى أنسب للمعنى.

(٤) في الأصل، أ، ح (ليس) ولا تناسب السياق.

(٥) في ف، ح، أ، ق زيادة (ولا آل تصدقه الورثة) وفي ط زيادة (إن لم تصدقه الورثة) وهاتان الزيادتان تفصلان المعنى.

(٦) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٢٩.

(٧) في ش (أثر بالمجهول) وفي ز، ح، ط، أ (إقرار للمجهول) وفي ق، ط (أثر للمجهول) بدل (إقرار لمجهول) والثانية، والثالثة، والرابعة تؤدي إلى المعنى الصحيح.

(٨) في ش (هذه) بدل (هذا) والأولى أفضل لدلائها على الوصية، وهي لفظ مؤنث.

(٩) (بالتصدق) سقطت من ط، والإثبات أنصّل لاكمال المعنى.

(١٠) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٧٦، وحاشية ابن عاتيق ج ٨ ص ١٥٧.

الشراء، والبيع الفاسد، وذا^(١) لا يختص بالوسط.

لأبي يوسف: أنه أقر بالدين، لأن كلمة (علي) تستعمل في الديون، والعبد لا يجب ديناً في الذمة إلا بالنكاح^(٢)، والخلع، والصلح عن دم عمد^(٣)، وفي هذه العقود يجب^(٤) عبد وسط^(٥).

١٧٨٧- قال (أبيوسف): إذا تزوج مجهولة نسب^(٦)، فأقرت أنها أمة فلان؛ جاز إقرارها على نفسها، لا في إبطال حق الزوج في النكاح، فإن ولدت بعد ذلك لأكثر من ستة أشهر، فالولد رقيق. وقال محمد: هو حر^(٧).

له: أنه تزوجها على شرط حرية أولادها منه، فلا تُصدّق على إبطال هذا الحق، كما لو أعتقها المولى، لم يكن لها اختيار نفسها^(٨).

لأبي يوسف: أنه ولد الأمة، فيكون رقيقاً. ولو^(٩) أعتق إنما يعتق بالغرور، ولا غرور [ههنا]^(١٠)، لأن إمساكها بعد الإقرار، وطلب الولد منها رضى يرق الولد، ولهذا لو طلقها تطليقتين بعد الإقرار، حرمت عليه.

١٧٨٨- قال (أبيوسف): إذا مات الرجل، وترك ثلاثة بنين، وثلاثة آلاف درهم، فاقسّموها، وأخذ كل واحد منهم ألفاً، فادعى رجل على أبيهم ثلاثة آلاف^(١١)، فصدقه الأكبر في الكل^(١٢)، والأوسط في ألفين، والأصغر في

(١) في ط (وذاك) بدل (وذا) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ق (في النكاح) بدل (بالنكاح) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ز، ح، ك، ط (العمد) بدل (عمد) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ز، ق زيادة (عليه) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٥) في ط زيادة (أو قيمته) وهي توضح المعنى أكثر.

(٦) في ق، ط (النسب) بدل (نسب) والمعنى معهما واحد.

(٧) انظر حاشية ابن عابدين ج ٨ ص ٢٩٢، والمبسوط ج ١٨ ص ١٥٧.

(٨) في ط زيادة (لانعقاد الكاح على غير هذا الشرط) وفيها زيادة إيضاح للمعنى.

(٩) في ط (لو) بدل (ولو) والثانية أنسب للمعنى.

(١٠) في الأصل، أ (هنا) وهذا لا يناسب المعنى والسياق وفي ك (هنا) وفي ق (في هذا) بدل (ههنا) والمعنى معها واحد.

(١١) في ز، ح، ق، ك، ط، أ زيادة (درهم) وفيها تمييز العدد.

(١٢) في ق (في ذلك) بدل (في الكل) والثانية أوضح.

ألف منها، يأخذ من الأكبر جميع الألف التي في يديه^(١)، ومن الأوسط خمسة أسداس الألف، ومن الأصغر ثلث الألف.

وقال محمد. من الأكبر والأصغر كذلك، ومن الأوسط يأخذ الألف^(٢).

له: أن الأكبر لما أقر بثلاثة آلاف، فقد أقر أنه لا ميراث له، ولا لإخوته^(٣)، والأوسط والأصغر بقولان: في التركة دين وميراث، فكان إقرار الأكبر مخالفاً لإقرارهما، فتميز إقراره، ويجمع بين إقرارهما؛ لأنهما من نوع واحد، فيأخذ الغريم من الأكبر كل ما في يده، فيكون ثلثها من نفسه، وثلثها مما في يد صاحبه^(٤)؛ لأنه هكذا ملكها بإقراره، ولا حجة على المالك فيما يملكه، فجعل الغريم مستوفياً من الألفين الذي^(٥) أقرهما الأوسط ثلثي الألف، وبقي من إقراره ألف وثلث، ومن إقرار الأصغر حصل مستوفياً ثلث الألف، وبقي من إقراره^(٦) ثلثا ألف^(٧)، ثم أرجع^(٨)، فأجمع بين إقراريهما^(٩)، فهما اتفقا على ثلثي ألف، فيأخذ من كل واحد منهما نصف ما اتفقا عليه، وذلك ثلث الألف، بقي من إقرار الأوسط ثلثا الألف، وفي يده ذلك، فيأخذ، ولا يبقى في يده شيء.

لأبي يوسف: أن الكل اتفقوا على ألف واحدة، والتركة في أيديهم على السواء، والذين يستوفون من الورثة بقدر حصصهم، فيأخذ المقر له من يد كل

(١) في ش، ز، ح، ط (يده) بدل (يديه) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر المتوسط ج ١٨ ص ٤٦.

(٣) في ط، أ (لاخوة) بدل (لاخوته) والأولى أفضل؛ لأنها تدل على مثنى، وهما الأوسط والأصغر.

(٤) في ز، ط، أ (صاحبه) بدل (صاحبه) والأولى أصل، لدالاتها على الأخوين الباقيين.

(٥) في ز، ك، ط (الذين) وفي ق (اللتين) بدل (الذي) والأولى أفضل لدالاتها على مثنى مذكر وهو (الألفين).

(٦) قوله (حصل مستوفياً ثلث الألف، وبقي من إقراره) سقط من ش، ز، ك، ط ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٧) في ق (الألف) بدل (ألف) والمعنى معهما واحد.

(٨) (أرجع) سقطت من ش، ز، ك، ط، ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٩) في ش، ر (إقرارهما) بدل (إقراريهما) والثانية أنسب للمعنى.

واحد^(١) ثلث الألف، ومتى أخذه، وصل إليه جميع ما أقر به الأصغر، ثم اتفق الأوسط والأكر على ألف أخرى، فيأخذ من كل واحد منهما نصفه، فحصل^(٢)، مستوفيًا جميع الألف [الذي اتفق عليه وبقي في يد الأوسط سدس الألف، وفي يد الأكبر سدس^(٣) الألف]^(٤). وقد بقي من^(٥) تمام حق الغريم في زعم الأكبر سدس الألف، لأنه ليس في يده إلا ذلك^(٦)، فيبقى للأوسط سدس الألف^(٨)، وأخذ منه خمسة أسداس^(٩).

١٧٨٩. قال (أبيوسف): دار بين رجلين، أقر أحدهما أنها بينهما وبين فلان أثلاثًا، وأقر الآخر أنها بينهما وبين هذا المقر له، وبين آخر^(١٠) أربعًا، فتجعل الدار في يد^(١١) أخوين أكبر وأصغر، فلأكبر أقر أنها بينهما وبين زيد أثلاثًا، وأقر الأصغر أنها بينهما وبين زيد وعمرو أربعًا، أما زيد فقد انفقوا^(١٢) عليه، وأما عمرو فقد أقر له الأصغر وأنكره الأكبر.

فعدت أبي يوسف: لزيد أن يأخذ الربع من يد الأصغر، ويضم إلى ما في يد الأكبر، فيجعل بينهما نصفين - وهو رواية أبي حنيفة.

-
- (١) في ز، ق، ط زيادة (منهم) وهي توضح المعنى.
- (٢) في ش، ز، ط (فجعل) وفي ق (فيجعل) بدل (فحصل) والثالثة أنسب للمعنى.
- (٣) في، ش، ز (سدسين) والصواب ما أثبتناه، لأنه أخذ الثلث ثم النصف من نصيب الأوسط والأكبر، فيبقى سدس من نصيب كل واحد منهما. فالتصنيف يساوي ثلاثة أسداس، وبعد أخذ الثلث بقي مع كل واحد منهما أربعة أسداس - لأن ثلث الستة الأسداس سدسين - فبعد أخذ النصف من كل منهما وهو يساوي ثلاثة أسداس بقي مع كل واحد منهما سدس.
- (٤) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ، ح، وإثباته أفضل لزيادة الإيضاح.
- (٥) (قد) سقطت من (ك) ولا يتغير المعنى بسقوطها.
- (٦) في ش، ز، ق، ط، ك (إلى) بدل (من) والمعنى معها واحد.
- (٧) قوله (لأنه ليس في يده إلا ذلك) سقط من ش، ز، ك، ق، ط. وإثباته أفضل لإيضاح المعنى. وفي ك، ق، ط زيادة (فيدفعه إليه) وهي توضح المعنى.
- (٨) في ق زيادة (سالمًا) وهي توضح المعنى.
- (٩) في ق، ط (أسداسه) بدل (أسداس) والمعنى معها واحد.
- (١٠) في ز (الآخر) بدل (آخر) والثانية أنسب للمعنى.
- (١١) في ط (بين) بدل (في يد) والثانية أنسب للمعنى.
- (١٢) في ش، ز، ك، ق، ط (اتفقا) بدل (اتفقا) والأولى أفضل لدلائها على الأصغر والأكبر.

وقال محمد: وهو روايته عن أبي حنيفة - يأخذ من^(١) الأصغر خمس ما في يده، ويضم إلى ما في يد الأكبر، فيجعل^(٢) بينهما نصفين^(٣).

له: أن زيداً، وعمراً^(٤) [أقرأ]^(٥) له جميعاً فمن حجة الأصغر أن يقول له لو كذبني الأكبر، كان لك في^(٦) يدي سهم، ولي سهم، ولعمرو سهم، فلما صدقتي الأكبر فيك خاصة، فقد دفع نصف مؤنتك عني، فلي سهم، ولعمرو سهم، ولك نصف سهم، فذلك سهمان ونصف، وفيه كسر، فأضعف^(٧) فيصير [خمس فيأخذ]^(٨) خمس ما في يده، ويضم إلى ما في يد الأكبر، فيصير^(٩) بينهما نصفين، لكل واحد^(١٠) ثلاثة، وبقي في يد الأصغر أربعة بينه وبين عمرو نصفان.

لأبي يوسف: أن الأصغر أقر أن الدار بين أربعة أنفس، وزيد رابعهم، ولو كان جميع الدار في يده، دفع إليه ربعها، فإذا^(١١) كان نصفها دفع إليه^(١٢) ربع ما في يده، وصار^(١٣) [الذي في يده أربعة]^(١٤)، فصار النصف

-
- (١) في ز زيادة (يد) ولا تؤثر في تغيير المعنى.
 (٢) في ش، ز، ح، ك، ق، ط، أ (يكون) بدل (فيجعل) والمعنى معهما واحد.
 (٣) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٤٦، وما بعدها.
 (٤) (وعمر) سقطت من ز، ح، ق، ط، أ. والصحيح إسقاطها؛ لأنها لم يقرأ جميعاً إلا لزيد.
 (٥) في الأصل (أقر) وما أثبتناه هو الصواب لدلائها على متى وهما الأصغر والأكبر.
 (٦) في ز، ك، ق، ط زيادة (مما في) ولا تؤثر في تغيير المعنى.
 (٧) في ز (فانكسر فتضعف) وفي ق (وفيه كسر فيضعف) وفي ط (وفيه كسر تضعفه) بدل (وفيه كسر فأضعف) والمعنى واحد.
 (٨) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يكتمل بدونه.
 (٩) في ق (فيكون) بدل (فيصير) والمعنى معهما واحد. وفي ز، ق، ك، ط زيادة (سنة) وهي توضح المعنى.
 (١٠) في ق زيادة (منهما) وهي توضح المعنى.
 (١١) في ش (فإن) بدل (فإذا) والمعنى معهما واحد.
 (١٢) قوله (ربعها) فإذا كان نصفها دفع إليه سقط من ط وهو وهم من الناسخ حيث انتهت عليه، (إليه) الأولى مع الثانية.
 (١٣) في ز، ش، ك، ق (نصار) بدل (وصار) والمعنى معهما واحد.
 (١٤) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يتم بدونه.

لأخير^(١)، الذي في يد الأكبر أربعة أيضًا^(٢)، فيأخذ سهمًا من الأصغر، ويضم إلى ما في يد الأكبر، فيصير خمسة بينهما نصفان، فانكسر، فأعرب اثنين في أصل الحساب^(٣)، وهي ثمانية التي هي^(٤) كل الدار، فيصير ستة عشر، يأخذ^(٥) زيد من الثمانية التي^(٦) في يد الأصغر سهمان، ويضم إلى ما في يد الأكبر، فيصير عشرة^(٧)، لكل واحد منهما خمسة، وبقي في يد الأصغر ستة، فيقسم بينه وبين عمرو نصفان، لكل واحد منهما ثلاثة.

-
- (١) في ش، زه، ك، ق، ط، أ (الآخر) بدل (الأخير) والأولى أنسب للمعنى.
(٢) (أيضًا) سقطت من ك، ق، ط. ولا يتغير المعنى بسقوطها.
(٣) في ز (المألة) بدل (الحساب) والثانية أنسب للمعنى.
(٤) في ش، ز، ح، ك، ق، أ (الذي هو) بدل (التي هي) والثانية أنفصل لدلالتها على الثمانية.
(٥) في ط (فيأخذ) بدل (يأخذ) والمعنى معهما واحد.
(٦) في ق (الذي) بدل (التي) والثانية أنسب لدلالتها على الثمانية.
(٧) في زه، ك، ق، ط زيادة (فيصير) ولا أثر لها.

باب ما تفرد به كل واحد من أصحابنا الثلاثة بقول على حده

١٧٩٠ قال (أبوحنيفة): المكاتب إذا أقر أنه [انقض] ^(١) حرة، أو أمة، أو صبية بأصبح، فهذا إقرار بالجنابة ^(٢)، يؤاخذ به في الحال ما دام مكانياً، فإذا عجز لم يؤاخذ به، كما إذا ^(٣) قال: فيما إذا قُضي عليه بأرش جنابة ^(٤) ثم عجز. وقال محمد: إن كان قضي عليه؛ لم يسقط لعجزه، وإن لم يقض يسقط لعجزه، في ^(٥) أرش جنابته - قضي عليه أو لم يقض -.. وقال أبو يوسف: هذا إقرار بالمال، فيؤاخذ به في الحال، وبعد العجز، وقد مر في بابه في المأذون ^(٦) إذا أقر ^(٧).

-
- (١) في الأصل (انقض) وهو وهم من السخ.
(٢) في ز (بجنابة) بدل (بالجنابة) والمعنى معهما واحد.
(٣) (إذا) سقطت من ك، ق، ط. وعدم إثباتها أفضل لاستقامة المعنى.
(٤) في ز (الجنابة) بدل (جنابة) والمعنى معهما واحد. وفي ح، ز، ك، ق، ط، أ زيادة (خطأ) وهي تكمل المعنى؛ لأن عند أبي حنيفة إذا قضي عليه بأرش الجنابة الخطأ بعد ما أقر به، فأدى بعضه ثم عجز بطل فيه ما بقي. (المبسوط ج ٨ ص ١٦٣).
(٥) في ز، ك، ط، ق. زيادة (كما قال في) وفي ح زيادة (كما في) وأي من الزائدتين تكمل المعنى؛ لأن عند محمد إذا عجز المكاتب بعد قضاء القاضي بأرش جنابة الخطأ يصير ديناً، ويلتحق بساتر الديون، أما إذا عجز قبل قضاء القاضي، فإنه يسقط. وهو قول أبي يوسف. (المصدر السابق).
(٦) في ق (في باب المأذون) بدل (في بابه في المأذون) والثانية أفضل لاستقامة المعنى معهما.
(٧) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٦٢، والمسألة (١٧٦٩).

باب ما قاله زفر

١٧٩١. قال (زفر): إذا قال: لفلان علي ألف درهم، لا بل ألفان؛ يلزمه ^(١) ثلاثة آلاف ^(٢).

وعندنا: يلزمه ألفان ^(٣).

له: أنه أقر بألف ^(٤)، ثم رجع ^(٥)، وأقر بألفين، فصح الإقرار، ولم يصح الرجوع، كما في قوله: أنت طالق واحدة، لا بل ثنتين.

لنا: أن هذا إخبار يجري فيه الغلط، فيصح الاستدراك ويلزمه ^(٦) الأكثر، بخلاف الطلاق؛ لأنه إنشاء ولا ^(٧) يملك إبطال ما أنشأ.

١٧٩٢. قال (زفر): إذا أقر لأجنبية بالدين ^(٨) في مرضه، ثم تزوجها، ثم مات؛ بطل هذا الإقرار.

وعندنا: لا يبطل ^(٩).

له: أنه طرأ عليه ما يمنع صحته، فيبطل، كما إذا ^(١٠) أوصى لها، ثم تزوجها، وصار كما لو ^(١١) أقر لابنه، وهو نصراني، ثم أسلم.

(١) في ك (لزمه) بدل (يلزمه) والمعنى واحد.

(٢) في ط زيادة (درهم) وهي تميز العدد.

(٣) والقياس قول زفر، وقول الثلاثة الأصحاب استحسان، انظر المبسوط ج ١٨ ص ٩٠، والدائع ج ١٠ ص ٤٥٦٨، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٣.

(٤) في ز، ك (بالألف) بدل (بألف) والمعنى معهما واحد.

(٥) في ز، ق زيادة (عنها) ولا أثر لهذه الزيادة.

(٦) في ق، ط (فيلزمه) بدل (ويلزمه) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ق، ط (فلا) بدل (ولا) والمعنى معهما واحد.

(٨) (بالدين) سقط من ش، ز، أ، ك، ق، ط. وسقطها لا يؤثر في تغيير المعنى.

(٩) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٣٣، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٥، ٢٦.

(١٠) في ط (لو) بدل (إذا) والمعنى معهما واحد.

(١١) في ز (إذا) بدل (لو) والمعنى معهما واحد.

لنا: أنه أقر، وليس بينهما سبب تهمة، فلا يبطل بسبب يحدث بعده، بخلاف الوصية؛ لأنها تملك عند الموت، والزوجية قائمة عند الموت، وبخلاف الابن؛ لأن سبب التهمة قائم، وهو البتة.

١٧٩٣- قال (زفر): ولو دفع إلى رجل مالا مضاربة، فجاء المضارب بألفي درهم، وقال: رب المال، كان رأس المال ألفين^(١)، ولم تربح، فالقول قول رب المال في قول أبي حنيفة الأول - وهو قول زفر - وفي قوله الآخر، وهو قولهما - القول قول المضارب^(٢).

له: أن رب المال ينكر شركة^(٣) المضاربة^(٤) في حالة، وقد اتفقا أنه عمل في ماله، فكان القول قوله.

لنا: أنه ينكر قول^(٥) الزيادة على ألف، فالقول قوله، كالغاصب.

١٧٩٤- قال (زفر): ولو قال واحد: غَصَبْنَا مِنْ فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ، ثم قال: كنا عشرة أنفس، وفلان ادعى أنه هو الغاصب الألف^(٦) منه، يلزمه عشر الألف، ولو قال: كنا ثلاثة، يلزمه ثلث الألف.

وعلى هذا: إذا قال أقرضنا، وأودعنا، أو أعارنا، أو قال: له علينا. وعندنا: يلزمه الألف كله^(٧).

له: أنه أضاف الإقرار إلى نفسه، وإلى غيره، فلزمه^(٨) حصته.

لنا: أن هذه الصيغة تستعمل في الواحد، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٩).

(١) في ش، ز، ح، أ، ق، ط، ك (كله رأس المال) بدل (كان رأس المال ألفين) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر الميسوط ج ١٨ ص ١٢٠.

(٣) في ط (منكر لشركة) بدل (ينكر شركة) والمعنى واحد.

(٤) في ش، ز، ك (المضارب) بدل (المضاربة) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٥) في ش، ز، ك، ق، ط (قبض) بدل (قول) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٦) في ز، ك، ط (لألف) بدل (الألف) والأولى أنسب للمعنى.

(٧) انظر الميسوط ج ١٨ ص ١٨٤، وحاشية ابن عابدين، ج ٨ ص ٢١١.

(٨) في ش (يلزمه) وفي ط (ولزمته) وفي ح (فلزمه) بدل (فلزمه) والثالثة أنسب للمعنى لدلالته على الحصة وهي مؤنث.

(٩) سورة النساء: ١٠٥، المائدة: ٤٤: الزمر: ٢، ٤١.

﴿وَإِنْ عَيَا سَمِعَ وَقُرْآنَهُ﴾^(١٧)، فيحمل عليه بظاهر الحال، لأن الظاهر أن الإنسان يستعمل^(١٨) ببيان فعل نفسه، دون غيره، فإذا أضاف إلى غيره، فقد رجع عن البعض، فلا يصح. ولو قال: غصبناه^(١٩) جميعًا، أو علينا جميعًا، أو علينا كلنا^(٢٠)، وأشار إلى قوم، لزمه حصته بالإجماع؛ لأنه لا يستعمل في الواحد. ١٧٩٥- قال (زفر): لو قال: هذا المال الذي^(٢١) في يدي ميراث من أبي لي. ولهذا - وهو أخي - فقال المقر له: أنا ابن الميت، لا أنت، والمال كله لي؛ فالمال كله له. وعنتنا: يدفع إليه النصف^(٢٢).

له: أنه ظهر بنوة هذا بتوافقهما، ولم تثبت بنوة صاحب اليد. لنا: أنه ما أقر^(٢٣) إلا بالنصف، فلا يدفع اليد إلا ذلك. ١٧٩٦- قال (زفر): ولو قال: لفلان علي ألف درهم زيوف، فقال المقر له: (أ) بل هي^(٢٤)، جياذ؛ بطل إقراره، ولا يلزمه شيء. وعنتنا: عليه الزيوف^(٢٥).

له: أنه رد إقراره بالزيوف، وادعى عليه الجياذ وهو ينكر. لنا: أنه صدقه في الأصل، وادعى عليه صفة الجودة، فثبت الأصل. وعلى هذا الاختلاف^(٢٦): لو قال: لفلان^(٢٧) علي ألف درهم من ثمن عبد،

(١) سورة القيامة: ١٧.

(٢) في ط (يستقل) بدل (يستعمل) والأولى أنسب للمعنى.

(٣) في ق، ط، أ (غصبا) بدل (غصبناه) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ز (كلها) بدل (كلنا) والثانية أنسب للسياق.

(٥) (الذي) سقطت من ز، ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٦) وقول الثلاثة استحسان، وقول زفر قياس. (البدائع ج ١٠ ص ١٦٠٩).

(٧) في ق، ط زيادة (له) وهي توضح المعنى.

(٨) في ك، ق زيادة (لا) وهي توضح المعنى.

(٩) في ش، ط، ك (هو) بدل (هي) والثانية أنسب لأن الدراهم لفظ مؤنث.

(١٠) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٨٥، والباية ج ٧ ص ٥٧٨.

(١١) في ز، ح، ك، ق، ط، أ (قال) بدل (على) هذا الاختلاف والثانية أفضل لوصوح المعنى معها.

(١٢) في ز، ك، ق، ط، أ (له) بدل (لفلان). والمعنى معها واحد.

فقال المقر له: بل هي^(١) ثمن الجارية^(٢) أو هي قرض^(٣). والحجج مامر.
 ١٧٩٧- قال (زفر): لو قال: له^(٤) على ألف^(٥)، فقال المقر له: هذه الألف
 لفلان؛ لا يلزمه شيء.

وعندنا: يأخذ الألف^(٦)، ويسلمه إلى فلان^(٧).
 له: أنه رد إقراره له^(٨)، وأدعى مالا لغيره.
 لنا: أنه صدقة في وجوب الألف له^(٩)، ثم أقر به لغيره، بسبب غير الذي
 أقر به، وهذا ليس برد الإقرار بالألف.

١٧٩٨- قال (زفر): ولو قال: هذا العبد لك، ابتعته منك - متصلاً بالأول - صح
 إقراره له، ودعواه بالشراء^(١٠) منه باطل، حتى لو أقام عليه بيته، لم تقبل
 عنده^(١١).

وعندنا: تقبل بيته.
 له: أنه إقرار بالملك له في الحال، ودعوى الشراء منه قبل هذا الزمان،
 وهو تناقض.
 لنا: أنه^(١٢) معنى هذا الكلام عند الوصل: أنه كان لك، فابتعته منك، إلا

(١) في ز (هو) بدل (هي) والثانية أنسب للمعنى لدالتها على الدراهم وهي لفظ مؤنث، وفي
 ز، ط زيادة (من) وإثباتها وعدمه سواء.

(٢) في ش، ك، ق، ط (جارية) بدل (الجارية) والمعنى واحد.

(٣) في ز، ح، ق، ط، أ زيادة (فهو على هذا الاختلاف) وهذه الزيادة تناسب النسخ التي
 وردت فيها، لأنها لم تذكر في هذه النسخ في بداية الكلام، فذكرت في آخره.

(٤) (له) سقطت من ق، ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٥) في ز، ق، ط، زيادة (درهم) وهي تميز العدد.

(٦) في ش، ز، ك، ق، ط (يأخذ) بدل (يأخذ الألف) والثانية أوضح.

(٧) انظر المسوط ج ١٨ ص ١٨٥.

(٨) (له) سقطت من ك، ق، ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٩) (له) سقطت من ش. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(١٠) في ز، ك، ط (الشراء) بدل (بالشراء) والمعنى معهما واحد.

(١١) (عده) سقطت من ك، ق، ط، وعدم ذكرها أفضل؛ لأن الباب باب زفر

(١٢) في ز، ك، ق، ط (أن) بدل (أنه) والأولى أنسب للمعنى والسياق.

أنه خلاف الظاهر، فلا^(١) يقل إلا بحجة.

١٧٩٩- قال (زفر) : ولو قال الابن : أوصى أبي بثلاث ماله لفلان، لا بل لفلان.
لابل لفلان، لكل واحد منهم^(٢) ثلث ماله، ولا يبقى للابن شيء.
وعندنا: الثلث للأول، ولا شيء للثاني، والثالث^(٣).

له: أن إقراره للأول صح، واستحق الثلث، ثم رجوعه^(٤) عنه لا يصح،
وإقراره للثاني صحيح، فاستحق ثلثاً، وكذا^(٥) الثالث، وصار كما لو أقر بألف
درهم دين لهذا، ثم قال: لا بل لهذا^(٦).

لنا: أن الوصية نفاذها من الثلث، وقد أقر بها^(٧) للأول، فاستحقه، فلم
يصح رجوعه بعد ذلك، ولا إقراره للثاني بها؛ لأنه لا قى حق الأول^(٨).
بخلاف الدين؛ لأنه مقدم على الوصية والميراث، والله أعلم.

(١) في ش، ز، ك، ق (فلم) بدل (فلا) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ش (منهما) بدل (منهم) والثانية أنسب للمعنى؛ لأن المراد هنا ثلاثة.

(٣) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٨٨.

(٤) في ق (رجع) بدل (رجوعه) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) في ك (كذلك) وفي ط (وكذلك) بدل (وكذا) والمعنى واحد.

(٦) (ثم قال: لا بل لهذا) مكررة في ط. وهو وهم من الناسخ.

(٧) في ك (به) بدل (بها) والثانية أفضل لدلائلها على الوصية.

(٨) في ش (لا حق للأول) بدل (لا قى حق الأول) والثانية أنسب للمعنى.

باب ما قاله الشافعي

١٨٠٠- قال (الشافعي): في أحد قوله: يجوز إقرار المريض لوارثه بدين، أو عين^(١).

وعملنا: لا يجوز^(٢).

له: أنه ملكه، وقد أقر^(٣) لغيره، فيصح، كما في حال^(٤) الصحة.

لنا: قوله - ﷺ -: « لا وصية لوارث، ولا إقرار له بدين »^(٥)؛ لأن المريض محجور عليه في هذا الإقرار لتعلق حق غيره من الورثة بماله، ولهذا لا يملك الهبة والوصية^(٦) له بشيء، وإقرار المحجور^(٧) باطل، بخلاف^(٨) الصحة؛ لأنه لا حجر^(٩).

١٨٠١- قال (الشافعي): المريض إذا كان عليه دين في الصحة فأقر بدين في

(١) في ك زيادة (في أحد قوله) وهي زيادة تناسب ما في نسخة ك حيث لم تذكر في أول الجملة كما في بقية النسخ.

(٢) (انظر المبسوط ج ١٨ ص ٣١، والبدائع ج ١٠ ص ٥٩٥ والبنية ج ٧ ص ٥٩٢، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٥). وأما عند الشافعي فالصحيح من المذهب أنه يصح إقرار المريض للوارث، (انظر مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٤٠، وفتح الوهاب ج ١ ص ٢٢٤، وحاشية الشرقاوي ج ٢ ص ١٤٢).

(٣) في ز، ك، ط زيادة (به) وهي توضيح المعنى.

(٤) في ز، ك، ق، ط (حالة) بدل (حال) والمعنى معهما واحد.

(٥) رواه الدارقطني، في كتاب الوصايا، حديث رقم ١٢، ج ٤ ص ١٥٢، قال الزيلعي: وهو حديث مرسل، ونوح بن دراج ضعيف. (نصب الرابة ج ٤ ص ١١١) وقال المعنى أيضًا: مرسل، انظر البلية ج ٧ ص ٥٩٣.

(٦) في ك (والصدقة) بدل (والوصية) والثانية أنسب للسباق.

(٧) في ك زيادة (عليهما) وفي ق زيادة (عليه) والزيادة الثانية تزيد من وضوح المعنى.

(٨) في ش، ك، ط، ح، ز، أ زيادة (حالة) وهي توضيح المعنى. وفي ق زيادة (الإقرار حالة) وهي توضيح المعنى أكثر.

(٩) في ك، ط، ز زيادة (ثمة) وهي توضيح المعنى.

مرضه، والدينان سواء، وهو قول ابن أبي ليلى.
وعندنا: دين الصحة مقدم^(١).

له: أنه إقرار لا تهمة فيه، فكان الثابت به^(٢) كالثابت في حال الصحة،
ولهذا [يقضيان]^(٣) من كل المال، فكانا سواء.

لنا: أن حق غرماء الصحة تعلق بمال المريض مرض الموت في أول
مرضه^(٤)؛ لأنه عاجز عن قضائه من مال آخر، فالإقرار الثاني صادف حق
غرماء الصحة، فكان محجوراً عنه^(٥)، ومدفوعاً به^(٦).

١٨٠٢. قال (الشافعي): إذا ادعى رجل ديناً على الميت، وله ابنان فصده
أحدهما، وكذبه الآخر، على^(٧) المُصدِّق نصف الدين.
وعندنا: يؤخذ من المُصدِّق^(٨) كل الدين مما في يده^(٩).

(١) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٢٦، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٩٧ وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٣،
والنباية ج ٧ ص ٥٨٧. وفتح الوهاب ج ١ ص ٢٢٤، ومننى المحتاج ج ٢ ص ٢٤٠.

(٢) في ط (الثابت في حالة المرض) بدل (الثابت به) والثانية أفضل؛ لأن المراد، الثابت
بالإقرار في حالة المرض، كالثابت بالإقرار في حالة الصحة.

(٣) في ش، ز، ح، ك، ق، ط (يقضى) بدل (يقضيان) والثانية أنقل لدلالتها على العثنى
وهو الإقرار بالدين في حال الصحة والإقرار بالدين في حال المرض، فهما دينان - إلا أن
حذف النون خطأ، لعدم وجود الداعي لحذفها. ولذلك أثبت النون في المتن.

(٤) في ز، ط (المريض في أول مرض الموت) بدل (المريض مرض الموت في أول مرضه)
والعبارتان تؤديان إلى المعنى المراد، إلا أن الأولى أوضح. وفي ش، ك، ق (المرض)
بدل (مرضه) والمعنى مهمما واحد.

(٥) في ك (عليه) بدل (عنه) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) (عنه ومدفوعاً به) سقطت من ش، ط، ك. والإثبات أنقل لزيادة الإيضاح: وفي ش،
ز، ط زيادة (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) وفي ك زيادة (وتمامه في المختلف)
وهاتان الزائدتان أوضحتا مكان ورود هذا الخلاف.

(٧) في ش، ز، ك، ق (فعلى) بدل (على) والمعنى مهمما واحد.

(٨) (س المصدق) سقطت من ز، ح، ك، ق، ط، أ وإثباتها أنقل لزيادة الإصحاح.

(٩) انظر النباية ج ٧ ص ٦٠٢، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٩. والكفاية بهامش فتح القدير ج
٧ ص ٣٧٣، والمهذب وشرحه المجموع ج ٢٠ ص ٢٢٧.

له: أنه يقر^(١) به^(٢) في التركة. وفي يده نصفها، فيصح بقدر نصفه^(٣).
لنا: أنه إذا^(٤) أقر بالدين مفاي يده^(٥) - وهو مقدم على الميراث - فقال لم
يُفَضَّ جميع الدين، لا يكون له شيء.
١٨٠٣ - قال (الشافعي): ولو قال رجل: لفلان على ألف درهم إلا ثوباً، أو قل:
إلا شاه؛ صح الاستثناء، ويسقط قدر قيمة الثوب^(٦).
وعتدنا: يلزمه كل الألف^(٧).
له: أنه استثنى مالاً من مال، فيصح، كما لو^(٨) كان^(٩) جنسه.
لنا: أنه ليس من جنسه - لا صورة، ولا معنى - ولا وجه لتصحيحه بحال،
بخلاف استثناء كر حنطة، أو عدى متقارب؛ لأنه جنسه معنى، فإنه مقدَّر
كالمستثنى^(١٠) وهذا يكفي للاستثناء، لما مر في باب محمد^(١١).
١٨٠٤ - قال (الشافعي): الابن إذا أخذ ميراث الأب، ثم أقر بآبٍ آخر للميت، لا
يشارك^(١٢) في الميراث.
وعتدنا: يأخذ نصف ما ورثه^(١٣).

-
- (١) في ك (أقر) بدل (يقر) والمعنى معهما واحد.
(٢) في ك (بالدين) بدل (به) والأولى أوضح.
(٣) في ز (نصفها) بدل (نصفه) والثانية أفضل؛ لأن الضمير فيها بدل على المقر.
(٤) (إذا) سقطت من ز، ك، ق، ط، أ، وعدم ذكرها أفضل لاسقامة المعنى.
(٥) (مما في يده) سقطت من ز، ك، ق، ط، الإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.
(٦) في ح، ق زيادة (والشاة) وثباتها فيه زيادة إيضاح للمعنى.
(٧) (انظر المبسوط ج ١٨ ص ٧٥، ٨٧، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٦٤، ومغني المحتاج ج ٢ ص ٢٥٨، وفتح الوهاب ج ١ ص ٢٢٧، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ١٦٥).
(٨) في ز، ح، ق، ط، أ (إذا) بدل (لو) والمعنى معهما واحد.
(٩) في ز، ك، ط زيادة (الاستثناء من) وفي ق زيادة (من) وتوضح هاتان الزائدتان المعنى.
(١٠) في ق، ط زيادة (معه) وهي زيادة تكمل المعنى.
(١١) في المسألة (١٧٧٥).
(١٢) في ز، ق (بشاركه) وفي ش، ط (بشركه) وفي ح، أ (بشرك) وفي ك (شركة له) بدل (بشرك) والمعنى مع جميع هذه الألفاظ واحد.
(١٣) انظر الأم ج ٦ ص ٢٢٥، ٢٢٦، ومغني المحتاج ج ٢ ص ٢٦٣، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٠٨.

له: أن الإرث لا يستحق إلا بشيوت النسب، وبإقرار هذا الابن لا يثبت النسب؛ لأنه حمل النسب على غيره.

لنا: أنه أقر له^(١) بنصف ما في يده، فصح^(٢) إقراره في استحقاق المال. إن لم يصح في حق النسب - لأنها متغايران^(٣) في الجملة، وإقرار الوكيل على موكله نذكره في كتاب الوكالة، في باب زفر^(٤).

(١) (له) سقطت من ش، ز، ق، ك. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٢) في ز، ك، ط (فصح) بدل (فصح) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ط (يتمايزان) بدل (متمايزان) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) والصحيح أنه في باب أبي يوسف: وليس في باب زفر، انظر المسألة (١٨١٧).

كتاب الوكالة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٠٥- قال (أبوحنيفة): التوكيل^(١) بغير رضا الخصم، لا يصح.
وقال أبو يوسف ومحمد: يصح - وهو قول ابن أبي ليلى^(٢) -
لهما: أن الدعوى حق المدعي، فإن شاء باشر بنفسه، وإن شاء فوض إلى
غيره، كقبض الدين، والتقاضي.
له: أن الجواب مستحق على الخصم بلسانه عينا؛ لأنه هو المقدور له، وفي
التوكيل نقل هذا الحق إلى غيره على وجه لا يُعزى عن الضرر لصاحب^(٣)
الحق، وهو ضرر شدة الخصومة، فلا يجوز بغير رضاه، كالحوالة بالدين،
بخلاف قبض الدين^(٤) والتقاضي^(٥) لا يختلف، وقد عرف^(٦).
١٨٠٦- قال (أبوحنيفة): التوكيل بقبض الدين توكيل بالخصومة.
وقال أبو يوسف ومحمد: لا يكون توكيلاً بالخصومة^(٧).

-
- (١) في ك زيادة (بالخصومة) وهي توضح المعنى.
(٢) في ط، أ (وهو قول ابن أبي ليلى، يصح) بدل (يصح - وهو قول ابن أبي ليلى) والمعنى واحد. انظر المبسوط ج ١٩ ص ٣، ٧، واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ٦١، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٥٠، والبنية ج ٧ ص ٢٦٩، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٥٥.
(٣) في ق (بصاحب) بدل (لصاحب) والأولى أنسب للمعنى.
(٤) في ق (العين) بدل (قبض الدين) والثانية أنسب للمعنى والسياق.
(٥) في ش، ز، ح، ق، ط، زيادة (لأنه) وهي توضح المعنى.
(٦) في ش، ز، ق، ط زيادة (وقد عرف بتمامه في طريقة الخلاف) وفي ك زيادة (وتنامه في المختلف). وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف (انظر المختلف الورقة ١١٠).
(٧) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٧، البدائع ج ٧ ص ٣٤٥٧، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٨، والبنية ج ٧ ص ٣٥٦.

لهما: أن التوكيل تنازل قمض الدين - لا غير - فصار ^(١) كالتوكيل بقبض العين.

له: إن ما يقبضه، الوكيل ملك المطلوب، فكان توكيلاً بالتملك ^(٢) بطريق المعاوضة ^(٣)، ولا يتمكن من ذلك إلا بإثباته ^(٤)، والخصومة فيه، كالوكيل بأخذ الشفعة، والرجوع في الهبة، بخلاف العين؛ لأنه موقوف دون خصوصته ^(٥).

١٨٠٧- قال (أبوحنيفة): الوكيل لا ينزل بعزل الموكل حال غيبته ما لم يعلم، والعلم لا يتحقق إلا بخبر اثنين، أو واحد عدل. وقال أبو يوسف ومحمد: يقع بخبر الواحد، وإن لم يكن عدلاً. لهما: أنه معاملة، فصار كالإخبار بالتوكيل ^(٦).

له: أن فيه ضرب إلزام، وفيه احتمال [الضرر] ^(٧) بالتوكيل، فيشترط فيه ^(٨) أحد شرطي الإلزام، وهو العدد، أو العدالة، بخلاف التوكيل؛ لأنه مختار، ولا ضرر فيه.

وعلى هذا الخلاف: إعتاق العبد الجاني بعد الإخبار بالجناية وصيرورته مختاراً للفداء، أو سكوت ^(٩) الشفيع، والبكر وقد ^(١٠) زوجها الولي، ومن أسلم في دار الحرب فأخبر بالشرائع، وحجر العبد المأذون.

-
- (١) (قصار) سقطت من ق. وإثباتها أفضل لاستقامة المعنى.
 - (٢) في زه ك، ط (بالتملك) بدل (بالتملك) والمعنى معهما واحد.
 - (٣) في ق (المعاوضة) بدل (المعاوضة) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٤) في ش (بإثباته) بدل (بإثباته) وتؤيدان إلى المعنى. وفي ك (بطريق النيابة عنه في الخصومة) بدل (بإثباته والخصومة فيه) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
 - (٥) في ح (خصومة) بدل (خصومته) والثانية أنسب للسياق.
 - (٦) انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤٨٦، ٣٤٨٧. والثانية ج ٧ ص ٣٧٧.
 - (٧) في الأصل (الضرب) وهو وهم من التناسخ.
 - (٨) (فيه) سقطت من ح، وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.
 - (٩) في ق، أ (وسكوت) بدل (أو سكوت) والمعنى معهما واحد.
 - (١٠) في ك (التي قد) بدل (وقد) والمعنى معهما واحد.

١٨٠٨- قال (أبوحنيفة): إذا وكله^(١) بشراء حارية، وسمى جنسها، وثمنها، فاشترها له^(٢) عبياء، أو مقطوعة اليدين، أو الرجلين، أو مقطوعة رجل، أو يد من جانب^(٣)، أو مقعدة، أو مجنونة؛ ينفذ على الموكل.

وقال أبو يوسف ومحمد - وهو قول الشافعي -: لا ينفذ على الموكل^(٤).

وأجمعوا^(٥) أنه لو اشترى عوراء أو مقطوعة يد^(٦) أو رجل واحدة بمثل قيمتها، أو بغين يسير، نفذ^(٧) عليه، والحجج مرت في مسألة التوكيل^(٨) بالبيع المطلق، أو^(٩) باع^(١٠) بما عز أو هان^(١١) في كتاب البيوع في باب^(١٢).

١٨٠٩- قال (أبوحنيفة): إذا وكله أن^(١٣) يشتري له عشرين بألف درهم، وقيمتها سواء، فاشترى أحدهما بخمسائة أو أقل - جاز على الموكل بالإجماع^(١٤).

-
- (١) في ش (وكل) بدل (وكله) والمعنى مهما واحد.
- (٢) (له) سقطت من ش، ولا يتغير المعنى سقطها.
- (٣) قوله (أو مقطوعة رجل، أو يد من جانب) سقط من ش، ز، ح، ق، ط، أ، وإثبات العبارة أفضل لبيان الحكم في هذه الحالة.
- (٤) (على الموكل) سقطت من ش، ز، ق، ط، ك. وذكرها أفضل لزيادة الإيضاح.
- نظر الجامع الصغير ص ٢٣٥ والبدائع ج ٧ ص ٣٤٦٨، والبنية ج ٧ ص ٣٢٧، وفتح القدير ج ٧ ص ٧٢، والميسوط ج ١٩ ص ٣٩، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٠، ومغني المحتاج ج ١٩ ص ٧٨.
- (٥) في ط زيادة (على) وهي توضح المعنى.
- (٦) في ك زيادة (واحدة) وهي توضح المعنى.
- (٧) في ق، ط (ينفذ) بدل (نفذ) والمعنى مهما واحد.
- (٨) في ش، ز، ك، ط (التوكيل) بدل (التوكيل) والمعنى مهما واحد.
- (٩) في ش، ز، ك، ط، ق (إذا) بدل (أو) والأولى أنسب للسياق.
- (١٠) في ق (باعها) بدل (باع) والثانية أنسب للمعنى.
- (١١) في ز، ح، ك، ق، ط (وهان) بدل (أوهان) والمعنى مهما واحد.
- (١٢) (في باب) سقطت من ط. وذكرها أفضل لمعرفة الباب من كتاب البيوع، الذي وردت فيه هذه المسألة. انظر المسألة (١٤٣٢).
- (١٣) (أن) سقطت من ك. وإثباتها أفضل لاستقامة العبارة. وفي ط (بأن) بدل (أن) والمعنى مهما واحد.
- (١٤) في ز، ك، ق، ط زيادة (لأنه أنفع) وهي توضح المعنى.

فإن اشتراء بأكثر من خمسمائة، يكون الشراء لنفسه، [قاله]^(١) في الجامع الصغير.

وقال أبو يوسف ومحمد: إن كانت الزيادة قليلة، وقد بقي من الثمن^(٢) ما يمكن شراء الآخر^(٣)، جاز على الموكل^(٤).

لهما: أن غرضه ملك العبد^(٥)، فإذا بقي^(٦) ما يمكن^(٧) شراء الآخر به^(٨)، يحصل غرضه، فلا يكون مخالفاً^(٩) دل عليه: أنه لو اشترى الآخر بما بقي، قبل أن يختصما، نفذ على الموكل، فكذا هذا.

له: أنه أضاف الألف إلى العبد^(١٠) على السواء، فيقتضي الانقسام، عليهما على السواء، فصار كأنه نص على شراء كل واحد منهما بخمسمائة.

ولو كان^(١١) كذلك لا تجوز الزيادة، وإن قل، فكذا هذا. فهذا القياس^(١٢) يقتضي أنه لو اشترى الآخر بالباقي لا ينفذ^(١٣). إلا أننا استحسننا^(١٤)، وقلنا^(١٥): ينفذ عليه؛ لأنه حصل المتصوص عليه، وهو ملك العبد^(١٦)، فلا

(١) في الأصل (قال) وهذا لا يتناسب مع المعنى المراد.

(٢) في ط زيادة (مقدار) وهي توضيح المعنى.

(٣) في ز، ح، ق، ك، ط زيادة (به) وهي توضيح المعنى.

(٤) انظر الجامع الصغير ص ٣٣٤، والمبسوط ج ١٩ ص ٤٣. والدائع ج ٧ ص ٣٤٧١، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٦٦.

(٥) في ز (أن غرضه وصول العبد^(١٠) إليه بآلف) بدل (أن غرضه ملك العبد^(١٠)) والأولى أفضل؛ لأنها أكمل وأوضح.

(٦) في و، زيادة (من الثمن مقدار) وهي توضيح المعنى. وفي ق زيادة (قدر) وهي توضيح المعنى.

(٧) في ز (يمكن) بدل (يمكن) والمعنى مهما واحد.

(٨) في ط (بآلف درهم حالاً) بدل (به) والثانية أنسب للمعنى.

(٩) في ز زيادة (له) به ولا أثر لها في تغيير المعنى. وفي ك زيادة (له مخالفاً) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(١٠) في ط (قال) بدل (كان) والثانية أنسب للمعنى.

(١١) في ط (والقياس) بدل (فهذا القياس) والمعنى مهما واحد.

(١٢) في ط زيادة (على الموكل) وهي توضيح المعنى.

(١٣) في ق (استحسننا) بدل (إلا أننا استحسننا) والثانية أنسب للسياق وللمعنى.

(١٤) في ك، ق، ط زيادة (بأنه) ولا يغير المعنى بهذه الزيادة.

يعمل بدلالة الانقسام، أما هنا لم يوجد المنصوص^(١)، فيعمل بها.
 ١٨١٠. قال (أبوحنيفة): ولو قال له: اشتر لي ذلك العبد بخمسة، فاشتره مع
 عبد آخر بألف. عبد أبي حنيفة^(٢): كان^(٣) مخالفاً - ذكره في الأمالي -
 وقال أبو يوسف ومحمد: العبد المأمور بشرائه يكون للآمر^(٤).
 وكذا^(٥) لو قال له: بع عبدي هذا بخمسة، [قباعه]^(٦) مع عبد نفسه^(٧).
 وقيمتها سواء؛ لم تثبت المخالفة^(٨).
 لهما: أنه إذا كانت قيمتهما سواء؛ لم تثبت المخالفة.
 له: أن الانقسام باعتبار القيمة، وإذا يجري فيه التفاوت فلا تعلم الموافقة
 بيقين.

١٨١١. قال (أبوحنيفة): ولو قال لرجل: اشتر لي عبداً بألف درهم، فجاء بعبد
 وقال: اشترته لك بألف^(٩)، وطلب^(١٠) ثمنه، فقال الأمر: اشترته لنفسك.
 فالقول قول الأمر.
 وقال أبو يوسف ومحمد: القول قول المأمور^(١١).

-
- (١) في ش، ق، ط زيادة (عليه) وهي توضح المعنى.
 - (٢) (عند أبي حنيفة): سقطت من ش، ق، ك، ط. وعدم ذكرها أفضل؛ لأن الساب لأي
 حيفة، فيكون في هذا تكرار.
 - (٣) في ش، ز، ك (يكون) بدل (كان) والمعنى معهما واحد.
 - (٤) قوله (وقال أبو يوسف ومحمد: العبد المأمور بشرائه يكون للآمر) سقط من ش، ك، ق،
 ط. وإبانتها أفضل لموافقة طريقة الكتاب.
 - (٥) في ش، ز، ك (وكذلك) بدل (وكذا) والمعنى معهما واحد.
 - (٦) في الأصل (فباع) وهذا لا يناسب السياق.
 - (٧) في ز (آخر له) بدل (نفسه) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
 - (٨) في ز، ق (كان مخالفاً، وقالاً: يجوز على الموكل) وفي ح، ط (لا يجوز، وقالاً: يجوز
 على الموكل) بدل (لم تثبت المخالفة). والأولى والثانية أفضل؛ لأنهما تؤيدان إلى المراد
 بوضوح. انظر المبسوط ج ١٩ ص ٥٢.
 - (٩) في ك، ط زيادة (درهم) وهي تميز العدد.
 - (١٠) في ك، ق، ط زيادة (مه) وهي توضح المعنى أكثر.
 - (١١) انظر البناية ج ٧ ص ٣٠٦، وتبيين المحفقات ج ٤ ص ٢٦٥، وما بعدها وتكملة فنع
 القدير، والنهاية ج ٧ ص ٤٧، وما بعدها.

لهما: أنه أمين، والقول^(١) قول الأمين، فصار كما لو نقد^(٢) الثمن .
له: أنه ادعى^(٣) إلزام^(٤) الثمن على الموكل، وهو ينكر، والقول قول
المنكر، بخلاف ما إذا انقصد الثمن؛ لأن الأمر هو المدعي
للضمان، وهو ينكر .

١٨١٢- قال (أبو حنيفة): ولو أمره أن يبيع عبده، وشرط الخيار لنفسه شهرًا، فباعه
وشرط الخيار ثلاثة أيام؛ جاز؛ لأنه يبيع فاسد عنده، والوكيل بالبيع الفاسد،
إذا باع بيعًا جائزًا، جاز عنده^(٥).

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز؛ لأنه يبيع جائز، وقد أمره ببيع لا يزيل
ملكه إلى شهر، وقد باعه بيعًا يزيل ملكه قبل ذلك^(٦).

١٨١٣- قال (أبو حنيفة): الوكيل باعتاق العبد إذا أعتق نصفه؛ عتق نصفه عنده.
وعند أبي يوسف ومحمد: (٧) كله^(٨).

ولو وكله بأن يعتق نصفه^(٩) فأعتق كله؛ لم يعتق شيء^(١٠) عنده، وعندهما:
يعتق^(١١)، وهي فرع^(١٢) تجزئ العتق^(١٣). وقد مر^(١٤).

-
- (١) في ش، ز (فالقول) بدل (والقول) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٢) في ط (وصار كما لو نقده) بدل (فصار كما لو نقد) والمعنى معهما واحد .
 - (٣) في ط، ق، ك (يدعى) بدل (ادعى) والمعنى معهما واحد.
 - (٤) في ش (التزام) بدل (إلزام) والمعنى معهما واحد.
 - (٥) قوله (والوكيل بالبيع الفاسد إذا باع بيعًا جائزًا جاز عنده) سقط من ش، ط. وإثباتها أفضل
لزيادة الإيضاح وهذا قول أبي حنيفة. وأبي يوسف، وأما عند محمد فإنه لا يجوز. (انظر
المسألة ١٨١٨).

- (٦) انظر المبسوط ج ١٩ ص ٥٥.
- (٧) في ط، ق، ك زيادة (عتق) وفي ز زيادة (يعتق) وهي توضح المعنى.
- (٨) انظر المبسوط ج ١٩ ص ٩٩ .
- (٩) في ط، ش، ك، ق (نصف عبده) بدل (نصفه) والأولى أوضح.
- (١٠) في ط، ق، ز، ك، زيادة (منه) وهي توضح المعنى.
- (١١) في ط زيادة (كله) وهي توضح المعنى.
- (١٢) في ك زيادة (مسألة) وهي توضح المعنى.
- (١٣) في ط، ش (الإعتاق) بدل (العتق) والمعنى معهما واحد.
- (١٤) انظر المسائتين (١٠٢١، ١٠٥٨).

١٨١٤- قال (أبوحنيفة) إذا وكله أن يزوجه امرأة ولم يسم لها مهرًا، فزوجه امرأة بمهر فيه عين فاحش؛ جاز عنده.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز، كما في البيع، وقد مر في البيع^(١). وكان ينبغي أن مهنا^(٢) لا يجوز عنده أيضًا؛ لأنه بمنزلة الوكيل بالشراء، وفي الشراء لا يجوز، إلا أنا نقول: أن ثمة إنما لا يجوز^(٣) للثمة؛ لأنه لا يحتاج إلى الإضافة إلى الموكل، فيتوهم أنه اشتراه لنفسه ولم يوافقه، وفي الكاح يضيفه إلى الموكل لا محالة، فلا يتوهم ذلك، ولو زوجه غير كفء؛ جاز عند أبي حنيفة. وعند أبي يوسف ومحمد: لا يجوز؛ لأنه يشقيد عادة بالمعتاد، كما في البيع^(٤). ولو زوجه^(٥) ابنته الكبيرة لم يجر عنده، وعندهما: يجوز، وهي مسألة الوكيل إذا عقد ممن^(٦) لا تقبل شهادته له، وقد مر^(٧). ولو زوجه عيأ أو نحوها جاز عنده، وعندهما: لا يجوز - كما في الشراء - ولو أمره أن يزوجه فلانة وهي حرة، فارتدت، ولحقت بدار الحرب، فسيبت، فزوجهها منه، جاز^(٨)، وعندهما: لا يجوز، أصله الوكيل بالكاح يملك تزويج الأمة عنده، خلافاً لهما^(٩).

١٨١٥- قال (أبوحنيفة): ولو وكله بإجارة داره، فأجرها بديارهم، أو دنائير، أو عروض - جاز عند أبي حنيفة.

(١) في ط، ح، ك، أ، ق (البيع) بدل (البيع) والأولى أفضل؛ لأن مسمى الكتان في هذا المصنف هكذا. انظر المسألة (١٤٣٢). والمبسوط ج ١٩ ص ١١٧، والبدائع ج ٧ ص

٣٤٦٢.

(٢) في ط، ك، ز (هذا) بدل (مهنا) والثابتة أنسب للمعنى.

(٣) في ز زيادة (عنده) وهي توضح المعنى.

(٤) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٢٣.

(٥) في ط (زوج) بدل (زوجه) والمعنى معها واحد.

(٦) في ش (مع من) بدل (ممن) والأولى أوضح.

(٧) في ز زيادة (في المتقدم) ولا أثر لها في تغيير المعنى. انظر المسألتين (١٣٥٣، ١٤٣٣) والمبسوط ج ١٩ ص ١١٨.

(٨) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١١٨، وفيه أن عند محمد أيضًا جائز.

(٩) في ط، ك زيادة (عنده) وهي توضح المعنى.

(١٠) انظر المبسوط ج ١٩، ص ١٢٣، وتبين الحقائق ج ٤ ص ٢٨٩.

وعند أبي يوسف ومحمد: لا يجوز، إلا بالمتعارف كالبيع^(١). ولو وكله باستئجار أرض، فعنده: ما استأجرها به من كيل، أو وزني بغير عينه جاز^(٢)، وبالحیوان، والكيل، والوزني بعينهما لا يجوز.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز إلا بالدرهم، والدنانير، أو بما يخرج منها من الغلة - أي^(٣) بالمزارة^(٤).

ولو وكله باستئجارها، فأخذها مزارعة؛ لم يجز عنده [لفساد]^(٥) المزارعة عنده، خلافاً لهما^(٦)، والوكيل بالصلح عن دم عمد^(٧) من جهة الطالب^(٨). إذا صالح على مال قليل؛ جاز عنده، وعندهما: لا يجوز^(٩)، فالمعتبر في جميع ذلك عنده: إطلاق الأمر، وعندهما: العرف، والعادة، كما في السع.

١٨١٦- قال (أبو حنيفة): إذا صالح عن موضحة^(١٠) خطأ، وما يحدث منها على خمسمائة، نبرأت، فللمشجوع نصف عشر بدل الصلح، ويرد الباقي. وقال أبو يوسف ومحمد: (١١) له كله^(١٢).

لهما: أن الصلح عن الشجة صلح عنها وعن ما يحدث منها، على ما عرف من أصلهما، وكان^(١٣) ذكر ما يحدث، والاقتصر على الموضحة سواء،

(١) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٣٣، والجامع الصغير ص ٣٣٤، ٣٣٥، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٦٣.

(٢) في ز زيادة (عنده) ولا أثر لهذه الزيادة، ففيها تكرار لا فائدة منه.

(٣) (أي) سقطت من ك. والإتيان أنفصل لإيضاح المعنى.

(٤) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٣٥.

(٥) في الأصل (فساد) وهذا لا يناسب المعنى.

(٦) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٣٤.

(٧) في ز (العمد) بدل (عمد) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ط (المطالب) بدل (الطالب) والأولى أنسب للمعنى.

(٩) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٤٥.

(١٠) وهي الشجة التي توضح العظم، (انظر طلبه الطلبة ص ٣٣٥، أنيس الفقه ص ٢٩٤).

(١١) في ح، ق، ط، ز، ك، أ زيادة (يسلم) وهي توضح المعنى أكثر.

(١٢) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٩.

(١٣) في ش، ق، ط، ز، ك (فكان) بدل (وكان) والمعنى معهما واحد.

وفي الاختصار يسلم له كله، فكذا هذا.
 له: أن الصلح وقع عن جميع النفس، وبديلها عشر الألف^(١)، فلما
 جعلت^(٢) الخمسمائة بإزاء جميع النفس، كان بإزاء الموضحة نصف عشرها.

(١) في ح، ش، ط، ز، ك، أ (عشرة آلاف) بدل (عشر الألف) والصحيح الأولى، لأن بدل
 النفس هو الدية، والدية عشرة آلاف.
 (٢) في ح، ش، ق، ط، ز، ك (جعل) بدل (جعلت) والثانية أنسب للمعنى.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٨١٧- قال (أبيوسف): الوكيل بالخصومة إذا أقر على مركله؛ لم يصح أصلاً، في قوله الأول - وهو قول زفر والشامي - ثم رجع وقال: يصح في مجلس القضاء وغيره.

وقال أبوحنيفة ومحمد: يصح في مجلس القضاء، ولا يصح في غير مجلس القضاء^(١).

له: - على القول الأول -: أنه وكله على المنازعة^(٢) والمخاصمة، وهذا^(٣) مسألة ومساعدة، فصار كالمصالحة. وعلى القول الآخر: أنه نائب الموكل، قائم مقامه، وصار إقراره كإقرار الموكل^(٤) ينفذ أينما^(٥) وجد.

لهما: أنه وكيل بجواب الخصم بطريق المجاز، والجواب المحتاج^(٦)، المعتبر في الحكم: هو الجواب في مجلس القضاء لا في غيره^(٧) - ثم عندهما: إن لم يصح إقراره في غير مجلس القضاء، لكنه خرج عن كونه خصماً؛ لأن المقر لا يصح خصماً. وعلى هذا: لو وكله بالخصومة في دار، ثم شهد في تلك الحادثة، فإن خاصم مرة لم تقبل شهادته، وإن لم يكن خاصم فكذا عند أبي يوسف:

(١) في أ، ش، ح، ق، ز، ك (يصح مقيماً بمجلس القضاء) بدل يصح في مجلس القضاء، ولا يصح في غير مجلس القضاء) وتؤيدان إلى نفس المعنى.

انظر الجامع الصغير ص ٣٣٢، والمبسوط ج ١٩ ص ٤. والبدائع ج ٧ ص ٣٤٥٦، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٩، والبناء ج ٧ ص ٣٦٠.

(٢) في ق، ط، ك (بالمنازعة) بدل (على المنازعة) والمعنى معها واحد.

(٣) في ش، ق، ط (وهذه) بدل (وهذا) والأولى أنسب للدلالة اسم الإشارة إلى المؤث.

(٤) في ش (كإقراره) بدل (كإقرار الموكل) والثانية أوضح.

(٥) في أ (أيهما) بدل (أينما) والثالثة أنسب للمعنى.

(٦) في ش، ح، أ، ق، ك، ز، ط زيادة (إليه) وهي تكمل المعنى.

(٧) في ش، ط، ز زيادة (وقد عرف في طريقة الخلاف)، (انظر المختلف الورقة ١١٠)

وقال أبوحنيفة ومحمد: تفيل. والله أعلم^(١).

(١) انظر الموطأ ج ١٩ ص ٦٠ قوله (وعلى هذا لو وكله بالخصومة ... إلى . تفيل والله أعلم) سقطت من ش، أ، ح، ق، ر، ط. وإثباتها أفضل لمعرفة الحكم في هذه المسألة .

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

١٨١٨- قال (محمد): إذا وكله ببيع فاسد، فباع بيعًا صحيحًا؛ كان مخالفًا - وهو

القياس -.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يكون مخالفًا - وهو الاستحسان^(١).

له: أنه وكله ببيع لا يزيل ملكه بنفس العقد. وقد أتى ببيع يزيل ملكه^(٢) بنفس العقد^(٣)، فصار كالوكيل بالبيع بشرط الخيار إذا باعه بيعًا باتًا لهما؛ أنه وكله ببيع مطلق؛ وقد أتى به^(٤)، وقوله: أنه وكله ببيع لا يزيل ملكه، قلنا: ليس^(٥) كذلك؛ لأن البيع الفاسد قد يزيل الملك^(٦) بأن كان العين^(٧) مقبوضًا في يد المشتري، وقد وكله به مطلقًا، فيدخل كلاهما. دل عليه أن المبيع لو كان عبدًا، فباعه بيعًا فاسدًا من قريبه، ملكه بنفس الشراء، وعق عليه.

(١) انظر المدائع ج ٧ ص ٣٤٦٦، والمبسوط ج ١٩ ص ٥٦.

(٢) في ك (الملك) بدل (ملكه) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في ك، ش، ق، ط (بنفسه) بدل (بنفس العقد) والثانية أوضح.

(٤) في ز (وقد باع فيحوز) بدل (وقد أتى به) والأولى أوضح.

(٥) (ليس) سقطت من ش، والمعنى لا يكتسب بدونها.

(٦) في ق، ز زيادة (بنفسه) وهي توضيح للمعنى.

(٧) (العين) سقطت من ش. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف، ولا قول لمحمد فيه

١٨١٩. قال (أبو حنيفة): التوكيل بإثبات القصاص، وحد القذف، وحد السرقة؛ جائز، فإذا ثبت للموكل استيفاءه.

وقال أبو يوسف وزفر: لا يثبت ولا يستوفى. وعن محمد روايتان^(١).

لأبي يوسف: أن خصومة الوكيل بدل عن خصومة الموكل، ولا منحل للإبدال في هذا الباب، ولهذا لا تثبت بشهادة رجل وامرأتين، والشهادة على الشهادة.

لأبي حنيفة: أنه أثبت^(٢) القصاص والحد عند القاضي بحجة كاملة، فيجب استيفاءه، بخلاف الشهادة على الشهادة، وشهادة الرجال مع النساء^(٣)؛ لأن^(٤) في الحجة قصور، وقوله: أنه بدل، قلنا: كونه بدلاً، أو أصلاً لا يخل بالظهور؛ فلا يمنع ثبوت البديل^(٥)، كما إذا قضى به نائب القاضي.

١٨٢٠. قال (أبو حنيفة): الوكيل بقبض الدين إذا قال^(٦) الغريم: ما وكلت بهذا - وهو مقر بالدين - فللوكيل أن يحلفه على العلم^(٧) - في ظاهر الرواية - فإن حلف؛ برىء، وإن نكل، قضى عليه بالمال للوكيل، وذكر الخصاص أنه لا

(١) انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤٤٩، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٥٥.

(٢) في ز، ك، ق، ط (ثبت) بدل (أثبت) والمعنى مهمما واحداً.

(٣) في ك (النساء مع الرجال) بدل (الرجال مع النساء) والمعنى مهمما واحداً.

(٤) في ز زيادة (ثمة) وهي توضيح المعنى. و (لأن) سقطت من ش، والمعنى لا يتم بدوياً.

(٥) في ش، ز، ك، ق (الثبوت) وفي أ، ح (للتبوت التبديل) بدل (ثبوت البديل) والآخر أنس للمعنى.

(٦) في ش، ط، ز، ك، ح، أ، ق (جاء فقال) بدل (قال) والأولى أوضح.

(٧) (على العلم) سقطت من ش، ط، ز، ك، ح، أ، ق. وإثباتها يوضح المعنى.

يحلف عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف: يحلف^(١).
 له: أنه قد ينكل فيكون في تحليفه فائدة، فيحلفه^(٢).
 لأبي حنيفة: أن حق التحليف إنما يثبت بعد ما ثبت أنه خصم، ولم يثبت
 من غير حجة.

(١) في ش، ز (يحلفه) بدل (يحلف) والمعنى معهما واحد. (انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤٦١،
 وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٨٣، والبناء ج ٧ ص ٣٦٩ وذكر في البناية قول محمد مع أبي
 يوسف.

(٢) في ط، ك، ح، أ، ق (فيحلف) بدل (فيحلفه) والمعنى معهما واحد .

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٨٢١- قال (أبيوسف): الوكيل إذا ارتد ولحق بدار الحرب، وقضي بلحاقه، ثم عاد مسلماً، لم يكن وكيلاً.

وقال محمد: يعود^(١) وكيلاً^(٢).

له: أنه مأمور بالتصرف في ملك غيره، ولم يبطل الملك، فلا يبطل الأمر، إلا أنه لم يصح تصرفه في دار الحرب لمجزئه، وقد زال العجز^(٣)، فصار^(٤) كالجنون المطبق إذا زال عن الوكيل.

لأبي يوسف: أنه حكم بمرتته، ولهذا حل ديونه، وعشق مديره، وأمهات أولاده، وقسم ميراثه، والوكالة تبطل بالموت أصلاً.

(١) في ق (يكون) بدل (يعود) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٤، والذائع ج ٧ ص ٣٤٤٦، ٣٤٨٩، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٨٨.

(٣) في ط، ك زيادة (ولإذا زال عاد وكيلاً كما كان) وهي توضح المعنى.

(٤) في ش، ق، ط، ز، ك، ح، أ (وصار) بدل (فصار) والمعنى معهما واحد.

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٨٢٢- قال (أبوحنيفة): الوكيل بالبيع إذا باع وشرط الخيار لنفسه ثلاثًا، فإزداد سعر المبيع في المدة، ثم أجاز في المدة، أو سكت حتى مضت المدة - لزم البيع.

وقال أبو يوسف: إن سكت حتى تم، فكذلك، وإن أجاز بالقول؛ لم يحز.

وقال محمد: لا يجوز في الوجهين^(١).

أبوحنيفة مر على أصله أنه^(٢) لو باع ابتداء^(٣) بغير فاحش، يجوز عنده^(٤)، فكذلك^(٥) هذا.

ومحمد: مر على أصله أيضًا؛ لأن ابتداء البيع عنده على هذا الوجه لا يجوز. فكذلك إذا ثبت بمعنى من جهته - وهو السكوت - والقول قوله^(٦).

وأبو يوسف: فرق بين الإجازة بالقول، والسكوت، ووجه ذلك أن الإجازة بالقول من جنس إنشاء البيع، بخلاف السكوت؛ لأنه لا^(٧) صنع منه^(٨).

(١) في ش، ك، ط زيادة (جميعًا) وهي تؤكد المعنى.

(٢) في، أ، ش، ط، ز، ح (لأنه) بدل (أنه) والثانية أنسب للسياق.

(٣) (ابتداء) سقطت من ش. والمعنى لا يكتمل بدونها.

(٤) انظر المسألة (١٨٠٨). والناية ج ٧ ص ٣٢٧ وتبين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٠.

(٥) في ش، أ، ق، ط، ك، ح (فكلاً) بدل (فذلك) والمعنى مهمما واحد.

(٦) في ش، ق، ط، ز، ك، ح (أو القول) بدل (والقول قوله) والأولى أنسب للمعنى.

(٧) سقطت من ش، أ، ح. والمعنى لا يتم بدونها.

(٨) في ط زيادة (أصلًا) وهي تؤكد المعنى.

باب ما قاله زفر

- ١٨٢٣- قال (زفر): مسألة الوكيل بالخصومة^(١) مرت في باب أبي يوسف^(٢).
- ١٨٢٤- قال (زفر): إذا وكل رجلين بالخصومة، فخاصم أحدهما دون الآخر؛ لم يجر.
- وعندنا: يجوز^(٣).
- له: أن الموكل رضي برأيهما لا برأى أحدهما، فصار كالبيع.
- لنا: أن اجتماعهما على ذلك يؤدي إلى الشغب، وتشويش الأمر، فبإشتر أحدهما برأي الآخر، حتى لو باشر بدون رأى الآخر؛ لا يجوز عندنا.
- ١٨٢٥- قال (زفر): الوكيل بالبيع وغيره إذا وكل غيره به، ففعل الثاني بحضرة الأول؛ لا يجوز.
- وعندنا: يجوز^(٤).
- له: أن توكيل^(٥) الثاني لم يصح، فلا ينفذ تصرفه فيه^(٦) كما لو فعل بنية الأول.
- لنا: أن الموكل رضي بالتصرف برأى الأول، وهذا وقع برأية، فيصح بخلاف حال^(٧) الغيبة.

-
- (١) في ش، ط، ز، ك زيادة (إذا أقر) وهي زيادة مطلوبة لرفع الغموض، لأنها نحنمل أن تكون مسألة الوكيل بالخصومة ركيل بالقبض عند الثلاثة خلافاً لزفر. (انظر البناية ج ٧ ص ٣٥٤، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٨).
- (٢) انظر المسألة (١٨١٧).
- (٣) انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤٧٥، وحاشية الشلبي على تبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٥.
- (٤) انظر المبسوط ج ١٩ ص ٥٦، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٦٥، وحاشية الشلبي على تبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٦، والبناية ج ٧ ص ٣٤٩.
- (٥) في ش، ز، ك، ق، ط (التوكيل) بدل (توكيل) وتوديان إلى المعنى المراد.
- (٦) (فيه) سقطت من ز، ش، ك، ق، أ، ط، والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.
- (٧) في ر، ك، ح، أ، ق، ط (حالة) بدل (حال) والمعنى معهما واحد.

١٨٢٦- قال (زفر): إذا وكله بشراء عبد بعينه بألف درهم، فاشتري نصفه أولاً بخمسة، ثم الباقي بعد ذلك بخمسة؛ صار مشترى كله لنفسه.

وعندنا: إذا اشترى النصف الباقي^(١) قبل أن يخاصمه، ويلزم^(٢) الفاسي الوكيل، صار كله للموكل^(٣).

له: أنه بشراء النصف الأول صار مخالفاً، ونفذ على المشتري، فبعد ذلك إذا اشترى النصف الثاني^(٤) بعد ما صار النصف الأول ملكاً له، والموكل لم يرض به.

لنا: أنه قد لا يتفتح شراء الكل جملة، فإذا اشترى النصف، لم يقع للوكيل، بل يوقف، لاحتمال شراء الباقي له، فإذا اشترى فقد حصل مقصوده، فزال^(٥) التوقف ونفذ الكل على موكله^(٦).

١٨٢٧- قال (زفر): إذا وكله بشراء شيء، فاشتره بكيلى، أو وزني في الذمة؛ حاز على الموكل.

وعندنا: لا ينفذ عليه^(٧).

له: أن هذا شراء من كل وجه؛ لأن الكيلى والوزني في الذمة ثمن، كالدرهم والدنانير، بخلاف ما إذا كان عيناً؛ لأنه بيع من وجه.

لنا: أن التوكيل ينصرف إلى المتعارف - وهو الشراء - بالأثمان المطلقة - وهو الدراهم والدنانير.

١٨٢٨- قال (زفر): ولو قال: بع هذا في السوق، فباعه في داره؛ لم ينفذ.

(١) في ش، ط (الثاني) بدل (الباقي) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ط، ز، ك، ق (ويلزمه) بدل (ويلزم) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) انظر المبوط ج ١٩ ص ٦١، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٦٩.

(٤) في ز، ق (الباقي) بدل (الثاني) والمعنى معهما واحد وفي ط، ك، ح، ز، ق زيادة (للموكل) وهي توضيح المعنى.

(٥) في ش، ط، ز (وزال) بدل (فزال) والمعنى معهما واحد.

(٦) في ز (الموكل) بدل (موكله) والمعنى معهما واحد.

(٧) انظر تبين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٢.

وعندنا - ينفذ^(١).

له: أنه خالفه.

لنا: أنه تقييد بما لا يفيد^(٢)، فلا يعتبر، وبقي مطلقاً.

١٨٢٩- قال (زفر): الوكيل إذا خالف إلى غيره^(٣) لا ينفذ^(٤)؛ لأنه خلاف الحقيقة^(٥).

وعندنا: ينفذ؛ لأنه وفاق [معنى]^(٦)، [والموكل]^(٧) راض به^(٨).

(١) الأصل عند زفر أن الوكيل إذا خالف يكون الشراء لنفسه، فإذا خالف في البيع لا ينفذ البيع لثبوت المخالفة، كما سيأتي في المسألة (١٨٢٩). وانظر البناية ج ٧ ص ٣٣٤.

(٢) في ش، ط (تقييد لا يفيد) وفي ز (تقييده لا يفيد) بدل (تقييد بما لا يفيد) والأخيرة أبلغ في الدلالة على المعنى.

(٣) في ش (في خبر) وفي أ، ق، ط، ز، ك، ح (إلى خير) بدل (إلى غيره) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ش، ق، ز، ط، ك زيادة (على الموكل) وهي توضح المعنى.

(٥) في أ، ط، ز، ك، ح (حقيقة) بدل (الحقيقة) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في الأصل (ممين) وهو وهم من الناسخ.

(٧) في الأصل (والموكل) والمعنى لا يستقيم معها.

(٨) في أ (بدلك) بدل (به) والمعنى معهما واحد، (انظر المسوط ج ١٩ ص ١٣٤).

باب ما قاله الشافعي

١٨٣٠- قال (الشافعي): الوكيل بالبيع مطلقاً إذا باع بالنسيئة لا يجوز.

وعندنا: يجوز^(١).

له: أن الأصل في الثمن أن يكون حالاً، فانصرف التوكيل إليه، فإذا باع نسيئة، صار مخالفاً.

لنا: أن التوكيل يقع على البيع المطلق عند أبي حنيفة، وعندهما: على المتعارف في الجملة، وهذا مطلق متعارف بين التجار.

١٨٣١- قال (الشافعي): الموكل إذا عزل وكيله حال غيبته - صح.

وعندنا: يتوقف على علمه^(٢).

له: أنه لا يشترط رضاه، فلا يشترط حضوره، كالطلاق.

لنا: أنه نهى بعد الأمر، فلا يعمل بدون العلم، وفقهه مأمراً أنه يلزم الوكيل ضرراً.

(١) انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤٦٣، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٠ ومغني المحتاج ج ٢ ص ٢٢٤، وفتح الوهاب ج ١ ص ٢٢٠.

(٢) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٥، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٨٧. وللشافعية في هذا قولان: الأول ما أورده المؤلف. والثاني: أنه لا يتعمد حتى يلفه الخبر ممن نقل روايته كالناضي. انظر مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٢٢، وفتح الوهاب ج ١ ص ٢٢٢.

كتاب الكفالة^(١)

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٣٢. قال (أبوحنيفة): الكفيل بالنفس إذا سلمها^(٢) المكفول به، إلى المكفول له في مصر آخر، وفيه سلطان - برىء - .
وقال أبو يوسف ومحمد: لا يبرأ^(٣) .

لهما: أنه قد يكون شهوده في مصره الذي شرطه؛ فلا يفيد^(٤) تسليمه في مصر آخر.

له: أنه القضاء كلهم في القضاء بحقه^(٥) سواء، فلا يفيد التقييد بمصره.

وقوله: لا يفيد، قلنا: ليس كذلك، بل يفيد بالاستيثاق معه بطريق^(٦) .

١٨٣٣. قل (أبوحنيفة): إذا كفّل العبد المأذون المديون عن مولاه بإذنه؛ لم يجز لحق الغرماء، فإن أعتقه في مرض موته، ومات؛ فعلى العبد^(٧) السعاية لغرمائه، وما دام يسمى فهو كالمكاتب، فلا تنفذ تلك الكافّة.

وقال أبو يوسف ومحمد: هو حر، وعليه دين، فنفذت كفّالته. وعنده: إذا

(١) الكفالة هي ضم الذمة إلى الذمة في المطالبة. (انظر البناية ج ٦ ص ٧٧٢).

(٢) في ك، ح، أ، ق، ط (سلم) بدل (سلمها) والأولى أنسب للسياق.

(٣) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٦٦، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٢٨. وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٤٩، والبناية ج ٦ ص ٧٣٠.

(٤) في أ (يقبل) بدل (يفيد) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٥) في ش (لحقه) بدل (بحقه) والثانية أنسب للسياق.

(٦) في ك، ش (مطرق) وفي ق، ز (بطريقة) بدل (بطريق) والمعنى معها وحد. وفي ح: الهمش تمليق: «يعنى إما بالرهن، أو بالحبس، أو بالكفالة على تلك الكفالة» الورقة ١٧٦.

(٧) في ق زيادة (المأذون) وميها زيادة إيضاح للمعنى.

سمى وعنت نفذت تلك الكفالة، وقد عرف في كتاب^(١) العناق^(٢).

١٨٣٤- قال (أبوحنيفة): أخذ الكفيل في دعوى القصاص، وحد الغدق لايحوز (أي لايجبر عليه).

وعند أبي يوسف ومحمد: يجوز^(٣).

لهما: أنه حق العبد، فيحتاج فيه إلى التوثيق.

له: أنه هذه عقوبات، فتسقط^(٤) بالشبهات، والكفالة: للاستيثاق، فلا يلين بها^(٥).

١٨٣٥- قال (أبوحنيفة): إذا دفع ثوباً إلى قصار ليقصره، فضمن به رجل؛ لا يصح^(٦).

وقال أبو يوسف ومحمد: يصح^(٧)، بناء على أن العين في يد الأجير المشترك أمانة عنده^(٨).

-
- (١) (كتاب) سقطت من ش، ز، ك، ق، وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.
- (٢) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٣. وانظر المسألة (١٠٢٣)، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٢٠، والبناء ج ٦ ص ٨٠٦.
- (٣) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٠٣، والبدائع ج ٧ ص ٣٤١٩. وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٥١، والبناء ج ٦ ص ٧٣٧.
- (٤) في ط، ش، ز، ح (تسقط) بدل (فتسقط) والأولى أبلغ في أداء المعنى.
- (٥) قال في المبسوط: وفي قول أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله - بجيبه إلى ذلك لأن تسليم النفس مستحق على الأصل الطالب في هذا الموضع، فتصح الكفالة به، كما هي دعوى المال، وهذا لأن تسليم النفس تجرى فيه النيابة، فالكفيل إنما يلتزم ما يقدر على إيفائه. وأبو حنيفة رحمه الله يقول: تسليم النفس هما لمقصود لا تصح الكفالة به، ومراعاة القصاص، فلا يجبر على إعطاء الكفيل بالنفس فيهما، بخلاف المال، وهذا لأن العقوبات تدرأ بالشبهات، فلا ينبغي للقاضي أن يسلك فيها طريق الاحتياط بالإجبار على إعطاء الكفيل بالنفس؛ لأن ذلك يرجع إلى الاستيثاق، وهو ضد موضوع العقوبات، (ج ٢٠ ص ١٠٣، ١٠٤).
- (٦) في ش، ك (لا يجوز) بدل (لا يصح) والثابتة أبلغ في أداء المعنى.
- (٧) في ش، ك (يجوز) بدل (يصح) انظر الفقرة السابقة.
- (٨) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٠٣.

والكفالة بالأمانة^(١) باطل^(٢). وعندهما: مضمون وقد مر^(٣).
 ١٨٣٦- قال (أبوحنيفة): إذا كفّل بالدين عن ميت مفلس؛ لا يصح.
 وقال أبو يوسف ومحمد: يصح^(٤).
 لهما: أنه كفّل بدين باق؛ لأن الموت لا يوجب سقوط الدين، ولهذا لو تبرع به إنسان؛ يصح، فتصح الكفالة كما لو مات ملياً.
 له: أن كفّل بدين ساقط؛ لأنه فعل تملك المال وأنه لا يصير من الميت، فيسقط، بخلاف حالة الإملاء^(٥)؛ لأن الوارث يقوم مقامه في التركة، وأما التبرع قلنا: ليس هذا تبرعاً بقضاء الدين، بل بتخليص الميت عن العقاب

(١) في ش، ك، ز (الكفالة بالأمانات) وفي ق (والكفالات بالأمانات) بدل (والكفالة بالأمانة) والمعنى معها واحد.

(٢) في ق، ز (باطلة) بدل (باطل) والأولى أنسب لاشتغالها على الضمير الدال على الكفالة.
 (٣) في ق (عرف) بدل (مر) والمعنى معهما واحد. (انظر المسألة ١٦٣٨ و البدائع ج ٧ ص ٣٤١٥، والبنية ج ٦ ص ٧٦١). والمقصود بالأمانة: الوديعة، والعارية، ومال المضاربة، والشركة والعين المستأجرة، إلا أن العين المستأجرة، والعارية واجبة الرد إن كان لها حمل ومؤنة. (المصدر السابق).

(٤) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٠٨، والبدائع ج ٧ ص ٢٤١٢، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٥٩، والبنية ج ٦ ص ٧٦٧.
 (٥) أي الغنى.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٨٣٧- قال (أبيوسف): إذا كانت الكفالة بالنفس، أو المال بحضرة المكفول به، والمكفول له؛ صحت بالإجماع. فإِنْ كَانَ الْمَطْلَب غَائِبًا؛ فَهِيَ جَائِزَةٌ.

وقال أبوحنيفة ومحمد: لا يجوز، إلا أن يقبل عنه قابل فيثقف على إجازته^(١).

له: أنه لا ضرر على الغائب في هذا العقد، لأنه إن شاء طالبه، وإن شاء تركه؛ فيعتقد بغيبته، كما لو غاب المكفول به، والمكفول عنه^(٢).

لهما: أنه تصرف في حق المكفول له، فلا يصح إلا بقوله ورضاء، كالبيع في ماله^(٣).

١٨٣٨- قال (أبيوسف): إذا قال لرجل أجنبي، ليس بخليط له، ولا هو في عيال الأمر: أئض فلانًا ألف درهم، ولم يقل: عني، فقضاها؛ لم يرجع بها على الأمر عند أبي حنيفة ومحمد - وهو قول أبي يوسف أولاً - ثم رجع عنه وقال: يرجع بها عليه^(٤).

له: أنه أمره بالقضاء، والقضاء لا يكون إلا للدين^(٥) واجب، والظاهر أن الإنسان إنما^(٦) يأمر غيره بقضاء دين عليه، لا على غيره؛ لأنه لغو، فنصار كقوله: اقض عني.

(١) المبسوط ج ١٩ ص ١٧٠، والبدائع ج ٧ ص ٣٤١٣، ٣٤١٤.

(٢) في ح (له) بدل (عه) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في ق (ملكه) بدل (ماله) والمعنى معهما واحد. وفي ش (كبيع ماله) بدل (كالبيع في ماله) والمعنى معهما واحد.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ٥٥، ٥٦.

(٥) في ن، ز، ك (بدين) بدل (لدين) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) (إنما) سقطت من ق، ط، ز، ك. وإثباته أمثل لمناسبة السياق.

لهما: أن الإنسان كما^(١) يأمر غيره بقضاء دين نفسه، يأمر^(٢) بقضاء دين
الأمور نصيحة له، إذا كان عرف مما طلبته في ذلك، فلا يثبت الرجوع
بالشك، كما في قوله: ادفع إليه ألف درهم.

(١) (كما) سقطت من ج. وإبانها أفضل لمناسبة السياق.
(٢) في ح (ويأمر) وفي أ، ط (يأمر)، ب (يأمر) وثلاثة أفضل لمناسبة السياق.

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

١٨٣٩- قال (محمد): إذا قال: كفلت لك بنفس فلان، فإن لم أوافك به غداً، فأنا كفيل لك بنفس فلان - وهو^(١) غريم له آخر^(٢) - فالكفالة الأولى^(٣) صحيحة بالإجماع، والثانية باطلة عند محمد. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: هي صحيحة أيضاً^(٤). له: أن الكفالة الثانية ليست مقررة^(٥) للأولى؛ فلا يصح بناؤها على الأولى. كما لو قال: فملي ما لفلان على فلان آخر^(٦). لهما: أنه تعليق الكفالة^(٧) بمال يترك الموافاة بالنفس؛ فيصح، كما لو قال: [إن لم أوافك بنفس هذا]^(٨)، فأنا كفيل فلان^(٩) بمالك على هذا المطلوب نفسه^(١٠)، وهذا مناسب للأول^(١١)، لأن الثاني حق هذا الطالب، كالأول، بخلاف طالب آخر؛ لأنه لا يناسبه، والله أعلم.

-
- (١) في ش (هو) بدل (وهو) والثانية أنسب للمسياق.
- (٢) في ح، أ، ق، ط، ز زيادة (أو قال أنا كفيل بمالك على فلان وهو غريم له آخر) وهي توضح المعنى.
- (٣) في ش (الأول) بدل (الأولى) والثانية أفضل لمناسبة الكفالة.
- (٤) انظر الميسوط ج ١٩ ص ١٧٤، ١٨٠، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٥١، والقول الأول لأبي يوسف مع محمد، والقول الآخر مع أبي حنيفة.
- (٥) في ك (بمقررة) بدل (مقررة) والمعنى معهما واحد.
- (٦) في ش، ك، ح، ز، أ، ق، ط. زيادة (لطالب آخر) وهي تكمل المعنى؛ لأنه إذا كان الطالب واحداً، والمطلوب اثنين فهو على هذا الخلاف، أما إذا اختلف الطالب فالكفالة الثانية لا تكون تابعة للكفالة الأولى، وهذا باطل بالاتفاق بين الثلاثة. الميسوط ج ١٩ ص ١٨٠.
- (٧) في ش، ك، ح، أ، ق، ز (كفالة) بدل (الكفالة) والمعنى معهما واحد.
- (٨) سقط ما بين القوسين من الأصل، ح، أ، ط. وإثباتها أفضل لاستقامة المعنى.
- (٩) (فلان) سقطت من ش، ك. وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.
- (١٠) في ق، ز (بعينه) بدل (نفسه) والمعنى معهما واحد.
- (١١) في ش (للأولى) بدل (لأول) والثانية أنسب للمسياق.

باب قول أبي يوسف على خلاف محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٨٤٠. قال (أبو يوسف): إذا قال الطالب للكفيل^(١): أبرأتك عن المال، فهو إسقاط^(٢)، حتى لا يسقط عن الأصل، ولا يرجع به الكفيل على الأصل^(٣)، ولو قال: برئت إليّ، فهو إقرار بالإيفاء، يسقط عن [الكفيل]^(٤)، ويرجع به [على]^(٥) الأصل، لأنه أقر^(٦) ببراءة ابتداءها من الكفيل، وانتهاؤها إلى الطالب - وهو الإيفاء - ولو قال: برئت، ولم يقل: إليّ فهو كذلك عنده، وقال محمد: هو إسقاط^(٧).

له: أنه إخبار عن براءته، وهو بطريقتين، الإيفاء، والإبراء، فيشت المتيقن به، وهو الإبراء^(٨).

لأبي يوسف: أن البراءة التي ابتداءها من الكفيل تكون بالإيفاء فتحمل عليه.

١٨٤١. قال (أبو يوسف): لو أبرأ المطلوب بعد موته، فرد وراثته؛ يؤخذ برده^(٩).

-
- (١) في ش زيادة (على الأصل) ولا أثر لها.
 - (٢) في ش، ز، ك زيادة (عنه) وهي توضيح المعنى.
 - (٣) في ز، ك، ق، ط زيادة (لأنه أخير عن براءة ابتداءها منه، وانتهاؤها إلى الكفيل - ود بالإسقاط لا بالاستيفاء) وهي توضيح المعنى.
 - (٤) في الأصل (عن الأصل) والمعنى لا يستقيم بها.
 - (٥) سقط ما بين القوسين من الأصل، ش، ح، والمعنى لا يستقيم بدونه.
 - (٦) في ش (إقرار) بدل (أقر) والمعنى معهما واحد.
 - (٧) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ٩٢، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٢٦، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٥٧، والبتاية ج ٦ ص ٧٥٧، ٧٥٨.
 - (٨) في ح (الإيفاء) بدل (الإبراء) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٩) في ط، ش، ز، ك، ح، ق (يرتد) وفي أ (يرتد برده) بدل (يؤخذ برده) والمعنى معهما واحد.

وقال محمد: لا يرتد^(١).

له: أن الدين في ذمة المورث، فلم يكن تمليكًا للوارث، فلا يرتد برده.
لأبي يوسف: أن الوارث قائم مقام المورث في المطالبة بالدين، فرده كرد
المورث، والله أعلم.

(١) انظر المبسوط ج ١٩ ص ٩٣. وذكر في المبسوط الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد، ثم هي
ذكر الحجج من الطرفين؛ ذكر أبا يوسف ولم يذكر أبا حنيفة، مما يدل على أن هذا خطأ
من الناسخ، أو من الطابع، وأن الخلاف بين أبي يوسف ومحمد. وذكر هي البدائع والثانية
هذا الخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف من جهة، ومحمد من جهة أخرى. (انظر البدائع
ج ٧ ص ٣٤٢٥، والبيان ج ٦ ص ٧٥٥).

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٨٤٢. قال (أبوحنيفة): إذا ادعى قذفاً على عبد، وأقام البينة عليه، بحضرة مولاه؛ يحبس العبد؛ لأنه صار متهمًا، ويؤخذ الكفيل بنفس مولاه؛ لأن الحد يقام على ماله، فيشترط^(١) حضرته عند الإقامة.

وقال أبو يوسف: يؤخذ بنفس العبد كفيل، دون نفس مولاه؛ لأنه لا يشترط حضرته عنده.

وقال محمد: يؤخذ الكفيل^(٢) بنفسيهما جميعًا؛ لأنه مع أبي حنيفة في اشتراط حضرته^(٣)، إلا أن أبا حنيفة لا يرى الكفالة في الحدود، فيحبس العبد^(٤)، ولا يؤخذ منه كفيل لهذا^(٥).

(١) هي ق، ط، ز، ك (ويشترط) بدل (فيشترط) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) قرله (دون نفس مولاه ... إلى ... يؤخذ الكفيل) سقط من ش، وهو وهم من الناسخ.

(٣) هي ش، ز، ك (حضرتهما) وفي ق (حضرة المولى والكفيل)، وفي ط (حضرة المولى)

بدل (حضرته) والثالثة والرابعة أنسب للمعنى.

(٤) هي ش، ق، ط، ز، ك، ح، أ زيادة (عنده) وهي توضيح المعنى.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٠٥ .

باب ما قاله زفر

١٨٤٣- قال (زفر): العبد إذا كفل عن مولاه بماله بأمره، ثم عتق، فأدى؛ رجع به على المولى.

وعتقنا: لا يرجع^(١).

له: أن الكفالة بأمر موجبة للرجوع، إلا أنه قبل العتق لا يرجع لمانع، وقد زال المانع.

لنا، أن هذه الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع، فلا تعتبر^(٢) موجبة للرجوع بعد ذلك، كالکفالة بغير أمر إذا اتصلت به^(٣) الإجازة.

١٨٤٤- قال (زفر): من ادعى على آخر أنه كفيل^(٤) له عن فلان بأمره، بألف^(٥) للمُدَّعى عليه^(٦)، فأنكر المدَّعي عليه، فأقام المدَّعي البيعة على ذلك، وألزمه القاضي، فأدى؛ لا يرجع على الأصل. وعتقنا: يرجع^(٧).

له: أبان^(٨) في زعمه، وإقراره أنه لا يرجع^(٩) له عليه. لنا: أنه صار مكذبًا شرعًا في هذا الزعم.

(١) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٢، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٧٠ والبيان ج ٦ ص ٧٨٠، ٨٠٣.

(٢) في ق، ك، ز (نصير) بدل (تعتبر) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ق، ط (بها) بدل (به) والأولى أنسب؛ لأنها تدل على الكفالة.

(٤) في ح، ق، ز، ك (كفيل) بدل (كفل) والمعنى معهما واحد.

(٥) في ز، ك زيادة (درهم) وهي تميز العدد.

(٦) (عليه) سقطت من ك. وذكرها أفضل لتسه المعنى.

(٧) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١١٤، ١١٥، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٦٤.

(٨) في ح، أ، ق، ز، ك (أن) وفي ط (أنه) بدل (أبان) والمعنى معهما واحد.

(٩) في ح، ق، أ، ز (لا رجوع) بدل (لا يرجع) والمعنى معهما واحد.

١٨٤٥- قال (زفر): الكفيل بدين مؤجل إذا مات؛ حل الدين، ويطالب الوارث بتعجيله، وإذا عجل كان له أن يرجع على الأصيل للحال^(١).
وعندنا: لا يرجع حتى يحل الأجل^(٢).

له: أن الدين صار حالاً، [وأذا] ^(٣) بالكفالة بأمره.

لنا: أن الأجل حق الغريم، وإنما بطل في حق الكفيل لانتقال الحق إلى التركة العين^(٤)، فأما في حق الأصيل فدين الكفيل عليه مؤجل، ولم يصر عيناً، فلا يسقط حقه بغير رضاه بطلان حق غيره.

(١) في ق، ش، ح، ط، ز (وإذا آداه الوارث يرجع على الأصيل للحال) بدل (ويطالب الوارث بتعجيله وإذا عجل كان له أن يرجع على الأصيل للحال) والمادة الثانية أفضل نما فيها من زيادة إيضاح.

(٢) انظر المسوط ج ٢٠ ص ٩٨، والبتاية ج ٦ ص ٧٣٢.

(٣) في الأصل، أ (وأذا) والمعنى لا يستقيم بهذا.

(٤) في ط (وهي عين) بدل (العين) والمعنى معهما واحد.

باب ما قاله الشافعي

١٨٤٦- قال (الشافعي): الكفالة بالنفس والأعيان المضمونة^(١) باطلة.

وعتدنا: صحيحة^(٢).

له: أنه كفّل بما لا يقدر على تسليمه؛ لأن نفس الغير، وماله في يد الغير^(٣) يقابله، ويدافعه، فلا يجوز.

لنا: أن ركن الكفالة قد وجد، ومعنى الكفالة قد تحقق، وهو انضمام الذمة إلى الذمة في^(٤) وجوب التسليم، فيجب تصحيحه، دفعًا للحاجة المطلوبة من الكفالة، وقد عرف^(٥).

(١) الأعيان المضمونة نوعان: مضمون بنفسه كالمنصب والمقوض بالبيع الفاسد، والمقبوض على سوم الشراء. ومضمون بغيره، كالبيع قبل القبض، والرهن. وعند الحنفية تصح الكفالة في النوع الأول، ولا تصح في النوع الثاني. (انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤١٥ والبنية ج ٦ ص ٧٦١).

(٢) (انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٦٢، ج ٢٠ ص ٢، والبدائع ج ٧ ص ٣٤١٧، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٤٧، والبنية ج ٦ ص ٧٢٣، ص ٧٦١). وللشافعية في هذا قولان: الأول - وهو المذهب -: تصح كفالة الأعيان المضمونة، والبدن الغائب، ومن يستحق حضوره مجلس الحكم، والثاني: لا تصح. (فتح الوهاب ج ١ ص ٢١٥، مغني المحتاح ج ٢ ص ٢٠٣).

(٣) في أ (في يده) بدل (في يد الغير) وتؤيدان إلى نفس المعنى.

(٤) في ز، ك، ط زيادة (حق) وهي توضيح المعنى.

(٥) في ش، ز، ق، ط زيادة (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) وفي ك زيادة (وتصامه في المختلف) وهاتان الرائدتان توضحان مكان ورود هذا الخلاف.

باب جوابات مالك

١٨٤٧- قال (مالك): الأصل يبرأ عن الدين بالكفالة^(١).
وعندنا : لا يبرأ^(٢).

له: أن الدين واحد، فإذا وجب على الكميل، لا يبقى على الأصيل، كالحالة.

لنا: أن الكفالة ضم الذمة^(٣) إلى الذمة^(٤)، فيقتضي قيام الدين في الأولى، بخلاف الحوالة؛ لأنها نقل^(٥).

(١) في ز، ط زيادة (كلحوالة) وهي توضح المعنى.

(٢) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٧٨، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٢٣. واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ٥٤، والبناء ج ٦ ص ٧٢٢. والصحيح أن للمالكية في هذا قولان: الأول: لرب الحق أن يطالب الكفيل، والمكفول عنه، فإن آذاه المضمون عنه سقط عن الكميل، وإن أدى الكفيل رجع به على المكفول عنه، ثم رجع مالك وقال: لا نعمة للطالب على الكفيل حتى لا يوجد للمكفول عنه مال. وأما القائل ببراءة الأصيل فهو ابن أبي ليلى. (المصادر السابقة). (وانظر القوانين الفقية ص ٢١٤، والكناني لابن عبد البر ج ٢ ص ٧٩٤، و ٧٩٥، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢٦٦).

(٣) في ط (ذمة) بدل (الذمة) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) انظر الفقرة السابقة.

(٥) في ش زيادة (الدين) وهي توضح المعنى.

كتاب الحوالة^(١)

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٤٨- قال (أبوحنيفة): المحتال عليه إذا أفلسه^(٢) القاضي بشهادة الشهود؛ لا

يعود الدين إلى ذمة المحيل.

وقال أبو يوسف ومحمد: يعود^(٣).

لهما: أنه توى ما عليه لمجزه، فصار كالموت.

له: أنه عجز يُتصور ارتفاعه^(٤) بحدوث المال، فصار كما قيل تفليس

القاضي، بخلاف المورت.

(١) الحوالة مأخوذة من التحويل: وهو من مكان إلى مكان، فهي إذا نقل الدين من ذمة إلى

ذمة، ويقتضي هذا فراغ الذمة الأولى عنه، وثبوته في الثابتة، وتختلف الحوالة عن الكفالة

بأن لكفالة ضم ذمة إلى ذمة فيقتضي بقاء الدين في الذمة الأولى ليتحقق معنى القسم (طلبية

الطلة ص ٢٨٥، ٢٨٦، والبنية ج ٦ ص ٨٠٧، والتعريفات الفقهية ص ٢٦٩).

(٢) في ش، ق، ط، ز ح (فُلِّسَ) بدل (أفلسه) والمعنى معهما واحد.

(٣) انظر البنائة ج ٦ ص ٨١٣، وتبين الحقائق ج ٤ ص ١٧٣، والمدائع ج ٧ ص ٣٤٤٢.

والمبسوط ج ٢٠ ص ٤٨.

(٤) في ط (زواله) بدل (ارتفاعه) والمعنى معهما واحد.

باب ما قاله زفر

١٨٤٩- قال (زفر): الحوالة غير مُبَرَّنة.

وعندنا: مُبَرَّنة^(١).

له: أنه عقد استيثاق، وذلك يُبَيِّنُ^(٢) الدين على الأول، كما في الكفالة.

لنا: أن الحوالة نقل الدين، وإذا تحول وانتقل^(٣)، لا يبقى في المحل الأول.

١٨٥٠- قال (زفر): رجل باع عبداً بألف درهم، ثم إن البائع أحال غريباً له على

المشتري، ثم وجد المشتري بالعبد عيباً، فرده؛ بطلت الحوالة، فلا يكون

للفريم أن يطلب^(٤) دينه من المشتري.

وعندنا: لا تبطل^(٥).

له: أنه الحوالة مقيدة بالثمن، وقد بطل الثمن، وصار كما إذا^(٦) استُجِزَّ

المبد، أو وجد حراً.

لنا: أن الثمن كان^(٧) واجباً، ولم يبين^(٨) أنه لم يكن^(٩) بل يسقط للحال، فلا

(١) والمعنى أن المحيل يبرأ من الدين بقبول المحال إليه عند الثلاثة، وعند زهر لا يبرأ اعتباراً

بالكفالة. (انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٦٢، والنبأ ج ٦ ص ٨١٠، ونسب الحفاظ ج ٤

ص ١٧١، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٣٩).

(٢) في ق، ط، ز، ك (بقاء) بدل (يبقى) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٣) في ق (انتقل وتحول) بدل (تحول وانتقل) والمعنى معهما واحد.

(٤) في أ، ق، ط، ز، ك (طلب) بدل (أن يطلب) والمعنى معهما واحد.

(٥) عند الحنفية إذا استُجِزَّ السَّيِّئُ، أو ظهر أنه حر؛ تبطل الحوالة، أما إذا رد بعيب ونو

بقضاء، أو مات العبد قبل القبض فإنها لا تبطل، (انظر حاشية ابن عابدين ج ٥ ص

٣٤٥، والمبسوط ط ٢٠ ص ٩٦).

(٦) في ش، ق، ط، ز، ك (لو) بدل (إذا)، والمعنى معهما واحد.

(٧) في ح (صار) بدل (كان) والثانية أسب للمعنى.

(٨) في ش، ط (يبين) بدل (يبين) والمعنى معهما واحد.

(٩) في ق، د، ز، ك زيادة (واجباً) وهي توضح المعنى.

يظهر ذلك في حق المحتال له، بخلاف الاستحقاق، والحرية؛ لأنه يظهر أن الثمن لم يكن واجبًا.

١٨٥١- قال (زفر): المحيل إذا مات قبل أداء المحتال عليه المال إلى المحتال له، وعلى المحيل ديون، فالمال كله للمحتال له خاصة.

وعندنا: هو بينه وبين الغرماء بالحصص^(١).

له: أنه صار له بالحوالة، كالرهن في يد المرتهن^(٢).

لنا: أنه لم يصير ملكًا له قبل القبض؛ لأن تملك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز، وإذا بقي ملكًا للمحيل كان لجميع الغرماء، بخلاف الرهن؛ لأن المرتهن^(٣) صار مستوفيًا دينه منه عند القبض.

(١) انظر تبين الحقائق ج ٤ ص ١٧٤، والبناء ج ٦ ص ٨١٦، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٣٩، والمبسوط ج ٢٠ ص ٧١.

(٢) قوله (كالرهن في يد المرتهن) سقط من ش، ك، ز والإتيات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ش (الرهن) بدل (المرتهن) والثانية أنسب للمعنى.

باب ما قاله الشافعي

١٨٥٢- قال (الشافعي): المحتال عليه إذا مات مفلساً، لا يعود الدين إلى ذمة

المحبل.

وعندنا: يعود^(١).

له: أن الدين انتقل من ذمته، فبرئت ذمته^(٢)، فلا يعود، كما في الإبراء.

لنا: أن المحتال له رضي بهذا النقل بشرط وصول الدين من جهة المحتال عليه، بدلالة العادة، وقد فات هذه الشرط، فيعود حقه إلى ذمة المحبل، وقد عرف^(٣).

(١) انظر البائع ج ٧ ص ٣٤٤٢، والبنابة ج ٦ ص ٨١١، ٨١٢، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٧٢، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٩٥، ١٩٦.

(٢) قوله (فبرئت ذمته) سقط من ك. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ز، ش، ط زيادة (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) وفي ك زيادة (وقد عرف تمامه في المختلف) والزيادتان توضحيان مكان ورود هذا الخلاف.

كتاب الصلح

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٥٣- قال (أبوحنيفة): إذا تهايا^(١) في غلة^(٢) عبيدين بينهما، على أن يأخذ هذا غلة هذا العبد شهراً، وذلك غلة هذا العبد شهراً؛ لا يجوز.
وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز^(٣).

لهما: أن الغلة بدل الخدمة، وتجوز المهايأة في خدمتهما، فكذا في الغلة، وصار^(٤) كالدارين.

له: وجهان: أحدهما: أن أحدهما قد يجد من يستأجره، ولا يجد الآخر، فلا تتحق التسوية.

والثاني: أن الأجر يجب بالعمل، ألا ترى أنه لو سلم العبد فلم يعمل، لا يجب^(٥) الأجر، فكان فيه خطر، بخلاف الدارين^(٦) لأن الأجر يجب بالتمكن^(٧) من السكنى.

(١) من المهايأة وهي يتراضي الشريكان أن ينتفع هذا بهذا النصف المفرز، وذلك بذاك النصف، أو هذا بكله في كذا من الزمان، وذلك بكله في كذا من الزمان بقدر مدة الأول، وقد تهايا: أي فعلا ذلك. وهما فلان فلاناً، وأصله من تولك حياته فتهياً، أي أعدده فاستعد.
(طلبة الطلبة ص ٢٥٩، والمسبوط ج ٢٠ ص ١٧٠).

(٢) في ز، ق (غلتني) بدل (غلة) والمعنى معهما واحد.

(٣) انظر المسبوط ج ٢٠ ص ١٧٣.

(٤) في ز (فصار) بدل (وصار) والمعنى معهما واحد. ولعطة (وصار) سقطت من ش، ك ولاتبانها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٥) (لا يجب) سقطت من ش. والمعنى لا يكتمل بدونها.

(٦) في ش (الدار) بدل (الدارين) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ز، ك، ح، أ، ق، ط (بالتمكنين) بدل (بالتمكن) والأولى أنفضل لشيوع استعمالها في هذا المجال.

١٨٥٤. قال (أبوحنيفة): ولو تهايا على ركوب دابة واحدة، أو على غلتها، أو على ركوب دابتين، أو على غلتهما؛ لم يجز - أي لا يجبرهما القاضي عليه - إلا إذا اصطلحا عليه، فيحوز.

وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز في غلة دابة واحدة كما في غلة عبد واحد، ويجوز في ركوب دابة واحدة ودابتين، وغلة دابتين، بناء على أن القاضي لا يقسم الحيوان جبراً عنده، لتفاوت^(١) فيها، فكذا في غلتها للتفاوت فيها أيضاً. وعندهما: يقسم الحيوان جبراً، فكذا منافعهما، وبدل منافعهما^(٢).

١٨٥٥. قال (أبوحنيفة): العفو والصلح من الجرح أو الجراحة أو الضربة، أو الشجة، أو القطع على شيء^(٣)، لا يكون عفواً أو صلحاً^(٤) عن القتل الذي يحدث منهما، حتى لو سرى ومات:

عند أبي حنيفة: تجب الدية في ماله استحساناً، والقياس أن يجب القصاص^(٥).

وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز الصلح والعفو^(٦)، حتى لا يجب شيء بالسرية^(٧).

ولو قال: صالحتك من الشجة، وما يحدث منها، أو ذكر مكان الشجة [....^(٨)] التي مرت؛ جاز الصلح والعفو بالإجماع، ولا يجب شيء من

(١) في ز، ط، ق (للتفاوت) بدل (لتفاوت) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٧٤.

(٣) في ش، ق، ط، ز، ح، ك (العفو عن الشجة أو الجراحة، أو القطع، أو الصلح عهد) بدل (العفو والصلح من الجرح، أو الجراحة، أو الشجة، أو القطع على شيء) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ش، ق، ط، ز، ك، أ (وصلحاً) بدل (أو صلحاً) والثانية أنسب للسياق.

(٥) قوله (حتى لو سرى ومات ... إلى ... أن يجب القصاص) سقط من ط، والإتيان أفضل لزيادة الإيضاح، وفي ز، ك، ح، أ (حتى لو سرى تجب الدية) بدل القول السابق، والسابق أفضل لما فيه من زيادة إيضاح.

(٦) في ش، ق، ط، ز، ك، ح (يكون صلحاً وعفواً عنها) بدل (يجوز الصلح والمعر) والمعنى معهما واحد.

(٧) (السرية) سقط من ز، ط، وإثباتها أفضل لإتمام المعنى، (انظر المبسوط ج ٢١ ص ٩).

(٨) كلام غير واضح بالأصل.

الدية، ولو قال: صالحتك عن الجناية، وسكت عن ذكر ما يحدث؛ جاز الصلح بالإجماع - وهذا كله في العمدة^(١).

لهما: أن العفو عن الشيء عفو عن موجبه، وموجه القصاص في الطرف إذا اقتصر^(٢)، والقصاص في النفس إذا سري، فكان عموماً عنهما، كما إذا عفا عن الجناية.

له: أنه عفو^(٣) عن الشجة، وهذا قتل. وقد عرف^(٤).

١٨٥٦ - قال (أبو حنيفة): القصاص إذا كان^(٥) بين الصنار، والكبار فللكبار حق الاستيفاء للحال.

وقال أبو يوسف ومحمد: ليس لهم ذلك - وهو قول الشافعي^(٦).

لهما: أنه حق مشترك، فلا يستوفي^(٧) البعض، كما إذا كان بين حاضر وغائب.

له: أن ملك القصاص ثابت لكل واحد منهم على الكمال؛ لأنه وجد سبب ثبوته، وهو البتة - وأنه لا يتجزأ؛ فثبت لكل واحد منهم^(٨) على الكمال، بخلاف الحاضر، والغائب، لأن احتمال العفو من الغائب ثابت، وقد عرف^(٩).

(١) قوله (ولو قال ... صالحتك من الشجة ... إلى ... وهذا كله في العمدة) سقط من ش، ق، ز، ط، ح، ك، أ. وإثباته أفضل لتمام الفائدة.

(٢) في ق، ط، ز زيادة (عليه) وهي توضح المعنى.

(٣) في ق، ط، ز، ك (عفا) بدل (عفو) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ط، ز زيادة (تمامه) في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف. (انظر المختلف الورقة ١٠٥).

(٥) (إذا كان) سقطت من ش والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٦) انظر المبسوط ج ٢١ ص ١٥، ومعني المحتاج ج ٤ ص ٤٠.

(٧) في أ، ق، ط، ز، ك، ح (يستوفيه) بدل (يستوفي) والأولى أبلغ في ادلالة على المعنى.

(٨) في ش، ز، (منهما) بدل (منهم) والثانية أفضل لدلائلها على أكثر من واحد.

(٩) في ق، ط، ز، ش زيادة (وتمامه عرف في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف. (انظر المختلف، الورقة ١٠٥).

١٨٥٧- قال (أبو حنيفة): المَدْبُرُ إذا قتل رجلاً خطأ، فصالحه المولى على عبد بغير قضاء، ودفعه إلى المولى^(١)، ثم قتل رجلاً آخر خطأ، فولي القتل الثاني بالخيار: إن شاء يأخذ من ولي القتل الأول نصف العبد، وإن شاء أخذ من المولى نصف قيمة المدير، ثم رجع المولى على ولي^(٢) الأول.

وقال أبو يوسف ومحمد: له الرجوع على ولي القتل الأول، لا على المولى، وذكر المسألة في الزيادات - وذكر مكان الصلح دفع قيمة المدير^(٣) بغير قضاء^(٤).

لهما: أنه حين دفع القيمة إلى الأول كانت القيمة كلها حقه، وإنما ثبت لولي^(٥) الجنابة الثاني بعد ذلك، فلم يظهر أن المولى أتلف حقه، وصار كما إذا دفع بقضاء.

له: أنه جنابات المدير - وإن تكررت^(٦) - لا توجب إلا قيمة واحدة على المولى، فإذا جنى جنابتين، كان لكل واحد منهما نصفه^(٧)، فتبين أن دفع النصف الأول^(٨) بغير حق، بخلاف ما إذا دفع بقضاء؛ لأنه مجبور عليه. نظير هذا، الوصي إذا قضى دين الميت، ثم ظهر غريم آخر؛ يضمن الوصي، ثم يرجع على الأول - إن كان بغير قضاء - وإن كان بقضاء لا يضمن.

(١) في ز (الولي) بدل (المولى) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) في ش (الولي) بدل (ولي) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في ش (دفعه المدير) بدل (دفع قيمة المدير) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) انظر المبسوط ج ٢١، ص ١٨.

(٥) في ش، ط، ز (حق ولي) وفي ق، ز (الحق لولي) بدل (الولي) والأولى والثانية أفضل لوضوح المعنى بهما.

(٦) في ش، ق (قصار) بدل (وصار) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ش، ق، ط، ز، ك (كثرت) بدل (تكررت) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ش، ق، ط، ز، ك (نصفها) بدل (نصفه) والثانية أفضل لعود الصير فيها إلى العبد.

(٩) في ق، ط، ك (أنه دفع النصف إلى الأول) بدل (أنه دفع النصف الأول) والمعنى معهما واحد.

١٨٥٨- قال (أبوحنيفة): دين بين رجلين أجل أحدهما نصبه شهراً، لا يصح عنده^(١)، خلافاً لهما، وقد مر في كتاب الشريعة^(٢).

١٨٥٩- قال (أبوحنيفة): إذا أسلم دراهم معدودة، في كُرْحَنطة إلى أجل^(٣)، ثم اصطَلَح بعد زمان على زيادة^(٤) المسلم إليه نصف كر حنطة إلى ذلك الأجل، لم يجر بالإجماع، لأنها لوجازت لبطلت، بيانه: أنها لوجازت خروج بعض رأس المال من ذلك السلم، حتى يجعل بإزاء هذه الزيادة، فصار ديناً على المسلم إليه، فيصير كأنه أسلم ديناً في الحنطة. ثم إذا لم يجر، فعلى المسلم إليه أن يرد ثلث رأس المال، إلى رب السلم، وعليه كُرْ تَامٌ^(٥) عنده.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يرد شيئاً، وعليه كُرْ تَامٌ^(٦).

لهما: أن إخراج بعض رأس المال^(٧) كان حكماً للزيادة وأنها لم تصح، بقي على حاله.

له: أنهما قصداً شيئين، إخراج بعض رأس المال من السلم، وإدخاله في هذه^(٨) الزيادة، والإدخال لم يصح لمانع، ولا مانع من الإخراج؛ فيصح.

١٨٦٠- قال (أبوحنيفة): إذا غصب عبداً، فمات عنده، فصالح مولاه على أكثر من قيمته، دراهم أو دنائير - جاز.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز^(٩).

(١) (عنده) سقطت من ط، وعدم ذكرها أفضل، لأن الباب لأبي حنيفة.

(٢) انظر المسألة (١٣٤٩). والمبسوط ج ٢١ ص ٣٧.

(٣) في ز زيادة (معلوم) وهي توضيح المعنى.

(٤) في ز، ش، ك، ح، أ، ط (أن زاده) وفي ق (أن يزيد) بدل (زيادة) والثانية والثالثة أنسب للمعنى وللسياق.

(٥) في ش (تمام) بدل (تام) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٤٥.

(٧) في ز زيادة (من السلم) وهي توضيح المعنى.

(٨) في ح، أ (وإدخال هذه) بدل (وإدخاله في هذه) والأولى أنسب للمعنى.

(٩) انظر الجامع الصغير ص ٣٤٣، والمبسوط ج ٢١ ص ٥٦.

لهما: أن الواجب يقدر^(١) بالقيمة، فكان ربا. له: أن هذا بدل عن العبد؛ لأنه تقدير^(٢) [ضمنانه]^(٣) ابتداء بهذا المقدار، ولا ربا بين العبد والدراهم.

١٨٦١. قال (أبوحنيفة): إذا باع عبده من إنسان، ثم باعه المشتري من آخر، ثم مات، ثم اطلع على عيب؛ يرجع^(٤) بالقصان على بائعه، ولا^(٥) يرجع بثمنه على بائعه. وقد مر^(٦) في كتاب القسمة^(٧) والدعوى^(٨).

١٨٦٢. قال (أبوحنيفة): إذا اشترى طعاما، فوجد به عيبا، فصالحه على أن زاده طعاما من^(٩) جنس الأول إلى أجل، وكان^(١٠) ثمن الكل غير منقود، فنقده في المجلس - لا يجوز؛ بناء على أن بعض الدراهم تصير بمقابلة الطعام^(١١) الثاني، وهو مؤجل فكان [سلما]^(١٢)، وإعلام قدر رأس المال عنده شرط، وعندهما ليس بشرط^(١٣)، وقد مر في البيع^(١٤).

(١) في ط، ز، ك، ح، أ ق (مقدر) بدل (يقدر) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ط (تعذر) بدل (تقدير) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في الأصل (ضمنان) وهذا لا يناسب المعنى.

(٤) في ط، ك (فرجع) وفي ز (رجع) بدل (يرجع) والثانية والثالثة أنسب للمعنى.

(٥) في ط (لا) بدل (ولا) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في ش، ز، ك زيادة (مثله) وهي توضح المعنى.

(٧) انظر المسألة (١٦٣٣).

(٨) الصحيح أنه كتاب القسمة، وليس كتاب القسمة والدعوى.

(٩) في ق، ط، ز، ك، ح زيادة (غير) وهي زيادة غير صحيحة؛ لأنه لا يجوز الصلح من السلم على جنس آخر سوى رأس المال؛ لأنه استبدال بالمسلم فيه، وذلك فاسد. (انظر المبسوط ج ٢١، ٤٤).

(١٠) في ش (فكان) بدل (وكان) والثانية أنسب للسياق.

(١١) (الطعام) سقطت من ش، أ، ح. وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.

(١٢) في الأصل، ش (بيتا) والصحيح ما جاء في النسخ الأخرى.

(١٣) في ط، ز (لا) بدل (ليس بشرط) والثانية أوضح.

(١٤) في أ، ق، ز، ح (البيع) بدل (البيع) والأولى أفضل؛ لموافقة ما أثبت المؤلف. وفي ق زيادة (في باب أبي حنيفة) وهي توضح المعنى أكثر. انظر المسألة (١٤١٩).

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٨٦٣- قال (أبيوسف): إذا كان له على رجل ألف درهم فقال: أبرأتك خمسمائة. أو حططت عنك خمسمائة على أن تعطيني الباقي، ولم يؤت وقتاً، ما عطي الباقي في هذا اليوم، أو لم يعطه؛ برىء عن خمسمائة؛ لأن الإبراء مطلق. ولو قال: أبرأتك عن خمسمائة على أن تعطيني الباقي اليوم، وأعطاه اليوم خمسمائة؛ برىء^(١) بالإجماع، وكذا لو لم يعطه عند أبي يوسف. وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يبرأ إذا لم يعطه^(٢). له: أنه لو^(٣) لم يؤتته باليوم، كان الحكم ما ذكرنا، كذا هذا. لهما: أنه علق الإبراء بشرط مرغوب فيه، ولم يوجد. ولوقال: أبرأتك عن خمسمائة^(٤) على أن تعطيني اليوم ما بقي، فإن لم تعط فالألف عليك، فلم يعطه اليوم؛ فالألف عليه بالإجماع، ولو قال: أصالحك في هذا كله، فهو على هذا الوجه^(٥) أيضاً. ولو قال: إن أدبت إليّ خمسمائة، أو حين أدبت^(٦) فأنت برىء من الباقي، فأدى؛ لا يبرأ؛ لأن تعليق البراءة بالشرط باطلة^(٧).

-
- (١) في ز زيادة (عن خمسمائة) وهي توضح المعنى.
(٢) انظر الجامع الصغير ص ٣٤٣، والبدائع ج ٧ ص ٣٥٠٣، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٤٣. والبنية ج ٧ ص ٦٣٤.
(٣) في ش (أن) بدل (لو) والثانية أنسب للمعنى.
(٤) في، أ، ق، ط، ز، ك، ش (بعد قوله) بدل (أبرأتك عن خمسمائة) والثانية أفضل لوصح المعنى بها.
(٥) في ح، أ، ق، ط، ز، ش (الوجه) بدل (الوجه) والثانية أفضل لمناسبة قوله (هدا).
(٦) في ح (أدبته) بدل (أدبت) والمعنى معهما واحد. وفي ق، ط، ز (متى أدبت) بدل (حين أدبت) والمعنى معهما واحد.
(٧) في ط (لأنه تعليق البراءة بالشرط، وأنه باطل) بدل (لأن تعليق البراءة بالشرط باطل) والأولى أفضل لوضوح المعنى معهما.

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

١٨٦٤- قال (محمد): إذا قال المودع: ضاعت الوديعة. وقال رب المال: استهلكتها، ثم صالحه على مال؛ يجوز.
وكذا لو قال: دفعتها إليك.
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يجوز^(١).
له: أن الصلح لقطع^(٢) الخصومة، وقد تحققت الخصومة ههنا بالمرافعة إلى القاضي، وتحليفه عليه.
لهما: أن المؤذع أمين، وهو مُصلِّق على ما قال، فصار كما لو [قامت]^(٣) البينة على الرد أو الهلاك^(٤). والله أعلم.

(١) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٦٠، والبدائع ج ٧ ص ٣٥١٨، ولم يذكر قول أبي حنيفة في البدائع.

(٢) في ش (يقطع) بدل (لقطع) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٣) في الأصل (قال) وهو وهم من النسخ.

(٤) في ش (والهلاك) بدل (أو الهلاك) والثانية أسب للمعنى.

باب قول أبي يوسف على خلاف محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٨٦٥- قال (أبيوسف): إذا صالحه على خدمته عبده سنة، أو سكنى داره، أو زراعة أرضه، أو لبس ثوبه، أو ركوبه دابته، مدة معلومة، ثم هلك المُدعي، أو المُدعى عليه، أو محل المنفعة قبل الاستيفاء: إن هلك المدعى عليه لا يبطل الصلح، والمدعي يستوفيه، ولو مات المدعي لا يبطل أيضًا في خدمة العبد، وسكنى الدار، وزراعة الأرض، والوارث يقوم مقامه. وأن في ركوب الدابة، ولبس الثوب، يبطل.

وقال محمد: يبطل الصلح في الكل - وهو القياس - ولو كان بعد استيفاء البعض انتقض بقدر ما بقي، كالإجارة. وما قاله أبيوسف استحسان^(١).

لمحمد: أنه نوع إجارة؛ لأنه وارد على المنفعة، ولهذا لا يجوز إلا مؤقتًا، والإجارة تبطل بهذه الأسباب^(٢).

لأبي يوسف: أن الصلح قطع الخصومة، والوارث يقوم مقام المورث في الخصومة، فكذا في قطعها، إلا أن الركوب واللبس يعجز الوارث عن استيفائهما؛ لأن الناس يتفاوتون فيه، والمالك لم يرض به من الوارث، وأما إذا هلك محل المنافع^(٣)، فهو على وجه: إما إن قتله أجنبي، أو المدعي. أو المدعى عليه، أو مات بنفسه، أو أعتقه المدعي، أو المدعى عليه، أو باعه أحدهما، أما إذا قتله أجنبي، فعند محمد: يبطل الصلح كما تبطل الإجارة، لما مر.

(١) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٤٥، ١٤٧، ١٦٠.

(٢) في ط (الأنبياء) بدل (الأسباب) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٣) في ز (المنفعة) بدل (المنافع) والمعنى واحد.

وعند أبي يوسف: لا يبطل^(١)، كما لا يبطل البيع^(٢)، ويؤخذ من الغائل قيمته، يُشْتَرَى بها عبدٌ، ثم المدعي إن شاء رضي بخدمته، وإن شاء نقض الصلح؛ لأنه تغير عليه - كما في البيع - ولو قتل المدعي عليه، بطل الإجماع.

عند محمد: كما تبطل الإجارة^(٣)، وعند أبي يوسف: كما يبطل البيع بقتل البائع قبل القبض، ولو قتل المدعي غرم قيمته^(٤)، ثم ينتقض الصلح عند محمد، ولا ينتقض عند أبي يوسف، ويُشْتَرَى به عبدٌ آخر، ثم يجوز أن يقال يتخير؛ لأنه تغير، ويجوز أن يقال: لا يتخير؛ لأنه تغير بفعله. ولو مات العبد بطل بالإجماع؛ كالإجارة عند محمد، وكالبيع عند أبي يوسف. ولو أعتق المدعي عليه؛ جاز عتقه؛ لأنه ملكه، وبطل الصلح، ولو أعتقه المدعي لا يجوز؛ لأنه لا يملكه. وكذا بيع المدعي لا يصح لهذا. وأما بيع المدعي عليه لا يجوز عند أبي يوسف؛ لأنه قد باعه من المصالح في حق المنفعة، وعند محمد: يجوز إذا باعه بغيره، كما في الإجارة، وكذا الجواب في السُّكْنَى إذا انتهكت النار، أو هدمها أحدهما، أو غيرهما. وكذا سائر الأعيان على هذه الوجوه^(٥).

١٨٦٦- قال (أبيوسف): ولو صالحه على خدمة عبده، وسلّمه^(٦)، ثم استأجره منه - جاز؛ لأنه كالبيع.

وعند محمد: لا يجوز؛ لأنه كالمستأجر عنده^(٧).

١٨٦٧- قال (أبيوسف): رجل ادعى في شاة دعوى، فصالحه على صوفها، على أن يَجْزَّه للحال - جاز.

(١) في ز زيادة (الصلح) وهي توضيح المعنى.

(٢) قوله (كما لا يبطل البيع) سقط من ش، ح، أ والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ز، ط، زيادة (بقتل المؤجر) وهي توضيح المعنى.

(٤) في ط زيادة (لأنه قتل عبد غيره) وهي توضيح المعنى.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٤٥، وما بعدها، والبدائع ج ٧ ص ٣٢٢٧ وما بعدها.

(٦) في ق زيادة (إليه) وهي توضيح المعنى.

(٧) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٦٠، والبدائع ج ٧ ص: ٣٥١٠.

وقال محمد: لا يجوز^(١).

له: أنه لا يجوز بيعه، فلا يصح الصلح عليه، كاللبن، والورد.
لأبي يوسف: أنه صالح على^(٢) بعض حقه، وترك بعضه - وهو ظاهر معلوم -
بخلاف اللبن والورد؛ لأنه ماطن. ولو صالحه على صوف شاة أخرى،
لا يجوز؛ لأنه ليس بعض حقه.

١٨٦٨- قال (أبيوسف): رجلان لهما على رجل ألف درهم ثمن مبيع^(٣)، فأنلف
عليه أحدهما [متاعاً]^(٤)، قَضَمَهُ^(٥)، وصار قصاصاً بحصته، ليس لشريكه^(٦)
أن يرجع بنصفه.

وعند محمد: له ذلك^(٧).

له: أنه بالإفساد ملك العين؛ فصار كأنه قبض.

لأبي يوسف: أنه لم يصل إليه بهذا الفعل مال، فلا يرجع على^(٨) شريكه.
كما إذا جنى عليه جناية موجبة للأرض، وصار قصاصاً.

١٨٦٩- قال (أبيوسف): إذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على أن
أبرأه من كل عيب بها^(٩)، ثم حدث بها عيب، لم يكن للمشتري أن يردّها

(١) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٦٦.

(٢) في ش، ق، ط، ز، ك زيادة (أخذ) وهي توضح المعنى.

(٣) في ش، ق، ط، ح (بيع) بدل (مبيع) والثالثة أنسب للمعنى.

(٤) في الأصل (متا) وهو وهم من الناسخ.

(٥) (قضمه) سقطت من ش، أ، ق، ط، ز، ك، ح. وجودها وعدمه سواء.

(٦) في ش، ق، ط، ز، ك (لشريك) بدل (لشريكه) والمعنى معهما واحد.

(٧) انظر تبين الحقائق ج ٥ ص ٤٧، والبناء ج ٧ ص ٦٤٥.

(٨) في ش، ق، ط، ز، ك (عليه) بدل (على) والأولى أنسب للمعنى، إذ المراد في هذه

المسألة أن نصيب المتلف صار قصاصاً لصاحب المتاع، وبقي نصيب الساكن. وعند محمد

يعتبر المتلف كأنه قبض نصف الدين، فيثبت للساكن مطالبة شريكه المتلف ببيع الدين.

وعند أبي يوسف لا يرجع الساكن على المتلف بشيء؛ لأنه أنلف نصيبه بما صح.

(٩) أي أن المشتري أبرأ البائع من العيوب الموجودة بها. والغرض من شرط البراءة إلزام العفد
بمساقاة حق المشتري عن صفة السلامة. (انظر البناء ج ٦ ص ٣٧٧).

به . وقال محمد : له ذلك^(١) .

له : أن الصلح لو تناول هذا العيب ، كانت معلقة^(٢) بالخطر ، وأنه لا يجوز ، كالتعليق بقدم فلان

لأبي يوسف : أن العيب الحادث قبل القبض له حكم الموجود عند العقد ، حتى^(٣) كان له حق الرد به ، فدخل في البراءة ، كالموجود عند البيع^(٤) .

١٨٧٠ - قال (أبيوسف) : رجل له رجل مائة درهم ومائة دينار ، فصالحه من ذلك على مائة درهم وعشرة دراهم ، على أن ينقده خمسين درهماً ، وستون إلى أجل ، ثم نقد خمسين قبل التفرق - جاز .
وقال محمد : لا يحوز^(٥) .

له : أنه لما أجل في الستين صار [التأجيل]^(٦) شرطاً في الصرف ، فأفسده ، كما لو باع عشرة دنائير بدرهم ، على أن يؤخر عنه [دينار]^(٧) آخر .

لأبي يوسف : أن المقبوض يجعل من الصرف ، وغيره ، وهذا ليس بشرط^(٨) ، لأنه لم يذكر لفظة الشرط ، حتى لو قال : على أن الستين إلى أجل ، كان الصرف باطلاً .

(١) وهذا منى على جواز اشتراط البراءة من كل عيب عند الحنفية . ولكن هل يدخل العيب الحادث بعد البيع وقبل التسليم ؟ في قول أبي حنيفة والظاهر من قول أبي يوسف : أن هذا العيب أيضاً داخل في البراءة وفي قول محمد ، وهو رواية عن أبي يوسف : لا تدخل البراءة عن العيب الحادث في شرط البراءة عن كل عيب ؛ لأن ذلك مجهول لا بدري أحدث أم لا ؟ وأي مقدار يحدث ؟ انظر المبسوط ج ١٣ ص ٩٣ ، ٩٤ ، والنهاية ج ٦ ص ٣٧٢ .

(٢) في ط ، ز ، ك (كان معلقاً) بدل (كانت معلقة) والأولى أفضل لدالاتها على المقدار ، أو البيع .

(٣) في ش زيادة (لو) ولا فائدة لها .

(٤) في ك (المقدّم) بدل (والبيع) والمعنى واحد .

(٥) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٢٨ .

(٦) في الأصل (كالتأجيل) وهذا لا يناسب المعنى .

(٧) في الأصل (ديناراً) وهذا لا يناسب المعنى ، وفي هامش نسخة ز تعليق : (على أن يؤخر عنه المشتري ديناراً له في ذمة البائع) .

(٨) في ش ، ف ، ط ، ز (وليس هذا شرطاً) بدل (وهذا ليس بشرط) والمعنى مهما واحد

١٨٧١- قال (أبويوسف): إذا قال المسلمان لنبي: إذا أسلمت فأنت الحكم بيننا، فأسلم؛ لم يجز حكمه، وكذا إذا^(١) قال: إذا أهل الهلال، أو إذا قدم فلان، وما أشبه ذلك.

وقال محمد: يصير حكماً عند وجود الشرط^(٢).

له: أن هذا نوع تفويض، فيصح تعليقه بالشرط، كالنوكيل، وتقليد القضاء، فإن السلطان إذا قال لرجل^(٣): إذا قدمت من الحج فأنت قاص ببغداد، كان قاضياً^(٤).

لأبي يوسف: أن التحكيم صلح بينهما، وتعلق الصلح بالأخطار لا يجوز، كما لو قال: إذا جاء أحد^(٥)؛ فقد صالحتك على كذا، بخلاف نزلية القضاء؛ لأنه ليس بصلح.

(١) في ز، أ، ق، ط (لو) بدل (إذا) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٤٢٨.

(٣) في ز (كما لو قال السلطان لرجل) بدل (فإن السلطان إذا قال لرجل) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ز زيادة (روي أن النبي - ﷺ - بعث سرية، وأمر عليهم زيد من حارثه وقال: فإن أصيب فجعفر، وإن أصيب فعبدالله بن رواحه) وهي تقوي المعنى وتوضحه، والحديث رواه البخاري بلفظ: (وإن قتل) بدل (وإن أصيب) كتاب المغازي، باب غزوة مؤتة من أرض الشام، ج ٥ ص ١٨١.

(٥) في ش، ز، ك، ق، ط (شد) بدل (أحد) والأولى أنسب.

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٨٧٢- قال (أبوحنيفة): إذا صالح عن^(١) دم عمد^(٢) على هذين العبيدين، فإذا أحدهما حر؛ له العبد، لا غير^(٣).

وقال أبو يوسف: له العبد، وقيمة الحر لو كان عبداً.

وقال محمد: له العبد وتما م أرشه من الدرهم، وقد مر مثله في الكاح^(٤).

(١) في طه زه ك، ق (من) بدل (عن) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) في ط (دم العمد) وفي ز (عمد) بدل (دم عمد) والآخره أفضل لوصوح العمى معها

(٣) في ش (الآخر) بدل (لا غير) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) انظر المسألة (٧٧٨). والبسوط ج ٢١ ص ٥٢ .

باب ما قاله الشافعي

١٨٧٣- قال (الشافعي): الصلح عن الإنكار باطل.

وعندنا: جائز^(١)

له: قوله - ﷺ -: «كل صلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً»^(٢)، وهذا كذلك، ولأنه أخذ المال بغير حق - في زعم المدعى عليه - فكان رشوة، وهو باطل.

لنا: قوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾^(٣) على العموم - لأنه أخذ المال بطريق الموعود في حق المدعى، وبذل المال لدفع الشغب في حق المدعى عليه، وكل ذلك جائز، وقد عرف^(٤).

(١) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٣٩، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٩٢، والنباية ج ٧ ص ٦٠٤، ومنه المحتاج ج ٢ ص ١٧٩، ١٨٠، وفتح الوهاب ج ١ ص ٢٠٩.

(٢) رواه أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً، كتاب الأقضية، باب في الصلح، حديث رقم ٣٥٩٤، ج ٣ ص ٣٠٤. ورواه الحاكم عن أبي هريرة في كتاب البيوع، ج ٢ ص ٤٩ ورواه الترمذي عن عمرو بن عوف، كتاب الأحكام، باب ما ذكر من رسول الله - ﷺ - في الصلح بين الناس. حديث رقم ١٣٥٢، وقال الترمذي: هذا الحديث حسن صحيح ج ٣ ص ٦٢٥، ٦٢٦. ورواه ابن ماجه عن عمرو بن عوف أيضاً، كتاب الأحكام باب في الصلح، حديث رقم ٢٣٥٣، ج ٢ ص ٧٨٨.

(٣) سورة النساء: ١٢٨.

(٤) في ق، ز زيادة (تمامه في طريق الخلاف) وفي ط زيادة (تمامه في المختلف) وهي نوصح مكان ورود هذا الخلاف.

كتاب الرهن

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٧٤. قال (أبوحنيفة): إذا رهن عند رجلين شيئاً مما يقسم، فوضع أحدهما كله عند الآخر، فهلك؛ ضمن الدافع نصفه، خلافاً لهما، وقد مر هذا في المودعين، في كتاب الوديعة^(١)

١٨٧٥. قال (أبوحنيفة): العدل الذي يوضع الرهن على يده لو كان صغيراً أو كبيراً لا يعقل؛ لم يكن رهناً - بالإجماع؛ لأنه لم^(٢) يصح قبضه، وبه يصير رهناً، ولو سلطه^(٣) على بيعه فكبر، وعقل، وباعه؛ لا يجوز - وهو القياس - وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز استحساناً^(٤).

لهما: أنه أمر ببيعه في المستأنف، فلا يشترط قدرته للمحال، بل عند الإمساك^(٥)، وقد وجد.

له: أن الأمر حين وجد، وجد وهو غير قادر، وغير أهر، فبطل الأمر، كما يبطل^(٦) الرهن.

١٨٧٦. قال (أبوحنيفة): عبد رهنٍ بألف، وقيمته ألفان، فقتل رجلاً خطأ، فإن شاء الراهن والمرتهن دفعاه، ولا يتفرد أحدهما به؛ لأنه مملوك^(٧)، ومشغول

(١) انظر المسألة (١٣٣٢).

(٢) في ش، ق، ز، ك، ط (لا) بدل (لم) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ط (سلط) بدل (سلطه) والمعنى معهما واحد.

(٤) انظر البسوط ج ٢١ ص ٨٨.

(٥) في ط، ز، ك (الامتثال) بدل (الإمساك) والأولى أنيب للمعنى؛ لأن المراد الامتناع للتسلط.

(٦) في ش، ح، ق، ك، ز، ط (بطل) بدل (يبطل) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ق، ك، ط، ز زيادة (أحدهما) وهي توضح المعنى.

بحق الآخر، وإن فدياه، فالفديا^(١) عليهما نصفين، والدين على حاله، فإن فدى أحدهما: فإن كان الراهن هو الذي فدى، رجع على المرتهن بنصفه، حاضراً كان المرتهن، أو غائباً، وإن فدى المرتهن - والراهن حاضر - له يرجع عليه بالإجماع. وإن كان غائباً رجع عليه بالنصف عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يرجع عليه بشيء^(٢).

لهما: أنه غير مضطر فيه، لأنه يتوي حقه، يتوي الأمانة من الراهن، فكان متبرعاً، وصار كما لو كان الراهن حاضراً.

له: أن في فداء الأمانة حياة حَقَّ من وجه، لأنه يصل إليه بأمنه، ولهذا يثبت له حق حبيسه^(٣)، فلا يكون متبرعاً؛ فيرجع، بخلاف حالة الحضرة، لأنه يمكنه دفع^(٤) الأمر إلى القاضي ليجبره على فداء الأمانة. وبخلاف المريض^(٥)؛ لأن القاضي لا يجبره، فيضطر الراهن إليه.

١٨٧٧- قال (أبو حنيفة): إذا رهن قلب فضة وزنه عشرة، وقيمته أقل، بدين عشرة، فهلك عنده؛ هلك بكل الدين^(٦).

وقال أبو يوسف ومحمد: على المرتهن قيمته من الذهب، ويكون رهناً بكل الدين^(٧).

لهما: أنه لا وجه أن يهلك بكل الدين؛ لأن المرتهن يتضرر به، ولا وجه إلى أن يهلك بنفسه^(٨)؛ لأنه رباً، فوجب القول^(٩) بما قلنا تجزئاً^(١٠) عنهما.

(١) في ز، ط (وإن شاء فدياه والفداء) بدل (وإن فدياه فالفديا) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٨٨، والنباتة ج ٩ ص: ٧٨١، ٧٩٥.

(٣) في ط زيادة (لأمانته) وهي توضيح المعنى.

(٤) في ك، ح، ط، ز (رفع) بدل (دفع) والمعنى معهما واحد.

(٥) في ك، ح، ق، ط، ز (المرتهن) بدل (المريض) والأولى أنسب للمعنى.

(٦) أي أن المرتهن يصير مستوفياً دينه. (المبسوط ج ٢١ ص: ١١٧).

(٧) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٧٤، والنباتة ج ٩ ص ٧١١، والنتابة بهامش تكملة فتح الفذير ج ٩ ص ٩٠، ٩١.

(٨) في ش (بعضه) وفي ز، ح، ق، ط (بشعة) وفي ك (بقيته) بدل (بنفسه) والآخرية أنسب للمعنى.

(٩) في ش، ز، ك، ط (القول) بدل (العمل) والمعنى واحد.

(١٠) في ز، ك، ح، ق، ط (تجزئاً) بدل (تجزئاً) والأولى أنسب للمعنى.

له: أن هذا قبض بجهة الاستيفاء، وفي حقيقة الاستيفاء المعنى: هو الوزن، دون القيمة، فإن من له على آخر دراهم جياد، فقبض الزبوف، وهلك عنده، صار مستوفياً حقه، فكذا هذا.

١٨٧٨- قال (أبوحنيفة): أحد المتفاوضين إذا أعار شيئاً لإنسان ليرهنه بدين^(١)، حاز.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز^(٢).

وهو نظير اختلافهم في كفالة أحدهما على أن ينتزع^(٣) ابتداء، معاوضة واستيفاء انتهاء، وقد مرث في كتاب الشراء^(٤).

١٨٧٩- قال (أبوحنيفة): العبد المرهون إذا جنى على المرتهن، أو على ماله، ولا فضل في قيمته؛ لم يجب شيء للمرتهن.

وقال أبو يوسف ومحمد: يجب، وللمرتهن أن يبطل الرهن، ويطالب الراهن بالجناية، إما دفعا، وإما فداء^(٥).

لهما: أن العبد ملك الغير، فصار كجناية العبد الودعة على المودع.

له: أن العبد كله مشغول بالدين، وهو كالمالك في حكم الجناية، حتى كان حاصل الضمان عليه، والجناية على المالك هدر، كالجناية على الراهن.

(١) في ط، ز، ح، أ، ق (بدنه) بدل (بدن) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ٢١ ص ١٥٦.

(٣) في ط، ح (بمال أنه تبرع) وفي ز، ك، ق (بمال آخر أنه تبرع) وفي أ (سأل تبرع) بدل (على أن ينتزع) والأولى والثانية أنسب للمعنى، إذا المعنى أن الكفالة هي الابتداء تبرع، لكنها تقلب تجارة في حالة البقاء؛ لأنها تؤدي فيرجع على الأصل بمنزلة.

(٤) انظر المسألة (١٣٥٢).

(٥) قوله (وللمرتهن أن يبطل الرهن ... إلى ... وأما فداء) سقط من ش، ق، ط، ز، ك. والإتيان أفضل لزيادة التفصيل والإيضاح. انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٨٩، والبيان ج ٩ ص ٧٧٩.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٨٨٠ - قال (أبيوسف): إذا اتفق الراهن، والمرتهن على الزيادة في الدين على الرهن^(١)؛ يجوز.

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يجوز^(٢).

وصورته: أن يجب للمرتهن على الراهن دين آخر، فيجعلان الرهن بالأول رهنًا بهذا مع الأول.

له: أن الزيادة على الرهن في الدين جائز عندنا، فكذا الزيادة على الدين في الرهن - اعتبارًا لأحد العوضين بالآخر - كالشئ والمثمن^(٣) في المبيع^(٤).

لهما: أن الزيادة في الدين تؤدي إلى شيوع الرهن؛ لأن بعضه يصير في الدين الثاني، والبعض بالأول^(٥) وذلك مانع جواز الرهن، بخلاف^(٦) شيوع الدين، ولهذا لو رهن ببعض الدين يحوز.

١٨٨١ - قال (أبيوسف): لو ادعى الرهن الواحد رجلان كل واحد منهما يدعي أنه ارتبته بألف، وقبضه، والراهن واحد، وقد مات، ولم يؤرخا، والرهن في أيديهما؛ لا يقضى بالرهن، والعين بين الغرماء بالحصص - وهو القياس -

وقال أبو حنيفة ومحمد: يقضى لكل واحد منهما بنصفه، يباع في نصف دينه - استحسانًا^(٧).

(١) في ط (الأول) وهي توضح المعنى .

(٢) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٩٧، والبدائع ج ٨ ص ٣٧٢٤، والنباتة ج ٩ ص ٨٠٥.

(٣) في ك (والمبيع) بدل (والمثمن) والمعنى واحد.

(٤) في، أ، ق، ط، ك، ح (المبيع) بدل (المثمن) والأولى أنسب للمعنى.

(٥) في ك (لأول) بدل (بالأول) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في ط زيادة (بخلاف الزيادة في الرهن) لأنه لا يؤدي إلى شيوع الدين) وهي توضح المعنى .

(٧) انظر النباتة ج ٩ ص ٧٣٢، وتكملة فتح القدير ج ٩ ص ١٠٣، تبيين الحقائق ج ٦ ص ٧٩، والمبسوط ج ٢١ ص ١٢٨.

له: أنه لا يمكن القضاء برهن الكل، لكل واحد منهما، لأجل التعارض.
ولا القضاء برهن الكل معهما^(١)؛ لأن البينة ما قامت عليه، ولا القضاء
لكل^(٢) واحد منهما بالنصف؛ لأنه مشاع فصار كما لو كان الراهن حيًا
لهما: أن المقصود من الرهن بعد الموت كون المرتهن أحق به من سائر
الغرماء، لا^(٣) الحبس، والشائع محل لهذا؛ فيقتضى به، بخلاف حالة
الحياة، لأن المقصود هو الحبس.

نظيره، دعوى رجلين نكاح امرأة بعد موتها، فصع^(٤) لأجل الميراث الذي
هو المقصود، وحالة الحياة لا يصح، لأن المقصود هو الحل.
١٨٨٢. قال (أبويوسف): إذا^(٥) دفع إلى الطالب عينًا، وقال: أمسكه إلى أن
أعطيك حقل، فهو ودیعة، لا رهن.
وقال أبو حنيفة في الجامع الصغير: هو رهن.
وقول محمد مضطرب^(٦).

له: أن الأمر بإمسك العين يحتمل الحبس، ويحتمل الحفظ، فلا يثبت
الرهن بالشك.
لهما: أن آخر كلامه، وهو قوله: حتى أعطيك حقل. أعطيك^(٧): دليل
إرادة الرهن، فصار كقوله: أمسك^(٨) يحقك.

(١) في ك (عدهما) بدل (منهما) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) في ش (بكل) بدل (لكل) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في ق (في) بدل (لا) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ق، ط (يصح) بدل (فصح) والمعنى واحد.

(٥) في ك (رجل) بدل (إذا) والمعنى معهما واحد.

(٦) انظر الجامع الصغير ص ٤٠٢.

(٧) (أعطيك) سقطت من ك، ح، أ، ط، ق، ز وعدم ذكرها أفضل، لأنه لا مائدة له.

(٨) في ش، ز، (أمسكه) بدل (أمسك) والمعنى واحد.

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

١٨٨٣- قال (محمد): إذا رهن عند رجل مائة شاة بألف، كل شاة بعشرة، ثم قضى بعضها، لم يكن له أن يفتك شيئاً منها^(١) حتى يوافي^(٢) المال كله في ظاهر الرواية، وقال في الزيادات: إذا قضى عشرة دراهم فله أخذ شاة - وهو قول محمد^(٣).

له: أن كل شاة محبوسة بعشرة، ولهذا لو هلكت واحدة، هلكت بعشرة، فليس للمرتهن أن يحبسها بأكثر من عشرة.

وجه ظاهر الرواية: أن العقد واحد، وإن سمي لكل عين شيئاً^(٤)، ولهذا لو قبل العقد في البعض، دون البعض لا يصح. كما في البيع، فكان الكل محبوساً بالكل، فلا يملك أخذ البعض دون البعض^(٥).

١٨٨٤- قال (محمد): إذا رهن قلب فضة وزنه عشرة، بعشرة، فانكسر عند المرتهن، فالراهن بالخيار: إن شاء افتكه، وإن شاء جعله بالدين.

وقال: أبوحنيفة وأبو يوسف: يضمن المرتهن قيمته من الذهب، ويكون رهناً مكانه، والمكسور له بالضمان إلا أن يشاء الراهن أن يفتكه ناقصاً بجميع الدين^(٦).

له: أن الرهن انعقد ليصير الرهن هالكاً بالدين، والمرتهن مستوفياً لدينه في الحال من وجه، وفي الثاني^(٧) من كل وجه، ولم ينعقد موجباً للقيمة فكان

(١) (منها) سقطت من ش، وإلحاقاً أفضل لزيادة الإيضاح.

(٢) في ز، ح، أ، ق، ط (يوفي) بدل (يوافي) - والمعنى معهما واحد.

(٣) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٨٤.

(٤) في ز، ش، ك، ق (لكل عشرة شاة) بدل (لكل عين شيئاً) والمعنى معهما واحد

(٥) قوله (كما في البيع ...) إلى ... دون البعض) سقط من ش، ح، أ والإشادات أصل لزيادة الإيضاح.

(٦) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٧٥، والمبسوط ج ٢١ ص ١١٦، والبناء ج ٩ ص ٧٩٨.

(٧) في ش (القي) بدل (الثاني) والمعنى معهما واحد.

ما قلته^(١) أولى

لهما: أن هذا القبض لم يتعقد سبباً^(٢) لملك المرتهن الرهن، فإن عند الهلاك لا يصير ملكاً له^(٣)، فلا يمكن جعله سبباً لملك المرتهن بالدين، فاضطررنا إلى تحليكه بقيمة العين، وهذا الضمان ضمان ملك^(٤) العين، والأعيان تملك بقيمتها.

١٨٨٥- قال (محمد): إذا رهن عبداً قيمته ألف، فقتله عبد قيمته مائة، فدفع به، قام مقامه، وبقي كل الدين عندنا.

ثم عند محمد: إن شاء الراهن افتكه بألف، وإن شاء يتركه على المرتهن بالدين.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يجبر الراهن على افتكاكه بالدين^(٥).

له: أنه تغير في ضمان المرتهن، فأوجب التخيير، [كالمبيع]^(٦) إذا تغير في يد البائع، أو بقتله عبد أقل قيمة^(٧)، ودفع به^(٨)، وهو يرى جواز جعله بالدين؛ على ما مر.

لهما: أن الثاني قام مقام الأول لحماً ودماً، فصار كأنه تراجع سعره إلى مائة، ولأنهما لا يعتبران^(٩) جعله^(١٠) بالدين^(١١).

(١) في أ (قاله) وفي ق (قلنا) بدل (قلته) والثانية، والثالثة أنسب للمعنى.

(٢) (سبب) سقطت من ش، ك، ق. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ط، ك، ق زيادة (حتى كان الكفن على الراهن) وفيها زيادة لإيضاح.

(٤) في ط، ق (تملك) بدل (ملك) والمعنى واحد.

(٥) انظر المبسوط ج ٢١ ص ١٨٦، والبدائع ج ٨ ص ٣٧٨٤ والنبأ ج ٩ ص ٧٨٥.

(٦) في الأصل (كالمبيع) والمعنى لا يستقيم بهذا.

(٧) في ش، ق، ط، ك، أ زيادة (منه) وهي توضح المعنى.

(٨) في ط زيادة (ورقيمة المبيع ألفان، له الخيار بين تركه على البائع بالثمن، وبين أخذه بكل الثمن) وهي توضح المعنى.

(٩) في ش، ط، ك (يجيران) وفي ق، ز (يريان) بدل (يعتران) والمعنى معها واحد.

(١٠) في ط، ك (أن يجعلاه) بدل (جعله) والثانية أنسب للسياق.

(١١) في باقي النسخ زيادة (لما مر) ولا أثر لها.

باب ما قاله أبو يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيـه

١٨٨٦- قال (أبيوسف): إذا كان الراهن واحداً، والمرتهن اثنين، فقال أحد المرتهنين، ارتهنت أنا وصاحبي هذا الثوب منك بمائة درهم، وأقام البينة على ذلك، وجحد المرتهن الآخر، والثوب في يديهما، والراهن يجحد؛ لا يقضى بالرهن لواحد مهما، ويرد الرهن على الراهن.

وقال محمد: يقضى بالرهن للمدعي، ويوضع على يده، ويد عدل، فإذا قضى الراهن نصيب المدعي من الدين، أخذ الرهن، وإن هلك الثوب عنده، هلك بنصيبه - وذلك خمسون - إن كان فيه وفاء. وقيل قول أبي حنيفة مع قول أبي يوسف^(١).

لمحمد: أن دعوى المدعي لا تبطل بإنكار صاحبه؛ فيثبت كل الرهن في حق المدعي - إن لم يصح في حق المنكر - فلم يكن هذا رهن المشاع، فيثبت عملاً بالبينة.

لأبي يوسف: أن دعواه الرهن في حق صاحبه لم يصح، لعدم الولاية، فلو صح [صح في حق نفسه، وهو]^(٢) في حق نفسه لا يدعي الكل، بل يدعي الكل له ولغيره، فكان مشاعاً، فلم يمكن القضاء به، كما إذا كان المرتهن واحداً، والراهن اثنين، وقامت البينة على أحدهما، وحلف الآخر.

١٨٨٧- قال (أبيوسف): رحلان لكل واحد منهما على رجل ألف درهم، فارتهنا منه أرضاً له بدينهما، وقبضاها، ثم قال أحد المرتهنين: أن المال الذي لنا^(٣) على فلان باطل^(٤)، والأرض في أيدينا تلجئة وأنكر صاحبه، يبطل الرهن.

(١) انظر المبسوط ج ٢١ ص ١٣١، ١٣٢.

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يكتمل بدونه.

(٣) سقطت من ش. والمعنى لا يتم بدونها.

(٤) (باطل) سقطت من أ. وإثباته أنفع لاكمال المعنى.

وقال محمد: لا يبطل، ويبرأ من حصته^(١) - ذكره في رواية هشام - وهي كالمسألة الأولى^(٢).

١٨٨٨- قال (أبويوسف): حربي مستأمن، رهن رهناً بدين عليه عند مسلم، أو دمي، أو مستأمن، في دار الإسلام، ثم لحق بدار لحرب، وظهر المسلمون عليهم، وأسرّوه؛ يصير الرهن ملكاً للمرتين بدينه.

وقال محمد: هو رهن بحاله يباع في دينه، فإن فضل من ثمنه شيء، فهو للذي أسره؛ لأنه أقرب الناس إليه.
وعن أبي حنيفة فيها روايتان^(٣).

له: أن الأسر كالموت، وبالموت لا يبطل الرهن، فكذا هذا.

لأبي يوسف: أن المرتين مستول عليه، وسبق ذلك استيلاء الغزاة، فكان أولى به، بخلاف مودعه، ومستعيره، لأنهما أمينان، لا مستوليان.

(١) في ق (نصيبه) بدل (حصته) والمعنى مهمما واحداً.

(٢) انظر المبسوط ج ٢١ ص ١٣١، ١٣٢.

(٣) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٨٧.

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حده

١٨٨٩- قال (أبوحنيفة): إذا ارتهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم^(١)، وقيمته لجودته وصاعته اثني عشر^(٢). فانكسر عنده؛ يغرّم جميع قيمته ذهبًا، ويكون رهنا عنده بالدين.

وقال أبو يوسف: يغرّم خمسة أسداس قيمته^(٣) من الذهب، ويكون مع سدس القلب رهنا.

وقال محمد: إن كان النقصان قدر الدرهمين، أو أقل من درهمين^(٤)، ذهب من الأمانة، وإن كان أكثر من درهمين، فإن شاء الراهن جعله بالدين، وإن شاء افكه^(٥).

وهنا اختلاف في اختلاف: أحدهما: أن عند أبي حنيفة وأبي يوسف: الهالك بالدين، والانكسار بالقيمة لا بالدين، وعند محمد: إذا كان الهالك بالدين، فالانكسار بالدين، وإن كان الهالك بالقيمة، فالانكسار بالقيمة، والدلائل مرت في باب محمد^(٦).

واختلاف آخر، عند أبي حنيفة: إذا كان الوزن مضمونًا فالصياغة كذلك تبعًا

(١) في ز، ق، ط (عشرة بعشرة دراهم) وفي ك (عشرة دراهم بعشرة دراهم) بدل (عشرة دراهم) والعبارة الأولى والثانية أوضح.

(٢) في ش، ز، ك، أ، ق (عشر) بدل (عشرة) والأولى أفضل لموافقها قواعد النحو.

(٣) في أ (أسداس) بدل (أسداس قيمته) والثانية أوضح.

(٤) (من درهمين) سقطت من ز، ح، ق، ط، وإثباتها بوضع المعنى، وفي ك، أ (درهم) بدل (درهمين) والثانية أنسب للسياق.

(٥) انظر الساية ج ٩ ص ٧١٧، والكفاية بهامش نكملة فتح القدير ج ٩ ص ٩٧، ونسب الحقائق ج ٦ ص ٧٧، والمبسوط ج ٢١ ص ١١٨.

(٦) انظر المسألة (١٨٨٤).

له، حتى لو كان الوزن مثل الدين، وقيمة الصياغة أكثره ضمن جميع قيمته. وعند أبي يوسف: الصياغة كعين مال قائم، والضمان فيهما جميعاً وعند محمد: يصرف الضمان إلى الوزن، والأمانة إلى الصياغة^(١).

له: أن الأمانة تابعة في الرهن، والصياغة تابعة للوزن فيصرف الناع إلى التابع، والأصل إلى الأصل.

لأبي يوسف: أن الصياغة مال متقوم ولهذا قلنا: أن المريض مرض الموت، إذا باع إبريق فضة - وزنه مائة، وقيمته لصياغته مائتان - بمائة، اعتبر من الثلث، كما لو تبرع بالعين.

لأبي حنيفة: أن الصياغة لا قيمة لها على الانفراد، ألا ترى أن من كسر إبريق فضة لرجل، لم يكن للمالك أن يمسك العين، ويفضنه قيمة الصياغة، وإذا لم تكن لها قيمة بانفراد وجب اتباعها للوزن؛ لأنه الأصل والمعتبر في حقيقته الاستيفاء، وحق الاستيفاء [الوزن دون القيمة]^(٢)، لما مر في باب^(٣).

ولو كان الوزن اثني عشر، والقيمة ثلاثة عشر^(٤)، وانكسر عند المرتهن، فعند أبي حنيفة: أن الراهن بالخيار، إن شاء افترقه ناقصاً بجميع الدين، وإن شاء ضمن المرتهن خمسة أسداس قيمته، فتكون تلك القيمة مع سدس القلب رهناً؛ لأن المعتبر وزنه عنده - وهو اثنا عشر - والمضمون منها عشرة - وهي خمسة أسداس.

وعند أبي يوسف: يفرم عشرة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً؛ لأنه يعتبر الضمان في الجملة، والصياغة كعين مال^(٥) عنده.

(١) انظر تبين الحقائق ج ٦ ص ٧٤، ٧٥، والمبسوط ج ٢١ ص ١١٩.

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل وفي ز، ق، زيادة (وحق الاستيفاء الوزن) وفي ك زيادة وفي ط (في حقيقة الاستيفاء الوزن دون القيمة، فكأن في حق الاستيفاء) وهذه الزيادات تؤدي إلى استقامة المعنى.

(٣) انظر المسألة (١٨٧٧).

(٤) في ز، ش، ق، ط زيادة (والدين عشرة) وهي تكمل المعنى.

(٥) في ز، ك، ق زيادة (قائم) وهي توضح المعنى.

وعند محمد: إن كان النقصان درهماً، أو أقل، أجبر على اشتراكه، وإن كان أكثر من درهم فهو بالخيار إن شاء افتك بجميع الدين، وإن شاء جعل خمسة أسداسه بالدين، ويأخذ السدس، لعمري.

باب ما قاله زفر

١٨٩٠. قال (زفر): والمرتهن إذا أبرأ الراهن عن الدين أو وهبه له، والعقد الرهن في يده، فهلك؟ يضمن قيمته^(١)، وهو القياس.

وعندنا: لا يضمن، وهو الاستحسان^(٢).

له: أن المرتهن صار قابضاً للدين بقبض الرهن، وبالإبراء أو الهبة، سقط الدين، فظهر أنه استوفى الدين، ولا دين؛ فيرد كما لو كان مكان الهبة قضاء الدين.

لنا: أن الدين بالإبراء أو الهبة كأن لم يكن^(٣)؛ لأن الدين إنما أخذ حكم الوجود بعرضية القضاء^(٤)، وقد بطلت^(٥) وإذا بطل^(٦) فلم يكن هذا قض استيفاء، فلا يكون مضموناً، بخلاف قضاء الدين، لأنه صار موجوداً وصار قض استيفاء.

١٨٩١. قال (زفر): رجل رهن عبداً بألف^(٧) عليه، فقضى رجل ذلك الدين تطوعاً، ثم هلك الرهن عند المرتهن، يهلك بالدين، ويرجع الراهن، بالدين

(١) في ط زيادة (إن كان مثل الدين أو أقل) وهي توضح المعنى.

(٢) انظر الدائع ج ٨ ص ٣٧٦١، ٣٧٩٧، والبيان ج ٩ ص ٨٠٩، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٩٦.

(٣) في ط زيادة (والدين كان معدوماً حقيقة) وفيها زيادة إيضاح.

(٤) في ط (لعرضية القضاء بالدين) وفي ز (لعرضية القضاء بالعين) وفي ك (لعرضية الفضاء بالعين وقت الطلب) وفي ق (لعرضية الموجود بعرضية الفضاء بالعين) بدل (بعرضية القضاء) وجميعها تؤدي إلى المعنى المراد.

(٥) في ز، ق، زيادة (لعرضية) وهي توضح المعنى.

(٦) في ط، ز، ك، ق زيادة (وإذا بطل الدين بطل الرهن) وهي توضح المعنى.

(٧) هي ق زيادة (درهم) وهي تميز العدد.

على المرتهن^(١)، وعلى هذا، لو اشترى عبداً، وتطوع رجل بأداء ثمنه، ثم زاد العبد بعيب؛ يرجع المشتري على البائع بالثمن، وعلى هذا من تطوع بأداء مهر [امراة]^(٢) غيره، ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها، يرجع الزوج عليها بنصف ذلك.

وعندنا: المتطوع هو الذي يأخذ ما أدى من القايض في هذه المواضع^(٣). له: أن المتطوع قضى عن هؤلاء، فصار كقضاء هؤلاء، وصار كما لو قضى بأمر هؤلاء.

لنا: أنه لم يملكه المؤدى عنه، وتبين أن المتطوع أدى ديناً غير واجب فيجب الرد عليه، بخلاف ما إذا أدى بأمرهم؛ لأنه يرجع عليهم بما أدى [فملكوهم]^(٤) بالضمان.

١٨٩٢- قال (زفر): إذا زاد الرهن رهناً آخر بالدين الأول؛ ورضي به المرتهن؛ لم يجز.

وعندنا: يحوز^(٥).

له: أنه جعل الزيادة بمضى الدين، ولو جعلها بكل الدين لا يجوز، فإنه إذا رهن عينا بدين، ثم جاء يعين آخر^(٦) وقال: خذ هذه^(٧) رهناً مكان الأول، لم تكن الثانية^(٨) رهناً، إلا أن يرد الأول^(٩) على الرهن فكذا إذا جعله ببعض الدين.

(١) في ز (الرهن على المرتهن بالدين) بدل (الرهن بالدين على المرتهن) والمعنى واحد.

(٢) في الأصل (لمرأة) وهو خطأ في الأسلوب.

(٣) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٩٥.

(٤) في الأصل (فملكوهم) وهو خطأ في النسخ.

(٥) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٩٦، ٩٧، والبدائع ج ٨ ص ٣٧٢٥، والنهاية ج ٩ ص ٨٠٤.

وتبين الحقائق ج ٦ ص ٩٥.

(٦) في أ (آخر) بدل (آخر) والأولى أفضل لدلائها على المعنى وهي لمعنى مؤنث.

(٧) في ش، ق، ط، ز، ك (هذه) بدل (هذه) والمعنى واحد.

(٨) في ش، ق، ك، ز، ط (الثاني) بدل (الثانية) وكل لفظة تناسب ما جاء في النسخة التي وردت فيها.

(٩) في أ، ز (الأولى) بدل (الأول) والأولى أنصّل لمناسبة ما جاء في المتن.



لنا: أنه جعل الثانية مع الأولى^(١) وهنا بالدين، كأنه^(٢) رهنهما حقيق في
الابتداء، لما مر في الزيادة في النقص والمشتق^(٣)، بخلاف الزيادة في الدين
على الرهن، لما مر في باب أبي يوسف^(٤).
١٨٩٣- قال (زفر): إذا أبق عبد^(٥) الرهن، وجعل بالدين، ثم عاد؛ لم يعد رهن.
بل يكون ملكاً للمرتهن.
وعندنا: يكون^(٦) رهنًا^(٧).
له: أنه ملكه بالدين، قصار كالمقصوب^(٨).
لنا: أن الرهن لا يملك بالدين، بل يقع بقبضة الاستيفاء من وجه، ويتم عند
الهلاك^(٩) وقد ظهر أنه لم يملك، فيبقى مجبوساً بالدين^(١٠).
١٨٩٤- قال (زفر): العبد المرهون إذا كانت قيمته ألف يسقط تسعمانة من الدين.
ودفع به، والدين ألف، يسقط تسعمانة من الدين.
وعندنا: لا يسقط شيء منه^(١١).

-
- (١) في ش، ق، ط، ز، ح (الثاني مع الأول) بدل (الثانية مع الأولى) والمعنى مهمما
واحد.
(٢) في ق، ز زيادة (قصار كأنه) وهي توضح المعنى.
(٣) في ك (على الثمن والمبيع) بدل (في النقص والمشتق) والمعنى مهمما واحد.
(٤) انظر المسألة (١٨٨٠).
(٥) في ش، ق، ط، ز، ك (العبد) بدل (عبد) والمعنى مهمما واحد.
(٦) في ش، ق، ز، ط، ك (يعود) بدل (يكون) والأولى أنسب لقوله (لم يعد).
(٧) انظر المبسوط ج ٢١ ص ١٣٤، ١٣٥.
(٨) في ح، أ (كالمقصوب) بدل (كالمقصوب) والثانية أنسب للمعنى.
(٩) في ش زيادة (فإذا أعاده) وفي ق، ك زيادة (فإذا عاد) ولا أثر لهذه الزيادة.
(١٠) أما إذا ضمن المستحق المرتهن قيمته، ورجع المرتهن على الرهان بتلك القيمة، وباشئ،
ثم ظهر العبد بعد ذلك فهو للرهن؛ لأن الضمان استقر عليه، ولا يكون رهنًا لأنه قد
استحق، وبطل الرهن؛ لأن الملك للرهن إنما يتبع بقيمته من وقت التسليم بحكم الرهن.
وعقد الرهن كان سابقًا على ذلك. فلهذا بطل الرهن بالاستحقاق. (انظر المبسوط ج ٢١
ص ٧٤).
(١١) انظر الثانية ج ٩ ص ٧٨٦، والكفاية بهامش نكملة فتح القدير ج ٩ ص ١٢٤. ونسب
الحقق ج ٦ ص ٩١.

له: أنه هلك كله، غير هذا^(١) القدر^(٢)، فصار كالشاة الميتة إذا دبغ جلدتها
يعود الذين بقدره^(٣).
لنا: مامر في باب محمد^(٤). والله أعلم.

(١) في ق، ز (إلا هذا) بدل (غير هذا) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ك (بهذا القدر فيرجع عليه بهذا القدر) بدل (غير هذا القدر) والثانية أفضل لاختصارها

(٣) انظر البناية ج ٩ ص ٧٩٩.

(٤) انظر المسألة (١٨٨٥).

باب ما قاله الشافعي

١٨٩٥- قال (الشافعي): حكم الرهن^(١) صيرورة المرتهن للمراهن، وأحق^(٢) ثمنه عند البيع، وحق المطالبة ببيعه.

وعتدنا: ملك السيد، والحبس بجهة الاستيفاء يَدًا في الحال على وجه بصير حقيقة الاستيفاء عند الهلاك، فيسقط الدين بهلاكه^(٣).

له: أن الرهن شُرْع وثيقة للدين، فصار كالكفالة، وبالكفالة لا يسقط الدين. ولا يصير مستوفيًا له، لكنه يلزم إيفاء الدين من ذمة الكفيل، كما يلزم إيفاءه من ذمة الأصيل، فكذا ههنا لا يصير ملكًا ومحبوسًا للمرتهن، لكن يلزم إيفاء الدين من ثمنه تحقيقًا [للمعنى]^(٤) الوثيقة.

لنا: أن الرهن ينبيء عن الحبس واللزوم لغة، فيجب جعله حكمًا للرهن، ولا يصير الحبس واللزوم حكمًا ملازمًا للرهن إلا بإثبات ملك الحبس واليد، فيثبت أن حكمه ملك اليد^(٥)، وهذا^(٦) اليد يثبت بجهة استيفاء الدين تحقيقًا للمعنى الوثيقة على ما عرف^(٧). وإذا^(٨) صار مستوفيًا دينه يَدًا فبعد الهلاك لا يتمكن من استيفائه؛ لأنه يؤدي إلى الاستيفاء من حيث ملك

(١) ح (المراهن) بدل (الرهن) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) في ش، ك، ز، ح، أ، ق، ط (صيرورة المرتهن أحق) بدل (صيرورة المرتهن للمراهن) وأحق والأولى أوضح في الدلالة على المراد.

(٣) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٢٨، والنباتة ج ٩ ص ٦٦٠، ومعني المحتاج ج ٢ ص ١٣٣.

(٤) في الأصل (بمعنى) وهذا لا ينسب المعنى.

(٥) في ز، ك، ح، ق، ط زيادة (والحبس) وهي توضح المعنى.

(٦) في ش (وهو) بدل (وهذا) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ش زيادة (تمامه في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف. وفي ك (مأمر) بدل (مأعرف). والمعنى معهما واحد.

(٨) في ش (إذا) بدل (وإذا) والثانية أفضل لاشتمالها على واو الاستئناف.

اليدين مرتبين، على ما عسرف. وإذا ثبت هذا يثنى على هذا^(١) مسانئ منها.

أن الرهن أمانة عنده، وإذا هلك لا يسقط الدين. وعندنا: يسقط لئام^(٢) ومنها: أن حكم الرهن لا يسري إلى الولد عنده؛ لأن تعيين غبن لقضاء الدين لا يوجب تعيين غبن أخرى^(٣). وعندنا: يسري؛ لأنه صفة شرعية للام، فيسري إلى الولد، كملك^(٤) الرقبة^(٥).

ومنها: أن الرهن المشاع يجوز عنده؛ لأن المشاع قابل للبيع، واستيفاء الدين من ثمنه. وعندنا: لا يجوز؛ لأن ملك الحبس يقتضي تصور حبس المشاع^(٦)، [وحبس المشاع]^(٧) وحده لا يتحقق^(٨).

ومنها: أن الراهن يملك استرداده؛ لأنه ملكه، وتعيينه لقضاء الدين من ثمنه لا يبطل باسترداده. وعندنا: لا يملك؛ لأن فيه إبطال ملك اليد، والحبس عليه^(٩).

ومنها: أن للراهن أن ينتفع بالرهون، مثل ركوبه، وشرب^(١٠) لبنها عنده؛ لأنه باق على ملكه.

وعندنا: ليس له ذلك؛ لأن فيه إبطال ملك اليد عليه^(١١).

١٨٩٦- قال (الشافعي): الراهن إذا اعتق عبده^(١٢) الرهون؛ بطل إعتاقه.

(١) في ز، ك، ط (عليه بدل (على هذا) والأولى أنسب للأسلوب.

(٢) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٦٠، ومعنى المحتاج ج ٢ ص ١٢٥.

(٣) في ز، ط (آخر) بدل (أخرى) والثانية أفضل لدلالها على العين، وهي لفظ مؤنث.

(٤) في ش (ملك) بدل (ملك) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) انظر البناية ج ٩ ص ٦٦١، ومعنى المحتاج ج ٢ ص ١٢٢.

(٦) في ز، ك، ح، أ، ق (الحبس) بدل (حبس المشاع) والثانية أفضل لوضوحها.

(٧) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يستقيم بدونه.

(٨) انظر البناية ج ٩ ص ٦٨٢، والبدائع ج ٨ ص ٣٧٢٢، ومعنى المحتاج ج ٢ ص ١٢٢.

(٩) انظر البناية ج ٩ ص ٦٦١.

(١٠) في ش، ز، ك، ح، ق، ط (ويشرب) بدل (مثل ركوبه وشرب) والثانية أفضل لما فيها من زيادة تفصيل.

(١١) انظر لمصدر السابق.

(١٢) (عبده) سقطت من ش، ط، ك، ح، أ والأفضل البائنه لزيادة الإيضاح. وفي ز، ف

وعبدنا بنفذ، ويضمن قيمته إن كان موسراً، ويكون رهناً مكانه، وإن كان معسراً سعى العبد في قيمته^(١).

له: أن الإعتاق لاقي حق الغير بالإبطال، فلا ينفذ، كييع الراهن المرهون. لذا: أنه أعتق ملك نفسه لأن حكم الرهن ملك اليد، فبقى ملك الرقبة له، والإعتاق يصادف ملك الرقبة، إلا أنه يبطل حق المرتهن ضمناً وتبناً، فلا يمتنع^(٢) نفاذه، بل يحجب جبر حقه بالضمان، وقد عرف في موضعه^(٣).

(العبد) بدل (عبد) والمعنى معهما واحد.

(١) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٩٨، والبنابة ج ٩ ص ٧٥٥ وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٨٥، والمنابة بهامش تكملة فتح القدير ج ٩ ص ١١١، وللشافعية في إعتاق الراهن لمصلحة المرهون أقوال أظهرها: أنه ينفذ من الموسر، ويرغم قيمته يوم أحضه رهناً. (معنى المحتاج ج ٢ ص ١٣٠).

(٢) في ط، ز (يمنع) بدل (يمنع) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ط، ك زيادة (في طريقة الخلاف) وفي ز، ق، زيادة (في المختلف) وهي توضيح مكان ورود هذا الخلاف.

باب جوابات مالك

١٨٩٧- قال (مالك): زوائد الرهن لا تدخل في الرهن. وقد مر في باب الشافعي^(١).

١٨٩٨- قال (مالك): إذا هلك الرهن عند المرتهن، وادعى هلاكه، ولم يتم عليه بيته؛ فعليه قيمته، لأنه أمانه عنده، والأمين إذا ادعى هلاك الأمانة عنده، ولم يهلك معه شيء آخر من ماله؛ لم^(٢) يصدق، وعليه قيمته، لما مر في الوديعة.

وعندنا: إذا كان فيه وفاء بالدين؛ يسقط الدين، وقد مر في باب الشافعي^(٣).

(١) في مسألة حكم الرهن لا يسري إلى الولد عند الشافعي، وعند الحنفية يسري، المسألة (١٨٩٥). وانظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٥٤. وعند المالكية إذا كان مناسلاً عنه كالولادة للإنسان والنتاج للحيوان، يكون تابياً للمرهون، وأما إذا كانت الروائد من غير الولادة والنتاج كالصوف للغنم واللبن، أو ثمار الأشجار فإنها لا تنبع الرهن حلقاً للحنفية. (انظر القوانين الفقيهية ص ٢١٣. والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ٨١٥).

(٢) في ق، ز، ك (لا) بدل (لم) والمعنى معهما واحد.

(٣) انظر المسألة ١٨٩٥. والقوانين الفقهية ص ٢١٣. والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ٨١٦، ٨١٧.

كتاب المضاربة^(١)

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٩٩- قال (أبوحنيفة): إذا اشترى بألف المضاربة ثياباً، وهي كل رأس المال، واستقرض مائة درهم، واستكرى بها دواب، وكان قيل له: اعمل برأيتك، أو لم يقل، فحملها إلى مصر؛ فله أن يبيعها مربحة على ألف ومائة، فإن باعها بألفين كانت عشرة أسهم من ذلك حصة المضارب^(٢)، على شرطهما^(٣) وسهم واحد للمضارب، والكراء في ماله خاصة.

وقال أبو يوسف ومحمد: يبيعها مربحة على ألف لا غير والثلثين كله على المضاربة^(٤).

لهما: أنه منطوع بالكراء؛ لأنه فعل بغير إذن^(٥)، فصار كاستكراء الأجنبي، وإذا لا يضمن بالإجماع، فكذا هذا.

له: أنه استقرض^(٦) لنفسه؛ لأن المضارب مأمور بالاستقراض، فيصير^(٧) مستقرضاً لنفسه، فكانت حصته ذلك من الثمن له خاصة.

(١) المضاربة سميت بذلك، لأن المضارب يضرب في الأرض غالباً للتجارة غالباً للربح في المال الذي دفع إليه. والمضاربة هي معاقدة دفع النقد إلى من يعمل فيه على أن ربحه بينهما على ما شرطاً. انظر المبسوط ج ٢٢، ص ١٨، وطلبية الطلبة ص ٣٠١، وأيسر لفهاء ص ٢٤٧.

(٢) في أ، ق (المضاربة) بدل (المضارب) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في ش (شرطها) بدل (شرطهما) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٢ ص ١٨٢، ١٨٣.

(٥) في ط (إذن رب المال) وفي ز، ك (إذنه) بدل (إذني) وتؤدي إلى معنى واحد.

(٦) في ش، ق، ط، ز، ك (استقرضه) بدل (استقرض) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ش، أ، ق، ط، ز، ك (لأن المأمور بالاستقراض يصير) بدل (لأن المضارب مأمور بالاستقراض فيصير) والمعنى معهما واحد.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٩٠٠- قال (أبيوسف): إذا انقسم رب المال والمضارب الربح، وأخذ رب المال رأس ماله^(١)، ثم زاد رب المال له سدسًا^(٢) فالقياس أن يجوز، وهو قول أبي يوسف.

وعند محمد: لا يجوز، وهو استحسان^(٣).

له: أن العقد لم يبت، فلا تصح الزيادة فيه، كالزيادة في الأجر بعد تمام العمل.

لأبي يوسف: أن المضارب لو زاد لرب^(٤) المال يجوز، فكذا إذا زاد^(٥) رب المال.

١٩٠١- قال (أبيوسف): لا تجوز المضاربة بالفلوس.

وقال محمد: تجوز^(٦).

ذكر الاختلاف في غير كتاب المضاربة^(٧). وروى الحسن بن أبي مالك، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة: أنه لا يجوز.

وجه عدم الجواز: أنها تقبل الكساد، فكانت كالقروض.

وجه الجواز: أنها تروج رواج الأثمان، فتحكمها حكم الأثمان.

(١) في ش (المال) بدل (ماله) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) في ش (السدس) بدل (سدسًا) والمعنى معهما واحد.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٢ ص ١٠٩.

(٤) في ش (لو رادف) بدل (لو زاد لرب) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) في ش، ح، أ، ق، ز، ك زيادة (له) وهي تزيد من وضوح المعنى.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٢ ص ٢١، والبدائع ج ٨ ص ٣٥٩٥.

(٧) أي أن محمد بن الحسن ذكر هذا الاختلاف في كتاب الشركة انظر المبسوط ج ٢٢ ص ٢١.

١٩٠٢. قال (أبويوسف). ولو دفع إليه ألفاً مضاربة بالنصف يعمل فيه برأيه، فعمل فيه^(١)، وبيع القائم، ثم أعطاه ألفاً أخرى، مضاربة بالثلث يعمل فيه^(٢) برأيه، فخلط خمسمائة من هذه الألف بالمضاربة الأولى^(٣)، ثم هلك منها ألف، فانهلاك من ربح المال الأول.

وقال محمد: الألف يهلك من ذلك كله بالحساب، حتى يكون أربعة أخماسه من المال الأول، وخمسه من المال الثاني^(٤).

له: أن الربح تتبع للمال الأول، لا للمال الثاني، فلا يمكن أن يصرف الهلاك في حق المال الثاني إليه، فيجب صرفه إلى الكل، كما إذا كان المال الثاني مدفوعاً إلى غيره.

لأبي يوسف: أن الألفين والخمسمائة كلها لواحد، والألف والخمسمائة أصل، والألف تتبع، فإذا ورد الهلاك يصرف إلى التبع. ولو لم يهلك شيء من ذلك لكن تصرف في الكل، وبيع ألفاً أخرى، خمس^(٥) هذا الربح من المضاربة الثانية، وأربعة أخماسه من الأولى، بلا خلاف؛ لأنه يستفاد^(٦) بهما، ولو كان دفع الألف الأخرى إلى رجل آخر بالثلث يعمل فيه برأيه، فخلط المالين؛ لم يضمنا؛ لأنه إذا^(٧) هلك شيء من ذلك، هلك على الحصة بلا خلاف؛ لأن الألف الربح لا يكون تبيهاً للمال الثاني في حق غيره.

(١) في ش، ز، ق، ط (فيها) بدل (فيه) والثانية أفضل لعود الضمير فيها إلى الألف. وفي ك (بها) بدل (فيه) والثانية أفضل للمعنى.

(٢) في أ (فعمل فيها) بدل (يعمل فيه) والثانية أنسب للسياق. وفي ش، ز، ق، ط (فيها) بدل (فيه) انظر الفقرة السابقة.

(٣) في ش (الأول) بدل (الأولى) والثانية أفضل لعود الضمير فيها إلى المضاربة.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٢ ص ١٣٤. وقول أبي حنيفة كقول أبي يوسف.

(٥) في ز، ح، أ، ق، ط (فخمس) بدل (خمس) والأولى أنسب للسياق.

(٦) في ك، ق، ط (يستفاد) بدل (يستفاد) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ز، ك، أ، ق، ط (لأنه به إذا) وفي ح (لأنه لم يوجد التعدي إذا) بدل (لأنه إذا) والثانية أفضل لوضوح المعنى معهما.

١٩٠٣- قال (أبيوسف): إذا استأجر رجلاً عشرة أشهر بأجر معلوم، يشتري^(١) له التمر^(٢)؛ جاز، فإن دفع إليه في هذه المدة مالاً مضاربة بالنصف، فعمل وريح فيه؛ المال كله لرب المال، وله الأجر المشروط.

وقال محمد: له شرط المضاربة، ولا أجر له مادام يعمل بهذا المال، والإجارة لا تبطل بالإجماع^(٣).

له: أنها كانت جعلاً بدل منافع العمل^(٤) في هذه المدة ماسئياً^(٥)، والآن^(٦) جعلاً بدلها نصف الربح؛ فيصح، كما لو دفع إليه غير المستأجر مالاً مضاربة، صحت على الشرط^(٧) وسقط أجره قدر مدة عمله للمضاربة.

لأبي يوسف: أنه دفع^(٨) إلى شخص^(٩) مناعه مملوكة له؛ فلا يصح، كما لو دفعه إلى عبده، ولا دين عليه، وهذا لأن المضاربة^(١٠) ضرب توكيل، وهو غير لازم.

١٩٠٤- قال (أبيوسف): إذا دفع إليه بألف درهم مضاربة، على أنهما شريكان في الربح، ولم يسم شيئاً؛ جاز. وكذا لو قال: على أن المضارب شريكه^(١١) في الربح، فالربح^(١٢) بينهما سواء.

(١) في ط، ش، ز (ليشتري) بدل (يشتري) والأولى أفضل لوضح المعنى معها.

(٢) التمر: الثياب. (لسان العرب ج ٥ ص ٣١١).

(٣) انظر البائع ج ٨ ص ٣١٣٨، والمبسوط ج ٢٢ ص ١٥١.

(٤) في ط، ش، ز، ق، أ، ك، ح (العامل) بدل (العمل) والأولى أنسب للمعنى.

(٥) في ز، ط زيادة (من الأجر) وهي توضح المعنى.

(٦) في ط (وله أن) بدل (والآن) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ط (المشروط) بدل (الشرط) وتؤيدان إلى المعنى.

(٨) في ز، ق زيادة (المال) وهي توضح المعنى.

(٩) في ط (في) وفي ش، ك (إلى من) وفي ز، ق (إلى من هو) بدل (إلى شخص) والآخره أنسب للمعنى.

(١٠) في ط، ز، ك، ق زيادة (لا تفسخ الإجارة، لأن الإجارة أخرى معها، لأنها لازمة والمضاربة ...) وهي توضح المعنى.

(١١) في ق، ط، ك (للمضارب شركة) بدل (المضارب شريكه) والمعنى معها واحد.

(١٢) في ز، ك، ط (والربح) بدل (فالربح) والثانية أنسب للمعنى.

ولو قال: على أن له شريكًا، فعند أبي يوسف: هو كذلك وعند محمد.
لا يجوز؛ لأنه مجهول، وقد مر قبل هذا^(١).

١٩٠٥- قال (أبيوسف): إذا فسدت المضاربة، فللمضارب إذا عمل أحر المثل،
لا يزداد على المشروط من حصة المضارب، وإذا لم يحصل فيه ربح؛
عده^(٢): لا^(٣) أجر له^(٤).

وقال محمد: يجب ذلك بالقًا ما بلغ^(٥).

له: أنه لا يمكن تقديره بنصف الربح؛ لأنه مجهول جهالة فاحشة، فبطلت
التسمية أصلاً، كما لو قال: أستأجرتك بمال.

لأبي يوسف: أنه رضي به، وإن كان مجهولاً للحال، فإنه بمرض أن يصير
معلومًا عند حصول الفضل، فيُقَدَّر به.

(١) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٦٠٢.

(٢) من قوله (من حصة المضارب ... إلى ... عنده) سقط من أ، ش، ح، والإتبات أفضل
لزيادة الإيضاح.

(٣) في أ، ش، ح (ولا) بدل (لا) وكل لفظة تناسب ما جاء في النسخة التي وردت فيها.

(٤) في ق، ك، ط، ز (لا يزداد على الشروط ولا أجر له إذا لم يحصل فيه ربح عده) بدل (لا
يزاد على المشروط ... إلى ... لا أجر له) والمعنى معهما واحد.

(٥) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٥٩٤، والمبسوط ج ٢٢ ص ٢٢.

باب ما قاله زفر

١٩٠٦- قال (زفر): إذا اختلف رب المال والمضارب، فقال رب المال: أذنت لك بالعمل في تجارة كذا - على الخصوص [وقد^(١)] خالفت. وقال المضارب: لا، بل أذنت لي على العموم؛ فالقول قول رب المال. وعندنا: القول قول المضارب^(٢).

له: أن الإذن يستفاد من جهة رب المال، فالقول في الجهة قوله، كما في الوكالة.

لنا: أن مبنى^(٣) المضاربة في الأصل على العموم، والقول قول من يتمسك بالأصل.

١٩٠٧- قال (زفر): ولو اشترى رب المال مال المضاربة من المضارب^(٤)؛ لا يجوز. وعندنا: يجوز^(٥).

له: أن المال ملكه، وللمضارب حق^(٦)، وشراء الإنسان مال نفسه لايجوز. لنا: أنه صار كالمملوك للمضارب [في^(٧)] حق التصرف وهو كثير المملوك لرب المال، فلا يملك رب المال إبطاله عليه إلا بالشراء؛ فيجوز، وصار كالمولى مع المكاتب.

-
- (١) في الأصل (قد) بدون الواو. وإثباتها أسب لاستقامة المعنى.
(٢) انظر المبسوط ج ٢٢ ص ٤٢، ٩١ والبدائع ج ٨ ص ٣٦٥٦
(٣) في ط (معنى) بدل (مضى) والمعنى معهما واحد.
(٤) (من المضارب) سقطت من ش. وإثباتها أنفع لإيضاح المعنى.
(٥) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٦٣٧، والمبسوط ج ٢٢ ص ١٢٧.
(٦) في ط زيادة (التصرف) وهي توصل المعنى.
(٧) في الأصل، ح، أ (لا) والمعنى لا يستقيم بها.

١٩٠٨- قال (زفر): المضارب إذا دفع إلى غيره^(١) مضاربة، ولم يكن قال له رب المال^(٢): اعمل فيه برأيك؛ لم يجز، وإذا سلم المال إليه ضمن.

وعندنا: لا يضمن بنفس الدفع مالم يعمل فيه الثاني^(٣).

له: أنه دفع ماله إلى غيره بغير إذن.

لنا: أنه كالإيداع قبل العمل، وهو لا يملك الإيداع بنفس المضاربة.

١٩٠٩- قال (زفر): المضارب^(٤) إذا دفع المال إلى رب المال مضاربة انفسخت الأولى.

وعندنا: هي على المضاربة الأولى^(٥).

له: أن تصرفه يقع في ملك نفسه لنفسه.

لنا: أنه عمل فيه بأمر المضارب، فصار عَمَلُهُ كَتَمَلِّهِ، وهذا لأن مضاربة المضارب مع رب المال^(٦)، صار^(٧) إعانة وعملاً له، ولا يقال: بأن التحلية شرط، ولم يوجد؛ لأننا^(٨) نقول التحلية وجدت في الابتداء، ويده بعد هذا يد المضارب، فلا تبطل يده، حتى لو أخذه بغير رضاه، وعمل فيه انتقضت^(٩). والله أعلم.

(١) في ز، ق، زيادة (مالاً) وفي ط زيادة (المال)، والزيادتان كل منهما يوضح المعنى

(٢) في ز، ق (ولم يقل رب المال) بدل (ولم يكن قال له رب المال) والمعنى معها واحد.

(٣) في ز، ق زيادة (ويريح) وهي توضح المعنى. انظر البدائع ج ٨ ص ٣٦٢٥.

(٤) (المضارب) سقطت من ش. والإثبات أفضل لاكمال المعنى.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٢ ص ٨٩، والبدائع ج ٨ ص ٣٦٠١.

(٦) في ط، ز، ك، ق، زيادة (لانتصح) وهي تكمل المعنى.

(٧) في ط، ز، ك، ح، ق (فصار) بدل (صار) والأولى أفضل لمناسبة السياق.

(٨) في ح، أ (فلاناً) بدل (لأننا) والثانية أفضل لمناسبة السياق.

(٩) في ط، ش، ك، ق، ز، ح زيادة (المضاربة) وهي توضح المعنى.

باب جوابات مالك

١٩١- قال (مالك): المضارب إذا اشترى مانهاه عن شرائه رب المال، ثم باعه، وتصرف فيه تصرفات، ثم أجاز رب المال ذلك كله؛ فالمال على المضاربة، والربح، والوضيعة على ما شرطاً، وإن لم يُجزَّه^(١) ضمنه ماله، والربح للمضارب؛ لأنه كالغاصب.

وعتدنا: لا أثر لإجازته، ويضمن، والمضمون كله له^(٢).

له: أن الإجازة في الانتهاء، كالإذن في الابتداء.

لنا: أنه متى اشترى يغير إذنه نفذ على المضارب، وجعل تصرفه بعد ذلك في مال نفسه، فلا يتوقف على إجازة غيره، والمستبضع^(٣) إذا خالف فهو على هذا.

(١) في ق، ش، ط، ز، ك، أ (يجز) بدل (يجزه) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر الميسوط ج ٢٢ ص ١٨٢، والبنية ج ٧ ص ٦٦٨، والبدائع ج ٨ ص ٣٦٣، والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ٧٧٤.

(٣) من المباحضه وهي دفع المال لآخر على شرط الربح للعامل. (التعريفات الفقهية ص ٤٦١).

كتاب المزارعة^(١)

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩١١- قال (أبوحنيفة): المزارعة والمعاملة^(٢) فاستدان.

وقال أبو يوسف ومحمد: جائزتان.

وقال الشافعي: المعاملة جائزة، والمزارعة فاسدة، إلا تبيناً للمعاملة^(٣).

لهما: أن النبي - ﷺ -: دفع^(٤) خير إلى أهلها معاملة بالشطر^(٥)، وعن الخلفاء الراشدين، وغيرهم من الصحابة - رضي الله عنهم - أنهم أجاروا ذلك^(٦) ولأنها تنعقد إجارة في الابتداء، وشركة في الانتهاء، وبالنس حاحة إليها فتجوز، كالمضاربة.

(١) المزارعة: معاقدة دفع الأرض إلى من يزرعها على أن الغلة بينهما على ما شرطنا. (طلبة الطلبة ص ٣٠٤ والبنية ج ٨ ص ٦٩٩).

(٢) المعاملة: معاقدة دفع الأشجار إلى من يعمل فيها على أن الثمر بينهما على ما شرطنا. (طلبة الطلبة ص ٣٠٥).

(٣) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ١٧، والبنية ج ٨ ص ٦٩٨ وما بعدها، وتكملة فتح القدير، والعناية، والكفاية ج ٨ ص ٣٨٤، وما بعدها. والبدائع ج ٨ ص ٣٨٠٨، ونيس الحفائز ج ٥ ص ٢٧٨. ومغني المحتاج ج ٢ ص ٣٢٣، ٣٢٤. وقال في البنية: فوالفقرى على قولهما ج ٨ ص ٧٠٦.

(٤) في زيادة (الأراضي) ووجودها وعدمه سواء.

(٥) رواه البخاري، كتاب المزارعة، باب المزارعة بالشطر وحده، وباب المزارعة مع اليهود ج ٣ ص ١٣٧، ١٣٨، ومسلم كتاب المساقاة، باب المساقاة والمعاملة بحره، من أنشر والزرع، حديث رقم ٤، ٥، ج ٣ ص ١١٨٧، كما رواه أبو داود في كتاب التيسير، والترمذي في كتاب الأحكام، وابن ماجه في كتاب الأحكام. (انظر نصب الرتبة ج ١ ص ١٧٩).

(٦) رواه ابن أبي شيبة عن أبي بكر، وعثمان، وعلي، ومعاذ، وأنس، وعروة ابن الزبير. وس

له: أن النبي - ﷺ - نهى عن المخابرة^(١). وعنه - ﷺ - أنه نهى عن المحاقلة^(٢). وهما المزارعة^(٣). وروى رافع^(٤) [بن] خديج:

أن النبي - ﷺ - قال في بستان: «لا تستأجره بشي منه»^(٥) ولأن جوازه لو كان^(٦) بطريق الإجارة، بدليل اشتراط إعلام المدة، والبذل ههنا معدوم مجهول، وهذا يمنع صحة الإجارة، وأما الدفع إلى أهل خيبر كان بطريق الصلح والمقاسمة.

١٩١٢ - قال (أبوحنيفة): إذا كان البذر من قبل رب الأرض وشرط ثلث الخارح

عمر، كتاب البيوع والأفضية، باب من لم ير بالمزارعة بالنصف والثلث والربع بأنما، حديث رقم ١٢٧٦ - ١٢٩١، ج ٦ ص ٣٣٧، وما بعدها، ورواه الطحاوي عن أبي بكر وعثمان، وعمر بن الخطاب، وحذيفة بن اليمان، ومعاذ، وابن عمر، (كتاب المزارعة، والمساقاة ج ٤ ص ١١٤). والبيهقي عن ابن عباس، وابن عمر، وعمر بن الخطاب، كتاب المزارعة، باب من أباح المزارعة بجزء معلوم مشاع، وحمل النهي عنها على التنزيه، أو على ما لو تضمن العقد شرطاً فاسداً، ج ٦ ص ١٣٣، وما بعدها.

(١) المخابرة هي المزارعة، وسميت بذلك نسبة إلى خيبر، لأن الرسول - ﷺ - فعلها مع أهل خيبر، (البناء ج ٨ ص ٧٠٣ وطلبة الطلبة ص ٣٠٥).

(٢) المحاقلة: قيل هي المزارعة، وقيل هي إكراء الأرض بالحنطة، وقيل بيع الطعام في سئله بالبر. (طلبة الطلبة ص ٣٠٤).

(٣) في ش، ق، ط، ز، ك، ح زيادة (لغة) وهي زيادة مطلوبة لمعرفة أن هذا المعنى في اللغة، أما في الاصطلاح ففيه اختلاف، لما ذكرنا في الفقرة السابقة.

والحديث رواه مسلم عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزارعة، والمخابرة... الحديث. كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزارعة، وعن المخابرة، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها. حديث رقم ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥.

(٤) في ق (نافع) بدل (رافع) والثانية هي الصواب (انظر الإصابة ج ١ ص ٤٩٥).

(٥) مان بين القوسين سقط من الأصل، والأفضل إثباتها لاستقامة المعنى.

(٦) النهي عن كراء الأرض رواه مسلم عن رافع بن خديج وعن جابر بن عبد الله، كتاب البيوع، باب كراء الأرض، حديث رقم ٨٧ - ١١٢. وفي باب كراء الأرض بالطعام وفي باب كراء الأرض بالذهب والورق حديث ١١٣ - ١١٧ ج ٣، ص ١١٧٦ - ١١٨٣.

(٧) في ك زيادة (لكان) وفي ح، ز، زيادة (كان) وأي منهما تؤدي إلى استقامة المعنى، إذ المراد أنه لو كان جائزاً فهو بطريق الإجارة.

نفسه، وثلاثة للمزارع، وثلاثة لعبد مأذون مديون للمزارع^(١)، ولم يشترط العمل على العمدة؛ فالمشروط للعبد يكون لرب الأرض عند أبي حنيفة - على قول من يجيز المزارعة.

وقال أبو يوسف ومحمد: هو للمزارع، بناء على أن المولى لا يملك كسب عبده المديون^(٢)، فكان اشتراطه للعبد، ولم يشترط عمله كاشتراطه للأجنبي؛ وله يصح، بقي لمالك الأرض. وعندهما: يملك، فكان اشتراطاً للمزارع^(٣).

١٩١٣- قال (أبوحنيفة): ولو شرط على المزارع: أنه إن زرع^(٤) في شهر كذا فله نصف الخارج، وإن زرع في شهر كذا، فله ثلثه؛ صح الشرط الأول، وفسد الثاني.

وقال أبو يوسف ومحمد: صحا جميعاً، وهو كخياطة اليوم، والغد وقد مر^(٥).

١٩١٤- قال (أبوحنيفة): إذا قال رب الأرض، شرطت لك النصف، وقال المزارع: لا بل شرطت لي نصف الخارج، وزيادة عشرة أفرقة وكان ذلك قبل العمل^(٦)، فالقول قول رب الأرض على قياس قوله - وقال أبو يوسف ومحمد: القول قول المزارع^(٧).

ولو أضافا البينة، فالبينة بينة المزارع بالإجماع، وهو قياس مسألة السلم إذا اختلفا في الأجل، فعندهما: القول قول المنكر، وإن كان فيه فساد العقد. وعنده: القول قول من يدعي الصحة، وقد مر في البيع^(٨).

١٩١٥- قال (أبوحنيفة): إذا دفع إلى رجلين أرضاً على أن يزرعاها بينهما، على

(١) في ح، أ (للمضارب) بدل (للمزارع) والثانية أنسب لتوافقها مع المزارعة.

(٢) في ق، ط، ز زيادة (المأذون المديون) وهي توضح المعنى.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ٢١.

(٤) في ش (زرعه) بدل (زرع) والمعنى مهما واحد.

(٥) انظر المبسوط ح ٢٣ ص ٦٣، والمسألة (١٦٣٩) من كتاب الإجراءات في نفس الباب.

(٦) في ح، أ (مثل) بدل (قبل) والصواب الثانية، (انظر المبسوط ج ٢٣ ص ٩٣).

(٧) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ٩٤.

(٨) انظر المسألة (١٤٢٧).

أن لأحدهما على رب الأرض مائة درهم، فالمزارعة في الكل فاسدة.
وعند أبي يوسف ومحمد: فسد في حق من شرط له الدراهم خاصة، وجاز
من^(١) الآخر، أما الفساد الذي في نصيب الذي شرط له^(٢) الدراهم: أن
رب الأرض مواجر للأرض، فكان هذا تيقاً^(٣) للبذر، وكان ييقاً في مزارعه،
والصفتان في صفة فاسدة، ثم فساد البعض يوجب فساد الكل عند أبي
حنيفة، خلافاً لهما، وقد مر في^(٤) السبوع^(٥).

وعلى هذا لو شرطوا أن الخارج بينهم أثلاثاً، ولرب الأرض، على أحدهما
بعينه مائة درهم؛ لأنه شرط لرب الأرض مع ثلث الخارج دراهم، وهو
سبب لقطع الشركة على بعض الوجوه^(٦).

١٩١٦- قال (أبوحنيفة): العشر في المزارعة على رب الأرض - على قول من
يجيز المزارعة عند أبي حنيفة - سواء كان البذر منه، أو من العامل.
وعندهما: نصيب المزارع عليه^(٧).

لهما: أنه حصل على ملك المزارع.
له: أن نصفه له، ونصفه حصل له بدل^(٨)، وهو منافع العامل^(٩)، كما
قال^(١٠) في الإجارة^(١١). وقد مرّ كتاب الزكاة في بابه^(١٢).

١٩١٧- قال (أبوحنيفة): المزارعة إذا فسدت باشتراط عشرين قفيزاً للعامل،

(١) هي في (في حق) بدل (من) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٢) في ش، ط (شرطه) بدل (شرط له) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) هي ش، ط، في (ييقاً) بدل (تيقاً) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ط زيادة (كتاب) وهي توضيح المعنى.

(٥) انظر المسألة (١٤٢٤).

(٦) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ١١٥.

(٧) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ٣٣، ٣٤، ٩٧.

(٨) في ش، ق، ط، ز، ك (بدله) بدل (بدل) والأولى أنسب للمعنى.

(٩) في ح (العمل) بدل (العامل) والثانية أنسب.

(١٠) (قال) سقطت من ش. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(١١) وهو أنه إذا أجر أرضاً عشرة فغرضها على المواجر عدة، وعندهما على الماجر. (المسألة ٣٩٨).

(١٢) (في بابه) سقطت من ط. ولإثبات أفضل لزيادة الإيضاح انظر المسألة (٣٩٩).

والباقي لرب الأرض: إن كان البذر من رب الأرض؛ فالخراج لرب الأرض، والعشر عليه بالإجماع، وإن كان البذر من العامل؛ فالخراج له، والعشر عليه عند أبي يوسف ومحمد. وعند أبي حنيفة: على رب الأرض، لأنه يأخذ أجر مثل الأرض. ولو كان الفساد باشتراط البذر منهما فالخراج لهما، والعشر في النصيبين عندهما، وعنده^(١) كله على رب الأرض؛ لأن نصف الخارج له، وفي النصف الآخر يجب أجر مثل الأرض له^(٢).

١٩١٨- قال (أبوحنيفة): إذا غصب أرضاً عشرية، أو خراجية، فزَّزَّعَهَا، فالخراج للغاصب، والعشر والخراج عليه، إن لم ينقص الأرض^(٣). فإن نقصها وضمن؛ فالعشر والخراج على رب الأرض، قُلَّ الضمان، أو كثر عنده، والضمان كالأجر.

وقال أبو يوسف ومحمد: العشر على الغاصب بكل حال - كذا ذكره الفقيه أبو الليث - لأنه في الخارج، والخراج^(٤) على رب الأرض إن كان الضمان مثل الخراج، أو أكثر، كما في الأجرة^(٥) وذلك^(٦) إجماع. وإن كان ذلك أقل^(٧)، وجب الخراج على الغاصب، ولا ضمان على النقصان^(٨)؛ لأن رب الأرض لم ينتفع بها. وهو بخلاف ما إذا أجرها بأجر قليل، أن الخارج^(٩) عليه؛ لأنه يمكن في الانتفاع حيث أمر غيره بالانتفاع^(١٠).

(١) في ط (عده، وعندهما) بدل (عندهما، وعنده) والصواب الثانية.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ٩٩.

(٣) في ك زيادة (لأن مقعنها حصلت له) وهي تزيد من وضوح المعنى.

(٤) في ش (في الخراج، والخارج) بدل (في الخارج والخراج) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) في ز، ك (الإجارة) بدل (الأجرة) والمعنى معهما واحد.

(٦) في ش، ح، ق، ط، ز، ك (وفي ذلك) وفي آ (وفي ذلك) بدل (وذلك) والأولى والثانية أوضح.

(٧) في ش، ق، ط، ز، ك (دون ذلك) بدل (ذلك أقل) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٨) في ش، ح، آ، ق (للتقصان) وفي ط، ز، ك (عليه للتقصان) بدل (على النقصان)

وجميعها تؤدي إلى نفس المعنى.

(٩) في ح، آ، ق، ك، ط (الخراج) بدل (الخارج) والأولى أنسب للمعنى، وفي ز (لأن

الخارج) بدل (أن الخارج) والمعنى معهما واحد.

(١٠) في ش، ك، زيادة (أما هنا لم يوجد الأمر والانتفاع) وهي توضح المعنى. (آخر المسوط

ج ٢٣ ص ١٠٠).

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٩١٩- قال (أبيوسف): إذا كان البذر والعمل من أحدهما، والأرض والبقر من الآخر؛ حاز.

وقال محمد: لا يجوز^(١).

لأبي يوسف: إن هذا استنجار الأرض ببعض الخارج، فيجوز ويجعل البقر تبناً للأرض، كما لا يجوز جعله تبناً للعامل^(٢).

لمحمد: أن منفعة البقر من جنس منفعة العامل، لا من^(٣) جنس منفعة الأرض، فأمكن جعلها تبناً للعامل دون الأرض، فبقي هذا استنجار البقر ببعض الخارج قصداً، فلا يجوز^(٤).

١٩٢٠- قال (أبيوسف): إذا اشترط^(٥) الحصاد على المزارع؛ فسدت المزارعة من أيهما كان البذر، وكذا الدياس والتقية، والحمل إلى منزل الآخر.

وعن أبي يوسف: أنه أجاز^(٦) شرط الحصاد على المزارع^(٧).

له: أنه متعارف، فصار كشرط حذو النعل على البائع.

وجه ظاهر الرواية: أنه شرط عليه ما ليس من الزراعة؛ لأن عليه العمل

(١) انظر المدائع ج ٨ ص ٣٨١٧، والبنية ج ٨ ص ٧١٢.

(٢) في ك زيادة (دون الأرض) وهي تزيد من وضوح المعنى.

(٣) (من) سقطت من ش، ك. والإتيان أنصل لزيادة الإيضاح

(٤) في ح حجه محمد تسبق حجة أبي يوسف: وهو الأنفصل لماسة طريقة الكتاب.

(٥) في ش، ز، ك، ق، ط (شرط) بدل (اشترط) والمعنى معها واحد.

(٦) في ز (وعلى قول أبي يوسف) بدل (وعن أبي يوسف أنه) والمعنى معها واحد.

(٧) انظر المدائع ج ٨ ص ٣٨٢٠، والبنية ج ٨ ص ٧٣٧.

والحفظ^(١) إلى أن يدرك، فإذا أدرك فالباقي عليهما.

وعلى هذا. لو دفع البذر من عنده ليزرع المزارع في أرضه من جهة الملك، أو من جهة الإجارة، أو من جهة المضاربة بوجه من الوجه على أن الحارج بينهما؛ فإنه لا يحوز، وروي عن أبي يوسف أنه قال: يجوز التعامل بالناس فيه^(٢).

١٩٢١. قال (أبو يوسف): إذا تزوج امرأة على أن تزرع المرأة أرضاً بعينها للزوج هذه السنة، على أن الحارج بينهما نصفين، وشرط البذر عليها^(٣)، أو على الزوج. أو تزوجها على أن يزرع هو أرضها هذه^(٤) يبذر، أو يبذرهما، والخارج بينهما نصفين - جاز النكاح، وفسد المزارعة؛ لأنه نكاح في مزارعة، ومزارعة في نكاح، والمزارعة تفسد بالشروط الفاسدة، دون النكاح. فلو عمل العامل فيها، وخرج زرع كثير فالخارج كله لرب البذر، وعليه أجر مثل الأرض، أو العامل، ثم إن كان العمل من المرأة، والبذر منها، فعند أبي يوسف: نصف أجر مثل الأرض مهر لها^(٥)، ويسقط عنها نصف أجر مثل الأرض^(٦)، وتؤدي النصف إليه.

وعن محمد: لها الأقل من مهر مثلها، ومن جميع أجر مثل الأرض، حتى لو كان الأجر أقل من مهر مثلها سقط عنها كل الأجر^(٧).

له: أنه الزوج بذل^(٨) شيئاً واحداً، وهو منافع الأرض، وهي بذلت شيئين

(١) في ش، ز، ك، ق، ط (أن يعمل ويحفظ) بدل (العمل والحفظ) والمعنى معهما واحد. ولقطة (الحفظ) سقطت من أ، ح، وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٢) قوله (وعلى هذا: لو دفع ... إلى ... التعامل بالناس فيه) سقط من ش، ر، ك، ح، ق، ط، والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ش، ر، ك (عليهما) بدل (عليها) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) (هذه) سقطت من ش، ط، ز، ك، ق. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٥) في ش، ط، ز، ك، ق (نصف أجر المثل مهرها) بدل (نصف أجر مثل الأرض مهر لها) والمعنى معهما واحد.

(٦) في ش (المثل للأرض) بدل (مثل الأرض) والمعنى معهما واحد.

(٧) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ١٤٥.

(٨) في ش (ترك) بدل (بذل) والثانية أنسب للمعنى.

نصف الخارج، ومنافع بضعها، والشيء الواحد متى قول بشيئين يقسم على قيمتهما^(١). فتقسم المنافع على قيمة الخارج، وقيمة منافع بضعها، والخارج مجهول جهالة فاحشة^(٢) فيبطل التسمية، ويجب^(٣) مهر المثل.

لأبي يوسف: أن الخارج، وإن جهل، ولكن منافع البضع معلومة. والشيء متى قول بمعلوم ومجهول انقسم عليهما نصفين، لتعذر القسمة باعتبار القيمة، ولوجود الإضافة إليهما على السواء، كما لو أوصى بثلث ماله لفلان، وللفقراء؛ كان لفلان نصفه، فكذا هذا، فجعل المسمى يوجب مهر المثل، بالغاً ما بلغ^(٤). ولو كان البذر من الزوج، فلها مهر المثل بلا خلاف؛ لأن الزوج جعل نصف الخارج بإزاء منافع بضعها، ومنافع بدنها، وهو مجهول جهالة فاحشة، وأما إذا كان الزوج هو العامل في أرضها، فإن كان البذر منه، فلها مهر المثل؛ لأنه جعل نصف الخارج بإزاء منافع بضعها، ومنافع أرضها. وجهالته فاحشة فيبطلت التسمية، ووجب مهر المثل^(٥). ولو كان البذر منها فعند أبي يوسف: نصف أجر مثل عمل الزوج مهرها، ويسقط^(٦) عنها نصف الأجر^(٧). وعند محمد لها الأقل من مهر مثلها ومن أجر^(٨) مثل^(٩) الزوج. وللزوج عليها أجر مثله، فيتقاصان ويترادان الفضل، والله أعلم.

(١) قوله (والشيء الواحد متى قول بشيئين ينقسم على قيمتهما) سقط من ش، ط، ز، ك، ق والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح والتعصيل.

(٢) في ش، ط، ز، ك، ح، أ، ق زيادة (قصار المهر مجهولاً جهالة فاحشة) وفيها زيادة إيضاح.

(٣) في ط، ش، ز، ك، ق (فيجب) بدل (ويجب) والثانية أنسب للسياق.

(٤) قوله (فجعل المسمى يوجب مهر المثل بالغاً ما بلغ) سقط من ش، ط، ز، ك، ق. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٥) قوله (فيبطلت التسمية، ووجب مهر المثل) سقطت من ش، ط، ز، ك، ق. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٦) في ش، ط، ز (فيسقط) بدل (ويسقط) والثانية أنسب للسياق.

(٧) في ز (منها النصف) بدل (عنها نصف الأجر) والثانية أفضل لوصح المسمى معها. وفي ط، ز، ك، زيادة (وعليها النصف) وفي ح، أ، زيادة (وعليها نصف الآخر) وهاتان الترادتان تؤديان إلى إيضاح المعنى.

(٨) في ش (آخر) بدل (أجر) والثانية أنسب للمعنى.

(٩) في ز، ك، زيادة (عمل) ولا أثر لها.

باب جوابات مالك

١٩٢٢- قال (مالك): المعاملة إنما تصح عنده إذا شرطت التفقات كلها^(١) على العامل؛ لأنه من^(٢) تمام العمل.

وعندنا: عليه العمل، وضروراته، ومؤنة الملك على المالك^(٣).

١٩٢٣- قال (مالك): لا يجوز دفع الأرض مراعاة إلا تبعًا للكروم^(٤)، والأشجار، وشرط التبعية عنده، أن يكون الأصل ضعف التبع^(٥)، لأنه به^(٦) تحقق التبعية.

وعن أبي حنيفة: المعاملة والمزارة^(٧) كلاهما فاسدان^(٨).

وعند أبي يوسف ومحمد: كلاهما جائزان^(٩)، وقد مر^(١٠).

(١) في ش (كله) بدل (كلها) والثانية أنسب للمعنى لأنها تدل على التفقات وهي لفظ مؤنث.

(٢) (من) سقطت من ش. والأفضل إثباتها لاكتمال المعنى.

(٣) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٨٣٤. والبنية ج ٨ ص ٧٤٣، وأما عند المالكية فالعمل في الحائط على ثلاثة أقسام: الأول: ما يتعلق بالثمرة كبناء الحائط، لا يلزم العامل بالمقد. ولا يحرز اشتراطه عليه.

الثاني: ما يتعلق بالثمرة ويبقى بعدها: كحجر البئر، لا يلزمه أيضًا، ولا يجوز اشتراطه عليه الثالث: ما يتعلق بالثمرة، ولا يبقى فهو عليه بالعقد، كالحرث والتقليم، والسعي، والتذكير، والجذابة، وجميع المؤن من آلات، وأجراء ودواب، ونفقتهن. (انظر الكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ٧٦٧، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢١٨، ٢١٩. والقوانين الفقهية ص ١٨٤).

(٤) في، أ (الكرم) بدل (الكروم) والثانية أفضل، لأن الكروم جمع كرم، يفتح الكاف وسكون الراء وهي شجرة العنب. (انظر لسان العرب ج ١٢ ص ٥١٤).

(٥) أي أن التبع يكون الثلث، أو أقل من الثلث. (بداية المجتهد ج ٢ ص ٢١٨).

(٦) (هـ) سقطت من ش. وإثباتها أفضل لاستقامة المعنى.

(٧) (المعاملة والمزارة) سقطت من ش، أ، ك، ز، ط، ق وإثباتها أفضل لزيادة الإصحاح.

(٨) في أ، ط، ك، ح (فاسد) بدل (فاسدان) والأصوب أن يقول: (كلاهما فاسدان).

(٩) في أ، ط، ك، ح (جائز) بدل (جائزان) والمعنى معهما واحد.

(١٠) (وقد مر) سقطت من ش، ق. وذكرها أفضل لبيان أن هذه المسألة قد مرت قبل هذا انظر المسألة (١٩١١) والنهاية ج ٨ ص ٧٤١، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢١٨، والفرغاني الفقهية ص ١٨٤، ١٨٥.

كتاب الشرب

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٢٤- قال (أبوحنيفة): لا حريم^(١) للنهر.

وقال أبو يوسف ومحمد: له حريم^(٢).

لهما: أن النهر يحتاج إليه، لأن لابد من ملقى طينه، وممر صاحبه عليه لإصلاحه.

له: أنه ملك^(٣) بالإحياء، والإحياء في النهر لا غير، وما ذكر من الحاجة، قلنا: يمكنه إخراج الطين إلى موضع آخر، ويمر في بطنه [لإصلاحه]^(٤)، وبخلاف البشر، لأنه لا يمكنه ذلك فيه^(٥). وعلى هذا لو كان نهر لرحل في أرض رجل، فاختلعا في مُسْنَأَيْهِ فالقول قول صاحب الأرض، والمُسْنَأُ^(٦) له عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: هي^(٧) لصاحب النهر^(٨).

لهما: ما ذكرنا.

(١) الحريم هو الحمى (انظر المسألة ١٦٣٢).

(٢) انظر المبسوط ج ١٥ ص ٣١، ج ٢٣ ص ١٧٦، ومختصر الطحاوي ص ١٢٥، والباية ج ٩ ص ٤٥٠، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٣٨، والبدائع ج ٨ ص ٣٨٤٥، والمسألة (١٦٣٢).

(٣) في ش، ق، ط، ك، ز (ملكه) بدل (ملك) والأولى أنسب للسياق.

(٤) في الأصل (لإصلاحه) وهو وهم من السامخ.

(٥) في ط زيادة (إلا بجرائنها) وهي توضيح المعنى.

(٦) المُسْنَأُ بضم الميم، وفتح السين، وتشديد النون مع الفتح هي الغرم بفتح الميم، وكسر الراء، وهي ما يبني على حافة المسيل لرد الماء. (الباية ج ٦ ص ٤٥٠، ولسان العرب ج ١٢ ص ٣٩٦، ج ١٤ ص ٤٠٤).

(٧) في ح زيادة (المسناه) ولا فائدة لهذه الريادة، لوجود الصمير الذي يخنى عنها.

(٨) انظر النواة ج ٩ ص ٤٥٥، والبدائع ج ٨ ص ٣٨٤٤.

له: أن المسألة أشبه بملك صاحب الأرض، ويتنفع به^(١) انتفاع الأرض، كالفرس والبناء، وغيره، فكان هو أولى به، ثم عنده ليس لصاحب الأرض هدمها، لما فيه من الأرض لصاحب النهر، كالغلو مع السفل في البناء.

١٩٢٥- قال (أبوحنيفة): حريم البئر^(٢) الناضح^(٣) أربعون ذراعاً من كل جانب^(٤). وقال أبو يوسف ومحمد: ستون ذراعاً^(٥).

لهما: قوله - ﷺ -: «حريم البئر^(٦) العطن^(٧) أربعون ذراعاً، وحريم البئر^(٨) الناضح ستون ذراعاً^(٩). ولأن الحاجة ههنا إلى حريم^(١٠) أكثر، ليصير^(١١) الناضح لعمق البئر.

له: أن الأحاديث تعارضت. فقد روي عن النبي - ﷺ -: «من حفر بئراً فله ما حولها أربعون ذراعاً^(١٢)»، من غير فصل فأخذنا بالأقل؛ لأنه متيقن.

- (١) في ش، ق، ط، ز، ك (بها) بدل (به) والأولى أفضل لدالتها على المسألة.
- (٢) في ش، ك، ق، ط (بئر) بدل (البئر) والأولى أفضل؛ لأن المضاف عادة تكرة.
- (٣) بئر الناضح هي البئر التي يسقى منها الزرع بالإبل. (الخراج ص ١٠٩، والبناء ج ٩ ص ٤٣٦).
- (٤) قوله (من كل جانب) سقط من ش، ك، ح، أ، ق، ط، ز. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى. (انظر البناء ج ٩ ص ٤٣٧).
- (٥) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ١٦٢، وتكملة فتح القدير ج ٩ ص ٧، والبناء ج ٩ ص ٤٣٧، ٤٣٨، والبدائع ج ٨ ص ٣٨٥٤، وثبني الحقائق ج ٦ ص ٣٦.
- (٦) في ش، ز، ق، ك، أ، ح، ط (بئر) بدل (البئر) والأولى هي الواردة في الرواية.
- (٧) بئر العطن هي البئر التي يسقي الرجل منها الماشية، ولا يسقي الرور. (انظر الخراج ص ١٠٩، وطلة الطلبة ص ٣١٣).
- (٨) انظر الفقرة قبل السابقة.
- (٩) قال الزيلعي: غريب، وقال العيني: هذا الحديث متصل لم يصح، وإنما رواه أبو يوسف في كتاب الخراج في عن الحسن بن عمار عن الزهري قل: قال رسول الله - ﷺ - وذكر الحديث. انظر نصب الرأية ج ٤ ص ٢٩٢، والبناء ج ٩ ص ٤٣٨، والخراج ص ١٠٩.
- (١٠) في ش، ك، ح، أ، ق، ط، ر (الحريم) بدل (حريم) والمعنى معهما واحد.
- (١١) في ش، ك، ح، أ، ق، ط، ز (ليصير) بدل (ليصير) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (١٢) رواه ابن ماجه، كتاب الرهون، باب حريم البئر حديث رقم ٢٤٨٦، ج ٢ ص ٨٣١، والبيهقي، كتاب إحياء الموات، باب ماجاء في حريم الأبار، ج ٦ ص ١٥٥.

١٩٢٦- قال (أبوحنيفة): كَرَى النهر المشترك على الشركاء، فمن جاوز أرضه سقط عنه.

وقال أبو يوسف ومحمد: هو على كلهم^(١).

لهما : أن كله مشترك بينهما، ولهذا لو بيعت أرض في أسفلها، فالشفعة لهم جميعاً، ولأن أهل السفلى^(٢) شاركوا أهل الأعلى في كرى الأعلى. لأنه مفتوح مائهم، فيشارك أهل الأعلى في كرى الأسفل أهل^(٣) مصب مائهم له: أن الكرى للحاجة إلى سقي الأرض، ولم يبق له حاجة، فإذا سقاه ولم يجد مسيلاً؛ سد فوهة النهر، وأما الشفعة فإنما تثبت لهم لاشتراكهم في المفتوح.

-
- (١) في ز (كله) بدل (كلهم) والثانية أنسب للمعنى. انظر المسوط ج ٢٣ ص ١٧٣، والثانية ج ٩ ص ٤٧٥، وتبين لحقائق ج ٦ ص ٤١، والبدائع ج ٨ ص ٣٨٤٥.
- (٢) في ز، ك، ح، أ (الأسفل) بدل (السفل) والأولى أفضل؛ لأنها تناسب (الأعلى) أما (السفل) فهي تناسب (العلو) وهنا في البناء.
- (٣) في ك، ط (لأله) وفي ز، ح، ق (أمله لأنه) وفي أ (أمله) بدل (أهل) والمعنى معهم واحد.

كتاب الأشربة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٢٧. قال (أبوحنيفة): العصير لا يصير خمرًا حتى يُغلي ويشند، ويقذف^(١) بالزبد.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا غلا واشتد؛ صار خمرًا^(٢).

لهما: أنه لما^(٣) صار بهذه الصفة يُسمى خمرًا، وقذفه بالزبد كمال الغليان، وذلك [لا نهاية له]^(٤)، فلا يشترط.

له: أن أحكام الخمر مقطوع بها، والغليان أمر مضطرب فإذا قذف بالزبد زالت الشبهة فيثبت به^(٥) بكل^(٦) الأحكام.

١٩٢٨. قال (أبوحنيفة): يجوز بيع^(٧) الباذق^(٨)، وكل شراب محرم سوى الخمر.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز^(٩).

لهما: أنه في معنى الخمر، فسقطت^(١٠) ماله.

(١) في ز (غلا، واشتد، وقذف) بدل (يغلي، ويشند ويقذف) والثانية أنسب للساق.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ١٣، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٤٤، والبناء ج ٩ ص ٥٠٠، ٥٠١.

(٣) في ط، ز، ق، ك (إذا) بدل (لما) والمعنى مهمما واحد.

(٤) في الأصل (لأنهال) وهو وهم من التامخ.

(٥) (به) سقطت من ش، ز، ط، ك، ق، وذكرها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٦) في ح (كل) وفي ط (تلك) بدل (بكل) ولأولى والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ش زيادة (شراب) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٨) الباذق هو ماء العنب المطبوخ أدنى طبخة. وهو معرب، وأصله باده. (طلحة الغنبة ص

٣٢٠ والبناء ج ٩ ص ٥١٨).

(٩) نظر البناء ج ٩ ص ٥٢٨، والمبسوط ج ٢٤ ص ١٤، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٤٥.

(١٠) في ق، ز، ك (تسقط) بدل (تسقطت) والمعنى مهمما واحد.

له: أنه مال متفجع به^(١) بعاقبه، فيجوز بيعه - وهو^(٢) القياس في الخمر - إلا
أنا تركنا القياس ثم^(٣) بالنص.
١٩٢٩- قال (أبو حنيفة): أنفحة^(٤) الميتة^(٥) طاهرة - جامدة كانت أو ذائبة - وكذا
لبها.
وقال أبو يوسف ومحمد: هي نجسة، فإن كانت ذائبة أريقتم، وإن كانت
جامدة غسلت وأكلت^(٦).
لهما: أن المحل يتنجس بالموت، فيتنجس ما فيه .
له: أن الموت ليس بمنجس^(٧) بذاته، بل المنجس هو الدماء والروطوبات،
وهذا لا يقل ذلك.

-
- (١) سقطت من ش. ولا يؤثر سقوطها في تغيير المعنى.
(٢) في ش، ق، ط، ز، ك زيادة (وهذا) ولا تؤثر في تغيير المعنى.
(٣) في ق، ك، ز، (ثمة) وفي ط (فيه) بدل (ثم) والمعنى معهما واحد، و (ثم) سقطت من
ش. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.
(٤) الأنفحة: أو المنفحة كرش الحمل، أو الجدى مالم يأكل، وقيل هو شيء أصفر يخرج من
بطن الجدى يمصر في صوفة متلة في اللبن، فيجمد أو يغلظ. (انظر لسان العرب ج ٢
ص ٦٢٤).
(٥) في ش، ز (الميت) بدل (الميتة) والثانية أنسب للمعنى.
(٦) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٢٧ .
(٧) في ش (غير منجس) بدل (ليس بمنجس) والمعنى معهما واحد .

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

١٩٣، قال (محمد): المثلث^(١)، نبيذ التمر، ونبيذ^(٢) الربيب، فليلها وكثير من حرام، وهو قول الشافعي. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: هي حلال طاهر بنير^(٣) التلهي والسكر، وعند أبي حنيفة: هذا مما يجب اعتقاده لي الذين كيلا^(٤) يؤدي إلى نفسيت الصحابة^(٥).

له: قوله - ﷺ - «ما أسكر كثيره فالجرعة منه حرام»^(٦). ولأنه مسكر كالخمر، فصار كالباذنق، والمُتَصَفِّف^(٧).

لهما: ما روى عن عمر، وعلى، وابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن

(١) هو ما طبخ من العصير حتى ذهب ثلثه. (انظر المسألة ١٢٠٥، والهامش في نسخة ح. الورقة ١٨٤، وتبين الحقائق ج ٦ ص ٤٦).

(٢) (ونبيذ) سقطت من ش. وذكرها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ش، ط (غير) بدل (بنير) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ح، أ (تلا) بدل (كيلا) والمعنى معهما واحد.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٤، ١٥، وتبين الحقائق ج ٦ ص ٤٦.

(٦) رواه أبو داود من حديث جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «ما سكر كثيره فليله حرام» كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، حديث رقم ٣٦٨١، ج ٣ ص ٣٢٧. والترمذي عن جابر بنفس لفظ أبي داود، كتاب الأشربة باب ما جاء ما أسكر كثيرا فليله حرام، حديث رقم ١٨٦٥، ج ٤ ص ٢٩٢ وابن ماجه عن جابر بنفس لفظ أبي داود والترمذي، كتاب الأشربة، باب ما أسكر كثيره فليله حرام، حديث رقم ٣٣٩٣، ج ٢ ص ١١٢٥، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من حديث جابر، ورواه النسائي من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، بنفس اللفظ السابق، كتاب الأشربة، باب تحريم كل شراب أسكر كثيره، حديث رقم ٥٦٠٧، ج ٨ ص ٣٠٠، وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، بنفس لفظ النسائي، كتاب الأشربة، باب ما أسكر كثيره فليله حرام، حديث رقم ٣٣٩٤، ج ٢ ص ١١٢٥.

(٧) المُتَصَفِّف هو المطبوخ من عصير العنب حتى ذهب نصفه وبقي نصفه. (طلة الطلة ص ٣٢٠).

ثابت، وأبي بن كعب، وأبي^(١) مسعود الأنصاري^(٢) وغيرهم، مثل مذهبتنا، وروي عن النبي - ﷺ -: أنه مر في غزوة تبوك يقوم ينزفون^(٣)، فأمرهم أن يشربوا، ولا يسكروا^(٤)، وما رواه فالمسكر هو الفدح الأخير^(٥).

-
- (١) في ح (ابن) بدل (أبي) والصحيح الثانية؛ لأن ابن مسعود ذكره قل قليل.
- (٢) رواه البيهقي عن بعض هؤلاء الصحابة كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما يحتج به من رخص في السكر إذا لم يشرب منه ما يسكره ج ٨ ص ٢٩٧، وما بعدها.
- ورواه ابن أبي شيبة عن علي حديث رقم ٣٨٩٨، وابن عمر حديث رقم ٣٨٩٩، وعمر حديث رقم ٣٩٢٩، وابن عباس حديث رقم ٣٩٠٨، وأبي مسعود حديث رقم ٣٩٥٥، وابن عباس حديث رقم ٣٩٠٨، وأبي مسعود حديث رقم ٣٩٥٥، وأبي ذر حديث رقم ٣٩٤٠، وابن مسعود حديث رقم ٣٩٦٤. ج ٨ ص القسم الأول - ص ١٠٠ وما بعدها.
- (٣) في ح، ش، أ، ط، ز، ك (ينزفون) بدل (ينزفون) والأولى أنسب للمعنى إذ معناه الرقص. (انظر لسان العرب ج ١٣ ص ١٩٧).
- (٤) لم أجده بهذا اللفظ، وروي الطحاوي معناه عن عبدالله بن عمرو قال النبي - ﷺ - «اشربوا ما حل لكم، واجتنبوا كل مسكر» وعن أبي بردة الأنصاري قال: قال رسول الله - ﷺ - «إني نهيتكم عن الشرب في الأرضية، فاشربوا فيما بدا لكم ولا تسكروا». كتاب الأشربة، باب الانتباه في الدباء والحتم والقير والمزف. ج ٤ ص ٢٢٨.
- (٥) قال ابن مسعود كل مسكر حرام هي الشرية التي تسكر. (سنن البيهقي ج ٨ ص ٢٩٨). وروي الطحاوي عن علقمة قال: سألت ابن مسعود عن قول رسول الله - ﷺ - في المسكر. قل. الشرية له الأخيرة، كتاب الأشربة، باب ما يحرم من السبذ. ج ٤ ص ٢٢٠

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد في—

١٩٣١- قال (أبوحنيفة): لا يبلغ التعزير أربعين سوطاً.

وقال أبو يوسف: يزداد على أربعين، ولكن^(١) لا يبلغ ثمانين^(٢). أصله قوله - **بَلَّغْ** -: «من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين»^(٣) إلا أن أبا يوسف اعتبر فيه الحد الكامل، وهو حد القذف في الأحرار، وأبوحنيفة اعتبر حد العبد، لأنه في نفسه حد كامل، والذي ينقص منه سوط في رواية، وخمسة في رواية، وقول محمد مع قول أبي حنيفة في رواية، ومع أبي يوسف في رواية^(٤).

(١) قوله (يزداد على أربعين ولكن) سقط من ش، ك، ح، ا، ق، ط، ز، والإشبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٣٥، ٣٦، والبنية ج ٥ ص ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، وتبيين الحقائق ج ٣ ص ٢٠٩، وفتح القدير ج ٥ ص ١١٥.

(٣) رواه البيهقي عن نعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: «من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين» وقال البيهقي: والمحموط هذا الحديث مرسل، كتاب الأشربة والحد فيها، ج ٨ ص ٣٢٧.

(٤) انظر المصادر السابقة.

كتاب الإكراه

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٣٢- قال (أبوحنيفة) : إذا أكره الولي والمرأة على تزويجها بمهر فيه عن فاحش، ثم زال الإكراه، فرضيت هي، دون الولي فله ولاية^(١) الاعتراض. وقال أبو يوسف ومحمد: ليس له ذلك^(٢).

لهما: أن المهر حقها، ولو أسقطت كله^(٣) يسقط، فهذا أولى.

له : أن تبليغ المهر إلى مهر المثل حق الأولياء؛ لأنهم يتعيرون، ويتضررون بالنقصان، فصار كعدم الكفاءة.

١٩٣٣- قال (أبوحنيفة) : إذا قال لغيره، لأتلتك، أو لتلقين نفسك في النار، أو من الجبل، والإلقاء بحيث لا ينجو منه، لكن فيه نوع خفه فإن شاء فعل وإن شاء لم يفعل.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يفعل^(٤).

أصله مسألة السير الكبير^(٥) : إذا وقع الحريق في السفينة وهو يعلم أنه لو صبر فيها يحترق، ولو ألقى نفسه في الماء غرق^(٦). وقد ذكرناه ثمة - فلو ألقى نفسه في النار واحترق، فعلى المُكْرِه القصاص عنده، لوجود الإكراه، وعندهما لا؛ لأنه مختار.

(١) في ش، ز، ك، ق، ط (حق) بدل (ولاية) والمعنى معها واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٦٤، والبدائع ج ٩ ص ٤٥٠١.

(٣) في ش، ك، ط (كلها) بدل (كله) والثانية تدل على المهر وهو لفظ مذكر.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٦٧.

(٥) (الكبير) سقطت من ش، ط، ك. وعدم ذكرها أفصل إذا المراد أن هذه المسألة مرت في

كتاب السير من هذا المصنف. انظر المسألة ١٢٦٠.

(٦) في ق (لغرق) بدل (غرق) والمعنى معها واحد.

١٩٣٤. قال (أبوحنيفة): الإكراه لا يتحقق إلا من السلطان.
 وقال أبو يوسف ومحمد: إذا جاء من غير السلطان ما يجيء من السلطان، فهو إكراه^(١).
 لهما: أنه تحقق الإكراه حشاً.
 له: أنه مما يمكن دفعه غالباً^(٢) فلا يعتبر.
 ١٩٣٥. قال (أبوحنيفة): المكره على إعتاق نصف عبده، إذا أعتق كله فهو مختار، ولا ضمان على المكره.
 وقال أبو يوسف ومحمد: عليه (٣) الضمان^(٤).
 والمكره على إعتاق الكل إذا أعتق نصفه، فله عليه ضمان نصفه.
 وقال أبو يوسف: له ضمان الكل عليه^(٥)، وهي فرع^(٦) جزء الإعتاق، وقد مر^(٧).

-
- (١) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٤٢، ٨٩، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٨٠، والبنية ج ٨ ص ١٧٢.
 (٢) في ش زيادة (بأن يدفع الأمر إلى السلطان فيدفعه) وهي توضح المعنى.
 (٣) في ق، ز (على المكره) بدل (عليه) والمعنى معهما واحد.
 (٤) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ١٣٣، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٩٦.
 (٥) (عليه) سقطت من ط، والاثبات أفضل لزيادة الإيضاح.
 (٦) في ق، ز، ك، ح زيادة (مسألة) وهي توضح المعنى.
 (٧) انظر المسألة (١٠٢١).

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

١٩٣٦- قال (أبو يوسف): المَكْرَه على القتل إذا قتل لا قصاص عليه، ولا على المَكْرَه، وعلى المَكْرَه الدية في ماله.

وقال أبو حنيفة ومحمد: يجب القصاص على المَكْرَه دون المَكْرَه^(١).

له: أن المَكْرَه مسبب، والمَكْرَه مضطر، ولا قصاص عليهما.

لهما: أن القتال هو المَكْرَه^(٢)، والمَكْرَه كالألّه، فكان^(٣) قاتلاً حقيقه. وقد عرف في موضعه^(٤).

١٩٣٧- قال (أبو يوسف): لو أكرهه على قطع يده^(٥) بحديدة ففعل^(٦)، ثم المأمور قطع رجله بنير إكراه، فمات من ذلك كله، فعليهما القصاص.

وقال أبو يوسف: عليهما الدية^(٧)؛ لأنه في قطع اليد على الأمر الدية عنده، فصار نصفه^(٨) الآخر مالاً.

وعندهما: مات بفعلين أحدهما نقل إلى^(٩) المَكْرَه^(١٠) فصارا قاتلين.

(١) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٤٥، ٦٧، ٧٢، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٨٨، والبنية ج ٨ ص ١٩٥، وما بعدها.

(٢) في ط زيادة (دون المَكْرَه) وهي توضح المعنى.

(٣) في ح، أ (وإن كان) بدل (فكان) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ش، ق، ط، ز (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) بدل (وقد عرف في موضعه) والأولى أفضل؛ لأنها تبين مكان ورود هذا الخلاف.

(٥) المراد بقوله (يده) أي: يد رجل آخر.

(٦) في ط (قطع) بدل (ففعل) والمعنى معها واحد.

(٧) في ك، ش، ح، ق، أ، ز (فعليهما الدية، وقال أبو حنيفة ومحمد: عليهما القصاص) بدل (فعليهما القصاص). وقال أبو يوسف: عليهما الدية والأولى أفضل لماسة ضريبة

الكتاب، وذلك بعرض قول صاحب الباب أولاً.

(٨) في ج، ك، أ، ق، ط، ز (نصيب) بدل (نصفه) والأولى أنسب للمعنى.

(٩) في ش، ز (فعل) بدل (نقل إلى) والمعنى معها واحد.

(١٠) أي ش زيادة (وهو قطع اليد، والآخر اقتصر على القاطع) وفي ق، ط، ز. ك زيادة (والآخر اقتصر على القاطع) وفيهما زيادة إشباح للمعنى.

باب ما تفرد به كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٩٣٨. قال (أبوحنيفة): ولو [قال]^(١): لَتَلْقَيْنَ نفسك من رأس هذا الحبل ولا
قتلتك^(٢) بالسيف، فألقى نفسه، فمات، فعند أبي حنيفة تجب الدية على
عاقله المكره. وعند أبي يوسف^(٣): على المكره، وعند محمد : على
المكره القصاص^(٤).
أصله القتل بالمثل، وهذا في معناه.
فعند أبي حنيفة في المثل: تجب الدية على العاقلة، فكذا هذا.
وعند محمد: يجب فيه^(٥) القصاص، فكذا هذا.
وعند أبي يوسف: أن^(٦) ما يحصل^(٧) عن طريق^(٨) الإكراه لا يكون^(٩) موجباً
للقصاص، فكان موجه الدية عليه^(١٠).

-
- (١) سقط من بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يتم بدونه.
(٢) في ش، ز، ك، ق، ط (لاقتلتك) بدل (قتلتك) والمعنى مهما واحد.
(٣) في ح، أ، ق زيادة (الدية) وهي توضح المعنى.
(٤) انظر المبسوط ج ٢٤، ص ٦٧، ٦٨.
(٥) (فيه) سقطت من ش، ك، ط ولا يتغير المعنى بسقوطها.
(٦) (أن) سقطت من ش، ز، ق. ولا يتغير المعنى بسقوطها.
(٧) في ط (جمل) وفي ز، ش، ك، ح (حصل) بدل (يحصل) والثانية والثالثة تؤيدان إلى نفس المعنى.
(٨) في ش، ز، ك، ح، أ (بطريق) بدل (عن طريق) والمعنى مهما واحد.
(٩) في ش، ز، ك، ق، ط (وإن كان) بدل (لا يكون) والثانية أنسب للمعنى.
(١٠) في ح ذكر وجه قول أبي يوسف قبل وجه قول محمد: ولا يتغير المعنى بهذا التقديم أو التأخير.

باب ما قاله زفر

- ١٩٣٩- قال (زفر): إذا^(١) قال لآخر: اقتلني، فقتله؛ فعليه القصاص.
وعند أصحابنا الثلاثة^(٢) ثلاث روايات أحدها^(٣). هذه، والثانية أنه لا يجب شيء، والثالثة: أنه تجب^(٤) الدية في ماله، وهو رواية الأصل^(٥).
له: أن هذا الاذن باطل، فإنه لا تثبت به الإباحة، فصار كالقتل بغير إذن^(٦).
وجه الرواية الثانية: أن النفس^(٧) حقه، فإذا أتلفه بإذنه، صار هدرًا، كما لو أتلف ماله بإذنه.
وجه الرواية الثالثة: أن النفس لا تجرى فيها^(٨) الإباحة، إلا أنه سقط القصاص للشبهة، فتجب الدية في ماله؛ لأنه عمد.
١٩٤٠- قال (زفر): المكروه على الزنا إذا زنى حُدَّ. وهو قول أبي حنيفة أولاً. وفي قوله الأخير وهو قولهما: لا يُحْد^(٩).
له: أن انتشار الآله دليل الطوعية.
لنا: أن الإكراه يورث الشبهة، والانتشار قد يكون طبعًا لا طوعًا.

(١) في ك (رجل) بدل (إذا) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ك (فيه) بدل (الثلاثة) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ش (احدهما) بدل (أحدها) والأولى أنسب لقواعد النحو.

(٤) في ح، ز زيادة (عليه) وهي توضح المعنى.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٧٢، ٩١، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٨٩. والبيان ج ٨ ص ١٩٦.

(٦) في ط، ز، ق (إذنه) بدل (إذن) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ش، ط، ز، ك، ق (نفسه) بدل (النفس) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ش، ك (فيه) بدل (فيها) والثانية أفضل لمناسبة (النفس).

(٩) انظر المبسوط ج ٣٤ ص ٨٨، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٩٠، والبيان ج ٨ ص ٢٠٦.

باب ما قاله الشافعي

١٩٤١. قال (الشافعي): إذا أكره انسانا على قتل إنسان، فقتله؛ يجب القصاص عليهما.

وعندنا : لا قصاص على المَكْرَه^(١).

له: أن المَكْرَه قاتل حقيقة؛ والمكْرَه قاتل معنى كما ذكرتم، فيجب^(٢) عليهما.

لنا: أن المَكْرَه آلة، وهو مسلوب الاختيار، ولا قصاص على الآلة. ومسألة طلاقه^(٣) ونذره مر في كتاب الطلاق [في هذا الباب]^(٤).

(١) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٧٢، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٨٨. والبنية ج ٨ ص ١٩٦، ١٩٧ وللشافعية في هذا قولان: الأظهر منهما: وجوبه على المكْرَه، والمكْرَه، وانثاني: لا قصاص على المكْرَه، بفتح الراء، للنصوص الدالة على رفع الخطأ والتسديد وما استكره الإنسان عليه. (معني المحتاج ج ٤ ص ٩).

(٢) في ش زيادة (القصاص) وهي توضح المعنى.

(٣) في ز، ك، ط، ق، ح (طلاق المكْرَه) بدل (طلاقه) والأولى أوضح.

(٤) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ، ق، ك، ح، ط، والإثبات أفضل لمعرفة الباب الذي وردت فيه المسألة. انظر المسألة (٩٧٥)

كتاب الحجر

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٤٢- قال: (أبو حنيفة): الحجر على الحر البالغ، العاقل، السفيه، باطل.
وقال: أبو يوسف ومحمد: هو جائز^(١).

لهما: أن النبي - ﷺ - باع مال معاذ في ديونه^(٢). ولأنه يضر بنفسه فيحجر عليه إما نظرًا له، أو زجرًا^(٣) له. ولهذا يمنع عنه ماله.
له: أن مالكية التصرفات^(٤) تثبت كرامة لبني آدم^(٥) وهو آدم مكرم، أو تمكينًا له من الجري على موجب التكليف^(٦)، وهو مكلف، وأما الحديث قلنا: باع ماله برضاه، لا بكره^(٧) عليه^(٨)، وما ذكر من النظر يحصل

(١) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ١٥٧، والبنية ج ٨ ص ٢٢٨، ٢٢٩، و٢٦٠، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٦٤، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ١٩٩.

(٢) رواه الدارقطني في كتاب الأحاس، حديث رقم ٩٥، ج ٤ ص ٢٣١، والحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة، ج ٣ ص ٢٧٣. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبيهقي، كتاب التفسير، باب الحجر على المفلس وبيع ماله في ديونه، ج ٦ ص ٤٨، كلهم عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه.

(٣) في ش (وزجرًا) بدل (أو زجرًا) والثانية أنسب للسباق.

(٤) في ق زيادة (لما أن) والمعنى معهما واحد.

(٥) قوله (ولهذا يمنع ...) إلى ... لبني آدم) سقط من ح. والمعنى لا ينم بدونه.

(٦) في ش (التكليف) بدل (التكاليف) والمعنى معهما واحد.

(٧) في أ (لا يكرهه) بدل (لا بكره) والثانية أنسب للسباق.

(٨) في ش زيادة (ولا يظن به ذلك) وفي ق، ط، ك زيادة (ولا يظن من السي - ﷺ - غيره) وهي توضح المعنى. وفي ز (باع ماله نظرًا له، ولغيره، ولا يظن من السي - ﷺ - غيره) بدل (باع ماله برضاه، لا بكره عليه) والمعنى واحد.

بمنع المال، فلا يجوز دفعه بضرر أعظم منه وهو سلب أهلية التصرف^(١)،
وقد عرف^(٢).

(١) في ح، ط (التصرفات) بدل (التصرف) والمعنى واحد.

(٢) في ش، ط زيادة (وقد عرف تمامه في طريق الخلاف) وهي توضيح المعنى مكان ورود
هذا الخلاف .

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٩٤٣- قال (أبو يوسف): إذا بلغ السفينة^(١) جاز تصرفه، ما لم يحجر.
وقال محمد : هو^(٢) محجور^(٣).

له: أن السفه علة الحجر، وقد وجد.

لأبي يوسف: أن السفه علة استحقاق الحجر، لا علة الحجر؛ لأنه لا يسلب
الأهلية، فإذا حجره القاضي الآن ينحجر، والله أعلم.

(١) مي ك، ق، ز (سفنها) بدل (السفينة) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ش، ك (بلغ) بدل (هو) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ١٦٣، والمطالع ج ٩ ص ٤٤٦٤ والساجدة ج ٨ ص ٢٤٠.
وحاشية الشلبي على تبين الحقائق ج ٥ ص ١٩٤.

كتاب الماذون

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٤٤- قال (أبوحنيفة): الحجر لا يثبت للماذون إلا بخبر اثنين، أو واحد عدل، خلافاً لهما^(١). وقد مر في العزل^(٢).

١٩٤٥- قال (أبوحنيفة): عبد بين اثنين، أدنا له في التجارة، وأدانه أحدهما مائة. وأدانه أجنبي مائة درهم، ثم بيع العبد بمائة، أو مات وترك مائة، يقسم الثمن بينهما أثلاثاً، ثلثه^(٣) للمولى الذي أدانه، وثلثاه للأجنبي. وعند أبي يوسف ومحمد: يقسم على طريق المنازعة أرباعاً^(٤).

لهما: أن المنازعة وقعت في العين، وأنه لا يعول^(٥) فينقسم على اعتبار المنازعة، فالمولى الذي أدانه لا شيء له في نصيب نفسه، فيسلم للأجنبي^(٦) ذلك، ونصيب المولى الآخر بينهما، لاستوائها، فصار له الربع، وللأجنبي ثلاثة أرباع.

له: أن الحق كان في الذمة، ونقل إلى العين فأمكن القسمة على طريق

(١) (خلافاً لهما) سقطت من ك. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٢) في ق زيادة (عن الوكالة) وهي توضيح المعنى، وفي ط (في الوكالة) بدل (في العزل) والأولى أوضح انظر المسألة (١٨٠٧) وانظر المبسوط ج ٢٥ ص ٣١، والبدائع ج ٨ ص ٤٥٥٣. وقال في البدائع: «ولو أخبره بالحجر رجلان، أو رجل وامرأتان؛ عدلاً، أو غير عدل، صار محجوزاً بالإجماع. وكذلك إذا أخبره واحد عدل رجلاً كان أو امرأة، حراً كن أوعداً، أو أخبره واحد غير عدل، وصدقه، لأن خبر الواحد في المعاملات مقبول من غير شرط العدد، والمثالة والذكورة، والحرية؛ إذا صدقه فيه، وأما إذا كُتب فلا يصير محجوزاً عند أبي حنيفة رحمه الله وإن ظهر صدق المخبر» (المصدر السابق).

(٣) في ش (ثلث) بدل (ثلثة) والثانية أنسب للسبق.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ٦٢، ٦٣.

(٥) في ح (وأنها لا تمول) بدل (وأن لا يعول) والأولى أفضل لدلالاتها على العين.

(٦) في ش (وسلم الأجنبي) بدل (فيسلم للأجنبي) والثانية أسبب للمعنى.

المولى، فمولى العبد بطل من دينه خمسون^(١)، وحق الأجنبي في مائة، فصار كحر^(٢) مات وترك ألفاً، ولرجل عليه ألف، ولآخر عليه ألفان، فالألف بينهما أثلاثاً، كذا هذا.

١٩٤٦- قال (أبوحنيفة): إذا باع المولى من عبده المأذون^(٣) شيئاً بغبن يسير، فالبيع فاسد.

وقال أبويوسف ومحمد: يجوز وتبطل المحاباة، فيقال للمولى بلغ تمام القيمة في الشراء، أو حط الزيادة في البيع، أو [انقضى]^(٤) البيع^(٥). وهو نظير اختلافهم في بيع المريض عتياً من وارثه أنه لا يجوز عنده أصلاً، وعندهما: لا تجوز^(٦) المحاباة. والجامع هو التهمة، وفرق بينهما أبو حنيفة في الحكم^(٧) أن البيع يمثل القيمة ههنا يجوز- وفي المريض لا يجوز؛ لأن نفس الإيثار فيه بالغبن تهمة، والتهمة ههنا في نقصان.

١٩٤٧- قال (أبوحنيفة): إقرار المأذون للزوج، والوالدين والمولودين باطل عند أبي حنيفة: خلافاً لهما.

وهو نظير اختلافهم في بيع الوكيل من هؤلاء^(٨).

١٩٤٨- قال (أبوحنيفة): لو استهلك أحد منهم^(٩) له^(١٠) مالاً معانية، وأقر بقبض

(١) في ط زيادة (لأنه لا يثبت له على عبده دين) وفيها زيادة إيضاح.

(٢) في ط (كرجس) وفي ك، ق (كمر) بدل (كحر) والأخيرة أنسب للمعنى.

(٣) في ش، ط، ق، ز زيادة (المديون) وهي تكمل المعنى.

(٤) في الأصل (انقضى) والمعنى لا يستقيم بها.

(٥) انظر البدائع ج ١٠ ص ٢٥٢٧، والمبسوط ج ٢٥ ص ٧٠ والبنية ج ٨ ص ٢٨٤، ص ٣١٧، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢١٤.

(٦) وهذا عند أبي يوسف ومحمد: سواء كان الغبن يسيراً أم فاحشاً؛ لأنه مخير بين الإزالة، أو النقص. في ش، ق، ز زيادة (يجوز) ولا تجوز) وهي تكمل المعنى.

(٧) في ق، ش، ط، ز، ك، (حكم) بدل (الحكم) والمعنى معهما واحد، وفي ق، ز زيادة (وهو) وهي توضح المعنى أكثر.

(٨) انظر المسألة (١٤٣٣)، وانظر المبسوط ج ٢٥ ص ٨٠.

(٩) أي الزوج، أو الوالدين، أو المولودين.

(١٠) في ح (ماله) بدل (له) والثانية أنسب للمعنى.

ذلك الضمان؛ لم يصدق عنده، خلافاً لهما^(١)، لمام^(٢).

١٩٤٩- قال (أبوحنيفة): لو حَجَرَ المأذون، وفي يده ألف فأقر بعد ما أدن له ثانياً بدين ألف كان لزمه في الأذن الأول، قضى من تلك الألف.

وعندهما: هذه الألف للمولى، ويصح الإقرار، فيؤمر^(٣) بقضائه، أو يباع، لبعده فيه^(٤). وقد مر نظيره في كتاب الإقرار^(٥).

١٩٥٠- قال (أبوحنيفة): لو ححر على المأذون، وفي يده مال، فقال: هذه^(٦) ودبعة فلان عندي، صح إقراره بذلك عند أبي حنيفة: خلافاً لهما^(٧).

[وهو]^(٨) على هذا أيضاً.

١٩٥١- قال (أبوحنيفة): المأذون، والمكاتب يجوز بيعهما، وشراؤهما بما لا يتباين الناس فيه.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز^(٩).

لهما: أن الغرض من تصرفهما الفضل دون نقصان^(١٠)، فصار كبيع الأب، والرصي، والقاضي مال الصبي.

له: أنهما يتصرفان بمالكية نفسيهما، والأذن ضد^(١١). الحجر؛ فيجوز تصرفهما كيفما وقع، بخلاف الأب، والوصي، والقاضي، لأنهم يتصرفون

(١) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ١١٨.

(٢) أي في المسألة السابقة.

(٣) في زيادة (المولى) وهي توضيح المعنى.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ٨٤.

(٥) انظر المسألة (١٧٦٧).

(٦) في ش، ز، ح، أ، ق، ط (هذا) بدل (هذه) وكلاهما جائزان على أن المراد بالأولى المال، وبالتالي الوديعة.

(٧) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ٦٧، ٨٤، ٨٧. والبناء ج ٨ ص ٣٠٩، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢١٢، ومختصر الطحاوي ص ٤٢٥.

(٨) سقط ما بين القوسين من الأصل، ح. والأفضل الإثبات لاسقامة المعنى.

(٩) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٥٢٦، والمبسوط ح ٢٥ ص ١١٤، والبناء ح ٨ ص ٢٨٢، ص ٣١٨، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢١٤.

(١٠) في ط (القصاص) بدل (النقصان) والثانية أنسب للمعنى.

(١١) في ط، ش، ز، ح، أ، ق (فك) بدل (ضد) والأولى أنسب للمعنى.

للفير^(١)، فيتحرز فيه عن الضرر.

١٩٥٢- قال (أبوحنيفة): وعلى هذا إذا اشترى المأذون عبداً بقيمته، ثم سمن عنده، وازدادت قيمته^(٢)، فأقال البيع^(٣)، جاز عند أبي حنيفة، خلافاً لهما؛ لأنه كالبيع^(٤).

١٩٥٣- قال (أبوحنيفة): ولو^(٥) اشترى العبد المأذون على أنه بالخيار ثلاثاً، فوهب له بانه ثمنه، ثم رده بحكم الخيار؛ صح عنده، خلافاً لهما^(٦) وقد مر في البيع^(٧) في فرع^(٨) مسألة الخيار.

١٩٥٤- قال (أبوحنيفة):^(٩) إذا أعتق عبداً من كسب عبده المأذون المديون؛ لا يعتق عنده؛ لأنه لا يملك كسبه، خلافاً لهما. وقد مر^(١٠).

وهكذا^(١١) لو قال لعبد يولد مثله لمثله^(١٢): هذا ابني - وهو مجهول النسب - لا يثبت نسبه منه عند أبي حنيفة خلافاً لهما: فإنه يعتق عليه، ويضمن

(١) في ش، ز، ق (لا يتصرفون لأنفسهم) بدل (يتصرفون للفير) والمعنى معهما واحد. وفي ق، ز زيادة (بل يتصرفون للفير) وهي توضح المعنى.

(٢) في ق (وزادت) بدل (وازدادت) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ش (البيع) بدل (البيع) والمعنى معهما واحد.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ١٦٤.

(٥) في ز (وعلى هذا إذا) بدل (ولو) والمعنى معهما واحد.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ١٦٧.

(٧) في، أ، ق، ط، ز، ك، ح (البيع) بدل (البيع) والمعنى معهما واحد، إلا أن الأولى هي التي أثبتها المصنف.

(٨) في ش، أ، ق، ط، ز، ك، ح (فروع) بدل (فرع) والأولى أفضل؛ لأنها وردت في فروع المسألة (١٤٤٣) من مسائل الخيار في كتاب البيوع.

(٩) في ش، ط، ز، ك زيادة (المولى) وهي توضح المعنى.

(١٠) انظر المسألة (١٤٥١) وانظر البدائع ج ١٠ ص ٤٥٣٦، والمبسوط ج ٢٦ ص ١٥ والنباية ج ٨ ص ٣١٢، وتبين الحقائق ج ٥ ص ٢٠٨، ومختصر الطحاوي ص ٤٢٣.

(١١) في ش، ط، ز، ك (وكذا) بدل (وهكذا) والمعنى معهما واحد.

(١٢) في ح، أ (لعبده) بدل (العبد يولد مثله لمثله). والأولى أنسب للسياق. وفي ش، ط، ز، ك (لو قال له، ولم يولد عبد عنده) بدل (لو قال لعبد يولد مثله لمثله) والأولى أنسب للمعنى.

قيمتة للفرماء عندهما.
١٩٥٥- قال (أبوحنيفة) : ولو قتل المولى عبد عبده المأذون المديون، فعليه قيمته
في ثلاث سنين ؛ لأنه لا يملكه كالأجنبي.
وعندهما : يضمن قيمته للفرماء في الحال ؛ لأنه ملكه، وفيه حق الفرماء^(١).

(١) انظر الميسوط ج ٢٤ ص ١٨ ، ٢٤ .

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٩٥٦- قال (أبيوسف): إذا اشترى العبد المأذون جارية بألف، وقضها، ولم ينقد الثمن حتى وهبها البائع منه، ثم تقايلا؛ صحت الإقالة، فيرد الجارية، ويأخذ الألف لئلا يبيع عنده، وعندهما: باطلة^(١)، لأن عند أبي حنيفة: نسخ محض، ولا يمكن^(٢) لأنه لا ثمن له^(٣). وعند محمد: ليس بفسخ^(٤) ولا يمكن بيعاً؛ لأنه لا^(٥) ثمن له فلو تقايلا بثمن آخر؛ بطلت عند أبي حنيفة. وعندهما. يبيع بهذا الثمن، لما مر في البيوع^(٦).

(١) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ١٦٦.

(٢) في زيادة (جعله بيعاً) وهي توضح المعنى وتكمله.

(٣) قوله (ولا يمكن؛ لأنه لا ثمن له) سقط من ط والإتيان أفضل لزيادة الإيضاح.

(٤) وقوله (ولا يمكن لأنه لا ثمن له وعند محمد: ليس بفسخ) سقط من ق والإتيان أفضل لزيادة الإيضاح.

(٥) (لا) سقطت من ش. والمعنى لا يتم بدونها.

(٦) انظر المسألة (١٥١٧).

باب ما قاله زفر

١٩٥٧- قال (زفر): المأذون في النوع لا يصير مأذوناً إلا في ذلك النوع^(١) - وهو قول الشافعي -

وعندنا: يصير مأذوناً في الأنواع كلها^(٢).

له: أنه يستفيد الولاية بإذن المولى، فيملك ما تناوله الإذن، دون غيره، كالوكيل.

لنا: أن العبد يتصرف بمالكيه نفسه، لوجود دليل المالكية، وهو التكليف، والحاجة، إلا أنه حجر لحق المولى كيلاً تتعطل منافعه عليه، فإذا رصي بتعطيل منافعه في نوع، بطل حقه أصلاً، إذ لا فرق بين تعطيلها في هذا النوع، ونوع آخر، فظهرت مالكيته في كل الأنواع، وقد عرف^(٣).

١٩٥٨- قال (زفر): إذا رأى عبده يسبح ويشترى، فسكت، لا يصير مأذوناً^(٤) في التجارة - وهو قول الشافعي -

وعندنا: يصير مأذوناً^(٥).

له: أن السكوت محتمل، فلا يثبت الإذن بالشك^(٦).

(١) في ش، ز، ق (في الأنواع كلها) بدل (إلا في ذلك النوع) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر البنية ج ٨ ص ٢٨٧، والميسوط ج ٢٥ ص ٩، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٠٤، ومعني المحتاج ج ٢ ص ٩٩، وفتح الوهاب ج ١ ص ١٨٥.

(٣) في ط، ش زيادة (تمامه في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف.

(٤) في ك (إذناً) بدل (مأذوناً) والمعنى واحد.

(٥) في ك (إذناً) بدل (مأذوناً) والمعنى واحد. انظر البدائع ج ١٥ ص ٤٥٢١، والباية ج ٨ ص ٢٨٠، ومعني المحتاج ج ٢ ص ١٠٠، وفتح الوهاب ج ١ ص ١٨٥، ونسب الحقائق ج ٥ ص ٢٠٤.

(٦) في ط زيادة (والاحتمال) وهي توضح المعنى.

لنا: إنه ^(١) يدل على الرضا بالتصرف؛ لأنه لو لم يكن راضياً به، يسمعه ^(٢)، جرياً على موجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإذا ثبت دلالة الإذن والرضا؛ تجري عليه أحكام صريح الإذن دفعاً للضرر عن الناس، صيانة لحقوقهم ^(٣) لما عرف ^(٤).

١٩٥٩- قال (زفر): إذا قال ^(٥): أذنت لك في التجارة شهراً يقتصر عليه عنده.

وعتدنا: يصير مأذوناً مطلقاً - وهو بناء على مسألة المأذون في النوع ^(٦).

١٩٦٠- قال (زفر): إذا أذن لأمنه في التجارة، ثم استولدها لا تنحجر.

وعتدنا: تنحجر ^(٧).

له: أنه يجامع الإذن، فإنه لو أذن لأم ولده يصح. فصار كالتهذيب.

لنا: أن الاستيلاء دليل تحصينها، ومنعها من الخروج، وهو دلالة الحجر، بخلاف ما إذا أذن لها ابتداء؛ لأنه لا يعمل بالدلالة ^(٨) عند الصريح ^(٩).

١٩٦١- قال (زفر): الصبي المحجور، العاقل إذا باع ماله بغير إذن وليه، ثم بلغ فأجاز؛ لم ينفذ.

وعتدنا: ينفذ ^(١٠).

(١) في ش، ط، ز، ك، ق (أن السكوت) يدل (أنه) والأولى أوضح.

(٢) في ش، ط، ز، ك، ق (لمنعه) يدل (يمنعه) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ط، ز، ش، ك زيادة (عن الضياع) وهي توضح المعنى.

(٤) في ش، ط (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) يدل (لما عرف) والأولى أصل لدلائلها على مكان ورود هذا الخلاف.

(٥) (إذا قال) سقطت من ش، ط. والإتيان أفضل لاستقامة المعنى.

(٦) انظر المسألة (١٩٥٧)، المبسوط ج ٢٥ ص ١٧، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٠٤، ومغني المحتاج ج ٢ ص ٩٩، وفتح الرهاب ج ١ ص ١٨٥.

(٧) انظر الناية ج ٨ ص ٣٠٧، ٣٠٨. وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢١٢.

(٨) في ش (الدلالة) يدل (بالدلالة) والثانية أنبأ للمعنى.

(٩) في ق، ز (النصر) يدل (الصريح) والمعنى واحد، والمراد (الإذن الصريح).

(١٠) وهذا كما لو تصرف قبل إذن الولي، فأجازة الولي، يجوز عند الثلاثة، وكما لو كتب الأجنبي صده، أو زوج أمته، فأجازة الصبي بعد ما كبر، فهو جائز؛ لأن الإجازة في

له: أنه وقع باطلاً؛ لأن تصرف المحجور لمر.

لنا: أنه موقوف على إجازة وليه، وقد صار ولباً بنفسه، وأجار^(١)، فلا يوقف على إجازة غيره، ولا ينفذ بإجازته^(٢) لأننا نقول: الولي عامل له في الإجازة، وقد عمل هو لنفسه.

١٩٦٢. قال (زفر): العبد المأذون المدينون إذا وهب له هبة، أو تُصَدَّق عليه بصدقه، أو كان ذلك للأمة^(٣) المأذونه المديونة، أم^(٤) ولدها^(٥) بعد لحوق الدين، لا يثبت حق الغرماء في ذلك.

وعندنا: الغرماء أحق بذلك كله من مولاها، وياع في ديونهما^(٦).

له: أن هذا دين التجارة، فلا يقضى إلا مما عنده من مال التجارة، وصار كالولد المولود قبل لحوق الدين.

لنا: أن الهبة، والصدقة كسبه، فيستحق بدبته، وأما الولد فقد شت هذا الحق في الأم، فيسري إليه، بخلاف المولود قبله.

١٩٦٣. قال (زفر): إذا كان على عبد^(٧) المأذون ألف درهم حال، وأنف مؤجل، فباعه القاضي بألفين، دفع الألف إلى صاحب الدين الحال، ودفع الألف الباقية إلى الآخر للحال.

الانتهاء كالإذن في الابتداء. (انظر المبسوط ج ٢٥ ص ٢٢، ٢٤).

(١) في ش زيادة (فيجوز بإجازته) وهي توضح المعنى.

(٢) في ش (ولا يقال بأنه وقف على إجازة غيره، لا بإجازته) وفي ق، ط، ز، ك (ولا يقال بأنه توقف على إجازة غيره فلا ينفذ بإجازته) بدل (فلا يوقف على إجازة غيره، ولا ينفذ بإجازته) والمعنى مع هذا عبارات واحد.

(٣) في ح، أ (الأمة) بدل (للأمة) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ش (أو) بدل (أم) وكلاهما للتخير.

(٥) في ك، ط (أو ولد لها ولد) وفي ق، ز (أو ولدت ولداً) بدل (أم ولدها) والأولى ولثاني أنسب للمعنى. (انظر سياق الكلام بعده).

(٦) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٥٤٦، والمبسوط ج ٢٥ ص ٥٤. وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢١٠.

(٧) في ش، ز، ح، ق، ط (العبد) بدل (عبد) والأولى أنسب للمعنى ولللسان.

وعنئنا: يدفع الألف الباقية إلى المولى، فإذا حل الأجل أعطاه المولى ذلك^(١).

له: أن الدين تحول إلى الثمن، فصار كتحويله إلى الشركة، وثم^(٢) يحل الدين كله، كذا هذا^(٣).

لنا: أن الدين في الذمة، ولم يتحول إلى الثمن، فإنه لو هلك الثمن^(٤)، كان جميع الدين على العبد، فبقي الأجل فلا يطالب للحال.

(١) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ١٤٦ .

(٢) في ش، ز، ك، ح، ق (وثمة) بدل (وتم) والمعنى واحد.

(٣) في ش، ز، ك، ح، ق، ط (تكننا هذا) وفي أ (كذا هنا) بدل (كذا هذا) والمعنى واحد.

(٤) (الثمن) سقطت من ق، أ. والإتيان أفضل لزيادة وضوح المعنى .

باب ما قاله الشافعي

١٩٦٤- قال (الشافعي): مسألة الأذن في النوع. ومسألة سكوت المولى مرت في باب زفر^(١).

١٩٦٥- قال (الشافعي): رقة العبد^(٢) المأذون إذا صارت مستغرقة بالدين، لا يباع فيها، ولا يطالب المولى به، فتأخر مطالته إلى ما بعد العتق. وعندنا: يباع في ديون التجارة^(٣).

له: أن رقبته لم تدخل في الإذن، ولهذا لا يملك التصرف فيها، فلا يتعلق دين التجارة بها استيفاء، كمائر أموال المولى، بخلاف الكسب؛ لأنه دخل في الإذن.

لنا: أن في بيع رقبته في دين التجارة دفع أعلى الضررين بحمل الأدنى؛ لأن فيه دفع ضرر الغرماء بإزالة ملكه مقابلًا بفع، وهو حصول ملك المبيع له، وقد عرف^(٤).

١٩٦٦- قال (الشافعي): ولو أجز المأذون نفسه لا يجوز. وعندنا: يجوز^(٥).

له: أن الإذن في التصرف^(٦) في غيره، لا في نفسه، ولهذا لا يملك بيع نفسه.

(١) انظر المسألة (١٩٥٧)، والمسألة (١٩٥٨)، والمسألة (١٩٥٩).

(٢) في ش (عبد) بدل (المد) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) انظر المبسوط ج ١٠ ص ٤٥٤٧، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٠١، وفتح الوهاب ج ١ ص ١٨٥، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٠٩.

(٤) في ش، ط زيادة (في طريق الخلاف) وهذه الزيادة توصل مكان ورود هذا الخلاف.

(٥) انظر البناء ج ٨ ص ٢٨٦، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٠٠، وفتح الوهاب ج ١ ص ١٨٥.

(٦) في ش (أنه أذن له في التصرف) وفي ق، ز، ح (أن الإذن له في التصرف) وفي ط (أن الإذن - بالتصرف) بدل (أن الإذن في التصرف) والمعنى معها واحد.

لنا: أن هذا نوع تجارة، وهو تصرفه في منفعه وهي غيره، وإنما لا يجوز بيع نفسه؛ لأنه يصير محجوراً^(١)، فيعود بإبطال أصله^(٢).

١٩٦٧- قال (الشافعي): إذن الأب والوصي للصبي الماقل لا يصح^(٣).

وعندنا: يصح: وتصح^(٤) تصرفاته بعد الإذن.

له: أنه حجر عن التصرفات لتقصان عقله، وضعف حاله، وذا لا يرتفع بإذن الولي.

لنا: أنه^(٥) أهل للتصرف حقيقة، واقف على مضمونه، وإقدام الولي على الإذن دلالة على ذلك، فوجب اعتبار تصرفه شرعاً، كالبالغ، إلا أنه لا ينفذ بعض التصرفات منه؛ لأنه ضرر محض، وهذا ليس كذلك؛ فينفذ. وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف.

(١) في ط، ز، ك زيادة (به) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٢) في ح (نفسه) بدل (أصله) والثانية أفضل؛ لأن الصبي يعود على الإذن.

(٣) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٥٢٣، والنهاية ج ٨ ص ٣٣٠ والمبسوط ج ٢٥ ص ٢١. وعنه الشافعية يصح الإذن في النكاح، ولا يصح في التصرفات المالية في أصح الأقوال، وهي القول الثاني يصح أيضاً في التصرفات المالية إذا عين له الولي قدر الشخص. (انظر مسمى المحتاج ج ٢ ص ١٧٢، وفتح الوهاب ج ١ ص ٢٠٧).

(٤) في ش (حتى تجر) بدل (وتصح) والمعنى واحد.

(٥) في ط (أن) بدل (إنه) والثانية أنسب للسياق.

كتاب الدييات

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٦٨- قال (أبوحنيفة): الدية تجب من ثلاثة أشياء، من الإبل، والذهب، والفضة، الأبل: مائة، والفضة: عشرة آلاف درهم، والذهب: ألف دينار. وقال أبو يونس ومحمد: من هذه الثلاثة، ومن العنم ألفان، ومن البقر مائتان، ومن الحلل مائتان^(١).

روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه جعل الدية على أهل الإبل مائة من الإبل - وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم، وعلى أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الغنم ألفي شاة مسنة فنية، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة^(٢). وقيل: أنه لا خلاف في الحقيقة، وإنما قصر أبوحنيفة الحكم على^(٣) الأشياء الثلاثة^(٤)؛ لأنها غالب أموال أهل زمانه، دل عليه أنه ذكر في كتاب المعاقل^(٥): إذا صالح الولي على أكثر من مائتي حلة، أو أكثر من مائتي بقرة، أو أكثر من ألفي شاة لا يجوز.

قال: وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ولو لا أنه رأى الدية من هذه الأشياء لجاز عنده، كالصلح على جنس آخر.

١٩٦٩- قال (أبوحنيفة): إذا قطع كفًا فيها أصبع، أو أصبعان، أو مفصل واحد،

(١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٧٨، والبيان ج ١٠ ص ١٣١، والبدائع ج ١٠ ص ٤٤٦٦، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٢٧، والأصل ج ٤ ص ٤٥٢.

(٢) رواه أبو داود، كتاب الدييات، باب الدية كم هي؟ حديث رقم ٤٥٤٢، ج ٤ ص ١٨٤. واليهيقي، كتاب الدييات، باب إعواز الإبل، ج ٨ ص ٧٧.

(٣) فهم ح (مي) بدل (علي) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) فهم ط (ثلاثة أشياء) بدل (الأشياء الثلاثة) والثانية أسب للمعنى.

(٥) فهم ق (زيادة) (قال) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

عليه أرش ما بقي من الأصابع ويكون الكف تَبَعًا لها^(١).
وقال أبو يوسف ومحمد: ينظر إلى أرش الأصبع، وإلى حكومة العدل في
الكف، فيدخل الأقل في الأكثر^(٢).
لهما: أنهما جنايتان في محل واحد، فصار كالموضحة مع سقوط شعر
بعض الرأس.
له: أن الأصابع أصل في الباب^(٣)، والكف تبع، فإن قطع الأصابع يوجب
دية كاملة، وقطع الكف لا^(٤). والأصل وإن قل يستع الفرع^(٥)، بخلاف ما
ذكرنا، لأن ثم^(٦) ليس أحدهما تبعًا للآخر.
١٩٧٠. قال (أبو حنيفة): إذا قطع أصبع رجل قُشِلَت الأخرى^(٧) بجنبها، أو قطع
يده اليمنى قُشِلَت اليسرى، فلا قصاص فيه، وفيها الأرض.
وقال أبو يوسف ومحمد: عليه القصاص في الأول، والأرض في الثاني^(٨).
وعلى هذا إذا^(٩) شججه موضحة^(١٠) فذهب سمعه، أو بصره، وأجمعوا أنه لو
شججه موضحة، فصارت مثقله^(١١)، أو كسر بعض سنه، فاسود ما بقي، أو
قطع الكف نشل الساعد، أو قطع أصبعًا قُشِلَت الكف، أو قطع مفصلًا نشل
باقي الأصابع^(١٢) فلا^(١٣) قصاص في الأول، وعليه أرش الكل.

-
- (١) (لها) سقطت من ج. والإثبات أفضل لزيادة وضوح المعنى.
 - (٢) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٨٢، والجامع الصغير ص ٤١٥. والأصل ج ٤ ص ٤٥٨.
 - (٣) أي باب البطش (انظر الهامش في نسخة ح، الورقة ١٨٧).
 - (٤) في ش زيادة (يوجبها) وفي ك زيادة (يوجب) وكل منها يوضح المعنى.
 - (٥) في ز، ك، ق زيادة (وإن جل) وهي زيادة إيضاح للمعنى.
 - (٦) في ش، ز، ق (ثمة) بدل (ثم) والمعنى معهما واحد.
 - (٧) في ط، ز، ق (أخرى) بدل (الأخرى) والمعنى واحد.
 - (٨) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٥٢، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٨٢ والأصل ج ٤ ص ٤٦٨.
 - (٩) (إذا) سقطت من ش. والمعنى لا يستقيم بدونها.
 - (١٠) هي الشجة التي توضع العظم. (طلة الطلبة ص ٣٣٥).
 - (١١) المثقلة هي التي تنقل العظم بعد الكسر، فيحول من موضع إلى موضع. (طلة الطلبة ص ٣٣٥).
 - (١٢) في ط، ز، ح، أ، ق (الأصبع) بدل (الأصابع) والأولى أنسب للمعنى، إذ المراد معصل من أصبع، فيشل باقي الأصبع.
 - (١٣) في ش (ولا) بدل (فلا) والثانية أنسب للسياق.

لهما: أن الجناية قد تعددت بتعدد محلها حقيقة، فسقوط القصاص في أحدهما، لا يوجب السقوط في الآخر، كما لو جنى على عضو عمداً، وعلى عضو (١) خطأ (٢).

له: أن بين المحلين اتصال حقيقة، وماتا، والفعل الذي بإشره واحد. وقد (٣) أثر فيهما، وتعدت إيجاب القصاص؛ لأن انتهاء وقع نسبياً (٤) لا عن قصد، فانقلب مالا، فيصير الكل مالا ضرورة، كما في مواضع (٥) الإجماع.

١٩٧١- قال (أبو حنيفة): إذا ضرب سن إنسان فاصفرت (٦)؛ فعليه قدر أرشها، كما لو اسودت، أو سقطت ولم تنبت. وقال أبو يوسف ومحمد: فيه حكومة عدل (٧).

لهما: أن الصفرة قد تكون في الأسنان، فلا تعد تفويتاً للجمال على الكمال.

له: أنه تفويت منفعة الجمال، وموجبه الأرض، قال الفقيه أبو جعفر الهندي: جوابه في الصفرة المشبعة، وهو تفويت الجمال، وجوابهما في الصفرة التي تكون مثلها في الأسنان، قال هشام في نوارده (٨) في هذا: وفي حلق شعر الرأس أو اللحية - إذا نبت أبيضاً - والرجل شاب، لا يجب في

(١) في ط، ك، ق زيادة (آخر) وفي ش زيادة (له) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٢) في ط، ش، ز، ك، ق زيادة (وكما لو رمى سهمًا إلى الإنسان، فنفذ وأصاب آخر، وماتا، فالقصاص للأول، والدية للثاني بالإجماع) وفيها زيادة تفصيل، وإشاح للمعنى.

(٣) في ش (قد) بدل (وقد) والثانية أنسب للساق.

(٤) في أ (تنبيهاً) بدل (تسبيلاً) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) في ش، ز، ق (كما رأينا في مواضع) بدل (كما في مواضع) والمعنى واحد.

(٦) في ز زيادة (يئس) ولا أثر لها.

(٧) حكومة العدل أن يُقْرَم لو كان مملوكًا بدون هذا الأثر. ثم يُقْرَم مع هذا الأثر. ثم يطر إلى تفاوت ما بين القيمتين كم هو؟ وهذا قول الطحاوي، وقال الكرخي: أن ينظر كم مقدار هذه الشجة من نصف عشر الدية؟ لأن وجوب نصف عشر الدية ثابت بالصل، ومالا نص فيه يرد إلى المنصوص عليه باعتبار المعنى. (المبسوط ج ٢٦ ص ٧٤). واطر في تخريج المسألة أيضًا المبسوط ج ٢٦ ص ٨١، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٣.

(٨) في ش، ق، ط، ز، ك، ح، أ (في نوارده هشام) بدل (هشام في نوارده) والمعنى واحد.

الحر شيء، وفي العبد^(١) حكومة^(٢) عدل عند أبي حنيفة، وعند محمد: في الحر والعبد^(٣) حكم عدل^(٤)، وقد روى عن أبي يوسف كذلك.

لهما: ما ذكرنا أنه نقصان فيهما جميعاً.

له: أن في الأحرار يعتبر نفوت^(٥) المنفعة، أو الجمال، ولم يوجد لا هذا، ولا هذا^(٦)، وفي العبد نقصان القيمة، وقد وجد.

١٩٧٢- قال (أبوحنيفة): القتل إذا وجد في محلة، ووليه ادعى^(٧) على غيره، وشهد به أهل المحلة؛ لا يقبل.

وقال أبو يوسف ومحمد: يقبل^(٨).

لهما: أن الولي لما ادعى^(٩) على غيره يرثوا، فانتفت التهمة عنهم أصلاً، فيقبل.

له: أنهم تعينوا للخصومة، لوجود القتل^(١٠) بين أظهرهم، فلا تقبل شهادتهم وإن خرجوا عن الخصومة بعد ذلك، كالوكيل بالخصومة^(١١) إذا شهد بعد العزل، أو الوصي إذا شهد بعد الخروج عن الوصاية.

١٩٧٣- قال (أبوحنيفة): إذا وُجِدَ الإنسان قتيلاً في دار نفسه، فعلى عاقلته الدية. وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليهم^(١٢).

(١) في ش، ق، زيادة (تجب) وهي توضح المعنى.

(٢) في أ (حكم) بدل (حكومة) والمعنى واحد.

(٣) قوله (العبد حكومة عدل عند أبي حنيفة، وعند محمد في الحر والعبد) سقط من ط. وهو وهم من السامخ، وفي ر، ق زيادة (جميعاً) وهي تؤكد المعنى.

(٤) في ش (العدل) بدل (عدل) والمعنى واحد.

(٥) في ق، ش، ز، ك (فوت) وفي ط (فوات) بدل (نفوت) والمعنى معها واحد.

(٦) في ك (ولا ذاك) بدل (ولا هذا) والمعنى واحد.

(٧) في أ زيادة (القتل) وهي توضح المعنى.

(٨) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١١٥، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٥٧، ٤٧٥٨، والأصل ج ٤ ص ٤٧٩.

(٩) في ش، ق، ز زيادة (القتل) وفي ط، ك زيادة (قتله) وفيهما زيادة إيضاح للمعنى.

(١٠) في ش، ق، ط، ز، ك، ح (القتل) بدل (القتل) والأولى أنسب للمعنى.

(١١) (بالخصومة) سقطت من ش، والاثبات أفضل لإكمال المعنى.

(١٢) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١١٣، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٥٢، ٤٧٥٣، والأصل ج ٤ ص ٤٧٨.

لهما: أنه لو وُجد^(١) غيره قتيلاً في دراه جعل كأنه هو القاتل، فكذا هما صار كأنه قتل نفسه، فلا تجب الدية على عاقلته.

[له: أن هذا مكان لو وجد غيره قتيلاً فيه كانت الدية على عاقلته]^(٢)، فكذا هذا، كواحد من أهل المحلة وجد قتيلاً في المحلة، والجامع بينهما أنه موجب جنابة التقصير في الحفظ. فهل^(٣) تجب القسامة على عاقلته؟ على قوله: اختلف المشائخ فيه.

١٩٧٤- قال (أبو حنيفة): من له القصاص في الطَّرَف إذا - استوى، فسرى إلى النفس ومات: في القياس أن يجب عليه القصاص، وفي الاستحسان: أن تجب الدية.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليه - وهو قول زفر والشافعي^(٤).

لهما: أنه قطع بإذن الشرع، فصار كالقاضي إذا^(٥) قطع بد السارق. وسرى، وكالبزّاخ، والفضاد.

له: أنه قتل نفساً بغير حق؛ لأن حقه في القطع، لا في القتل^(٦)، والمعتول مضمون بالدية، فتجب الدية^(٧) إذا سقط القصاص بالشبهة، بخلاف^(٨) ما ذكر؛ لأن ثمة الفعل واجب يقتضيه^(٩) الأمر أو العقد، والواجب لا يمكن

(١) في ح (وحده) بدل (وجد) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، ك وهو وهم من الناسخين حيث اشتهت عليهما لفظة (عاقلته) الأولى بالثانية.

(٣) في ش، ح، أ، ط، ز، ك (وهل) بدل (فهل) والأولى أنسب للسياق.

(٤) قوله (وهو قول زفر والشافعي): سقط من ش، ك، ق، ط، ز، والإثبات أفضل لمعرفة رأيهما في هذه المسألة. (انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٤٧).

(٥) (إذا) سقطت من ش، ك، أ، ط. والإثبات أفضل لوضوح المعنى.

(٦) في أ (القتل) بدل (القتل) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) قوله (فتجب الدية) سقط من ط. والإثبات أفضل لاكمال المعنى.

(٨) قوله (لا في القتل .. إلى .. بخلاف) سقط من ق والإثبات يؤدي إلى استقامة المعنى.

(٩) في ك، ح، أ، ق، ط، ز (بقتضيه) بدل (بقتضيه) والمعنى واحد.

تقييده بالسلامة^(١).

١٩٧٥- قال (أبوحنيفة): من له القصاص في النفس إذا قطع طرف من عليه القصاص^(٢)، ثم عفا؛ فعليه دية البدن - وهو قول الشافعي^(٣) - وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليه^(٤).

لهما: أنه استوفى بعض حقه؛ لأن كل النفس حقه في حق الإثلاف، فنصار كمن استوفى بعض الدية، وأبرأ عن الباقي.

له: أنه قطع طرفاً بغير حق؛ لأن حقه في القتل الذي هو قصاص دون القطع. وقوله: بعض حقه، قلنا: النفس أو الطرف ما صار حقاً له إلا في حق الإثلاف بالقتل، فإنلافه بطريق آخر يكون^(٥) بغير حق، فيجب ضمانه.

١٩٧٦- قال (أبوحنيفة): القتل بالمثل^(٦)، والخنق، والتفريق والإلقاء من شائع الجبل^(٧) لا يوجب القصاص.

وقال أبو يوسف ومحمد: يوجب القصاص^(٨).

لهما: أنه قتل من كل وجه، فيجب القصاص بالنصوص.

له: أنه القصاص لو وجب^(٩) إما أن يُستوفى دماً، أو جرحاً، لا وجه إلى الأول؛ لأنه منفي لقوله - **يَكْفَى** -: «لا قود إلا بالسيف»^(١٠) ولا وجه إلى

(١) في ك، ط زيادة (وفد عرف تمامه في طريقة الخلاف) وهي توضيح مكان ورود هذا الخلاف.

(٢) (القصاص) سقطت من أ. والإثبات أفضل لزيادة وضوح المعنى المراد.

(٣) (وهو قول الشافعي) سقط من ش، ز، ك، ق. والإثبات أفضل لمعرفة رأيه في هذه المسألة.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٥٠، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٧٨.

(٥) في ش (فيكون) بدل (يكون) والثانية أنسب للسياق.

(٦) في ز زيادة (عمداً) وهي تكمل المعنى.

(٧) قوله (والخنق والتفريق، والإلقاء من شائع الجبل) سقط من ط، ز، ك، أ، ح. والإثبات أفضل لمعرفة الحكم في هذه الأشياء.

(٨) (القصاص) سقطت من ح، أ. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح. انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٢٢، ١٥٢، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦١٦ - ٤٦١٧. والأصل ج ٤ ص ٥٠٦.

(٩) في ز، ق زيادة (لا يخلو) ولا أثر لها.

(١٠) رواه ابن ماجه من حديث النعمان بن بشير رقم ٢٦٦٧، ومن حديث أبي بكر رقم

الثاني؛ لأن فيه استيفاء الزيادة - وهو الجرح - والمماثلة شرط في هذا الباب.

١٩٧٧- قال (أبو حنيفة): إذا قطع يد إنسان عمدًا، ثم قتله عمدًا، فلمولى أن يرفع يده، ثم يقتله.

وقال أبو يوسف ومحمد: له أن يقتله، ولا يقطعه^(١).

لهما: أنهما جنائتان من جنس واحد، صدرت من واحد على واحد، فيدخل ما دون النفس في النفس، كما لو كانتا خطأ.

له: أنهما جنائتان لو انفردت^(٢) كل واحدة منهما توجب القصاص^(٣)، فإذا اجتماعا تَوَفَّرَ على كل واحدة منها جزاء^(٤) وهذا^(٥) بخلاف الخطأ؛ لأن موجبة الدية، وهو^(٦) بدل المحل، لاجزاء الفعل.

١٩٧٨- قال (أبو حنيفة): لا ينال إذا ادعى دم أبيه على رجل وأخوه غائب، ويقام البينة أنه قتل أباه عمدًا، قبلت البينة، وحبس القاتل، فإذا جاء^(٧) أخوه كلفا جسيمًا إعادة البينة.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يكلفان ذلك^(٨).

٢٦٦٨، كتاب الديات، باب لا قود إلا بالسيف. ح ٢ ص ٨٨٩، ورواه الدارقطني من حديث أبي هريرة، رقم ٢٠، ٢٢، ومن حديث أبي بكره رقم ٨٢، ومن حديث النعمان بن بشير رقم ٨٣، كتاب الحدود والديات وغيره، ج ٣ ص ٨٨، ١٠٦، والبيهقي من النعمان بن بشير، وأبي بكره، وأبي هريرة، كتاب الجنائيات، باب ما روي في أن لا قود إلا بحديدة، ج ٨ ص ٦٢، ٦٣. ورواه الطبراني عن ابن مسعود مرفوعًا. (مجمع الزوائد كتاب الديات، باب لا قود إلا بالسيف) ج ٦ ص ٢٩١.

(١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٦٩، والجامع الصغير ص ٤٠٩، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٧٥.

(٢) في ش، ط، ز (انفرد) بدل (انفردت) والثانية أفضل لدلالتها على الجنابة.

(٣) في ط، ق، ز، ك، ح، أ زيادة (جزاء) وهي توضح المعنى.

(٤) في ق، ط، ز، ك (جزاءه) وفي ح (جزاءها) بدل (جزاء) والثانية والثالثة أنسب للمعنى.

(٥) (وهذا) سقطت من ط، ز، ك، ح، أ ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٦) في ط، ز، ك، ح، أ (وهي) بدل (وهو) والأولى أفضل لدلالتها على نفع موت، وهو الدية.

(٧) في أ، ق، ط، ز، ك، ح (قدم) بدل (جاء) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٨) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٧٨، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٣٦. والأصل ح ٤ ص ٥٤٤.

لهما: أن كل واحد من الورثة خصم فيما يدعي للميت، والفصاص حق الميت، بدليل، أنه يصح عفو، ولو انقلب مالاً نفقضى ديونه، ونفذ وصاياه، وصار^(١) كالخطأ^(٢).

له: أنه الفصاص حق الميت من الوجه الذي قلتم، وحق الأولياء من وجه، لأن المقصود - وهو التثني - يحصل للولي، لا للميت، والواحد من الورثة ينصب خصماً عن الميت، لا عن ولي آخر، بخلاف الخطأ، لأن موجه المال - وهو حق الميت من كل وجه.

قال: ومسألة الفصاص بين الكبار والصغار^(٣) ذكرناها في كتاب الصلح^(٤).

١٨٧٩- قال (أبوحنيفة): شهود الفصاص إذا رجعوا بعد الإستيفاء ورجع الولي أيضاً، أو جاء المشهود بقتله حياً، ضمنوا الدية، وولي المقتص منه^(٥) إن شاء ضمن الولي، وإن شاء ضمن الشاهدين، فإن ضمن الولي؛ لم يرجع عل الشاهدين بالإجماع، وإن ضمن الشاهدين؛ لم يرجعاً على الولي عند أبي حنيفة .

وعند أبي يوسف ومحمد: يرجعان^(٦).

وفي قتل الخطأ يرجعان عليه بالإجماع [نظيره مسألة المناسك: مُخَرِّمٌ أَخَذَ صَيْدًا، فَجَاءَ آخِرُ وَقْتِهِ فِي يَدِهِ، وَضَمَّنَ الْآخِذُ؛ لَمْ يَرْجَعْ عَلَى الْقَاتِلِ عِنْدَهُ، خِلَافًا لَهُمَا]^(٧).

ولأبي حنيفة قول آخر كقول صاحبه.

- (١) في ش (فكان) بدل (وصار) والمعنى معهما واحد.
- (٢) في أ، ش، ط، ك، ح (كأقتل الخطأ) وفي ز، (كقتل الخطأ) بدل (كالخطأ) وجميعها تؤدي إلى المعنى المراد.
- (٣) في ز، ح (الصغار والكبار) بدل (الكبار والصغار) والمعنى واحد.
- (٤) انظر المسألة (١٨٥٦).
- (٥) في ز، زيادة (بالغيار) وهي توضيح المعنى.
- (٦) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٨٢، ١٨٤، والبدائع ح ١٠ ص ٤٦٣٠، والأصل ح ٢ ص ٥٤٧.
- (٧) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ، ح، والإثبات أفضل لزيادة التفصيل والإيضاح. وانظر المسألة (٥٦٢).

لهما: أنهما ضمنا بقتل الولي، فيرجعان عليه.

له: أنهما ضمنا بفعلهما، فلا يرجعان على غيرهما، بخلاف قتل الحف، لأنهما ملكا المال^(١) بالضم، فإذا أخذ^(٢) غيرهما يأخذان منه.

١٩٨٠- قال (أبوحنيفة): من بسط حصيرا في مسجد، أو علق فيه قنديلا، أو بنى فيه بناء، أو حفر حفرة وهو ليس من أهل المحلة؛ ضمن ما عطف به. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يضمن في الحصر، والقنديل، ويضمن في البناء والحفر^(٣).

لهما: أن كل أحد^(٤) مأذون بالدخول في المسجد، والصلاة فيه، وبسط الحصر، وتعليق القنديل من [توابع]^(٥) ذلك، بخلاف البناء والحفر.

له: أن هذا أمر يتولاه أهل المحلة، فلا يملك غيرهم إلا بشرط السلامة، كالبناء في المسجد، وبسط الحصر في دار الغير.

١٩٨١- قال (أبو حنيفة): إذا قعد الرجل في مسجد حَيٍّ، أو نام، أو قام فيه - في غير صلاة - أو مر فيه، فهو ضامن لما أصاب. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يضمن^(٦).

لهما: أن كل أحد^(٧) مأذون بالدخول في المسجد، والقعود فيه، فصار كالدخل في منازلهم.

له: أن المسجد أعد للصلاة، لا غير، فكان غيره مقبداً بشرط السلامة.

١٩٨٢- قال (أبوحنيفة): من حفر بئراً على قارعة الطريق فوق فيه إنسان فمات

(١) في ط (المالك) بدل (المال) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) قول (غيرهما) بخلاف ... إلى ... أخذه سقط من ش. وهو وهم من النسخ حيث أنشبه عليه لفظ (غيرهما) الأولى بالثانية.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٢٤، والبدائع ج ١٠ ص ٧٢٠ والأصل ج ٤ ص ٥٩٠.

(٤) في ك، ح، ق، ط، ز (واحد) بدل (أحد) والمعنى معهما واحد. وللمعنى (أحد) سقطت من ش ولبابها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٥) في الأصل (تواضع) وهو وهم من النسخ.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٢٥، والبدائع ج ١٠ ص ٧٢١ والأصل ج ٤ ص ٥٩٠.

(٧) في ش، ز، ك، ق، ط (واحد) بدل (أحد) والمعنى واحد.

عُثًا، لاشيء على الحافر.

وقال أبو يوسف ومحمد: يضمن^(١).

لهما: أن النعم من هواء^(٢) البئر، فأضيف إلى الحافر.

له: أن التلف لم يحصل من السقوط، والمضاف إليه ليس إلا السقوط.

١٩٨٣- قال (أبو حنيفة): إذا جنى عبد إنسان جناية، فاختار المولى إمساكه، وليس عنده ما يؤدى، فعليه الأرض^(٣) عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: إن لم يؤد الذبة للحال، فعليه الدفع، إلا أن يرضى الأرباء بالفداء^(٤).

لهما: أن الواجب عليه^(٥) الدفع، أو الفداء. فإذا أمسك^(٦) وليس عنده الفداء؛ لم يصح^(٧)، فأمر بالدفع.

له: أن الواجب عليه أحدهما^(٨): الدفع أو الفداء، ثم لو اختار الدفع، صح وتُتَيَّن. فكذا، إذا اختار الفداء، إلا أنه ذو عُسْرَةٍ، فله النظر إلى مَسْرُوعَةٍ.

١٩٨٤- قال (أبو حنيفة): عبد حفر بئرًا على قارعة الطريق، فوقع فيها إنسان، ومات، وعلم به المولى، فأعتقه؛ فعليه الذبة؛ لأنه صار مختارًا للفداء، فلو^(٩) وقع فيها آخر ومات، فولي الجناية الثانية يشارك الولي الأول فيما أخذ من الذبة.

(١) في قول أبي حنيفة: إذا مات جروحًا أو عُثًا فلا شيء عليه. وأما في قول أبي يوسف: إن مات جروحًا فلا ضمان عليه، وإن مات عُثًا فالضمان عليه - أي الحافر، وفي قول محمد. عليه الضمان في الجوع والغم. (انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥، والمسألة (١٩٩٧)، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧١٠).

(٢) في ش (هذا) بدل (هواء) والثانية أنب للمعنى.

(٣) في ش، ط، ك (فالعيد عيده، وعليه الأرض) وفي ق، ز (قال أبو حنيفة: فالعيد عهده وعليه الأرض) بدل (فعليه الأرض) والآخره أفضل لدلالته على المعنى واحتصار. والأرض هو دية الجراحة (انظر طلبة الطلبة ص ٢٣٥، وأنيس الفقهاء ص ٢٩٥).

(٤) المبسوط ج ٢٧ ص ٣٦، والأصل ج ٤ ص ٥٩٥.

(٥) في ش، ق، ط، ز، ك، أ، ح زيادة (أحدهما إما) وهي تزيد المعنى وضوحًا.

(٦) في ش، ز (أمسكه) بدل (أمسك) والمعنى مهمما واحد.

(٧) في ق، ط، ز زيادة (إمساكه) وفي ك، زيادة (الإمسك) وهي تزيد المعنى وضوحًا.

(٨) في ش، ق، ط، ر، ك (أنه مخير بين) بدل (أن الواجب عليه) والمعنى واحد.

(٩) في ش، ق، ز (ولو) بدل (ولو) والمعنى واحد.

فيضرب هذا بجميع قيمة العبد، والأول بجميع الدية، فيقسم بينهما^(١) على ذلك.

وقال أبو يوسف ومحمد: يضمن المولى لولي الجناية الثانية نصف العينة، والدية للأول^(٢).

لهما: أن العبد صار قاتلاً كليهما من وقت الحفر، لكن المولى أعتقه وهو يعلم بأحدهما دون الآخر، فصار مختاراً للفداء في حق من علم، وعليه نصف القيمة للذي لم يعلم.

له: أن دفع الدية كدفع قيمة العبد، فإنه يتخلص به عن دفع العبد، ولو كان أعتقه، وهو لا يعلم، وغرم قيمته للأول؛ لا يغرم للثاني شيئاً، بل شارك^(٣) الأول^(٤)، فكلنا هذا.

١٩٨٥- قال (أبو حنيفة): جناية العبد المغضوب على مولاه، وعلى مال^(٥) مولاه، معتبرة عند أبي حنيفة^(٦).

وقال أبو يوسف ومحمد: هدر، وحنابته على الغاصب. وعلى ماله هدر عنده، وعندهما: معتبرة^(٧). فهما اعتباراً الحال - وهو ملك المغضوب منه في الحال - فجنايته عليه هدر، وعلى غيره معتبرة، وهو اعتبر المآل؛ لأن الغاصب يملكه بالضممان، فيظهر في آخره^(٨) أنه كان ملكاً له، فكانت جنايته

(١) في أ، ح (بينهم) بدل (بينهما) والثانية أنسب للمعنى؛ لأن سياق الكلام مداره على الاثنين.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٤٧، والأصل ج ٤ ص ٦٠٧.

(٣) في أ، ق، ط، ك، ح (يشارك) بدل (شارك) والأولى أنسب للسياق، لأن فيه دلالة على المستقبل.

(٤) في ش (مشاركة للأول) بدل (شارك الأول) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) في ق، ز (أموال) بدل (مال) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٦) (عند أبي حنيفة): سقطت من ش، ق، ح، أ، ط، ز، ك وعدم ذكرها أملاً؛ لأن الباب لأبي حنيفة.

(٧) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٥٣.

(٨) في ش (في حق الآخرة) وفي ح (بالآخرة) وفي أ، ق، ط، ز، ك (في الآخرة) بدل (في آخره) والآخرة أسب للمعنى.

عليه هدر، وعلى غيره معتبرة^(١).

١٩٨٦- قال (أبوحنيفة): مُدْبِرٌ قتل رجلين، أحدهما خطأ والآخر عمداً، وكان للعمد وليان فعفا أحدهما؛ بطل نصيبه، وانقلب^(٢) الآخر مالاً، وضمن المولى قيمة المُدْبِر، فيقسم بين ولي الجناية الخطأ، وبين شريك العافي بطريق العول^(٣)، والمضاربة أثلاثاً، ثلثاه لولي الخطأ، وثلثه لشريك العافي. وقال أبو يوسف ومحمد: يقسم بينهما بطريق المنازعة^(٤) أرباعاً، ثلاثة أرباعه لولي الجناية الخطأ، وربعه لشريك العافي^(٥). وعلى هذا^(٦) لو كان القاتل عبداً، قُتِلَ، واختار المولى الدفع إليهما، كيف يقسم العبد بينهما؟ وعلى هذا^(٧) مسألة ذكرها في المأذون الكبير^(٨): عبد بين رجلين أذانه رجل^(٩) أجنبي مائة درهم، وأذانه أحد موليه مائة درهم، فبيع العبد بمائة درهم، كيف يقسم هذه المائة بينهما؟ على هذا الخلاف^(١٠). ثلاث مسائل هذه^(١١) اختلفوا فيها على هذا الوجه^(١٢) وثلاث مسائل

(١) في ح، أ، ز، ك (معتبراً) بدل (معتبرة) والثانية أفضل لدلائلها على الجناية.

(٢) في ط، ز زيادة (نصيب) وهي توضح المعنى.

(٣) هو أن يجاوز سهام الميراث سهام المال، وسمى بذلك، لأنه إذا زادت السهام على الفريضة تحول المسألة سهام الفريضة فيدخل القصاص على أهل الفريضة بحصصهم، (طلبة الطلبة ص ٣٤٦، التعريفات الفقهية ص ٣٩٢).

(٤) سميت بالمنازعة؛ لأن كل واحد منهما لا ينازع صاحبه في نصيبه في هذا المال.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٧٦، والأصل ج ٤ ص ٦٤٢، ٦٤٣.

(٦) في ز، ط، ك، ق زيادة (وهنا ثلاث عشرة مسألة في ثلاث منها الاختلاف على هذا الوجه، وفي ثلاث منها الاختلاف على عكس هذا، وفي ست منها اتفاق أنه يقسم بطريق العول والمضاربة، وفي مسألة واحدة اتفاق أنه يقسم بطريق المنازعة، أما الثلاث الأولى وإحداها هذه المسألة، والثانية لو كان ...) وهي زيادة تفصل المعنى وتوضحه.

(٧) في ك، ق، ط، ز (والثالثة) بدل (وعلى هذا) وكل منهما تناسب ما ورد في النسخة التي جاءت فيها.

(٨) من كتاب المبسوط ج ٥ ص ٦٢، ٦٣.

(٩) (رجل) سقطت من ش، ك، ق، ط، ز. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(١٠) انظر المسألة ١٩٤٥ من كتاب المأذون.

(١١) في ش، ق، ز (هذه ثلاث مسائل) بدل (ثلاث مسائل هذه) والمعنى واحد.

(١٢) قوله (ثلاث مسائل هذه ...) إلى ... الوجه) سقط من ك. والإتيان أفضل لزيادة الإيضاح.

أحر^(١) اختلفوا فيها على عكس هذا: إحداهما: اثنان تنازعا في دار، أحدهما يدعي الكل، والآخر يدعي النصف، وأقاما البينة، فعند أبي حنيفة: يقسم بينهما على طريق المنازعة أرباعاً.

وعند أبي يوسف ومحمد: بطريق العول والمضاربة أثلاثاً.

والثانية: رجل أوصى بجميع عبده^(٢)، ولآخر بنصفه^(٣). وهو يخرج من ثلثه، كيف يقسم الثلث بينهما على هذا الخلاف؟

والثالثة^(٤): رجل أوصى بجميع ماله لإنسان، ولآخر بنصف ماله، وأجازت الورثة، فهو على هذا الخلاف. وفي مسائل كثيرة^(٥) اتفقوا على أن القسمة بطريق العول والمضاربة، منها: مسائل الفرائض إذا ضاقت التركة عن سهام أصحاب الفرائض. ومنها: رجل مات وترك ألف درهم، وعليه ألفا درهم لرجل، ولآخر ألف، فهي بينهما أثلاثاً.

ومنها: رجل أوصى بثلث ماله لرجل، وبربعه لآخر، فالقسمة بينهما على طريق العول والمضاربة.

ومنها: مُدْبِرٌ قتل رجلاً خطأ، وقطع^(٦) آخر، وضمن المولى قيمته؛ يقسم بينهما على طريق العول والمضاربة. ومنها: قتل عبد^(٧) رجلاً خطأ، وقطع^(٨) آخر، واختار المولى دفعه. ومنها مسألة الزيادات: رجل أوصى لامرأته بجميع ماله، ولأجنبي كذلك، ولا وارث له سواها، ثم مات، دفع أولاً إلى الأجنبي ثلث ماله؛ لأن الوصية بالثلث مقدمة على الميراث، وكذا

(١) في ك (وأما الثلاث التي) بدل (وثلاث مسائل آخر) وتؤيدان المعنى المراد.

(٢) في ش، ك، ح، أ، ق، ط، ز (العبد) بدل (عبده) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ش (بنصف) بدل (بنصفه) والثانية أنسب للسباق.

(٤) في ش (والثانية) بدل (والثالثة) والأخيرة أنسب للمعنى؛ لأن المسألة الثانية سبق ذكرها قبل هذا.

(٥) في ق، ز (وأما الست التي اتفقوا عليها) بدل (وفي مسائل كثيرة) والأولى أفضل؛ لأن المسائل المذكورة بعدها ست.

(٦) في ك، ق، ط، ز زيادة (يد) وهي توضح المعنى.

(٧) في ش، ك، ح، أ، ق، ط، ز (عبد قتل) بدل (قتل عبد) والأولى أنسب.

(٨) في ش، ك، ق، ط، ز زيادة (يد) وهي توضح المعنى.

على^(١) الوصية للوارث. ثم يدفع للمرأة^(٢) ربع ما بقي؛ لأن الميراث مقدم على الوصية للوارث، والوصية بما زاد على الثلث؛ فتقع^(٣) الحاحة إلى حساب له ثلث وربع، وأقله اثني عشر، الثلث للأجنبي، أربعة، وربع الباقي للمرأة: سهمان، والستة الباقية تقسم بينهما على طريق العول^(٤) بالإجماع، لكن فيه اختلاف من وجه آخر وهو: أن الأجنبي يضرب بشمانية عند أبي يوسف ومحمد؛ لأنه أوصى له بجميع المال، وقد وصلت^(٥) إليه أربعة، والسهمان للذان أخذتهما المرأة يستحق الأجنبي الضرب بها؛ لأنه يستحقها بإجازة المرأة، فأما المرأة تضرب بستة؛ لأنها لا تستحق الضرب بما أخذت من الربع، ولا تستحق الأربعة الذي أخذها الأجنبي، لأنها لا تستحقها بإجازة الموصى له^(٦)، فتضرب هي بستة، والأجنبي في ثمانية، وبينهما موافقة بالنصف، فيرد كل واحد منهما إليه، فصار للأجنبي أربعة، ولها ثلاثة، وهي سبعة، فيقسم الباقي وهو ستة بينهما على سبعة^(٧) ولا يستقيم فيضرب سبعة في أصل المال، وهي إثني عشر، فيصر أربعة وثمانين، فمنه تخرج المسألة.

وعنده: يضرب الأجنبي^(٨)، بستة أيضاً؛ لأنه لا يستحق ما أخذه المرأة، لأنها^(٩) استحققتها من الأصل، فيبقى حقه في ستة، وحقها في ستة، فكان^(١٠) الباقي بينهما نصفان، وتخرج المسألة من إثني عشر. ومسألة واحدة^(١١) تقسم بطرق المنازعة بلا خلاف: ما ذكر في الجامع الكبير: رجل باع عد

(١) في الأصل زيادة (هنا) ولا فائدة لها.

(٢) في ش، ق، ك، ز، ط (إلى المرأة) بدل (للمرأة) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٣) في ش (فوقعت) وفي ط (فَنُتَتْ) بدل (فتقع) والمعنى واحد.

(٤) في ق، ط، ز زيادة (والمضاربة) وهي توضح المعنى.

(٥) في ش، ك، ق، ط، ز (وصل) بدل (وصلت) واللفظان جائزتان.

(٦) (له) سقطت من أ. وثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٧) في ش (وهي ستة على سبعة) بدل (وهو ستة بينهما على سبعة) والثانية أوضح.

(٨) (الأجنبي) سقطت من ط، ز والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٩) في ش، ق (لأنه) بدل (لأنها) والثانية أفضل لعود الضمير إلى المرأة.

(١٠) في ش (وكان) بدل (فكان) والثانية أنسب للنساق.

(١١) في ك (وأما الواحدة التي) بدل (وأسألة واحدة) وتؤديان إلى المعنى المراد.

رجل بغير أمره من غيره، وباع من آخر نصفه بغير أمره، فأجار المولى
اليعين جميعاً؛ قسم العبد بين المشتريين بطريق المنازعة - إذا احتار^(١)
العبد، ربعة^(٢) لمشتري النصف، وثلاثة أرباعه لمشتري الكل.

لهما : في المسائل الثلاث الأول، أنه وجد حكم شرعي ميز أحد النصفين
عن الآخر، وهو العمو في المسألتين الأوليين، وسقوط الدين في نصيبه في
مسألة المأذون، فصار كل نصف كأنه عين على حدة، فبسلم أحد النصفين
لصاحب الكل، والنصف الآخر مشترك بينهما، وصار كمسألة الجامع.
بخلاف المسائل الثلاث الأخرى؛ لأنه لم يوجد دليل يميز أحد النصفين عن
الآخر، فإن بينة مدعي النصف توجب ثبوت حقه في نصف الدار شائعاً، وما
من جزء منها إلا ويثبت توجب الاستحقاق في نصفه^(٣)، فيجب قسمة كل جزء
على قدر حقيقهما، وكذا مسألتى الوصية.

له : في المسألة الأولى [من المسائل الثلاث الأول]^(٤) : أولياء الجناية لاحق
لهم في قيمة المدبر، وإنما حققهم في بدل المتلف، وهو دية كل القتل،
ونصف^(٥) القتل، إلا أنهم يستحقون به الضرب في قيمة المدبر، فكانت
القيمة^(٦) فارغة عن حقوقهم، فيقسمون^(٧) بقدر حقهم^(٨)، ولهذا لو كان في
المحل سعة، أخذ كل واحد منهم جميع حقه، وصار كمسألة دين الألف،
والألفين، كما في مسألة الموارث، فإنه يثبت الاستحقاق بشيء^(٩) -
وهو الربع، والنصف - ثم يستحق بذلك الضرب في شيء من التركة، وفي

(١) في ش، ك، ق، ح، أ، ط، زيادة (أخذ) وهي توضح المعنى.

(٢) في ك (ربعة) بدل (ربعة) والمعنى واحد .

(٣) في ش، ق، ط، ز (استحقاق نصفه) بدل (الاستحقاق في نصفه) والمعنى واحد.

(٤) سقط ما بين القوسين في الأصل، والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٥) في ز زيادة (دية) وهي توضح المعنى.

(٦) في ش (القسمة) بدل (القيمة) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ك، ق، ط، ز (فيستحقون) وفي ش (فيستحقون به الضرب) بدل (فيقسمون) وجميعهم

تؤدي إلى المعنى المراد.

(٨) في ش (ذلك) وفي ق، ز (حقوقهم) بدل (حقهم) والمعنى معها واحد.

(٩) في ش (استحقاق شيء) بدل (الاستحقاق بشيء) وتزدان إلى المعنى المراد.

مسألة الوصية بالثلث والربع كذلك، بخلاف المسائل الثلاث الأخرى؛ لأن في (١) مسألة الدار البينة (٢) أوجبت استحقات عين كل الدار، أو نصفه، فلا حق لصاحب النصف فيما وراء النصف (٣). وكذا في مسألة الوصية بنصف العبد، وبكله، وبكل المال ونصفه، بخلاف الوصية بالثلث والربع؛ لأنه لم [يُضف] (٤) إلى شيء بعينه.

الأصل عند أبي حنيفة: أن الحقوق إذا تعلقت بالذمة وجب استيفاؤها من العين، فإذا ازدحمت العين، وضاعت عن إيفائها؛ قسمت العين على طريق العول، وإذا كانت الحقوق متعلقة بعينها، قسمت بينهم على طريق المنازعة.

وعند أبي يوسف ومحمد: كل عين تضايقت من الحقوق فما كان صاحبه لم يستحق العين كله، فإن العين تقسم على طريق المنازعة، كما لو انفردت. صاحبه استحق الكل، وإنما ينقصه بانضمام غيره إليه، فلا يقسم على طريق العول (٥).

(١) (في) سقطت من ش، والإثبات أفضل لمناسبة السياق.

(٢) في ط (بينة أحدهما) بدل (البينة) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٣) في ط زيادة (فيسلم ذلك لمدعي الجميع) وهي توضيح المعنى.

(٤) في الأصل (يوصف) والمعنى لا يستقيم بها.

(٥) قوله (الأصل عند أبي حنيفة ... إلى ... فلا يقسم على طريق العول) سقط من ش، ك، ح، ز، أ، ق، ط والإثبات فيه زيادة فائدة.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٩٨٧- قال (أبيوسف): إذا وُجِدَ قَتِيلٌ فِي مَخْلَةٍ، فَإِنْ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ بِحَنَفٍ
بِخَمْسِينَ يَمِيْنًا، ثُمَّ يَغْرَمُونَ الدِّيَّةَ، فَإِنْ اِمْتَنَعُوا عَنِ الْيَمِيْنِ حَبَسُوا حَتَّى يُفَرَّجُوا،
أَوْ يَخْلَعُوا^(١).

وعن أبي يوسف: أَنَّهُمْ إِذَا تَكَلَّمُوا قُضِيَ عَلَيْهِم بِالذِّيَّةِ^(٢).

له: قياس هذا على سائر الأموال.

لهما: أَنَّ الْيَمِيْنَ مَسْتَحَقٌّ عَلَيْهِمْ، فَيَجِبُ الْحَبْسُ وَالْجَبْرِ عَلَى إِيفَائِهِ.

١٩٨٨- قال (أبيوسف): إِذَا كَانَ فِي الْمَحَلَّةِ أَصْحَابُ الْخَطِّ وَالْمَشْتَرُونَ،
وَالسَّكَّانُ، فَالْكُلُّ سَوَاءٌ فِي الْقِسَامَةِ وَالذِّيَّةِ - وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى -

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ: الْقِسَامَةُ عَلَى أَهْلِ الْخَطَّةِ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا
وَاحِدٌ، كَرَّرَ عَلَيْهِ خَمْسُونَ يَمِيْنًا، وَالدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ^(٣).

له: أَنَّ وَجُوبَ الدِّيَّةِ، وَالْقِسَامَةِ عَلَيْهِمْ^(٤) لالتزامهم الحفظ، ولو جُود^(٥)
القتيل بينهم، وَالْكُلُّ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

لهما: أَنَّ مَبْنَى هَذَا الْأَمْرِ عَلَى التَّدْبِيرِ، وَالرَّأْيِ، وَالنِّسْبَةِ، وَذَلِكَ^(٦) إِلَى أَهْلِ
الْخَطَّةِ، وَغَيْرِهِمْ أَتْبَاعُ لَهُمْ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ^(٧) وَجَدَ فِي دَارِهِ هُوَ عَلَى

(١) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد.

(٢) قال في البدائع: «وروي عن أبي يوسف أنهم لا يحبسون، والدية على العاقلة. وذكره

القاضي في شرح مختصر الطحاوي». البدائع ج ١٠ ص ٤٧٤٣.

(٣) في ز (منسحق) بدل (مستحق) والأولى أنسب؛ لأن اليمين لفظ مؤنث.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١١٢، واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ١٤٦، ١٤٧.

والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٤٧.

(٥) في ش زيادة (إما) ولا أثر لها.

(٦) في ش، ط، ز، ق (أو لوجود) بدل (ولو جود) والأولى أسب للمعنى.

(٧) في أ، ح (في ذلك) بدل (وذلك) والثانية أنسب للمعنى.

(٨) في ش، ط، ز، ك، ق (إذا) بدل (لو) والمعنى واحد.

مالكها، دون الخدم، والأجراء، ولو وجد في مسجد محلة، فهو على^(١) أهل المحلة، فإذا^(٢) وجد في مسجد جامع، فعلى جماعة المسلمين، فكذا^(٣) هذا.

١٩٨٩- قال (أبيوسف): العبد إذا قُتِل خطأ، وقيمته أكثر من عشرة آلاف، نجب قيمته بالغة ما بلغت - وهو قول الشافعي -
وقال أبوحنيفة ومحمد: يجب عشرة آلاف إلا^(٤) عشرة^(٥).
لهما^(٦): أنه أنلف مالاً متقسماً، فتجب قيمته بالغة ما بلغت، كسائر الأموال.

لنا: ^(٧)، أن الواجب ضمان الآدمي، وبدل الدم، لأن الواجب هو الدية بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَرْبُوتُ رَكْبَتِهِ يُؤْتَمَرُ * وَبِذِي نُسُكِهِ إِنَّكَ أَرْهَقٌ﴾^(٨). وهذا مؤمن، والدية ضمان الآدمي، وبدل الدم، ثم بدل آدمي هو حر، مع أنه أشرف^(٩)، لا يزداد على عشرة آلاف، فهذا أولى، بل يقتضي أدنى مال له خطر في الشرع، إظهاراً لانحطاط رتبته، وذلك عشرة، بخلاف قليل القيمة؛ لأن الشرع جعل القيمة، والمالية معياراً لهذا البدل ثمة، وقد عرف^(١٠).

١٩٩٠- قال (أبيوسف): إذا جرح العبد رجلاً، فخصوص فيه المولى، فأعطى

- (١) في ش، زه ط (فعلى) بدل (فهو على) والمعنى واحد.
- (٢) في ش، ط، ز، ق (إذا) بدل (إذاً) والمعنى واحد.
- (٣) في ش، ط، ز، ك، ق (كذا) بدل (فكذا) والمعنى معهما واحد.
- (٤) (إلا) سقطت من ش، والمعنى لا يتم بدونها.
- (٥) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٢٨، ٢٩، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٧٠، والأصل ج ٤ ص ٦٢٢.
- (٦) أي لأبي يوسف والشافعي، وفي ش، ق، ز (له) بدل (لهما) والأولى أفضل لئلا ينسبها طريقة الكتاب.
- (٧) أي لأبي حنيفة ومحمد. وفي ش، ق، ز (لهما) بدل (لها) والأولى أفضل لئلا ينسبها طريقة الكتاب.
- (٨) سورة النساء: ٩٢.
- (٩) في ز، ط، ق، ك زيادة (حالا) وهي توضيح المعنى.
- (١٠) في ش، ط زيادة (وتسامه في طريق الخلاف) وفي ك زيادة (وتسامه في المختلف) وهي

الأرض، ثم صار ذلك قتلاً بالسرابة، فالقياس أن يكون المولى مختاراً، وعليه الدية - وهو قول أبي يوسف الآخر - وفي قوله الأول - وهو قول محمد - وهو استحسان: لا يكون مختاراً، ويخير^(١) الآن، وإن شاء دفع العبد، واسترد ما أعطى، وإن شاء فداه بتمام الدية، وقيل: قول أبي حنيفة كذلك^(٢).

وجه القياس: أن الجراحة أصل، واختيار الأصل اختيار لما تولد منه، كما لو أعتق.

وجه الاستحسان: أنه اختار إمساك العبد بأدنى^(٣) المالكين وذا لا يدل على اختياره بأكثر المالكين، والدفع ممكن، فبتخير، بخلاف الإعناق؛ لأن الدفع بعده غير ممكن.

١٩٩١- قال (أبيوسف): عبد بين اثنين، قتل مولى لهما - أي ولياً^(٤) لهما - فعفا أحد مولييه؛ لا يجب شيء في قول أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد^(٥): يقال للعاني: إدفع نصف نصيبك، أو انده بربع الدية - ذكرها في الجامع الصغير^(٦).

لهما: أن نصيب الذي لم يعف، لما انقلب مالاً يعفر صاحبه؛ صار نصفه في ملكه، ونصفه في ملك صاحبه، فما أصاب ملك صاحبه لم يسقط - وهو الربع - وما أصاب ملك نفسه سقط.

له: أنه القصاص واجب لكل واحد منهما في النصف، من غير تعيين، فإذا

تبين مكان ورود هذا الخلاف.

- (١) في ش (يخير) بدل (يخير) والثانية أسب للمعنى.
- (٢) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٣٥، والأصل ج ٤ ص ٥٩٥.
- (٣) في ش، ق، ط، ز، ك (بأقل) بدل (بأدنى) ولمعنى واحد.
- (٤) في ح (قرئاً) بدل (وليّاً) والثانية أنسب للمعنى.
- (٥) الصحيح أن قول محمد مع أبي حنيفة، ولذلك أورد المؤلف هذه المسألة في باب أبي يوسف على خلاف قول أبي حنيفة ومحمد. (انظر الجامع الصغير ص ٤١٨، والمبسوط ج ٢٧ ص ٧٤، والأصل ج ٤ ص ٦٣٨).
- (٦) انظر المصادر السابقة.

انقلب مالا، يحتمل^(١) الوجوب^(٢) من كل وجه، وهو أن يعتبر الواجب متعلقاً بنصف صاحبه، واحتمل السقوط من كل وجه، وهو أن يعتبر متعلقاً بنصيب نفسه، واحتمل التنصيف، وهو أن يعتبر شائعاً، فلا يجر المال بالشك.

وعلى هذا: إذا قتل مولاه، وله ابنان، فغدا أحدهما، فهو على هذا الخلاف - على رواية محمد في الجامع الصغير - لكن ذكر محمد قول نفسه في الفصل الثاني مع قول أبي حنيفة. ولما عرض الجامع الصغير على أبي يوسف، خطأ محمداً في ست مسائل في روايته عن أبي حنيفة، منها هذه المسألة، وقال: ما رويت عن أبي حنيفة الخلاف في الفصل الأول، بل قوله فيه كقولنا، وإنما قال ذلك في الفصل الثاني. ثم الفرق بين المصلين لمحمد: أن القصاص في الفصل الثاني وجب للمولى المقتول - وهو واحد - ومالك لكل الرقية. فإذا صار القصاص مالا، وكله مملوك له، لا يجب شيء، كما لو قتله خطأ. وفي الفصل الأول: المالك الثان، فيثبت حق كل واحد منهما في نصيب صاحبه، فتتصف. وفرق أبوحنيفة في الفصلين من هذا الحرف بنصف^(٣) كما قال أبو يوسف: وفي المفرد له على عبده شيء^(٤). أبو يوسف يقول في المولى الواحد: الاستيفاء للوارثين، وهو مشترك بينهما.

(١) في ش، ز، ح، أ، ق، ط، ك (احتمل) بدل (يحتمل) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٢) في ش (الوقوف) بدل (الوجوب) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في، (أن في المشترك تنصف) وفي ق (أن في المشترك بالنصف) بدل (نصف) والأولى ولثانية أوضح.

(٤) قوله (وفرقت أبوحنيفة ... إلى ... على عبده شيء) سقط من ش، ز، ك، والإثبات أفضل لزيادة التفصيل.

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

١٩٩٢- قال (محمد): في قتل شبه العمد الدية المغلطة، واختلفوا في تفسيرها

قال أبو حنيفة وأبو يوسف: وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه -: مائة من الإبل: خمس وعشرون منها جذعة، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون^(١).

وقال محمد -: وهو قول عمر وعثمان، وعلي، وزيد، والمغيرة، وأبي موسى - رضي الله عنهم -: يجب ثلاثون جذعة، وثلاثون حقة، وأربعون شبه خلفات في بطونها أولادها^(٢).

له: قوله - ﷺ -: «ألا أن قتل خطأ العمد، قتل السوط والمعا فيه مائة من الإبل، أربعون منها في بطونها أولادها»^(٣). ولأن هذه الدية أغلظ من دية

(١) في ك، ش، ق، ز (خمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون بنت مخاض) بدل (خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون) والمعنى واحد. وحديث ابن مسعود رواه أبو داود، كتاب الديات باب في الخطأ شبه العمد، حديث رقم ٤٥٥٢، ج ٤ ص ١٨٦، ورواه البيهقي، كتاب الديات، باب صفة الستين التي مع الأربعين، ج ٨ ص ٦٩.

(٢) رواه أبو داود عن عمر، وعثمان، وعلي، وزيد بن ثابت، كتاب الديات، باب في الخطأ شبه العمد، حديث رقم ٤٥٥٠، ٤٥٥١، ٤٥٥٤، ٤٥٥٥. ج ٤ ص ١٨٦، ١٨٧، ورواه البيهقي عن عمر، وعلي، والمغيرة بن شعبة، وأبي موسى، وزيد بن ثابت، وعثمان بن عفان، كتاب الديات باب صفة الستين التي مع الأربعين، ج ٨ ص ٦٩. وانظر في تزييع المسألة المبسوط ج ٢٦ ص ٧٦، والأصل ج ٤ ص ٤٤٤، وما بعدها.

(٣) رواه أبو داود، كتاب الديات، باب في الخطأ شبه العمد حديث رقم ٤٥٤٧، ج ٤ ص ١٨٥. والنسائي عن ابن مسعود، وعن ابن عمر، وعن رجل من الصحابة، كتاب الديات، باب كم دية شبه العمد؟ من حديث ٤٧٩٣ - ٤٨٠١، ج ٨ ص ٤١، ٤٢، وابن ماجة عن عبد الله بن عمرو، وعن ابن عمر، كتاب الديات، باب دية شبه العمد، حديث رقم ٢٦٢٨، ٢٦٢٧ ج ٢ ص ٨٧٧. والدارقطني عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر، كتاب الحدود والديات، حديث رقم ٧٦ - ٨١، ج ٣ ص ١٠٤، ١٠٥. والسيهقي.

الخطأ، فيحب إظهار غلظه^(١) بما قلنا.

لهما: قوله - ﷺ - : «في نفس المؤمن»^(٢) مائة من الإبل» وفي إيجاب الحوامل إيجاب الزيادة على المائة، وما رواه غير ثابت، بدليل اختلاف الصحابة فيه، ولو ثبت فالترجيح لرواية ابن مسعود؛ لأنه موافق للأصول. وما ذكر من القياس لا مجال له في هذا الباب.

١٩٩٣- قال (محمد): رجل قطع يميني رجلين؛ قطعت يمينه لهما، وغرم لهما دية بينهما عندنا. فإن عفا أحدهما قبل القضاء بها لهما^(٣)، فللاخر القصاص؛ لزوال المزاحم، ولو كان بعد القضاء، قبل استيفاء الدية، ففي قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر: له القصاص. وفي قول أبي يوسف الأول - وهو قول محمد - ليس له القصاص، بل له جميع دية اليد، وللعاقي نصف دية اليد^(٤).

له: أن القاضي قضى لكل واحد منهما بنصف الدية، ومن ضرورة ذلك بطلان حق كل واحد^(٥) في نصف القصاص^(٦).

لهما: أن القضاء في العقوبات امضاؤها، فصار كالعفو قبل القضاء.

١٩٩٤- قال (محمد): رجل غصب عبداً، فقتل عنده قتيلاً خطأ، ثم رده إلى

كتاب الديات، باب أسان الإبل المغلظة في شبه العمد، ج ٨ ص ٦٨.

(١) في ش (غلظته) يدل (غلظه) والمعنى واحد.

(٢) في ش، ك، ق، ط، ز (النفس المؤمنة) يدل (نفس المؤمن). والحديث وراه النسائي والحاكم وهو جزء من كتاب عمرو بن حزم بلفظ: «وإن في النفس الدية مائة من الإبل» عبد النسائي في كتاب القسامة، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول. حديث رقم ٤٨٥٣، ج ٨ ص ٥٧، ٥٨، وعند الحاكم، كتاب الزكاة، ج ١ ص ٣٩٧. وذكر الزيلعي هذا الحديث بلفظ: «وإن في نفس المؤمن مائة من الإبل». وقال: «رواه ابن حبان في صحيحه». وهو في صحيح ابن حبان في النوع السابع والثلاثون من القسم الحاصر. (انظر نصب الراية ج ٢ ص ٣٤١، ج ٤ ص ٣٥٧).

(٣) (لهما) سقطت من ش. وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٣٩ - ١٤١ - والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٦٨.

(٥) في ك، ق، ط، ز زيادة (منهما) وهي توضيح المعنى

(٦) في ز (حق كل واحد منهما في نصف كل واحد منهما) يدل (حق كل واحد في نصف القصاص) والثانية أنسب للمعنى.

للمولى، فقتل عنده آخر خطأ^(١) فاختار دفعه بهما؛ كان بينهما نصفين، لاستواء حقهما، ثم يأخذ المولى من الغاصب نصف قيمة العبد؛ لأن نصف العبد استحق بجنابة كانت في ضمانه، وإذا أخذه المولى، يسلم له - وهو قول زفر -

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يدفع ذلك النصف إلى ولي القتل الأول^(٢) - ويرجع بمثله أيضًا على الغاصب فيكون للمولى^(٣).

له: أن نصف القيمة التي أخذها المولى من الغاصب بدل ذلك النصف الذي وصل إلى الأول، فلو أخذه اجتمع البذل والمبدل عنده^(٤) وإذا لا يجوز.

لهما: أن حق الأول في كل العبد، وقد وصل إليه نصفه، ولو وجد في يد المولى شيئًا من العبد يأخذه، فكذا، إذا وجد بدله.

١٩٩٥- قال (محمد): في الجامع الكبير^(٥): رجل قطع يد عبد عمدًا، فأعتقه مولاه، فمات العبد من ذلك القطع، فإن كان له ورثة سوى المولى، فلا قصاص عليه بالاتفاق^(٦)؛ لأن باعتبار البداية للمولى، وباعتبار السراية للورثة، فلم يعرف من له القصاص^(٧)، وإن لم يكن له وارث سوى المولى^(٨) فكذلك، وعليه أرش اليد، وما نقصه ذلك إلى وقت العتق.

(١) خطأ) سقطت من أ. والصواب إثباتها لاكتمال الحكم.

(٢) الأول) سقطت من ش، والصواب إثباتها لاكتمال المعنى.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٥٣، ٥٤. والأصل ج ٤ ص ٦١٥، ٦٤٣.

(٤) في الهامش من نسخة ح (أي عد ولي الحياة الأول) الورقة (١٩٠).

(٥) في ش (ولذلك) بدل (وذا) وتؤيدان إلى المعنى المراد

(٦) في ق، ط، ز، ك، ح، أ (الجامع الصغير) بدل (الجامع الكبير) والصواب الأولى. انظر الجامع الصغير ص ٤١٥.

(٧) في ق، ش، ط، ك، ز (على انقتال لاشتباه الولي) بدل (عنه مالاتق) والمبارتان تكمل كلا منهما الأخرى.

(٨) قوله (بالاتفاق) لأن باعتبار ... إلى ... من له القصاص) سقط من ش، ق، ك، ز، ط. والإثبات أفضل لزيادة التفصيل.

(٩) في ش، ق، ط، ز، ك (ورقة سواء) بدل (وارث سوى المولى) والثانية أوضح

(١٠) انظر الجامع الصغير ص ٤١٥، والمبسوط ج ٢٧ ص ١١٢ والبدائع ج ١٠ ص ٢٦١، ٤٧٨١.

وقال أبوحنيفة وأبييوسف: له القصاص في الوجه الثاني^(١).
 له: أن جهة الولاية قد اشتهت؛ لأننا لو اعتبرنا ابتداء الفعل، فالولي هذا^(٢)
 المولى بجهة الملك، وإن اعتبرنا حالة الأثر، فالولي هذا^(٣) المولى بجهة
 الولاء.
 لهما: أن الولي في الحالين جميعاً هو المولى، واختلاف جهة الولاية لا
 يمنع ثبوت الولاية، بخلاف ما إذا كان له وارث آخر؛ لأن الولي قد اشتهت.
 ١٩٩٦- قال (محمد): إذا قطع يد مسلم، ثم ارتد المقطوع، ثم أسلم، ثم مات
 من القطع؛ ففيه^(٤) أرش اليد لا غير.
 وقال أبوحنيفة وأبييوسف: فيه كل الدية^(٥).
 له: أنه لما ارتد انقطع حكم السراية، وبعد ما أسلم لا فعل من الجاني.
 لهما: أن المحل معصوم حالة القطع، وحالة فوات الحياة، والمعتبر في
 الضمان هاتان الحالتان.
 ١٩٩٧- قال (محمد): لو حفر بئراً على قارعة الطريق فوقع فيها إنسان، ومات
 جوعاً؛ يضمن.
 وقال أبوحنيفة وأبييوسف: لا يضمن^(٦).
 له: أنه مات بسبب فعله وهو الحفر.
 لهما: أنه مات بسبب عدم الطعام، وإذا لا يضاف إلى حفره، ولا إلى البئر،
 والله أعلم.

(١) في ش، ق، ط، ز، ك (هو) بدل (هذا) والمعنى واحد.

(٢) انظر الفقرة السابقة.

(٣) في ز (فعلين) بدل (فيه) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٤) قول زفر مثل قول محمد: وقول محمد قياس، وقول أبي حنيفة وأبي يوسف استحسان
 (انظر المبسوط ج ١ ص ١٠٧، والبدائع ج ١ ص ٢٧٨٠).

(٥) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥، والمسألة (١٩٨٢)، والبدائع ج ١ ص ٢٧١٠.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٩٩٨- قال (أبيوسف): إذا وجد القاتل في دار امرأة في مصر ليس فيه^(١) من عشيرتها أحد، قال أبو يوسف أولاً - وهو قول محمد: القسامة على المرأة خمسين يمينا. والدية على عاقلتها.

وقال أبو يوسف آخرًا. [لا قسامة عليها]^(٢)، والقسامة والدية على عاقلتها^(٣). لمحمد: أنه لو كانت الدعوى عليها خاصة حلفت، فكذا إذا وجد القاتل في دارها كالرجل.

لأبي يوسف: أن القسامة على أهل النصر، وهي ليست من أهل النصر^(٤)، بخلاف ما إذا ادعى عليها؛ لأن ذلك يمين واحد، وهو يمين الدعوى، دون القسامة.

١٩٩٩- قال (أبيوسف): رجل حفر بئرًا على قارعة الطريق فوقع فيها رجل^(٥)، فعلق بأخر، والآخر بأخر، ووقعوا جميعًا، ووقع بعضهم على بعض، وماتوا، ولا يدري حال موتهم، فالقياس - وهو قول محمد - أن دية الأول على الحافر، ودية الثاني على الأول المتعلق به، ودية الثالث على الثاني. وفي الاستحسان^(٦) -

(١) (فيه) سقطت من ك، ق، ز. والإثبات أفضل لاستقامة المعنى. وفي ط (فيها) بدل (ب).

والثانية أفضل لدلالاتها على المصر.

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل. والمعنى لا يكتمل بدونه. وفي ز (وقال أبو يوسف: لا قسامة عليها - وهو قوله الآخر) بدل (وقال أبو يوسف آخرًا: لا قسامة عليها) ومعناهم واحد.

(٣) انظر المتوسط ج ٢٦ ص ١٢٠، والأصل ج ٤ ص ٤٨٢.

(٤) في ش، ك، ح، ق، ط (من أهلها) بدل (من أهل النصر) والثانية أوضح.

(٥) في ز، ق (إنسان) بدل (رجل) والأولى أشمل.

(٦) في ش زيادة (لم يمين ماله) ولا معنى لهذه الزيادة.

وقيل هو ^(١) قول أبي يوسف ^(٢) - دية الأول أثلاثاً، ثلثها على الحافر، وثلثها على الأوسط، وثلثها هدر، ودية الثاني نصفان: نصفها على الأول، ونصفها هدر، ودية الثالث على الثاني بالإجماع ^(٣).

وجه القياس: أن وقوع ^(٤) الأول في البئر ظاهر ^(٥)، وسببه سابق وهو الحفر. فيضات إليه؛ مالم يتبين سبب آخر، وكذا موت الثاني ظهر بسبب جر الأول، وموت الثالث ظهر بسبب جر ^(٦) الثاني، فهو على ذلك ^(٧) مالم يتبين سبب آخر.

وجه الاستحسان: أن أسباب التلف ^(٨) ظهرت في حق الأول، وهي ^(٩) وقوعه، ووقوع الثاني والثالث عليه، وليست ^(١٠) بعضها أولى من بعض، فيقسم أثلاثاً، إلا أن ثلثه هدر؛ لأنه هو الذي جر الثاني على نفسه، وثلثه على الحافر، وثلثه على الثاني لأنه هو الذي جر الثالث على الواقع، وكذا الثاني ^(١١) ظهر في حقه سببان، وهو وقوعه ووقوع الثالث عليه ونصفها ^(١٢) هدر؛ لأنه هو الذي جر الثالث على نفسه، ونصفه على الأول؛ لأنه هو الذي جره، وأما موت الثالث فلا يكون إلا من وجه ^(١٣) واحد، وهو جر الثاني؛ فديته عليه.

(١) في ط (وهو) بدل (وقيل هو) والثانية هي الصواب انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٩.

(٢) وقيل هو قول أبي حنيفة: (المصدر السابق).

(٣) المصدر السابق. والبدائع ج ١٠ ص ١٧١٤ وما بعدها.

(٤) في ز، ك، ق (بوقوع) بدل (وقوع) والثانية أنسب للسياق.

(٥) في ش، ز، ك، ق (ظهر موته) بدل (ظهور) وكل منهما يناسب ما جاء في نسخته، (انظر الفقرة السابقة) وفي ح، أ، ط (ظهر) بدل (ظهور) والثانية أنسب للسياق.

(٦) في ش، ق، ط (يجر) بدل (يسبب جر) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٧) في ش، ق، ط (يغير) بد (فهو على ذلك) وتؤيدان إلى المعنى المراد .

(٨) في ش (الثلاثة) بدل (التلف) والثانية أنسب للمعنى.

(٩) في ش، ك، (وهو) بدل (وهي) والثانية أفضل لدلالها على الأسباب.

(١٠) في ش، ز، ك، ق (وليس) بدل (وليست) والثانية أفضل لدالاتها على الأسباب.

(١١) (الثاني) سقطت من ز. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(١٢) في ط، ز (ونصفه) بدل (ونصفها) والأولى أفضل لدالاتها على الواقع الثاني.

(١٣) في ز (جهة) بدل (وجه) والثانية أنسب للمعنى .

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حده

٢٠٠٠. قال (أبو حنيفة): عند مشري، قتله إنسان عمدًا، قل القبض، فالمشري: أجاز^(١) البيع فالقصاص له، وإن نقض البيع فالقصاص للبائع وقال أبو يوسف: إن أجاز المشتري^(٢) فله القصاص، وإن نقض لبيع ولا قصاص للبائع . وقال محمد: تجب القيمة في الوجهين^(٣)، دون القصاص^(٤) . له : أنه اشبهه الولي لاحتمال الإجازة، والنقض . لأبي يوسف: أنه إذا^(٥) أجاز المشتري كان هو المالك من الأصل، فلما إذ نقض؛ فالبائع لم يكن له ملك عند القتل، فتجب له القيمة على القاتل لأبي حنيفة: أنه إذا نقض البيع صار كأنه لم يكن، وظهر ملك البائع .

(١) في ذ (بالغيار إن شاء أجاز) بدل (إن أجاز) والثانية أنسب للسباق.
(٢) هي ذ، في زيادة (لبيع) وهي توضح المعنى.
(٣) هي ذ زيادة (جميعًا) وهي تؤكد المعنى.
(٤) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٦٤١. ولم يشر إلى قول محمد.
(٥) (إذا) سقطت من ش. والإثبات أفضل لاستقامة المعنى .

باب ما قاله زفر

٢٠٠١- قال (زفر): إذا شجّه موضحة، فذهب بها عقله، وذلك خطأ، وغرّم بكمال^(١) الدية بذهاب العقل؛ يلزمه أرش الموضحة أيضًا.

وعندنا: دخل أرش الموضحة في الدية أيضًا^(٢).

له: أن هذه جنائيات مختلفة في مواضع متعددة، فيجب موجب كل جنائية، كما لو ذهب بصره^(٣)، أو لسانه.

لنا: أن العقل له موضع لا يشار^(٤) إليه، فصار كالروح في الجسد، والموضحة إذا أفضت إلى خروج الروح، كان فيه الدية، دون أرش الموضحة [، كذا هذا. بخلاف البصر، واللسان، لأنهما محلان^(٥) غير محل الموضحة^(٦)].

٢٠٠٢- قال (زفر): لمقتول إذا وجد في نهر عظيم كالقنرات^(٧)، يجري به الماء^(٨) فالقسامة والدية على أقرب أهل القرى والأرضين منه. وعندنا: دمه^(٩) هدر^(١٠).

له: أنه ظهر في هذا المكان، فصار كالمحوس إلى جانب منه.

(١) في ش، ق، ط، ك (كمال)، وفي ز (كل) بدل (بكمال) وتؤدي جميعًا إلى المعنى العرّاد.

(٢) في ش، ق، ط، ك، ح، أ (لا يلزمه أرش الموضحة) بدل (دخل أرش الموضحة في الدية أيضًا) وتؤديان إلى معنى واحد، إلا أن الأولى أوضح. انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٩٨، ٩٩، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٠٦.

(٣) في ز زيادة (أو سمعه) وهي توضح المعنى.

(٤) في ز، ط، ك، ش، ح، أ (ليس له موضع يشار) بدل (له موضع لا يشار) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٥) في ز (في محلين) بدل (محلان) والمعنى معهما واحد.

(٦) سقط ما بين القوسين من الأصل، والإثبات أفضل لزيادة تفصيل المعنى.

(٧) في ط، ش زيادة (ونحرة) ولا أثر لها.

(٨) في أ، ح (يجري فيه) وفي ط (يجري به) بدل (يجري به الماء) والآخره أنسب للمعنى.

(٩) (دمه) سقطت من ش، ط، ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(١٠) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١١٧، ١١٨، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٤٤.

لنا: أنه ينتقل من مكان إلى مكان، ولا يدري موضع قتله، بخلاف
المحبوس إلى جانب؛ لأنه لا تقل ثمة.

٢٠٠٣. قال (زفر): الصلح عن دم العمد في مرض الموت يعتبر من ثلث المال.
وعندنا: يعتبر من جميع المال^(١).
له: أنه تبرع لا يقابله مال.

لنا: أنه يقابله أعز الأشياء، وهو النفس، فلا يكون تبرعا.

٢٠٠٤. قال (زفر): دم بين رجلين عفا أحدهما، ولم يعلم الآخر، فقتله على وجه
القصاص؛ فعليه القصاص.
وعندنا: عليه الدية في ماله^(٢).
له: أن قُتل عمداً في محل معصوم.

لنا: أنه استوفاه، وعنده أنه حقه، فأورث الشبهة.

٢٠٠٥. قال (زفر): العبد إذا جنى جناية موجبة للدفع، أو الفداء، فأجزه مولاه
بعد العلم به، أو رهنه، أو عرضه على البيع، فهو^(٣) اختيار للفداء.
وعندنا: ليس باختيار^(٤).

له: أن هذه الأشياء دلالة على الإمساك، فصار كالتيدير والاستيلاء.

لنا: أن الدفع ممكن بعد هذه الأسباب^(٥) في الجملة^(٦) فلا يطل الاختيار.

(١) فرق في البدائع بين أن يصير صاحب فرائش، أو لم يصير. فإن صار صاحب فرائش يعتبر
صلحه وعفوه من ثلث ماله؛ لأن العفو أو الصلح تبرع منه، وتبرع المريض بمرض الموت
يعتبر من ثلث المال. فإن كان قدر الدية يخرج من الثلث سقط ذلك القدر عن العاقلة، وإن
كان لا يخرج كله من الثلث، فثلثه يسقط عن العاقلة، وثلثه يؤخذ منهم. أما إذا لم يصير
صاحب فرائش بأن كان يذهب ويحيى فإن صلحه أو عفوه يكون من جميع ماله. (البدائع ج
١ ص ٤٦٥٢، ٤٦٥٣).

(٢) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٦٣.

(٣) في ش (وهو) بدل (فهو) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٣٦.

(٥) في ك، ز (الأشياء) بدل (الأسباب) والمعنى واحد.

(٦) في ط زيادة (أما بفسخ الإجارة، أو انفكاك الرهن) وهي توضيح المعنى.

٢٠٠٦. قال (زفر): مولى الجاني إذ أقر أن العبد لفلان بعد العلم بالجنابة، فهو اختيار للفداء.

وعندنا: إن كذبه فلان في الملك بطل إقراره^(١)، وبقي الاختيار، وإن صدقه؛ أخذه ولا شيء على المقر^(٢).

له: أنه ملكه ظاهرًا، وبالإقرار يجعله لغيره^(٣) كالبيع.

لنا: أنه متى كذبه بقي على ملكه، فيبقى الاختيار، وإذا صدقه ظهر أنه ملك الغير، فيتخير المقر له بين الدفع والفداء.

٢٠٠٧. قال (زفر): إذا قال لعبد، إن قتلت فلانًا فأنت حر، فضربه بالسيف، أو بالعصا، أو بالسوط أو بيده، أو شجّه، أو جرحه، فمات منه؛ عتق وعليه قيمته، ولا يكون مختارًا للفداء.

وعندنا: صار مختارًا للفداء^(٤).

له: أنه لم يوجد الاختيار بعد الجنابة.

لنا: أن تعليقه^(٥) العتق بالقتل، مع علمه بأنه يصير إعتاقًا عند القتل، دليل اختياره للفداء.

٢٠٠٨. قال (زفر): المكاتب إذا قتل اثنين، ولم يكن القاضي قضى بالقيمة للأول حتى قتل الثاني؛ يلزمه في كل مرة قيمة.

وعندنا: لا يجب بالكل إلا قيمة واحدة^(٦).

له: أن الجنابة الأولى أوجبت القيمة دينًا في رقبته، ولا تضايق^(٧) في

(١) في ق زيادة (في الملك) ولا داعي للتكرار.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٤١.

(٣) في ك، ح، أ، ز، ق زيادة (فصار) وهي توضح المعنى.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٣٥، وليس فيه إشارة إلى قول زفر، وذكر في السدائع معا الخلاف كما أورده المصنف ج ١٠ ص ٤٦٨٧.

(٥) في ز (تليق) بدل (تليقة) والمعنى واحد.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٩٤، والأصل ج ٤ ص ٦٢٨.

(٧) في ش (فصاص) بدل (تضايق) والثانية أنسب للمعنى.

الواجب في الذمة^(١)، وصار كما لو قضى للأول، ثم جنى.

لنا: أن الجنائية قبل القضاء غير موجبة للقيمة، لاحتمال إمكان الدفع لعجز المكاتب، وإنما يصير ديناً بالقضاء، ولم يوجد.

وحواب زفر في قتل المدير اثنين كذلك: أنه يوجب قيمتين على المولى بما^(٢) قلنا.

وهندنا: على المولى قيمة واحدة للكل؛ لأنه لم^(٣) يمنع إلا رقعة واحدة، وإذا^(٤) قتل الأول، وأدى المولى قيمته إلى الولي، ثم قتل ثانياً^(٥)، فهذا على وجهين: إما أن دفع بقضاء، أو بغير قضاء، وحكم الضمان، والرجوع على الأول مر في باب أبي حنيفة^(٦).

(١) في ط (الرقبة) بدل (الذمة) والمعنى واحد.

(٢) في ش، ز، ق، ط، ك، ح، أ (لنا) بدل (بما) والأولى أنب للمعنى.

(٣) في ز، ق (لا) بدل (لم) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ز، ق (وكذلك إذا) بدل (وإذا) والمعنى واحد.

(٥) في ش (الثاني) بدل (ثانياً) والثانية أنب للمعنى.

(٦) انظر المسألة ١٩٨٦ .

باب ما قاله الشافعي

٢٠٠٩- قال (الشافعي): القتل العمد يوجب الكفارة.

وعندنا: لا يوجب^(١).

له: أنه^(٢) لو قتل خطأ تجب الكفارة، فكذا إذا قتله عمدًا. والجامع بينهما أن في النفس حقين، حق العبد، وهو مضمون بالدية والقصاص، وحق الشرع، وهو مضمون بالكفارة.

لنا: أن هذه جنائية مكفرة^(٣) بالتوبة بالنصوص الواردة في باب التوبة، فلا توجب الكفارة كسائر الجنابات^(٤)، بخلاف القتل الخطأ؛ لأنه مخصوص، وهذا ليس كذلك؛ لأن الكفارة ثمة تجب بجنائية التقصير، ولم توجد ههنا، لما عرف^(٥).

٢٠١٠- قال (الشافعي): موجب^(٦) القتل العمد هو القصاص، أو الدية، والولي بالخيار، وفي قول: الواجب هو القصاص عيتًا، وله حق إسقاط القصاص، والمصير إلى المال من غير رضا القاتل.

وعندنا: موجه القصاص عيتًا، ولا يكون له المصير إلى المال إلا برضا القاتل^(٧).

(١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٦٧، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٥٧، ومغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٧

(٢) أنه سقطت من ش. والمعنى لا يتغير بسقوطها.

(٣) في ش (تكفر) بدل (مكفرة) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٤) في ط، ك زيادة (المكفرة بالتوبة) وهي توضح المعنى.

(٥) في ش، ط (وقد عرف في طريق الخلاف) وفي أ، ز، ح (وقد عرف) بدل (لما عرف) والأولى أفضل؛ لأنها تبين مكان ورود هذا الخلاف.

(٦) موجب بمنح الجيم أي منغضى. (مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٨).

(٧) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٦٠، ١٠٢، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٣٣، والمشفعية في هذا

قولان: الأول: إن موجب القتل العمد القصاص، والدية بدل عنه: والثاني: إن موجب القتل العمد إما القتل أو الدية مبهما، ولكن على القولين للولي المصير إلى الدية من غير

له : أن نفس الأدمي مضمونة^(١) بالمال . والدية^(٢)، بدليل أنه يجب في القتل الخطأ، وهذا ينفي كون القصاص موجباً؛ لأنه لا يقوم مقام الغائت، إلا أننا عرفنا وجوب القصاص بالنفس^(٣)، فتبقى الدية واجبة، فيتخير في ذلك.

لنا: أن موجب القتل العمد شرع إعداماً للضرر الواقع بالقتل العمد، والقصاص أبلغ في إعدام هذا الضرر من المال. بدليل أنه شرع القصاص، ولو كان المال^(٤) مثله لما شرع^(٥)؛ لأنه متى أمكن دفع الضرر بنحمل أدنى الضررين^(٦)، لا يصار إلى تحمّل أعلاهما، فتعين موجباً^(٧) بقدر الإمكان، وقد عرف^(٨).

٢٠١١- قال (الشافعي): الأب والأجنبي إذا اشتركا في قتل الابن، يجب القصاص على الشريك.

وعندنا: لا يجب.

وعلى هذا الخلاف، شريك الصبي، والمجنون، وشريك المولى، وشريك السبع^(٩).

رضا القاتل. (معني المحتاج ج ٤ ص ٤٨)

(١) في ش، ز، ط، ك (مضمون) بدل (مضمونة) والثانية أنسب لدلائها على نفس الأدمي.

(٢) في ز، ق، ط، ك (وهو الدية) بدل (الدية) والأولى أنسب للمعنى.

(٣) (بالنفس) سقطت من ش، والإثبات أفضل لاكمال المعنى والمراد بالنفس قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَتْلُ فِي الْقَتْلِ﴾ سورة البقرة: ١٧٨، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّكُمْ

فِي الْقَتْلِ سَيِّئٌ﴾ البقرة: ١٧٩. وقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ نَبَاً أَنَّ الْقَتْلَ الْكَفَرُ﴾

العائدة: ٤٥.

(٤) (المال) سقط من ش، والإثبات أفضل لاستقامة المعنى.

(٥) في ط زيادة (القصاص) وهي توضح المعنى.

(٦) في ش (أعلى الضررين يتحمل الأدنى) بدل (الضرر يتحمل أدنى للضررين) وتؤيدان إلى نفس المعنى.

(٧) في ز، ق، ط، ك زيادة (دفعاً للضرر) وهي توضح المعنى.

(٨) في ش، ك، زيادة (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف.

(٩) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٩٤، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٢١ ومعني المحتاج ج ٤ ص ٢٠ ص ٢١.

له : أنه قتل آدمي معصوم على جهة التعمد، فيوجب القصاص.
كالأجنبي.

لنا: أن فعل كل واحد منهما ليس يقتل على الكمال، لأن القتل حصل
بفعلهما جميعاً، لا بكل^(١) واحد منهما، فلا يجب عليه^(٢) القصاص، لقوله
- ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى معان ثلاث...»^(٣) الحديث
وأما الأجنبيان حصاً عن^(٤) هذا الحديث، وهذا ليس في معناه؛ لأنه ينذر
وجوده، وذو^(٥) لا ينذر وجوده^(٦).

٢١١٢- قال (الشافعي): الصبي والمجنون إذا قتل إنساناً عمدًا، لا قصاص عليه
بالإجماع. وأما في حق أحكام آخر له حكم القتل العمد عنده.
وعندنا: له حكم الخطأ^(٧).
له: أنه قتل عمد حقيقة^(٨).

(١) في ز، ق (فعل) بدل (بكل) وتؤيدان إلى نفس المعنى.
(٢) (عليه) سقطت من ش. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.
(٣) رواه البخاري من حديث عبدالله بن مسعود، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: «أَنْ
الْقَسَ وَالْفَنَسَ» الآية، ج ٩ ص ٦، و مسلم في كتاب القصاص، باب ما يباح من دم
المسلم، حديث رقم ٢٥، ج ٣ ص ١٣٠٢، من حيث عبدالله بن مسعود أيضًا، وأبو داود
في كتاب الحدود، باب الحكم فيمن ارتد، حديث رقم ٤٣٥٢، عن عبدالله بن مسعود،
وحديث رقم ٤٣٥٣، وعن عائشة - رضي الله عنها - ج ٣ ص ١٢٦، والترمذي، كتاب
الحدود، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه، ومن عاد في الرابعة فاقتلوه، حديث رقم
١٤٤٤، ج ٤ ص ٤٩، وائتناسي كتاب تحريم الدم، باب ما ذكر ما يحل به دم المسلم،
حديث رقم ٤٠١٦ - ٤٠١٩، ج ٧ ص ٩٠ - ٩٢. وابن ماجه، كتاب الحدود، باب لا
يحل دم امرئ مسلم إلا في ثلاث، حديث رقم ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ج ٢ ص ٨٤٧، والداودي.
كتاب الحدود، باب ما يحل به دم المسلم، ج ٢ ص ١٧١، ١٧٢، والإمام أحمد في
مسنده، ج ١ ص ٣٨٢، ٤٢٨، ٤٤٤، ٤٦٥.

(٤) في ز (من) بدل (عن) والأولى أنسب للمعنى.
(٥) في ش (وذاك) بدل (وذا) والمعنى واحد.
(٦) (وجوده) سقطت من ش. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.
(٧) انظر اليسوط ج ٢٧ ص ٦، والبدائع ج ٤ ص ٤٦٢١، ومعنى المحتاج ج ٤ ص ١٠
(٨) في ش، ق، ط، ز زيادة (لأن العمد هو القصد، وقد وجد) وهي توصف المعنى

لنا: أنه ليس من أهل القصد على الكمال، فكان بمنزلة الخطأ، ولأنه ليس من أهل العقوبة، وأحكام القتل العمد تثبت بطريق العقوبة، دل عليه ما روي عن علي - رضي الله عنه - أن مجنوناً قتل رجلاً بالسيف فأوجب ادية على عاقلته، وقال: عمدته، وخطؤه سواء^(١).

ويتني على هذا مسائل :

منها: أن الدية على عاقلته عندنا، وعنده: في ماله.

ومنها: أن الصبي إذا قتل مورثه عمداً، أو خطأ لا يحرم من الميراث [عندنا]^(٢) خلافاً له.

ومنها: أنه لا كفارة عليه عندنا، وعنده: عليه الكفارة؛ لأن الخطأ والعمد عنده سواء في^(٣) الكفارة.

وعندنا: الكفارة حكم الجنائية، وكذا حرمان الميراث وهو ليس من أهل الجنائية.

٢٠١٣- قال (الشافعي): الواحد لا يقتل بالجماعة^(٤) اكتفاء غير إنه إن قتلهم على التعاقب يقتل بالأول، وتجب الديات للباقيين، وإن قتلهم معاً، يقتل بالواحد، ويعين ذلك بالقرعة، وتجب الديات للباقيين. وعندنا: يكتفى بقتله، ولا تجب الدية^(٥).

له: أن اليد الواحدة، لا تقطع بالأيدي اكتفاء، فكذا الأنفس مع النفس الواحدة، والجامع بينهما عدم المماثلة.

لنا: أن قتل الواحد بالجماعة في معنى قتل الواحد بالواحد، في معنى الجبر والزجر^(٦). فيكتفى به، ولا يجب المال، كقتل الواحد بالواحد لما

(١) رواه الشافعي عن عمر بن الخطاب، وعن علي بن أبي طالب كتاب الجنائيات، باب ما روى في عمد الصبي، ج ٨ ص ٦١.

(٢) سقط من بين القوسين من الأصل، أ، ح، ط. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ز، ق زيادة (وجوب) وهي توضيح المعنى.

(٤) في ط (بالجمع) بدل (بالجماعة) والمعنى واحد.

(٥) انظر المسرط ج ٢٦ ص ١٢٧، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٢٩، ومنه المحتاج ج ٤ ص ٢٢.

(٦) في ش، ق، ز (الزجر والجبر) بدل (الجبر والزجر) والمعنى واحد.

عرف^(١).

٢٠١٤. قال (الشافعي): الأيدي تقطع بيد واحدة.

وعتدنا : لا تقطع^(٢).

له: قول علي^(٣) - رضي الله عنه - في شاهدي السرقة حين رجعا، وجاءا
بآخر، وقالوا: وهما^(٤)، إنما السارق هذا، قال: «لو علمت أنكما تعمدنا
لقطعت أيديكما»^(٥)، أخبر بقطع الأيدي بيد واحدة، ولأن الأنفس تنقل
بالنفس الواحدة، فكذا الأيدي باليد الواحدة؛ لأن الأيدي تبع الأنفس.

لنا: أنه لا مماثلة بين الأيدي، واليد الواحدة، فلا يجري القصاص بينهما؛
لأن المماثلة شرط - على ما عرف - وأما الحديث فالمراد منه القطع بطريق
السياسة^(٦). وقوله: الأيدي تبع [الأنفس]^(٧). قلنا: في حق^(٨) القصاص لا
نُسَمِّم، وقد عرف^(٩).

٢٠١٥. قال (الشافعي): إذا حلق لحية الحر، وحاحيه، وأشفار^(١٠)، عينه في هذا
كله حكومة عدل.

وعتدنا: فيها دية كاملة^(١١).

(١) في ق، أ، ز، ش (وقد عرف) وفي ط، ك، (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) بدل
(لما عرف) والثانية أفضل لبيانها مكان ورود هذا الخلاف.

(٢) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٧٦٥، ومعني المحتاج ج ٤ ص ٢٥، ٢٦.

(٣) في ح، أ (عمر) بدل (علي) والثانية هي الصواب لما ورد في صحيح البخاري، وستن
البيهقي.

(٤) في ش، ز، ق، ط، ك (أو همتا) بدل (وهمتا) وفي البخاري والبيهقي (أخطأنا).

(٥) روا البخاري، كتاب الديات، باب إذا أصاب قوم من رجل، هل يعاقبون، أو يقتل منهم
كلهم؟ ج ٩ ص ١٠، والبيهقي، كتاب الجنائيات، باب الاثنين أو أكثر يقطعان بدل رجل
معاً، ج ٨ ص ٤١.

(٦) أي لا بطريق القصاص والحدود.

(٧) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ، ح. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(٨) في ز، ق زيادة (وجوب) وهي توضيح المعنى.

(٩) في ش، ط، ك زيادة (تمامه في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف.

(١٠) في ك، ط (أو حاحيه أو أشفار) بدل (وحاحيه وأشفار) والأولى أنسب للمعنى.

(١١) انظر المسووط ج ٢٦ ص ٧٢، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٩٥، ومعني المحتاج ج ٤ ص ٧٩.

له: أن في حق العبد لا يجب كمال القيمة، فكذا في الحر، والجامع^(١)،
ثم ليس فيه تفويت المنفعة، من كل وجه، ولهذا لا تجب نصف الدية بحلق
نصفها.

لنا: أنه تفويت جنس منفعة مقصودة، وهي منفعة الجمال، وأما العبد فقد
روى الكرخي عن أبي حنيفة: أنه تجب القيمة كاملة، والعبد للحائق، ولو
سلمنا، فلأن هذا النوع من المنفعة غير مطلوبة في الممالك، وهي مقصورة
في الأحرار، وأما حلق نصف اللحية فقد قيل فيه نصف الدية، وقد قيل فيه
دية كاملة؛ لأنه^(٢) شين كامل، وقد قيل فيه حكومة عدل، كما في نصف
الأرنية.

٢٠١٦- قال (الشافعي): في ذَكَرِ الْخَصِيِّ^(٣) وَالْبَيْنِ^(٤) دية كاملة.
وعندنا: فيه حكومة عدل^(٥).

له: قوله: **ذَكَرَ** -: «وفي الذكر الدية»^(٦) من غير فصل، ولأن هذا نوع
مرض، فلا يوجب^(٧) نقصان الدية كمرض النفس.

لنا: أنه ناقص المنفعة على التأبّد، فلا يجب فيه كمال الدية، كالمجن
القائمة التي لا تبصر، والرجل العرجاء، واليد الشلاء، بخلاف المرض؛ لأنه
يزول.

٢٠١٧- قال (الشافعي): القصاص يُسْتَوْفَى بما قتل به الأول، حتى لو قطع يده
فمات منه، تقطع يده، فإن مات في مثل تلك المدة، وإلا تُخَرُّ رقبته، ولو

(١) في ش زيادة (بينهما) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٢) في ش، زيادة (عُدَّ) وهي توضيح المعنى.

(٣) هو مقطوع الخصيتين. (أنيس الفقهاء ص ١٦٦).

(٤) هو من لا يقدر على الجماع لمرض أو ضعف أو كبر سن، أو غير ذلك (المصدر السابق ص ١٦٥).

(٥) انظر البدائع ج ١ ص ٤٨٢٢، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٦٧.

(٦) رواه النسائي في كتاب القسامة، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في المقول، واحتلام
الناتلين له، حديث رقم ٤٨٥٣، ج ٨ ص ٥٧، ٥٨، والدارمي، كتاب الديات، باب كم
الدية من الإبل، ج ٢ ص ١٩٣.

(٧) في ش (يجب) بدل (يرجى) والثانية أنسب للمعنى.

أحرقه بالنار توقد مثل تلك النار، فَيُلْقَى فيها، فإن مات في مثل تلك المدة^(١)، وإلا قتل.

وعندنا: القصاص يستوفى بالسيف كيفما كان^(٢).

له: قوله - ﷺ: «مَنْ عُرِّقَ عَرَفْتَاهُ، وَمَنْ أُخْرِقَ أُخْرِقْتَاهُ»^(٣) ولأن المساواة شرط، وذلك فيما قلنا.

لنا: قول - ﷺ: «لَا قُودَ إِلَّا بِالسَّيْفِ»^(٤). وأما المماثلة، فيما قاله عدول عن المماثلة؛ لأنه ربما لا يموت، فَيُسْتَوْفَى زيادة^(٥). وأما الحديث فالمراد منه السياسة.

٢٠١٨- قال (الشافعي): إذا ضرب إنساناً بالسوط الصغير، ووالى في الضرب حتى مات، يجب عليه القصاص.

وعندنا: لا يجب^(٦).

له: أنه قتل عمد، فصار كالقتل بالسيف.

لنا: أنه قتل تمكن الخلل في عمدته؛ لأن احتمال حصول القتل بالضربة، والضربتين قائم، وهنا^(٧) لا يقصد بهما القتل، فلا يوجب القصاص، وقد عرف^(٨).

٢٠١٩- قال (الشافعي): العبد إذا قُطِعَ يد عبده عمدًا، أو الرجل الحر إذا قطع يد

(١) قوله (ولا تحز وقته ... إلى .. في مثل تلك المدة) سقط من ح. والإتيان بأصل زيادة لتفصيل.

(٢) انظر المبسوط ج ٢ ص ١٥٢، والدائع ج ١٠ ص ٤٦٤٤، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٤.

(٣) رواه البيهقي في كتاب الجنائيات، باب عمد القتل بالحر وغيره مما الأغلب أنه لا يعاش في مثله. ج ٨ ص ٤٣. قال الزيلعي: «قال صاحب التنقيح: في هذا الإسناد من يحمل حاله ... نص الرتبة، ج ٤ ص ٣٤٤».

(٤) سبق تحريجه في المسألة (١٩٧٦).

(٥) في ك، ش، ق، ط (الزيادة) بدل (ريادة) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) انظر المبسوط ج ٢ ص ١٢٤، والدائع ج ١٠ ص ٤٦١٧، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤.

(٧) في ش، ك، أ، ح، ط (وهما) وفي ق (وهذا) بدل (هنا) والأولى أنسب للمعنى.

(٨) في ش، ط، ك زيادة (في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف.

امراً حرة عمداً، ففيه القصاص.

وعندنا: تحب الدية، دون القصاص^(١).

له. أن القصاص يجري بين نفس الحر^(٢) والعبد والرجل^(٣) والمرأة، فكذا بين أطرافهما، لأنها تابعة للأنفس.

لنا: أن الأطراف يسلك فيها مسلك الأموال، فكانت المماثلة فيها شرطاً، ولا مماثلة ههنا، بدليل اختلاف الدية والقيمة، بخلاف الأنفس.

٢٠٢٠. قال (الشافعي): الحر لا يقتل بالعبد.

وعندنا: يقتل^(٤).

له: أن بينهما تفاوتاً في كمال الآدمية، وشرف الحرية؛ لأن العبد مال من وجه، والمماثلة شرط.

لنا: أن هذا قتل آدمي معصوم على جهة التعمد^(٥)؛ لأن دليل العصمة قائم، وهو التكليف، فيوجب القصاص بالنصوص. وقد عرف^(٦).

٢٠٢١. قال (الشافعي): المسلم لا يقتل بالذمي.

وعندنا: يقتل^(٧).

له: أن بينهما تفاوتاً في العصمة، لوجود الكفر المبيح الدم^(٨).

لنا: ما مر في المسألة المتقدمة^(٩).

-
- (١) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٧٩، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٥.
- (٢) في ش (العبد) بدل (لحر) والأولى هي الصواب: لأن عند الشافعية، الحر لا يقتل بالعبد، كما سيأتي في المسألة التالية.
- (٣) في ش، ط، ك، ق زيادة (ونفس الرجل) وهي توضح المعنى.
- (٤) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٢٩، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٢٥، ومغني المحتاج ج ٤ ص ١٦.
- (٥) في ط (المعد) بدل (التعمد) والمعنى واحد.
- (٦) في ش، ط، ك، ق زيادة (نصامه في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود خلاف هذا الخلاف.
- (٧) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٣١، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٣٥، ومغني المحتاج ج ٤ ص ١٦.
- (٨) في آ، ش، ط، ق، ك، ز (للدن) بدل (الدم) والأولى أسبغ للسياق.
- (٩) في ش (ما مر في طريقة الخلاف) بدل (في المسألة المتقدمة) والثانية أنسب للمقام، وهي

وعلى هذا طرف المسلم يقطع بطرف الذمي^(١).

٢٠٢٢- قال (الشافعي): إذا وجد الرجل قتيلاً في محلة قوم، إن كان بين القتيل وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة، أو هناك لوث الدم على رجل بقربه، أو يخبر رجل عدل، أو جماعة غير عدول عند القاضي أنهم قتلوه؛ يحلف المدعي، فإن حلف أنهم قتلوه خطأ؛ فله الدية عليهم، وإن حلف أنهم قتلوه^(٢) عمداً، فعليهم القصاص في قول، والدية في قول. وإن نكل المدعي عن البين، يحلف المدعى عليهم، فإن حلفوا تركوا^(٣)، وإن نكلوا فعليهم القصاص في قول، والدية في قول. فإن عدت هذه المعاني الثلاثة، حلف^(٤) من أهل المحلة خمسون رجلاً بالله ما قتلناه، ولا [علمنا]^(٥) قاتله. ثم لا يفرمون^(٦) الدية.

وعندنا: الحكم فيه في جميع الأحوال، أن يحلف خمسون رجلاً منهم، على مامر. ويفرمون الدية^(٧).

فالاختلاف^(٨) في موضعين، أحدهما، أن المدعي لا يحلف عندنا.

ط، ك زيادة (وقد عرف تلمه في طريقة الخلاف). وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف.

(١) قوله (وعلى هذا طرف المسلم يقطع بطرف الذمي) سقط من ش، أ، ق، ط، ك، ح، ز. والإثبات أنفل لإيضاح الحكم في مثل هذه الحالة.

(٢) قوله (يحلف المدعي ... إلى ... أنهم قتلوه) سقط من ط وقوله (فله الدية عليهم، وإن حلف أنهم قتلوه عمداً) سقط من ك. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ش، ق، ط، ك (برئوا) بدل (تركوا) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٤) في ط (الحكم فيه أن يحلف) بدل (حلف) والمعنى واحد.

(٥) في الأصل (علمناه) والمعنى لا يستقيم به.

(٦) في ش، ح، أ، ق، ط، ك، ز (يفرمون) بدل (لا يفرمون) والأولى هي الصواب، لأن مذهب الشافعية أنهم إذا حلفوا في دعو الدم التي ليس فيها لوث ولا عداوة ولا شهود، تجب الدية على أهل المحلة. (انظر المذهب وشرحه المجموع ج ١٩ ص ٣٤١).

(٧) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٠٨، والنباتة ج ١٠ ص ٣٢٩ وما بعدها، والذائع ج ١٠ ص ٤٧٣٦، وما بعدها، فتح الوهاب ج ٢ ص ١٥٠، وما بعدها، مفتي المحتاج ج ٤ ص ١١٧، وحاشية الشرقاوي ج ٢ ص ٣٨٢، ٣٨٣، والمذهب وشرحه المجموع ج ١٩ ص ٣٤١.

(٨) في ش، ز زيادة (ههنا) وهي توضح المعنى.

وعنده، يحلف. وقد مر في كتاب أدب القاضي^(١).

والثاني: في براءة أهل المحلة باليمين.

له: ما روى [أن]^(٢) عبد الله بن سعد بن سهل^(٣) وجد قتيلًا بخير، فخاصم أولياؤه: [عبدالرحمن]^(٤) أخوه، وحويصة^(٥)، ومحبيصة^(٦) أبناء عمه، فقال - عليه السلام -: «أنحلفون وتستحقون دم صاحبكم»، فقالوا: كيف نحلف على أمر لم نعين، فقال - عليه السلام -: «تحلف اليهود خمسين يمينًا بالله: ما قتلناه، ولا علمنا له قاتلًا»، فقالوا: إنا لا نرضى بأيمان قوم كفار، فكتب النبي - عليه السلام - إلى يهود خيبر أنه وجد قتل بين أظهركم، فإما أن تدوا، وإما أن تأذنوا بحرب من الله ورسوله. فكتبوا إليه: أن لا علم لنا بذلك، فوداه^(٧) رسول الله بمائة من الإبل^(٨).

لنا: ما روى أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن قتيلًا وجد بين قريتين، فأمر النبي - عليه السلام - بأن يذرع، فوجد إلى إحدى^(٩) القريتين أقرب بشبر^(١٠)، فجعل عليهم القسامة والديه^(١١). وهكذا قضى عمر في القتل

(١) في ش، ق، ط، ك، ز (لدعوى) بدل (أدب القاضي) والثانية هي الصواب (انظر المسألة رقم ١٦٧٩).

(٢) في الأصل (عن) وهذا لا يناسب السياق.

(٣) هو عبدالله بن سهل بن زيد الأنصاري الحارثي، خرج مع أصحابه يمتارون تمرًا - إلى خير فوجد في عين قد كسرت عنقه ثم طرح فيها. (الإصابة ج ٢ ص ٣٢٢).

(٤) في الأصل (عبدالرحيم) وهو وهم من النسخ.

(٥) حويصة بن مسعود بن كعب بن عامر بن عدي بن مجذعة بن حارثة بن الحارث بن الخرجي الأنصاري، شهد أحدًا والخندق وسائر المشاهد. (الإصابة ج ١ ص ٣١٣)

(٦) هو محبيصة بن مسعود الأنصاري، أحر حويصة السابق ذكره، وهو أصغر من حويصة. (الإصابة ج ٣ ص ٣٨٨).

(٧) في ش (فوداه) بدل (فوداه) والثانية أنسب للمعنى. وتوافق رواية مسلم.

(٨) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب إكرام الكبير ج ٢ ص ٤١ وسلم، كتاب القسامة، باب القسامة، حديث رقم ٢، ج ٣ ص ١٢٩٢، وأصحاب السنن الأربعة.

(٩) في ش، ح، ط (أحد) بدل (إحدى) والثانية أفضل لدلالاتها على المؤنث.

(١٠) في أ (مسير) بدل (بشير) والثانية أنسب للمعنى.

(١١) رواه البيهقي، كتاب القسامة، باب ما روي في القتل يوجد بين القريتين. ولا يصح هذا

الذي وجد بين وداغة وأزخب، جعل على أهل وداغة القسامة، والدية، فقالوا: لا أيماننا تدفع عن أموالنا، ولا أموالنا تدفع عن أيماننا؟^(١) . فقال: «أما أيمانكم فلحق»^(٢) دمايتكم، وأما أموالكم فلو وجود القتل بين أظهركم»^(٣) . وأما حديث خبير فقد روي أنه قال لأوليائه: «أتأتون البيعة على ما أديتكم؟» فقالوا: لو كانت لنا بيعة ما قتلوه. فقال - ﷺ -: «يخلف لكم اليهود خمسين يميناً بالله ما قتلوه، وما علموا له قاتلاً»^(٤) فتعارضوا، ثم قوله: أتخلفون؟ على وجه الإنكار دون الاستخبار، كقوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذِّكْرَ﴾^(٥) . وكذا قوله: «وتستحقون» عطف عليه^(٥) .

٢٠٢٣- قال (الشافعي): إذا اصطدم الفارسان، أو الراجلان، فقتل كل واحد منهما صاحبه، فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه .
وعندنا: عليهم كل دية صاحبه^(٦) .

له: أن كل واحد منهما صار مقتولاً بفعل نفسه، وفعل صاحبه؛ لأن الاصطدام منهما، فما حصل بفعله هدر، وفعل^(٧) صاحبه^(٨) معتبر .

الحديث، قال البيهقي: تفرد به أبو إسرائيل عن عطية العوفي، وكلاهما لا يحتج بروايته .
ح ٨ ص ١٢٦ .

- (١) في ش، ح، أ (فلحقن) بدل (فلحق) ولأولى أنسب .
- (٢) رواه بهذا المعنى الطحاوي، كتاب الجنائيات، باب القسامة كيف هي؟ ج ٣ ص ٢٠١، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الديات باب ما جاء في القسامة، حديث رقم ٧٨٦٢، ج ٩ ص ٣٨١، والبيهقي، كتاب القسامة، باب أصل القسامة، ج ٨ ص ١٢٥ .
- (٣) رواه النسائي، كتاب القسامة، باب ذكر اختلاف ألفاظ القاتلين لخبر سهل فيه، حديث رقم ٤٧١٩، ج ٨ ص ١١، ١٢ .
- (٤) سورة الشعراء: ١٦٥ .
- (٥) في ش، ز، ق، ط زيادة (أيضاً) وهي تؤكد المعنى .
- (٦) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٩٠، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٠٧ والبيان ج ١٠ ص ٢٤٤ .
ومعني المحتاج ج ٤ ص ٨٩، وحاشية الشرقاوي ج ٢ ص ٣٧٨ . وقول زهر مثل قول الشافعي .
- (٧) في ق، ز، (ما حصل بفعل) بدل (وفعل) والأولى أوضح .
- (٨) قوله: «لأن الاصطدام ... إلى ... وفعل صاحبه» سقط من ش، أ، ح . والإبتات أصل لزيادة الإيضاح .

لنا: أن صدمة كل واحد منهما علة تلف الآخر، وشرط تلف نفسه.
أضيف^(١) كله إلى صاحب العلة؛ لأنه جان.

٢٠٢٤ قال (الشافعي): شهود القصاص، والولي المستولي للقصاص إذا رجعوا،
وقالوا: تعمدنا ذلك، يجب القصاص عليهم.
وعندنا: لا يجب^(٢).

له: أن الولي قاتل حقيقة، والشهود قاتلون معنى بإلجائهم القاضي إلى
القضاء، والولي للاستيفاء كالمكره، فيجب عليهم القصاص^(٣).

لنا: أن الولي قتل عن حجة ظاهرة، وهم مسببون للقتل، وأنه لا يمانئ
القتل بطريق المباشرة، والمماثلة مرعية في الباب.

٢٠٢٥ قال (الشافعي): الدية اثنا عشر [ألف]^(٤) درهم.

وعندنا: عشرة آلاف درهم^(٥).

له: ما روي عن^(٦) عمر أنه جعل الدية من الدراهم اثنا عشر ألفاً^(٧).

لنا: ما روي عن^(٨) النبي - ﷺ - أوجب في قطع اليد على القاطع خمسة

(١) في ح، ق، ز، ط، ك (أضيف) بدل (أضيف) والأولى أنسب للسياق.

(٢) انظر المسألة (١١٩٧). والوسط ج ٢٦ ص ١٧٩، ١٨١ ومغني المحتاج ج ٤ ص ٨.

(٣) (القصاص) سقطت من ح، والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٤) في الأصل (آلاف) وهو خطأ في النحو.

(٥) انظر البدائع ج ١ ص ٤٦٦، والبنية ج ١٠ ص ١٢٩ وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٢٧.

ومغني المحتاج ج ٤ ص ٥٦.

(٦) (عن) سقطت من ش. والإثبات أفضل لاستقامة المعنى.

(٧) روى هذا مرفوعاً عن النبي - ﷺ -: رواه أبو داود عن ابن عباس مرفوعاً، كتاب الديات،

باب الدية كم هي؟ حديث رقم ٤٥٤٦، ج ٤ ص ١٨٥. ورواه الترمذي، كتاب الديات باب

ما جاء في الدية كم هي من الدراهم، حديث رقم ١٣٨٨، ج ٤ ص ١٢ والسلي، كتاب

القصاص، باب ذكر الدية من الورق حديث رقم ٤٨٠٣، ٤٨٠٤، ج ٨ ص ٤٤. وابن ماجة،

كتاب الديات، باب دية الخطأ، حديث رقم ٢٦٢٩، ج ٢ ص ٨٧٨. ورواه البيهقي مرفوعاً

على عمر، وعلي، وابن عباس، وأبي هريرة، وعائشة - رضي الله عنهم - كتاب الديات،

باب تقدير البذل بأش عشر ألف درهم، أو بألف دينار، ج ٨ ص ٧٨، وما بعدها.

(٨) في ش (من أن) وفي ز (أن) بدل (عن) والمعنى واحد.

آلاف درهم^(١). وهو نصف الدية. وعن عمر - رضي الله عنه - أنه جعل حين دون الدواوين: على أهل الإبل مائة، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم، وعلى أهل الذهب ألف دينار^(٢). وعن علي - رضي الله عنه - كذلك^(٣). وما رواه كان في الابتداء حين كانت [القيم]^(٤) كذلك.

٢٠٢٦. [قال]^(٥) (الشافعي). دية اليهودي و النصراني ثلث دية المسلم، وهي أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثمانمائة درهم، وكذا قال في المستامن. وعنتنا: مثل دية المسلم^(٦).

له: ما روى^(٧) البراء بن عازب أن النبي - ﷺ - جعل دية النصراني أربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم^(٨).

(١) قال الزيلعي: «وأخرج الطبراني في معجمه عن دهشم بن قران عن نمران بن جارية بن ظفر الحنفي، عن أبيه أن رجلاً قطع يد رجل من نصف ساعده، فخاصمه إلى رسول الله - ﷺ - فقضى له بخمسة آلاف درهم، فقال له: خذها بارك الله لك فيها. قال عبدالحق في (أحكامه): دهشم بن قران متروك الحديث - انتهى - ووافقه بن القطان عليه. نصب الراية، ج ٤ ص ٣٧٢، قلت: أخرجه ابن ماجة بنفس الإسناد في كتاب الديات، باب مالا قود فيه، حديث رقم ٢٦٣٦، ج ٢ ص ٨٨١، والبيهقي أيضاً بنفس الإسناد، كتاب الجنائيات، باب مالا قصاص فيه، ج ٨ ص ٦٥، وليس فيها أنه قضى له بخمسة آلاف درهم، وإنما قضى له بالدية.

(٢) رواه البيهقي، كتاب الديات، باب تدبير البذل يائتي عشر ألف درهم، أو بألف دينار ج ٨ ص ٨٠، وابن أبي شيبه، كتاب الديات، حديث رقم ٦٧٧٨، ج ٩ ص ١٢٧، ورواه أبو يوسف في الآثار، حديث رقم ٩٨٠، ص ٢٢١.

(٣) المروعي عن علي أنه قضى بالدية اثني عشر ألفاً، سنن البيهقي ج ٨ ص ٧٩.

(٤) في الأصل (الغنم) والمعنى لا يستقيم بهذا.

(٥) سقط من الأصل، أ. والإتيان هو الصواب لمعرفة بدء المسألة الجديدة.

(٦) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٦٦٤، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٢٨، واللبابة ج ١٠ ص ١٣٤، وما بعدها. فتح الوهاب ج ٢ ص ١٣٨، ومغنى المحتاج ج ٤ ص ٥٧.

(٧) في ق زيدة (عن) ولا أثر لها.

(٨) روي هذا الحديث مرفوعاً، وموقوفاً. فرواه البيهقي مرفوعاً عن عقبة بن عامر، وعمرو بن شعيب. وعن عمرو بن شعيب مرفوعاً رواه أيضاً عبد الرزاق في مصنفه، في كتاب العقول، والدارقطني في سننه، كتاب الحدود والديات حديث رقم ١٤٨ ج ٣ ص ١٢٩، وقال الزيلعي: وهو معضل. (نصب الراية ج ٤ ص ٣٦٥). وروي مرفوعاً على عمر بن

لنا: قوله - ﷺ -: «كل ذي عهد في عهده ألف دينار»^(١) والمشهور الموافق للأصول ما رويناه، فكان أولى.

٢٠٢٧- قال (الشافعي): «غرة»^(٢) الجنين للأم.

وعندنا: ميراث لورثته^(٣).

له: أنه كطرف من أطرافها.

لنا: أنه بدل نفسه، وهي نفس على حدة، فكان لورثته كالدية.

٢٠٢٨- قال (الشافعي): وفيه الكفارة.

وعندنا: لا كفارة فيه.

له: أنه قُتل^(٤).

لنا: أنه تسبب إلى القتل، ولا كفارة فيه.

الخطاب، ورواه البيهقي، كتاب الديات باب دية أهل الذمة، ج ٨ ص ١٠٠. وعن عثمان وعن علي وابن مسعود أيضًا في الكتاب والباب السابقين. ورواه ابن أبي شيبة موقوفًا على عمرو بن الخطاب، وعثمان، وحديث رقم ٧٥٠٤، ٧٥٠٥. من كتاب الديات، باب من قال انذمني على النصف، أو أقل، ج ٩ ص ٢٨٨، ٢٨٩، والدارقطني موقوفًا على عمر، كتاب الحدود والديات، حديث رقم ١٥٣، ١٥٤، ج ٣ ص ١٣٠، ١٣١.

(١) رواه أبو داود في المراسيل، كتاب الديات، باب دية الذمي، عن سعيد بن المسيب عن ابنه - ﷺ -، حديث رقم ٢٢٩، ١٥٣.

(٢) الغرة بضم الغين، وتشديد الراء خيار المال كالفرس والبعير التجيب، والعبد والأمة الفارة، وسمي بدل الجنين غرة؛ لأن الواجب عبد، والعبد يسمى غرة، وقيل: لأنه أول مقدار ظهر في باب الدية، وغرة الشيء أوله - كما سُمي أول الشهر غرة، وسُمي وجه الإنسان غرة؛ لأنه أول شيء يظهر منه الوجه. (البنابة ج ١٠ ص ١٩٠). وقال في طلبه الطلبة: «والغرة التي تجب في الجنين هي عبد، أو أمة، أو فرس، قيمته خمسمائة» ص ٣٣٧.

(٣) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٨٢٦، والبنابة ج ١٠ ص ١٩٧، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٤٠. والصحيح أن عند الشافعية: الغرة لورثة الجنين. (انظر فتح الوهاب ج ٢ ص ١٤٩، ومن المحتاج ج ٤ ص ١٠٥).

(٤) قوله (له): أنه قُتل، سقط من ش. والإتياء أفضل لمعرفة حجة الشافعي. انظر المسوط ح ٢٦ ص ٨٨، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٤١، والبنابة ج ١٠ ص ٢٠٠. ومعنى المحتاج ح ٤ ص ١٠٧، وحاشية الشرقاوي ج ٢ ص ٣٨١، وفتح الوهاب ج ٢ ص ١٤٩.

- ٢٠٢٩- قال (الشافعي): في جنين الأمة عشر قيمة الأم كيفما كان.
وعندنا : في الذكر نصف عشر قيمته ، وفي الأنثى عشر قيمتها^(١).
له : انه كطرف من أطرافها.
لنا: اعتباره بجنين الحرة أنه تجب خمسمائة ، وهو نصف عشر دية الذكر ،
وعشر دية الأنثى.
٢٠٣٠- قال (الشافعي): ويجب الأرض في الخطأ على العاقلة ، وإن كان أقل من
خمسائة.
وعندنا : لا يجب عليهم^(٢).
له: أنه بعض ما تعقله العاقلة ، فكان عليهم ، كأرض الموضحة وما فوقها.
لنا: حديث ابن عباس - رضي الله عنه - مرفوعاً عليه ومرفوعاً إلى النبي -
ﷺ -: « لا تعقل العاقلة عمداً ، ولا عبداً ، ولا عفواً ، ولا اعتراًفاً ولا صلحاً ،
ولا أرض ما دون^(٣) الموضحة^(٤) ، ولأن الوجوب عل العاقلة للتخفيف على
الجاني ، وإذا قل^(٥) لا حاجة إلى التخفيف .

- (١) انظر المسوط ج ٢٦ ص ٨٨ ، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٢٦ ، ولبناية ج ١٠
ص ١٩٧ ، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٤٠ ، ومغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٥ ، وفتح
الرواب ج ٢ ص ١٤٨ ، وحاشية الشرقاوي ج ٢ ص ٣٨١ .
(٢) انظر البدائع ج ١١ ص ٤٨١٩ ، والبنابة ج ١٠ ص ٣٩٢ ، وما بعدها ، ومغني المحتاج ج
٤ ص ٩٥ .
(٣) في ش (ولا مادون أرض) بدل (ولا أرض ما دون) والمعنى واحد.
(٤) لم أجده مرفوعاً ، وقال الزيلعي : «والسرفوع غريب» وقال المعني: «وأما السرفوع فغريب» .
(نصب الرأية ج ٤ ص ٣٩٩ ، البنابة ج ١٠ ص ٣٩٥) . وأما الموقوف فرواه السيوطي
بلفظ : « لا تعقل العاقلة عمداً ، ولا صلحاً ، ولا اعتراًفاً ، ولا ما جنى المملوك» كتاب
الديبات ، باب من قال : لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ، ولا صلحاً ، ولا اعتراًفاً . ج ٨
ص ١٠٤ . ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن إبراهيم النخعي . كتاب الديبات باب العمد
والصلح والاعتراف ، حديث رقم (٧٤٨٠) ، وعن عامر الشعبي حديث رقم ٧٤٧٩ ،
٧٤٨٣ ، ج ٩ ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ورواه أبو يوسف في الآثار عن عامر الشعبي ، وعن
إبراهيم النخعي حديث رقم ٩٧٦ ، ٩٧٧ .
(٥) في ط زيادة (الواجب) وهي توضح المعنى .

٢٠٣١. قال (الشافعي): الجمل إذا صال^(١) على إنسان فقتله المصنوع عليه، لا يجب عليه الضمان.
وعندنا : يجب^(٢).

له: أنه قتله دفعاً للهلاك عن نفسه، وصار كالحر الصائل، أو العبد الصائل.
لنا: أنه أتلّف مالاً متقوماً، معصوماً، حقاً لمالكه^(٣)؛ فيجب الضمان عليه، كما قبل الصيال، وأما دفع الهلاك يحصل [بالإتلاف]^(٤) بشرط الضمان، وقد عرف تمامه^(٥).

(١) الصائل هو الذي يسطو على الناس، ويتطاول عليهم، ويقال صال عليه، أي وثب عليه .
(منهني المحتاج ج ٤ ص ١٩٤ ، ولسان العرب ج ١١ ص ٣٨٧). وقال ابن فارس: الصاد والواو واللام أصل صحيح يدل على قهر وعلو. (معجم مقاييس اللغة ج ٣ ص ٣٢٢) .
(٢) انظر تبين الحقائق ج ٦ ص ١١٠ ، والنبأ ج ١٠ ص ٥٤ وما بعدها، ومنهني المحتاج ج ٤ ص ١٩٤ ، وما بعدها، وفتح الوهاب ج ٢ ص ١٦٧ .

(٣) في ش (للمالك) بدل (لمالكه) والمعنى واحد.

(٤) في الأصل، أ (إتلاف) والمعنى لا يستقيم بهذا.

(٥) في ش، ط، ز، ق زيادة (في طريق الخلاف)، وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف .

باب جوابات مالک

٢٠٣٢۔ قال (مالک): القتل نوعان: عمد، وخطأ، فأما شبه العمد فليس^(١) بنوع ثالث في حق الحكم.

وعندنا: هو^(٢) ثلاثة أنواع^(٣).

له: أنه لا واسطة بين العمد والخطأ.

لنا: أنه قسم ضروري أجمع عليه الصحابة، وعمل به الأمة، وتفرعت عنه أحكام مختلفة، وقد^(٤) عرف في موضعه.

٢٠٣٣۔ قال (مالک): دية المسلم عنده اثنا عشر - وقد مر في باب الشافعي -^(٥) ودية الذمي نصفها.

وعندنا: مثلها^(٦).

له: ما روى أبو سعيد^(٧) في جامعه، عن النبي - ﷺ -: أنه قال: «عقل

(١) في ش (فليس) بدل (فليس) والثانية أنب لدلائلها على القتل وهو لفظ مذكر، وفي ط، أ، ح، (ليس) بدل (فليس) والمعنى واحد.

(٢) (هو) سقطت من ش. والمعنى لا يتغير بسقوطها.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٥٩، ٦٥، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٦، وما بعدها. وأبابة ج ١٠ ص ٤، وما بعدها وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٩٧، وما بعدها، والقتل الخطأ ينقسم إلى ثلاثة أقسام عند الحنفية وهو: الخطأ، وما أجري مجرى الخطأ، والقتل بالنسيب. وعلى هذا تكون أنواعه عند الحنفية خمسة أنواع. وانظر الكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١٠٩٦، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٣٦٣، والقوانين الفقهية ص ٢٢٦، والمدونة ج ٦ ص ٣٠٦.

(٤) في ك (وتسامه) بدل (وقد) والمعنى واحد.

(٥) في ق، أ، ط، ك زيادة (قال) ولا أثر لها. انظر المسألة ٢٠٢٥.

(٦) انظر المبسوط ج ٦ ص ٨٤، والمسألتين ٢٠٢٥، ٢٠٢٦ والمدونة ج ٦ ص ٣٩٥ والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١١٠٨، ١١١٠، والقوانين الفقهية ص ٢٢٨، وبداية المجتهد، ج ٢ ص ٣٧٦، والشرح الصغير وبلغة السالك ج ٢ ص ٣٦٨.

(٧) في ط، ك، ز زيادة (الخدري) ولم أجد لأبي سعيد الخدري رواية بهذا المعنى.

الكافر نصف عقل المسلم»^(١).

لنا. مامر في باب الشافعي^(٢).

٢٠٣٤. قال (مالك): الأب إذا قتل ابنه ضرباً بالسيف، فلا قصاص عليه، ولو قتله ذنباً عليه^(٣) القصاص.

وعتدنا: لا قصاص عليه بحال^(٤).

له: أنه قتل لا شبهة فيه، فدخل تحت قوله - ﷺ -: «العمد قود»^(٥) إلا إنه إذا قتله ضرباً يحتمل أنه ضربه للتأديب، فأورث الشبهة.

لنا: قوله - ﷺ -: «لا يقاد الوالد بولده»^(٦)، ولأنه سبب لوجوده، فلا يجوز أن يصير سبباً لفنائه.

(١) رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، أن النبي - ﷺ - قال: «دية المعاهد نصف دية الحر». كتاب الديات، باب في دية الذمي حديث رقم ٤٥٨٣، ج ٤ ص ١٩٤، والترمذي بلفظ: «دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن». عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده - ووجه هو عبدالله ابن عمرو - قال الترمذي: «حديث عبدالله بن عمرو في هذا الباب حديث حسن». كتاب الديات، باب ما حده في دية الكفار، حديث رقم ١٤١٣، ح ٤ ص ٢٥. ورواه النسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أيضاً بلفظ: «عقل أهل اللمعة نصف عقل المسلمين» و بلفظ: «عقل الكافر نصف عقل المؤمن» كتاب القسامة، باب كم دية الكافر، حديث رقم ٤٨٠٦، ٤٨٠٧، ورواه ابن ماجه أيضاً في كتاب الديات، باب دية الكفار، حديث رقم ٢٦٤٤، ج ٢ ص ٨٨٢.

(٢) انظر المسائلين ٢٠٢٥، ٢٠٢٦.

(٣) في ط (فعلية) وفي ز (يجب عليه) بدل (عليه) وتؤدي إلى معنى واحد.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٩٠، والبنية ج ١٠ ص ٢٨، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٠٥، وتكملة فتح القدير ج ٩ ص ١٦٦، والمدونة ج ٦ ص ٣٠٦، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٣٦٦، والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١٠٩٧، والشرح الصغير وبلغة السلك ج ٢ ص ٣٦٧.

(٥) رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس مرفوعاً، كتاب الديات باب من قال العمد قود، حديث رقم ٧٨١٦، ج ٩ ص ٣٦٥، والدارقطني، كتاب الحدود والديات، حديث رقم ٤٥، ح ٣ ص ٩٤، عن ابن عباس أيضاً، ورواه الطبراني عن عمرو بن حزم مرفوعاً، مجمع الزوائد، كتاب الحدود والديات، باب قتل الخطأ والعمد، ج ٦ ص ٢٨٦، وقائ الهيبي: وفيه عمران بن أبي الفضل، وهو ضعيف.

(٦) رواه الترمذي عن عمر بن الخطاب، وعن سراقه بن مالك، وابن عباس. كتاب الديت،

٢٠٣٥. قال (مالك): لا يرث أحد الزوجين من دية الآخر

وعندنا: يرث^(١).

له: أنها بدل النفس، ولا حق لأحدهما في نفس الآخر بعد زوال الزوجية بخلاف التركة؛ لأنه مال^(٢).

لنا: ما روي عن النبي - ﷺ - أنه وَرَثَ امرأةً من دية زوجها^(٣). ولأن الدية من تركته، ولهذا يقضى به^(٤) ديونه، وتنفذ وصاياه، ويرثها أقاربه.

باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه بفداء منه أم لا؟ حديث سراقه برقم ١٣٩٩. وقال عنه الترمذي: ليس إسناده بصحيح، وحديث عمر برقم ١٤٠٠، وسكت عنه الترمذي، وحديث ابن عباس برقم ١٤٠١، وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعاً إلا من حديث إسماعيل بن مسلم، وإسماعيل بن مسلم المكي قد تكلم فيه بعض أهل العلم، ج ٤ ص ١٨، ١٩. ورواه ابن ماجة عن ابن عباس مرفوعاً، حديث رقم ٢٦١٦، وعن عمر بن الخطاب مرفوعاً، حديث رقم ١٦٦٢، كتاب الديات باب لا يقتل الوالد بولده. ج ٢ ص ٨٨٨. ورواه البيهقي عن عمر بن الخطاب. وعن ابن عباس مرفوعين كتاب الجنائز، باب الرجل يقتل ابنه، ج ٨ ص ٣٨، ٣٩، والدارقطني عن عمر بن الخطاب، حديث رقم ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، وعن ابن عباس، حديث رقم ١٨٠، ١٨٤، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث رقم ١٨٢. وعن سراقه بن مالك حديث رقم ١٨٣، كتاب الحدود والديات، ج ٣ ص ١٤١، ١٤٣.

(١) انظر البناية ج ١٠ ص ٧٤، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١١٤ تكملة فتح القدير ج ٩ ص ١٧٥، ١٧٦. والصحيح عند المالكية أن دية العمد والخطأ إذا قلت مورثة على فرائض الله لجميع من يرث الميت من الرجال والنساء. (الكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١١١٠، والقوانين الفقهية ص ٢٢٨).

(٢) في ز، ش، ق، ك (ماله) بدل (مال) والمعنى واحد.

(٣) رواه أبوداود عن الضحاك بن سفيان أنه قال: كتب إلي رسول الله - ﷺ - أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها. كتاب الفرائض، باب في المرأة ترث من دية زوجها، حديث رقم ٢٩٢٧، ج ٣ ص ١٢٩، ورواه الترمذي بلفظ أبي داود كتاب الديات، باب ما جاء في المرأة هل ترث من دية زوجها؟ حديث رقم ١٤١٥، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم. ج ٤ ص ٢٧. وإس ماجة، كتاب الديات. باب السيرات من الدية، حديث رقم ٢٦٤٢، ويلفظ أبي داود والترمذي، ج ٢ ص ٨٨٣، والدارقطني عن المغيرة بن شعبه، حديث رقم ٢٨، وعن الضحاك ابن سفيان، رقم ٣٢٢، كتاب الفرائض، ج ٤ ص ٧٧، ٦٧.

(٤) في ق، ط (بها) بدل (به) والأولى أنسب لدالتها على الدية وهي لفظ مؤث

فكذا الزوج.

٢٠٣٦- قال (مالك): إذا وجد قتيل في محله، وادعى وارثه على واحد من أهل
المحلة أنه قتله عمداً، أو قد^(١) وجد به لوث دم، فللموارث أن يحلف
خمسین بيتاً، ويقتله قصاصاً.
وعندنا: ليس له ذلك^(٢).
وحجته، وجوابنا مامر^(٣).

(١) في ش، ك، ز، ح، ط، (وقد) بدل (لوقد) والأولى أنسب للسياق.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٠٨، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٣٥ والبنية ج ١٠ ص ٣٢٩،
٣٣٠، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٦٩، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٣٩٢، وبلغة السالك
والشرح الصغير ج ٢ ص ٣٧٩، وما بعدها. والكافي لابن عبد الله ج ٢ ص ١١١٨،
والقوانين الفقهية ص ٢٢٨.

(٣) في ك، ط زيادة (في) باب الشافعي) وهي زيادة مطلوبة لأنها توضح الباب الذي وردت فيه
المسألة. (انظر المسألة ٢٠٢٢).

كتاب الجنائيات

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

٢٠٣٧- قال (أبوحنيفة): إذا أعتق عبداً في مرض موته، ثم إن هذا العبد قتل مولاه^(١)، فعليه أن يسعى في قيمتين.

وقال أبو يوسف ومحمد: يسعى في قيمة واحدة^(٢).

بناء على أصل: وهو أن المستسعى حرّ عندهما، فتجب عليه قيمة واحدة ردّاً^(٣) للوصية بعتقه، وتجب الدية على عاقبته، بالقتل. وعنده: كالمكاتب، فتجب^(٤) قيمة واحدة نقضاً^(٥) للوصية، وقيمة أخرى بالقتل؛ لأن - المكاتب إذا قتل مولاه فعليه الأقل من قيمته، ومن الدية.

٢٠٣٨- قال (أبوحنيفة): إذا مات وترك مُدْبِرًا لا مال له غيره، فقتل هذا المدبر إنساناً خطأ؛ فعليه أن يسعى في قيمته لولي القتل.

وعندهما: فيه الدية على عاقبته^(٦). بناء على هذا^(٧) أنه كالمكاتب^(٨) عنده، وعندهما: حر.

٢٠٣٩- قال (أبوحنيفة): رجل اشترى دابة، فلم يقبضها حتى وجد فيها قتيلًا،

(١) في ز (زيادة خطأ) وهي زيادة مطلوبة؛ لأن المسألة هنا تدور حول قتل السيد خطأ، وأما العمد فإن الحكم يختلف، حيث يجب القود.

(٢) انظر المسوط ج ٢٧ ص ٩١.

(٣) في ط (نقضاً) بدل (ردّاً) والمعنى واحد.

(٤) في ط زيادة (عليه) وهي توضيح المعنى.

(٥) في ز، ق (دفعاً) بدل (نقضاً) والمعنى واحد.

(٦) انظر المسوط ج ٢٧ ص ٩٣.

(٧) (هذا) سقطت من، ش، ط. وسقطها أيضاً لاستقامة المعنى.

(٨) في ك (على أن هذا كالمكاتب) بدل (على هذا أنه كالمكاتب) والأولى أنسب للمعنى.

فهو على^(١) البائع، وإن كان فيه خيار لأحدهما، فهو على عاقلة الذي في يديه^(٢).

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري، وإن [كان]^(٣) فيه خيار، فهو على عاقلة التي^(٤) نصير^(٥) له.

فهما اعتبرا الملك، لأن الحفظ يملك به. وهو اعتبر اليد؛ لأن إمكان الحفظ يثبت له^(٦).

٢٠٤٠- قال (أبوحنيفة): دار بين ثلاثة نفر، حفر أحدهما فيها بئراً، أو بنى حائطاً، فعطب به إنسان؛ فعليه ثلثا^(٧) الدية إذا كان بغير إذن صاحبيه، وإذا كان حائطاً مائل بين خمسة نفر، أشهد على أحدهم، فسقط على إنسان فقتله، فعلى عاقلة الذي استشهد^(٨) عليه خمس الدية.

وقال أبو يوسف ومحمد: فيه نصف الدية في المسألتين جميعاً^(٩).

لهما: أن الجملة^(١٠) نوعان، هدر، ومعتبر، فانقسم نصفين.

(١) في ط زيادة (عقلة) وهي زيادة صحيحة فيها زيادة تفصيل للحكم، (انظر الجامع الصغير ص ٤١٢).

(٢) في ش، ق، ط، ح (يده) بدل (يديه) والمعنى واحد. انظر الجامع الصغير ص ٤١٢. والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٥٢، والبنية ج ١٠ ص ٣٥٢، ٣٥٣، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٧٣.

(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل، والإثبات يؤدي لاستقامة المعنى.

(٤) في ش، ق، ك، ز، ح، ق (الذي) بدل (التي) والأولى أفضل لمناسبة الضمير المذكر الذي يعود على الرجل الذي اشترى داراً.

(٥) في ز زيادة (الدار) وهي توضيح المعنى.

(٦) في ك، ز، ح، أ، ق، ط (به) بدل (له) والأولى أنسب للمعنى.

(٧) في البنية والنافع الكبير ذكر (ثلث) بدل (ثلثا) وهو خطأ إذا الصحيح أنه يضمن ثلثا الدية، لأن صفة التعدي تحققت في الثلثين - فهو لم يتعد في ثلث، لأنه ملكه - فيجب عليه ضمان الثلثين. (انظر العناية على هامش تكملة فتح القدير ج ٩ ص ٢٥٧).

(٨) في ق، ط، ك، ز، ح، أ (أشهد) بدل (استشهد) والمعنى واحد.

(٩) انظر البنية ج ١٠ ص ٢٣٥. والعناية بهامش فتح القدير ج ٩ ص ٢٥٦، ٢٥٧، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٤٨، والجامع الصغير، وشرحه النافع الكبير ص ٤٢٢.

(١٠) في ق، ك، ش، ط (الجنابة) وفي ك، ز (الجنابة في الحملة) بدل (الحملة) والبنية أفضل

له: أنه العلة في الحائط في النقل، وهي علة واحدة للحكم، فيصاحب إليها.
ثم يقسم الحكم على أربابها على قدر الملك، وكذا الشر على هذا
٢٠٤١. قال (أبوحنيفة): ولو رمى سهماً إلى مسلم، فارتد المرمي إليه^(١)، ثم
أصابه السهم، فقتله؛ فعلى الرامي الدية.
وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليه^(٢).

لهما: أن الفعل يصير قتلاً عند^(٣) الإصابة، وهو غير مقوم^(٤) في هذه الحالة.
له: أنه يصير قاتلاً بفعله، وفعله وحده وهو معصوم، إلا أنه لم يجب
القصاص للشبهة.

٢٠٤٢. قال (أبوحنيفة): إذا رمى إلى^(٥) عبد بسهم^(٦)، فأعتق المولى العبد، ثم وقع
به السهم^(٧)، فمات فعلى الرامي قيمة العبد للمولى^(٨).
وقال أبو يوسف ومحمد: عليه فضل ما بين قيمته مرمياً، وغير مرمي لو كان
عبد^(٩).
لهما: أن العتق يبطل السراية، وهو بنفس الرمي صار جانيًا عليه، فطلت
جنايته^(١٠).

لوضح المعنى بها.

- (١) (إليه) سقطت من ش، ز، وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.
- (٢) انظر البناية ج ١٠ ص ١١٧، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٢٤ وتكملة فتح القدير، والعلامة ج ٩ ص ٢٠١، ٢٠٢.
- (٣) في ش (بعد) بدل (عند) والثانية أنسب للمعنى.
- (٤) في ق، ط، ز (معصوم) بدل (مقوم) وتؤيدان إلى المعنى المراد، وفي ن (وهو ليس بذئ)
قيمة) بدل (وهو غير مقوم) والمعنى واحد.
- (٥) (إلى) سقطت من ش. ولا يتغير المعنى بسقوطها.
- (٦) في ق، ط، ز (سهماً) بدل (سهم) والمعنى واحد.
- (٧) في ق، ز (السهم عليه) بدل (به السهم) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٨) في ش (للمولى قيمة العبد) بدل (قيمة العبد للمولى) والمعنى واحد.
- (٩) انظر البناية ج ١٠ ص ١١٩، وتكملة فتح القدير، والعلامة ج ٩ ص ٢٠٢، وتبيين الحقائق،
وحاشية الشلبي ج ٦ ص ١٢٥، وذكر في البناية، وتكملة فتح القدير، وحاشية الشلبي، قوب
أبي يوسف في رواية الزدوي مع أبي حنيفة، وفي رواية أبي الليث مع محمد.
- (١٠) في ط، زه ك زيادة (ولم تجب قيمته) وهي توضح المعنى.

له: أنه قاتل^(١) من وقت الرمي؛ لأن فعله الرمي وهو عبد جيتئذ^(٢).
 ٢٠٤٣- قال (ابوحنيفة): الأب، أو الوصي إذا أدب الابن الصغير بالضرب،
 فمات؛ ضمن.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يضمن^(٣).
 وأجمعوا أن المعلم إذا ضرب الصبي، أو العبد المتعلم^(٤) بغير إذن الأب،
 أو المولى يضمن إذا هلك^(٥). ولو ضرب بإذنهما لا يضمن. وأجمعوا أن
 الزوج إذا ضرب زوجته^(٦) للتأديب، فمات، ضمن^(٧).
 لهما: أن لهما تأديب الصغير^(٨)، ولا حصول لذلك عادة إلا بالضرب.
 له: إن التأديب يحصل بالزجر والتهديد، والتعريك، فلا يكون الضرب
 مأذوناً فيه. ثم المعلم إذا ضربه بإذن الأب لا يضمن، وإن كان^(٩) الأب
 يضمن إذا ضربه بنفسه.

ووجه ذلك: أن نفع ضرب الأب يعود إليه؛ لأن نفع تأديبه يعود إليه، فأما
 المعلم فنفعه لا يعود إلى المعلم^(١٠) بل يعود^(١١) إلى الأب، والضرب كان
 بأمره.

-
- (١) في ق، ط، ك، ز (أنه يصير قاتلاً) بدل (أنه قاتل) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
 (٢) في ط هذه المسألة سبقت المسألة (١٠٤١) وهذا لا يغير شيئاً.
 (٣) انظر المبسوط ج ١٦ ص ١٣، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٧٩.
 (٤) في ز، ش، ق، أ، ك، ط (للتعليم) بدل (المتعلم) والمعنى واحد.
 (٥) في ح (إذا هلك يضمن) بدل (يضمن إذا هلك) والمعنى واحد.
 (٦) في ح (امراته) بدل (زوجته) والمعنى واحد.
 (٧) في ز، ش، ق، ط (يضمن) بدل (ضمن) وتؤيدان إلى معنى واحد.
 (٨) في ح، زيادة (والعبد) ولا معنى لهذه الزيادة، لأن مدار الكلام حول الصبي.
 (٩) في ز (وإن ضربه بغير إذن الأب) وفي ق (وإن كان بغير إذن الأب) بدل (وإن كان الأب)
 والاختارة أنسب للمعنى، إذا المراد إن المعلم لا يضمن إذا كان الضرب بإذن الأب بينه
 الأب يضمن إذا ضربه بنفسه.
 (١٠) في ق (إليه) بدل (إلى المعلم) والأولى أسبغ للسياق.
 (١١) (يعود) سقطت من ز، ق، ولا يغير المعنى يسقطها.

كتاب الخنثى

باب قول أبي حنيفة على خلاف صاحبيه

٢٠٤٤- قال (أبو حنيفة): في الخنثى يحكم بماله^(١)، لقوله - ﷺ -: «الخنثى يورث من حيث يبول»^(٢)، فإن بال منهما سبق أحدهما، فالحكم له؛ لأنه حين وجد لا معارض له؛ فإن كانا^(٣) معاً، فعند أبي حنيفة: يتوقف فيه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(٤).
وقال أبو يوسف ومحمد: الحكم لأكثرهما^(٥).
لهما: أنه دلالة^(٦) القوة.
له: أن ذلك قد يكون لصحة^(٧) المخرج وغيره، فبقي الاشتباه.

-
- (١) في ط، ز، ح، أ، ق، ك (يُحْكَمُ بِمَالِهِ) بدل (يُحْكَمُ بِمَالِهِ) والمعنى واحد.
(٢) رواه البيهقي عن ابن عباس أن رسول الله - ﷺ - سئل عن مولود ولد - له قل وذكر من أين يورث؟ فقال النبي - ﷺ - «يورث من حيث يبول» وفيه محمد بن السائب الكلبي. قال البيهقي: لا يحتاج به. كتاب الفرائض، باب ميراث الخنثى، ج ٦ ص ٢٦١ كما روه ليهني أيضاً موقوفاً على علي رضي الله عنه.
(٣) في ق، ز (خرجا) بدل (كانا) والمعنى واحد.
(٤) سورة الإسراء: ٣٦.
(٥) انظر المبسوط ج ٣٠ ص ١٠٤، والبيان ج ١٠ ص ٥٨٣، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢١٥، والكفاية بهامش فتح القدير ج ٩ ص ٤٣٨، ٤٣٩.
(٦) في ز زيادة (زيادة) وفي ق، ك زيادة (على زيادة) ولا تؤثر في تغير المعنى.
(٧) في ش، ط، ح، ق، ك (لصحة) بدل (لصحة) والأولى أسب للمعنى.

كتاب الوصايا

باب قول أبي حنيفة على خلاف صاحبيه

٢٠٤٥. قال (أبوحنيفة): إذا أوصى لأقربائه، يشترط فيه خمس شرائط، وهي: كونه ذو رحم مُخْرَم، واثنتين فصاعداً، وذلك مما سوى الوالد والولد ممن لا يرث، والأقرب فالأقرب.

وقال أبو يوسف ومحمد: كل من يجمعه وإياه أقصى أب في الإسلام دخل تحته. والمحرم وغير المحرم فيه سواء، واتفقوا على اشتراط القرابة؛ لأن الاسم له^(١)، وأن لا يكون وارثاً، لقوله - ﷺ -: «لا وصية لوارث»^(٢). وأنه يعتبر الاثنتين فصاعداً؛ لأنه اسم الجمع، والمثنى كالجمع في باب الوصية؛ لأنها أخت الميراث، وفي الميراث كذلك، ولا يدخل الولد، والوالد^(٣)؛ لأنه لا يسمى قريباً عرقاً. واختلفوا في شرطين، أحدهما، المحرمية بالرحم شرط عند أبي حنيفة، وعندهما: الرحم يكفي. والثاني: أنه يشترط في الأقرب^(٤) وهما

(١) في ط (لها) بدل (له) والثانية أنب أنب لدلائها على الموصي.

(٢) رواه أبو داود من حديث أبي أمامه، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث، حديث رقم ٢٨٧٠، ج ٣ ص ١١٤. ورواه الترمذي من حديث أبي أمامة الساهلي رقم ٢١٢٠، ومن حديث عمرو بن خزيمة رقم ٢١٢١، كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث. ح ٤ ص ٤٣٣، ٤٣٤، وقال الترمذي: وفي الباب عن عمرو بن خزيمة، وأنس، وهو حديث حسن صحيح. والنسائي عن عمرو بن خزيمة، كتاب الوصايا، باب إبطال الوصية للوارث، حديث رقم ٣٦٤١، ٣٦٤٣. ورواه ابن ماجه من حديث عمرو بن خزيمة، رقم ٢٧١٢، وأبي أمامة الباهلي رقم ٢٧١٣، وأنس بن مالك رقم ٢٧١٤ كتاب الوصايا، باب لا وصية للوارث، ج ٢ ص ٩٠٥.

(٣) في ش، ك، ق، ط (الوالد والولد) بدل (الولد والوالد) والمعنى واحد.

(٤) في ش، ك، ط، ز، ح، ق، (يشترط الأقرب فالأقرب) بدل (يشترط في الأقرب) والعارة الأولى أنسب.

يُسَوِّدُ^(١) الأقرَب والأبعد^(٢)

لهما: أن الاسم مقابل^(٣) للكل، قال الله تعالى في آية الخمس ﴿وَلِيّ الْقُرْبَىٰ﴾^(٤) وهو^(٥) يتناول كل قريب.

له: أنه ذكر القريب، والقريب المطلق هو المحرم والأقرب؛ لأن غير المحرم، والأبعد بعيد من وجه، ولهذا جاز النكاح في غير المحرم. فلا [يتناوله]^(٦) اللفظ بإطلاقه.

٢٠٤٦- قال (أبوحنيفة): إذا أوصى لإنسان بثلث ماله، وآخر بنصف ماله، ولم يُجزِ الورثة، فالثلث بينهما نصفين.

وقال أبو يوسف ومحمد: يقسم بينهما على خمسة أسهم، سهمان لصاحب الثلث، وثلاثة أسهم لصاحب النصف.

أصله: أن الموصى له^(٧) بأكثر من الثلث لا يضرب في الثلث بأكثر من الثلث إذا لم تجز الورثة عنده، إلا الموصى له بالعق، والموصى له ببيع عين^(٨) منه، والموصى له بالألف المرسلة. وعندهما: يضرب بجميع ما أوصى له^(٩).

لهما: إن الوصية أخت الميراث، والوارث يضرب بكل حقه في التركة فكذا هذا. له: أن الموصى له يضرب بما يَسْتَحِقُّ^(١٠)، وهو^(١١) لا يستحق ما وراء

(١) في ك، ش، ط، ز، ق زيادة (بين) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥٥، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٧٨.

(٣) في ز، ح، أ، ق (شامل) بدل (مقابل) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٤) قال نعلاني: ﴿وَالْقُرْبَىٰ أَنَا قَرِيبٌ مِّنْ كُلِّ مَحْسُومٍ وَلَئِيْلَهُ الْقُرْبَىٰ وَالْقُرْبَىٰ﴾ سورة الأنفال: ٤١.

(٥) في ش، ط، ز، ق (وهذا) بدل (وهو) والمعنى واحد.

(٦) في الأصل (يتناول) وهذا لا يتناسب المعنى.

(٧) في ش (به) بدل (له) والثانية أنسب للمعنى.

(٨) في ك (العين) بدل (عين) والثانية أنسب للمعنى.

(٩) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٤٨.

(١٠) في ش، ق، ط، ح، أ (يستحقه) بدل (يستحق) والمعنى معهما واحد.

(١١) في ش، ط (وهذا) بدل (وهو) والمعنى واحد.

الثلث، إلا بإجازة الورثة، ولم يوجد، فصار كما لو أوصى بعددين بأعيانهم لإنسان، فقيمتها مثل نصف المال، ولآخر بثلث المال^(١). ثم استحق أحدهما، لم يستحق الضرب بقيمة المستحق في الثلث، بخلاف الألف المرسلة؛ لأنها غير باطلة للحال، بل موقوفة لتصور ظهور مال آخر، يخرج هذا من الثلث، وبخلاف الموصى له بالعق، وبالبيع لهذا.

٢٠٤٧- قال (أبوحنيفة): إذا أوصى لرجل بثلث ثلاثة أعبد بأعيانهم، ثم مات اثنان منهم، فللموصى له ثلث هذا العبد.

وقال أبو يوسف ومحمد: له كله. وهي مسألة قسمة الرقيق، فنعنه: كل عبد يقسم على حدة؛ فكان مشتركاً^(٢) فماهلك، يهلك على الشركة، [وعندهما]^(٣): يقسم الكل قسمة واحدة^(٤). وقد مر قبل هذا^(٥).

٢٠٤٨- قال (أبوحنيفة): إذا أوصى لإنسان بسيف قيمته مائة^(٦)، وآخر بسدس ماله، وله خمسمائة درهم سوى السيف؛ فلصاحب السدس سدس الخمسمائة^(٧)، ولصاحب السيف خمسة أسداس السيف، وسدس السيف بين صاحب السيف، وصاحب السدس نصفين.

وقال أبو يوسف ومحمد: يقسم السيف بينهما على سبعة أسهم، لصاحب السدس سهم^(٨)، ولصاحب السيف ستة أسهم، ولصاحب السدس سدس خمس المائة^(٩). بناء على أن القسمة على طريق المنازعة ولا منازعة

(١) في ط (ماله) بدل (المال) والمعنى واحد.

(٢) في، أ، ح (شركاً) بدل (مشتركاً) والمعنى معهما واحد. وفي ك (مكانت مشتركاً) بدل (فكان مشتركاً) والثانية أنب لدلائها على مذكر وهو العبد.

(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يتم بدونه.

(٤) انظر النجاة ج ١٠ ص ٤٤٩، وتكملة فتح القدير. والعناية ج ٩ ص ٣٧٥، وتبين الحقائق ج ٦ ص ١٨٩، والمسوط ج ٢٧ ص ١٦٤.

(٥) انظر المسألة (١٦٣١).

(٦) في ح، أ، ق، ز زيادة (درهم) وهي تميز العدد.

(٧) في ش، ط (خمسمائة) بدل (الخمسمائة) والثانية أنب للمعنى.

(٨) في ش زيادة (واحد) وهي توضح المعنى.

(٩) في ح، أ، ق، ك، ز (الخمس مائة) وفي ش (خمسمائة) بدل (خمس المائة) والمعنى

لصاحب السدس في السيف، فيما وراء السدس؛ لأن وصيته بسدس المال، فيعطى خمسة أسداس السيف للموصى له بالسيف بلا منازعة، وسدس السيف استوت منازعتهما فيه، فيكون بينهما نصفين، فصار السيف على اثني عشر سهماً، أحد عشر لصاحب السيف، وسهم لصاحب السدس، فإذا صار السدس^(١)، على اثني عشر؛ صارت الخمسمائة على ستين سهماً، فيكون لصاحب السدس منه السدس، وذلك عشرة أسهم، فكان جميع المال اثنين وسبعين، وقد نفذنا الوصية في اثنين وعشرين سهماً، لكل واحد منهما أحد عشر، وهو أقل من ثلث المال^(٢).

فأما عندهما: فالقسمة بطريق العزل والمضاربة، فيضرب صاحب السيف بجميع السيف، وصاحب السدس بسدس السيف، فيصير السيف على سبعة، يضرب صاحب السيف بسبعة، وصاحب السدس بسهم، فيقسم على سبعة. وإذا صار السيف سبعة^(٣) وقيمته مائة، صارت الخمسمائة على خمسة وثلاثين، كل مائة سبعة، وليس لخمسة وثلاثين سدس صحيح، فيضرب جميع المال، وذلك اثنان وأربعون في ستة، فيصير مائتين واثنين وخمسين، لصاحب^(٤) السيف من ذلك اثنان وأربعون، ولصاحب السدس سبع ذلك: ستة، والباقي لصاحب السيف^(٥)، وهو ستة وثلاثون، فبقي مائتان وعشر، فللموصى له بالسدس سدس ذلك وهو خمسة وثلاثون، فصارت سهام الوصايا سبعة وسبعين، وهو أقل من ثلث المال؛ لأن ثلث المال أربعة وثمانون.

٢٠٤٩- قال (أبو حنيفة): ولو كان أوصى^(٦) بثلث المال لآخر، فقد اجتمع في

واحد، انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٦٤، ١٦٥.

(١) في ح، أ، ق، ك، ط (السيف) بدل (السدس) والأولى أنسب للمعنى.

(٢) في ش (الثث) بدل (ثلث المال) والثانية أوضح.

(٣) في ق زيادة (أسهم) وهي تميز العدد.

(٤) (لصاحب) سقطت من ح، أ، ق، ك، ط، ز، ش والصواب إسقاطها لاستقامة المعنى.

(٥) قوله (سنة) والباقي لصاحب السيف) سقط من ح. والمعنى لا يكتمل بدون.

(٦) في ز، ح، أ، ق، ط، ك زيادة (مع هذا) وهي زيادة لا بأس بها؛ لأنها تبيّن ارتباط هذه المسألة بالمسألة السابقة.

السيف ثلاث وصايا، وصية بالكل، ووصية بالثلث، ووصية بالسدس، والقسمة عند أبي حنيفة: على طريق المنازعة، ولا منازعة لصاحب الثلث والسدس فيما زاد على الثلث، فيكون لصاحب السيف^(١)، وهو ثلث السيف، فبقي ثلث السيف، ولا منازعة لصاحب السدس فيما زاد على السدس، وهو السدس أيضًا^(٢)، ولصاحب السيف^(٣) فيه منازعة، فيقسم ذلك السدس بين صاحب السيف، وصاحب الثلث نصفين، فصار السدس على سهمين، وجميع السيف على اثني عشر، بقي السدس، وذلك سهمان، واستوت فيهما منازعتهم^(٤)، فيقسم بينهما أثلاثًا، وليس للسهمين ثلث صحيح، فيضرب أصل المال، وهو اثني عشر في ثلاثة، فيصير ستة وثلاثين، فصار السيف بستة وثلاثين، ثلثاه - وذلك أربعة وعشرون - لصاحب السيف - وسدسه - وذلك ستة - بين صاحب الثلث وصاحب السيف نصفين، لكل واحد منهما ثلاثة، والسدس الباقي، وذلك ستة - بينهم أثلاثًا، لكل واحد منهما سهمان، فنحصل لصاحب السدس سهمان، ولصاحب الثلث خمسة، والباقي لصاحب السيف، وذلك تسعة وعشرون.

وإذا صار السيف وقيمته مائة - على ستة وثلاثين - صار كل مائة من خمسمائة على ستة وثلاثين، فتصير الخمسمائة على مائة وثمانين، لصاحب الثلث ثلثه، وذلك ستون. ولصاحب السدس سدسه [وذلك]^(٥) ثلاثون - فنحصلت سهام الوصايا^(٦) أكثر من الثلث، فإن أجازت الورثة

(١) في ق (بلا منازعة) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٢) المراد أن صاحب السيف سلم له الثلثان، وبقي الثلث، والثلث يساري سدس، وصاحب السدس سلم له سدس، فبقي سدس لا منازعة له فيه، بل تكون الصازعة في هذا السدس الباقي بين صاحب السيف وصاحب الثلث.

(٣) م ي ك (ولصاحبه) وفي ش (ولصاحبه) بدل (ولصاحب السيف) والآخر: أفضل لوضوح المعنى معها. وفي ج، ق (الثلث) بدل (السيف) والثانية أنسب للمعنى إذا المراد أن صاحب السيف له منازعة أيضًا في هذا السدس مع صاحب الثلث، الذي لم يبارعه إلا في الثلث.

(٤) م ي ش، ط (منازعتهم فيها) بدل (فيها منازعتهم) والمعنى واحد.

(٥) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ، ش، والإثبات أفضل لاكمال ووضوح المعنى.

(٦) في ش، ز، ق، ك، ط زيادة (مائة وستة وعشرون، وجميع المال مائتان وستة عشر

يقسم كذلك، وإن لم تجز الورثة جعلت على^(١) الثلث على قدر سهم الوصايا، وذلك مائة وستة عشرون، وجميع المال ثلاثمائة وثمانية وسبعين. والسيف سدسه، فيكون ثلاثة وستين، ويدفع إليهم^(٢) جميعًا من ذلك ما كان يدفع، وذلك ستة وثلاثون، ويدفع إلى صاحب الثلث والسدس ما كان يدفع إليهما، وذلك تسعون، فحصلت سهام الوصايا مائة وستة وعشرون، وهو^(٣) ثلث^(٤) المال. وأما على قرلهما: فقد اجتمع في السيف ثلاث وصايا، والقسمة عندهما^(٥) بطريق العول والمضاربة، فيضرب صاحب السيف بالسيف كله، وصاحب الثلث بثلث السيف، وصاحب السدس بسدس السيف، والسيف بستة^(٦) أسهم، فتصير القسمة على تسعة، لصاحب السيف ستة، ولصاحب الثلث سهمان، ولصاحب السدس سهم.

وإذا صار السيف على تسعة أسهم، صار كل مائة من الخمسمائة على تسعة، فتصير خمسة وأربعين، لصاحب الثلث ثلثه، خمسة عشر، ولصاحب السدس سدسه، سبعة ونصف، فانكسر بالنصف، فيضعف فيجعل على تسعين، فيصير حق كل واحد منهم ضعف ما كان، فيصير لصاحب السيف اثني عشر، ولصاحب الثلث أربعة من السيف، ولصاحب السدس سهمان من السيف، ولصاحب الثلث من باقي المال ثلاثون، ولصاحب السدس خمسة عشر، فبلغت سهام الوصايا أكثر من الثلث^(٧)، فإن أجازت الورثة، فلهم ذلك، فإن لم تجز^(٨) ذلك^(٩) جعل ثلث المال على قدر الوصايا، لا على

فكانت سهام الوصايا) وهي توضح المعنى.

- (١) (على) سقطت من ش، ز، ح، ق، ك، ط. وسقطها أفضل؛ لأنه لا معنى لها.
- (٢) في ش (إليهما) بدل (إليهم) والثانية أفضل لدلائها على الجمع.
- (٣) في ش، ز، ح، ق، ك، ط (مثل) بدل (وهو) والمعنى واحد.
- (٤) في أ (ثلث) بدل (وهو ثلث) والمعنى واحد.
- (٥) (عندهما) سقطت من ح. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.
- (٦) في ح، ق، ك، ط (ستة) بدل (بسته) والأولى أسب للمعنى.
- (٧) في ز، ق، ك، ط (ثلاثة وستون، وجميع المال مائة وثمانية فرائد سهام الوصايا على الثلث) بدل (أكثر من الثلث) والأولى أفضل لما فيها من تفصيل للمعنى.
- (٨) في ش، ز، ح، أ، ق، ك، ط (يجزوا) بدل (تجز) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٩) (ذلك) سقطت من ش، ز، ح، أ، ق، ط، ك. ولا يغير المعنى سقوطها.

فدر سهام [الوصايا]^(١) هكذا روي عنهما. والوصايا ثلث سدس أيضا، لا
السيف سدس فيجعل كل سدس [سهمان]^(٢) فيصير الثلث أربعة أسهم،
وجميع المال اثني عشر سهما من الثلث^(٣)، لصاحب السيف، وذلك كله في
السيف، وسهم لصاحب السدس، سدس ذلك في السيف، وخمسة أسداس
في باقي المال. وسهمان لصاحب الثلث، سدسهما في السيف، والباقي^(٤)
في باقي المال^(٥) - وذلك اثني عشر - في ستة، فصار اثنين وسبعين، والثلث
منه أربعة وعشرون، كان لصاحب السيف سهم ضربناه في ستة، فصار ستة
كله في السيف، وكان لصاحب الثلث سهمان ضربناه في ستة، فصار اثني
عشر، سدسه في السيف، وذلك سهمان، والباقي وذلك عشرة في باقي
المال، وكان^(٦) لصاحب السدس سهم، ضربناه في ستة فصار ستة، سدسه
في السيف، - وذلك سهم - والباقي^(٧) - ذلك خمسة - في باقي المال،
فبلغت سهام الوصايا أربعة وعشرون، وثلث المال أربعة وعشرون^(٨).

٢٠٥٠ قال (أبو حنيفة): ولو أوصى لإنسان بجميع ماله، وآخر بثلث ماله، فإن
لم تجز^(٩) الورثة قسم الثلث بينهما نصفين عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: يقسم أرباعا كامرا، فلو أجازت الورثة فالكل يقسم
بينهما^(١٠) أرباعا عندهما: فأما عند أبي حنيفة بتخريج أبي يوسف: أنه^(١١) لا

(١) في الأصل (الوصاية) وهو وهم من النسخ.

(٢) في الأصل (سهما) والصحيح (سهمان) لأن الثلث لا يكون أربعة أسهم إلا إذا كان السدس
سهمين.

(٣) في ش (والثلث) بدل (من الثلث) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ش زيادة (وهو خمسة أسداسهما) وهي توضيح للمعنى.

(٥) في زه ق (المسألة) بدل (المال) والثانية أسب للمعنى.

(٦) في ش، ق (فكان) بدل (وكان) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٧) قوله (وذلك سهم - والباقي -) سقط من ز. والإثبات أفضل لا كمال معنى.

(٨) انظر البسيط ج ٢٧ ص ١٦٥ وما بعدها.

(٩) في ش (يجزوا) بدل (تجز) والمعنى واحد. وفي ز (ولم تجز) بدل (فإن لم تجز) والمعنى واحد.

(١٠) في ش (بينهم) بدل (بينهما) والثانية أفضل لدلائلها على المعنى. وهما صاحب الجمع،
وصاحب الثلث.

(١١) في ح، أ، ق (استداسا لأنه) بدل (أنه) والأولى أفضل لوضوح المعنى معها.

منازعة لصاحب الثلث فيما زاد على الثلث. فتدفع الثلثان إلى صاحب الكل بلا منازعة، واستوت منازعتهما في الثلث فيكون بينهما نصفين، فيصيب صاحب^(١) الثلث السدس، وصاحب^(٢) الجميع^(٣) خمسة أسداس. قال الحسن: ما قاله أبو يوسف قبيح؛ لأنه^(٤) يصيب الموصى له بالثلث عند الإجازة مثلما يصيبه عند عدم الإجازة. فإنه يصيبه^(٥) عند عدم الإجازة^(٦) نصف الثلث، والآن كذلك وهو قبيح، بل يجب أن يقسم الثلث أولاً - وهو أربعة من اثني عشر - بينهما نصفين؛ لأن الإجازة في قدر الثلث ساقطة العبرة، بقي ثمانية أسهم - وهي الثلثان - فصاحب الجميع^(٧) يدعي كله، وصاحب الثلث لا يدعي من ذلك إلا سهمين، فإنه يقول: حقي في الثلث، وذلك أربعة، وقد وصل إلي سهمان^(٨)، بقي حقي في سهمين، فلا منازعة فيما وراء السهمين، وذلك ستة، فيعطي الموصى له بالجميع ستة أسهم بلا منازعة، بقي سهمان استوت منازعتهما فيه، فيقسم بينهما نصفين فيصيب كل واحد منهما سهماً^(٩)، فصار للموصى له بالثلث ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً، وذلك ربع المال، فأفادت الإجازة في حق صاحب الثلث^(١٠).

٢٠٥١- قال (أبوحنيفة). وكذلك لو أوصى له^(١١) بجميع ماله، ولآخر بنصف ماله، ولآخر بثلث ماله، فإن لم تجز الورثة؛ يقسم الثلث بينهم - على

-
- (١) في ش، ط (فصير لصاحب) بدل (فصيب صاحب) والمعنى واحد.
 - (٢) في ط (لصاحب) بدل (صاحب) والمعنى واحد.
 - (٣) في ش (الكل) بدل (الجميع) والمعنى واحد.
 - (٤) في ش، ط، ز (فإنه) بدل (لأنه) والمعنى واحد.
 - (٥) في ش (يصيب) بدل (يصيبه) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٦) قوله (فإنه يصيبه عند عدم الإجازة) سقط من ط والإثبات أفضل لما فيها من زيادة تفصيل.
 - (٧) في ش (الكل) بدل (الجميع) والمعنى واحد.
 - (٨) في ش (سهماً) بدل (سهمان) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٩) في ج (سهمان) بدل (سهماً) والثانية أنسب للمعنى.
 - (١٠) في ط زيادة (وذلك ربع المال) وهي توضيح المعنى أكثر. انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٤٨، والبيان ج ١٠ ص ٤٣٩، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٨٧ وما بعدها.
 - (١١) في ش (رجل) وفي ك، ط، ز، ق (رجل) بدل (له) والثانية والثالثة أنسب للمعنى.



قولهما - على أحد عشر سهمًا، فيجعل كل سدس سهمًا، يضرب صاحب الجميع بستة، وصاحب النصف بثلاثة، وصاحب الثلث بسهمين، وإن أجازه^(١) الورثة فكذا ذلك الجواب، إلا أنه يقسم جميع المال بينهم^(٢) على أحد عشر سهمًا، فأما عند أبي حنيفة فإن لم يجز الورثة، قسم الثلث بينهم الثلاثة، وإن أجازت^(٣) الورثة ففيها^(٤) كقول أبي يوسف، والحسن بن زياد على مامر. وفي الباب مسائل كثيرة على هذه الاختلاف^(٥).

٢٠٥٢. قال (أبو حنيفة): إذا أوصى لرجل بنصف ماله، وآخر بثلثه، وآخر بربعه، ولم تجز الورثة، فالثلث يقسم بينهم على أحد عشر سهمًا، فصاحب النصف، يضرب بالثلث - وذلك أربعة - وصاحب الثلث كذلك، وصاحب الربع يضرب بالربع - ثلاثة - وذلك أحد عشر سهمًا، وهذا عنده؛ لأن الموصى له يأثر من الثلث لا يضرب إلا بقدر الثلث.

وعند أبي يوسف ومحمد: يضرب صاحب النصف بالنصف - ستة - وصاحب الثلث بالثلث - أربعة - وصاحب الربع بالربع - ثلاثة - فصار ثلاثة عشر سهمًا، وأصل الحساب من اثني عشر، فعالت بسهم، ولو أجازت الورثة، فعلى قولهما يجعل المال على ثلاثة عشر سهمًا، فيضرب كل واحد منهم بجميع حقه، كما مر، وأما عند أبي حنيفة فعلى خلاف ذلك، واختلف أبو يوسف ومحمد: في تخريج ذلك على قوله، قال أبو يوسف: يجعل المال على اثني عشر، لحاجتنا إلى النصف والثلث، والربع، فصاحب الثلث والربع لا يدعيان في النصف أكثر من أربعة، فبقي سهمان لصاحب النصف بلا منازعة، ثم صاحب الربع لا يدعي أكثر من الربع - وهو ثلاثة - فبقي سهم يدعيه صاحب النصف، وصاحب^(٦) الثلث، فيجعل بينهما نصفين، فانكسر،

(١) في ك، ط، ح، أ، ق (أجازت) وفي ز (أجار) بدل (أجازه) والمعنى واحد.

(٢) في ق زيادة (على قولهما) وهي تزيد وضوح المعنى.

(٣) في ق (أجازه) بدل (أجازت) والمعنى واحد.

(٤) أي القصة.

(٥) في ك (الخلاف) بدل (الاختلاف) والمعنى واحد. انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥٠، ج ٢٨ ص ١٢١ وما بعدها، والبدائع ج ١٠ ص ٤٩٣٨.

(٦) في ش (فصاحب) بدل (وصاحب) والثانية أنسب للسياق.

وفي المال سعة، فيعطى كل واحد منهما سهم، بقي ثمانية أسهم استوت منازلهم فيها، فتجعل بينهما أثلاثاً، وثمانية على ثلاثة لا تستقيم، فيضرب ثلاثة في أصل الحساب، وهو اثني عشر، فصار ستة وثلاثين، كان لصاحب النصف مرة سهمان نصرب في ثلاثة^(١)، ومرة سهم ضرب في ثلاثة، فصار الكل تسعة، وصاحب الثلث كان له سهم ضرب في ثلاثة، فصار ثلاثة، وبقي أربعة وعشرون بينهم أثلاثاً، لكل واحد منهم ثمانية، وكان لصاحب النصف تسعة فصار مع ثمانية سبعة عشر، وكان حقه ثمانية عشر؛ لأنها نصف ستة وثلاثين، فانتقص من نصيبه سهم، وكان لصاحب الثلث ثلاثة، فصار مع ثمانية أحد عشر، وكان نصيبه الثلث اثني عشر، فانتقص من نصيبه سهم، وصاحب الربع صار له ثمانية لا غير، وكان نصيبه الربع تسعة، فانتقص من نصيبه سهم، وقال محمد في تخريجه: أن الموصى له بالنصف لما أخذ السدس - وهو سهمان من اثني عشر - بقيت عشرة، فتقسم بينهم، فصاحب الثلث يضرب بالثلث - أربعة - وصاحب النصف يضرب بالثلث أيضاً - أربعة - لأن حق صاحب النصف: الثلث، بعدما أخذ السدس، وصاحب الربع يضرب بالربع - ثلاثة - وقد^(٢) بقي عشرة، فيقسم بينهم على هذه السهام - وهي أحد عشر - وعشرة على أحد عشر لا تستقيم، فأضرب أحد عشر في اثني عشر، فصار مائة واثنين وثلاثين، وقد كان لصاحب النصف مرة سهمان، ضرب ذلك في أحد عشر، فصار اثنين وعشرين، وبقي مائة وعشرة - فأجعل كل عشرة سهماً، فيأخذ صاحب النصف أربعين سهماً؛ لأنه كان يأخذ من أحد عشر أربعة أسهم، وقد صار كل سهم عشرة^(٣)، وكذلك^(٤) يأخذ صاحب الثلث يأخذ أربعين سهماً؛ لأنه كان يأخذ من أحد عشر أربعة أسهم، وقد صار كل سهم عشرة^(٥). ويأخذ صاحب الربع ثلاثين

(١) في ق، ح، أ (ضرب ذلك في ثلاثة) بدل (تضرب في ثلاثة) والمعنى واحد.

(٢) في ش (تقد) بدل (وقد) والثانية أنسب للسياق

(٣) قوله (لأنه كان يأخذ من أحد عشر أربعة أسهم، وقد صار كل سهم عشرة) سقط من ح. والإتيان أفضل لزيادة الإيضاح.

(٤) في ش (فكذلك) بدل (وكذلك) والثانية أنسب للسياق.

(٥) قوله (وقد صار كل سهم عشرة) سقط من ق، ك، ر، ط والإتيان أصل لزيادة الإيضاح.

سهما؛ لأنه كان يأخذ ثلاثة من أحد عشر، فالحاصل أن صاحب النصف أصاب مرة ثنتين وعشرين، ومرة أربعين، جعلته اثنان وستون، وكان حقه ستة وستين، وهو نصف الكل؛ فانتقص من نصيبه أيضا أربعة، وصاحب الثلث أصاب أربعين، وكان حقه أربعة وأربعين - وهو ثلث الكل - فانتقص من نصيبه أيضا أربعة. وصاحب الربع أصاب ثلاثين، وكان حقه ثلاثة وثلاثين - وهو ربع الكل - فانتقص من نصيبه ثلاثة^(١).

٢٠٥٣. قال (أبو حنيفة): رجل أوصى بظهر دابته في سبيل الله، لا يجوز؛ لأنه لا يرى الوقف، ولا يمكن تصحيحه بطريق الوصية؛ لأنه مجهول من ينفق عليها^(٢).

وقال أبو يوسف ومحمد: يحوز بطريق الوقت، وتكون في يد الإمام ينفق عليها من بيت المال^(٣).

٢٠٥٤. قال (أبو حنيفة): رجل أوصى لعبده بثلث ماله؛ صحت الوصية له، وعق ثلث؛ لأنه من جملة مال الميت، فملك ثلث نفسه، كما ملك ثلث^(٤) سائر أمواله، ومن ملك نفسه عتق، واستحق بثلث سائر أمواله، وسعى في ثلثي نيمة للورثة. وللعبد ثلث المال في سائر التركة؛ لأنه كالمكاتب عنده، والوصية لمكاتبه صحيحة، فإن لم يخرج من الثلث سعى فيما لا يخرج من الثلث لهم، وعليهم أن يردوا^(٥) إليه^(٦) ثلث ما في أيديهم، فإن كان في

في ق، ح، زيادة (وكذلك) ولا أثر لها.

(١) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥٠.

(٢) في ط (أن من ينفق عليها مجهول) بدل (لأنه مجهول من ينفق عليها) والمعنى واحد.

(٣) ذكر في المبسوط قول أبي يوسف مع أبي حنيفة فقال: «ولو أوصى بظهرها للمساكين، أو في سبيل الله تعالى، كان باطلاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف: وقال محمد: هو جائز. وهذا لأن الوقف لا يتعلق به اللزوم، وإن وقف الموقوف لا يجوز، وإن كان مضاعفاً إلى م بعد الموت، وهو قول أبي يوسف. فأما عند محمد وقف المنقول جائز فيما هو متعارف» ج ٢٧ ص ١٩٠، وانظر: البدائع ج ١٠ ص ٤٨٩٤.

(٤) (ثلث) سقطت من ش. والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٥) في ز، ط، ق (يؤدوا) بدل (يردوا) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٦) في ش (عليه) بدل (إليه) والمعنى واحد.

أيديهم شيء من جنس القيمة، وقعت المُقَاَصَّة، وإن لم يكن، لم يتقاصوا إلا بالتراضي.

وقال أبو يوسف ومحمد: يعتق كله، ويبدأ بالعتق من الثلث، فإن بقي من الثلث شيء دفع إليه، وهي [فرع]^(١) مسألة تجزئ العتق^(٢).
٢٠٥٥- قال (أبو حنيفة): المريض إذا باع عبداً، أو اشترى^(٣) بغير^(٤)، وأعتق عبداً؛ إن بدأ بالمحابة، بديء بها، وسعى العبد بالقيمة، وإن بدأ بالعتق، ثم بالمحابة، تحاصاً، والمشتري بالخيار.
وقال أبو يوسف ومحمد: العتق^(٥) تقدم أوتأخر^(٦).

لهما: قول ابن عمر - رضي الله عنهما - «إذا كان في الوصايا عتق بديء به»^(٧) ولأن العتق لا يحتمل النقص بعد وقوعه، فكان أولى^(٨).

له: أن المحابة إذا تقدمت، ترجحت من وجهين، أحدهما: السبق، والثاني: أنها معاوضة من وجه، فإنه جعل الخمسمائة ثمناً لكل العبد، ولهذا لم يكن بعض العبد ربا، ولهذا يملك بنفس العقد، بخلاف التبرع من كل وجه، والمعاوضة من كل وجه مقدم على العتق، فيعتبر خروجه من كل المال، والمعاوضة من وجه إذا اقترن به السبق كانت كذلك، بخلاف ما إذا بدأ بالعتق؛ لأنه صح بالسبق لعدم المزاحم، وكان معتبراً من جميع الثلث، فإن وجدت المحابة من بعد؛ تقع المزاحمة بينهما ضرورة؛ لأن العتق

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل، ح، أ، ق. والإثبات أفضل لزيادة إيضاح المعنى.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٧، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٥٩، والمسائل (١٠٢١، ١٠٥٨، ١٨١٣).

(٣) في ز، ق، ك، ط زيادة (عبداً) وهي تكمل المعنى.

(٤) في ش، ز، ق، ط، ك زيادة (فاحش).

(٥) في ز، ح، أ، ق، ك، ط زيادة (أولى) وهي توضح المعنى.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٩، ص ١٢٣، والبدائع ج ١٠ ص ٤٩٣٣، والسياسة ج ١ ص ٤٧٩، ٤٨٠ وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٩٧، ومختصر الطحاوي ص ١٦٠.

(٧) رواه البيهقي، كتاب الوصايا، باب الوصية بالعتق وغيره إذا شاق الثلث عن حملها. ح ٦ ص ٢٧٧.

(٨) في ك، ط (أقوى) بدل (أولى) والسني واحد.

لايحتمل النقص - وإن كانت المحابة أقوى؛ لأنها معاوضة بصيغتها، نزع بمعناها - والإعتاق يقع صيغة ومعنى، فكانت المحابة أقوى، والفوي يدفع الضعيف، لكن امتنع عن الدفع ضرورة أن العتق لا يحتمل الدفع بعد الثبوت، فتساويا حكماً^(١).

٢٠٥٦- قال (أبوحنيفة): فلو كانت محابة، ثم عتق، ثم محابة، فنصف الثلث للمحابة الأولى، والنصف للمحابة الثانية مع العتق؛ لأن المحابة الثانية تساوي المحابة الأوليان فصار الثلث بين المحابيتين، ثم العتق يشارك المحابة الثانية؛ لأنه يقدمها.

وعند أبي يوسف ومحمد: العتق أولى بكل حال، لمام^(٢).

٢٠٥٧- قال (أبوحنيفة): ولو أعتق ثم حابى، ثم أعتق، فالثلث بين العتق الأول، وبين المحابة، نصفين، لما مر أن العتق إذا سبق المحابة تحاضاً، ثم ما أصاب حصة المحابة، كان لها لا غير؛ لأنها سبقت على العتق، وما أصاب العتق الأول؛ كان بين العتق الأول والثاني نصفين؛ لأنهما من حسن وحد. وعندهما: العتق أولى بكل حال، لما مر^(٣).

٢٠٥٨- قال (أبوحنيفة): إذا اشترى ابنه في مرض موته بألف درهم - وهي قيمة - وله ألفان سواه؛ عتق^(٤)، ويرث منه بالإجماع^(٥)، لخروجه من الثلث، ولا سعاية عليه.

وقال أبو يوسف ومحمد: يسعى في قيمته^(٦).

لهما: أن العتق في المرض وصية، ولا وصية للوارث، فتجب السعاية نقضاً

(١) في ش. ز، ق، ك، ط (لأنه ترجع بالسبق وهو غير محتمل للنقص، فكان أولى) بدل (لعدم المزاحم ... إلى ... فتساويا حكماً) والثانية أفضل لما فيها من زيادة تفصيل.

(٢) انظر المسوط ج ٢٨ ص ١٣٥، والبنية ج ١٠ ص ٤٧٩ وما بعدها. وتبين الحقائق ج ٦ ص ١٩٧. والبدائع ج ١٠ ص ٤٩٣٤. وانظر أيضاً المسألة السابقة.

(٣) انظر المصادر السابقة، والمسألتيْن السابقتين .

(٤) في ق زيادة (العبد) ولا فائدة لها.

(٥) في ش. ق، ك، ط، ز (بالاتفاق) بدل (بالإجماع) والتعبير باللفظة الأولى أفضل. كي لا

يحتدل أن المراد بالإجماع هو إجماع فقهاء الأمة.

(٦) انظر المسوط ج ٢٨ ص ١٠.

للوصية معنى .

له: أنه لو أوجبنا السعاية عليه لبطلت من حيث وجبت؛ لأن السعاية إذا وجبت؛ صار كالمكاتب، والمكاتب لا يرث، وإذا لم يرث صارت الوصية لغير الوارث فصحت، فإذا^(١) كان في الإيجاب إبطال، لا تحب^(٢).

٢٠٥٩- قال (أبوحنيفة) : ولو أن المريض أعتق عبدًا آخر يساوي ألف درهم، ولا مال له غير هذين العبدين، والألفين، فعند أبي حنيفة: ثلث ماله بينهما نصفين، وذلك ألف وثلثمائة، وثلاثة وثلثون، وثلث؛ لأن كل ماله أربعة آلاف - وهو بينهما - لكل واحد منهما ستمائة، وستة وستون، وثلثان، فيسقط^(٣)، ويسعى في الباقي - وهي ثلاثمائة وثلاثة وثلثون وثلث، ولا يرث؛ لأنه يستسعى^(٤).

وعند أبي يوسف ومحمد: الثلث كله للعبد، وعتق بغير سعاية؛ لأنه يخرج من الثلث، ولا وصية لابنه؛ لأنه وراث؛ لأن المستسعى عندهما حرّ مديون، ويسعى الابن في كل قيمته، ردًا للوصية، ويسقط عنه مقدار ميراثه على^(٥) المقاضاة^(٦).

٢٠٦٠- قال (أبوحنيفة) : ولو اشترى ابنه بألف درهم، وقيمته خمسمائة، وأعتق عبدًا آخر له، قيمته خمسمائة، ولا مال له غيرهما، فقد اجتمعت في هذه المسألة^(٧) ثلاث وصايا: وصية للبائع بزيادة خمسمائة على قيمته، ووصية لابنه بإعتاقه بالشراء، ووصية للعبد الآخر بإعتاقه؛ فالبائع أولى بالوصية؛ لأن المحاباة المتقدمة عنده أولى؛ فصار الثلث للبائع؛ فعلى العبد أن يسعى كل واحد منهما في قيمته؛ لأن البائع استحق الثلث، ولا ميراث لابنه عنده؛

(١) في ش، ق، ك، ح، أ (وإذا) بدل (فإذا) والمعنى واحد.

(٢) في ط زيادة (وعندهما المستسعى حرّ مديون، فلا يؤدي إلى هذا) وفيها زيادة نفعيل وإيضاح.

(٣) في ش، ق، ك، ط، ز زيادة (هذا) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٤) في ش، ق، ك، ط، ز (مستسعى) بدل (يسعى) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٥) في ك زيادة (سبيل) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٦) انظر المتوسط ح ٢٨ ص ١١.

(٧) في ط (الوصية) بدل (المسألة) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

لأنه كالمكاتب.

وعندهما: العتق أولى من المحابة، فيصرف الثلث كله إلى العبد الآخر؛ لأن المنسعى حر عندهما، وهو^(١) وارث، ولا وصية له، فيسعى الابن في كل قيمته، وعلى البائع أن يرد خمسمائة للمحابة، ويرث الابن؛ لأنه حر^(٢).

٢٠٦١. قال (أبو حنيفة): إذا أعتق أمته، ثم تزوجها - وهو مريض - ثم دخل بها، وقيمتها ألف، ومهر مثلها مائة، فإن كانت قيمتها، ومهر مثلها يخرجان من الثلث، فلها المهر والميراث، وجاز النكاح؛ لأنها عتقت من غير سعاية، فيصح^(٣) نكاحها، ويثبت حكمه، فإن لم يخرج، ولزمتها السعاية، صارت كالمكاتب - عنده - فلا يجوز نكاحها لمولاها، ولها الميراث^(٤) بالدخول بالعقد الفاسد^(٥)، فيدفع^(٦) لها مهر مثلها، ثم يدفع^(٧) الثلث مما بقي بعد المهر وسعت فيما بقي من قيمتها^(٨)؛ لأنه وصية، وهي من الثلث ولا ميراث لها لفساد نكاحها.

وقال أبو يوسف ومحمد: النكاح جائز بكل حال؛ لأنها حرة، ولها مهر المثل، والزيادة عليه باطلة؛ لأنها وارثة، وتسمى في جميع قيمتها؛ لأنه لا وصية لوارثة، وتدفع^(٩) من قيمتها قدر مهر مثلها، وميراثها قضا، وتسمى في الباقي^(١٠).

(١) في ط (والابن) بدل (وهو) والمعنى مع الأولى أوضح.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ١١.

(٣) في ش، ك، (فصح) بدل (فيصح) والمعنى واحد.

(٤) في ر، ح، أ، ق، ك، ط (المهر) بدل (الميراث) والأولى أنسب للمعنى.

(٥) في ق زيادة (يرفع عنها قدر مهر مثلها، وقدر ثلث مال الميت، وسعت في الباقي) وفيها زيادة ليضاح وتفصيل.

(٦) هي (يرفع) بدل (يدفع) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ك (يرفع) بدل (يدفع) والثانية أنسب للمعنى.

(٨) في ق (مما بقي من قيمتها) بدل (مما بقي بعد المهر وسعت فيما بقي من قيمتها) والثانية أفضل لما فيها من التفصيل.

(٩) في ك (وترفع) بدل (وتدفع) والثانية أنسب للمعنى.

(١٠) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ١١.

٢٠٦٢- قال (أبوحنيفة): رجل أوصى بأن يُشْتَرَى بكل ماله عبدٌ، فُتِّقَ عنه، ولم يجز الورثة؛ بطلت الوصية

وقال أبو يوسف ومحمد: يُشْتَرَى بالثلث، ويعتق عنه^(١)، ولو أوصى بأن يُشْتَرَى له نسمة بمائة درهم، وثلث ماله لا يبلغ مائة، بطلت عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يُشْتَرَى بالثلث ويُعْتَق عنه^(٢).

لهما: أن هذه وصية بالقرية، فتنفذ من الثلث، كما لو^(٣) أوصى أن^(٤) يعج عنه بكل ماله، أو بمائة من ماله، [وثلث ماله]^(٥) لا يبلغ مائة^(٦).

له: أن الموصى له عبد يُشْتَرَى بكل ماله، أو بمائة من ماله^(٧) وهذا غير ذلك، فلا يصرف إليه، بخلاف الحج؛ لأن زيارة البيت لا تختلف.

٢٠٦٣- قال (أبوحنيفة): إذا^(٨) أوصى إلى عبد نفسه، والوارث كثير، وفي الورثة صغار وكبار؛ لا يجوز؛ لأن للكبير أن يبيعه^(٩)، فلا يمكنه تنفيذ الوصايا، فإن كان الورثة صغارًا؛ جاز عند أبي حنيفة .
وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز^(١٠).

لهما: أنه إحصاء إلى عبد الغير؛ لأنه ملك^(١١) الورثة بعد موته^(١٢)،

(١) قوله (ويعتق عنه) سقطت من ش، ط، ح، أ، ق والإثبات أفضل لاكتمال المعنى، ومن قوله (رجل أوصى ... إلى .. ويعتق) سقط من ك. والإثبات أفضل لمعرفة الحكم في هذا الجانب.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ١٦.

(٣) (لو) سقطت من ط. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى

(٤) في ش، ط، ز (بأن) بدل (أن) والمعنى واحد.

(٥) سقط ما بين القوسين من الأصل، والإثبات أولى؛ لأن المعنى لا يستقيم بدون.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٧٢.

(٧) قوله: (وثلث ماله ... إلى ... بمائة من ماله) سقط من ك وهو وهم من الناسخ. إذ المعنى لا يكتمل بدون.

(٨) في ش، ط، ك، (إذا) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٩) في ز، ق (يمنعه) بدل (يبيعه) والأنسب أن يمنعه من التصرف. ويصح نصيبه فيه.

(١٠) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٢٤، ٢٥، والبيان ج ١٠ ص ٥٥٣.

(١١) في ش (يملكه) بدل (ملك) والمعنى واحد.

(١٢) (بعد موته) سقطت من ك. وإثباتها أفضل لاكتمال المعنى.

والإيصاء إلى عبد^(١) الغير لا يجوز.

له: أنه إيصاء إلى من هو أهل التصرف، وليس ههنا من يمنعه منه، لأن الصغير لا ولاية له، فصار كالإيصاء إلى مكاتب نفسه، أو مكاتب غيره.

٢٠٦٤- قال (أبوحنيفة): الوصي إذا باع مال نفسه من اليتيم، أو اشترى ماله لنفسه؛ حاز إذا كان خيراً لليتيم، بأن اشترى بأكثر من قيمته، أو باع بأقل من قيمته.

وقال محمد: وهو قول أبي يوسف الأول -: لا يجوز بحال - وهو القياس^(٢).

لهما: أنه مأمور بالحفظ، فصار كالوكيل، والوكيل لا يملك ذلك.

له: أنه قريبان مال اليتيم - على وجه الأحسن - فيجوز بالنقص. وصار كالأب.

٢٠٦٥- قال (أبوحنيفة): الورثة إذا كان كلهم كباراً، حضراً، ولا دين، ولا وصية؛ فليس للوصي بيع شيء من التركة، لعدم الولاية على الكبار، فإن كان الكبار غُيباً؛ فله بيع^(٣) العروض، دون العقار؛ لأنه له ولاية الحفظ، فإن كانت الورثة صغاراً فله بيع الكل؛ لأنه قائم مقام الأب، ولو كانوا صغاراً وكباراً، فله بيع العروض والعقار، من نصيب الصغير والكبار - عند أبي حنيفة -

وقال أبو يوسف ومحمد: له بيع العروض والعقار من نصيب الصغير^(٤)، دون^(٥) الكبار الحضور. فإن كانوا غُيباً، باع عروضهم لا عقارهم^(٦).

لهما: أنه لا ولاية له على الكبار الحضور، ولا له بيع عقار الكبار^(٧)

(١) في ز، ق (ملك) بدل (عد) والمعنى واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٣٣.

(٣) في ق، ز (أن يبيع) بدل (يبع) والمعنى واحد.

(٤) في ق، ك، ط، ز (له بيع نصيب الصغير من العروض والعقار) بدل (له بيع العروض والعقار من نصيب الصغير) والمعنى واحد.

(٥) في ق، ك، ط، ز، زيادة (نصيب) وهي تزيد من وضوح المعنى.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٣٥.

(٧) في ط، ك (العقار للكبار) بدل (عقار الكبار) ومعناها واحد.

الثُّبُت؛ لأنه ليس من الحفظ.

٢٠٦٦- قال (أبوحنيفة): إذا كان على الميت دين، وأوصى بوصية، وهي دراهم، أو دينار، ولا دراهم، ولا دينار في التركة، والورثة كبار حضور، فللرعي بيع كل التركة لهذه الحاجة^(١).

وقال أبو يوسف ومحمد: ليس له ذلك إلا في قدر الدين، والوصية.

لهما: أن البيع لأجلهما، فلا يجوز إلا بقدرهما^(٢).

له: أن كل جزء من التركة مشعول بذلك^(٣)، فإنه لو^(٤) ملك شيء من التركة، يجب^(٥) قضاء الدين، وتنفيذ الوصية من الباقي^(٦)، فكان له ولاية بيع الكل^(٧).

٢٠٦٧- قال (أبوحنيفة): الرعي إذا حضره الموت فأوصى إلى رجل في تركة نفسه؛ صح وصار وصيًا في تركة وتركه موصيه - في طاهر الرواية - وروي عنهما: أنه يصير وصيًا في تركته خاصة^(٨).

(١) (لهذه الحاجة) سقطت من ش، ح، أ، ق، ك، ط، ز ولا يؤثر سقوطها في تغير المعنى.

(٢) انظر المسبوط ج ٢٨ ص ٣٤، ٣٥.

(٣) في ش (لذلك) بدل (بذلك) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ش، ق، ك، ط (إذا) بدل (فإنه لو) والمعنى واحد.

(٥) (يجب) سقطت من ح. والمعنى لا يتم بدونها.

(٦) في ك، ط (يجب من الباقي) بدل (يجب قضاء الدين، وتنفيذ الوصية من الباقي) والثانية أفضل لأنها أكمل.

(٧) في ح مسألة زائدة:

قال (أبوحنيفة): إذا خرج من بلد حائياً، فمات في الطريق وأوصى أن يُخْبَر عنه، خُب عنه من بلده عنده، وقال أبو يوسف ومحمد: يبح عنه من حيث بلغ.

لهما: أن سفره تعلق به الغربة، فيسقط الغرض في تلك المسافة. قال الله تعالى: ﴿وَرَسَّ يَرْجُ مِنْ بَيْنِهِ مُهَيِّراً لِمَنْ أَكْفَرْتَهُ وَلِيْلِهِ﴾. (سورة النساء: ١٠٠).

له. أن ما فعل من الخروج قبل الوصول قد بطل بموته، لقوله - رحمه الله - «كل عمل ابن آدم ينقطع بموته إلا الثلاث: ولد صالح يدهو له بالخير، وعلم علمه الناس ينفعون به» وصدقة جارية». انظر المسبوط ج ٢٧ ص ١٧٣.

(٨) انظر المسبوط ج ٢٨ ص ٢٢، ٢٣.

لهما: أنه نص على الإيصاء في تركته نفسه^(١)، فيقتصر عليه.

له: أن تركته موصيه تركته أيضاً، وله ولاية التصرف فيها أيضاً.

٢٠٦٨. قال (أبو حنيفة): إذا أوصى لرجل بجارية، ثم مات الموصي، فولدت الجارية أولاداً، أو اكتسبت اكتساباً^(٢)، ثم قيل الموصى له الوصية؛ فالكل له - إن خرج من الثلث - وإن لم يخرج، فعند أبي حنيفة: ينفذ من الأم أولاً، ثم من الولد، والكسب.

وقال أبو يوسف ومحمد: ينفذ من ذلك كله^(٣).

لهما: إن الحادث بعد الوصية قل القبض، كالموجود عند العقد، فصار كأنه أوصى بالكل.

له: إن الحكم ثبت في الولد، والكسب تبعاً للأم، فلا يجوز إثبات الحكم في التبع على وجه يبطل الحكم^(٤) في الأصل، أو في نفسه^(٥).

٢٠٦٩. قال (أبو حنيفة): إذا أوصى لأهل فلان بكذا، فأهله زوجته عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: كل من^(٦) في عياله^(٧).

لهما: أن الاسم يطلق عليه^(٨)، قال الله تعالى: خيرًا، عن يوسف - صلوات الله عليه - ﴿وَأَتُونِي بِأَقْلَصِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٩) فيحمل على الكل.

(١) في ز، ق، ك، ط (تركته) بدل (تركه نفسه) والمعنى واحد.

(٢) (اكتسباً) سقطت من ط. وذكرها أفضل للإيضاح. في أ، ق، ك (اكتسباً) بدل (اكتسباً).
والأولى أنسب للمعنى.

(٣) انظر المسرط ج ٢٩ ص ١٣، والبيان ج ١٠ ص ٤٦٩، والبدائع ج ١٠ ص ٤٩٦٠.

(٤) (الحكم) سقطت من ش، والمعنى لا يكتمل بدونها.

(٥) في ش، ط، ز، ق، ك (بعضه) بدل (نفسه) والأولى أنسب للمعنى.

(٦) في ق زيادة (كان) ولا أثر لها في تغير المعنى.

(٧) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٨٢، والبيان ج ١٠ ص ٥٠٨.

(٨) في ط (عليهم) بدل (عليه) والأولى أنسب لأن العيال جمع.

(٩) سورة يوسف: ٩٣.

له : أن غالب الاستعمال في الزوجة، قال الله تعالى: ﴿وَسَارَ بِأَهْلِيهِ﴾^(١) ويقال: من تأمل ببِلدة فهو منها^(٢) [أي تروح]، فلا يتناول [غيرها]^(٣) بالشك.

٢٠٧٠- قال (أبوحنيفة): إذ أوصى له بسهم، فله أدنى سهام الورثة إذا لم يجاوز السدس؛ لأنه أقل - وهو متيقن - فإن جاوز، فله السدس؛ لعمام في كتاب الإقرار: أن السهم عند أبي حنيفة السدس^(٤).

وقال أبو يوسف ومحمد: للمؤصّي له أدنى سهام الورثة، إلا أن يكون أكثر من الثلث، فله الثلث، فلا يزداد على الثلث^(٥)؛ لأن محل الوصية الثلث^(٦).

٢٠٧١- قال (أبوحنيفة): [إذا]^(٧) أوصى، ذمي^(٨) بأرض له تبني بيعة، أو كنيسة،

(١) سورة القصص: ٢٩.

(٢) في ش، ك، ح، أ (منهم) بدل (منها) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٣) في الأصل، أ (غيرهما) وهو غير صحيح، والصحيح ما أثبتناه لدلالته على الزوجة.

(٤) انظر المسألة: ١٧٥٧.

(٥) قوله (فلا يزداد على الثلث) سقط في ق، ش، ك، ز ح، ط، ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٦) قال في الميسوط: «وإذا أوصى لرجل بسهم من ماله فله أحسن سهام ورثته، سهام يزداد ذلك على الفريضة إلا أن يكون أحسن السهام أكثر من السدس، فلا يزداد عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله - وفي موضع آخر قال: له السدس، فيتناوله فيما إذا لم يكن في سهام ورثته أقل من ذلك - وعلى قول أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله - يرد على الفريضة للمؤصّي له بسهم كسهم أحدهم، قل أو كثر، إلا أنه إذا زاد على الثلث رد إلى الثلث إن لم تجز الورثة، لا لأن السهم لا يتناول ذلك، بل لأن الوصية لا تتعدّ فيما زاد على الثلث بدون الاجازة» ج ٢٨ ص ٨٧، وذكر في النهاية الخلاف كما أورده المؤلف هنا. انظر البناء ج ١٠ ص ٤٤٢، وقال الزيلعي: «إذا أوصى بسهم أو بجزء من ماله، كان بيان ذلك إلى الورثة، فيقال لهم: أعطوه ما شئتم؛ لأنه مجهول، يتناول القليل والكثير، والوصية لا تمتنع بالجهالة، والورثة قائمون مقام المؤصّي، فكان إلهام بيانه. سؤي هنا بين السهم والجزء، وهو اختيار بعض المشائخ. ج ٢ ص ١٨٩، ثم ذكر الزيلعي - بعد هذا - الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه، كما ذكره الشيخ الشلبي في حاشيته على تبين الحقائق، كما أورده المصنف هنا. (نفس المصدر السابق) وانظر الجامع الصغير ص ٤٢٨. والبدائع ح ١٠ ص ٨٩٦.

(٧) (إذا) سقطت من الأصل، وإثباتها أفضل للإيضاح.

(٨) في ش، ق، ك، ز (الذمي) بدل (ذمي) والمعنى واحد.

أو بيت نار، أو بعمارة ذلك - جاز عند أبي حنيفة، خلافاً لهما^(١).
[لهما: أنه معصية.

له: أنه قرينة في اعتقادهم وقد أمرنا أن نتركهم وما يدينون]^(٢).

(١) في ش، ق، ك، ط، ز (وقال: لا يجوز) بدل (خلافاً لهما) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٩٤، ٩٥، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٦٢. والبنية ج ١٠ ص ٥٣٨، وما بعدها.

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، والإثبات أفضل لمعرفة الحجة من الجانبين. والمسألة
بأكملها سقطت من أ، ج. والأفضل إثباتها لمعرفة الحكم في هذه المسألة

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

٢٠٧٢. قال (أبيوسف): إذا أوصى لقائله، وأجازت الورثة؛ لا يجوز.

وقال أبوحنيفة ومحمد: يجوز. ذكر قوله في الزيادات^(١).

له: أن امتناع [جواز]^(٢) الوصية له بجنايته^(٣)، وهي قائمة بعد الإجازة. لهما: أن امتناع جواز الوصية لحق الورثة، كامتناع جواز الوصية للوراث، بدليل أن نفعه عائد إليهم، ثم ذلك يجوز بإجازتهم، فكذا هذا.

٢٠٧٣. قال (أبيوسف): رجلان شهدا بدين على الميت لرجلين، ثم شهد المشهود لهما للشاهدين بدين على الميت؛ لا تقبل شهادتهما.

قال أبوحنيفة ومحمد: يقبل الشاهدان^(٤) جميعاً^(٥).

له: أن أحد الفريقين إذا قبض شيئاً من التركة بدينه، يشركه الفريق الآخر فيه، فصار شاهداً لنفسه، وصار^(٦) كالشهادة بالوصية بالثلث.

لهما: أن كل فريق شهد^(٧)، بالدين في الذمة، ولا شركة في ذلك، ولهذا لو تبرع أجنبي بقضاء [دين]^(٨) أحدهما، لا يشركه الآخر فيه، إلا أنه قد

(١) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٧٧، والبيان ج ١٠ ص ١٤٤ والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٦٠.

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، والإثبات أفضل لإيضاح المعنى.

(٣) في ح، أ، ك، [لجنايته] بدل [بجنايته] والمعنى واحد. وفي ط [بالجناية] بدل [له بجنايته] والمعنى واحد.

(٤) في ش، ز، ح، أ، ق، ك، ط [الشهادتان] بدل [الشاهدان] والأولى أفضل؛ لأن القول يكون للشهادة، وليس للشاهد.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٨٢.

(٦) في ش [نصار] بدل [وصار] والمعنى واحد.

(٧) في ش، ط [شهدا] بدل [شهد] والثانية أفضل لموافقها قواعد الحو.

(٨) [دين] سقطت من الأصل، ح، ط، والمعنى لا يستقيم بدونها.

ثبت له^(١) الشركة في المقبوض بعد القبض، ضرورة أنه مال اليتيم^(٢)، وقد تعلق بحق^(٣) الغريمين^(٤) وإذا لا يوجب تهمة عند الشهادة، بحلاف الوصية في الثلث^(٥)؛ لأنهما يشتركان^(٦) في الثلث أصلاً.

٢٠٧٤- قال (أبو يوسف): إذا أوصى إلى رجلين، بفرد كل واحد منهما بالنصف وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يفرد إلا في سبعة أشياء: كالكفن^(٧) وقضاء الدين من العين، وتنفيذ الوصية في عين، ورد الدائع^(٨)، وشراء الطعام، والكسوة للصغير، والخضومة، وقبول الهبة^(٩).

له: أن الوصية تُصرف^(١٠) بحكم الولاية، لا بالأمر، لأنه يبطل بالموت، والولاية لا تتجزأ، فيثبت لكل واحد^(١١) على الكسفال، كما في الأشياء السبعة.

لهما: إن الميت رضي برأيهما، لا برأى أحدهما، فوجب اعتبار ذلك، إلا فيما فيه ضرورة، كما في بعض الأشياء السبعة، أو فيما لا^(١٢) يحتاج إلى الوصايا^(١٣)، كقبول الهبة ونحوه، وهما لا ضرورة، فيعتبر.

(١) (له) سقطت من ز، ك، ط، والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٢) في ح، ق، ك، ز، ط (الميت) بدل (اليتيم) والأولى أنسب للمعنى.

(٣) في ز، ح، ق، ك، ط (به حق) بدل (بحق) والأولى أنسب للمعنى.

(٤) في ط زيادة (فلم يصير شبهة؛ لأن الشبهة إنما تعتبر عند القضاء، ولا شبهة حيثن) وفيها زيادة إيضاح للمعنى. وقول (ضرورة أنه مال اليتيم، وقد تعلق بحق الغريمين) سقط من ش. وإثباته أفضل لزيادة الإيضاح.

(٥) في ش، ز، ق، ك، ط (بالثلث) بدل (في الثلث) والأولى أنسب للمعنى.

(٦) في ش (لا يشتركان) بدل (يشتركان) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ط، ش، ز، ح، أ، ق، ط (شراء الكفن) بدل (كالكفن) والأولى أنسب للمعنى.

(٨) في ح، أ (الوديعة) بدل (الدائع) والمعنى واحد.

(٩) في ش، ق، زيادة (له) وهي توضح المعنى. انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٢٠، ٢٧. والشاية ج ١٠ ص ٥٥٧.

(١٠) في ط، ش، ز، ح، ق، ك (الوصي يتصرف) بدل (الوصية تصرف) وتزدبان إلى المعنى المراد.

(١١) في ز، ق، ك زيادة (منهما) وهي توضح المعنى.

(١٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، ش والمعنى لا يستقيم بدونه.

(١٣) في ش، ز، أ، ق، ك (الوصاية) وفي ط (الوصايات) بدل (الوصايا) والأولى أنسب للمعنى.

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

٢٠٧٥- قال (محمد): إذا أوصى لذوي قرابته، يدخل فيه الجد، وولد الولد - ذكره

في الزيادات -

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يدخل^(١).

له: أنهما من جملة الأقارب حقيقة، وإنما خرج الوالد والولد بالنص، بقي غيرهما داخلاً.

لهما: أن هذا [الاسم]^(٢) لا يتناول الوالدين، والمولودين عرقاً، دل عليه أنه عطفه على الأقارب^(٣)، لقوله تعالى: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَئِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾^(٤) والجد كالوالد، والنافلة كالولد.

٢٠٧٦- قال (محمد): ولو قال: ثلث مالي لفلان، والمساكين، فثلثه لفلان، وثلثه للمساكين.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: نصفه لفلان، ونصف للمساكين^(٥).

له: أنه ذكر المساكين باسم الجمع، وهو يتناول الإثنين فصاعداً في باب الميراث، لما عرف. والوصية أخت الميراث.

لهما: أنه لا يمكن صرف هذا الاسم إلى الجنس، فيصرف إلى واحد^(٦)، لما عرف^(٧)، وعلى هذا^(٨)

(١) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٨٧٩.

(٢) سقط ما بين القوسين في الأصل، أ، ش، والإثبات أنصّل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ز (عطف الأقارب على الوالدين) بدل (عطفه على الأقارب) والأولى هي الصواب.

(٤) سورة البقرة: ١٨٠.

(٥) اطر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥٩، والبنية ج ١٠ ص ٤٥٥.

(٦) في ش، ق، ك، ط، ز (الواحد) بدل (واحد) والمعنى واحد.

(٧) في ق، ك، ط، ز زيادة (وعلى هذا إذا أوصى للمساكين، فيصرف إلى واحد حار عندهما، خلافاً له)، وفيها إيضاح حكم متعلق بهذه المسألة.

(٨) في ش، ق، ك، ط، ز (قال في الجامع الصغير) بدل (وعلى هذا) والثانية أفضل لسان أن هذه الحالة أيضاً على هذا الخلاف المذكور في المسألة هذه. ثم إن في الجامع الصغير لم يورد

[إذا] ^(١) أوصى لأمهات أولاده، وهن ثلاث، وللفقراء أو المساكين؛ قسم
الثلث على خمسة ^(٢): ثلاثة لأمهات أولاده، وسهم للفقراء وسهم للمساكين
عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وعند محمد: على سبعة ^(٣): ثلاثة لهن،
وللفقراء سهمان، وللمساكين سهمان بناء على ما مر.

٢٠٧٧- قال (محمد): إذا أوصى إلى رجل في المال العين ^(٤)، وإلى آخر في نقاضي
الدين، فهما وصيان جميعاً فيهما - استحساناً - عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

وقال محمد: كل واحد منهما وصي فيما جعله وصياً فيه.

وعلى هذا إذا جعل أحدهما وصياً لبعض أولاده، وميراثهم ^(٥)، وجعل الآخر وصياً
للبقية، وميراثهم. وذكر هلال في كتاب الوقف قول أبي يوسف مع محمد ^(٦).

له: أنه اتتمن كل واحد منهما في شيء لم يأتين فيه الآخر ^(٧) وخصه،
فيختص به، وإن ^(٨) كان يناؤه على العموم، كالمضاربة بتخصيص بعض
التجارة ^(٩) أثبت الاختصاص به ^(١٠).

لهما: أن العين قد تصير ديناً بالاستهلاك، والدين قد يصير عيناً بالقبض،
فحصلت الوصيتان في كل الأموال ضرورة. والله أعلم.

قول محمد: انظر الجامع الصغير ص ٤٢٧.

(١) سقط ما بين لقوسين من الأصل، أ. والمعنى لا يستقيم بدونه.

(٢) في ط زيادة (أسهم) وهي تميز المدد.

(٣) انظر الفقرة السابقة.

(٤) في ق، ك، ز (العين) بدل (العين) وتؤيدان إلى نفس المعنى.

(٥) في ق (ولده وميراثه) وفي ك، ط، ز (ولده وميراثهم) بدل (أولاده وميراثهم) والثانية
والثالثة أنسب للمعنى.

(٦) انظر كتاب الوقف لهلال (الورقة ٣٩)، وفي المبسوط ذكر أيضاً قولاً آخر لأبي يوسف مثل
قول محمد: انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٢٦، ٢٧.

(٧) في ش، أ، ق، ط، ز (الآخر فيه) بدل (فيه الآخر) ومعناها واحد.

(٨) في ش (فإن) بدل (وإن) والثانية أنسب للسياق.

(٩) في ش، ق، ك، ط (التجارات) بدل (التجارة) والمعنى واحد.

(١٠) في ش، ق، ز (ثبت الاختصاص عند التخصيص) بدل (أثبت الاختصاص به) والمعنى
واحد. وفي ك، ط (بعض التجارات عند التخصيص به) بدل (بعض التجارة أثبت
الاختصاص به) والثانية أنسب للمعنى.

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فـيـه

٢٠٧٨- قال (أبوحنيفة): إذا أوصى ببسكنى داره لرجل، ولا مال له غيرها، فأراد الورثة أن يبيعوا الثلثين، روي عن أبي حنيفة: أنه ليس لهم ذلك.
وقال أبو يوسف: لهم ذلك^(١).

له: أن الوصية بالسكنى دون الوصية بالرقبة، ولو أوصى^(٢) بكل الدار كان لهم أن يبيعوا الثلثين، فهذا أولى.

لأبي حنيفة: أن حقه في ثلث السكنى شائع في كل الدار، وفي بيع شيء منها إبطال السكنى في ذلك، فلا يجوز. والله أعلم.

(١) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٨٢، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٨٩.

(٢) في ق، ز (ولهذا لو أوصى) بدل (ولو أوصى) والمعنى واحد.

باب قول أبي حنيفة على خلاف محمد، ولا قول لأبي يوسف فيه

٢٠٧٩- قال (أبو حنيفة): إذا أوصى لجيرانه، مهر للملازقين^(١) - وهو قول زفر.
وقال محمد: الجيران كل من يصلي في مسجد تلك السكة - ذكر في الزيادات.
وروى الحسن بن زياد^(٢)، عن أبي حنيفة كذلك^(٣).
له: انهم حيران تسمية وعرقاً، ولهذا، يقال^(٤): جار ملازق، وجار غير ملازق. فتناول الكل.
لأبي حنيفة: إن الجار المطلق هو الملازق، ولهذا يثبت حق الشفعة له دون غيره. قال - رحمه الله -: «الجار أحق بسقبة»^(٥) وذلك هو الملازق^(٦).

(١) في ط (الملازقين) بدل (الملازقين) والثانية أبلغ في التعبير عن المعنى.
(٢) (ابن زياد) سقطت من ش. والإثبات أفضل لإزالة اللبس، فمن اسمه الحسن أكثر من واحد.

(٣) نظر البدائع ج ١٠ ص ٤٨٨٤، ٤٨٨٥، والبتاية ج ١٠ ص ٤٩٦.

(٤) في ش (قال) بدل (يقال) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) سبق تحريره في المسألة (١٦٦٨).

(٦) في ط (الملازق) بدل (الملازق) والثانية أبلغ في التعبير عن المعنى.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

٢٠٨٠. قال (أبيوسف): إذا أوصى لرجل بخاتم، وقَصَّه لآخر في عقد واحد؛ فلكل واحد منهما ما أوصى له، فإن كانا في عقدين، فعند أبي يوسف: هو كذلك، وعند محمد: الخاتم للذي إذا أوصى له، والقَصُّ بينهما نصفين - قاله في الزيادات - وكذا إذا أوصى بدار لرجل، وبيتاً منها^(١) لآخر، وبجارية لإنسان، وما بي بطنها لآخر، وبالتمر لرجل، وبقوصرتة^(٢) لآخر^(٣)، وبالنخل لرجل^(٤) وبتمرها لآخر^(٥).

لمحمد: أن تسمية الخاتم تسمية الفص^(٦)، وقد جعله للثاني، من غير رجوع عن الأول، فاجتمعت فيه وصيتان، فاشتركا فيه.

لأبي يوسف: أن الفص يدخل في الوصية الأولى^(٧) دلالة وقد جعلها للثاني نصاً، فطلت الدلالة^(٨).

٢٠٨١. قال (أبيوسف): ولو أوصى بشيء لإنسان، ثم جحد [تلك]^(٩) الوصية،

(١) في ط، ق، ك (ونائها) بدل (وبيتاً منها) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) في ش (وبقوصرتة) بدل (وبقوصرتة) والثانية أفضل لأن القوصرة لفظ مؤنث. وهي وعاء من قصب يرتفع فيه التمر من البواري. (لسان العرب ج ٥ ص ١٠٤).

(٣) في ط (لرجل آخر) بدل (لآخر) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٤) في ط، ش، ز، ق، ك (لإنسان) بدل (لرجل) والمعنى واحد.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٨٤، والبدائع ج ١٠ ص ٤٩٥٥.

(٦) في ش، ز (للفص) بدل (الفص) والمعنى واحد.

(٧) في ش، ط، ز، ق (وصية الأول) بدل (الوصية الأولى) والمعنى واحد.

(٨) قوله (لأبي يوسف: أن الفص . . . إلى . . . فطلت الدلالة) سقط من ك والإشبات أفضل لمعرفة حجة أبي يوسف. وفي ز زيادة (وقول أبي حنيفة مضطرب) وفيها إيضاح وزيادة تفصيل.

(٩) في الأصل (لكل) وهو لا يناسب المعنى.

فهو رجوع - قاله في الأصل^(١) - وفي الجامع الكبير ليس برجوع^(٢) وروى
العلاء^(٣) عن أبي يوسف: أنه رجوع، ورواه عن محمد: أنه ليس
برجوع^(٤).

وجه رواية الرجوع: أن الوصية تحتتمل الرد، والنقض فصار الجعود
رجوعاً، كجعود التوكيل^(٥). عزلاً، وجعود المتبايعين^(٦): إنقاله^(٧).
وجه الرواية الأخرى: أن الوصية تمليك بعد الموت فكان صادقاً في قوله:
«لم أملكه في الحال»، فلا يكون رجوعاً.

٢٠٨٢. قال (أبو يوسف): إذا أوصى لبني فلان، وفلان أب أولاد^(٨) ذكور وإناث،

(١) النسخة المطبوعة من كتاب الأصل ليس فيها كتاب الوصايا، وإنما وجد على هراش
النسخ التي اعتمد عليها محقق كتاب الجامع الكبير وهي النسخة الرومية، والتونكية، قال.
وفي كتاب الوصايا من الأصل أنه إذا قال: لم أوصى لفلان، بشي وقد كان أوصى فهذا
رجوع، وفي نوادر ابن سماعة أنه إذا قال: لم أوص له، فليس برجوع، وإن قال: لا
أوصى له فهو رجوع، وكذلك ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف في نوادر أبي يوسف - وفي
كتاب الوصايا من الأمالي أنه إذا أوصى بالثلث لإنسان، ثم قال: الذي أوصيت به لفلان
فهو لفلان، فهو إبطال للوصية الأولى، فإن لم يقبل الآخر، أو مات قبل الموصي،
فالوصية تامة للأول على حالها، وكذلك إن كان الموصى له الآخر وارثاً، فالوصية للأول.
انظر الجامع الكبير ص ٢٩٥.

(٢) انظر الجامع الكبير ص ٢٩٥، والمرجع السابق.
(٣) في ك، ط، ز، ح، أ، ق (المعلّى) بدل (العلاء) والصواب الأولى، إذ ليس في أصحاب
أبي يوسف من اسمه العلاء، وإنما المعلّى بن منصور الرازي، وهو ممن أخذ الفقه عن
اللائثين جميعاً. (انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٦٣، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه للصميري ص
١٥٤).

(٤) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٦٣، والبيان ج ١٠ ص ٤٣٤. والبدائع ج ١٠ ص ٤٩٤.
(٥) في ز، زيادة (يكون) وهي توضيح المعنى.
(٦) في ك، ز، ق (المتبايعين) بدل (المتبايعين) ... وتؤديان إلى المعنى المراد. وهي ز
زيادة (يكون) وهي توضيح المعنى.
(٧) في ك زيادة (فسخ وإقالة) ولا أثر لها في تغيير المعنى. وقوله (عزلاً، وجعود المتبايعين
إنقاله) سقط من ط. والإنثبات أفضل لاكتمال المعنى.
(٨) في ق (وفلان أولاد ذكور وإناث) وفي ش، ك، ز (وفلان أب أولاد وهم ذكور وإناث)
بدل (وفلان أب أولاد ذكور وإناث) والمعنى واحد.

فالوصية للذكور لا غير.

وقال محمد: يتناول الكل^(١).

له: أن اسم البنين يتناول الذكور، والإناث عند الاختلاط، وكذلك^(٢) اسم الأخوة للإخوة والأخوات^(٣) بالنص، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا كَانُوا بِأَخْوَاهُمْ﴾^(٤) فيتناول الكل.

لأبي يوسف: أن البنين جمع^(٥) الإبن، واسم الإبن لا يتناول البنت، فكذا هذا، إلا إذا قام الدليل بخلاف هذا الأصل.

٢٠٨٣- قال (أبيوسف): ولو أوصى لمواليه، وله موالى الأب^(٦)، ومات أبوه، وورث ولاءهم، فالتث لهم.

وقال محمد: لا شيء لهم^(٧).

له: أنه لم يعتقهم، فلم يكونوا^(٨) موالىه حقيقة.

لأبي يوسف: إنهم موالىه حكماً، فيتناولهم مطلق الاسم.

٢٠٨٤- قال (أبيوسف): رجل له [ثلاثة]^(٩) بنين، أوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم، ويثلث ماله لآخر، فأجازوا^(١٠)، فالفريضة من ستة، لصاحب الثلث

(١) وعن أبي حنيفة روايتان: الأولى مع أبي يوسف، والأخرى مع محمد. (انظر البائع ج ١٠ ص ٤٨٦٩، والمبسوط ج ٢٧ ص ١٥٨، والباية ج ١٠ ص ٥١٣).

(٢) في ط (وكذا) بدل (كذلك) والمعنى واحد.

(٣) قوله (للإخوة والأخوات) سقط من ط. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح. وانظر البدائع ج ١٠ ص ٤٨٧١.

(٤) سورة النساء: ١٧٦.

(٥) في ز (اسم لجمع) بدل (جمع) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٦) في أ، ق، ك، ط، ز، ح (أب) بدل (الأب) والمعنى واحد.

(٧) انظر البناية ج ١٠ ص ٥٢٠، والعناية على هامش تكملة فتح القدير ج ٩ ص ٤٠٩، والجامع الكبير ص ٢٨٨.

(٨) في ش، ق، ك، ز (يكن) بدل (يكونوا) والثانية أسبب للمعنى. لأن السياق حول الموالى وهو جمع.

(٩) في الأصل، ح، أ، ك (ثلاث) وهو لا يوافق قواعد النحو.

(١٠) في ش زيادة (الورثة) ولا فائدة لهذه الزيادة.

اثنان، وللموصى له بمثل نصيب أحدهم واحد^(١)، ولكل واحد من البنين سهم؛ لأنهم لما أجازوا، وجب تنفيذ الكل، والثلث سهمان، من ستة ونصيب أحدهم واحد من ثلاثة، فإذا زيد على ثلاثة^(٢) صار واحدًا من أربعة، وصار على ما قلنا. وإن لم تجز الورثة، فالثلث بينهم^(٣) أثلاثًا عند أبي يوسف.

وقال محمد: الثلث بينهما على خمسة، لصاحب الثلث ثلاثة، ولصاحب النصف^(٤) سهمان^(٥).

له: أن صاحب الثلث مع البنين يكون له الثلث، والباقي^(٦) بين البنين أثلاثًا، وذلك يخرج من تسعة، له ثلاثة، وكذا^(٧) كل واحد من البنين سهمان، وصاحب النصيب^(٨) له كنصيب أحدهم - وهو سهمان - فكان أخماسًا.

لأبي يوسف: أن عند^(٩) الإجازة كان لصاحب الثلث في الكل سهمان^(١٠)، ولصاحب النصف^(١١) سهم، فصار في الثلث كذلك.

٢٠٨٥ - قال^(١٢) (أبيوسف): إذا قال الرجل، أوصيت للمسجد؛ فهي باطلة، إلا أن يقول: ينفق على المسجد.

وقال محمد: يصح، ذكره في رواية هشام^(١٣).

(١) أي سهم واحد.

(٢) في ش، ق (الثلاثة) بدل (ثلاثة) والمعنى واحد.

(٣) في ق، ز، ط (بينهما) بدل (بينهم) والثانية أفضل لدلائلها على الجمع.

(٤) في ح، أ، ق، ط، ز (النصيب) بدل (النصف) والأولى أنب للسياق.

(٥) المبسوط ج ٢٨ ص ١٠٩.

(٦) في ق، ز، زيادة (وهو الثلثان) وهي توضيح المعنى.

(٧) (كذا) سقطت من ح، ش، أ، ق، ط. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٨) في ش (النصف) بدل (النصيب) والثانية أنب للمعنى.

(٩) (عند) سقطت من ش، والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(١٠) (سهمان) سقطت من ش، وذكرها أفضل لاكتمال المعنى.

(١١) في ط، أ، ح، ز، ق، ك (النصيب) بدل (النصف) والأولى أنب للمعنى.

(١٢) (قال) سقطت من ش. والإثبات أنص لمعنى السياق.

(١٣) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٩٥.

له : أنه أمكن تصحيحه بالحمل على الصرف إلى مصالحة، فيحمل عليه.
 لأبي يوسف: أن المسجد ليس من أهل الملك، والوصية تملك، فإذا ذكر
 النفقة^(١) كان وقفاً^(٢) على مصالحه حيثنذ.
 ٢٠٨٦. قال (أبيوسف): لو^(٣) أوصى بثلث ماله في سبيل الله، فسبيل الله تعالى
 هو الغزو.
 وقال محمد: الحاج والغازي^(٤)، حتى^(٥) لو أعطى الوصي حاجاً منقطعاً
 جاز^(٦).
 له: أن هذا من سبيل الله، روي أن رجلاً جعل ناقته في سبيل الله،
 فأرادت امرأته أن تحج عليها، فسأل زوجها عن ذلك رسول الله - ﷺ -
 فقال: «الحج من سبيل الله»^(٧).
 لأبي يوسف: أن المتفاهم^(٨)، والمتعارف هو الجهاد، وإليه ينصرف قوله
 تعالى في آية الصدقات: ﴿وَلَيْ سَبِيلُ اللَّهِ﴾^(٩) فينصرف إليه.
 ٢٠٨٧. قال^(١٠) (أبيوسف): إذا قال الوصي، أَدَيْتُ خَرَاجَ الصَّيِّ، أو قال: أَدَيْتُ
 عبده، فأتى به رجل من مسيرة سفر، فأدَيْتُ جُعْلَهُ، صُدِّقَ من غير بيعة.
 وقال محمد: لا يُصَدِّقُ إلا ببيعة^(١١). والمسألة في الجامع [الكبير]^(١٢).

-
- (١) في ز، ك، ط زيادة (عليه) وهي توضح المعنى.
 (٢) في ز، ق (واقفاً) بدل (وقفاً) وتزدان إلى المعنى المراد.
 (٣) في ش، ط (ولو) وفي ق (إذا) بدل (لو) وتؤدي جميعها إلى المعنى المراد.
 (٤) (الغازي) سقطت من ط والإتيان أفضل لاكتمال الحكم، وفي ق، ز (المنقطع) بدل
 (والغازي) والثانية أنسب للمعنى.
 (٥) قوله (الحاج والغازي حتى) سقط من ش، ك والإتيان أنصّل لزيادة الإيضاح.
 (٦) انظر حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٦٦٤.
 (٧) سبق تخريجه في المسألة (١٣٩٩).
 (٨) في ك (المعتاد) بدل (المفاهم) وتؤدي إلى المعنى المراد.
 (٩) سورة التوبة: ٦٠.
 (١٠) (قال) سقطت من ش والإتيان أنصّل لتناسبة السياق.
 (١١) في ك (من غير بيعة) بدل (إلا ببيعة) والمعنى واحد.
 (١٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ. والأفضل إثباته لتحديد الكتاب المشي. انظر الجامع

له : أن هذا أمر قد يكون، وقد لا يكون، ولا غلبة فيه^(١)، فلا يصدق إلا بحجة، كما إذا قال: قضى القاضي بنفقة ذي رحم محرم منه في ماله، فأدبتها. لأبي يوسف: أنه أمين في حوائج الصبي، وهذا من حوائجه، فيصدق كما في نفقته، ونفقة عبيده، بخلاف نفقة محارمه؛ لأنها ليست من حوائجه^(٢).

الكثير ص ٢٩٧، ٢٩٨. وحاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٧٢٠.
 (١) فهي ش (ولا بينة عليه) وفي ق (ولا عليه بينة) بدل (ولا غلبة فيه) والأولى والثانية انس للمعنى.
 (٢) فهي ش، ك، زيادة (من حوائج الصبي) وفي ط، ز، ق (من حاجة الصبي) بدل (من حوائجه) وتؤدي جميعها إلى المعنى.

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

٢٠٨٨. قال (ابوحنيفة): إذا أوصى بأن يباع عبده من فلان بألف درهم^(١)، وقيمته ألف درهم، وأوصى بجميع ماله لآخر، ومات، ولا مال له إلا هذا العبد. فهي مسألة باب العروس^(٢) - في الزيادات - فعنده: الموصى له بجميع المال يضرب في ثلث المال، إلا في ثلث^(٣)؛ لأن هذا مذهبه، وصاحب البيع يضرب بجميع المال^(٤) في الثلث، فيقسم الثلث^(٥) بينهما^(٦)، على أربعة، وإذا صار الثلث على أربعة، صار الكل^(٧) على اثني عشر، فيدفع إلى الموصى له بالجميع^(٨) سهم، بقي أحد عشر سهمًا، يباع من صاحب وصية البيع أحد^(٩) عشر سهمًا من اثني عشر سهمًا^(١٠) من الألف، ويدفع ثلاثة أسهم من الثمن إلى الموصى له بالمال؛ لأنه من المال، لتصير هذه الثلاثة مع السهم الواحد من العبد أربعة - وهو ثلث المال -^(١١) ويكون للورثة ثمانية أسهم، فاستقام التخريج^(١٢).

(١) في ش (ألف درهم من فلان) بدل (من فلان بألف درهم) والمعنى واحد.

(٢) كلها في جميع النسخ.

(٣) في ش، ق، ك، ط، ز (لا يضرب إلا بالثلث) وفي ح، أ (لا يضرب إلا بثلث المال) بدل (يضرب في ثلث المال إلا في ثلث) والأولى والثانية أفضل لسلامة تركيهما وتأديتهما للمعنى.

(٤) في ق، ز (المد) بدل (المال) وتؤديان إلى المعنى المراد؛ لأن المال هنا هو المد.

(٥) في ق، ز (المال) بدل (الثلث) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في ش (بينهم) بدل (يهما) والثانية أفضل لدلالاتها على العتق.

(٧) في ك، ط (جميع المال) بدل (الكل) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٨) في ش (بجميع المال) بدل (بالجميع) والمعنى واحد.

(٩) في ق، ش، ك، ح، أ (أحد) بدل (أحد) والثانية أنسب للسياق.

(١٠) قوله (من اثني عشر سهمًا) سقط من ح. والإنبات أفضل لاكتمال المعنى.

(١١) في ط زيادة (وتد) ولا معنى لهذه الزيادة.

(١٢) (التخريج) سقطت من ق، ك، ز، ط، ح، أ ولا يتغير المعنى بسقوطها.

وقال محمد: الموصى له^(١) بالمال يصرب بجميع الرقبة في الثلث، كما هو مذهبه^(٢)، والموصى له بالبيع يضرب بجميع الرقبة أيضًا، فيقسم الثلث بينهما نصفان، ولما صار الثلث على سهمين، صار الكل على ستة أسهم، فللموصى له بالمال سدس العبد، ويباع خمسة أسداسه بخمسة أسداس الألف، ويدفع^(٣) واحد من الثمن إلى الموصى له بالمال، ليتم له الثلث. ويبقى للورثة أربعة أسهم.

وعند أبي يوسف: يباع جميع العبد من الموصى له بالبيع بألف درهم. فيدفع ثلث الثمن إلى الموصى له بالمال، والثلثين إلى الورثة. فاتفق أبو حنيفة ومحمد: أنه لا يباع جميع العبد، وقال أبو يوسف: يباع كله.

له: أن الموصى له^(٤) شريك الورثة، وحق الورثة لا يمنع البيع، وينحول حقهم إلى الثمن، فكذا^(٥) حق الموصى له بالمال.

لهما: أن الميت أوصى له بالمال^(٦). والعبد، والثلثين كلاهما من ماله؛ فنفذ وصيته فيهما جميعًا، فلا^(٧) يبطل في أحدهما؛ لأن وصية الميت جازت فيها جميعًا^(٨).

٢٠٨٩. قال (أبو حنيفة): في [زيادات]^(٩) الزيادات، إذا قال الرجل في صحته لامرأته، ولعبد، امرأتي طالق، أو عبدي حر - وهي غير مدخول بها - فله أن يبين ما دام حيًا. وإذا اختارا أحدهما؛ بطل الأول^(١٠)، فإن مات قبل

(١) (الموصى له) سقطت من ش، والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٢) في ش (الرقبة كما مر في مذهبه) بدل (الرقبة في الثلث كما هو مذهبه) والمعنى واحد.

(٣) في ش، ز، ط زيادة (سهم) وهي توضيح المعنى.

(٤) في ق زيادة (بالمال) وهي توضيح المعنى.

(٥) في ط زيادة (في) ولا معنى لها.

(٦) في ق، ش (جميع المال) بدل (بالمال) والمعنى واحد.

(٧) في ق، ش، ك، آ، ح (ولا) بدل (فلا) والمعنى واحد.

(٨) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٨.

(٩) سقط ما بين القوسين من الأصل، وإثباته هو الصحيح لورود هذه المسألة في زيادات

الريانات. (انظر زيادات الزيادات ص ٤٣).

(١٠) في ش، ق، ك، ط، ز (الآخر) بدل (الأول) والمعنى واحد.

البيان، عتق نصف العبد؛ لأنه يعتق في حال، ولا يعتق في حال، والمراء؛ لا تطلق؛ لأنه ما دام حياً فأحدها غير واقع في المعين - كما هو مذهبه - وإنما يثبت بعد الموت، والعتق يقع بعد الموت دون الطلاق، ولها المهر والميراث^(١) على الكمال، لقاء النكاح.

وعند أبي يوسف ومحمد: يسقط^(٢) نصف الميراث، وربع المهر؛ لأن الطلاق يقع في حال دون حال، كالعتق، فإن وقع بطل الميراث، وسقط نصف المهر، وإن لم يقع لا^(٣) يبطل شيء من المهر والميراث، فيتنصف الميراث^(٤)، وتنصف [نصف] المهر، فيبطل ربه^(٥)، غير أن عند أبي يوسف: ذلك^(٦) من السعاية، وغير السعاية من التركة^(٨).

وعند محمد: نصف المهر في السعاية وغير السعاية، فأما ربع المهر والنصف من الميراث فهو من سائر التركة سوى السعاية^(٩).

له: أنها تدعي زيادة المهر والميراث، بسبب أن العتق وقع في الصحة، ولم يقع الطلاق، والعتق في الصحة لا يوجب السعاية، فقد أقرت بأن^(١٠) لا حق لها في السعاية، فأما قدر نصف المهر، فواجب بكل حال؛ وقع الطلاق أم لا. فكان في كل التركة.

لأبي يوسف: أنه حقها في^(١١) التركة كيما كان، والسعاية من التركة.

٢٠٩٠- قال (أبوحنيفة): إذا قال: أوصيت بثلاث مالي لفلان، أو لفلان،

(١) في ش (الميراث والمهر) بدل (المهر والميراث) والمعنى واحد.

(٢) في ش، آ، ح، ط (سقط) بدل (يسقط) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٣) في ش (لم) بدل (لا) والمعنى واحد.

(٤) في ك (فيعطى النصف من الميراث) بدل (فيتنصف الميراث) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٥) سقط ما بين اقوسين من الأصل، والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٦) في ط زيادة (ويجب ثلاثة أرباعه) وهي توضح المعنى.

(٧) في ش، ق، ك، ط، ز زيادة (لها ذلك كله) وهي توضح المعنى.

(٨) في ز زيادة (لأن السعاية من تركة الزوج وسحقها في جميع تركته) وفيها إيضاح.

(٩) انظر المصدر السابق.

(١٠) في ش، ق، ز (أنه) بدل (مان) والمعنى واحد.

(١١) في ش، (من) بدل (في) والمعنى واحد.

فالوصية باطلة .

وقال أبو يوسف : لهما أن يصطلحا على أخذ الثلث .

وقال محمد : الخيار للورثة يُعْطُونَ أيهما [شأوا]^(١) .

له : أن الوارث يقوم مقام المورث^(٢) ، والمورث^(٣) لو أَيْبَهُمْ ثُمَّ بَيَّنَّ ؛ صح ، فكذا إذا بَيَّنَّ الوارث .

لأبي يوسف : أن الموصي رضي بثبوت الحق لأحدهما . وصاحب الحق رضي بجعل نصيبه للآخر ، فارتفعت المنازعة ؛ فصحت .

لأبي حنيفة : أن الموصى له مجهول ، وهذه الحالة لا ترتفع إلا ببيان الموصي ، وقد فات .

(١) في الأصل (شاء) وما أَيْبَتْناه ، هو الصحيح لداليتها على الجمع .

(٢) انظر البدائع ج ١ ص ١٨٥١ ، ١٨٦٥ . وحاشية ابن عابدين ج ٦ ص ١٩٦ .

(٣) في ح (الموروث) بدل (المورث) والمعنى واحد .

(٤) انظر الفقرة السابقة .

باب ما قاله زفر

- ٢٠٩١- قال (زفر): إذا أوصى لرجل بثلث هذه الغنم بعينها، ثم مات، ثم هلك ثلثا [هذه]^(١) الغنم، فللموصى له ثلث ما بقي.
وعندنا: [له]^(٢) كله، إن خرج ثلث ماله^(٣).
له: أن الشركة مشتركة بينه وبين الورثة أنثلاثاً، فما هلك، هلك على الشركة، وما بقي، بقي^(٤) كذلك^(٥). كما لو أوصى له بثلث ماله مطلقاً، فهلك ثلثا ماله.
لنا: أن الموصى به^(٦) ههنا معين - وهو ثلث هذه الأغنام - فيجب تنفيذه^(٧) في ثلثها، وتسليمه إلى الموصى له، فإذا هلك الثلثان، تعين [هذا]^(٨) لذلك.
٢٠٩٢- قال (زفر): إذا أقر بدين لأجنبية، ثم تزوجها، ثم مات. وقد^(٩) مر في كتاب الإقرار [في هذه الباب]^(١٠).

-
- (١) في الأصل (هدا) ولا يتناسب والسياق.
(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل ح، أ. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى. وفي ك، زيادة (ذلك) وهي توضح المعنى.
(٣) قوله (إن خرج ثلث ماله) سقط من ش، ز، ق، ك، ط. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح. (انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٦٣).
(٤) (بقي) سقطت من ش والمعنى لا يتم بدونها.
(٥) في ق (على الشركة) بدل (كذلك) والمعنى واحد.
(٦) في ش (له) بدل (به) والثانية أنسب للمعنى.
(٧) في ش (تنفيذا) بدل (تنفيذه) والثانية أفضل لدلالته على الموصى به.
(٨) في الأصل (هذه) وفي ش، ز، ق، ك، ط زيادة (الثلث) وفيها زيادة إيضاح.
(٩) في ش، ز، ق، (نقد) وفي ط (قد) بدل (وقد) والثانية أسب للسباق.
(١٠) سقط ما بين القوسين من الأصل، ح، أ. والإثبات أفضل لمعرفة الباب الذي مر فيه المسألة من كتاب الإقرار. انظر المسألة (١٧٩٢) والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٥٤.

٢٠٩٣. قال (زفر): المريض مرض الموت إذا حصل منه محاباة، وعق، والثالث لا يسمهما، فأرلها أولى؛ لأنه أهم حيث بدأ به.

وبين علمائنا الثلاثة خلاف من وجه آخر. وقد مر في باب أبي حيفة^(١).

٢٠٩٤. قال (زفر): إذا اشترى الأب مال ابنه الصغير لنفسه من نفسه بمثل قيمته لا يجوز.

وعندنا: يجوز^(٢).

له: أن حقوق العقد من الجانبين متنافية، لا يتصور قيامها بشخص واحد. لنا: أن الأب يكمال ولايته، وشفقته، وحاجة الصغير؛ جُعل كشخصين، فيرلى الطرفين.

٢٠٩٥. قال (زفر): رجل مات وترك ثلاثة بنين، وثلاثة آلاف درهم، فاقسموها. وأخذ كل واحد^(٣) ألف درهم، فجاء رجل وادعى أن الميت أوصى له بثلاث ماله، فصدقه واحدة منهم، يأخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده.

له: أن من زعمه أن ثلث كل التركة له، والثلاثان بينهما أثلاثاً، فيحتاج إلى حساب له ثلث، وثلثه ثلث، وأقل ذلك تسعة^(٤) ثلاثة للموصى له - وهو ثلث^(٥) - ولكل ابن سهمان، فصار أخماساً.

لنا: أنه أقر له بالثلث في كل التركة شائعاً، وفي يده من التركة الثلث، فيأخذ ثلث ما في يده.

ولو كان للميت ابنتان فصدقه أحدهما: عند زفر: يأخذ نصف ما في يده؛ لأنه يزعم أن حقه وحق الموصى له سواء.

وعندنا: يأخذ ثلث ما في يده، لمام^(٦).

(١) انظر المسائل ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، والموسط ج ٢٨ ص ٩.

(٢) انظر الموسط ج ٢٨ ص ٣٣، وحاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٧٠٩.

(٣) في ش، ق، ك، ط، ز زيادة (منهم) وهي توضح المعنى.

(٤) (تسعة) سقطت من أ، والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٥) في ش، أ، ق، ك، ط، ز (ثلاثة للموصى له وهو ثلاثة) وفي ح (للموصى له الثلث وهو

ثلاثة) بدل (ثلاثة للموصى له وهو ثلث) والمعنى واحد.

(٦) انظر البناية ج ١٠ ص ٤٦٨، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٩٤.

٢٠٩٦. قال (زفر): إذا أوصى بثلث ماله لموالية، دخل فيه موالية، وموالية أبيه، لأنهم يسمون موالية وقد صار ولاؤهم له.
- وعند أبي يوسف: لا شيء لهم مع موالية.
- وعند محمد^(١): لا شيء لهم أصلاً.
- وقد مر في باب أبي يوسف ومحمد^(٢).
٢٠٩٧. قال (زفر): رجل أوصى إلى رجل، فقال في غيبته - في حياته أو بعد مماته^(٣) - لا أقبل، ثم قبل^(٤)؛ لم يجوز^(٥) عنده^(٦).
- وعندنا: يجوز، مالم يخرج القاضي^(٧).
- له: إن هذا مما يرتد برده، بدليل أنه لو رده في وجهه، يرتد، فكذا هذا.
- لنا: أن الموصي اعتمد عليه، فإذا لم يعلم برده، لا يرتد، كيلا يتضرر به، بخلاف ماله علم؛ لأنه يمكنه نصب غيره، فلا يتضرر به.
٢٠٩٨. قال (زفر): إذا أوصى لرجل بثلث ماله، فقال في حياته: لا أقبل، لا يجوز قبوله بعد موته عند زفر^(٨).
- وعندنا: يجوز^(٩).
- له: أن الوصية ترتد بالرد، فإذا رده مرة؛ لا يصح قبوله بعد ذلك، كالإقرار إذا رده [المقر]^(١٠) له.

(١) قوله (لا شيء لهم مع موالية، وعد: محمد) سقط من ز والمعنى لا يتم بدونها.

(٢) في ش، ق، ز (مع محمد) بدل (ومحمد) والمعنى واحد. انظر المسألة ٢٠٨٣.

(٣) في ز، ح، ق، ط، ك. (وفاته) بدل (مماته) ومماتها واحد.

(٤) (ثم قبل) سقطت من ش، والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٥) في ح (لا يجوز) بدل (لم يجوز) والمعنى واحد.

(٦) (عنده) سقطت من ش، ز، ح، أ، ق، ك، ط وعدم ذكرها أولى، لأن الباب باب زفر.

(٧) انظر التباية ج ١٠ ص ٥٥٠، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢٠٦.

(٨) (عند زفر) سقطت من ش، ط، ز، ح، أ، ق، ك. وعدم ذكرها أفضل؛ لأن الباب باب زفر.

(٩) الأصل عند الحنفية أنه لا حكم لقول الموصي له رده، في حياة الموصي؛ لأن أواز وجوب الوصية ما بعد موته، ولا معتبر بالقبول والرد في حياته. (انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٢٣، ٢٤، ٤٧، ٤٨)

(١٠) في الأصل (والمقر) ولا يستقيم المعنى معها.

لنا: أن الوصية تمليك بعد الموت، لا في الحال؛ فيعتبر القبول والرد فيه^(١) بعد الموت.

٢٠٩٩. قال (زفر): إذا أوصى لرجل بابه^(٢)، ومات الموصي؛ في رواية عنه . يعتق عليه للحال بالقراءة، وفي رواية: لا يعتق إلا بالقبول، فإن مات الأب قبل القبول؛ بطلت الوصية.

وعندنا: إن رده الأب؛ بطل، وصار للورثة، وإن قبل أو مات قبل الرد، عتق عليه^(٣).

له: على الرواية الأولى: أنه تبرع، فيتم بدون القبول، إلا أنه تمليك عند الموت، [فيفيد الملك عند الموت]^(٤).

على الرواية الثانية: أنه تمليك، كالبيع، أو الهبة، فيشترط القبول.

لنا: أنه تمليك فينفذ الملك بنفسه، إلا أنه يرتد بالرد ليمكن الموصى له من دفعه.

(١) في ط (ورده) بدل (والرد فيه) والمعنى معهما واحد. وفي ش (الرد والقبول فيه) بدل (القبول والرد فيه) والمعنى واحد.

(٢) في ز زيادة (وهو عبد الموصي) وهي توضح المعنى.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٤٨.

(٤) سقط ما بين القوسين من الأصل، والإثبات يؤدي لإكمال المعنى.

باب ما قاله الشافعي

٢١٠٠ قال (الشافعي): المريض مرض الموت إذا قضى دين بعض الغرماء، دون البعض، ثم مات؛ يختص به، ولا يشاركه سائر الغرماء.
وعندنا: يشاركه الباقيون^(١).
له: أنه قضى الدين من مال نفسه، وملك الغريم مختص^(٢) به: كما في حال الصحة.
لنا: أن حق كل^(٣) الغرماء، تعلق بماله، في مرضه^(٤)، والتخصيص إبطال حق الغرماء، وذلك لا يجوز^(٥).
٢١٠١ قال (الشافعي): ليس للوصي أن يوصي إلى غيره - وهو قول ابن أبي ليلى^(٦).
وعندنا: له ذلك^(٧).
له: أنه يتصرف بأمره، فلا يملك^(٨) أمر غيره^(٩) به، كالوكيل.

-
- (١) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٧٨، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٦٥.
(٢) في ز، ط (وملكه الغريم فيختص) بدل (وملك الغريم مختص) والأولى أنسب للمعنى.
(٣) (كل) سقطت من ش. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.
(٤) في ط (موضعه) بدل (مرضه) والثانية أنسب للمعنى.
(٥) في ق، ش، ك، ط، ز (فالتخصيص يكون إبطالا لحق الباقيين، فلا يجوز) بدل (والتخصيص إبطال حق الغرماء وذلك لا يجوز) والمعنى واحد.
(٦) والصحيح أن قول ابن أبي ليلى: لا يكون وصيا في تركة الميت إلا أن يوصى إليه بوصية الأول. (انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٢٢).
(٧) انظر المصدر السابق، ومغني المحتاج ج ٣ ص ٧٦.
(٨) في ق (يمكن) بدل (يملك) والثانية أنسب للمعنى.
(٩) قوله (وهو قول ابن أبي ليلى ... إلى ... أمر غيره) سقط من ح، وهو وهم من النسخ، إذا اشبهت عليه (غيره) الأولى بالثانية.

لنا : أنه متى اعتمد عليه بعد موته - مع علمه أنه قد يعجز عن التصرف^(١) بأسباب - كان إذنًا له^(٢) منه بإقامة غيره مقامه دلالة . بخلاف التوكيل ؛ لأن الموكل يقدر على إقامة غيره عند العجز^(٣) .

٢١٠٢- قال (الشافعي) : إذا أوصى بكل ماله^(٤) ، ولا وارث له ؛ لا يصح إلا بقدر الثلث .

وعندنا : يصح في الكل^(٥) .

له : أن محل الوصية الثلث .

لنا : أنه لولا الوصية كان^(٦) لعامة المسلمين ، وهذا من جملة المسلمين ، وقد ترجح على غيره بإيصاته له ، فكان له .

٢١٠٣- قال (الشافعي) : وصية الصبي بالقرْبِ صحيحة .

وعندنا : باطلة في كل شيء^(٧) .

له : أنه نفع^(٨) في حقه ؛ لأنه لا يزول ملكه قبل موته ، وبعد موته يزول^(٩) بعرض لا يحصل إلا به وهو الثواب .

لنا : أنه تبرع ، والصبي ليس من أهل التبرع^(١٠) . وأما الثواب يحصل بتركه على الورثة ، لقوله - ﷺ - : «لأن تدع ورثتك أغنياء ، خير لك من أن تدعهم عالة»^(١١) .

(١) في ز (التصرفات) بدل (التصرف) والمعنى واحد .

(٢) في ق ، ك ، ط ، (إذنًا منه) وفي ش (إذنًا له) بدل (إذنًا له منه) والمعنى واحد .

(٣) في ش ، ق ، ك ، ز ، (عجزه) بدل (العجز) والمعنى واحد .

(٤) في ح ، أ ، ق زيادة (لإنسان) وهي توضيح المعنى .

(٥) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٩٢٦ ، ومعني المحتاج ج ٣ ص ٤٧ .

(٦) في ش (لكان) بدل (كان) والمعنى واحد .

(٧) انظر المسبوط ج ٢٨ ص ٩١ ، ٩٢ ، والبنية ج ١٠ ص ٤٢٤ ، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧ ،

٤٨ ، وللشافعية في هذا قولان الأول : لا تصح الوصية من الصبي ؛ لأنه لا عبارة لهم .

والقول الآخر : تصح إذا كان الصبي مميزًا . (معني المحتاج ج ٣ ص ٣٩) .

(٨) في ح ، ط (نفع) بدل (نفع) والثانية أسبب للمعنى .

(٩) في ط (بعرض) بدل (بعرض) والمعنى واحد .

(١٠) في ش ، ز ، ق ، ك (أهله) بدل (أهل التبرع) والمعنى واحد .

(١١) في ش ، ز ، ق ، ك ، ط زيادة (يشكفون الناس) وهي زيادة صحيحة ، وردت في رواية

٢١٠٤- قال (الشافعي): الوصية لفاتيل جائرة.

وعندنا: باطلة^(١).

له: أن القتل لا يخرج القاتل، من أن يكون أهلاً للتبرع من جهة المقتول، وغيره، والوصية نوع تبرع.

لنا: قوله: - ﷺ -: «لا وصية لقاتل»^(٢). ولأن الوصية أخت الميراث، وهو لا يستحق الميراث. فلا يستحق الوصية.

٢١٠٥- قال (الشافعي): الموصى له بالمنفعة إدامات صارت المنفعة بين ورثته.

وعندنا: تبطل وصيته، وتصير لصاحب العين^(٣).

له: أنها كانت مملوكة^(٤) فننتقل إلى ورثته كالعين.

لنا: أن الإرث يجري في الأعيان، دون^(٥) المنافع، ولهذا لا يجري في^(٦) الإجارة والإعارة.

المحاري ومسلم. والحديث رواه البخاري في كتاب الوصايا، باب أن يترك ورثته أغنياء، خير له من أن يتكففوا الناس ج ٤ ص ٣. ومسلم، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، حديث رقم ٥، ٨، ج ٣ ص ١٢٥١، ١٢٥٣. ورواه أيضاً أصحاب السنن الأربعة كلهم في كتاب الوصايا.

(١) عند الحنفية تبطل الوصية إذا كان القتل قتلاً حراماً عن طريق المباشرة، أما إذا كان قتلاً بالسبب فلا تبطل. (انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٧٦، والبنية ج ١ ص ٤١٣، ٤١٤، والدائع ج ١٠ ص ٤٨٥٧). وللشافعية في هذا قولان. أظهرهما أنه تصح الوصية للقاتل ولو تعدى؛ لأنها تملك بعقد فأنشئت الهبة، وخالف الإرث، والقول الآخر أنها تبطل؛ لأنه مال يستحق بالموت فأنشئ الإرث، (مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣)

(٢) روه الدارقطني بلفظ: «ليس لقاتل وصية»، كتاب الأقضية والأحكام، حديث رقم ١١٥، ج ٤ ص ٢٢٧، وفيه مبشر بن عبيد، قال الدارقطني عنه: أنه مشروك الحديث ويضع الحديث.

(٣) انظر حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٦٩٢، ومغني المحتاج ج ٣ ص ٦٤، ٦٥. وسبب الخلاف أن عند الشافعية: الموصى له بالمنفعة يملكها، وليس مجرد إباحة، وعند الحنفية: مجرد إباحة، ولذلك يصح له عند الشافعية أن يوجرها ويميرها، وتورث عنه انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٨٢، والبنية ج ١٠ ص ٥٢٢.

(٤) في ش، ك، ط، ز، ح، ق زيادة (له) وهي تكمل المعنى.

(٥) مي ك (لافي) بدل (دون) والمعنى واحد.

(٦) في ك، ش، ط، ز (فيها) بدل (في) والثانية أنسب للمعنى لدلائلها على الإرث.

فالفئة فيه: أن المافع التي تحدث بعد موته لم تكن ملكاً له.
٢١٠٦. قال (الشافعي): من^(١) اعتقل لسانه^(٢) فأوصى بشيء بالإيماء، نعتبر
إشارته.

وعندنا: لا تعتبر^(٣).

له: أنها قائمة مقام العبارة في حق الأخرس، لعجزه، وهو قائم هنا.
لنا: أن الإشارة لا تنبيء عن المراد إلا بطول المدة، والتجربة كالأخرس،
ولم يوجد هنا، حتى لو تطاولت المدة وصارت إشارات معهودة^(٤) قالوا:
يصح^(٥).

(١) في ش (ومن) بدل (من) والمعنى واحد.

(٢) أي حس عن الكلام، ولم يفكر على النطق. (النباية ج ١٠ ص ٥٩٥).

(٣) فرق الحنفية بين إشارة الأخرس، وإشارة المعتقل لسانه، فإشارة الأخرس تعتبر إذا صارت معهودة معلومة، ولذلك لو امتد اعتقال اللسان وصارت إشارته معلومة فهو بمنزلة الأخرس. (انظر النباية ج ١٠ ص ٥٩٦، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢١٨، والنباية بهامش تكملة فتح القدير ج ٩ ص ٤٤٧، ومغني المحتاج ج ٣ ص ٥٣).

(٤) في ط (مفهومة) بدل (معهودة) والمعنى واحد.

(٥) في ط، ك، زيادة (ذلك) وهي توضح المعنى.

باب جوابات مالک

٢١٠٧. قال (مالک): الحامل بعد سنة أشهر، حكمها حكم المريض مرض الموت.

وعندنا: حكمها حكم الأصحاء حتى ^(١) يصير بها ^(٢) الطلق ^(٣).

له: أن توهم ولادتها بعد ستة أشهر، ساعة فساعة. فقد أشرفت على الهلاك.

لنا: أنها صحيحة حقيقة ^(٤)، وما ذكر ^(٥) وهم لاعبرة به.

٢١٠٨. قال (مالک): الورثة إذا أجازوا تبرع المورث في مرضه، ليس لهم إبطاله بعد موته ^(٦).

وعندنا: لهم ذلك ^(٧).

(١) (حتى) سقطت من ش والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٢) (بها) سقطت من ح، وإثباتها أفضل لاستقامة المعنى. وفي ش (يعتريها) وفي ز، ط (يفر بها) بدل (يعير بها) والأخيرة أنسب للمعنى.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥٣، والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١٠٢٧.

(٤) (حقيقة) سقطت من ش، والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٥) في ش (وما ذكرتم) وفي ك (وما ذكره) بدل (وما ذكر) والمعنى واحد.

(٦) وهو قول ابن أبي ليلى.

(٧) والأصل عن الحنفية أنه لا معتبر لإجازة الورثة، في حياة الموصي؛ لأن إسقاط الحق في

حياة الموصي قبل وجود السبب لا يجزئ، والسبب مرض الموت، ومرض الموت ما

يتصل به الموت، فقبل اتصال الموت لا يكون سبباً، وهذا الاتصال موهوم، فيكون هذا

إسقاط الحق قبل تقرر السبب، إضافة إلى ذلك أنه لا يوجد دليل الرضى من الوارث

بصرف المريض؛ لأن الإجازة في حياته قد تكون فيها نوع من الحفاظ على مشاعره،

والأدب معه، وأنه لا يريد مجاهرته بالرد. أما إذا أجازته بعد موته فإن هذه الأمور تنعني.

(انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥٣، ١٥٤، واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ٨٢،

٨٣، والباقية ج ١٠ ص ٤١٠، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٨٣، والشرح الصغير بهشت

بلمة المسالك ج ٢ ص ٤٣٦، والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١٠٢٥، والقوانين المفهومة

له: أنهم أبطلوا حقهم فيطلب، ولا يعود.
لنا: أنه ليس لهم ولاية التصرف حال حياته، فلا يكون [لهم]^(١) إبطال
التصرف، فلا نعتبر إجازتهم.

ص ٢٦٧. ويلاحظ أن عند المالكية إجازة الورثة أما أن تكون بعد الموت، وإما أن تكون قبل الموت، أما في الحالة الأولى ليس لهم إبطال الوصية، وفي الحالة الثانية: إما أن تكون الإجازة في الصحة، أو في المرض، فأما في الصحة لا تلزمهم، وأما في المرض فإنها تلزم من لم يكن في عياله دون من كان تحت نفقته. (المصادر السابقة).
(١) سقط ما بين القوسين من الأصل أ، ح، والمعنى لا يستقيم بدونه.

كتاب الفرائض

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

٢١٠٩- قال (أبوحنيفة): الجد يحجب الإخوة، والأخوات. وهو مذهب أبي بكر الصديق وجماعة من الصحابة - رضوان الله عليهم -^(١).

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يحجبهم^(٢).

لهما: أن الأخ يدل على الميت بواسطة، والجد كذلك، فاستريا.

له: أنه قائم مقام الأب، بل هو أب، قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا أَوَّلَوْنَاهُ بَنَاهُ﴾^(٣)، ولهذا يستحق ما يستحقه الأب إلا أنه أبعد من الأب، كابن الابن، ثم^(٤) يحجبون بابن الابن، فكذا باب الأب^(٥). والفقه فيه: أن اتصالهم^(٦) بالميت أقوى. وعلى هذا الجد الفاسد (وهو أب الأم) أولى من أولاد الأخوات، وبنات الأخوة عنده، وعندهما: بنات الأخوة وأولاد الأخوات مقدمون عليه؛ لأن الجد الصحيح عنده: مقدم على

(١) رواه البيهقي في كتاب الوصايا، باب من لم يورث الأخوة مع الجد، عن أبي بكر وعثمان، وعلى، وابن عباس. ج ٦ ص ٢٤٦.

(٢) في ز، ق زيادة (وهو قول زيد بن ثابت) وهي زيادة توضح من قال بهذا من الصحابة. والحديث رواه البيهقي عن عمر، وعلى، وزيد بن ثابت وابن مسعود، كتاب الوصايا، باب من ورث الأخوة للأب والأم، أو الأب مع الجد، ج ٦ ص ٢٤٧، ٢٤٨. ورواه أيضاً ابن أبي شيبة في مصنفه عن عمر وعلي وعبدالله بن مسعود، وزيد، كتاب الفرائض، باب إذا ترك إخوة وجداً، واختلافهم فيه، حديث رقم ١١٢٦٥ - ١١٢٧٧ ج ١١ ص ٢٩٢ - ٢٩٦. وانظر في تخريج المسألة المبسوط ج ٢٩ ص ١٨٠، ومختصر الطحاوي ص ١٤٧.

(٣) قال تعالى: ﴿يَتَّبِعُونَ مَاؤُمَّ لَا يَتَنَبَّهُونَ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِمِثْقَلِ ذَرَّةٍ مِّنْ عِلْمٍ عِندَ اللَّهِ﴾ سورة الأعراف: ٢٧.

(٤) في ز، ق (ألا ترى أنهم) وفي ح، ك، أ، ط (ثم هم) بدل (ثم) والمعنى واحد

(٥) في ط (بالأب) بدل (باب الأب) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في ط (اتصاله) بدل (اتصالهم) والثانية أفضل لدلائلها على إباء الأباء وإباء الآباء.

أصولهم، فكذا الحد الفاسد^(١) عليهم^(٢).
وعندهما^(٣): مقدمون؛ لأنهم من قوم الأب، والجد الفاسد من قوم الأم،
وفي قول أبي حنيفة الأول الجد الفاسد مقدم على [أولاد]^(٤) البنات، ثم
رجع وقال: الأقرب أولاد البنات، ثم أب الأم، ثم بنات الأخوة، وأولاد^(٥)
الأخوات وقد عرف^(٦).

-
- (١) في ش، ز، ق، ط، ك زيادة (مقدم) وهي توضح المعنى.
(٢) في ش، ز، ق، ك، ط (على فروعهم) بدل (عليهم) والأولى أنسب للمعنى.
(٣) في ح (وعندنا هم) وفي أ، ق، ك، ط (وعندهما هم) بدل (وعندهما) والثانية والثالثة
أنسب للمعنى.
(٤) في الأصل (الأولاد) وهذا لا يتناسب السياق.
(٥) في ش (أولات) بدل (أولاد) والثانية أنسب للمعنى.
(٦) في ش ز، ق، ط، ك، أ، ح زيادة (في موضعه) وهي توضح المراد .

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

٢١١٠. قال (محمد) : إذا اختلفت^(١) الأبدان^(٢) ، والآباء والأجداد في ذوي الأرحام ، فالقسمة عليهم على [اعتبار]^(٣) الأصول^(٤) - وهو قول أبي يوسف الأول - وعلى قوله الآخر : على اعتبار الأبدان . وقيل قول أبي حنيفة مع قول أبي يوسف . وقيل^(٥) مع قول محمد . والأول أصح^(٦) .

له : أنهم يرثون بسبب أنهم فروعهم ، لا بأنفسهم ؛ فيعتبر^(٧) أصولهم .
لهما : أنهم يرثون بقرابة أنفسهم ، إلا أن قرابتهم بواسطة الأصول ، فيعتبر في حالهم ، لا حال غيرهم .

وعلى هذا حكم الأجداد الفاسدين ، والأولاد ههنا كالأجداد في الأول .

٢١١١. قال (محمد) : إذا اجتمعت جدتان ، أحدهما ذات قرابتين - وهي أم أم الأم - وهي مع ذلك أم أب الأب^(٨) - والأخرى ذات قرابة واحدة ، وهي أم الأب .

فعدد محمد وزفر : السدس بينهما أثلاثاً ، ثلثاه لذات قرابتين ، وثلثه لذات

(١) في ش ، ح ، ز ، ط (اختلف) بدل (اختلفت) والثانية أنسب للمعنى ؛ لأن (الأبدان) لفظ مؤنث .

(٢) المراد أن تختلف الأبدان من حيث الذكورة والأنوثة .

(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل ، ح ، ز ، ق ، والإثبات أفضل لاستقامة المعنى .

(٤) في ش زيادة (عند محمد) ولا أثر لها ؛ لأن الباب باب محمد .

(٥) في ش ، ق ، ك زيادة (هو) ولا أثر لها . وفي ط ، ز (هو) بدل (مع) والثانية أنسب للمعنى .

(٦) صورة المسألة : أن يترك ابنة ابنة ابنة ، وابنة ابن ابن ابنة ، وابن ابنة ابن ابنة . (انظر المبسوط ج ٣ ص ٨ ، وتبين الحقائق ج ١ ص ٢٤٣ ، ومختصر الطحاوي ص ١٥٢) .

(٧) في ش ، ط ، ز ، ق ، ك زيادة (فيه) وهي توضح المعنى أكثر .

(٨) في ح ، أ (الأم) بدل (الأب) والثانية أنسب للمعنى ، وصورة المسألة أن تكون امرأة لها بنت ، ولابنتها بنت ، ولها ابن ، ولابنتها ابن ، فتزوج ابن ابنها بنت سنها فولد لهما ولد ، فهذه الجدة أم أم أمه ، وأم أب أبيه .

قراءة واحدة.

وقال أبوحنيفة وأبيوسف: هما سواء^(١).

له: أن الاستحقاق بعلة القراءة، فإذا اجتمعت في شخص واحد قرابتان، صار كشخصين، كالأخ لأُم، إذا كان ابن عم؛ يرث بالفرض والنصيب. كذا ههنا^(٢).

لهما: أن الاستحقاق لكونها جدة - وهي صفة واحدة - صار كالأخ لأب وأم، مع الأخ لأب^(٣)، لا يستحق نصيب الأخ لأب، ونصيب الأخ لأُم. فكذا ههنا^(٤). بخلاف ما ذكر من المثال، فإنه يستحق لكل قرابة نصيباً إذا مات، وذات قرابتين^(٥) إذا انفردت لا تستحق بهما إلا السدس، وذات قرابة واحدة تستحق ذلك، فاستويا والله أعلم.

(١) في ش (على السواء) بدل (سواء) والمعنى واحد. انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٧١، وتبين الحقائق ج ٦ ص ٢٤٣.

(٢) في ق، ك، ط (هنا) بدل (ههنا) والمعنى واحد.

(٣) في ط (لأُم) بدل (لأب) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ق، ك، ط (هنا) بدل (ههنا) والمعنى واحد.

(٥) في ش، ك، ط، ز، ق (فأما ذات قرابتين) بدل (إذا مات، وذات قرابتين) والمعنى واحد.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

٢١١٢- قال (أبيوسف): قال الشعبي: الخثى المشكل يرث نصف نصيب الذكر. ونصف الأنثى، فإذا مات وترك ابناً، ولذا خثى، فعند أبي يوسف: على قياس قول الشعبي: أن يجعل المال بينهما على سعة أسهم، للخثى ثلاثة، وللأبن المعروف أربعة^(١).

وقال محمد: على قياس قول الشعبي: يقسم المال بينهما^(٢) على اثني عشر سهمًا، خمسة^(٣) للخثى، وسبعة للأبن المعروف^(٤).

له: أن الخثى لو كان ذكرًا؛ كان له نصف المال، ولو كان أنثى؛ كان له ثلث المال، فيكون له نصف النصف، ونصف الثلث، والباقي الآخر، فيحتاج إلى حساب له نصف، ولنصفه نصف، وثلث وثلثه نصف^(٥). وأقل

(١) قوله (فعند أبي يوسف: على قياس ... إلى ... أربعة) سقط من ح. والصواب إثبات لاكتمال المعنى المراد.

(٢) (بينهما) سقطت من ق، ز ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٣) في ش زيادة (أسهم) وهي توضح المعنى أكثر.

(٤) هذا تفسير لقول الشعبي اختلف فيه أبو يوسف ومحمد وأما قولهم جميعًا أن الخثى يعطى أقل الأنصاء، وهو نصيب الأنثى إلا إذا كان أسوأ أحواله أن يجعل ذكرًا، فحينئذ يجعل ذكرًا حكمًا، ولو مات شخص وترك ابناً معروفًا وخثى، فللمعروف الثلثان وللخثى الثلث، ولو أن امرأة ماتت وترك زوجًا وأختًا لأب وأم، وخثى لأب، فلزوج النصف، وللأخت للأب والأم النصف، ولا شيء للخثى، فجعلهما ذكرًا؛ لأن هذا أسوأ أحواله؛ لأنه لو جعل أنثى لأصاب السدس، وتعمل الفريفة، ولو جعل ذكرًا لا يصيب شيئًا، كأنها تركت زوجًا، وأختًا لأب وأم، وأختًا لأب. وأبي يوسف قول آخر وهو أن له نصف ميراث الذكر، ونصف ميراث الأنثى، (انظر البدائع ج ١ ص ٤٨٣٣، وتحفة الفقهاء ج ٣ ص ٣٥٩، ومختصر الطحاوي ص ١٥٥، والموسط ج ٣ ص ٩٢).

(٥) في ط، أ (ثلث) بدل (نصف) والثانية أنب للمعنى.

ذلك من^(١) اثني عشر، له نصف نصفه في حال - وهي ثلاثة - ونصف ذلك في حال وهو اثنان، فيكون خمسة، والباقي للآخر، وذلك سبعة. لأبي يوسف: أن نصف نصيب الابن، ونصف نصيب البنت ثلاثة أرباع نصيب الابن، فيجعل كل ربع سهمًا، فيصير ثلاثة أسهم، وللابن نصيب ابن كامل، أربعة أسهم، وجعلته سبعة.

(١) (من) سقطت من ش، ز، ق، لك. ولا يتأثر المعنى بسقوطها.

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

٢١١٣. قال (أبو حنيفة): الحمل يرث، ويوقف حقه، فإن مات وترك ابنين، وأم ولد حامل، روى ابن المبارك^(١) عنه: أنه^(٢) يوقف نصيب أربع بنين، فيوقف ثلثا ماله. وبه أخذ ابن المبارك، والنخعي، ومالك، وشريك. وقال أبو يوسف: يوقف نصيب ابن واحد - وهو ثلث المال - وقال محمد: يوقف نصيب ابنين - وهو نصف المال^(٣). له: أن ولادة ولدين^(٤) غالب، كولادة واحد^(٥). لأبي يوسف: ^(٦) الأغلب ولادة ولد واحد^(٧). لأبي حنيفة: أن ولادة الأربع في بطن واحد قد يكون، قال شريك^(٨): رأيت بالكوفة لأبي إسماعيل أربع بنين في بطن واحد. فيجب اعتباره احتياطاً.

-
- (١) هو عبدالله بن المبارك المروزي، مولى لى حنظلة ثقة ثبت فقيه، عالم، مجاهد، تاجر، ولد سنة ١١٨هـ، وتوفي سنة ١٨١هـ (أخبار أبي حنيفة وأصحابه، ص ١٣٤ وما بعدها. تقرير التهذيب ج ١ ص ٤٤٥).
- (٢) (أه) سقطت من ش، والمعنى لا يتأثر بسقوطها.
- (٣) انظر المسوط ج ٣٠ ص ٥٢، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢٤١.
- (٤) في ش (الولدين) بدل (ولدين) والمعنى واحد.
- (٥) في ق (الواحدة) وفي ك، ط، ز، ح (الواحد) بدل (واحد) والثانية والثالثة أنسب للمعنى وفي ط زيادة (ويحتمل كونهما ذكرين) وهي تكمل الحجة.
- (٦) في ش زيادة (أن) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
- (٧) في ش (ولد الواحد) وفي ق، ك، ط، ز (الواحد) بدل (ولد واحد) والثانية والثالثة اسم.
- (٨) في أ، ز (الشريك) بدل (شريك) والصحيح الثانية لأن اسمه شريك بن عبدالله القاضي النخعي مات سنة ١٧٧هـ. (البداية والنهاية ج ١٥ ص ١٧١).

باب ما قاله الشافعي

- ٢١١٤- قال (الشافعي): إذا بقي بعد سهام الورثة من^(١) أصحاب المراض شي، ولا عصة للميت؛ لا يرد عليهم، ويوضع ذلك في بيت المال. وعندنا: يرد عليهم على قدر سهامهم^(٢).
- له: أن الشرع جعل لأصحاب المراض سهاماً مقدرة، وفي الرد عليهم زيادة على ذلك، وتغيير [الحكم]^(٣) الشرع ولهذا لا يرد على الزوجين.
- لنا: أنه مال هو تركة الميت، ولا [مستحق]^(٤) له، وهو قريب، وغيره ليس بقريب، فكان أولى به، كما في زوج هو ابن عم، بخلاف الزوجين؛ لأنه لا قرابة بينهما، وقد بطلت الزوجية بالموت. قوله: إنه تغيير، قلنا: ليس كذلك؛ لأننا لا نعطيه^(٥) الزيادة بالفرض، بل يستحق الباقي بحكم التعصيب والقرابة^(٦).
- ٢١١٥- قال (الشافعي): ذؤ الأرحام لا يرثون أصلاً - وهو قول مالك -. وعندنا: يرثون إذا لم يكن للميت صاحب فرض، [ولا عصة]^(٧).

(١) (الورثة من) سقطت من ك، ط، والمعنى لا يتغير بسقوطها.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٩ ص ١٩٢، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢٤٧ واللباب ج ٤ ص ١٩٧، ومعنى المحتاج ج ٣ ص ٦، وحاشية الشرفاوي ج ٢ ص ١٨٦.

(٣) في الأصل (حكم) وهو لا يناسب السياق.

(٤) في الأصل (يستحق) وهو لا يناسب المعنى.

(٥) في ك، ط (لا نعطيه) بدل (لا نعطيه) والمعنى واحد.

(٦) (والقرابة) سقطت من ك، ط، ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٧) في الأصل، أ (والعصبة) بدل (ولا عصبة) والثانية أنسب للمعنى. انظر المبسوط ج ٢٩ ص ١٩٣، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢٤٢ واللباب ج ٤ ص ٢٠٠، ومختصر الضحاوي ص ١٥١، ومعنى المحتاج ج ٣ ص ٦. وحاشية الشرفاوي ج ٢ ص ١٩١.

له: أن النبي - ﷺ - لم يورث الخال^(١)، ولأن الوارث، إما صاحب
 مرض، أو عصبية، وليس هذا من أحدهما، فلا يرث، كالأجنبي.
 لنا: قوله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْكَامِ يَتَّبِعُهُمْ الْوَلَىٰ﴾^(٢). وهذا يوجب كونه
 أولى بماله بعد موته. دل عليه قوله - ﷺ -: «الخال وارث من لا وارث
 له»^(٣). ولأنه قريب، وسائر الناس أجنبي، فكان هو أولى بماله. وما روى
 من الحديث يحتمل أنه لم يورث^(٤) لوجود من يحجبه. وما ذكر من
 المعنى، قلنا: ^(٥) يرثون بالقرابة المطقة، وهذا^(٦) نوع آخر، على أنهم يرثون
 بالتعصيب عند عدم وارث آخر.

٢١١٦. قال (الشافعي): المجوسي إذا اجتمعت فيه قرابتان أو أكثر، يرث بأقواهما،
 وسقط اعتبار الأضعف.

وعندنا: إن^(٧) كان يمكن الجمع بينهما في الميراث، ورث بهما، وإن لم
 يمكن^(٨)، سقط الأبعد^(٩).

(١) رواه أبوداود في المراسيل عن عطاء أن رسول الله - ﷺ - ركب إلى قباء يستحبر من
 ميراث العم والخالة، فأنزل عليه لا ميراث لهما. قال أبوداود معناه لا سهم لهما، ولكن
 يرثون للرحم، كتاب الفرائض حديث رقم ٣٢٤، ص ١٦٩، ورواه البيهقي. كتاب
 الفرائض، ج ٦ ص ٢١٢.

(٢) سورة الأهل: ٧٥.

(٣) رواه أبوداود، كتاب الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام، حديث رقم
 ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١ ج ٣ ص ١٢٣، والترمذي، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث
 الخال، حديث رقم ٢١٠٣، عن أبي أمامة، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.
 وحديث رقم ٢١٠٤، عن عائشة وقال الترمذي: حديث حسن غريب ج ٤ ص ٤٢٣. وروى
 ما جاء في كتاب الفرائض، باب ذوي الأرحام حديث رقم ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ج ٢ ص
 ٩١٤، وأحمد في مستدركه، ج ٤ ص ١٣١، ١٣٣.

(٤) في ز، ق، ك، ط (يورث) بدل (يورث) والمعنى واحد.

(٥) في ش، ز، ق، ك، ط زيادة (هم) وهي توضح المعنى.

(٦) في ز، ح، أ، ق، ط، ك (وهو) بدل (وهذا) والمعنى واحد.

(٧) في ط، ز، ق (إذا) بدل (إن) والمعنى واحد.

(٨) في ش، ط (يكن) بدل (يمكن) والثانية أسبب للمعنى.

(٩) انظر المسووط ج ٣ ص ٣٣، ٣٤. وتبين الحقائق ج ٦ ص ٢٤٠ واللباب ج ٤ ص

له: أن الشخص الواحد لا يرث إلا ميراثاً واحداً.
لنا: أن الاستحقاق بالقرابة، فإذا اجتمع سببان، صار كشخصين، كالأخ لأب
إذا كان ابن عم.

قال: صورته إذا تزوج مجوسي بنته^(١)، فولدت منه ابناً، فهذا^(٢) ابن
المجوسي^(٣)، وابن ابنته؛ فيرث منه بالبنوة، لا ببنوة البنت؛ لأن ابن البنت
لا يرث مع الابن، والمنكوحة^(٤) أم هذا الولد، وأخته؛ فلها الثلث منه بجهة
الأمية، والنصف بالأختية عندنا، وعنده: يرث بالأمية^(٥) لا غير؛ لأب
أقوى.

٢١١٧- قال (الشافعي): امرأة ماتت وتركت زوجاً وأماً، وأخوين لأب وأم،
وأخوين لأم، للزوج النصف، وللأم السدس، و^(٦) الباقي بين كل الأخوة^(٧)
- وهو قول [عامة]^(٨) الصحابة^(٩).

وعندنا: الثلث الباقي للأخوين لأم، ولا شيء للأخوين لأب وأم، وهو قول
مالك^(١٠)، وهي مسألة الحمارية، وسميت مشركة^(١١)؛ لأنها وقعت في زمن

١٩٨، ومختصر الطحاوي ص ١٥٠، وللشافعية في هذا قولان: أحدهما مثل قول الحنفية،
والآخر يرث بأقوامها. (انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٩).

- (١) في ط، ز، ق، ك (المجوسي ابنته) بدل (مجوسي بنت) والمعنى واحد.
- (٢) في ش، ط، ر، ح، ق، ك زيادة (الابن) وهي توضيح المعنى.
- (٣) في ط (مجوسي) بدل (المجوسي) والمعنى واحد.
- (٤) في ق (فالأم المنكوحة) بدل (والمنكوحة) والمعنى واحد.
- (٥) في ط (بالأمومية) بدل (بالأمية) والمعنى واحد.
- (٦) في ط، ز، ق زيادة (والثلث) وفيها زيادة لإيضاح للمعنى.
- (٧) في ش (إخوة) بدل (الأخوة) والثانية أنسب للسياق.
- (٨) في الأصل (العامة) وهو لا يتناسب مع السياق.
- (٩) في ش، ك، ز، ح، ق (قول مالك) بدل (قول عامة الصحابة) والصحيح الأولى (نظر
الكافي الابن عبدالرحمن ج ٢ ص ١٠٥٨).
- (١٠) في ش، ك، ز، ح، ق (قول عامة الصحابة) بدل (قول مالك) والأولى هي العصباء،
انظر الفقرة السابقة.
- (١١) في ز، ط، ق، (تسمى المشتركة) بدل (سميت مشركة) والمعنى واحد. والمشاركة بمنع
الراء مع تشديدها.

عمو رضي الله عنه. قال الأخوين لأب وأم: هب أن أبانا كان حملًا، ألسنا
من أم^(١) واحدة^(٢).

له : أن قراءة الأب إن كانت لا تزيدهما خيرًا فلا تزيدهما شرًا.
لنا: أن قوم الأب عصبة، والعصبة تستحق الباقي بعد الفرائض. قال - رحمه الله
: «الحقوا الفرائض بأهلها، فما أبقت فهو لأولى رجل ذكر»^(٣). ولم يبق
شيء هنا بعد الفرائض^(٤). والله أعلم.

(١) في أ، ز، ق (أليست أمنا) بدل (ألسنا من أم)، والمعنى واحد.

(٢) رواه البيهقي، كتاب الفرائض، باب المشتركة، ج ٦ ص ٢٥٦. والحاكم في المستدرک،
كتاب الفرائض ج ٤ ص ٣٣٧، وانظر في تخريج المسألة المبسوط ج ٢٩ ص ١٤٥.
ومختصر الطحاوي ص ١٤٦، وحاشية الشرقاوي ج ٢ ص ٢٠٦، ومغني المحتاج ج ٣
ص ١٧.

(٣) رواه البخاري عن ابن عباس مرفوعًا، كتاب الفرائض، باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن
ابن، ج ٨ ص ١٨٨. ومسلم عن ابن عباس، كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض
بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر، حديث رقم ٢، ٣، ٤، ج ٣ ص ١٢٣٣، ١٢٣٤.

(٤) في ك، ش، ط، ح (لم يبق هنا بعد الفرائض شيء) وفي ز، ق (ولم يوجد هنا بعد
الفرائض شيء) بدل (لم يبق شيء هنا بعد الفرائض) ومعناها واحد.

باب جوابات مالك

٢١١٨. قال (مالك): إذا أقر بعض الورثة بوارث آخر، وكذب الباقيون، يقسم نصيب المُقَرِّ بينهما على قريضته^(١) وعلى ما يصيب المُقَرُّ له من نصيب المُقَرِّ خاصة - وهو قول ابن أبي ليلى -
وعندنا: يقسم نصيب المُقَرِّ على قدر نصيبه، ونصيب المُقَرِّ له^(٢).

له: أن من رُغِمَ المُقَرِّ: أن حق المُقَرِّ له بعضه في نصيبه وبعضه في نصيب شركائيه، فهو لا يقر له [بأن]^(٣) حقه وحقه^(٤) على السواء، فلا يقسمان كذلك^(٥)؛ بل على قدر نصيبه [وقدر]^(٦) ما يصيب^(٧) المُقَرِّ له من نصيب المُقَرِّ^(٨).

لنا: أن رُغِمَ المُقَرِّ: أن حقي وحق المُقَرِّ له سواء^(٩)، وسائر الورثة [بالتكذيب]^(١٠) ظلمونا، فهو [كالتاوي]^(١١)، فيكون عليهم جميعًا، فيقسم

(١) في ش، ق، ز (نصيبه) وفي ك، ط (قدر نصيبه) بدل (قريضته) وتؤدي إلى المعنى المراد
(٢) انظر مختصر الطحاوي ص ١٥٣، والميسوط ج ٣٠ ص ٧١. قال ابن عبد البر: فومن أقر بأخ، وأبكره، أخوه، أو إخوانه، ثم يأخذ من نصيب من جحد شيئًا ولم يثبت نسب، ولزم المقر به في نصيبه مقدار ما كان نصيبه لو أقر سائر الورثة. (الكافي ج ٢ ص ٨٨٩، والشرح الصغير بحاشية بلغة السالك ج ٢ ص ٤٧٣).

(٣) في الأصل (لأن) ولا يستقيم المعنى معها.

(٤) في ش، ق، ك، ز (حقي) بدل (حقه) والمعنى واحد، إذ المراد: حق المقر له وحق المقر.

(٥) في ح، أ (لذلك) بدل (كذلك) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في الأصل، ح (قدر) من الواو، ولا يناسب السياق. وفي ح (على قدر نصيبه، قدر ما يصيب) بدل (على قدر نصيبه وقدر ما يصيب) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ق، ك (ما هو نصيب) بدل (ما يصيب) والثانية أنسب للمعنى.

(٨) قوله: (من نصيب المقر) سقط من ز. والاثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(٩) في ق، ش (على السواء) بدل (سواء) والمعنى واحد.

(١٠) في الأصل، أ (التكذيب) وهو لا يناسب السياق.

(١١) في الأصل، أ (كتاوي) ولا يناسب السياق. والمعنى (كالتالك).

الباقى بينهم على قدر حقوقهم. وبيانه: أنه^(١) مات وترك ابنين، فأقر أحدهما، بأخ لهما من أبيهما، وصدقة المُقَرُّ له، وكذبه الابن الآخر، فعندنا: يقسم نصيب المقر بين نصيب^(٢) المقر^(٣)، والمقر له نصفان، وعندهما: أثلاثاً، ثلثاه للمُقَرِّ، وثلثه للمُقَرُّ له.

ولو أقر لبنت^(٤)، وصدقته، وكذبه الابن الآخر^(٥)، فعندنا: يقسم نصيب المُقَرِّ بين المُقَرِّ^(٦) والمُقَرُّ لها أثلاثاً. ثلثاه للمُقَرِّ، وثلثه للمُقَرُّ لها.

[وعندهما]^(٧): أخماساً، أربعة أخماسيه للمُقَرِّ، وخُمُسُهُ للمُقَرُّ لها. ولو مات عن ابنتين، وبنتين، فأقر ابن وبنت بأخ لهما، وصدقهما المُقَرُّ له، وكذبهما الباقون، فعندنا: يقسم نصيب المقرين بينهما أخماساً، لكل أخ سهمان، وللأخت سهم.

وعندهما: لأباً، وللأخ المقر سهمان، وللأخت المُقَرُّ له سهم، وللأخت سهم.

(١) في ش، ق، ك، ط، ز (رجل) بدل (أه) والمعنى واحد.

(٢) (نصيب) سقطت من ق، ك، وعدم ذكرها أفضل لاستقامة المعنى.

(٣) في ز، ح، أ زيادة (وبين) وهي توضيح المعنى.

(٤) في ش، ق، ك، ط، ز، أ (بنت) بدل (لبنت) والمعنى واحد.

(٥) في ش (آخر) بدل (الآخر) والثانية أنسب للسباق.

(٦) في ش، ق، ك، ط، ز (بينه وبين) بدل (بين المقر) والمعنى واحد.

(٧) في الأصل (وعندنا) والصواب ما أثبتناه لدلالته على الإمام مالك وابن أبي ليلى. وفي ز

(وعنده) بدل (عندهما) والثانية أفضل لما سبق.

كتاب الكراهية

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

٢١١٩- قال (أبوحنيفة): تَوَسَّدَ^(١) الحرير واغترشه مباح للرجال.

وقال محمد: أكره^(٢) له ذلك.

وذكر القدوري قول أبي يوسف مع قول محمد: والفقه أبي الليث مع أبي حنيفة - رحمه الله -^(٣).

لمحمد: العمومات الواردة، في تحريم الحرير على الرجال، ولأن هذا مثل اللبس في التنعم، فكان حراماً - كالثلبس.

لأبي حنيفة: ما روى أن عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - كان [على ساطع]^(٤) مِرْفَقَةٍ^(٥) حرير^(٦). ولأن القليل من الملبوس حلال، كالأعلام ونحوها، فكذا القليل من اللبس، وهو التَّوَسُّدُ والافتراش؛ لأنه ليس [بإستعمال]^(٧) كامل.

(١) في ك زيادة (الديباج) ولم أجد في مصادر الحنفية من نص على أن الكراهة تشمل الديباج أيضاً.

(٢) في ش (يكره) بدل (أكره) والمعنى واحد.

(٣) انظر البدائع ج ٦ ص ٢٩٧٩، والبناء ج ٩ ص ٢١٦. وتبين الحقائق ج ٦ ص ١٤. والجامع الصغير ص ٣٩٠.

(٤) في الأصل (على ساطع) وفي أ (له على ساطع) وفي ك، ط، ز، ح (له على ساطع) وفي الأصل لا يناسب السياق، وما في بقية النسخ يؤدي إلى المعنى.

(٥) في ش (مرفقة) بدل (مرفقة) والصحيح الثانية لأن المرفقة - بكسر الميم، وفتح ثاء المتكأ والمخذة. (انظر لسان العرب ج ١٠ ص ١١٩).

(٦) قال الزيلعي: رواه ابن سعد في الثقات - في ترجمة ابن عباس. نصب الرتبة ج ٤ ص ٢٢٧.

(٧) في الأصل (كاستعمال) ولا تناسب السياق.

٢١٢٠- قال (أبوحنيفة): لس الحرير الخالص في الحرب يكره.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يكره^(١).

لهما: ما روى الشعبي^(٢): أن النبي - ﷺ - رخص في لبس الحرير، والديباج في الحرب^(٣). ولأن الحاجة ماسة إليه؛ لأنه أدفع للسلح، وأفني في عين العدو.

له: النهي العام الثابت^(٤)، ولأن الحرام لا يحل إلا عند الضرورة، والصبر تنفع بالخلوط، بل هو فوق الخالص؛ لأنه أثن منه.

٢١٢١- قال (أبوحنيفة): يُشَدُّ الأسنان بالفضة، ولا يُشَدُّها^(٥) بالذهب.

وقال محمد: لأبأس بالذهب أيضًا، وذلك^(٦) قول أبي يوسف معه في الأمالي^(٧).

لهما: ما روي أن عَرْقَجَةَ^(٨) أصيب أنفه يوم

(١) انظر البدائع ج ٦ ص ٢٩٧٧، والنباية ج ٩ ص ٢١٩. وتبين الحقائق ج ٦ ص ١٥، والجامع الصغير ص ٣٩٠، ٣٩١.

(٢) وهو عامر بن شراحيل، وهو من كبار التابعين مات سنة ١٠٥ هجرية وعمره ٧٧ سنة. (النباية ج ٩ ص ٢١٩).

(٣) قال العيني: «هذا لم يثبت عن الشعبي». (المصدر السابق) وقال الزيلعي: «غريب عن الشعبي، ورواه ابن عدي في الكامل من حديث بقية عن عيسى بن إبراهيم ابن طهحان الهاشمي، عن موسى بن أبي حبيب عن الحكم بن عمير، وكان من أصحاب رسول الله - ﷺ - قال: رخص رسول الله - ﷺ - في لباس الحرير عند القتال: انتهى. وأعله عبد الحق في أحكامه بعيسى هذا، وقال: إنه ضعيف عندهم، بل مترك. قال ابن القطان في كتابه وبقي لا يحتج به. وعيسى ضعيف، وموسى ابن حبيب ضعيف أيضًا. انتهى. نصب الرأية ج ٤ ص ٢٢٧. ورواه ابن سعد في الطبقات عن الحسن قال: «وكان المسلمون يلبسون الحرير في الحرب». ج ٣ ص ١٣٠.

(٤) في ق، ش، ط، ز (في الباب) بدل (الثابت) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٥) في ز، أ، ق، ط (تشد) بدل (يشدها) والمعنى واحد.

(٦) في ز، ح، أ، ك، ق، ط (ودكر) بدل (وذلك) والأولى أوضح.

(٧) انظر البدائع ج ٦ ص ٢٩٨١، والنباية ج ٩ ص ٢٢٧، وتبين الحقائق ج ٦ ص ١٦، والجامع الصغير ص ٣٩١.

(٨) هو عرقعة بن أسعد بن كرب - وقال ابن حجر في الإصابة - ابن كرز - بن صفوان التميمي العطاردي. كان من فرسان الجاهلية، شهد يوم الكلاب - وهو من أيام الجاهلية - فأصيب

الْكَلَاب^(١) فاتخذ أنفًا من فضة، فأتى عليه، فأمره، النبي - ﷺ - أن يتخذ أنفًا من ذهب^(٢).

له: أن المَحْرَم لا يباح إلا للضرورة، والضرورة تندفع بالفضة، وبمضى يرى^(٣) ضرورة؛ لأنه أتى بالفضة.

٢١٢٢- قال (أبو حنيفة): لا احتكار فيما اشتراه من الراساتيق^(٤).

وعن محمد أنه قال: هو احتكار^(٥).

له: أن القرى تبع للمصر، فالشراء منها، كالشراء في مصر.

لأبي حنيفة: قوله - ﷺ -: «المحتكر ملعون، والجالب مرزوق»^(٦). وهذا جالب، ولأنه لم يتعلق به^(٧) حق أهل مصر؛ فلا يكره شراؤه.

أنفه، فلما أسلم أمره رسول الله - ﷺ - أن يتخذ أنفًا من ذهب. (الطبقات الكبرى ج ٧ ص ٤٥، الإصاة ج ٢ ص ٤٧٤).

(١) الكلاب بضم الكف، واد بين الكوفة والبصرة، كانت فيه وقعة عظيمة للعرب. (البيان ج ٩ ص ١٢٣٩).

(٢) رواه أبو داود، كتاب الخاتم، باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب، حديث رقم ٤٢٣٢، ٤٢٣٣، ج ٤ ص ٩٢. ورواه الترمذي، كتاب اللباس، باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب، حديث رقم ١٧٧٠، ج ٤ ص ٢٤٥، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، والنسائي في كتاب الزينة، وباب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفًا من ذهب - حديث رقم ٥١٦١، ٥١٦٢، ج ٨ ص ١٦٣، ١٦٤.

(٣) في زيادة (كانت فيه) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٤) الراساتيق جمع، مقردها، رستاق، فارسي، معرب، وهي السواد. (لسان العرب ج ١٠ ص ١١٦).

(٥) انظر البدائع ج ٦ ص ٢٩٧٣، والبيان ج ٩ ص ٣٤٨. وتبين الحقائق ج ٦ ص ٢٨.

(٦) رواه ابن ماجه عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله - ﷺ -: «الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون» كتاب التجارات، باب الحكرة والجلب، حديث رقم ٢١٥٣، ج ٢ ص ٧٢٨. والحاكم، كتاب البيوع، ج ٢ ص ١١، ولم يذكر فيه (الجالب مرزوق) والسهني في كتاب البيوع، باب ما جاء في الاحتكار، وقال البيهقي: تفرد به علي بن سالم عن علي بن زيد، قال البخاري، لا يتابع في حديثه.

(٧) (به) سقطت من ش والإتيان أفضل لمناسبة السياق.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

٢١٢٣- قال (أبيوسف): لا بأس أن^(١) يدعى بما روي: «أسألك بمعقد»^(٢) المر من عرشك^(٣).

وقال أبو حنيفة ومحمد: يكره^(٤).

له: أن النبي - ﷺ - أمر بذلك في صلاة الحاجة^(٥).

لهما: أن العين إن كانت^(٦) بعد القاف فهو تشبيه الله تعالى بالخلق في التمود - وهو كفر - وإن كان قبله؛ يوهم تعلق عزة الله تعالى بالعرش. وهو باطل؛ لأنه قديم، والعرش^(٧) محدث. وما روى فيه^(٨) غريب، والتأويل غير واضح، فيجب الكف^(٩) عنه.

٢١٢٤- قال (أبيوسف): لا يكره للرجل أن يقبل قم الرجل أويده، أو شيئاً منه،

(١) في ش، ك، ط، ز، ق (بأن) بدل (أن) والمعنى واحد.

(٢) في ح (بمعقد) بدل (بمعقد) والأولى هي الواردة في الرواية.

(٣) الحديث رواه البيهقي في كتاب الدعوات، وابن الحوزي في كتاب الموضوعات من رواية مطولة، وذكر ابن الجوزي أن هذا حديث موضوع بلا شك. وإسناده محبط، وهي إسناده عمر بن هارون، قال ابن معين فيه: كذاب، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المفضلات، ويدعي شيوخاً لم يرههم. (انظر الثانية ج ٩ ص ٣٨٢، ونصب الرابة ج ٤ ص ٢٧٢).

(٤) انظر البدائع ج ٦ ص ٢٨٦٦، والبناء ج ٩ ص ٣٨١. تبين الحقائق ج ٦ ص ٣١، والجامع الصغير وشرحه النافع الكبير ص ٣٩٥.

(٥) انظر الفقرة السابقة.

(٦) في ش، ك، ط، (إذا كان) وفي ك (إن كان) بدل (إن كانت) والآخر أنسب لأن العبر لعل مؤنث.

(٧) في ك، ز، ق زيادة (مخلوق) وهي توضح المعنى.

(٨) (فيه) سقطت من ك، ز. ولا يتغير المعنى بسقوطها. وفي ش (عنه) بدل (فيه) والثانية أنسب للمعنى.

(٩) في ش (الكنز) بدل (الكف) والثانية أنسب للمعنى.

أو يعاقبه.

وقال أبو حنيفة ومحمد: يكره ذلك كله^(١).

له: أن النبي - ﷺ -: عاتق جعفر بن أبي طالب، وقبل عينيه حين قدم من الحشة، يوم فتح خيبر^(٢).

لهما: أن النبي - ﷺ -: نهى عن المكاممة (وهي المعاقبة) وعن المكاعة (وهي التقييل)^(٣).

٢١٢٥. قال (أبو يوسف): يجوز بيع أراضي مكة، وعن أبي حنيفة روايتان، في رواية ابن زياد عنه كذلك.

وفي رواية الجامع الصغير يكره^(٤).

له: أنها مملوكة^(٥)، كالأبنية.

لأبي حنيفة: - على رواية الجامع -: أنها عتيقه كالمساجد فلا تباع.

(١) (كله) سقطت من ط. والإثبات أنفصل لزيادة الإيضاح. انظر الناية ج ٩ ص ٣١٨، وتبين الحقائق ج ٦ ص ٢٥. والجامع الصغير وشرحه النافع الكبير ص ٣٩٣.

(٢) روى الحاكم عن ابن عمر، كتاب صلاة التطوع، ج ١ ص ٣١٩، وعن جابر في كتاب معرفة الصحابة، ج ٣ ص ٢١١، ورواه الطبراني في الكبير، والأوسط، والصغير، (مجمع الزوائد كتاب المناقب، باب مناقب جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، ج ٩ ص ٢٧١). ورواه أبو داود مرسلًا عن الشعبي، كتاب الأدب باب في قبلة ما بين المئينين، حديث رقم ٢٢٠، ج ٤ ص ٣٥٦، ورواه الطبراني مرسلًا، أيضًا. (مجمع الزوائد، كتاب المناقب، باب مناقب جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، ج ٩ ص ٢٧٢).

(٣) روى ابن أبي شيبة في كتاب النكاح، باب في مباشرة الرجل الرجل، والمرأة المرأة من طريق أبي ركامه قل: كان رسول الله - ﷺ -: ينهى عن معاكمة، أو مكاعة المرأة الفجرة ليس بهما شيء، أو معاكمة أو مكاعة الرجل الرجل في شعار ليس بينهما شيء، ج ٤/٢ ص ٣٩٨.

(٤) انظر الجامع الصغير ص ٣٩٤، والناية ج ٩ ص ٣٥٧. وتبين الحقائق ج ٦ ص ٢٩.

(٥) لم يك، ط، ز، ق زيادة (لهم) وهي توضح المعنى.

باب مآقاله الشافعي

٢١٢٦- قال (الشافعي): لا بأس باللعب بالشطرنج - بغير^(١) القمار -

وعندنا : يكره^(٢).

له: أن فيه تشحيذ الخاطر - وهو أمر محمود -

لنا: قوله - ﷺ -: «من لعب بالشطرنج والتردشير، فكأنما غمس يده في دم خنزير»^(٣). ولأنه لعب. وقال - ﷺ -: «ما أنا من ديو، ولا اللد»^(٤) مني^(٥).

٢١٢٧- قال (الشافعي): لا يجوز بيع الروث.

وعندنا : يجوز^(٦).

له: أنه نجس العين كالعذرة.

لنا: أنه مال منتفع به كالثوب النجس، بخلاف العذرة؛ لأنها لا ينتفع بها

(١) في ق، ك (لغير) بدل (بغير) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) انظر البدائع ج ٦ ص ٢٩٦٩، والجامع الصغير ص ٣٩٥. والبنية ج ٩ ص ٢٨٤، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٣١، والام ج ٦ ص ٢٠٨، ومعنى المحتاج ج ٤ ص ٤٢٨.

(٣) في ح (في لحم خنزير ودمه) بدل (في دم خنزير) والأولى هو الواردة في صحيح مسلم. والحديث رواه مسلم، في كتاب الشعر، باب تحريم اللعب بالتردشير. وليس فيه ذكر الشطرنج، حديث رقم ١٠ ص ج ٤ ص ١٧٧٠. ورواه أبو يوسف: في الآثار مرسلًا، بلفظ: «من لعب بالشطرنج فهو كالذي يتوضأ بلحم الخنزير» حديث رقم ٩٥٤، ص ٢١٥.

(٤) الدد هو اللب واللهور. (لسان العرب ج ١٤ ص ٢٥٣).

(٥) رواه البيهقي، كتاب الشهادات، باب من كره كلما لعب الناس به... ج ١٠ ص ٢١٧، والطبراني، مجمع الزوائد ج ٨ ص ٢٢٦، ٢٢٥ بلفظ: «لست من الدد ولا اللد مني» ولفظ: «لست من دد ولا دد مني».

(٦) اطر الجامع الصغير ص ٣٩٣، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢٦، والبنية ج ١٠ ص ٣٢٨، ٣٢٩، والمجموع ج ٩ ص ٢١٨، ومعنى المحتاج ج ٢ ص ١١. وهذا الخلاف مبني على أن كل ما كان متفقًا به، جاز بيعه، عند الحنفية، والأصل عند الشافعية جواز بيع الأعيان يبيع الطهارة. (تخريج الفروع على الأصول ص ١٨٩).

وحدها^(١) عادة.

٢١٢٨. قال (الشافعي): يمنع الذمي عن دخول المسجد الحرام.
وعندنا: لا يمنع^(٢).

له: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾^(٣) الآية.

لنا: ما روي أن أبا^(٤) سفيان دخل مسجد النبي - ﷺ - وهو مشرك يومئذ^(٥).
وروي أن النبي - ﷺ - : أنزل وفد^(٦) ثقيف في المسجد، وضرب^(٧) لهم
خيمة، فقال الصحابة: قوم أنجاس، فقال - ﷺ - : «ليس على الأرض من
نجاستهم^(٨) شيء إنما نجاستهم^(٩) على أنفسهم^(١٠)». وأما الآية محمولة^(١١)
على الدخول عن ولاية على جهة الغلبة والاستعلاء.

(١) في ش (وحده) بدل (وحدها) والثانية أنسب للسياق.

(٢) نظر البدائع ج ٦ ص ٢٩٧٠، والنباية ج ٩ ص ٣٧٢، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٣٠، والجامع
الصغير ص ٣٩٦. ومعنى المحتاج ج ٤ ص ٢٤٧، وحاشية الشرنوبلي ج ٢ ص ٤١٦.

(٣) وفيه الآية. ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَمْسُوكَ الْمُصَدِّقَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَاهِهِمْ هَكَذَا﴾ سورة التوبة: ٢٨.

(٤) (أبا) سقطت من ش، والصحيح إثباتها لصحة الاسم.

(٥) ذكر هنا ابن إسحاق في السيرة، (انظر سيرة النبي ﷺ لابن هشام) ج ٤ ص ١٣.

(٦) في ك زيادة (بني) وليست في الروايات التي وصلت إليها.

(٧) في ش (فضرب) بدل (وضرب) والمعنى واحد لأن الرواية هنا بالمعنى.

(٨) في ك، ط، ز (أنجاستهم) بدل (نجاستهم) والمعنى واحد، لأن الرواية هنا بالمعنى.

(٩) في ك، ط، ز، أ، ح (أنجاستهم) بدل (نجاستهم) انظر الفقرة السابقة.

(١٠) الحديث رواه أبو داود في السنن، وفي المراسيل، ولفظ المراسيل أقرب لما أورده المصنف
قال أبو داود: وعن الحسن أن وفد ثقيف أتوا رسول الله - ﷺ - فضربت لهم قبة في مؤخر
المسجد لينظروا إلى صلاة المسلمين، إلى ركوعهم وسجودهم، فقبل، يارسول الله:
أنزلهم في المسجد وهم مشركون؟ فقال: «إن الأرض لا تنجس، إنما ينجس ابن آدم».
كتاب الصلاة، حديث رقم ١٧ ص ١٢٠. ورواه أبو داود، في السنن بلفظ: «أن وفد ثقيف
لما قدموا على رسول الله - ﷺ - أنزلهم المسجد ليكون أرق للقلوب، فاشتروا عليه ألا
يحشروا، ولا يعشروا، ولا يجبوا، فقال رسول الله - ﷺ - : «لكم أن لا تحشروا، ولا
تعشروا، ولا خير في دين ليس فيه ركوع» كتاب الخراج والإمارة والفتى... باب ما جاء
في خبر الطائف حديث رقم ٣٠٢٦، ج ٣ ص ١٦٤، ورواه أحمد بنفس اللفظ، ج ٤ ص
٢١٨.

(١١) في ش (محمول) بد (محمولة) والثانية أفضل؛ لأن الآية لفظ مونث.

٢١٢٩- قال (الشافعي): العقيدة^(١) (وهي التي تذبح للولادة)^(٢) سنة.
وعندنا: ليست بسنة^(٣).

له: أن النبي - ﷺ - عفى عن الحسن والحسين - رضي الله عنهما - كبشاً، كبشاً^(٤) وقال - ﷺ -: «يذبح عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة»^(٥).
لنا: قوله - ﷺ -: «من ولد له ولد فأحب^(٦) أن يسفك^(٧)، فليسفك^(٨) من الغلام شاتين، وعن^(٩) الجارية شاة»^(١٠)، والتعليق بالاختيار ينفي كونه سنة، وواجباً، وما روى ليس فيه بيان الوجوب والسنة^(١١).

(١) في ش (العقبة) بدل (العقيدة) والثانية هي الصواب، والعقيدة مشتقة من العنق. وهو القطع وأصلها الشعر الذي يكون على رأس الولد حين يولد، فيحلق ذلك الشعر، وتذبح عنه في ذلك الوقت عقيدة. (المجموع ج ٨ ص ٣٢٧).

(٢) في ش، ح، ق، ك، ط، ز (لولادة الولد) بدل (للولادة) والأولى أوضح.

(٣) انظر الجامع الصغير ص ٣٤٩، والبدائع ج ٦ ص ٣٨٣٢. والمجموع ج ٨ ص ٣٢٥، وما بعدها، ومعنى المحتاج ح ٤ ص ٢٩٣.

(٤) رواه أبو داود عن ابن عباس: أن رسول الله - ﷺ - عفى عن الحسن والحسين كبشاً، كبشاً، كتاب الأضاحي، باب في العقيدة، حديث رقم ٢٨٤١، ج ٣ ص ١٠٧، ورواه النسائي عن ابن عباس قال: عفى رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين رضي الله عنهما بكشين بكشين، كتاب العقيدة، باب كم يعفى عن الجارية؟ حديث رقم ٤٢١٩، ج ٧ ص ١٦٥.

(٥) رواه أبو داود، في الكتاب، والباب السابقين، حديث رقم ٢٨٣٤، ٢٨٣٦ ج ٣ ص ١٠٥، والنسائي في الكتاب السابق، باب العقيدة عن الغلام، وباب العقيدة عن الحارة وباب كم يعفى عن الجارية، حديث رقم ٤٢١٤، ٤٢١٨.

(٦) في ش زيادة (إلى) وليست في روايتي، أبي داود والنسائي.

(٧) في ش، ح، ق، ك، ط، ز (يسفك) بدل (يسفك) والأولى هي الواردة في روايتي أبي داود والنسائي.

(٨) في ش، ح، ق، ك، ط، ز (فليسفك) بدل (فليسفك) والأولى هي الواردة في روايتي أبي داود والنسائي.

(٩) في ش (ومن) بدل (وعن) والثانية أنسب للمعنى.

(١٠) رواه أبو داود بلفظ: «من ولد له ولد فأحب أن يسفك عنه، فليسفك عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة» الكتاب والباب السابقين، حديث رقم ٢٨٤٢، ج ٣ ص ١٠٧، ورواه النسائي بنفس لفظ أبي داود في الكتاب السابق، حديث رقم ٤٢١٢، ج ٧ ص ١٦٢.

(١١) قوله (لنا): قوله - ﷺ -: «... إلى ... نهاية الكتاب» سقط من ١.

باب جوابات مالك

٢١٣. قال (مالك): شعر الميتة طاهر، وعظمها نجس؛ لأن الشعر لا حياة فيه، لأنه لا يتألم بقطعه، وبخلافه^(١) العظم، وعند الشافعي: كلاهما نجس. وعنتنا: كلاهما طاهر.

وقد مر في كتاب الصلاة في باب الشافعي^(٢).

٢١٤. قال (مالك): يمنع الذمي عن دخول كل مسجد لأن النص الذي تلونا - وإن^(٣) كان في المسجد الحرام - لكنه معلل بأنهم نجس، وصيانة كل مسجد عن النجاسة واجب^(٤).

وبيننا وبين الشافعي خلاف^(٥) في دخول المسجد الحرام، وحجتنا، والجواب عن التعليق بالنص^(٦) قد مر في باب الشافعي^(٧). والله تعالى أعلم بالمضون^(٨).

(١) في ش، ز، ق، ك، ط (وبخلاف) بدل (وبخلافه) والمعنى واحد.

(٢) انظر المسألة (٢٠٨) وسبق الكلام عن هذا وبيان مصدر كل مذهب.

(٣) في ز، ح (إن) بدل (وإن) والثانية أنسب للمسياق. وفي ق سقطت (إن) والإثبات أفضل لاستقامة المعنى.

(٤) في ط، ز، ق، ك (واجبة) بدل (واجب) وتؤيدان إلى المعنى المراد. (انظر أحكام القرآن لابن العربي، القسم الثاني ص ٩١٣).

(٥) في ش زيادة (من وجه آخر) وهي توضح المعنى أكثر.

(٦) في ز، ق (بالآية) بدل (بالنص) والمعنى واحد. والمراد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّشْرِيعُ بِحُجَّتِ﴾ سورة التوبة: ٢٨.

(٧) انظر المسألة ٣١٢٨.

(٨) في ط (بالصواب) بدل (بالمضون) والمعنى واحد. وفي ش (والله تعالى أعلم بالمضون والصواب وإليه المرجع والمآب. والحمد لله على نعمائه والصلاة والسلام على رسوله محمد سيد أنبيائه) وفي ز، ح، ق (والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب) وفونه (والله تعالى أعلم بالمضون) سقط من ك.

* وقع الفراغ من نسخته على يدى العبد المذنب الفقير، المفتقر إلى رحمة الله تعالى وغفرانه، محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن عبدالغفار السمرقندي، في أواخر شعبان في مدينة سيواس - حرسها الله تعالى - في مدرسة سلجوقي ميرانشاه بن قارورد. في دولة الملك العالم، العادل، المؤيد المظفر، والمنصورة قطب الدنيا والدين، خلد الله مكه - سنة احدى وتسعين وخمسمائة. رحم الله لمن قرأ أو نظر فيه، ودعا لكتابه بالخير والسعادة، و لجماعة المسلمين.

والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

اشترى هذا الكتاب طرالي علاء الدين قهاباز الأرزروقي *.

(وفي ش) * وقع الفراغ من تنميته بعون الله وتوفيقه على يد العبد الضعيف الراجي إلى رحمة ربه اللطيف، معتق نفسه، وكل يومه خير من أمسه، في اليوم الأربعاء، وقت الضحى الثامن عشر من ربيع الأول سنة ست وخمسين، وستمئة *.

(وفي ك) * تم كتاب مختلف الرواية بحمد الله وحسن توفيقه على يد العبد الضعيف، الراجي رحمة ربه وغفرانه عبدالجبار بن علي بن عبدالعزيز التمرناشي، يوم الخميس وقت العصر من أوائل جمادى الأولى، لسنة أربع عشرة وستمئة، غفر الله له، ولوالديه، ولمن قرأ وطالع، ودرس بعده، ودعا له بالخير *.

(وفي ط) * تم بحمد الله ومنه، وفرغت من نمقه ضحوة يوم الجمعة على يدى أضعف عبادالله أبوبكر بن عمر بن علي بن عبدالحميد، المعروف بالحنفي، في منتصف شوال، سنة سبع وستين وستمئة.

اللهم اغفر لصاحب هذا الكتاب، ولناسخه، ولمن قرأ فيه. ويرحم الله عبداً قال: آميناً.

وفيه إجازة: بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة على سيدنا محمد وآله

الطبيين الطاهرين، وبعد، فقد قرأ عليّ الإمام العالم الفاضل، الكامل، الزاهد، العابد، حاضط الرواية، وصاحب الدراية، شهاب الملة والدين، نصير الإسلام والمسلمين، على بن إبراهيم بن يحيى البسطامي، أدام الله معاليه، وحرس أيامه وليّاته، كتاب مختلف الرواية من أوله إلى آخره، قراءة بحث وإتقان، وطلب مي الإحازة كما هو المعهود، وأجزت له أن يروي عني هذا الكتاب، وغيره من الشرعيات، على الشرائط المعتبرة عند الثقات، رجاء أن يذكر كاتب هذه الأسطر محمد بن مسعود بن علي السمرقندي في صالح دعواه وفاتح حاله لله. في آواخر المحرم، سنة ستين وسبعمائة، حامداً الله تعالى ومصلحاً عليه*.

(وفي أ) "تم كتاب مختلف الرواية بحمد الله وعونه، على يد الفقير إلى رحمة الله تعالى، والراجي لعفوه: أبو القاسم محمد بن محمد بن معاذ القزويني، أصلحه الله، في يوم الأربعاء سابع عشر من ربيع الأول من شهور سنة خمس وسبعين وخمسمائة، رحم الله من نظر فيه فدعا له بخاتمة خير. وجميع المسلمين لرب العالمين. من استغفر لكاتبه غفر له.

صاحبه الفقير إلى رحمة الله تعالى، الشيخ، الصالح، التقى أبوبكر بن هارون بن محمد الحنفي الباشغردى، رزقه الله العلم به، ولنا، ولجميع المسلمين.

(وفي ز) "تم بعون الله وتوفيقه في الثالث من جمادى الأولى سنة ثنتين وستين، وستمائة، غفر الله لكاتبه*.

(وفي ح) "تم كتاب مختلف الرواية، وهو مسمى بحصر المسائل وقصر الدلائل بحمد الله وحسن توفيقه، والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله أجمعين.

وقع الفراغ من نسخه يوم الأربعاء ثلاث عشر شهر ربيع الأول سنة اثني عشر وسبعمائة، وفي أيام دولة مولانا السلطان الملك الناصر، ناصر الدنيا والدين محمد بن قلاوون على يد حاجبه وكاتبه، سليمان بن اسحاق ؟... في قرية الحائلة، غفر لهم ولوالديهم، ولجميع المسلمين والمسلمات، ولننظر فيه ولننقرأ فيه، ولننترجمه لكاتبه. والحمد لله رب العالمين، وصلى لله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم*.

في (ق) "نجم الكتاب بتوفيق الله تعالى على يدي صاحبه، ومحرره لنفسه، العبد لفقير إلى الله تعالى: منكوتم بن جاريك الحنفي، متعه الله به، وغفر له،

وعفا عنه، ولم علمه، ولكافة المسلمين، وذلك بكرة يوم الجمعة، الثامن عشر
من شهر جمادى الأول، سنة إحدى وخمسين، وسبعمائة بمدينة دمشق، حرسها
الله تعالى مع بلاد المسلمين.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيد المرسلين محمد،
وآله، وصحبه الطيبين الطاهرين.

الفهارس العامة

أولاً :	فهرس الأيات القرآنية
ثانياً :	فهرس الأحاديث
ثالثاً :	فهرس الآثار
رابعاً :	فهرس الأعلام
خامساً :	فهرس المصادر الواردة في المتن
سادساً :	فهرس القبائل
سابعاً :	فهرس المدن والأماكن
ثامناً :	فهرس المصطلحات والكلمات المشروحة
تاسعاً :	فهرس الأبيات الشعرية
عاشراً :	فهرس المصادر والمراجع
حادي عشر :	فهرس المسائل
ثاني عشر :	فهرس الموضوعات
ثالث عشر :	فهرس الكتب
رابع عشر :	فهرس الفهارس العلمية

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

(البقرة)

- أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم (٤٤)ص ٧٥
بقرة صفراء فافع لونها (٦٩)ص ١١٦٣ ،
وملائكته ورسله وحبريل (٩٨)ص ١١٤١
فأينما تولوا فثم وجه الله (١١٥)ص ٤٢٢ ،
أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين (١٢٥)ص ٧١١ ،
إن الصفا والمروة من شعائر الله (١٥٨)ص ٧٧٦ ،
فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه (١٧٣)ص ٣٩٥ ،
يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى (١٧٨)ص ١٨٨٩ ،
ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب (١٧٩)ص ١٨٨٩ ،
الرخصة للوالدين والأقربين (١٨٠)ص ١٩٣٨ ،
كتب عليكم الصيام (١٨٣)ص ٦٨٦ ،
وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين (١٨٤)ص ٦٨٣ ، ٧٠٦ ،
فعلة من أيام أحر (١٨٤ ، ١٨٥)ص ٦٨٣ ،
فمن شهد منكم الشهر فليصمه (١٨٥)ص ٧٠٠ ،
ثم آتموا الصيام إلى الليل (١٨٧)ص ٢٨١ ، ١٤٤٣ ،
ولا تبأثروهن وأنتم عاكفون في المساجد (١٨٧)ص ٦٩٥ ،
ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه (١٩١)ص ١٢٨٨ ،
فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم (١٩٤)ص ١٣٣٦ ،
وأنموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي (١٩٦)ص ٨٠١ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ،
٨١٥ ، ٨١٦ ،
ولا تحلفوا رموكم حتى يبلغ الهدي محله (١٩٦)ص ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٥ ، ٧٩٩ ،
فدية من صيام أو صدقة أو نسك (١٩٦)ص ٧٤٦ ،
فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم (١٩٦)ص ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٢٦ ،
ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (١٩٦)ص ٨٢٢ ،
الحج أشهر معلومات (١٩٧)ص ٨١٨ ،

ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم (٢١٧).....ص ٥٣٠، ٥٣١،
ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو (٢١٩).....ص ٤٠٩،
ويسألونك عن المحيض قل هو أذى (٢٢٢)....ص ١٩٣،
فاعتزلوا النساء في المحيض (٢٢٢).....ص ٥٥٢، ١٣٠١،
ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأنوهن من حيث أمركم الله (٢٢٢)....ص ٣١٢، ٥٥٢،
لا يواخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يواخذكم بما كسبت قلوبكم (٢٢٥).....ص ١١٧٤،
١١٧٥،
للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاعوا (٢٢٦).....ص ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١،
وإن عزموا الطلاق (٢٢٧).....ص ١٠٥٩، ١٠٦٠،
والمطلقات يتربصن بأنفسهن...إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر (٢٢٨).....ص ٨٣٢، ٩٦٤،
١٠٤٧،
ويعولنهن أحق بردهن (٢٢٨).....ص ١٠٥٠،
الطلاق مرتان (٢٢٩).....ص ١٠٤٣، ١٠٦٩،
فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان (٢٢٩)....ص ١٠٦٩،
فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (٢٣٠)....ص ١٠٠٢،
فلا تمسوهن أن ينكحن أزواجهن (٢٣٢).....ص ٩١٥،
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة (٢٣٣).....ص ٨٤٥، ٨٤٦،
١٦١٨
لا تضار المرأة بولدها ولا مولود له بولده (٢٣٣).....ص ٩٦٠،
وعلى الوارث مثل ذلك (٢٣٣).....ص ٩٤٦،
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً (٢٣٤).....ص ٨٣١،
لا تواعدوهن سر (٢٣٥).....ص ١٠٩٣،
لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن (٢٣٦).....ص ٩٥٩، ١٠٤٣،
وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين (٢٣٦)....ص ٩٥٩،
ومتعوهن... (٢٣٦).....ص ٩٣٦، ٩٥٩،
وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم
(٢٣٧).....ص ٩٣٧، ٩٤١، ٩٥٨،
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى (٢٣٨).....ص ٤٠٧، ٤١٣،
فإن خفتن فرجالاً أو ركباً (٢٣٩).....ص ٥١٨،
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً (٢٤٠).....ص ١٠٥٧،
وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم (٢٧١).....ص ٦٣٢، ٦٥٧،
وأحل الله البيع وحرم الربا (٢٧٥).....ص ١٥٣٢،

وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (٢٨٠)..... ص٩٤٧،
واستشهدوا شهيدين من رجالكم (٢٨٢)..... ص١١
لله ما في السماوات وما في الأرض (٢٨٤)..... ص١١٠٣،
لا يكلف الله نفساً إلا وسعها (٢٨٦)..... ص٣٠١،

(آل عمران)

رسيداً وحضوراً ومن الصالحين (٣٩)..... ص٩١٠،
قال أنيك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا (٤١)..... ص٦٥٧،
إن الذين يشترون بعهد الله (٧٧)..... ص١١٧٤،
ولله على الناس ح البيت من استطاع إليه سبيلاً (٩٧)..... ص٧٦٧، ٧٦٨، ٨١٧،
ومن دخله كان آمناً (٩٧)..... ص١٢٨٨،
وسارعوا إلى مغفرة من ربكم (١٣٣)..... ص٤٠٧،
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون (١٦٩)..... ص٥٠٣،

(النساء)

ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم (٢)..... ص٢٨١،
فانكحوا ما طاب لكم من النساء (٣)..... ص٩٠٩،
ولكم نصف ما ترك أرواحكم (١٢)..... ص٨٣٣،
وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قسطاً فلا تأخذوا منه شيئاً (٢٠)،
(٢١)..... ص٩٤١،
وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض (٢١)..... ص٩٤١،
ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء (٢٢)..... ص٩١١،
حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم (٢٣)..... ص٩١٣، ٩١٤،
ولمهاكم اللاتي أرضعنكم (٢٣)..... ص٩٤٩، ٩٥٠،
وأحل لكم ما وراء ذلكم (٢٤)..... ص٩١٠، ٩١٣،
أن تبتموا بأموالكم محصنين غير مسافحين (٢٤)..... ص٨٣٣،
ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيماكم (٢٥)
..... ص٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣،
والذين عقدت إيمانكم فأتوهم نصيبهم (٢٣)..... ص١١٢٤،
أو لا مستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا (٤٣)..... ص٣٣٩، ٣٩٣،
فتيمموا صعيداً طيباً (٤٣)..... ص١٦٤، ٢٤٥، ٣٨٣،
حشرت صدورهم (٩٠)..... ص١٢١،
ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة.... فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن

فحزير . (٩٢)...ص١٢٧٩ ، ١٨٧٤ ،
 ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله (١٠٠) ١٩٣٢ ،
 وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة (١٠١)....ص٤٦٧ ،
 وإذا كنت فيهم (١٠٢) ١٩٧ ،
 وليأخذوا أسلحتهم (١٠٣)ص٥٢٠ ،
 إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً (١٠٣)ص٤١٣ ،
 والصلح خير (١٢٨)ص١٧٨٥ ،
 إنا أنزلنا (١٠٥)ص١٧٢٤ ،
 وإن كانوا أخوة رحالاً ونساءً (١٧٦)ص١٩٤٤ ،

(الصائدة)

أوتوا بالمعقود (١)ص١١٧٧ ،
 ولا الهدي ولا القلائد(٢) ...ص٧٩٨ ،
 وإذا حللتم فاصطادوا (٢).....ص٧٨٦ ،
 حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير (٣)ص٣٦٥ ، ١٣٨٢ ،
 فمن اضطر في مخمصة (٣).....ص٣٩٥ ،
 إلا ما ذكيتم (٣)ص١٣٧٨ ، ١٣٨٢ ،
 فكلوا مما أمسكن عليكم (٤)ص١٣٧٥ ، ١٣٨٦ ،
 والمحصات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم (٥).....ص٩٢١ ،
 وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم (٥)....ص١٣٨٢ ،
 ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله (٥).....ص٥٣٠ ،
 إذا نتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم (٦)ص٣٢٩ ، ٣٦٠ ، ٥٥٠ ،
 وامسحوا برؤوسكم (٦).....ص٥٣٣ ، ٥٥٤ ،
 وإن كنتم مرضى (٦) ...ص٣٩٠ ،
 فلم تحذوا ماءً (٦)ص٣٩٣ ،
 فتيمموا صعيداً طيباً (٦).....١٦٤ ، ٣٣٩ ، ٣٨٣ ،
 وأرجلكم (١٩)ص١٦ ،
 والساوق والساوقة فاقطعوا أيديهما (٣٨)ص١٢٥١ ،
 فا قطعوا أيديهما (٣٨)ص٣٩١ ،
 إنا أنزلنا (٤٤).....ص١٧٢٤ ،
 وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس (٤٥)ص١٨٨٩ ،
 فصيام ثلاثة أيام (٨٩).....ص٦٨٥ ،
 ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان (٨٩).....ص١١٧٤ ،

من أوسط ما تعلمون أهلكم (٨٩).....ص١١٧٨ ،
 ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتم (٨٩) ص١١٧٤ ،
 ليس على الذين أسوأ أعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا (٩٣) ص٩٧٣ ،
 لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (٩٥).....ص٧٨٧ ، ٧٩٣ ،
 فجزاء مثل ما قتل من النعم (٩٥).....ص٧٢٥ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ،
 هديًا بالغ الكعبة (٩٥).....ص٧٢٥ ، ٧٥٦ ،
 أو عدل ذلك صائمًا (٩٥)ص٧٥٢ ،
 أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعًا لكم (٩٦).....ص١٣٨٤ ،
 والهندي والغلاتد (٩٧)ص٧٩٨ ،

(الأضام)

ولر ردوا لمادوا لما نهوا عنه (٢٨).....ص١٠٥٩ ،
 ولر أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون (٨٨)ص٥٣٠ ،
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه (١٢١).....ص١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٩٥ ،
 يا معشر الجن والإنس ألم يأتيكم رسول منكم (١٣٠)ص٨٤٠ ، ٨٤١ ،
 وأتوا حقه يوم حصاده (١٤١) ...ص٥٨٢ ،
 قل لا أجد في ما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه (١٤٥)ص١٣٨٦ ،
 فنه وجس (١٤٥) ...ص٢٥٢ ،
 ومن البقر حرماً عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما (١٤٦)ص١١٤٢ ،
 ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده (١٥٢).....ص٩٦٨ ،
 أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا (١٥٦).....ص١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ،

(الأعراف)

يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة (٢٧) ص١٩٦٣ ،
 وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا (٢٠٤) ... ص٧٤ ،

(الأنفال)

قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (٣٨)ص٥٣٢ ،
 وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل (٤١)ص١٩١٥ ،
 فإن لله خمسه (٤١)ص١٢٩٧ ،
 ولذي القربى (٤١)ص١٢٩٧ ،
 ما كان لشيء أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة (٦٧)
ص١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ،

وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض (٧٥)ص ٨٧٩ ، ١٩٧١ ،

(التوبة)

إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر (١٨)ص ٥٢٨ ،
والذين يكرزون الذهب والفضة (٢٤)ص ٦٣٢ ،

إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا (٢٨)ص ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ ،
حتى يعطوا الحرية عن يد وهم صاغرون (٢٩)ص ١٢٨٤ ، ١٢٨٧ ،
قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (٣٨)ص ٥٣٢ ،
إنما الصدقات للفقراء والمساكين (٦٠) ...ص ٦٣١ ، ٦٣٩ ، ٦٥٧ ،
وفي سبيل الله (٦٠)ص ١٩٤٦ ،

يحللون لكم بالله لترصوا عنهم (٩٦)ص ١١٦٩ ،
خذ من أموالهم صدقة (١٠٣)ص ٥٧٤ ، ٦٤٥ ،
وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم (١٠٣)ص ٥٠٤ ،
هو الذي يقبل التوبة عن عباده (١٠٤) ...ص ٩٣

(هود)

ويزدكم قوة إلى قوتكم (٢٥)ص ٢٨١ ،

(يوسف)

إنا أنزلناه قرآنًا عربيًا (٢)ص ٨١ ،
وأسأل القرية (٨٢)

وأتوني بأهلكم أجمعين (٩٢)ص ١٩٣٣ ،

(الرعد)

وكذلك أنزلناه حكمًا عربيًا (٣٧)ص ٨٢

(النحل)

والخيل والبنال والحمير لتركبوها وزينة (٨)ص ١٣٧٥ ،
لتأكلوا منه لحمًا طريًا (١٤)ص ١١٤١ ،
وتستخرجوا منه حلية تلبسونها (١٤)ص ١١٤١ ،
وليأتاه ذي القربى (٩٠)ص ٩٤٦ ،
فإذا قرأت القرآن فاستمع له به من الشيطان الرجيم (٩٨)ص ٢٤٩ ،

(الإسراء)

ولا تقف ما ليس لك به علم (٣٦)ص ١٣٠٨ ، ١٩١٣ ،
أتم الصلاة لعلك الشمس (٧٨)ص ١٠٦ ، ٣٥١ ،

ولا نجهر بصلاتك ولا تخانت بها (١١٠).....ص ٥٣٥،

(الكهف)

ولن تقلحوا إذا أبدًا (٢٠).....ص ٩٩٨،

(مريم)

قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سويا (١٠).....ص ٦٥٧، ٦٩٨،

لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاسا (٦٢).....ص ١١٤٢، ١٧٠٨،

(طه)

وقل رب زدني علما (١١٤).....ص ١٠٩،

(الحج)

وليوفوا نذورهم (٢٩).....ص ١١٤٧،

وليظنوا بالبيت العتيق (٢٩).....ص ٧٧٤،

لكم فيها منافع إلى أجل مسمى ثم محلها إلى البيت العتيق (٣٣).....ص ٧٣٣، ٨١٤،

واليدن جعلناها لكم من شعائر الله (٣٦).....ص ٧٣٣، ٧٨١،

فاذكروا اسم الله عليها صواف (٣٦).....ص ٧٨١،

إذا وجبت جنوبها (٣٦).....ص ٤٧٩،

يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا (٧٧).....ص ١٨١، ٤٧٦،

وما جعل عليكم في الدين من حرج (٧٨).....ص ٣٠١،

(التور)

الرائية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (٢).....ص ١٢١٤، ١٢١٧،

ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً (٤).....ص ٩١٩، ١٢٢٤،

وأولئك هم الفاسقون (٤).....ص ١٢٢٤،

إلا الذين تابوا (٥).....ص ١٢٢٤،

ولم يكن لهم شهاده إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات (٦).....ص ١٠٦٢،

ويدأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات (٨).....ص ١٠٦٣،

وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم (٣٢).....ص ٩٠٩،

وأنهم من مال الله الذي آتاكم (٣٣).....ص ١١٢٢،

(الفرقان)

وانزلنا من السماء ماء طهورا (٤٨).....ص ٢٦٩،

(الشعراء)

أثنأون الذكران (١٦٥) ... ص١٨٩٨،

لسان عربي مبين (١٩٥)..... ٨١

وإنه لفي زبر الأولين (١٩٦).... ص٨٢

(التمل)

إبك لا تسمع الموتى (٨١) ص٥١٤،

(القصص)

وسار بأمله (٢٩) ص١٩٣٤،

كل شيء هالك إلا وجهه (٨٨) ص١١٥٨،

(العنكبوت)

فإذا ركبوا في القلک دعوا الله مخلصين له الدين (٦٥) ... ص٥٧٠،

(الروم)

لنستكنزا إليها (٢١).... ص٨٦٧،

(الأحزاب)

إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها (٤٩)

..... ص٩٣٧،

وامرأة مؤمنة وهبت نفسها للنبي (٥٠) ص٩١٦،

يا أيه الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (٥٦).... ص٤٤٩،

(سبا)

وما لهم فيها من شرك (٢٢) ص١٧١٥،

(فاطر)

ومن كل تأكلون لحما طريّا وتستخرجون حلبة تلبسونها (١٢) ص١١٤١

(ص)

فاستغفر ربه وخر راكعًا وأائب (٢٤) ص٤٧٤،

(الزمر)

إنّا أنزلنا (٢، ٤١) ص١٧٢٤،

(فصلت)

من عمل صالحًا فلنفسه (٤٦)..... ص٤٨١،

(الشورى)

شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا (١٣)...ص٢٩٧.

(الزخرف)

إنما جعلناه قرآنا عربيا (٣)...ص٨١

(الأحقاف)

حكمك أمه كرها ووضعته كرها (١٥).....ص٨٤٦،
رحمته وفصاله ثلاثون شهرا (١٥).....ص٨٤٥، ٨٤٦، ٩٠٤،
حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة (١٥).....ص٩٦٨،

(محمد)

إما ما بعد وإما فداء (٤).....ص١٢٩٤،
حتى تضع الحرب أوزارها (٤)...ص١٢٩٥،

(الفتح)

وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة بعد أن أظفركم عليهم (٢٤)...ص١٢٩٦،
لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين. (٢٧).....ص١٢٩٦، ١٢٩٧،
محلفين رءوسكم ومقصرين (٢٧).....ص٧٨٣، ١٢٩٧،

(الحجرات)

إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا (٦).....ص٩١٩،
يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى (١٣).....ص٩٥٧،

(الذاريات)

وفي أموالهم حق معلوم (١٩)...ص٦٤٥،

(الرحمن)

ويبقى وجه ربك (٢٧).....ص١١٥٨،
مدحانان (٦٤).....ص١٢٣،
فيهما فاكهة ونخل ورمان (٦٨).....ص٧٨١، ١١٤٠،

(الواقعة)

نسبح باسم ربك العظيم (٧٤).....ص٥٣٩،

(الحديد)

سابقوا إلى مغفرة (٢١).....ص٤٠٧،

(المجادلة)

فمن لم يستطع وإطعام ستين مكبًا (٤).....ص ٩٢٣،

(الممتحنة)

إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن (١٠).....ص ٩٣٠،

فلا ترجعوهن إلى الكفار (١٠).....ص ٩٣٠، ١٢٩٥،

لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن (١٠).....ص ٩٣٠،

ولا جناح عليكم أن تنكحوهن (١٠).....ص ٨٣٤، ٩٣٠،

يأبى الله على ألا يشركن بالله (١٢).....ص ٩٨٠،

(الجمعة)

إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة (٩).....ص ٢٧٧،

فاسعوا إلى ذكر الله (٩) ...ص ١٣١، ٤٨٩،

وإذا رأوا تحارة أو لهوا (١١).....ص ٤٨٦،

(المنافقون)

قالوا نشهد إنك لرسول الله (١).....ص ١١٦٩،

اتخذوا أيمانهم حة (١).....ص ١١٦٩،

(الطلاق)

مطلقوهن لعدتهن (١).....ص ١٠٥٢، ١٠٦٩،

لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بما حشة مينة (١).....ص ١٠٢٣، ١٠٤٢،

ومن يتق الله يجعل له مخرجًا (٢).....ص ١٠٤٢،

واللاتي يشكن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن

(٤).....ص ١٠٤٨، ١٠٧٠، ١٠٧١،

و أولات الأحمال اجلهن أن يضعن حملهن (٤).....ص ٩٩٢، ١٠٥٧،

فانتقوا عليهن (٦).....ص ١٠٥٠،

(القلم)

إذ أقسموا ليصرنها مصبحين (١٧).....ص ١١٦٩،

(البجن)

ومن بعض الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها (٢٣).....ص ٧٩٦،

(الزمر)

فقرؤوا ما نيسر من القرآن (٢٠) ... ص ١٢٣، ٤٣٥،

(المدرثر)

وثياك مطهر (٤)... ٣٧٢،
ثم نظر (٢١) ... ص ١٢٣،
ثم عبس وسر (٢٢) ص ١٢٣،

(القيامة)

إن علينا جمعه وقرآنه (١٧) ص ١٧٢٥،

(الإنسان)

حين من الدهر (١) ١١٤٤،
ومن الليل فاسجد له وسبحه ليلاً طويلاً (٢٦) ص ٥٣٩،

(عبس)

فأنابت فيها حياً وعنباً و قضباً فأكفته وأباً (٢٧-٣١) ١١٤٠ ، ١١٤١ ،

(الانفطار)

إذا السماء انفطرت (١) ص ٩٧٣،

(الانشقاق)

فما لهم لا يؤمنون وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون (٢١) ... ٢٣٠

((الأعلى))

سبح اسم ربك الأعلى (١).... ص ٥٣٩،
وذكر اسم ربه فصلی (١٥) ... ص ١٥٠ ، ٤٣٣ ،
لقي الصحف الأولى (١٨) ... ص ٨٢

(الضحى)

لأما البیت فلا تقهر (٩) ... ص ١٠٤

(البینة)

وما أمروا إلا ليعبدوا الله (٥) ص ١٠٩،

(الكوثر)

فصل لربك وانحر (٢) ص ٤٣٩،

(المسد)

وامرأته حمالة الحطب (٤) ص ٩٥٥،

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

(١)

- الأعمال بالنياتص٦٦٧،
 الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن ص٤٥٦،
 الإمام ضامن فإن أحسن فله ولهمص٤٥٧،
 أبردوا بالنظر فإن شدة الحر من فيح جهنمص٤٠٧،
 أنا ما مصدق رسول الله ﷺ فسمعتة يقول أمرني رسول الله أن أخذص٦٢٤،
 أتاه أمر فسر به نخر لله ساجداً ...ص١٠٨،
 أتجد لذلك لذة ؟ قلت نعم . قال : فلتنتسلص٣٥٥،
 أتعبان أن يسوركما الله تعالى سوارين من نارص٦٣٢، ٦٣٣،
 أنطعمين ما لا تأكلينص١٣٨٨،
 أحرام الفرب يا رسول الله ؟ قال لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجندني أعافهص١٣٨٧،
 أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم ...ص١٨٩٧،
 اتخذ مؤذناً لا يأخذ على آثانه أجراًص٤٨٠،
 أتمطين زكاة هذا ؟ قالت لا، قال يسرك أن يسورك اللهص٦٣٣،
 أثبت عائشة أسأله عن المسح على الخفينص٥٥٥،
 اجعلوها في سجودكمص٥٣٩،
 اجعلوها في ركوعكمص٥٣٩،
 احتجم رسول الله ﷺ فصلى ولم يتوضأص٢٤١،
 احتجم النبي ﷺ ثم قال لي خذ هذا الدم فادفتهص٢٠٧،
 إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجههاص٧٩٠، ٧٩١،
 أحرم لابنتها حرم إبراهيم مكةص٨٠٠،
 أخذ بيده وعلمه التشهد .. ص ٩٢،
 أخلفها بمالك فإذا جاء صاحبها فادفعها وإلا فانزع بها فإذا رزق ساقه الله إليكص١٣١٢،
 أخروهن من حيث أخرهن اللهص٤١٤،
 أدنيا مني أخاكما حتى أسده في قبرهص٥١٢،
 أدوا عن كل عدو وحر مقدم صغير أو كبيرص٦٨٩، ٦٩١،

أدوا عن تمولون... ص ٦٩٠ ، ٦٩١ ،
 إذا أتاك قرؤك فلا تصلي وإذا مر قرؤك فلتطهري... ص ٣٧٦ ،
 إذا أتاه أمر يسره أو بشر به... ص ١٠٨ ،
 إذا أتى قرؤك فلا تصلي... ص ٣٧٦ ،
 إذا أتيت الصلاة فعليكم بالسكينة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم... ص ٢٣٧ ،
 إذا اختلف المتابعان والسلمة قائمة بينهما تحالفا وترادا... ص ١٥٠٣ ،
 إذا اختلف المتابعان في البيع والسلمة كما هي لم تستهلك فالقول قول البائع... ص ١٥٠٣ ،
 إذا أدركتم الإمام في السجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئا... ص ٣٠٢ ،
 إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل... ص ٥٤٨ ،
 إذا أرسلت كلبك وسبت فكل... ص ١٢٨٢ ،
 إذا استيقظ أحدكم من الليل فلا يدخل يده... ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ ،
 إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا... ص ٣٥٩ ،
 إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء... ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ ،
 إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة... ص ٤٠٧ ، ٤٠٨ ،
 إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم... ص ٣٠١ ،
 إذا أمن فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه... ص ٥٣٨ ،
 إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليظفر فإن رأى في نعليه قذرا... ص ٢٧٠ ،
 إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل... ص ٥٤٨ ،
 إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما... ص ٤٨٧ ،
 إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام... ص ١٠٤ ، ٤٨٨ ،
 إذا خرج من أحدهم الريح أن يتوضأ... ص ٢١١ ،
 إذا دبح الإهاب فقد طهر... ص ٣٦٧ ،
 إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين... ص ٤٨٧ ،
 إذا ذبح الضأنم القيء فلا فطر عليه ولا قضاء... ص ٦٦١ ،
 إذا رأيت الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا له بالإيمان... ص ٥٢٨ ،
 إذا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة وقعدت قدر الشاهد فقد تمت صلاتك... ص ٥٤٢ ،
 إذا رفع الرجل رأسه من السجود في آخر صلاته ثم أحدث قبل أن يسلم فقد جازت صلاته... ص ٥٤٢ ،
 إذا ركع أحدكم فليقل في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثا... ص ٥٣٩ ،
 إذا زادت الإبل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة... ص ٦١٩ ،
 إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها... ص ١٢٢٠ ،
 إذا زنت الأمة فثنين زناها فليجلدها ولا يثر... ص ١٢٢٠ ،

إذا سجد المذ سجد معه سبعة آرابص٧٩،
إذا سرق السارق فاقطعوا يده فإن عاد فاقطعوا رجليه فإن عاد فاقطعوا يده فإن عاد فاقطعوا رجليه
....ص١٢٥،
إذا شرب الكلب في إباء أحدكم فليقله سبعاً ص٣٥٨،
إذا شرب الكلب في إباء أحدكم فليقله سبع مرات ص٣٥٨،
إذا شرب الكلب من إباء أحدكم فليقله سبع مرات ص٣٥٨،
إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاًص٢٠٢،
إذا صلى أحدكم فأحدث فليأخذ بأنفه ... ص١٢١، ١٢٢،
إذا صلى أحدكم فقاء أو رعب ... ص١٢١،
إذا قضا أحدكم في صلاته فليصرف وليعد صلاتهص٣٧٠،
إذا قال الإمام سمح الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد ... ص٧٥، ٧٦،
إذا قال الإمام ولا الضالين فتوا آمينص٥٣٧،
إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإنه من وافق تأمينه تأمين
الملائكة... ص٥٣٧، ٥٣٨،
إذا قالوا عصموا مني دماءهم وأموالهم ص١٢٧٩،
إذا قام أحدكم في الليل فلا يغمس يده ص٣٥٩،
إذا قعد الإمام في آخر ركعة من صلاته ثم أحدث قبل أن ينشهد فقد تمت صلاته ص٥٤٢،
إذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت صلاتك ... ٩٢، ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥١، ٥٤٢،
إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك ... ٩٢،
إذا كان دم الحيف فإنه دم أسود يعرف فأمكن عن الصلاة ص٣٤٢،
إذا كبر الإمام فكبروا ... ص٧٢،
إذا لبست الخفين والقدمان طاهران فأصبح عليهما ص٣٩٦،
إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل ص٧٨٨،
إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا الثلاث ص٥١٦، ٧٢٧،
إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ ص٣٣٦،
إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه ص٧٠٥،
إذا نقصت سائمة الرجل عن أربعين شاة فليس فيها شيء ص٦٢،
إذا ولغ الكلب في إباء أحدكم فاغسلوه سبعاً ص٣٥٧،
الأذان مثنى مثنى والإقامة قرأى قرأى ص٤٠٣،
الأذان من الرأس ص٣٣٤، ٣٣٥،
أذهب فقد ملكتها بما ملكك من القرآن ٤٨٠،
أهدي فقد عتق ملكك بضعك ص٩٠٣،

أربع من النساء لا ملاعة بينهمص ١٠٦٢،
 أربعة لا لدن بينهم ٣١٠٠،
 أربعة ليس بينهم لمانص ١٠٦٦،
 أربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ص ١٣٩،
 رجع فصل فإنك لم تصلص ١٨٠،
 أرسل النبي ﷺ بأم سلمة ليلة التحر فرمت الجمرة قبل الفجرص ٧٧٧،
 استسقى يوم الجمعة في المسجد ورفع يديهص ٢٤٧،
 استقبل القلة وقلب رداءه وصلى ركعتينص ٢٤٧،
 اسعوا فإن الله كتب عليكم السعيص ٧٧٦،
 أسفر بالفجر فإنه أعظم للأجرص ٤٠٨،
 أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجرص ٤٠٧،
 أسفروا بالفجر فكلموا أسفرتهم فهو أعظم للأجر ٤٠٨،
 الإسلام يملو ولا يملأص ١٦٨٤،
 اسم الله على فم كل مسلمص ١٣٨٣،
 أسوأ الناس سقفة الذي يسرق من صلاتهص ١٨٠،
 اشربوا ما حل لكم واجتنبوا كل مسكرص ١٨٣٢،
 أشهد أن محمداً ﷺ قضي في تزويج بنت واشق الأشجعية مثل فضائك هذاص ٩٣٥،
 أصبحوا بالصبح وأنه أعظم للأجر ...ص ٤٠٧،
 اصمتوا سمواتكم كما تصمتون بمرؤسكمص ٤٩٢،
 أقمنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل ونهانا عن الحجيرص ١٣٧٤،
 أعددن بالأنامل فأنهن مستنطقاتص ١١٨،
 اعرف عدتها و وكادها ووعاها فإن جاء صاحبها وإلا فاستمع بهاص ١٣١٢،
 أعطاني رسول الله ﷺ سهحين سهم الفارس وسهم الراجلص ٥٨٩،
 أعطى الزبير بن لعوام خمسة أسهمص ٥٨٨،
 أعطى الفرس العربي سهحين وأعطى الهجين سهماًص ٥٨٨،
 أعطى يوم بدر للفارس سهحين وللراجل سهم ...ص ٥٨٩،
 الأعمال بالنياتص ٣٢٨،
 اعترف عرقه من ماء فمسح بها رأسه وأذنيهص ٣٣٤،
 انقضت ثم توفيات عدد كل صلاة وصلت ...ص ٣٥٠،
 اغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمهاص ١٢١٩،
 أف أف ألم تعذني أن لا تعذبهم وأنا فيهمص ١٤٨،
 املوا سمواتكم ما تعملونه بأحيائكم ...ص ٤٩٢،

افعلوا بيمينكم ما تعملونه بعروضكمص ٤٩٢،
 أفى الحج سجدتان قل : نعم ومن لم يسجدهما لا يقرأهماص ٤٧٥، ٤٧٦،
 اقلوا الفاعل والمفعول به ...ص ١١٩٠،
 أقل الحيض للجارية البكر واليب ثلاثه أيام وأكثره عشرةص ١٩٤، ٣٧٥،
 أقل الحيض ثلاثه أيام وأكثره عشرة أيامص ١٩٤،
 أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكمص ١٢٢٠،
 أكثر عذاب القبر من البولص ٢٠٨،
 أكل تمر خبير هكذاص ١٥٢٢،
 أكلنا لحم الفرس على عهد رسول الله ﷺص ١٣٧٤،
 أكلنا في بيت ميمونة عند النبي ﷺ ضباًص ١٣٨٧،
 أكلنا زمن خبير الخيل وحمر الوحشص ١٣٧٤،
 أكنت تقضين شيئاًص ٦٧٨،
 ألا إن الذكاة في الحلق و اللبة ...ص ١٣٧٨،
 ألا لا توطأ الجاني حتى يضعن ولا الحيالي حتى يستبرئين بحضةص ٣٧٥،
 ألا إن قتيل خطأ العمد قتيل السوط والمصا فيه مائة من الإبل أربعون منها في بطونها أولادها
ص ١٨٧٧،
 ألا إن مكة حرام منذ خلقها الله تعالى لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعديص ٧٦٤،
 ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فهو لأولى رجل ذكرص ١٩٧٢،
 ألحقه على بلال ففعل وأذن بلال فقال لعبدالله أقم أنتص ٤٠٦،
 أما علمت أن من نفخ في صلاته فقد تكلمص ١٤٨،
 أمرت أن أسجد على سبعة آراب ...ص ٧٩،
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا اللهص ٥٢٩،
 أمر بلالاً أن يثوب في صلاة الصبح ولا يثوب في غيرهاص ١٦٩،
 أمر بلال أن يشنع الأذان ويوتر الإقامةص ٤٠٣،
 أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمرنونص ٦٩٠،
 أمر الناس أن يكون آخر عهدهم باليت إلا أنه خفف عن الحائضص ٧٧٥،
 أمر النبي أن يسجد على سبعة أعظمص ٧٨، ٧٩،
 أمر النبي (أهل عرينه يشرب ألبان الإبل وأبرالهاص ٢٠٧،
 أمرنا رسول الله (بتأخير العصرص ٤٠٨،
 أمرنا النبي (أن تقرأ على الجنابة بفاتحة الكتاب ...ص ٤٩٨،
 أمرني رسول الله (أن أثوب في الفجر ونهائي أن أثوب في غيرها ...ص ١٦٨،
 أمرني رسول الله ﷺ أن أثوب في الفجر ونهائي أن أثوب في المشاءص ١٦٩، ٤٠٥،

أمرني رسول الله ﷺ أن لا أثوب في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر ... ص ١٦٩ ،
 أمرني رسول الله ﷺ بالأذان يوم الفتح وأمرني أن أرجع فيهما ص ٤٠٢ ،
 أمرهم أن يراعين مالتكبير والتفديس والتلهيل وأن يعقدن بالأمامل ... ص ١١٩ ،
 ألا تسحر يا رسول الله قال المسحر هو الله ص ١٥٤٨ ،
 إلا لا تصوموا في هذه الأيام ص ٦٨٧ ، ٦٨٨ ،
 ألا من ولي يتيماً له مال ص ١٢ ،
 ألك بينة مفلاً : لا قال : لك يمينه ص ١٦٢٥ ،
 أمر المستحاضة إذا مضت أيام أفرائها أن تغتسل وتترضاً لكل صلاة ص ٣٥٠ ،
 أمر الدم بما شئت ص ١٣٩٢ ،
 أمر الدم بم شئت ص ١٣٩٢ ،
 أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ص ٤٥٥ ،
 امكثي قدر ما كانت تحببك حيثك ثم اغتسلي ص ٣٧٦ ، ٥٥٣ ،
 أمت على عهد رسول الله ﷺ وأنا غلام ابن سبع سنين ص ٤١٦ ،
 أمني جبريل عليه السلام عند البيت ص ١٠١ ،
 أنت إمامهم واتخذ بأضعفهم واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أفاته أجراً ص ٤٨١ ،
 أنت ومالك لأبيك ص ١٢١١ ،
 انتهينا إلى الروحاء والطيب يسيل من جباهنا من العرق ص ٧٣٧ ،
 أنا وبنو عبدالمطلب لا نفرق في جاهلية ولا إسلام ص ١٢٩٨ ،
 إنا صلينا مع النبي ﷺ هذه الصلاة فلم يصل قبلها ص ٥٢٧ ،
 أنت ومالك لأبيك ص ٩٢٤ ،
 أن أبا سفيان دخل مسجد النبي ﷺ وهو مشرك يومئذ ص ١٩٨٣ ،
 أن إبراهيم عليه السلام حرم مكة وأنا أحرم المدينة ص ٨٠٠ ،
 إن أنك فزوك فلا تصلي ص ٣٧٦ ،
 إد أخا صلاً هو من أذن ومن أذن فهو يقيم ص ٤٠٥ ،
 إن أخاك الصدائي هو الذي أذن فهو الذي يقيم ص ٤٠٥ ،
 أن أذان بلال كان مثنى مثنى وإقامته مفردة ص ٤١٣ ،
 إن الأرض لا تنجس يتجس ابن آدم ص ١٩٨٣ ،
 إن أسوأ الناس سرقة من سرق في صلاته ص ١٨٠ ،
 أن أباساً من عربية قدموا المدينة فاجتووها ص ٢٠٨ ،
 أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال رأيت الهلال ص ٦٩٩ ، ٧٠٠ ،
 أن أم حكيم أسلمت فعرض النبي ﷺ الإسلام على زوجها فأسلم فيقي بكاحها ... ص ٩٢٨ ،
 أن أهل مكة أسلموا ولم يأمر النبي ﷺ بتجديد انكحتهم ... ص ٩٢٨ ،

أن بلالاً أخرجه وضوء رسول الله ﷺ فيأدر الصحابة ومسحوا به وجوههم ... ص ٢٠٥،
 إن الكر لتستحي يا رسول الله ص ٨٣٠،
 إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ص ١٦٩،
 إن تحت كل شجرة جنة فاغسلوا الشعر وأنقوا البشرة ص ٣٢٦،
 أن تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها ففعلوا فصحوا ص ٢٠٧،
 أن جبريل أم النبي ﷺ ... ص ١٠١،
 أن خالد بن الوليد وقف دروعاً في سبيل الله فأحازه الرسول ﷺ ... ص ١٤٠٤،
 إن الدال على الخير كفاعله ... ص ٧٧،
 إن الله أمركم بصلاة هي خير ... ص ١١١،
 إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان ص ٤٣٠،
 إن الله تعالى فرض على المؤمنين ... ص ١٠٩،
 إن الله عز وجل قد أمركم بصلاة ص ١١١،
 إن الله فرض عليهم خمس ... ص ١١٠،
 إن الله لا يستحي من الحق إذا فعل أحدكم ذلك ص ٢١١،
 إن الله وتر يحب الوتر ... ص ١١٠،
 إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان ص ٤٣٠، ٦٦٩،
 إذن دم الحيض أسود يعرف ... ص ٣٧٤،
 إن ريكم ليس بأصم ولا غائب ... ص ١٣٩،
 أن رجلاً أعتق شقشاً له من غلام فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: ليس لله شريك ص ١٠٨١،
 أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة من باب ... ص ٢٤٧،
 أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن صلاة الليل فقال رسول الله ﷺ: مثني مثني ... ص ٤١٧،
 أن رجلاً عرض ابنه على النبي ﷺ فردّه فقال: يا رسول الله أترد ابني وتجزئ رافقاً فأمرهما فاصطروعا .. ص ٩٦٩،
 إن رجلاً قال: يا رسول الله كيف صلاة الليل ؟ قال مثني مثني فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة ... ص ٤١٧،
 أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ وهو في المسجد فقل: أنه زنى ... ص ١٢١٩،
 أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ حرسا المسلمين ليلة في غزوة ذات الرقاع ص ٢٨٤، ٣٤٢،
 أن رسول الله ﷺ أعتق صفة وجعل عتقها صداقها ص ٨٦٣،
 أن رسول الله ﷺ أتام بمكة خمسة عشر يصلي ركعتين ركعتين ... ص ٤٦٦،
 أن رسول الله ﷺ أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة فوجد الناس قد صلوا معاد إلى منزله ص ٤١٠،

أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافي صلاة الصبح يوم الحر بمكة....ص ٧٧٧،
 أن رسول الله ﷺ ركب إلى قباء يستخير من ميراث العمة والخالة....ص ١٩٧١،
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رثي على جبهته وأرنية أنفه من صلاة صلاها....ص ٧٩،
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب...ص ١١،
 أن رسول الله ﷺ صالح أهل نجران على ألفي حله...ص ١٢٨٦،
 أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة فكير عليها أربعاً وسلم تسليمه واحدة....ص ٤٩٦،
 أن النبي ﷺ عث عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً....ص ١٩٨٤،
 أن رسول الله ﷺ قال الحجة والأنف واليدن والركبتين والقدمين...ص ٧٩،
 أن النبي ﷺ قسم غنائم خير بخير وغنائم أوطاس بأوطاس وغنائم بني المصطلق....ص ١٢٨١،
 أن رسول الله ﷺ قضى يمينين وشاهد....ص ١١، ١٦٢٦،
 أن النبي ﷺ قضى أن البمين على المدعى عليه....ص ١٦٢٤،
 أن رسول الله ﷺ قنت شهراً قال شعبية لمن رجالاً وقال هشام يدعو على أحياء من العرب
 ...ص ١٧٤،
 أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف بالحج والعمرة أول ما يقوم فإنه يسعى....ص ٧٣٠،
 أن رسول الله ﷺ كان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلّي ركعتين....ص ٢٠١،
 أن رسول الله ﷺ كان يسلم تسليمين....ص ٥٤٣،
 أن رسول الله ﷺ كان يسلم في الصلاة واحدة تلقاء وجهه....ص ٥٤٣،
 أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بمانية يبيض....ص ٥٠٨،
 أن رسول الله ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة....ص ٥٦٦،
 أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي قيل: وما تزهي قال: حتى تحمر...ص ١٤٣٤،
 أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر.....ص ٤٢٦،
 أن رسول الله ﷺ نهى عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير...ص ١٣٨٧،
 إن شئت سبعة لك وسبعة لهن وإن شئت ثلاثة لك ودرت....ص ٩٤٣، ٩٤٤،
 إن شئت فاقضي وإن شئت لا....ص ٦٧٨،
 إن صاحبكم تسله الملائكة...ص ١٤٥،
 إن الصعدي الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين....ص ٣٨٥، ٣٨٦،
 إن الصعدي الطيب وضوء المسلم ما لم تجد الماء ولو إلى عشر حجج...ص ٣٨٦،
 إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس.....ص ٤١٥، ٤٣١،
 أن عرفة أصيب يوم الكلاب فاتخذ أنفًا من فضة فأتين عليه فأمره النبي ﷺ أن يتخذ أنفًا من ذهب
 ...ص ١٩٧٩،
 أن علياً كسرت إحدى رنديه يوم أحد فأمره عليه السلام بالمسح على الجيرة...ص ٨٧،
 أن غيلان الضمي أسلم وتحتة عشر نسوة فخيرهن النبي ﷺ فاختار أربعاً منهن...ص ٨٧٠،

أن فيروز الديلمي أسلم وتحت أعتان فخيرته النبي ﷺ فاختر إحداهن ... ص ٨٧٠،
 أن القبلة لا تنقض الوضوء ولا تغطر الصائم ... ص ٣٤٠،
 أن قليلاً وجد بين قرطين فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يذرع فوجد إلى إحدى القرينين أنزول ... ص ١٨٩٧،
 أن للصلاة أولاً وآخرًا ... ص ٣٥١،
 إن الله غني عن عناء أخذك قل لها فتركب ولتحرم بحجة أو عمرة ولتذبح شاة ... ص ١١٣٨،
 إن الماء لا ينحسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه ... ص ٥٤٦،
 أن معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله العشاء ثم يأتي قومه فيصلي بهم تلك الصلاة ... ص ٤٥٦،
 أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع فيؤم قومه ... ص ٤٥٦،
 إن من آخر ما عهد إلي رسول الله ﷺ أن أتخذ مؤدباً لا يأخذ علي أذنه أجراً ... ص ٤٨١،
 إن من السنة أن تستقبل الطهر فتطيقها لكل قرءة تطليقة ... ص ١٠٦٩،
 إن من السنة أن يطلقها في كل قرءة تطليقة ... ص ١٠٤٧،
 إن من السنة وضع اليمين على الشمال تحت اللفة في الصلاة ... ص ٥٣٧،
 أن ناساً أتوا النبي ﷺ من عكل ... ص ٢٠٨،
 أن النبي ﷺ احتجم ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه ... ص ٢٤١،
 أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم بالقاحه ... ص ٧١٦، ٧١٧،
 أن النبي ﷺ أحصر بالحديبية وحل بها وهي في الحل ... ص ٨٠٥،
 أن النبي ﷺ أدخل القبر وسل سلاً ... ص ٥١١،
 أن النبي ﷺ أدخل من قبل القبلة ... ص ٥١٢،
 أن النبي ﷺ إذا سافر أفرع بين نسلته ... ص ١١١٨،
 أن النبي ﷺ أشعر زبانه ثم ركعها ... ص ٧٨٢،
 أن النبي ﷺ أعتق زيداً بن حارثة ... ص ١١٣٦،
 أن النبي ﷺ اغتسل من الجنابة فرأى لمعة لم يصبها الماء فعصر شعره عليها ... ص ٢٦٩،
 أن النبي ﷺ أفرد بحجة ... ص ٧٦٠،
 أن النبي ﷺ أمر أبا طلحة بإراقة خمور اليتامى ... ص ١٢٢٧،
 أن النبي ﷺ أمرنا بأن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام وليلها إذا كنا في سفر ... ص ٣٤٦،
 أن النبي ﷺ أنزل وفد ثقيف في المسجد وضرب لهم خيمة ... ص ١٩٨٣،
 أن النبي ﷺ أهل بحجة ... ص ٧٦٠،
 أن النبي ﷺ باع سرقاً في دين ... ص ١١٢٠،
 أن النبي ﷺ باع ماله معاذ في ديونه ... ص ١٨٤١،
 أن النبي ﷺ باع مديراً بشمانعة درهم ... ص ١١٢٠،

- أن النبي ﷺ بعث سرية وأمر عليها ربد بن حارثة وقال فإن أصيب فجعفر... ص ١٧٨٣،
- أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم ص ٧٨٥،
- أن النبي ﷺ تعحل من العباس صدقة ستين ص ٦٤٣،
- أن النبي ﷺ تمضمض فاستنشق بكف واحدة ص ٣٢٤،
- أن النبي ﷺ توضأ فغرف غرفة وغسل بها وجهه ص ٢٤٠،
- أن النبي ﷺ توضأ في السوق فغسل وجهه ص ٥٣٤،
- أن النبي ﷺ توضأ وأدار الماء على مرفقيه ... ص ٢٨١،
- أن النبي ﷺ توضأ ومسح برأسه ثلاثاً ص ٣٣٢،
- أن النبي ﷺ جعل دية النصراني أربعة آلاف درهم والمجوسي ثمانمائة درهم ... ص ١٩٠٠،
- أن النبي ﷺ جعل قبر ابنه إبراهيم مربعاً ص ٥١٣،
- أن النبي ﷺ جهز جيشاً وأمرني أن أشتري بعيراً يمينين ص ١٥٢٤،
- أن النبي ﷺ جوز للخثعمية أن تحج عن أبيها ص ٧٦٦،
- أن النبي ﷺ خير بريرة حين عتقت وزوجها كان حرّاً ص ٩٣٣،
- أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فصلى ركعتين ولم يصل قبلها ولا بعدها ومعه بلال ... ص ٥٢٧،
- أن النبي ﷺ دخل عام الفتح وعلى رأسه المخفر ص ٧٦٤،
- أن النبي ﷺ دفع خير إلى أهلها معاملة بالشرط ص ١٨١٥،
- أن النبي ﷺ دعا في صلاة الفجر وقتت بعد الركوع ص ٤١٩،
- أن النبي ﷺ رأى رجلاً وفي ظهره قدمه لمعة ص ٥٣٤،
- أن النبي ﷺ رجم يهوديين زنياً ص ١٢١٦،
- أن النبي ﷺ رخص في العرايا ص ١٥٢٦،
- أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أينقص إذا جف قالوا: نعم قال: لا .. ص ١١٣٤،
- أن النبي ﷺ سجد على كور العمامة ص ٤٥٤،
- أن النبي ﷺ سجد في (ص) وقال سجدنا داود توبة ص ٤٧٥،
- أن النبي ﷺ سجد في آخر سورة النجم ص ٥٦٦،
- أن النبي ﷺ سجد للسهو قبل السلام ص ٤٥٢،
- أن النبي ﷺ سئل عن العمرة فقال أهى واجبة ؟ قال: لا وإن تعتمر خير لك ص ٨١٥،
- أن النبي ﷺ شكر الحمامة وقال إنها أوكت على باب النار حتى سلمت ص ٣٦٢،
- أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف ولم يسمع فيها حرفاً ص ٢٤٢،
- أن النبي ﷺ صلى على جنازة النجاشي وقد مات بالحشة ص ٥٠١، ٥٠٢،
- أن النبي ﷺ صلى على جنازة فحضر عمر فأراد أن يصلي عليها فنهاه ... ص ٥٠٠،
- أن النبي ﷺ صلى على حمزة سبعين مرة ... ص ٤٩٩، ٥٠٣،
- أن النبي ﷺ صلى على قتلى أحد عشرة عشرة ص ٤٩٩،

أن النبي ﷺ صلى المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بيهماص ٧٧٢،
 أن النبي ﷺ صلاهما ولم يناد في واحدة منهما إلا بالإقامةص ٧٧٣،
 أن النبي ﷺ صرب رجلاً في الخمر بتعنين ...ص ١٢٢٥،
 أن النبي ﷺ طاف لها طوافاً واحداًص ٧٦١،
 أن النبي ﷺ عاتق جعفر بن أبي طالب وقبل عييه حين قدم من الحبشةص ١٩٨١،
 أن النبي ﷺ عق عن الحسن والحسين رضي الله عنهما يوم السابعص ٩٨٨،
 أن النبي ﷺ غسل في قميصهص ٤٩٠،
 أن النبي ﷺ فاء قرضاًص ٢٨٤،
 أن النبي ﷺ قال آمين ومد بها صوتهص ٤٣٨،
 أن النبي ﷺ قبل شهادة لأعرابي على رؤية هلال رمضانص ١٣٠٢،
 أن النبي ﷺ قبلها ولم يتوضأص ٣٤٠،
 أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم ولم يسجدص ٤٧٢، ٥٦٥،
 أن النبي ﷺ قسم يوم خير للفراس سهمين وللراجل سهماًص ٥٨٩،
 أن النبي ﷺ قسم لثاني فرس يوم خير سهمين سهمينص ٥٨٩،
 أن النبي ﷺ قطع في ربع دينار روي في ثلاثة دراهم وروي في ثمن مجنص ١٢٥٢،
 إن النبي ﷺ قنت شهراً ثم تركهص ١٧٤، ٤٢٠، ٤٢١،
 إن النبي ﷺ قنت شهراً يدعو على حي من أحياء العرب ثم تركهص ٤٢١،
 إن النبي ﷺ قنت شهراً يدعو على رعل وذكوان ثم تركهص ٤٢١،
 أن النبي ﷺ فرق بين هلال بن أمية وامراته بعد اللعانص ١٠٦٣،
 أن النبي ﷺ كان إذا سجد أمكن أنفه وجهته من الأرضص ٤٥٤،
 أن النبي ﷺ كان يجلس جلسة خفيفة ثم يقومص ٤٤٣،
 أن النبي ﷺ كان يدهن بالزيت وهو محرم غير المقتص ٧١٨،
 أن النبي ﷺ كان يجمع بين الظهر والعصرص ٤١٣،
 أن النبي ﷺ كان يرفع عند تكبيرة الانتقال ثم لا يعودص ٤٩٧،
 أن النبي ﷺ كان يفتح الصلاة بالحمد لله رب العالمينص ٥٣٥،
 أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأولين بأَم الكتاب وسورتينص ٥٤٤،
 أن النبي ﷺ كان يقصر في الصلاة ويتم ويفطر ويصومص ٤٦٨،
 أن النبي ﷺ كان يجهر بها في الصلاةص ٤٣٦،
 أن النبي ﷺ كان يخطف فدخل سليك الغطفانيص ٤٨٧،
 أن النبي ﷺ كان يخطف قائماًص ٤٨٨،
 أن النبي ﷺ كان يقول: سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ...ص ٧٤،
 أن النبي ﷺ كان يقول لبيك بحجة وعمرهص ٧٦٠،

أن النبي ﷺ كان يمل في البدأة الربع وفي القنول الثلث ... ص ١٢٩٣ ،
 أن النبي ﷺ كان ينهض على صدور قدميه ٤٤٣ ،
 أن النبي ﷺ كان ينهض في الصلاة معتمداً على صدور قدميه ٤٤٣ ،
 أن النبي ﷺ كان لا يقطع اليد إلا في ثمن المجن وهو عشرة دراهم ... ص ١٢٥٢ ،
 أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً وبعث به مع عمرو بن حزم ص ٨١٥ ،
 أن النبي ﷺ لادن بين هلال وامراته وهي حامل والحق الولد بها ... ص ١٠٦٤ ،
 أن النبي ﷺ لم يزل يفت في صلاة الفجر حتى فارق الدنيا ... ص ٤٢٠ ،
 أن النبي ﷺ لم يورث الخال ... ص ١٩٧١ ،
 أن النبي ﷺ ما سئل عام حجة الوداع عن شيء قدم أو أخر إلا قال افعل ولا حرج ... ص ٧٧٩ ،
 أن النبي ﷺ مر بحائط فأعجبه فقال لمن هذا ؟ فقال واقع بن خديج لي يا رسول الله استأجرته ... ص ١١٨٢ ،
 أن النبي ﷺ مسه برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ... ص ٣٣٤ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن البتراء ص ٤١٨ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن بيع تمر النخل حتى تزهو فقلنا لأنس : ما زهوها ؟ قال تحمر أو تصفر ... ص ١٤٣٤ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان نسيئة ص ١٥٢٤ ، ١٥٢٨ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن بيع السرطان وقتل الضفدع ص ١٣٨٤ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد ص ١٥٣٨ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهو ص ١٥٣٨ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن تزيين القبور وتطيئتها وتقصيصها ... ص ٥١٣ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ص ٤٢٥ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن نكاح السر ص ٩٥٤ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن نكاح الشغار ص ٩١٨ ،
 أن النبي ﷺ يقبل في شهر الصوم ص ٣٣٩ ،
 أن النبي ﷺ وادع أهل مكة أن لا يقاتلهم عشر سنين وأن يرد عليهم من جاءه مسلحاً ... ص ١٢٩٥ ،
 أن نفاً من عكل وعرينة قدما على النبي ﷺ ... ص ٢٠٨ ،
 أن هذا الحر من فيح جهنم فأبردوا بالصلاة ص ٤٠٨ ،
 أن الوتر ليس يحتم ص ١١٠ ،
 أن وجدتم فلا تأتوا فأتوا ولا تحرقوه فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار ... ص ١٣٠ ،
 أنكرنا الأباي منكم ثلاثاً قيل ما الملائق بيهم يا رسول الله قال ما تراضى عليه الأملون ولو
 ففسيب من أراك ص ٩٣٤ ،

انكسرت إحدى زدي فسألت النبي ﷺ ص ٨٧، ٨٨
 إنك تزعم أن علينا خمس صلوات ... ص ١١٠
 إنكم تلبون بكتاب الله تعالى وأنا بين أظهركم ص ١٠٤٤
 إنما الأعمال بالنيات ص ٣٢٨
 إنما الأعمال بالنية ص ٣٢٧، ٧٠١
 إنما الإمام ليؤتم به ... ص ٧٤
 إنما أنا لكم مثل الوالد فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقل القلة ص ٣٢٢
 إنما جعل الإمام ليؤتم به ... ص ٧٢، ٧٤
 إنما حرم من الميتة أكلها ص ٣٦٦
 إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين ص ٤٠٣
 إنما كان يكفك أن تصنع هكذا فضرب بكفه ضربة على الأرض ثم نفضا ص ٣٩١
 إنما كان يكفك أن تضرب بيدك الأرض ص ٣٩١
 إنما كان يكفيه أن يفركه بأصبعه ... وفي رواية بأصبعه ص ٣٥٢
 إنما الماء من الماء ص ٣٥٤
 إنما يقيم من أذن ص ٤٠٦
 إنما يكفك هكذا وضرب النبي ﷺ يديه الأرض ص ٣٩١
 إنما يكفك أن تحثي الماء على رأسك ثلاث حثيات ص ٥٥٠
 أنه أتى برجل شرب الخمر فضربه بجريدتين نحوًا من أربعين ص ١٢٢٥
 أنه احتجم واقتصر على غسل المحاجم ص ٢٤١
 أنه أخذ للأذنين ماءً جديدًا ص ٣٣٤
 أنه تزوج امرأة فرجد على كشحها بياضًا فردها ص ٩٤٢
 أنه جعل أعمال داخل البيت على فاطمة رضي الله عنها وأعمال خارج البيت على رضي الله عنه
 ص ١٦١٨
 أنه رأى امرأة والهة من الساييا فسأل عن شأنها فقيل بيع ولدها فأمرهم بالرد والوعيد
 ص ١٤٦٨
 أنه رأى رجلًا به زمانة فضر ساجدًا ... ص ١٠٨
 أنه رأى رجلًا يسوق بدنة فقال اركبها ويحك ص ٨١٤
 أنه رأى رسول الله ﷺ حين افتتح الصلاة رفع يديه حتى حاذى بهما أذنيه ثم لم يعد ص ١٤٧
 أنه رأى النبي ﷺ فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدًا ص ٤٤٣
 أن سئل عن الفصيح أحلال هو قال نعم قيل أحلال هو قال نعم قيل أعن رسول الله ﷺ قال نعم
 ص ١٣٨٦
 أنه صلى آخر صلاته قاعدًا وأصحابه خلفه قيامًا ص ٢١٤

أنه فرق بين هلال بن أمية وامراته ... ص ١٠٤١ ،
 أنه كان إذا جاءه أمر سرور ، أو بشر به خر ساجداً ص ١٠٨ ،
 أنه كان إذا كبر قال : سبحانك اللهم وبحمدك ولا إله غيرك ... ص ١٥٤ ،
 أنه كان يجمع في أول صلاته بين سبحانك اللهم وبحمدك وبين وجهت وجهي ص ١٥٣ ،
 أنه كبر في العبد تسعاً والى بين القراءتين ص ٥٢٣ ،
 أنه لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ ص ١٥٠ ،
 أنه مر على في غزوة تبوك يقوم يفتنون فأمرهم أن يشربوا ولا يسكروا ص ١٨٣٢ ،
 أنه مسح على الجرموتين ... ص ٣٩٨ ،
 أنه وهب لملئ آخرين صغيرين ثم سأله عن حالهما بعد أيام ... ص ١٤٦٨ ،
 إنها ليست بنجس هي كبعض أهل البيت
 إنها ليست بنجس إنها من الطوائف عليكم ص ١٥٦ ، ١٥٦ ،
 إنها ليست بنجسة ... ص ١٥٦ ،
 أنه رمى الدم بما شئت ص ١٣٩٢ ،
 أنه رمى الدم بما شئت ص ١٣٩٢ ،
 أنهما فرضان في الجنابة نفلان في الوضوء ص ٣٢٦ ،
 إنهم لم يزالوا معي هكلنا وشبك بين أصابعه ... ص ١٢٩٨ ،
 إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام ... ص ١٢٩٨ ،
 إني اشتريت خمراً لأيتام في حجري قال : أهرق الخمر واكسر الدنان ... ص ١٢٢٧ ،
 إني امرأة استحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ قال : لا إنما ذلك دم عرق انفجر ص ٣٤٢ ،
 إني لا أقطع في الطعام ص ١٢٥٠ ،
 إني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما ص ٢٢٠ ،
 إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف في المسجد الحرام قال : أوف بنذرك ... ص ٦٧١ ،
 إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف ، قال : أوف بنذرك .. ص ٦٧١ ،
 إني نهيتكم عن الشرب في الأوعية فاشربوا ما بدا لكم ولا تسكروا ... ص ١٨٣٢ ،
 أهدى رسول الله ﷺ إلى البيت غنماً فقلدها ... ص ٧٩٨ ،
 أهدى النبي ﷺ شاة مقلدة ... ص ٧٩٧ ،
 أهدى النبي ﷺ مرة غنماً ص ٧٩٧ ،
 أهلكنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفرداً ص ٧١٣ ،
 أوتى رسول الله ﷺ ثم قال : ... ص ١١٠ ،
 أوتروا يا أهل القرآن ... ١١٠ ،
 أوجب في قطع اليد على القاطع خمسة آلاف درهم ... ص ١٨٩٩ ،
 أوصع من أقط ... ص ٧٠٨ ،

أوصاني حليبي بثلاث لا أدعهن حتى أموت... ص ٥٢٦،
 أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله ص ٤٠٧، ٤٠٩،
 إيتني بثلاثة أحجار أستحي بها ص ٣٢٢،
 أيلعب بكتاب الله عز وجل وأنا بين أظهركم ص ١٠٤٣،
 أيما إهاب ديف فقد طهر ص ٣٦٧، ١٢٢٧،
 أيما عد كوتب على مائة أوقية فأدى إلا عشر أواق فهو عبد ص ١١٢٢،

(ب)

بت عند رسول الله ﷺ أرائب صلاته بالليل ص ٤١٩،
 الدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ص ١٣٩٧،
 نصرت عيناى رسول الله ﷺ على جبينه وأنفه أثر الماء ... ص ٧٩،
 بهما أو ردهما ... ص ١٤٦٨،
 البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة ص ١٣٩٧،
 البكر بالبكر جلد مائة وتقريب عام ص ١٢١٣،
 البكر تستأمر في نفسها وإذنها صماتها ص ٩٣٢،
 البكر سكوتها رضاها ص ٩٢٣،
 بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة ٤٦٩، ٤٧٠،
 من العبد وبين الكفر ترك الصلاة ص ٤٦٩، ٤٧٠،
 بينما رسول الله ﷺ يصلي بالناس إذ دخل رجل فتردى في حفرة ص ٢٩١، ٣٤٤،
 بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذا جاءه رجل فقال يا رسول الله هلكت ص ٧٠٣،
 البيتة على المدعي واليمين على من أنكر ... ص ٧٦، ١٤٧٩، ١٦٢٤، ١٦٢٧،
 البيتة على المدعي واليمين على المدعي عليه ... ص ٧٦، ١٠٨٦، ١٦٢٤،

(ت)

ترك الصلاة قدر أقرائها وحيضها وتغسل وتصلّي ٣٧٦،
 تجاوز الله عن أمي الخطأ والنسيان ص ٤٣٠،
 تحت كل شجرة جنازة ألا قبلوا الشعر وأنقروا البشرة ص ٣٢٦،
 تحت كل شجرة جنازة فاعسلوا الشعر وأنقروا البشرة ص ٣٢٦،
 تحلف اليهود خمسين يمينا بالله ما قلنا ولا علمنا له قاتلاً ... ص ١٨٩٧،
 تحليلها التسليم ص ٤٥٠،
 تحيض في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام كما تحيض النساء ص ٣٧٩،
 تدع الصلاة أيام أقرائها ... ص ٣٧٦،
 التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يحدث أو يجد الماء ص ٣٨٥،

نراهي الناس الهلال فأحبرت رسول الله ﷺ أنني رأيت فصاله وأمر الناس بصيامه... ص ٩٩٩،
 ترك الصلاة عليهم وأمر بدفنه... ص ١٤٢،
 تزوجوا الولود الودود فإني مباه بكم يوم القيامة... ص ٩٠٩،
 تستأمر البيعة في نفسها... ص ٩٣١،
 تسعة الله في فم كل امرئ مسلم... ص ١٣٩٥،
 تغتسل من طهر إلى طهر وتتوضأ لكل صلاة... ص ٣٥٠،
 تلك صلاة المنافقين... ص ١٨٠،
 التمر بالتمر مثلاً يمثل... ص ١٥٢٧،
 تمكثي قدر ما كانت تحببك حيضتك ثم اغتسلي وصلي... ص ٣٧٦،
 تم به على صومك فإنما أطعمك الله وسقاك... ص ٧٠٤، ٧٠٥،
 تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر من البول... ص ٢٠٧،
 توضع مسح على الجورين... ص ٩١،
 توضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم... مسح برأسه ثلاثاً... ص ٣٣٢،
 توضع ففصل يديه... ص ٣٣٣،
 توضع فمسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما... ص ٣٣٤،
 توضع مسح برأسه مرة واحدة... ص ٣٣٣،
 توضع وصلي وإن قطر الدم على الحصر... ص ٣٤٢، ٥٤٥،
 توضع لكل صلاة... ص ٣٤٩،
 توضع لكل صلاة وإن قطر الدم... ص ٣٤٩،
 التيمم ضربتان... ص ٣٩١،

(ث)

ثلاث جلد من جلد وهزلهن جلد النكاح والطلاق و... ص ٩١٧،
 ثلاث ساعات نهانا رسول الله ﷺ أن نصلي فيها... ص ٤٢٣،
 ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن... ص ٤٢٣،
 ثلاث كتبت علي ولم تكتب عليكم الأضحية والوتر وقيام الليل... ص ١٣٩٢،
 ثلاث هن علي فرائض ولكم تطوع... ص ١٣٩٣،
 ثلاثة لا يفترون الصائم القيء والحجامة والاحتلام... ص ٦٦١،
 الثلث والثلث كثير... ص ٧٢٣،
 ثم أذن للعشاء حين ذهب بياض النهار وهو الشفق... ص ١٠٥،
 ثم التفت إلي جبريل فقال: يا محمد... ص ١٠٢،
 ثم تمضمض مع الاستنشاق بماء واحد... ص ٣٢٤،
 ثم تغتسل غسلًا واحدًا ثم تتوضأ لكل صلاة... ص ٣٥٠،

ثم تمسك وتروضا عند كل صلاة وتقوم وتصلّي.....ص٣٤٩،
 ثم صلى وكعبين كما يصلي في العيد.....ص٢٤٧،
 ثم غرف غرفة فغسل يده اليسرى ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما.....ص٣٣٤،
 ثم غسل أو مضمض واستنشق بكعب واحدة.....ص٣٢٤،
 ثم مسح برأسه فأدخل أصبعيه السبائين.....ص٣٣٤،
 ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه وجهه...ص٣٩١،
 ثم مضمض واستنشق ثلاثاً من الكف الذي يأخذ به الماء.....ص٣٢٤،
 ثم نفخ في آخر سجود فقال: أف أف، ثم قال: رب ألم تعدني أن لا تمسهم وأنا فيهم...
 ١٤٨،
 ثمرة طيبة وماء طهور...ص٢٧٦،
 الثيب تشاور.....ص٨٣٠، ٩٢٢، ٩٣٣،
 الثيب أحق بنفسها من وليها.....ص٩٢٢،

(ج)

جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس فقال: أو صليت يا فلان.....ص٤٨٧،
 جاء هلال أحد بني معان إلى رسول الله ﷺ بعشور نحلته.....ص٦٤٠،
 جيه ببارق إلى النبي ﷺ فقال اقلوه فقالوا إنما سرق يا رسول الله فقال اقلوه.....ص١٢٥٥،
 الجار أحق بنفسه.....ص١٥٧٨، ١٩٤١،
 الجانب مرزوق والمحتكر ملعون.....ص١٤٩٧، ١٩٧٩،
 جعل رجل ناقته في سبيل الله تعالى فأرادت امرأته أن تنح عليها فقال الرجل رسول الله ﷺ عن
 ذلك فقال ﷺ: الحج من سبيل الله.....ص١٤٠٥،
 جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليها للمسافر ويوماً وليلة للمقيم.....ص٥٥٥،
 جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والمشاء بجمع.....ص٧٧٣،
 الجمعة على من سمع النداء.....ص٢٧٧، ٤٨٢،
 الجنة متبرعة ليس معها من يقدمها.....ص٥٠٥،
 الجنين لا يتلذذ بذكاة الأم.....ص١٣٨٣،
 جهر النبي ﷺ في صلاة الكسوف.....ص٢٤٢،
 جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف.....ص٢٤٢،

(ح)

الحج جهاد والعمره تطوع.....ص٨١٥،
 الحج عرفة فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر.....ص٩٤،
 الحج عرفة فمن وقف بعرفة فقد تم حجه.....ص٨١٢،

الحج من سبيل الله ص ١٩٤٦ ،
 الحجة مكتوبة وانعمرة تطوع ص ٨١٥ ،
 حججت عن نفسك ص ٧٦٥ ،
 حرمت الخمر لعينها ص ١٣٣٦ ،
 حريم البئر العطن أربعون ذراعاً وحريم البئر الناضح ستون ذراعاً ص ١٨٢٦ ،
 حنك جلد رسول الله ﷺ أربعين وجلد أبو بكر رضي الله عنه أربعين ص ١٢٢٥ ،
 حضرت هذا عند رسول الله صلى عليه وسلم فمضت السنة بعد في المعتلعتين أن يفرق بينهما ص ٩٩٨ ،
 حكيت حسدي وأنا في الصلاة فأفضيت إلى ذكرى إل قوله ... إنما هو بضعة منك ص ٣٣٧ ،
 الحنطة بالحنطة مثلاً ويمثل والتمر بالتمر مثلاً يمثل ص ١٤٧٦ ، ١٥٢٥ ،
 حول رداءه ثم صلى ركعتين ص ٢٤٧ ،
 الحيش ثلاث ، أربع ، خمس ، ست ، سبع ، ثمان ، تسع ص ١٩٤ ،

(خ)

الخال وارث من لا وارث له ص ١٩٧١ ،
 خذ من كل حالمة وحالمة دينار أو عدله معافى ص ١٢٨٦ ،
 خذي من مال أبي سفيان ما يكفيك وولدك بالمعروف ص ٩٠٦ ،
 خذها من أغنيائهم وردّها على فقرائهم ص ٦٥٧ ،
 الخراج بالضمان ص ٢٩٦ ،
 خرج علينا رسول الله ﷺ بالهاجرة وأني بوضوء فترضاً ص ٢٥٥ ،
 خرج النبي ﷺ لحاجته فقال : الشمس لي ثلاثة أحجار ص ٣٢٢ ،
 خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح ص ٩٥٥ ،
 حرج الإمام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام ص ١٠٤٠ ،
 حطبنا رسول الله ﷺ قرأ (ص) ص ٤٧٤ ،
 حلال كان يفعلها رسول الله ﷺ تركهن الناس إحداهن تسليم الإمام في الجنازة مثل تسليمه في ص ٤٩٦ ،
 خلق رسول الله ﷺ نعليه فخلق من خلقه ، فقال ما حملكم أن خلعتنم نعالكم ص ٢٧٢ ،
 الخلع تطلقه بانه ص ١٠٦٥ ،
 خنروا وجوه مرتاكم ولا تشبهوا باليهود ص ٥١٥ ،
 خنروهم ولا تشبهوا باليهود ص ٥١٥ ،
 خمس صلوات كتبهن على العباد ... ص ١١٠ ،
 خمس صلوات في اليوم والليلة قال : هل علي غيرها قال : لا إلا أن تطوع ... ص ٢٣٠ ،

خمس فواسق لا جناح على المحرم أن يقتلن في الحل والحرمص٧٨٦،
 الخمس لله تعالى وأربعة أخماسه لكم...ص١٢٩٧،
 خمس ليس لهن كفارةص١١٧٣،
 الخنثى يورث من حيث يول...ص١٩١٣،
 خيركم أحسنكم قضاء...ص١٤٦٢،
 خير خلال الصائم السواك....ص٦٨٦،
 خير الدعاء الخفي ص٤٣٨،
 خير الذكر الخفي وخير الرزق ما يكفي...ص٤٣٨،
 خير الصدقة ما كان عن ظهر غنىص٦٢١،
 خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم اللذين يلونهم ثم يجيء قوم تسبق شهادةهم بإيم
ص١٦٢٢،

(د)

الدال على الخير كفاعله...ص٧٧، ٧٩٦،
 دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرامص٧٦٤،
 دخلت المعرة في الحجص٧٦١،
 دعها فإنها لا تحصنكص١١٩٤،
 دعي الصلاة يوم قرتك...ص٣٧٦،
 دعي الصلاة أيام أقرائكص١٠٤٦، ١٠٤٧،
 دعي الصلاة قدر الأيام التي تحيضين فيهاص٣٧٦،
 دعي قدر الأيام والليالي التي كنت تحيضينص٣٧٦،
 دم الحيض عيب أسود محتلمص٣٧٣،
 دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمنص١٩٠٥،
 دية المعاهد نصف دية الحرص١٩٠٥،

(ذ)

ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسمص١٣٨٢،
 ذكاة الأرض يسهاص٢٨٨،
 ذكاة الجنين ذكاة أمه ١٣٧٣،
 الذكاة ما بين اللبة واللحين ص١٣٧٨،
 الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر...ص١١، ١٤٣٥،

(ر)

رايت بلالاً أخرج وضوءاً فرأيت الناس يتدرون ذلك الوضوء فمن أصاب شيئاًص٢٠٥

رأيت بلالاً يؤذن بين يدي رسول الله ﷺ مثنى مثنى ويقم واحدة... ص ٤٠٣،
 رأيت عثمان بن عفان غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً، ومسح برأسه ثلاثاً ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ
 فعل هذا... ص ٣٣٢،
 رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو مكبيه... ص ٤٤١،
 رأيت قبر رسول الله ﷺ مسماً مثل بناء الحوائط... ص ٥١٣،
 رأيت رسول الله ﷺ سجد على كور العمامة... ص ٤٥٤،
 رأيت النبي ﷺ توضأ فغرف غرة فمضمض واستنشق... ص ٣٢٤،
 رأيت النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف واحدة... ص ٣٢٤،
 رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة... ص ٥٠٥،
 رأيت النبي ﷺ يصلي على راحلته أينما توجهت به... ص ١٨٧،
 رأيت ويصص الطيب على مفرق رسول الله ﷺ وهو يلبي... ص ٧٣٦،
 رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين... ص ٤٢٥،
 ربما فرقة من ثوب رسول الله ﷺ بيدي... ص ٣٥٢،
 الرجل أحق بعين ماله إن وجدته ويتبع البائع من باعه... ص ١٣٣٤،
 رخص رسول الله ﷺ في لباس الحرير عند القتال ص ١٩٧٨،
 رفع عن أمتي الخطأ والسيان وما استكروهوا عليه... ص ٤٣٠، ٦٧٧، ٧٩٢،

(ز)

الزكام أمان من الجذام... ص ٨٠٤،
 زوج امرأة لرجل بما معه من القرآن... ص ٤٨٠،
 الزوج أحق برجعتها ما لم تغتسل... ص ١٠٢٣،

(س)

سألت رسول الله ﷺ عن الضم فقال: هو صيد ويجعل فيه كبش... ص ٧٥٧،
 سئل رسول الله ﷺ عن المذي فقال فيه الوضوء وفي المني الغسل... ص ٣٥٤،
 سئل عن مس الذكر فقال ليس فيه وضوء إنما هو منك... ص ٣٣٧،
 سجدت مع النبي ﷺ إحدى عشرة سجدة... ص ٤٧٦،
 السجدة على من سمعها وعلى من تلاها... ص ٢٣٠، ٤٧٣، ٥٦٨،
 سجدنا مع النبي ﷺ في إذا السماء انشقت وقرأ باسم ربك... ص ٥٦٦،
 سجدنا نبي الله داود توبة وسجدنا شكرًا... ص ٤٧٤،
 سفته قدحاً من سوق... ص ١١٥٦،
 سكونها رضاها... ص ٨٣٠،

السلطان ولي من لا ولي لهص١٣٠٧،
سمعت رسول الله ﷺ يقول: نعم أو نعمت الأضحى الجذع من الضأنص٦٢٤،
سمعت رسول الله ﷺ يقول: لبيك عمرة وحجاًص٧١٣،
سمع رسول الله ﷺ أن رجلاً طلق البتة فمضبب وقال: أنتخذون آيات الله هزواً .. ص١٠٤٣،
سنوا بهم سنة أهل الكتابص١٢٨٧،
سيد إدام أهل الجنة اللحمص١١٥٧،
سيد الإدام في الدنيا والآخرة اللحمص١١٥٧،
سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم ...ص١١٥٧،
السيف محاء للخطايا ...ص١٤٤،

(ش)

شدي على نفسك إزارك ثم عودي إلى مضجعكص١٣٠١،
شربت شربة سويق ...ص١١٥٦،
الشفق هو الحمرة ...ص١٠٦،
شهادة الساء جائرة فيما لا يستطیع الرجال النظر إليهص٩٦٦،
شهرذك أو يحلد ظهركص١٢١٨،

(ص)

الصائم المتطوع أمير نفسهص٦٧٨،
الصاع صاعاً أهل المدينةص٦٥٥،
صاعنا أصغر الصيعان ومدنا أصغر الأمدادص٦٥٥،
صبحوا بالصبح فإنه أعظم لأجرركم...ص٤٠٧،
صحب رسول الله ﷺ فكان لا يزيد في السفر على ركعتينص٤٦٣،
الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنينص٣٨٥،
صلاتان لم يكن النبي ﷺ يدعهما سراً ولا علانيةص٤٢٤،
صلوا على من قال: لا إله إلا اللهص٥٠٤،
صلوا كما رأيتموني أصليص٤٤٦،
صلاة الطاعن ركعتانص٤٦٣،
صلاة الليل مثنى مثنى ... ص ١١٢،
صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ...١١٢،
صلاة الليل مثنى مثنى وفي كل ركعتين فلسمص٤٧٢،
صلاة الليل مثنى مثنى فإن خشيت الصبح فأوتر بركعةص٤١٧،
صلاة الليل مثنى مثنى وفي كل ركعتين مسلمص٤٧٢،

صلاة المراء في بيته أفضل من صلاته في مسجده إلا المكتوبة... ص ٦٧٢،
 الصلاة عماد الدين ص ٤٦٩،
 الصلاة يا رسول الله فقال الصلاة أمانك ص ٧٤٣،
 صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام ص ٦٧١،
 صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع ص ٤٧٨،
 صل ما أدركت واقتض ما سبقك ٢٣٧،
 صلي وإن قطر الدم على الحصى ص ٥٤٥،
 صلاة النهار عجماء ... ص ٢٤٣،
 صلى رسول الله ﷺ على جنازة سهيل بن البيضاء في المسجد ص ٤٩٤،
 صلى صلاة الكسوف وجهر فيها بالقراءة ٢٤٢،
 صلى في الاستسقاء ركعتين ص ٢٤٧،
 صلى بنا رسول الله في الكسوف فلا نسمع له صوتاً ص ٢٤٣،
 صلى بنا النبي ﷺ في كسوف لا نسمع له صوتاً ص ٢٤٣،
 صلى بهم في كسوف الشمس لا نسمع له صوتاً ٢٤٣،
 صلى رسول الله ﷺ يذّي الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها ٨١١،
 صلى رسول الله على سهيل بن بيضاء في المسجد ص ٤٩٤،
 صلى رسول الله ﷺ المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما ص ٧٧٢،
 صلى على من صلى إلى القلة ص ٥٠٤،
 صلى النبي ﷺ ركعتين كما يصلي في العيدين ص ٢٤٧،
 صلى النبي ﷺ الظهر خمسيناً ص ٤٥١،
 صليت خلف النبي ﷺ فكانوا يفتخون بالحمد لله رب العالمين ٥٣٦،
 صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع ص ٤٣٦،
 صليت مع رسول الله ﷺ فوضع يده اليمنى على اليسرى على صدره ص ٤٣٩،
 صليت مع رسول الله ﷺ على جنازة فلم عن يمينه وعن شماله ص ٤٩٦،
 صلوا خلف كل بر وفاجر ص ٥٤١،
 صل على من صلى إلى القبلة ص ٥٠٤،
 صلوا على صاحبكم ص ٥٠٤،
 صلوا على كل ميت وجاهدوا مع كل أمير ص ٥٠٤،
 صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ص ٦٦٠،

(ض)

الصبح صيد وفيه كبش إذ قتل المحرم ... ص ٧٥٧،
 ضحوا فأتها سنة أبيكم إبراهيم ص ١٣٩٤،

ضربتان للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقينص٣٩١،

ضربتان للوجه وضربة لليدين إلى المرفقينص٣٩٢،

(ط)

الطعام بالطعام مثلاً بمثلص١٥٢٢،

طلاق الأمة تطليقتانص١٠٥٢،

الطلاق بالرجال والعدة بالنساءص١٢، ١٠٥٢،

طلاق العبد تطليقتان ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وقرء الأمة حيفتان ...ص١٠٥٢،

طهور أحدكم إذا ولغ فيه الكلب سبع مراتص٣٥٨،

الطواف بالبيت صلاةص٧٧٤،

(ع)

العائد في مهته كالعائد في قيتهص١٤١٩،

العائد في مهته كالكلب يتيء ثم يعودص١٤١٩،

عامة عذاب القبر من البول ...ص٢٠٨،

عدة الأمة حيفتانص١٠٤٨، ١٠٧١،

عرستا مع النبي ﷺ فلم تسقط ص ٢٢٠،

عرضت على النبي ﷺ وأنا ابن أربع عشرة سنة فردني وعرضت عليه في السنة الثانية فأجازني

....ص٩٦٨،

عشر من الفطرةص٣٢٥،

عشرة من الفطرةص٣٢٦،

عن رسول الله عن الحسن والحسينص١٩٨٤،

عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمص١٩٠٥،

عقل الكافر نصف عقل المسلمص١٩٠٥،

عليك بالترابص١٦٣،

عليكم بالأرض ...ص١٦٤،

عليكم بالتراب ...ص١٦٤،

عليكم بأرضكم ...ص١٦٣،

عليك بالأرض ...ص١٦٤،

عليك بذات الدينص٨٦٧،

عليكن بالسيح والتهليل والتعديس ص١١٩،

عل ابنك جلد مائة وتغريب عام ...ص١٢١٤،

العمد قود ...ص١٩٠٥،

العمرة هي الحجة الصغرى ص ٨١٥،
العمري جائزة لأهلها والرقبي جائزة لأهلها ص ١٤٠٩،
العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر ص ٤٦٩،
عهد إلينا رسول الله ﷺ أن ننسك للروية فإن لم نره وشهد شاهدا عدل ص ٦٩٩،
البيان وكه الله ومن نام فليتوضأ ص ٣٤٧،

(غ)

غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ص ٥٤٨، ٨١٥، ٨١٦،
غطوا رؤوس موتاكم ولا تشبهوا باليهود ص ٥١٥،

(ف)

فأخذ لأذنيه ماءً خلاف الماء الذي أخذ لرأسه ص ٣٣٤،
فإذا تكلم فليستبذل الصلاة ص ٤٣١،
فإذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ص ٢٧١،
فإذا صلى أحدكم فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات ص ٤٤٨،
فإذا قضيت هذا فقد قضيت صلاتك ... ص ٩٢،
فإذا كان إذا الفجر فقل الصلاة خير من النوم مرتين ص ٤٠٤،
فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة ص ٦٢٠،
فاعلمهم أن الله افترض عليهم ... ص ١١٠،
فاغترف بيده اليمنى فتمضمض واستنشق ص ٣٢٤،
فاقض دين الله فهو أحق بالقضاء ... ص ٦٧١،
فأقام المغرب حين وقعت الشمس ... ص ٤١٢،
فأثبته فأذن قال فأراد أن يقيم فقلت يا رسول الله إني رأيت أن أقيم ص ٤٠٦،
فأمرني أن آتبه بثلاثة أحجار ص ٣٢٢،
فأمر النبي ﷺ منادياً فنادى ألا من أكل فليصم بقية يومه ص ٦٧٨،
فأمر النبي ﷺ بإكتفاء القدور وقال إنها أمة مسخت ص ١٣٨٨،
فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها ص ٣٧٦،
فأمكن أنفه وجهته، ونحى بين يديه ... ص ٧٨،
فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم ... ص ٧٤،
فإن رأى فيهما شيئاً فليمسحهما ثم يصلي فيهما ص ٢٧١،
فإن كان بهما أذى فليمسحهما على الأرض فإن الأرض لهما ظهور ص ٢٧٠،
فإن لم تستطع فعلى قفاك توهم إيماء ص ٤٧٨،
فلأن هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض وهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة

....ص ٧٦٤،
فتلت فلانة هدي لني ﷺ ثم أشعرها وقلدهاص ٧٢٢، ٧٨٢، ٨١٠،
تمصص وثر من الكف الذي يأخذ فيه ...ص ٣٢٤،
نترضاً فجعل الناس يتمسحون بفضل وضوئهص ٢٠٥،
فدعت له بسويق فشرّبص ١١٥٦،
فرض رسول الله ﷺ زكاة القطر صاعاً من تمرص ٦٩١،
فرض رسول الله ﷺ على كل صغير أو كبير حر أو عبدص ٦٩١،
فسقاني سويقاً وأطعمني تمرًاص ١١٥٦،
فصلوا ما أدركتم واقضوا ما سبقكمص ٢٣٧،
فصلى ركعتين يكبر في الأولىص ٢٤٧،
فصلى كما يصلي في العيدص ٢٤٧،
فصلت سورة الحبح بسجدين من لم يسجدهما لم يقرأهاص ٤٧٥،
فقالوا فالأوقاص ؟ قال : ما أمرني فيها بشيء وسأسال رسول اله ﷺ إذا قدمت عليهص ٥٧٥،
فقام كأطول ما قام بنا في صلاة قط، لا نسمع له صوتاًص ٢٤٣،
فقدت النبي ﷺ من الفراش فالتصتهص ٣٣٩،
فقد زوجتكها بما معك من القرآنص ٤٨١،
فقلت يا رسول الله أتصلي ؟ فقال : الصلاة أمامكص ٧٣١،
فقت رسول الله ﷺ شهراً يدعو عليهم ...ص ١٧٤،
فكان يقول : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبيص ٤٤٨،
فلا أشهد على جوررص ١٤١٣،
فلا تشهدني إذا فاني لا أشهد على جوررص ١٤١٣،
فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًاص ١٢٨٨،
فلتركب ولتهد بدنةص ١١٣٨،
فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خيرص ١١٧٣،
فلينظر نعليه فإن كان بهما قدر ... ص ٢٧١،
فلما قضى صلاته سجد سجدتين ثم سلم بعد ذلكص ٤٥٢،
فلم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبةص ٨١٩،
فما أدرككم فصلوا وما فاتكم فاتواص ٢٣٧،
فمضمص واستشق من كف واحدة ...ص ٣٢٤،
فمن تركها في حياتي أو بعد موتي وله إمام عادل أو جائرص ٤٨٤،
فمن ساء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع ...ص ٩٤،
فنفط الطريق النجسة فقال ﷺ : الأرض يطهر بعضها بعضاًص ٢٧١،

في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاةص ٦٢٠،
 في خمس من الإبل شاة.....ص ٦٢٠، ٦٢٨، ٦٤١،
 في خمس وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن فابن لبون ٦٢٣،
 في الخيل السائمة في كل فرس دينارص ٥٧٧،
 الرقة ربع العشرص ٦٣٢،
 في الركاز الخمسص ٦٤٤،
 في العسل العشرص ٦٠٤،
 في كل سهو سجدتان بعدما يسلمص ٤٥٢،
 في كل متي درهم خمسة دراهم وفي الزيادة بحساب ذلكص ٥٧٨،
 في نفس المؤمن مائة من الإبل ...ص ١٨٧٨،
 فيما سقت الأنهار والغيث العشر وفيما سقي بالساقية نصف العشرص ٥٨٢،
 فيما سقت السماء والعيون أو كان عشرياً العشرص ٥٨٢، ٥٩٦،

(ق)

ناه ولم يتوضأ ص ٣٤٢،
 قال له ليلة الجن عندك طهور ؟ص ٢٧٥،
 قال له ليلة الجن : ما في إدارتك ؟ قال نبذ قال : ... ص ٢٧٥،
 قالت يارسلو الله المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل أحب عليها الغسل، قال هل تجد شهوة؟
 قالت لعله . قال هل تجد بللا ؟ قالت لعله . قال : فلتغتسلص ٣٥٥،
 قام رسول الله ﷺ خطيباً فأمر بصدقة الفطر صاع منص ٦٨٩،
 قبل امرأة من نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأص ٣٤٠،
 قد أمركم بصلاة هي خير لكم ...ص ١١١،
 قد عتق بضعك معك فاختاري ...ص ٩٠٣،
 قدم أناس من عكل أو عرينة فاجتروا المدينةص ٢٠٧،
 قرأ قراءة طويلة فجهر بها يعني في صلاة الكسوفص ٢٤٢،
 ثارت على رسول الله ﷺ والنجم فلم يسجد فيها ...ص ٢٣٠، ٤٧٢،
 ثرا رسول الله ﷺ قبل الفجر ثم قرأ ست ركعات يلتفت في كل ركعتينص ٧٣٠،
 الفضة ثلاثة نقاضيان في النار وقاض في الجنةص ١٦٢٧،
 الفضة ثلاثة واحد في الجنة وإثنان في النار فأما الذي في الجنةص ١٦٢٧،
 قضى أن اليمين على المدعى عليه ...٧٦،
 قضى باليمين على المدعى عليه ...ص ٧٦،
 قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم أربعة أو حدثص ١٥٧٨،
 قلد النبي ﷺ الهدى وأشعره.....ص ٧٢٢،

القلس حدث... ص ٢٨٥،

ثم فصل فإنك لم تصل.... ص ١٨٠، ٥٤٠،

قنت رسول الله ﷺ شهراً يدعو على حي من أحياء العرب.... ص ١٧٤،

قنت رسول الله ﷺ في صلاة الفجر شهراً..... ص ٤٢٠،

قنت النبي ﷺ شهراً يدعو على رعل و ذكوان... ص ١٧٤،

قنت بعد الركعة في صلاة الفجر.... ص ١٧٤،

قومي واتزري وعودي إلى مضجعتك..... ص

(ك)

كان ابن عمر إذا صلى الجمعة اصصرف فسجد سجدة في بيته ثم قال كان رسول الله ﷺ يصنع

ذلك.... ص ٢٠١،

كان إذا رفع رأسه من الركوع... ص ٧٤، ٧٥

كان إذا قال سمع الله لمن حمد قال: ربنا لك الحمد.... ص ٧٥

كان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد... ص ٧٥

كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مثنى مثنى والإقامة مرة.... ص ٤٠٣،

كان ثمن المجن في عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم.... ص ١٢٥١،

كان رسول الله ﷺ إذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء.... ص ٤١٣،

كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: اللهم ربنا ولك الحمد... ص ٧٥

كان رسول الله ﷺ إذا كان في صلاته رفع يديه قبالة إذنيه فإذا كبر أرسلهما..... ص ٥٣٧،

كان رسول الله ﷺ يأمر إحدانا إذا حاضت فتتزر ثم يضاجعها.... ص ١٣٠١،

كان رسول الله ﷺ يعلمنا الشهاد كما يعلمنا سورة من القرآن..... ص ٤٤٦،

كان رسول الله ﷺ يقتل بالصاع ثمانية أرطال.... ص ٦٥٦،

كان رسول الله ﷺ صلة الله عليه وسلم يقبل وهو صائم.... ص ٣٣٩، ٣٤٠،

كان رسول الله ﷺ ينزل يوم الجمعة من المنبر فيقومك معه الرجل فيكلمه... ص ١٠٤،

كان رسول الله ﷺ يمر به الهر فيصني له الإناء فيشرب منه فيتوضأ بفضلته... ص ١٥٥،

كان قيمة المجن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم... ص ١٢٥١،

كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ ثم يأتي فيؤم قومه.... ص ٤٥٦،

كان النبي ﷺ إذا استبح الصلاة قال: سبحانك الله وبحمدك.... ص ١٥٤،

كان النبي ﷺ يجمع بين الرحلين من قتلى أحد في ثوب واحد.... ص ٥٠٣،

كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين في الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة ويسمنا الآية أحياناً

ص ٤٣٧،

كان النبي ﷺ يكر في صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق.... ص ٥٢٥،

كان النبي ﷺ ينهي عن معاكمة أو مكامة.... ص ١٩٨١،

- كان يحاء يقتل أحد تسعة حمرة عاشرهم....ص٤٩٩،
 كان يجلس جلسة خفيفة....ص٣١
 كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد....ص١٤٢،
 كان يحمي خلايا قوم وكان يحيي إليه عشرها....ص٦٤٠،
 كان يخرج يقضي حاجته فأتته بالماء فيتوضأ ويصحب على عصاه و موقيه....ص٣٩٨،
 كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم يرسل....ص٥٣٧،
 كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة....ص١٨٧،
 كان يصلي قبل الجمعة أربعاً ويعدّها أربعاً....ص٢٠٢،
 كان يطول الركعة الأولى من الظهر ... ص ٢٢١،
 كان يطول في الركعة الأولى ما يطول في الثانية ص ٢٢١،
 كان يطيل أول ركعة من صلاة الظهر ص ٢٢١،
 كان يطيل الركعة الأولى على الثانية....ص ٢٢١،
 كان يقبل وهو صائم....ص٣٣٩،
 كان يقبل بعض نسائه....ص٣٣٩،
 كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ....ص٣٤٠،
 كان يقرأ في الظهر في الأولين بأمر الكتاب وسورتين ... ص ٢٢١،
 كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه....ص٤٤٤،
 كأي أنظر إلى ويص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم....ص٧٣٦،
 الكباثر : الإشراف بالله وعقوق الوالدين واليمين الغموس.....ص١١٧٣،
 كتب إلي رسول الله ﷺ أن واث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها....ص١٩٠٦،
 كتب عليكم السعي فاسعوا....ص٧٧٦،
 كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ....ص١٠٤٢،
 كمن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب سحرولة ليس فيها قميص....ص٥٠٨،
 كمن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب منها قميصه الذي مات فيه....ص٥٠٩،
 كمن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب نجراتية الحلة ثوبان وقميصه الذي مات فيه....ص٥٠٩،
 كمن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب حلة حمراء وقميصه الذي مات فيه...ص٥٠٩،
 كمن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب قميصه الذي قبض فيه وحلة نجراتية....ص٥٠٩،
 كل دابة في البحر مذكاة بذكاة الله تعالى....ص١٣٨٤،
 كل ذي عهد في عهده ألف دينار....ص١٩٠١،
 كل شعرة جابة فبلوا الشعر وأتقوا البشرة....ص٣٢٦،
 كل صلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً....ص١٧٨٥،
 كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي والمجنون....ص١٠٤٥،

كل طلاق جائز إلا طلاق المعتز المفلوب على عقله....ص ١٠٤٥،
كلوا فإنه حلال ولكنه ليس من طعامي....ص ١٣٨٧،
كلوا وأنا أكله لأنه ليس من طعام أهلي....ص ١٣٨٧،
كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه....ص ١٣٧٣،
كلوه فإن تسمية الله في قم كل امرئ مسلم....ص ١٣٨٣،
كنا في غزوة فحسبنا المشركون عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء.....ص ٥٦٠،
كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله .. ص ١٣٧٤،
كنا مع النبي ﷺ في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة....ص ٤٢٢،
كنا نعطيهما في زمان النبي ﷺ صاعاً من طعام....ص ٦٨٨،
كنا نقنت قبل الركوع وبعده.....ص ٤١٩،
كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد: السلام على الله، السلام على فلان.....ص ٤٤٦،
كنت أرى رسول الله ﷺ يسلم عن بعينه وعن يساره حتى أرى بياض خده.....ص ٥٤٤،
كنت أقتل القلائد للنبي ﷺ فيقلد الغنم ويقم في أهله حلالاً.....ص ٧٩٧، ٧٩٨،
كنت أفرك الجادة من ثوب رسول الله ﷺ....ص ٣٥٢،
كنت أفرك المني من ثوب النبي ﷺ وهو يصلي فيه.....ص ٣٥٢،
كنت إماماً لو سجدت لسجدنا معك...ص ٥٦٧،
كنت أنام بين يدي الرسول ﷺ رجلاي في قبلته، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي....ص ٣٣٩،

(ل)

لا أخرج إلا ما كنت أخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من تمر....ص ٦٨٨،
لا احتكاف إلا بصوم....ص ٦٦٦، ٦٩٤،
لا بأس بجلد العينة إذا دبغ وبشعرها إذا غسل....ص ٣٦٥،
لا بأس بمسك العينة إذا دبغ ص ٣٦٥،
لا بل عارية مضمونة مؤداة....ص ١٣٥٥،
لا تأخذ إلا سلمك أو رأس مالك....ص ١٤٥٩، ١٥١٠،
لا تأخذ صدقة البقر ما بين الأربعين إلى الخمسين...ص ٥٧٥،
لا تأخذ على الأذان أجراً....ص ٣١، ٤٨٠،
لا تأخذ من الكسور شيئاً....ص ٥٧٨،
لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء....ص ١٥٢٢،
لا تتبع النظرة النظرة فإن الأولى لك والثانية عليك....ص ٧٠١،
لا تشرب في شيء من الصلوات إلا في صلاة العجر....ص ١٦٨،
لا تجوز الهمة إلا محوزة مقبوضة....ص ١٤٢٠،
لا نحرم الإملاجة و لا الإملاجات....ص ٩٤٩،

لا تحرم الرضعة أو الرضعتان أو المصاة أو المصتان... ص ٩٤٩، ٩٥٠.
 لا تحرم المصاة و المصتان.... ص ٩٤٩، ٩٥٠.
 لا تحل الصدقة لمن ملك أوقية فصاعدًا..... ص ٦٣٩،
 لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا..... ص ٥١٥،
 لا تدخل شيئاً فيه بول متنع ولا تبولن في مقتلك..... ص ٢٠٦،
 لا ترفع الأيدي إلا في صبح مواطن..... ص ٤٤٢، ٤٩٧،
 لا ترموا جمره العقبة إلا مصبحين... ص ٧٧٨،
 لا تزال أمي بخير أو على الفطرة... ١٠٣، ٤٠٨،
 لا تستأجره بشيء منه.... ص ١٨١٦،
 لا تستمترا من الميتة..... ص ٣٦٥،
 لا تغفل العاقلة عمدًا ولا عيذاء ولا عفواً..... ص ١٩٠٣،
 لا تنسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكًا يوم القيامة..... ص ١٤٢،
 لا تقطع اليد في ثمر معلق فإذا ضمه الجرين قطعت في ثمن المجن..... ص ١٢٥٠،
 لا تقطع يد السارق إلا في جحفة وقومت يومئذ على عهد رسول الله ﷺ دينارًا أو عشرة دراهم
 .. ص ١٢٥١،
 لا تنفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب..... ص ٣٦٥، ٣٦٦،
 لا تنفعوا من الميتة بشيء.... ص ٣٦٥،
 لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر..... ص ٨٣٠،
 لا تنكح اليتيمة إلا بإذنها..... ص ٩٣١،
 لا تنكح اليتيمة حتى تستأمر..... ص ٩٣١، ٩٥٧،
 لا تنكحوا الثامس حتى تستأمروهن..... ص ٩٣١،
 لا تؤذن حتى يتبين لك الفجر هكذا.... ص ١٦٩،
 لا تشهدني على جور ص ١٤١٣،
 لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة..... ص ٣٧٥،
 لا ثناء (ثني) في الصدقة ص ٥٧٣،
 لا جمعة ولا تشرى إلا في مصر جامع..... ص ٤٨٢،
 لا حبس عن فرائض الله تعالى.... ص ١٣٩٩،
 لا حبس.... ص ١٤٠٠،
 لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول..... ص ٦٢٦، ٦٤٣،
 لا شفعة إلا لشريك لم يقاسم ص ١٥٧٨،
 لا شهادة للمتهم.... ص ١٦٤١،
 لا صدقة إلا عن ظهر غنى.... ص ٦٢١، ٦٩٠،

- لا صلاة إلا بأمر القرآن ص ٤٣٥ ،
لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ص ٤٣٤ ، ٤٩٨ ،
لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ص ٤٢٦ ، ٤٢٧ ،
لا صلاة لمن لا يصبب أثره على الأرض ما يصبب الحين .. ص ٧٨ ،
لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن ص ٤٣٥ ،
لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ... ص ١٢٣ ،
لا طلاق في إغلاق ... ص ١٠٤٤ ،
لا طلاق إلا فيما تملك ولا عتق إلا فيما تملك ص ١١٧٠ ،
لا طلاق قبل النكاح ص ١٠٥٤ ،
لا طلاق ولا عتاق في غلاق ... ص ١٠٤٤ ،
لا طلاق ولا عتاق في إغلاق ص ١٠٤٤ ،
لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم ص ١١٧٠ ، ١٣٢٧ ،
لا عمل إلا بالنية ... ص ٣٢٧ ،
لا غرم على السارق بعدما قطعت يمينه ١٢٥٣ ،
لا فضل لعربي على أعجمي ص ٩٥٧ ،
لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً ص ١٢٥١ ،
لا قطع في ثمر ولا كثر إلا ما أراه الجرين ص ١٢٤٩ ،
لا قطع في الطعام ص ١٢٥٠ ،
لا قود إلا بالسيف ص ١٨٦٢ ، ١٨٩٣ ،
لا قيلولة في الطلاق ... ص ١٠٤٥ ،
لا لعان بين أهل الكفر وأهل الإسلام ولا بين العبد وامراته ص ١٠٦٢ ،
لا ما هو إلا بضعة منك ص ٣٣٧ ،
لا مهر أقل من عشرة ص ٩٣٤ ،
لا نذر في معصية (الله تعالى)، وكفارته كفارة يمين ص ٦٨٧ ، ١١٤٧ ،
لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك بن آدم ص ١١٣٨ ،
لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ص ١١٣٩ ، ١١٧٠ ،
لا نذر فيما لا يملكه ابن آدم ص ١٢٨٢ ،
لا نكاح إلا بشهود ... ص ٨٩٦ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٥٤ ،
لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ص ٩١٩ ،
لا وصية لقاتل ص ١٩٥٨ ،
لا وضوء إلا من حدث ... ص ٢١١ ،
لا وضوء إلا من ربح أو سماع ... ص ٢١١ ،

لا وضوء إلا من صوت أو ربح... ص ٢١١،
 لا وفاء لنذر في معصية... ص ٦٧١،
 لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يقتلن فيه من الجنابة... ص ٢٠٦، ٥٤٦،
 لا يبولن أحدكم في الماء ثم يتوضأ به... ٢٠٦،
 لا يجمع بين متفرق... ص ٦٢١،
 لا يجتمع في أرض مسلم عشر وخراج... ص ٦٣٤،
 لا يحري ولد والده إلا أن يجده مملوكًا فيشتريه فيعتقه... ص ١١٨١،
 لا يحرم من الرضاع إلا ما فتن الأمعاء وكان قبل الفطام... ص ٨٤٥،
 لا يحرم من الرضاع إلا ما كان قبل الحولين... ص ٨٤٥،
 لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث... ص ٤٧٠، ١٨٩٠،
 لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي مائه زرع غيره... ص ١٥١٨،
 لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا... ص ١٠٦٦، ٧١٨،
 لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم... ص ١٢١٣،
 لا يفتل خلاها ولا يعضد شوكة... ص ٧٣٥، ٨٢٤،
 لا يدخل مكة أحد من الناس من أهلها ولا من غيرهم إلا بإحرام... ص ٧٦٤،
 لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم... ص ١٢٧٧،
 لا يزال أمر أمي... ص ١٠٣،
 لا يزال أمي بخير أو على الفطرة... ص ١٠٣،
 لا يزوج النساء إلا الأولياء... ص ٩١٥، ٩٥٧،
 لا ينفك فيه دم... ص ١٢٨٨،
 لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد... ص ٦٨٤،
 لا يعذب بالنار إلا ربها... ص ١٣٠٠،
 لا يقتل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب... ص ٢٦٩،
 لا يفرم السارق إذا أقيم عليه الحد... ١٢٥٣،
 لا يفرم صاحب السرقة إذا أقيم عليه الحد... ص ١٢٥٤،
 لا يفرم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد... ص ١٢٥٤،
 لا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة... ص ٦٢٠،
 لا يفرق بين ولادة وولدها... ص ١٤٦٩،
 لا يفر من قاه ولا من احتلم ولا من احتجم... ص ٦٦١،
 لا يقاد الوالد بولده... ص ١٩٠٥،
 لا ينيل الله صلاة أحدكم حتى يضع الطهور مواضعه... ص ١٥٠، ٥٣٥،

لا يقبل الله صلاة من لا يمس أشفه الأرض كما يمس جهته ... ص ٧٨ ،
لا يلبس المحرم ثوبا مسه ورس : أو زعفران ص ٧٨٩ ،
لا يكتح المحرم ولا يكتح
لا وصية لوارث ولا إقرار له بدين ص ١٧٢٨ ، ١٩١٥ ،
لأن تدع ورثك أغنياء خير لك من أن تدعهم عائلة ص ١٩٥٧ ،
ليكن إله الحق ليكن ص ٧٧١ ،
لنتمش ولنركب ... ص ١١٣٨ ،
لحد للنبي ﷺ وأخذ من قبل القيلة ص ٥١٢ ،
لست من الدد ولا الدد مني ص ١٩٨٢ ،
لست من دد ولا دد مني ص ١٩٨٢ ،
لعن الله المحلل والمحلل له ص ١٠٠٢ ،
لكل سهر سجدتان بعد السلام ص ٤٥٢ ،
لكل سهر سجدتان بعدما يسلم ص ٤٥٢ ،
لكم ألا تحشروا ولا تمشروا ولا خير في دين ليس فيه ركوع ص ١٩٨٣ ،
اللهم ألم تعدني ألا تعذبهم وأنا فيهم ... ص ١٤٨ ،
اللهم انج الوليد بن الوليد والمستضعفين بمكة اللهم اشدد وطأتك على مضر ص ٤١٥ ،
اللهم ركع لك ظهري ص ١٥٤ ،
اللهم سجد لك وجهي ... ص ١٥٥ ،
اللهم وقه للصواب ص ١٠٦٥ ،
لن الله السارق يسرق البيضة تقطع يده ويسرق الحبل تقطع يده ... ص ١٢٥١ ،
لقد رأيته أفرقه من ثوب رسول الله ﷺ ص ٣٥٢ ،
لقد رأيته وأنا أفرقه من ثوب رسول الله ﷺ ص ٣٥٢ ،
لقد كنت أفرقه من ثوب رسول الله ﷺ ص ٣٥٢ ،
لفنرا موتاكم شهادة ألا إله إلا الله ... ص ٥١٤ ،
لك أجران أجر الزكاة وأجر الصدقة ... ص ٥٨٦ ،
لله سهم وللهؤلاء أربعة ... ص ١٢٩٧ ،
للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم ليلة ... ص ٢٠٠ ،
لما أرادوا غسل النبي ﷺ قالوا والله ما ندرى أنجرد رسول الله ص ٤٩٠ ،
لم يأمرني رسول الله ﷺ في أوقاص السفر شيئا ... ص ٥٧٥ ،
لم يجعل لي رسول الله ﷺ نفقة ولا سكنى ... ص ١٠٤٩ ،
لم يفسلوا ودفنوا في دعائهم ... ص ١٤٢ ،
لم يصل النبي ﷺ على شهداء أحد ... ص ٥٠٣ ،

لم يوت لنا في الصلاة على الميت قراءة ولا قول، كبر ما كبر الإمام.... ص ٤٩٨،
 لن يجري ولد والده إلا أن يجده مملوكًا فيشتريه فيعتقه..... ص ١١٨١،
 له المسلمون وعليه ما على المسلمين ص ١٣٣٦،
 لها ما حملت في بطونها وما أبقت فهو لنا شراب وطهور.... ص ٣٦١،
 لها ما حملت في بطونها و لنا ماء غير طهور.... ص ٣٦١،
 لها ما حملت في بطونها و لنا ما بقي من شراب وطهور.... ص ٣٦١،
 لهما اجر د أجر القرابة وأجر الصدقة.... ص ٥٨٦،
 لولا الأيمان لكان لي ولها شأن.... ص ١٠٦٢،
 لولا إيمان سقت لكان لي ولها شأن.... ص ١٠٦٢،
 لولا سقم السقيم وضعف الضعيف لأخرت العشاء إلى ثلث الليل.... ص ٤٠٨،
 لولا الضعيف والسقيم أحببت أن أؤخر هذه الصلاة إلى شطر الليل.... ص ٤٠٨،
 لولا ضعف الضعيف وسقم السقيم لأخرت صلاة العتمة.... ص ٤٠٨،
 لوت قلبي لنسلنك وكفتك وصليت عليك.... ص ٤٩٣،
 ليس بك على أهلك هوان، وإن شئت سبعت عندك وإن شئت ثلثت ثم دوت.... ص ٩٤٣،
 ليس على الأرض من نجاستهم شيء إنما نجاستهم على أنفسهم.... ص ١٩٨٣،
 ليس على المستحاضة إلا أن تغتسل غسلاً واحدًا ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة.... ص ٣٥٠،
 ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجهه على نفسه.... ص ٦٦٥، ٦٩٣،
 ليس على المسلم في فرسه وغلामه صدقة.... ص ٥٧٦،
 ليس على من نام قائمًا أو راكعًا أو ساجدًا أو قاعدًا وضوء.... ص ٣٤٧،
 ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة.... ص ٥٨٣،
 ليس للوضوء من القطرة أو القطرتين.... ص ٢٨٤،
 ليس في الإبل العوامل صدقة.... ص ٦٤٢،
 ليس في البقر العوامل صدقة.... ص ٦٤٢،
 ليس في الخيل والرقيق صدقة.... ص ٥٧٦،
 ليس في الخضراوات صدقة.... ص ٥٨٢،
 ليس في القطرة، والقطرتين من الدم وضوء.... ص ٢٨٥، ٣٤٣،
 ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول..... ٦٤٣،
 ليس في المشيرة صدقة.... ص ٦٤٢،
 ليس في النرم تقريط إنما التقريط في اليقظة فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها..... ص ٤٢٣،
 ليس فيما دون أربعين درهم درهمًا صدقة.... ص ٥٧٨،
 ليس فيما دون خمس ذود صدقة من الإبل..... ص ٦٢٠،
 ليس لقاتل وصية.... ص ١٩٥٨،

ليس للولي مع اليتيم تستأمر وصمتها إقرارها ص ٩٢٢ ،
ليس من البر الصيام في السفر ص ٦٨٢ ،
يلج عليك أملح فإنه عمك ص ١٠٦٧ ،

(م)

ما أبين من الحي فهو ميت ص ١٣٨٩ ،
ما أخاله سرق فقال السارق بلى يارسول الله قال اذهبوا به فاقطعوه ص ١٢٤١ ،
ما أخالك سرق قال بلى يارسول الله فأعاده عليه رسول الله ﷺ مرتين أو ثلاثاً ص ١٢٤١ ،
ما أخرجت الأرض فيه العشر ص ٥٩٦ ،
ما أدرتكم فصلوا وما فاتكم فأقضوا ص ٢٣٧ ،
ما أسرع ما نسي الناس أما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد ... ص ٤٩٤ ،
ما أسكر كثيره فقليله حرام ص ١٨٣١ ،
ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوا وما مات فيه وطفا فلا تأكلوه ... ص ١٣٨٥ ،
ما جهر رسول الله ﷺ بالتسمية في صلاة مكتوبة قط ولا أبو بكر ولا عمر ص ٤٣٦ ،
ما جهر رسول الله ﷺ في صلاة مكتوبة بسم الله الرحمن الرحيم ص ٤٣٧ ،
ما حملك على ما صنعت ؟ قال : رأيت بياض ساقها في القعر ص ١٠٧٤ ،
ما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قدم ولا آخر إلا قال افعل ولا حرج ص ٧١٥ ، ٧١٦ ،
ما سقته السماء فيه العشر وما سقي يغرب أو دالية فيه نصف العشر ص ٥٨٢ ، ٥٨٣ ،
ما شربك لو مت قلبي فقامت عليك ففلسنتك ص ٤٩٣ ،
ما فعله رسول الله ﷺ غير شهر ثم تركه ص ١٧٤ ،
ما في إداوتك ؟ ص ٢٧٥ ،
ما قطع من الحي فهو ميت ص ١٣٨٩ ،
الماء طهور لا ينتجه شيء إلا ما غير طعمه أو لونه أو ريحه ص ٥٤٦ ،
الماء من الماء ... ص ٣٥٤ ،
ما أنهر الدم وأقرى الأوداج فكل ما خلا السن والظفر والعظم فإنها مدى الحبشة ص ١٣٩١ ،
١٣٩٥ ،
ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ، ليس الظفر والسن ص ١٣٩١ ،
ما لفظه البحر فكن وما نصب عنه الماء فكل وما طما فرق الماء فلا تأكل ص ١٣٨٤ ،
مالي أراكم راغبي أيديكم كأنها أذناب خيل شمس ص ٤٤١ ، ٤٤٢ ،
ما نخاتك ودموع عينيك والماء الذي في ركبتك إلا سواء ص ٣٥٣ ،
ما ولدني من سلع الجاهلية شيء ما ولدني إلا نكاح كنتكاح الإسلام ... ص ٩٥٥ ،
المبتاعان بالخيار ما لم يتفرقا ... ص ١٥٣٦ ،
التلاعان لا يجمعان أبداً ص ٩٩٨ ، ١٠٤١ ،

المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبدًا..... ص ٩٩٨،
 المحترق ملعون والجالب مرزوق..... ص ١٩٧٩،
 المحرم إذا لم يجد التملين فليلبس الخفين ولقطع ما أسفل الكعبين..... ص ٧٨٨،
 لعمر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث..... ص ١١٢٠،
 مرضت فأتاني رسول الله ﷺ وأبو بكر يهوداني..... ص ٢٠٥، ٢٦٩،
 المسافر هو وماله لملي قلت إلا ما وقاه الله تعالى..... ص ١٣٤٧،
 مسح أعلى الخف وأسفله... ص ٥٥٦،
 مسح برأسه مرة... ص ٣٣٣،
 السجدة تروضاً لكل صلاة..... ص ٣٤٩، ٥٤٥،
 السجدة تروضاً لوقت كل صلاة..... ص ٣٥٠،
 المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوم وليلة..... ص ٤٠٠، ٤٦٤،
 المسلمون عذول بعضهم على بعض إلا محدوداً في قرية..... ص ١٦٢١،
 المشتري إذا مات مقلداً فوجد البائع متاعه بعينه فهو أسرة للمراء..... ص ١٥٣٩،
 مضت السنة من رسول الله ﷺ ومن الخليفتين من بعده ألا يؤخذ من الخضراوات شيئاً
 ص ٥٨١،
 مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير... ص ١٥٠،
 مفتاح الصلاة الوضوء... ص ١٥٠،
 المكاتب عبد ما بني عليه درهم..... ص ٧٠٧، ١١٢٢،
 مكن جهنك من الأرض حتى تجد حجمها..... ص ٤٥٤، ٥٦٢،
 ملكك بضعك فاختراري... ص ٩٠٣،
 من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه..... ص ١٤٧٧،
 من أتى البيت فليحيه بالطواف... ص ٨٢١،
 من أتى (جاء) الجمعة فليغتسل..... ص ٥٤٨،
 من أحيا أرضاً ميتة فهي له..... ص ٥٨٨،
 من أخذ لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوي عدل.... ص ١٣١١،
 من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها ومن أدركهم قعوداً صلى أربعمائة..... ص ٢٣٦،
 من أدرك ركعة من الجمعة أو غيرها فقد تمت صلاته..... ص ٢٣٦،
 من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلبه فقد أدركها... ص ٣٠٢،
 من أدرك ركعة من صلاة من الصلوات فقد أدركها إلا أنه يقضي ما فاتته... ص ٢٣٦،
 من أدرك عرقة بلبل فقد أدرك الحج... ص ٨٢٠،
 من أدرك منها هذه الصلاة وأتى عرفات... ص ٩٤،
 من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى..... ص ٢٣٦،

من أدرك من صلاة الجمعة أو غيرهاص٢٣٦،
من أذن فهو يقيمص٤٠٦،
من أراد أن يرجع إلى أهله فليكن آخر عهده الطواف بالبيتص٧٧٥،
من استحضر فليوتر ...ص٣٢٢،
من أسلف في شيء فقي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلومص١٥٢٩،
من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم إلى أجل معلومص١٥٢٩،
من اشترى شاة محفلة فهو بخير النظرينص١٥٣١،
من اشترى شيئاً لم يره فله الخيار إذا رآهص١٥٣٢،
من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خسة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثله
....ص١٢٤٩،
من أصابه قيء أو رعاف أو نلس أو أمذى فليصرف وليتوضأص١٨٢، ٢٨٥، ٣٧٠، ٤٣١،
من أعتق شركاً له في مملوك فعليه عتقهص١٠٨١،
من أعتق شقصاً من عبد عتق كله ليس لله فيه شريكص١٠٨٠،
من أعتق شقصاً من عبد بينه وبين شريكص١٠٨١،
من أعتق شقصاً من عبد كلف عتق بقیتهص١٠٨١،
من أعتق نصيباً أو شقيصاً في مملوك فخلاصه عليه في مالهص١٠٨١،
من أعتق نصيباً له في مملوك عتق من ماله إن كان له مالص١٠٨١،
من أفضى إلى فرجه يده وليس دونكما حجاب فقد وجب عليه وضوء الصلاةص٣٣٦،
من أكل قليصم بقیة يومهص٦٧٥،
من أين لك هذا نكل تمر خبير هكذا فقال أعطيت صاعين وأخذت صاعاًص١٥٢٢،
من بدل دية فاقتلوه ...ص١٢٩٨،
من بلغ حداً في غير حد فهو من الممتدينص١٨٣٣،
من ترك الصلاة عمداً فقد كفرص٤٦٩،
من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر جهاراًص٤٦٩،
من تزوج امرأة بكراً على امرأة عنده يقيم معها سبعة أيام وإن تزوج ثيباً يقيم عندها ثلاثة أيام
....ص٩٤٣،
من توضأ يوم الجمعة فيها وتعمت ومن اغتسل فالفصل أفضلص٥٤٩،
من جمع بين صلاتين في وقت واحد فقد أتى باباً من الكبائرص٤١٣،
من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيتص٧٧٥،
من حفر بئراً فله ما حولها أربعون ذراعاً ...ص١٨٢٦،
من حلف باليهودية أو النصرانية فهو يمينص١١٧٦،
من حلف على يمين كاذبة ليقتطع بها مال رجل مسلم أو قال: أخيه لقي الله وهو عليه عصب

...ص ١١٧٣،

- من حلب على يمين ورأى غيرها حير منها ليكفر عن بعينه ثم لبث الذي هو خير... ص ١١٧٥.
- من حمل الجنازة من جوانبها الأربع غفر له مغفرة حتمًا.... ص ٥٠٧،
- من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن تعلق بأستار الكعبة فهو آمن.... ص ١٢٩٦،
- من دل على حير فله مثل أجر قاعله... ص ٧٧، ٧٩٦،
- من ذبح قبل الصلاة فليعد فإنما هي شاة لحم.... ص ١٣٩٤،
- من ذبح قبل الصلاة فليعد مكانها أخرى ومن لم يذبح فليذبح.... ص ١٣٩٤،
- من ذرعه قيء وهو صائم فليس عليه قضاء وإن استقاء فليقض.... ص ٦٦١،
- من درعه القيء فليتم صومه ولا قضاء عليه.... ص ٦٦١، ٦٦٢،
- من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل الناس إلحافًا.... ص ٦٣٩،
- من سأل الناس وعده ما يغنيه فقد سأل الناس إلحافًا.... ص ٦٣٩،
- من سأل الناس وله عدل خمس أواق فقد سأل إلحافًا.... ص ٦٣٩،
- من سأل الناس وله قيمة أوقية فقد ألحف.... ص ٦٣٩،
- من السنة وضع البين على الشمال تحت السرة في الصلاة.... ص ٤٤٠،
- من سرق فاقطعوه فإن عاد فاقطعوه.... ص ١٢٥٥،
- من شهد معنا هذه الصلاة وقد أتى عرقته.... ص ٩٤،
- من شهد منكم الجمعة فليصل قبلها أربعمائة ويعدّها أربعمائة... ص ٢٠٢،
- من صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال فكأنما صام الدهر كله.... ص ٧٠٩،
- من صلى بجماعتنا فهو منا.... ص ٥٢٩،
- من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج.... ص ٤٣٥،
- من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم.... ص ٥٢٨، ٥٢٩،
- من صلى على جنازة في مسجد جماعته فلا شيء له.... ص ٤٩٥،
- من صلى على جنازة في المسجد فليس له شيء.... ص ٤٩٥،
- من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه.... ص ٤٩٥،
- من صلى قائمًا فهو أفضل ومن صلى قاعدًا فله نصف أجر القائم.... ص ١٢٠،
- من طاف حول هذا البيت ستمائة ركعتين.... ص ٧٣٠،
- من غرق غرقاه ومن أحرق أحرقاه.... ص ١٨٩٤،
- من فاته ركعتا الفجر فليقضيهما.... ص ٢١٩،
- من فرق بين والدها فولدها فرق الله بينه وبين أحبه يوم القيامة.... ص ١٤٦٨،
- من الفطرة المضمضة والاستنشاق.... ص ٣٢٦،
- من قاه أو رعف في صلاته فليصرف وليتوضأ وليبن على صلاته ما لم يتكلم.... ص ٣٧٠، ٥١٩،
- من قاه فلا شيء عليه.... ص ٦٦١،

من قتل صيداً بالمدينة يؤخذ سلبهص ٨٠٠،
 من قتل قتيلاً له عليه ينة فله سلبهص ١٢٩٢،
 من قتل كافراً فله سلبه فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً وأخذ أسلابهمص ١٢٩٢،
 من كان تحته امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وأحد شقيقه مائلص ٩٤٤،
 من كان له امرأتان يميل لإحدهما على الأخرى جاء يوم القيامة أحد شقيقه مائلص ٩٤٤،
 من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً ...ص ٢٠٢،
 من لعب بالشرطخ فهو كالذي يتوضأ بلحم الخنزيرص ١٩٨٢،
 من لعب بالتردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمهص ١٩٨٢،
 من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام لهص ٦٧٤،
 من لم يصل ركعتي الغداة ...ص ٢٢٠،
 من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس ص ٢٢٠،
 من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعدما تطلع الشمسص ٢١٩،
 من مات وعليه صيام صام عنه وليهص ٦٨٤،
 من مس امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وابنتهاص ٩١٢،
 من مس ذكره فلا يصل حتىص ١٧،
 من مس فرجه فليتوضأص ٣٣٦،
 من المذي الوضوء ومن المني الفسلص ٣٥٤،
 من ملك ذا رحم محرم منه فهو حرص ١١١٧،
 من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه ...ص ١١١٨،
 من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرهاص ٤٢٣، ٤٢٩، ٥٦٢،
 من نيش قطعاهص ١٢٣٦،
 من نذر وسمى فعله الوفاء بما سعىص ٦٧١، ٦٨٨،
 من نذر أن يطيع الله فليطعهص ٦٧١،
 من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل التي هو فيهاص ٤٢٩،
 من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها لا كرامة لها إلا ذلكص ٤٢٣،
 من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلها إذا ذكرهاص ٤٢٤،
 من نسي صلاة فذكرها في صلاة مكتوبة فليبدأ بالتي هو فيهاص ٤٢٨،
 من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاهص ٧٠٥،
 من نظر إلى فرج امرأة لم تحل له أمها ولا ابنتهاص ٩١٢،
 من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلاناص ١٣٩٤،
 من وجد عين ماله فهو أحق بهص ١٣٣٤،
 من وجد ماله عند جبل فهو أحق به يتبع البائع من باعهص ١٣٣٤،

من وقف بعرفة فقد تم حجه... ص ٩٤،
 من ولد له ولد فأحب أن ينسك فلينسك عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة.... ص ١٩٨،
 المعمر ما تراض عليه الأهلون.... ص ٩٣٤،
 المؤمنون يتكافأ دماؤهم وهم على يد من سواهم ويسمى بذمتهم أدناهم.... ص ١٢٧،
 موت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا يفسده... ص ٣٦٣،
 البيت يذب بكاء أهله... ص ١٢

(ن)

النبي وضوء لمن لم يجد غيره.... ص ٢٧٥،
 نحرنا مع رسول الله ﷺ البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة.... ص ٧٨١، ١٣٩٧،
 نحرنا فرساً على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه... ص ١٣٧٤،
 الذر يمين وكفارته كفارة يمين.... ص ١١٧٧،
 نعم الأضحية الجذع من الضأن.... ص ٦٢٤،
 نعم إذا أدخلهما وهما طاهرتان.... ص ٣٩٦،
 نعم لها أجران أجر القرابة وأجر الصدقة.... ص ٥٨٦،
 نفقة الرجل على أهله صدقة.... ص ٧٤٦،
 النكاح إلى العصبات.... ص ٨٦٦، ٨٧٩،
 نهانا رسول الله ﷺ أن يستحي أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار.... ص ٣٢٢،
 نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة.... ص ١٨١٦،
 نهى النبي ﷺ أن يباع كاليء بكاليء.... ص ١٥٤٤،
 نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب.... ص ١٣٩٣،
 نهى النبي ﷺ عن صفقتين في صفقة... ص ١٤٧٨،
 نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر ورخص في لحوم الخيل.... ص ١٣٧٤،
 نهيت عن قتال المصلين.... ص ٥٢٨،

(هـ)

هنا أبرك رهله أمك فخذ بيد أبيهما شئت.... ص ١٠٦٥،
 هما يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه.... ص ٦٧٥،
 هه قسمتي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما لا أملك.... ص ٩٤٤،
 الهرة سبع... ص ١٥٥،
 الهرة ليست بنجسة.... ص ١٥٦،
 هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ.... ص ٢٨١،
 هل أعظم؟ هل أشرتم؟.... ص ٧٢١،

هل هو إلا بضعة منك... ص ١٧،
هو أخوك ومولاك تعقل عنه وترثه... ص ١١٢٤،
هو أولى الناس بحياة ومماته... ص ١١٢٤،
هو الطهور ماؤه الحل ميتته... ص ١٣٨٣،

(و)

الواحد شيطان والاثنان شيطانان والثلاثة ركب... ص ٧٧٤،
والله ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد... ص ٤٩٤،
وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه... ص ٣٥٩،
وإذا بلغ الذهب قيمته ماتني درهم ففي كل أربعين درهماً درهم... ص ٦٢٥،
وإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته... ص ٤٤٥،
وإذا حاصرك أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم... ص ١٢٧٥،
وإذا شك أحدكم في صلاته فليحصر الصواب... ص ٤٥٣،
وإذا قرأ فاتنعتوا... ص ٧٢،
وأول وقت المغرب حين تغرب الشمس وآخره حين يغيب الشفق... ص ٤١٢،
واستقبل القبلة وصلى ركعتين... ص ٢٤٧،
وأما القضاء والبطيخ والرمان والقصب فقد عفا عنه رسول الله ﷺ... ص ٥٨١،
وأما المعنى ففيه الغسل وأما المذي ففيه الوضوء... ص ٣٥٤،
وأمر بدفنهم في دماهم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا... ص ١٤٢،
وأمرني أن أخذ مما سقته السماء وما سقي بعلأ العشر... ص ٥٨٢،
وأمرهم بأن يشربوا من أبوالها فانطلقوا... ص ٢٠٨،
وإن في النفس الدنية مائة من الإبل... ص ١٨٧٨،
وإن في نفس المؤمن مائة من الإبل... ص ١٨٧٨،
وأن النار لا يعذب بها إلا الله... ص ١٣٠٠،
الواهب أحق بهبته ما لم يشب منها... ص ١٤٢٠،
وتحريمها التكبير... ص ١٥٠،
وتحليلها التسليم... ص ٢٢٣،
والجنازة متوعة ولا تتع ليس معها من يقدمها... ص ٥٠٥،
الوتر ليس يحتم... ص ١١٠،
وترضأت عند كل صلاة... ص ٣٥٠،
وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم... ص ١٢٧٠،
ورأيت النبي ﷺ يعقدن بيده... ص ١١٩،
ودخض في السلم... ص ١٥٢٩،

وصلى بنا كأطول ما قام بنا في صلاة قط لا نسمع صوته....ص ٢٤٣،
 وصلى ركعتين كما يصلي في العيد....ص ٢٤٧،
 وغرف غرفة فمسح برأسه وباطن أذنيه وظاهرهما....ص ٣٣٤،
 وفي الركاز الخمس.....ص ٥٨٤،
 وفي المنى الغسل...ص ٣٥٤،
 وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس....ص ٤١٢،
 وقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس ما لم يسقط (يفب) الشفق....ص ٤١٢،
 وقت المغرب ما لم يغب (يسقط نور) الشفق....ص ٤١١،
 وقلب رداءه فصلى ركعتين....ص ٢٤٧،
 الولاء لمن أعتق....ص ١١٣٥،
 ولا تخمروا وجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة مليئًا....ص ٧٩٠،
 ولا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع....ص ١٤٠،
 ولا طلاق فيما لا يملك....ص ١٠٥٤،
 ولا نيام دون خمس ذود صدقة....ص ٦٢٠،
 ولكنها على قبر نصبك...ص ١١٣،
 ولد الزنا شر الثلاثة...ص ١٢،
 الولد للفراس وللماهر الحجر....ص ١٦٨٣،
 ولدت من نكاح ولم أولد من سفاح....ص ٩٥٥،
 ولكل امرئ ما نوى....ص ٧٠١،
 ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما...ص ٣٣٤،
 وهو يسأل عن الإسلام...ص ١١٠،
 رولي دفته وإدخاله دون الناس أربعة علي والعباس والفضل وصالح مولى رسول الله...ص ٥٠١،
 يسمى بمنهم أذانهم....ص ١٢٧٠،
 ويعاد الوضوء من سبع....ص ٣٤٣،
 (ي)
 يا أبا عمير ما فعل النخير.....ص ٨٠٠،
 يا ابن أخي إذا اشتريت بيتًا فلا تبعه حتى يقبضه....ص ١٤٧٧،
 يا أهل القرآن أوتروا...ص ١١٠،
 يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد....ص ٥٦٤،
 يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر....ص ٤٢٤،
 يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى في أي ساعة شاء....ص ٤٢٧،
 يا رسول الله إن رفاعة طلقني فبطلت طلاقتي....ص ١٠٤٢،

يا رسول الله إن قومنا حديثوا عهد بالجاهلية يأتون بلحمان لا ندرى أذكروا اسم الله عليه
....ص ١٣٨٢،

يا رسول الله هل علي في هذا وضوء ؟ فقال: لا حتى تضع جنبكص ٣٤٨،

يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فمات فهو حلال أكله وشرهص ٣٦٣،

يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليزوجص ٩١٠،

يحرم من الرضاع ما يحرم من السبص ١٠٦٧،

يحلف لكم اليهود خمسينص ٩٨٧، ١٨٩٨،

يذبح عن الغلام شاتان وعن الجارية شاةص ١٩٨٤،

يطلق العبد تطليقتين وتعند الأمة حيضتينص ١٠٥٢، ١٠٥٣،

يطول في الركعة الأولى من صلاة الظهرص ٢٢١،

يفسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب سبع مراتص ٣٥٨،

يفسل الإناء من ولغ الكلب ثلاثاً من ولغ الهرة مرةص ٣٥٨،

يكفيك أن تضع كفيك على الأرض فتمسح بهما وجهك، ثم تميدهماص ٣٩١،

يمسح على خفيه إذا أدخلهما وقدماء طاهرتانص ٣٩٦،

يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهاص ٣٩٩، ٤٦٤، ٥٥٥،

اليمين على المدعى عليه ...ص ٧٦،

اليمين على من أنكرص ١٠٨٦،

ثالثاً: فهرس الآثار

(أ)

- انصر الصلاة إلى عرفة ؟ قال : لا ولكن إلى عسفان أو إلى جلة وإلى الطائفص ٤٦٣ ،
 اثرتني بمرض ثياب خميص أو ليس في الصدقةص ٦٢٣ ،
 ابتوا عنه هدياً فإذا ذبح فقد حلص ٨٠٤ ،
 ابتوا بالهدي واجعلوا بينكم وبينه يوماً أمانة فإذا كان ذلك فليحلص ٨٠٥ ،
 اثنا علي رضي الله عنه وقد صلى فدعا بطهورص ٣٣٣ ،
 اثباتون البية على ما ادعيتهمص ١٨٩٨ ،
 أتى مصدق النبي ﷺ فأخذت بيده وأخذ بيديص ٥٩١ ،
 أجمع المسلمون على أن الرتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهنص ٤١٨ ،
 أحسب كل شيء بمنزلة الطعامص ١٤٧٧ ،
 إذا ارتفع النهار في اليوم الثالث فارمواص ٧٢ ،
 إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو بعد صلاة العصرص ٧٣٠ ،
 إذا أرسلت كليك المعلم فأكل ثلثه وبقي ثلثه فكل ما بقي ...ص ١٣٨٥ ،
 إذا أرسلت كليك فأكل فلا تأكل فإنما أمسك على نفسهص ١٣٨٦ ،
 إذا اعتكف الرجل فليشهد الجمعة وليعد المريض وليشهد الجنائزص ٦٩٦ ،
 إذا أفتت أربماً فصل أربماًص ٤٦٦ ،
 إذا أم القوم فوجد في بطنه رزاًص ١٢٢ ،
 إذا تزوج المرأة فوجد بها جنوناً أو برصاً أو جدماً أو قرناً فدخل بها فهي امرأتهاص ٩٤٢ ،
 إذا جاء الحديث عن النبيص ١٠ ،
 إذا جنت الأرض فقد ذكت ...ص ٢٨٨ ،
 تقطع يده اليمنى فإن عاد قطعت رجله اليسرى فإن عاد استودعته السجن لاني أستحي ألا أدم له
ص ١٢٥٥ ،
 إذا فجأتك حيازة تخشى قواتها وأنت على غير وضوء فقيم لها ...ص ٣٨٨ ،
 إذا فسا أحدكم ...ص ١٢٢ ،
 إذا قال : لا إله إلا الله صلى عليهص ٥٠٤ ،
 إذا كان في الرصايا عتق بدئ بهص ١٩٢٦ ،

إذا كانت بالرجل الحراحة في سبيل الله أو الفروع أو الجذري فيجنب فيخاف أن يموت إن اعتصم

يتم.... ص ٣٩٠،

إذا كانت النجاسة مثل ظفري لم تمنع جواز الصلاة.... ص ٣٧٢،

إذا ولغ الكلب في الإناء فأمرقه ثم اغسله سبع مرات.... ص ٣٥٨،

ارجع إلى أهلك فليس هذا بطلاق.... ص ١٠٤٥،

أرى له مهر نسائها لا وكس ولا شطط.... ص ٩٣٥،

أطيب الصعيد تراب الحرث... ص ٣٨٣،

استكبهوا فإن وجدتم رائحة خمر فأجلدوه.... ص ١٢٠٤،

اهتزلى الصلاة ما رأيته ذلك... ص ١٩٣،

أعتق أبو بكر صهيياً وبلاًاً بمكة.... ص ١١٣٦،

ألم أخرج لكم صاع عمر رضي الله عنه.... ص ٦٥٦،

أما أنها لو ولدت ألزمت ولدها... ص ١٦٨٧،

أما أيمانكم فلحقن دمانكم وأما أموالكم فلووجود القليل بينكم.... ص ١٨٩٨،

أنا أخرج إلى الجدة والطائف وأتصر الصلاة.... ص ٤٦٤،

الناس عيال على أبي حنيفة ص ٧،

أن أبا بكر صلى على فاطمة.... ص ٥١٠،

إن أبا بكر وعمر كانا يتقدمان على الجنائز وهما يعلمان أن فضل لمشي خلف.... ص ٥٠٦،

أن أبا قتادة دخل فسكب له وضوءاً فجاءت هرة فشربت منه فأصغى لها الإناء.... ص ١٥٦،

أن أبا موسى صلى بأصحابه بأصهبان... ص ١٩٩،

أن أبا موسى الأسدي كان بالددار من أصهبان.... ص ١٩٩،

أن ابن عباس كان يطأ جارية له فجاءت بولد فلم يلتزم نسيه.... ص ١٦٨٨،

أن ابن عمر اشترى باع جارية وجعل الخيار للمشتري شهراً..... ص ١٤٤٥،

أن ابن عمر أهدي إليه بيض نعام وظلّين بمكة فردها.... ص ٧٩٤،

أن ابن عمر كاتب عبداً له فعجز عن أول نبح فردّه في الرق... ص ١٠٩٦،

أن ابن عمر كاتب غلاماً له على ألف دينار فأداهما إلا مائة فردّه في الرق.... ص ١٠٩٦،

أن ابن عمر كان إذا خلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه.... ص ٧٨٢،

أن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما لبست ثياباً معصرة وهي محرمة.... ص ٧٨٩،

أن امرأة استسقت راعياً فأبى أن يسقيها حتى تمكنه من نفسها ففعلت فدرأ عمر بن الخطاب الح

عنها.... ص ١١٨٥،

أن امرأة محمد بن عجلان كانت تحمل وتضع في أربع سنين... ص ١٦٨٩،

أن امرأة ولدت ولد ابن أربع سنين قد استوت أسنانه.... ص ١٦٨٩،

أن الحسن بن علي لما مات قدم الحسين سعيد بن العاص... ص ٥١٠،

أن الحلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة أحاروا المزارعة والمعاملة....ص١٨٥،
إن الله فرض على لسان نبيكم الصلاة للمقيم أرسناً وللمسافر ركعتين....ص٤٦٨،
أن دهقانة نهر الملك أسلمت فعرض عمر رضي الله عنه الإسلام على زوجها فأبى فعرق بهما
....ص٩٢٩،

أن رجلاً تدلى على جبل يشتر عسلاً في زمن عمر بن الخطاب فجاهته امرأته فوقفت على الحـ
....ص١٠٤٥،

لأن رجلاً قال له تمتعت فلم أصم حتى مصت أيام عرفة....ص٨٠٩،

أن سمرة بن جندب قال المغني عليه فيترك الصلاة يصلي مع كل صلاة صلاة....ص٤٧١،

أن عائشة رضي الله عنها أمرت ذكوان بالإمامة...ص١١٧،

أن عائشة كان يؤمها غلامها يقال له ذكوان...ص١١٧،

أن عبدالله بن عباس رضي الله عنه كان على بساطه مرفقة حرير....ص١٩٧٧،

أن عبداً كان يقوم على رقيق الخمس وأنه استكره جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فجلبه عمر بن
الخطاب...ص١١٨٥،

أن عثمان بن عفان أمر علياً بإقامة الحد على الوليد بن حقة....ص١٢٢٥،

أن عثمان بن عفان قرأ (ص) على المنبر فقتل فسجد....ص٤٧٥،

أن عزيمة انتضاء الطلاق انتضاء أربعة أشهر....ص١٠٦٠،

أن علياً جهر بالقراءة في صلاة الكسوف....ص٢٤٢،

أن علياً سئل عن السور فقال: هي من السباع...ص١٥٦،

أن علياً سئل عم رجل طلق امرأته فلم تنتقض عذتها حتى تزوج أختها....ص٩١٣،

أن علياً صلى العيد وعثمان رضي الله محصور....ص٤٨٣،

أن علياً قسم يوم الجمل في العسكر ما أجابوا عليه من سلاح أو كراع...ص١٢٩٠،

أن عملاً أغشي عليه أياً لا يصلي....ص٤٧١،

أن علياً قتل مرتدًا وقسم ميراثه بين ورثته المسلمين...ص١٢٧٨،

أن عمر جلد رجلاً وجد منه ريح الخمر الحد ثامناً...ص١٢٠٤،

أن عمر رضي الله عنه رأى جارية تستقي مع رجل فقال لمن هذه قال لعل قل لعله بطاعاً فقالوا
نعم....ص١٦٨٧،

أن عمر صالحهم على أن يأخذ منهم ضعف ما يأخذ من المسلمين من الحقوق الواحة....ص٦٠١،

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب شاهد الزور أربعين سوطاً وسخم وجهه....ص١٦٢٩،

أن عمر قتل ضبماً فأهدى كيبشاً....ص٧٨٧،

أن عمر قضى بذلك في الذي استهوته الجن بالمدينة....ص١٣١٦،

أن عمر كانت له جارية ويوطؤها فولدت ولداً لا يشبه آل عمر ففأه وقال إني أعوذ بك أن يلحق
...ص١٦٨٨،

أن عمر لم يزد في خراج سواد العراق مع قولهما: لو زدنا لأطاعتص١٢٧٦،
 إن كان الأثر قد عرف ص٧،
 إن الله ذبح لكم ما في البحر فكلوه فإنه ذكيص١٣٨٤،
 أن مالك بن أنس حملت به أمه في البطن ثلاث سنينص١٦٨٩،
 أن مجزراً المدلجي رأى أسامة بن زيد وزيداً وعليهما قطيفة قد عطيا وسهما وبدت أندامهما
ص١٣٠٨،
 أن مجنوناً قتل رجلاً بالسيف فأوجب عليّ الدية على عاقلتهص١٨٩١،
 إن مما كان ينلى في القرآن عشر رضعات يحرمن فنسخت بخمس رضعات ...ص٩٥٠،
 إن من أكبر الكبائر الجمع بين الصلاتينص٤١٣،
 أن ولد المغرور حر بالقيمةص٨٧٣،
 إنكم اختلقتم فمن يأتي بدمكم أشد اختلافاً ص٣٢٠،
 إنما السجدة على من سمعها (استمعها)ص٤٧٣،
 إنما قصرت الصلاة لمكان الخطبةص٤٨٩،
 إنما يقصر الصلاة من حمل المتع وحل وارتحل ص٤٦٥،
 إنما يلي الرجل أهلهص٥٠١،
 إنهما يعلمان أن المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضلص٥٠٦،
 أنها أهدي إليها طير أو ظبي في الحرم فأرسلتهص٧٩٤،
 إنها لم تكتب عليكمص٤٧٣،
 أنهم كانوا ينامون وهم محرمون ويفطنون وجوههمص٧٩٠،
 أنه أتى بجنازة وهو على غير وضوء فتيّم ثم صلى عليهاص٣٨٨،
 أنه أتى برجل قد نغب فأخذ على تلك الحال فلم يقطعهص١٢٣٧،
 أنه أتى ببارق فأقر مرتين فقال شهدت على نفسك مرتين وقطعه ...ص١٢٤٠،
 أنه إذا سبق بالجنازة يستغفر لها ويجلسص٥٠٠،
 أنه أجاز الكتابة على الوصفاءص٩٤٠،
 أنه باع أمهات الأولاد ثم رجعص١٦٨٨،
 أنه جعل حين دون الدواوين على أهل الإبلص١٩٠٠،
 أنه جعل الدية على أهل الإبل مائة من الإبل وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهمص١٨٥٧،
 أنه جعل الدية من الدراهم اثنا عشر ألفاًص١٨٩٩،
 أنه حمل الهدى من ثلاثة من الإبل والبقر والغنمص٧٨١،
 أنه سئل عن أوصى له رجل يسهم من ماله فقال: له السدسص١٦٩٥،
 أنه صلى صلاة الخوف بطبرستان ص١٩٨،
 أنه صلى على جنازة فقراً بفاتحة الكتاب وقال: لتعلموا أنه من السنة ...ص٤٩٨،

إله طاف بالبيت سبأ بعد الفجر ولم يصل حتى خرج إلى ذي طوىص ٤٢٦،
 إله نصر في أربعة برد...ص ٤٦٣،
 إله كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارمةص ٤٨٥،
 إله كان يعلمهم القرآن فيقرؤون السجدة عليه مرارًا، فلا يسجد لها إلا مرة واحدة...ص ٢٦٤،
 إله كان يكبر بعد صلاة المغرب يوم عرفة ص ١٣٩،
 إله كان يكبر من صلاة الغداة يوم عرفة ١٣٩،
 إله كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة المغرب...ص ١٣٩،
 إله (عثمان) كان ينهى عن القرآنص ٧٦٠،
 إله وضع على رهوس الرجال على الغني ثمانية وأربعين درهماص ١٢٨٦،
 إني أخذ بكتاب اللهص ٩،
 إني سمعت رسول الله ﷺ يقول ما قبض نبي إلا دفن حيث قبضص ٥١٢،
 أهملت بما أهل به عليه السلامص ٧٣٤،
 أو دسمة تملأ الفمص ٢٨٥، ٣٤٣،
 أوصى الحرث أن يصلي عليه عبدالله بن يزيد فصلى عليه ثم أدخله من قبل رجلي القبر
ص ٥١١،
 أيما شهد شهدوا على حد لم يشهدوا به عند حضرته فإنهم شهدوا ضغن ولا شهادة لهم...ص
 ١٢٤٧،

(ب)

المبول في المسجد أحسن من بعض القياس...ص ١٠
 الية على المدعي واليمين على من أنكر...ص ١٦٢٤،

(ت)

تريض أربع سنين وتعتد أربعة أشهر وعشرا
 تترززه ومزمزه واستنكهوه فترز ومزمز واستنكهص ١٢٠٤،
 تسع تكبيرات ريوالي بين القراءتينص ٥٢٣،
 تشهد ابن مسعود ص ٤٤٩،

(ج)

جنوف الأرض طهورها... ص ٢٨٨،

(ح)

الحج الأكبر يوم البحر والحج الأصغر العمرةص ٨١٥،
 الحرم لا يعبد عاصيًا ولا قازًا بدمص ١٢٨٨،

حبها الميراث مهراً لهاص ٩٣٥،
حين أرتج عثمان أقصر على قوله الحمد لله ثم نزل ...ص ١٣١،

(خ)

خذ سلمك أو رأس مالكص ١٤٥٩،
خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلامص ١٠٤،
خرئت حمامة على ابن مسعود فمسحه بأصبعه ٣٦٢،
الخلع نسخص ١٠٦٦،

(ذ)

ذوق طائر على ابن عمر فمسحه بحصاة وصلى ولم يفسله ٣٦٢،

(ز)

رأيت عائشة تقرأ في المصحف فإذا مرت بسجدة قامت فسجدتص ٤٧٧،
الربيع على ما اشترط العاقدان والرضيعة على المالص ١٣٦٧،
الربيع على ما اصطالحا عليه والرضيعة على المالص ١٣٦٧،

(س)

السارق الطريف لا يقطع قبل وما ظرافته قال يدخل يده في البيت ويخرج المتاع منهص ١٢٣٧،
سألت الزهري عن الكلب يبلغ في الإتياء قال: ينسل ثلاث مراتص ٣٥٨،
سألت ابن مسعود عن قول رسول الله ﷺ في المسكر قال: له الشرية الأخيرة ...ص ١٨٣٢،
سألت عما يقوله بين تكبيرات العيد قال تحمد الله تعالى وتثنى عليه وتصلي على النبي
...ص ٥٢٤،

سئل زيد بن ثابت عن رجل يقول هو يهودي أو نصراني أو بريء من الإسلامص ١١٧٦،
سلوا هؤلاء هل مسح رسول الله ﷺ على خفيه بعد نزول سورة المائدةص ٥٥٤،
سمعت القاسم يقول كان يوم عائشة عبد يقرأ في المصحفص ١١٧،
السكة الطافية حلال لمن أراد أكلهاص ١٣٨٤،

(ش)

الشاة لا تقلدص ٧٩٨،
الشفق الحمرة ...ص ١٠٦،

(ص)

(ص) ليس من عزائم السجود وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيهاص ٤٧٥،
صلاة الأصحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة المسافر ركعتانص ٤٦٤،
صلاة السفر ركعتانص ٤٦٣،

صلاة المسافر ركعتان تمام من غير قصر على لسان نبيكمص ١٦٨،
صلى بنا أبو موسى الأشعري ص ١٩٨،
صلى على من قال: لا إله إلا اللهص ٥٠٤،

(ع)

عصيت ربك وفارقت امرأتكص ١٠٤٣،
علام تصون صاحبكمص ٤٩٢،
علمهم أبو بكر يشهد ابن مسعود على منبر رسول اللهص ٤٤٩،
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحلص ٤٧٣،
عمله وخطؤه سواء ١٨٩١،
على كل مسلم حجة وعمره واجبتانص ٨١٥،

(ف)

فإن كان به علة من كسر أو مرض أو حبس يحول بينه وبين الجماعة فإن فيه بلسانص ١٠٦١،
فلما توفيت دفنها علي بن أبي طالب ولم يؤذن بها أباً بكرص ٥١٠،
في الإناء يلغ فيه الكلب أو الهرة قال: يغسل ثلاث مراتص ٣٥٨،
في المريض بلسانهص ١٠٦١،
في أبيها وضعت أجزأكص ٦٣١،
في عهدي ألا آخذ من راضع اللبن شيئاًص ٥٩١،

(ق)

قدم علينا ابن مسعود فكان يأمرنا أن نصلي بعد الجمعة أربعاً فلما قدم علينا علي أمرنا أن نصلي
سناًص ٢٠٢،
قرأ ابن مسعود (فإن فاءوا فيهن)ص ١٠٦٠،

(ك)

كلنا بصليان ركعتين ويفطران في أربعة بردص ٤٦٣،
كلنا لا بضحيان سنة وستين مخافة أن يراها الناس واجبةص ١٣٩٣،
كلنا ينكران القراءة على الجنابةص ٤٩٨،
كلنا ابن عمر إذا صلى الجمعة صلى بعدها ست ركعاتص ٢٠٢،
كلنا ابن عمر يوتر بركعة ...ص ١٠٩،
كلنا ابن عمر رضي الله عنه يصلي على راحلته ويوتر عليها ...ص ١٨٧،
كلنا ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما يقصران ويفطران في أربعة بردص ٥٦٤،
كلنا إذا أتى برجل طلق ثلاثاً أوجعه ضرباًص ١٠٤٢،

كان أصحاب محمد ﷺ إذا دخلوا المسجد وقد صلى فيه صلوا فرادىص ٤١٠ ،
 كان ابن عمر يصلي على راحلته أينما توجهت يومئذص ١٨٧ ،
 كان (عثمان) يخلل لحيته ٢٤١ ،
 كان عمر وعلي وأصحاب النبي ينهضون في الصلاة على صدور أقدامهم ٤٤٣ ،
 كان لآل محمد بالمدينة وحوش يسكنونهاص ٨٠٠ ،
 كان لا يقرأ في الصلاة على الميتص ٤٩٨ ،
 كان يأخذ الخمس من العنبرص ٥٩٣ ،
 كتب عمر إلى أبي هريرة جمعوا حيث كنتمص ٤٨٢ ،
 كتب عمر بن الخطاب في شاهد الزور يضرب أربعين سوطاً ويسخن وجههص ١٦٢٩ ،
 كفى بالنبي متهص ١٢١٥ ،
 كل ما أصميت ودع ما أنميتص ١٣٨٨ ،
 كل مسكر حرام هي الشربة التي تسكرص ١٨٣٢ ،
 كل وإن أكل نصفهص ١٣٨٥ ،
 كنا نعد من الذنب الذي لا كفارة له اليمين الفموسص ١١٧٣ ،
 كنت مع أنس في جنازة فأمر بالميت فأدخل من قبل رجلهص ٥١١ ،
 كنت مع الحسن بن علي ولقينا أبو هريرة فقال: أرني أقبل منكص ٤٦١ ،
 (J)
 لا أغرب بعده مسلماًص ١٢١٣ ،
 لا أيماننا تدفع عن أموالنا ولا أموالنا تدفع عن أيمانناص ١٨٩٨ ،
 لا تفترض القراءة إلا في ركعة واحدة ... ص ٢١٧ ،
 لا تقتل المرتدةص ١٢٩٩ ،
 لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحي إلا في مصر حامع ...ص ١٤١ ،
 لا حتى ترين القصة البيضاءص ١٩٢ ،
 لا تأكل منهص ١٣٨٦ ،
 لا تزيد المرأة في حملها عن ستينص ١٦٧٠ ،
 لا تمجلن حتى ترين القصة البيضاء ..ص ١٩٣ ، ٣٧٤ ،
 لا تقلد الغنمص ٧٩٨ ،
 لا زكاة في مال الضمارص ٦١٣ ،
 لا نفع كتاب ربنا ولا سنة نبينا بقول امرأة لا تدري أصدقت أم كذبتص ١٠٥٠ ،
 لا يؤم الغلام حتى تجب عليه الحدودص ٤١٦ ،
 لا يؤم الغلام حتى يحتلمص ٤١٦ ،
 لا يصلي على الميت مرتينص ٥٠٠ ،

لا يظلمن عبد خارجاً من العسكر وما كان من دابة أو سلاح فهو لكم... ص ١٢٩٠،
لا يكون الحمل أكثر من ستين.... ص ١٦٧٠،
ليك عدد التراب ليك ص ٧٧٠،
ليك وسعدك والخير في يديك والرياء إليك ص ٧٧٠،
لقد رأيت الغنم يؤتى بها مقلدة ص ٧٩٨،
لم أر السح على الخفين حتى صار عدي أصوا من الشمس ص ٥٥٤،
لم يوقت في صلاة الحنازة بشيء من القرآن وادع بما شئت ... ص ٤٩٨،
لو جازوا مثل ربيعة ومضر فرادى لحددتهم ص ١٢٢١،
لو علمت أنكما تعمدتما لقطعت أيديكما ص ١٨٩٢،
لو كان الدين بالرأي لرايت المسح بباطن الخف أولى من ظاهره ص ٥٥٦، ٥٥٧،
ليس العنبر يركاز وإنما هو شيء دسره البحر ليس فيه شيء ص ٥٩٣،
ليس في العنبر زكاة ص ٥٩٤،

(م)

ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء كاجتماعهم على تحريم نكاح الأخت في عدة الأخت
.. ص ٩١٣،
ما أدري كيف أقضي في هذا فأتيا علياً فقال هو بينكما يرنكما وترثانه ص ١٣٠٨،
ما في البحر من شيء إلا قد ذكاه الله لكم ص ١٣٨٤،
المحرم إذا لم يجد الإزار لبس السراويل ص ٧٨٩،
مسح رأسه ومسح ما أقبل من وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة ص ٣٣٣،
مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن ص ٩٦٦،
المكاتب إذا توالى عليه نجهان رد في الرق ... ص ١٠٩٥،
المكاتب إذا مات عن وفاء قال زيد بن ثابت مات عبداً ص ١١٢٢،
المكاتب إذا مات عن وفاء قال علي وابن مسعود يؤدي كتابته ويحكم بحريته ص ١١٢٢،
١١٢٣،
من أتم الصلاة في السفر فقد رغب عن ملة إبراهيم ص ٤٦٨،
من أجمع إقامة أربع أتم ص ٤٦٥،
من أأنام أربعاً أتم ص ٤٦٥،
من أأنام خمسة عشر يوماً أتم الصلاة ص ٤٦٦،
من تمام أمر الجنائز أن تشيعها من أهلها وأن تحمل بآركانها الأربعة وأن تحنو من القبر
..... ص ٥٠٧،
من شرب سكر ومن سكر هذى ومن هذى اقترى وحد المفتقرين ثمانون ... ص ١٢٢٥،
من فر من كتاب الله رد عليه ص ١٠٧٣،

من كسر عَصًا فهي له وعليه قيمتهاص١٣٣٧،
من نفع في صلاته فقد تكلم ...ص١٤٨،

(ن)

نعم هو ذو المعارج ولكن لا نقول هكذاص٧٧٠،
نهى عن بيع أمهات الأولاد ...ص١٦٨٨،
(هـ)

هديت لسة نبيكص٧٦٢،
هذا الذي نحن فيه رأيص١٠،
هو ابنهما يرثهما ويرثانه وهو للثاني منهماص١٦٨١،
هو أمان رجل من المسلمين كيف أردتهص١٢٧٠،
هو شيء دسره البحر فلا خمس فيه ص..... ٥٩٣،
هو المجذوم ونحوهص٣٩٠،
هي امرأته ابتليت فلتصبر حتى يستبين موت أو طلاق ...ص١٣١٥، ١٣١٦،

(و)

وإن بقي منه رجل فكلص١٣٨٥،
وإن في الإسلام لمتعودًاص١٢٨٤،
ورث امرأة الفار ما دامت في العدةص١٠٧٣،
ولا تجوز الصدقة إلا محوزة مقبوضةص١٤٠١،
الولد لا يبقى أكثر من ستين ولو يظل مغزلص١٦٨٩،
ولوهم يبيعها وخذوا نصف عشر قيمتهاص٥٩٧،
ومسح برأسه ثلاثًاص٣٣٢،

(ي)

يا أبا شريح إن الحرم لا يعذب عاصيًا ولا فاجرًا بدمص١٢٨٨،
يا صاحب الحوض لا تخيرنا فإننا نرد على السباع وترد علينا ...ص٣٦١،
يصلّي المريض مستلقيًا على قفاه تلي قدماء للقبيلةص٤٧٨،

رابقا: فهرس الأعلام

(أ)

إيان بن عبدالله البجلي .ص ١٠٩٦ ،

إيان بن عياش ص ٤٢٠ ،

إبراهيم بن أدهم ص ٢٦٦ ،

إبراهيم التيمي ص ٣٤٠ ،

إبراهيم الحربي ص ٦٢٤ ،

إبراهيم النخعي ص ٨ ، ٩ ، ٢٢٧ ، ٣٢٠ ، ٤٣٧ ، ٤٩٢ ، ٥٠٠ ، ٥١٢ ، ٦٣١ ، ٧١٦ ، ١٣٦٧ ،

١٩٠٢ ،

أبي بن كعبص ٧٨٣ ، ١٣١٢ ، ١٨٣٢ ،

الأثرم ص ٢٨٤ ، ٣٧٠ ، ٤١٦ ، ٤٧١ ، ٥٢٤ ، ١٣٦٦ ،

أحمد بن حنبل ص ٧٤ ، ٧٨ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ،

١١٢ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٤٢ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ،

١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٨ ،

٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٩٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ،

٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٨٢ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٨ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٣ ،

٤٩٨ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ، ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٣٤ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ،

٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٨٤ ، ٥٨٦ ، ٥٨٩ ، ٦١٩ ، ٦٢١ ، ٦٢٣ ، ٦٢٩ ، ٦٦٢ ، ٦٧٢ ، ٦٧٧ ، ٦٩٠ ،

٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٥ ، ٧١٠ ، ٧١٣ ، ٧٢٢ ، ٧٢٤ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٧٠ ، ٧٧٥ ،

٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٩٦ ، ٨٠٠ ، ٨٠٩ ، ٨١٦ ، ٩٠٩ ، ٩١٥ ، ٩٢٢ ، ٩٢٤ ، ٩٣٤ ، ٩٤٢ ،

٩٤٤ ، ٩٤٩ ، ٩٥٤ ، ٩٥٧ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٧ ، ١٠٧٥ ، ١١١٩ ، ١١١٩ ، ١١٣٨ ،

١١٣٩ ، ١١٥٦ ، ١١٧٣ ، ١١٧٥ ، ١١٨١ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٧ ، ١٢٥٠ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٩ ،

١٢٨٣ ، ١٢٨٥ ، ١٢٩٢ ، ١٣٠١ ، ١٣١١ ، ١٣١٦ ، ١٣٣٦ ، ١٣٥٦ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٨ ،

١٣٨٨ ، ١٣٩٢ ، ١٤١٣ ، ١٤٥٩ ، ١٦٢٢ ، ١٨٩٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٨٣ ،

أحمد شاذلي ص ٩١

الأزهري ص ١٠٦ ، ٣٢١ ،

أسامة بن زيد ص ٥٠١ ، ٧٣١ ، ٧٤٣ ، ٨١٨ ، ١٢٧٧ ، ١٣٠٨ ،

إسحاق البصري ص ١٠٢، ١٢٤، ٢٠٣، ٨٠٩، ٨١٦،
 إسحاق بن حازم ص ٦٧٤،
 إسحاق بن راهويه ص ٧٨، ٨٨، ١٥٣، ١٦٤، ٢٧٥، ٣٤٠، ٦١٩، ٧٧٠،
 إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة ص ٥٦٨،
 إسحاق بن عبدالله بن جعفر ص ٥١٤،
 أسعد بن زرارة ص ٤٨٥،
 أسماء بنت أبي بكر ص ٢٤٢، ٧٨٩، ١٣٧٤،
 إسماعيل بن أمية ص ١٠٤٣،
 إسماعيل بن عياش ص ٣٧٠،
 الأشرف بن أبي الوضاح ص ٢٦،
 أشهب ص ٥٨٦،
 أسد بن عمرو ص ٩، ١٠٩، ٥٧٤،
 أسد بن عمرو ص ٧٨،
 أسعد أفندي ص ٢٤، ٣٦،
 أسماء ص ٦٣٣،
 اسماعيل بن مسلم المكي ص ١٩٠٦،
 الأسمندي، محمد بن عبد الحميد أبو الفتح العلاء العالم ص ٢٥، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٣٩
 الأسود ص ٩٣٣،
 الأعشى ص ١٠٤٦،
 الإفريقي ص ٤٠٥،
 أفلح أخو أبي القيس ص ١٠٦٧،
 أنس بن مالك ص ٧، ٧٣، ٧٤، ١٠٥، ١٥٤، ١٨٠، ١٨٨، ١٩٤، ٣٣٥، ٣٣٩، ٢٤١،
 ٣٧٨، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤١٣، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٦٩، ٤٩٦،
 ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١١، ٥١٢، ٥٢٩، ٥٣٦، ٥٤٩، ٥٨١، ٥٨٣، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٣، ٦٤٣،
 ٦٥٦، ٧١٣، ٧١٧، ٧٣٦، ٧٦٠، ٧٦٤، ٨٠٠، ٨٠٥، ٨١٤، ٨٦٣، ٩٤٣، ٩٨٨،
 ١٢٢٥، ١٢٢٧، ١٢٩٢، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٤٣٤، ١٥٣٨، ١٨١٥، ١٩١٥،
 الأوزاعي ص ٧٤، ١٠٢، ١٠٥، ٢٠٣، ٥٢٨، ٥٦٨، ١١١٧، ١٢١٣،
 أيمن الحبشي ص ١٢٥٢،

(ب)

البارقي ص ١٠٣، ١٦٦، ١٨٠، ١٨٨، ٢١٩،
 بائندر ص ٣٠، ٣٣،
 بحر بن كنز السقاء ص ٣٤٨،

بصرة بنت صفوان ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ ،

البسطامي ، علي بن إبراهيم بن يحيى ص ٤١ ،

بشر بن أبي الأزهر ص ١٧٧ ،

بشر بن غياث ص ٣٠٥ ، ١٠٩٤ ، ١١٤٣ ، ١٣٧٠ ،

بشر بن الوليد ص ١٧٧ ،

بقية ص ١٩٧٨ ،

بكر بن عباس ٥١٣ ،

بلال بن رباح ص ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ١٦٣٣ ،

البوطي ص ٣٤٥ ، ٦٩٧ ،

البیهقي ص ٧٦ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٩٤ ،

١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ،

٣٢٨ ، ٣٤٧ ، ٣٤٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٣ ، ٣٤٢ ، ٢٤١ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣ ، ٣٣٢ ، ٣٢٨ ،

٣٥٣ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ،

٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ، ٤٦٣ ،

٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٩٣ ،

٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٥ ،

٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٥٤ ،

٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦١ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩١ ، ٦١٣ ، ٦١٩ ، ٦٢٦ ،

٦٣١ ، ٦٣٣ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٥٦ ، ٦٦٠ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٥ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ، ٦٩٠ ،

٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٩ ، ٧٠٧ ، ٧٣٦ ، ٧٤١ ، ٧٥٧ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٥ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ،

٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٨١ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٤ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ،

٨٠٠ ، ٨٠٤ ، ٨٠٦ ، ٨١٢ ، ٨١٥ ، ٨٢٦ ، ٨٤٥ ، ٨٧٣ ، ٩١٥ ، ٩١٩ ، ٩٢٤ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ،

٩٣١ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٤٠ ، ٩٤٢ ، ٩٤٥ ، ٩٦٩ ، ٩٨٨ ، ٩٩٣ ، ١٠٢٣ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٤ ،

١٠٤٥ ، ١٠٤٨ ، ١٠٥٢ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٦ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٨٦ ،

١٠٩٦ ، ١١١٨ ، ١١٢٢ ، ١١٢٤ ، ١١٤٤ ، ١١٧٣ ، ١١٧٦ ، ١١٨٥ ، ١١٩٠ ، ١١٩٤ ،

١١٩٦ ، ١٢٠٣ ، ١٢١٤ ، ١٢٣٦ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٥ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧٥ ،

١٢٨٤ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٣١١ ، ١٣١٦ ، ١٣٢٠ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٦ ، ١٣٥٦ ، ١٣٧٨ ،

١٣٨٢ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٦٤ ،

١٤٦٩ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٩ ، ١٤٩٧ ، ١٥٠٣ ، ١٥٢٤ ، ١٥٢٨ ، ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٩ ،

١٥٤٤ ، ١٦٦٤ ، ١٦٦٧ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٠ ، ١٦٨١ ، ١٦٨٨ ، ١٦٨٩ ، ١٦٩٦ ، ١٨٢٦ ،

١٨٣٢ ، ١٨٣٣ ، ١٨٤١ ، ١٨٥٧ ، ١٨٦٣ ، ١٨٧٧ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٢ ، ١٨٩٤ ، ١٨٩٧ ،

١٨٩٨ ، ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٢ ، ١٩٠٦ ، ١٩١٣ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٣ ، ١٩٧١ ،

الهيوتى ص ١١٥،

(ت)

الترتبي من ص ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩

النمرقاشي، علي بن عبد الجبار، ص ٩٦، ١٢٦١،

تميم الداري ص ١١٢٤ ،

تیمور باشا ص ۳۶،

(ث)

ثالث بن حمادة ص ٣٥٣،

ثابت بن زهير ص ۱۵۲۸،

ثعلب (أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار) ص ١٠٥، ١١٤٤،

ثعلبة بن زهدم ص ١٩٨،

قویان (مولی رسول اللہ) ص ۲۸۴، ۴۵۲، ۱۶۳۳،

ثور بن يزيد ص ٥٥٦،
الثوري ص ٩٨، ١٠٢، ٤٩٢، ٤٩٥،

(ج)

جابر بن سمرة ص ٤٤١، ٤٤٢، ٤٨٨، ١٢١٩،
جابر بن عبد الله ص ١٠٥، ١٥٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٦٩، ٢٨١، ٢٨٤،
٣٢٦، ٣٤٢، ٣٦٥، ٣٩١، ٤٤٦، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧،
٤٨٨، ٤٩٦، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥١٧، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٤٤، ٥٥٧،
٥٨٢، ٥٨٨، ٥٩٦، ٦٣٣، ٦٧٢، ٦٨٢، ٧١٣، ٧١٦، ٧١٧، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٦٠، ٧٦١،
٧٦٤، ٧٦٥، ٧٧٢، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٨، ٨٠٠، ٨١٥، ٨١٦، ٨٦٧، ٩١٥، ٩٢٤، ٩٣٤،
١٠٠٠، ١٠٠٢، ١٢١١، ١٢٥٥، ١٢٧٩، ١٢٧٣، ١٣٧٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧،
١٣٩٧، ١٤٠٩، ١٥٢٨، ١٥٧٨، ١٦٢٦، ١٦٨٧، ١٨١٦، ١٨٣١،

جابر بن زيد ص ٧١٣،

جار الله ص ٣٣،

جارية بن الربيع ص ١٤٢،

جبير بن مطعم ص ٤٢٧،

الجرجاني ص ١٤، ٧١

جرير بن عبد الله ص ٤٠٧،

الجصاص ص ١٥٣٩،

جعفر بن أبي طالب ص ١٧٨٣، ١٩٨١،

جعفر بن محمد بن علي ص ١٢٨٧،

جعفر بن مرام ص ١٧٠،

جعفر بن يعلى ص ٢٦٤،

الجلال السيوطي ص ٥١٢،

جميل بن زيد ص ٩٤٢،

جريس بن سعيد ص ١٠٥٤،

(ح)

الحارث ص ١٢٢،

الحارث بن نبهان ص ٥٠٤،

حارثة بن النعمان ص ١٤١، ١٤٢،

الحاسفي ص ٢٤،

الحاكم ص ١٠١، ١٠٣، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١٤٥، ١٥٠، ٢٠٨، ٢٢٠، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٩٦،

الحاكم الشهيد ص ١٥،
 حيان بن منفذ ص ١٤٤٥،
 حبيبة بنت أبي نحرأة ص ٧٧٦،
 جبوش بن رزق الله ص ٩٢٤، ١٢١١،
 الحجاج بن أرطاة ص ٢٧٥، ٨١٥،
 الحجاج الثغفي ص ٦٥٦،
 حجير بن عيسى ص ٤٣٨،
 حذيفة بن اليمان ص ١٩٨، ٣٤٨، ٥٢٢، ٥٢٣، ٦٣١، ٩٦٦، ١٢٧٦، ١٨١٦،
 حذيفة بن أسيد ص ٥٠٢،
 حرب ص ٥٢٤،
 الحرث الأعور ص ٦٢٦،
 الحرث ص ٥١١،
 حرملة ص ٨٠٨،
 الحسن بن أبي مالك ص ٨٥٤، ١٤٨٥، ١٤٨٧، ١٨٠٨،
 الحسن البصري ص ٩٨، ١٩٨، ٢١٧، ٢٤٣، ٢٦٨، ٤١٠، ٤١٨، ٤٥٤، ٥٠٠، ٦٣١،
 ٧١٣، ٨٠٩، ٨١٦، ٨٣٣، ١٠٠٠، ١٢٥١، ١٢٧٨، ١٣٦٧،
 الحسن بن زياد ص ٩، ١٣، ١٥، ١٦، ٨٣، ١٧٨، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٦٨،
 ٢٧٥، ٢٧٨، ٣٠٠، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٦٦، ٣٨٤، ٣٩٠، ٤٩٠، ٥٠٩، ٥١٨، ٥٧٤، ٥٩١،
 ٦٥٠، ٦٦٥، ٦٧٢، ٦٩٤، ٧١٩، ٧٤٣، ٧٦٨، ٧٨٣، ٨٤١، ٨٥٤، ٨٧٨، ٩١٤، ٩٦٣،
 ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٧، ١٠١٤، ١٠١٩، ١١٥٨، ١١٦٠، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٥٣، ١٢٩٨،
 ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٢١، ١٣٧٥، ١٤٢٧، ١٤٦٨، ١٤٨٥، ١٤٨٨، ١٤٩٠، ١٥٣٣،
 ١٥٥٥، ١٦١٣، ١٩٢٣، ١٩٤١، ١٩٨١،
 الحسن بن صالح ص ١٧٣،
 الحسن بن علي ص ٥١٠، ١٠٤٢، ١٢٢٥، ١٩٨٤،
 الحسن بن عمارة ص ٧٦٢، ١٨٢٦،
 حسين بن الحرث الجذلي ص ٦٩٩،
 الحسين بن عبدالله بن عبيد الله ص ٥١٢،

الحسين بن علي بن أبي طالب ص ٤٦١ ، ٥١٠ ، ١٢٢٥ ، ١٩٨٤ ،
 الحسين بن علي الكريبي ص ٣٥٨ ،
 حصير ص ٤٩٩ ،
 حفص بن أبي داود ص ٧٦٢ ،
 حفصة ص ٣٩ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ،
 الحكم بن عمير ص ١٩٧٨ ،
 حكيم بن حزام ص ٦٢١ ، ١٤٧٧ ، ١٥٣٦ ،
 حماد بن سلمة ص ٨ ، ٣٣٥ ، ٤٩٢ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ،
 حماد بن أبي حنيفة ص ٩ ،
 حماد بن أبي سليمان ص ٣٢٠ ،
 حماد بن عبد الرحمن ص ٧٦٢ ،
 حماد بن يزيد ص ١٠٩ ،
 حمزة الأسلمي ص ١٣٠ ،
 حمزة بن عبد المطلب ص ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ،
 حمزة بنت جحش ص ٣٥٠ ، ٣٧٩ ،
 الحميدي ص ٥٠٥ ،
 حويصة بن سمود الأنصاري ص ١٨٩٧ ،
 حنظلة بن عامر ص ١٤٥ ،
 حي بن عبد الله ص ١٤٦٨ ،

(خ)

خالد بن إدريس ص ٤٩٧ ،
 خالد بن إلياس ص ٤٤٤ ،
 خالد بن صبيح ص ٨٨٠ ،
 خالد بن القاسم المثنائي ص ١٥٣ ،
 خالد بن معدان ص ٥٣٤ ،
 خالد بن نافع الأشعري ص ٤٩٦ ،
 خالد بن الوليد ص ١٣٨٧ ، ١٤٠٤ ،
 خالدة بنت أبي وقاص ص ٤٤١ ،
 الخثعمية ص ٧٦٦ ،
 خديجة بنت خويلد ص ٩٢٩ ،
 الخرشبي ص ١٢٠ ، ٥٦٣ ،
 الخرقني ص ٤٨٩ ،

الخنزجي، نصر بن محمد بن محمد
 خزمية بن ثابت ص ٤٠٠، ٤٦٤،
 الخصائص ص ١٣، ٨٧٦، ٨٧٧، ١٤٠٤، ١٥٣٩، ١٧٤٥،
 الخصب بن حيدر ص ٥٣٧،
 الخطابي ص ١٠٥،
 خلف بن أيوب ص ٢٦٦،
 خواهر زادة ص ١٠٤، ١٤٠،

(د)

الدار قطني ص ٧٦، ٧٨، ٨٨، ٩٤، ١٠٦، ١١١، ١٢٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٩، ١٨٢،
 ١٩٤، ٢٠٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠٢، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤١،
 ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٨، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٦،
 ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨،
 ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٨، ٤٦٤، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٩٣، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥١٥، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦،
 ٥٤١، ٥٤٦، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٨٩، ٦١٩، ٦٢٣، ٦٢٩، ٦٦٦، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩،
 ٦٩٠، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٩، ٧٥٧، ٧٦٥، ٧٧١، ٧٧٦، ٧٩٠، ٧٩٠، ٩١٥، ٩١٩، ٩٣١، ٩٣٤،
 ٩٦٦، ٩٩٨، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٦٢، ١٠٦٦، ١٠٨٦، ١١٢٠، ١١٩٤، ١٢٠٤،
 ١٢٥٣، ١٢٥٥، ١٢٩٩، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣٥٦، ١٣٩٤، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٢٠،
 ١٤٤٥، ١٤٥٩، ١٤٦٤، ١٤٧٧، ١٥٠٣، ١٥٢٢، ١٥٢٤، ١٥٢٨، ١٥٣٢، ١٥٣٣،
 ١٦٢٤، ١٦٧٠، ١٦٨٩، ١٧٢٨، ١٨٤١، ١٨٦٣، ١٨٧٧، ١٩٠١، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٥٨،

السنارمسي ص ١٤٤، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٧٥، ٤١٩، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٧٠، ٤٧١،
 ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٩٣، ٤٩٧، ٥٣٩، ٥٥٧، ٥٧١، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٦، ٥٨٨، ٦٢٠، ٦٦٢،
 ٦٧٤، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٧٩، ٨١٢، ٩٠٦، ٩٤٣، ٩٤٤، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٥٢،
 ١٠٦٢، ١١٧٥، ١٢٧٥، ١٢٨٣، ١٢٩٢، ١٢٩٥، ١٣٠٧، ١٣٧٣، ١٣٧٨، ١٣٨٣،
 ١٣٨٧، ١٤٩٠، ١٤٩٣،

داود ص ١٠٢، ١٦٦، ١٧٣، ٣٨٢، ٤٤٦، ٥٢٨، ١٠٤٢، ١٢٥١،

الديوسي ص ١٤،

الدميري ص ١٣٨٥،

دعتم بن قران ص ١٩٠٠،

دعقانة نهر الملك ص ٩٢٨،

١٥٢٩، ١٥٧٨، ١٧٢٨، ١٨٢٦، ١٨٧٨، ١٨٩٤، ١٩٠٠، ١٩٠٢، ١٩٧٧، ١٩٧٨،

زينب بنت جحش ص ٣٤٩، ١٠٦٦، ١٠٦٧،

زينب السهمية ص ٣٤٠،

زينب بنت محمد ص ٩٢٩،

رونب (امراة بن مسعود) ص ٥٨٦،

(س)

السائب بن يزيد ص ٤٧٥،

سالم بن عبد الله بن عمر ص ١٨٨، ٤٤١، ٥٠٥، ٥٩٦، ٦١٩، ٦٧٥، ١٠٤٨،

سبط بن الجوزي ص ٨٧٩،

سحنون ص ١٤٤، ٤٦٥،

السدي ص ٨١٨،

سراقة بن مالك ص ١٩٠٥، ١٩٠٦،

السرخسي ص ١٣، ١٥، ١٦٨، ٢١٣، ٣٥٠، ٥٩١، ٦٤٨، ٨٧٩،

سُرُق ص ١١٢٠،

السرقتلي، القاسم بن ثابت، ص ١٣٢،

السروري ص ٨٧٩،

سعد بن أبي مالك ص ٤٣٨،

سمعد بن أبي وقاص ص ٣٣٧، ٤٩٤، ٥٤٣، ٥٤٤، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٧٠، ٨٠٠، ١٣٨٥،

١٤٣٤،

سعد بن سعيد ص ٤٢٥،

سعد بن معاذ ص ٢٦٧، ٥٠٧،

سعد بن جلي ص ٩٢، ٩٧،

سعيد بن أبي سعيد ص ٣٦٣،

سعيد بن جبير ص ٧٨، ٣٩٠، ٤٧٥، ٦٣٣، ٦٧١، ٧١٨، ٨١٦،

سعيد بن زيد ص ٥٨٨،

سعيد بن العاص ص ١٩٨، ٥١٠،

سعيد بن عبة القطان ص ١١٥٧،

سعيد بن المرزبان ص ١٢٨٧،

سعيد بن المسيب ص ١٠، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٨٤، ٥٠١، ٥٢٣، ٨١٦، ١٢٧٨، ١٥٢٨، ١٩٠١،

سعيد بن منصور ص ١٤٨، ٥٨٨، ١٣٨٢،

صفيان بن حسين ص ٦٦٦،

صفيان بن سعيد الثوري ص ٧، ٧٤، ٩١، ١٩٤، ٥٠٥، ٨١٢، ٨١٦، ٩٥٦،

سفيان بن عامر ص ٣٢٠،
 سفيان بن عينة ص ٥٠٥، ٥٩٣، ٨١٢،
 سفيان ص ٤٩٧، ٦٦٠،
 سفيان بن حسين ص ٦٩٤،
 سفيان النجار ص ٥١٣،
 سفيان بن وهب ص ٦٤٠،
 سلام العطار ص ١٣٧٨،
 سلحوقي ميرانشاه ص ١٩٨٦،
 سلمان ص ربيعة ص ٧٦٢،
 سلمان الفارسي ص ٣٦٣، ٣٧١، ٧٨١، ١٣٨٥،
 سلمة بن الأكوع ص ٥٨٩،
 السمرقندي، أبا القاسم ص ٢٧،
 السمرقندي، علاء الدين محمد بن أحمد ص ٢٥، ٢٧، ٣١، ٣٣، ٤٢، ٤٣،
 السمرقندي، عمر بن عثمان ص ٣٣، ٤٣،
 السمرقندي، محمد بن أحمد بن عبدالعزيز، ص ٤٠،
 السمرقندي محمد بن مسعود بن علي ص ٤١،
 سمرة بن جندب ص ٤٧١، ٥٤٨، ٥٤٩، ٩٢٤، ١١١٧، ١١١٨، ١٢١١، ١٣٣٤، ١٥٢٨،
 سليك الطفاني ص ٤٨٧، ٤٨٨،
 سليمان بن أبي داود الحراني ص ١١٧٦،
 سليمان بن إسحاق ص ٤٣، ١٩٨٧،
 سليمان بن داود (عليه السلام) ص ٩٢٩،
 سهل بن أبي حنيفة ص ٥١٩،
 سهل بن سعد ص ٤٨٠، ٩٩٨،
 سهل بن سعيد ص ١٥٢٨،
 سهيل بن البيضاء ص ٤٩٤، ٤٩٥،
 سواد بن غزوة ص ١٥٢٢،
 سوار بن مصعب ص ٢٨٥،
 سويد بن عبدالعزيز ص ٦٦٦،
 سويد بن غفلة ص ٥٩١، ٦٢٠، ٦٢٤، ٦٩٤، ١٣٧٤.

(ش)

الشافعي ص ٣٦٨،
 الشافعي ص ٧، ٢٩، ٣١، ٣٦، ٤٤، ٧٤، ٧٨، ٨١، ٨٨، ٩٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٩، ١٢٤.

الصاوي ص ٣٤٦،

صبي بن معبد ص ٧٦٢،

الصدر الشهيد ص ١٢٤٤،

صفوان بن أمية ص ٩٢٨، ١٣٥٥، ١٣٥٦،

صفوان بن عسال المرادي ص ٣٤٦،

صفية بنت عبدالمطلب ص ٥٨٩،

صفية (أم المؤمنين) ص ٨٦٣،

صهيب الرومي ص ١١٣٦،

الصيمري ص ٩، ١٠

(ض)

الضحاك من سقيان ص ١٩٠٦،

الضحاك بن مزاحم ص ١٦٨٩،

ضمرة بن ربيعة ص ١١١٨،

(ط)

طاش كيري زادة ص ٢٤،

طاروس ص ٩٨، ٤٩٨، ٥٩٢، ٦٣٠، ٦٣٣، ٦٥٦، ٦٥٨، ٧١٣، ٨١٩،

الطبرستاني ص ١٠٥، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٥، ١٧٤، ١٨٠، ١٩٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١، ٢٤٣،

٢٤٨، ٢٧١، ٢٩١، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٥٣، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٨٦، ٤٠١،

٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٠، ٤٤٢، ٤٥٤، ٤٦٩، ٤٨٤، ٤٩٦، ٥٠٧، ٥١٠، ٥٣٧، ٦٠٤، ٦٣١،

٦٤٣، ٦٨٨، ٧١٠، ٧٧٦، ٩٢٤، ٩٣٤، ٩٥٥، ١٠٤٧، ١٠٥٢، ١١٥٧، ١٢٠٤، ١٢١١،

١٢٩٨، ١٣٢٠، ١٣٨٨، ١٤٠٠، ١٦٦٣، ١٦٩٥، ١٩٠٠، ١٩٠٥، ١٩٨١، ١٩٨٢،

الطبري ص ٣٦٥، ٦٣١،

الطحاوي ص ١٣، ١٦، ٣٥، ٧٩، ٨٣، ٩١، ٩٢، ١٠١، ١١١، ٢٠٣، ٢١٧، ٢٤٢، ٢٤٧،

٢٤٨، ٢٨٣، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٢١، ٣٣٠، ٣٤٣، ٣٥٨، ٣٨٨، ٤٠٨، ٤٣٨، ٤٦٥، ٤٦٨،

٥١٢، ٥٥١، ٥٧٦، ٦١٩، ٧٧٨، ٨٠٥، ٨٠٩، ٨١٨، ٨٤٣، ٨٦٨، ٨٨٦، ٩٤٤، ٩٦١،

٩٨٦، ٩٩١، ١١٢٠، ١١٤٢، ١١٤٣، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٥١، ١٢٧٨، ١٣٠١، ١٣٠٨،

١٣٩٣، ١٣٩٩، ١٥٢٨، ١٦٨١، ١٦٨٨، ١٨١٦، ١٨٣٢، ١٨٥٩، ١٨٩٨،

طوالي علاء الدين ص ١٩٨٦،

طلحة بن عبيد الله ص ٨١٥، ٨١٦،

طلح بن علي ص ٣٣٧،

(ع)

عائذ بن عمرو ص ٣٧٨،

عائشة ص ١١، ١٠٥، ١١٣، ١١٧، ١٢١، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٩، ١٨٣، ١٩٢، ١٩٤، ٢٢٨، ٢٤٢، ٢٨٨، ٣٢٢، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٧٠، ٣٧٨، ٤٢٤، ٤٣١، ٤٤٥، ٤٥٧، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٧، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٥٥، ٥٨١، ٥٨٣، ٦٢٦، ٦٣٣، ٦٤٣، ٦٥٦، ٦٦٦، ٦٧١، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٨٤، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٩٤، ٧٠٧، ٧١٣، ٧٢٢، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٦٥، ٧٧٧، ٧٨٢، ٧٨٦، ٧٩٤، ٧٩٧، ٧٩٨، ٨١٠، ٨١٦، ٨١٨، ٨٢٦، ٨٣٠، ٨٤٥، ٩٠٣، ٩٠٦، ٩٣٣، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٨٨، ١٠٤٢، ١٠٤٤، ١٠٤٨، ١٠٥٢، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١١١٨، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٩٨، ١٣٠١، ١٣٨٢، ١٣٨٨، ١٦٧٠، ١٦٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩٩، ١٩٧١،

عاشر أفندي ص ٣٠، ٣٣

عاصم بن حمزة ص ١٢٢،

عاصم بن ضمرة ص ٦٢٦،

عاصم بن عمر بن قتادة ص ١٤٥،

عامر بن جثيب ص ٥٠٧،

عامر بن ربيعة ص ٤٢٢،

عامر الشعبي ص ٩، ١٩٠٢،

عامر ص ٥٠١،

عبادة بن الصامت ص ١٠٦، ٤٣٤، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢٩٣، ١٤٧٦، ١٥٢٦،

عباس بن عبدالمطلب ص ١٠٣، ٥٠١،

عبدالحبار بن علي التمرقاشي ص ١٩٨٦،

عبدالحق ص ١٠٩، ٣٤٦، ٥٧٨، ١٩٠٠، ١٩٧٨،

عبدالرحمن بن أبي بكرة ص ٤٠٠،

عبدالرحمن بن إسحاق الكوفي ص ٤٤٠،

عبدالرحمن بن إسحاق الواسطي ص ٥٣٧،

عبدالرحمن بن حصة ص ١٣٨٨،

عبدالرحمن بن رافع بن خديج ص ٥١٣،

عبدالرحمن بن زياد الأفريقي ص ٥٤٢،

عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب ص ٦٦٠،

عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود ص ١٥٠٣،

عبدالرحمن بن عمار بن سعد ص ٥٢٢،
 عبدالرحمن بن عوف ص ٣٩٨، ٥٠١، ١٠٤٢، ١٠٧٣، ١٢٥٣، ١٢٨٧،
 عبدالرحمن بن قيس ص ١٥٠٣،
 عبدالرحمن بن كعب بن مالك ص ٤٨٥، ١٨٤١،
 عبدالرحمن بن مهدي ص ٩٠، ٩١،
 عبدالرحمن بن هرم ص ٨،
 عبدالرحمن بن يعمر الدليمي ص ٨١٢، ٨٢٠،
 عبدالرزاق ص ٨٨، ١٠٤، ١١٧، ١٤٠، ١٤١، ١٥٦، ٢٤٣، ٢٧١، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٨،
 ٣٦١، ٣٦٣، ٣٧٤، ٤١٤، ٤٥٤، ٤٨٢، ٤٩٢، ٥٠٥، ٥٩٣، ٥٩٦، ٩٦٦، ١٢١٣،
 ١٢١٥، ١٣١٥،
 عبدالسلام بن أبي الجنوب ص ٧٣٠،
 عبدالعزيز بن محمد ص ٤٢٥،
 عبد قيس ص ٩٧٣،
 عبدالكريم الجزري ص ٢٤٣، ٣٤٠،
 عبدالله بن أبي أوفى ص ٧، ٣٢٢، ٣٣٣، ٤٩٦،
 عبدالله بن أبي بكر ص ٦٧٤،
 عبدالله بن أحمد ص ٤٧٥،
 عبدالله بن بحينة ص ٤٥١، ٤٥٢، ٧١٧،
 عبدالله بن ثعلبة بن صغبر ص ٦٨٩،
 عبدالله بن حذافة.... ص ٦٨٨،
 عبدالله بن دينار ص ١١١٨،
 عبدالله بن رافع ص ٤٠٨،
 عبدالله بن الزبير ص ١٠٥، ١٤٥، ٢٠٧، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٩٠، ٤٩٤، ٧١٣، ٨١٨، ١٠٤٥،
 ١٣٧٤،
 عبدالله بن زيد.... ص ٣٢٤، ٣٣٧، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٦،
 عبدالله بن سعد بن سهل ص ١٨٩٧،
 عبدالله بن شداد ص ٦٣٣،
 عبدالله بن شقيق العقيلي ص ١٩٨، ١٢٩٧،
 عبدالله بن شمر ص ٤١٧،
 عبدالله الصنابحي ص ٤٢٤،
 عبدالله بن عامر ص ١٥٤، ١٨٧،
 عبدالله بن عمرو بن العاص ص ٣٧٨، ٤١١، ٤١٢، ٥٢٢، ٥٤٢، ٦٣٣، ٧١٥، ٧٧٩، ٨٠٦،

٨١٩، ٩٢٩، ١٠٦٢، ١١٧٣، ١٢٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٥٢٤، ١٨٣٢، ١٨٧٧، ١٩٠٥،
 عبدالله بن المبارك ص ٧، ٢٣٣، ٥٠٥، ٦١٥، ١٩٦٩،
 عبدالله بن محمد الرملي ص ٦٦٥، ٦٩٣،
 عبدالله بن محمد المدوي ص ٤٨٤،
 عبدالله المديني ص ٦٥٦،
 عبدالله بن مقفل ص ٤٣٦، ٤٣٧،
 عبدالله بن يزيد ص ٥١١، ٦٦٦، ٦٩٤،
 عبد الواحد بن أيمن ص ١٣٥٢،
 عبد الله بن عبدالله ص ١٩٨،
 عيدة بن حسان ص ١١٢٠،
 عيدة السلماني ص ٩١٣،
 العنابي ص ١٤٤٥،
 عتبة بن يقطين ص ٥٠٤،
 عثمان بن أبي العاص ص ١٩٤، ٣٧٨، ٤٨٠، ٤٨١، ٧٣٦،
 عثمان بن حنيف ص ١٢٧٦،
 عثمان بن عبدالرحمن الوقاصي ص ١٠٦٢،
 عثمان بن عطاء ص ١٠٦٢،
 عثمان بن عفان ص ١٠٤، ١٣١، ١٩٨، ٢٤١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٧٠، ٤٣٦، ٤٦٥، ٤٦٦،
 ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٣، ٤٨٤، ٥٢٣، ٥٣٤، ٥٣٦، ٧١٣، ٧٦٠، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٩٠،
 ٨١٦، ٨٧٣، ١٠٦٠، ١٠٧٣، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢١٤، ١٢٢٥، ١٤٠١، ١٥٢٠، ١٨١٥،
 ١٨١٦، ١٨٧٧، ١٩٠١، ١٩٦٣،
 عثمان بن خالد ص ٥٦٦،
 عثمان بن محمد بن ربيعة ص ١٠٩، ٤١٨،
 عدي بن ثابت ص ٨، ٣٥٠،
 عدي بن حاتم ص ١٣٩٢،
 عدي بن الفضل ص ٩١٩،
 عرفة بن أسعد ص ١٩٧٨،
 عروة بن الزبير ص ٣٤٠، ٣٤٢، ٥١٠، ٥٨٨، ٧٨٩، ١٨١٥،
 عروة بن مضر ص ٨٢٠،
 عروة بن المغيرة ص ٣٩٦،
 عصمة ص ١٢٩٨،
 عطاء بن أبي رباح ص ٨، ٩٨، ٣٤٠، ٦٣١، ٧١٣، ٧١٦، ٨٠٩، ٨١٦، ٨١٨، ١٩٧١،

حطاه بن يسار ص ٤٥٢، ٤٩٨، ٥٦٧، ٥٦٨،
 حطاه بن حجلان ص ٣٧٨، ١٠٤٥،
 حطبة الموني ص ٨، ٥١٢، ١٠٤٨، ١٢٥٩، ١٨٩٨،
 حنيفة بن عامر الحمصي ص ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٧٥، ٥٢٤، ٥٣٩، ١٠٠٢، ١١٣٧، ١١٧٧،
 ١٩٠٠،
 حكرمة ص ٨، ٩٨، ٨٠٩، ٩٢٨، ١٠٧٤، ١١٤٤،
 الحلاء بن كثير ص ٣٧٨، ١٩٤٣،
 علاء الدين ... ص ٦٧١،
 حلفمة ص ٤٥١، ١٣٧٤، ١٨٣٧،
 علي بن إبراهيم البساطي ص ١٩٨٧،
 علي بن أبي سارة ص ٥٠٧،
 علي بن أبي طلحة ص ١١٩٤،
 علي بن أبي طالب ص ٨٧، ٨٨، ٩١، ١٠٦، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦،
 ١٩٨، ٢٠٢، ٢٤٢، ٢٨٥، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٧١، ٣٧٨، ٤٠٠، ٤٣٥، ٤٣٨،
 ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٦٤، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٩٦، ٥٠١، ٥٠٦، ٥١٠، ٥٢٧،
 ٥٣٧، ٥٤١، ٥٥٦، ٥٧٨، ٦١٣، ٦٢٤، ٦٢٦، ٦٣١، ٦٤٣، ٦٩٠، ٦٩٣، ٦٩٦، ٧٣٤،
 ٧٦٢، ٧٦٤، ٧٨١، ٧٨٥، ٨٠٦، ٨١٨، ٨٣٥، ٨٧٩، ٩١٣، ٩٤٢، ٩٥٥، ٩٩٨،
 ١٠٠٢، ١٠٤٣، ١٠٤٥، ١٠٥٢، ١٠٥٤، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٦، ١٠٩٥، ١٠٩٦،
 ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٤٤، ١١٨٩، ١١٩٦، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢٢٠، ١٢٢٥،
 ١٢٣٧، ١٢٣٩، ١٢٤١، ١٢٥٥، ١٢٧٨، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٣٠٨، ١٣١٥، ١٣١٦،
 ١٣٢٠، ١٣٢٧، ١٤٢٠، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٨١٥، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٧٧، ١٨٩٢،
 ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٦٣،
 علي بن إسحاق ص ١١١،
 علي بن رباح ص ١٩٩،
 علي بن زيد ص ١٤٩٧، ١٩٧٩،
 علي بن سالم ص ١٤٩٧، ١٩٧٩،
 علي بن العديني ص ٩١، ٥١٢،
 علي بن موسى الرضا ص ٦٥٩،
 حماد بن سعد ص ٤٠٣،
 حماد بن يسار ص ٣٥٣، ٣٩١، ٤٣٦، ٤٧١، ٥٤٣،
 عمران بن أبي الفضيل ص ١٩٠٥،
 عمران بن الحصين ص ٢٢١، ٤٧١، ٤٧٩، ٥٠٢، ٦٧١، ٦٨٧، ١١٣٨، ١١٤٧،

عمر بن موسى ص ٥١١،

عمر بن أبي عمر ص ٤٢٨،

عمر بن الخطاب ص ١٠٤، ١٠٦، ١٣١، ١٣٩، ١٥٤، ١٦٨، ٢٠٣، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣٩،
٣٦١، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٨، ٤٠١، ٤١٣، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٨،
٤٥٠، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٨٢، ٤٨٩، ٥٠٥، ٥١٣، ٥٢٣، ٥٢٩، ٥٣٦،
٥٧٧، ٥٨٨، ٥٩٣، ٥٩٧، ٦٠١، ٦٢٠، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٤٠، ٦٥٦، ٦٧١، ٧٠١، ٧٠٧،
٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٧، ٨٠٦، ٨٠٩، ٨١٦، ٨١٩، ٨٣٥، ٨٤٥، ٨٧٠، ٨٧٣، ٩٢٤، ٩٢٨،
٩٢٩، ٩٥٤، ١٠٢٣، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٥، ١٠٦٦، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١١٨٥، ١٢٠٤،
١٢١٣، ١٢١٤، ١٢٢١، ١٢٢٥، ١٢٤٧، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٦، ١٢٨٤، ١٢٨٦،
١٢٨٧، ١٣٠٨، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣٢٠، ١٣٧٨، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٤٠١، ١٤٩٧،
١٦٢٤، ١٦٢٩، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦١٦، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٥٧، ١٨٧٧، ١٨٩١،
١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٦٣، ١٩٧٣، ١٩٧٩،

عمر بن شبيب السلي ص ١٠٤٨،

عمر بن عبدالمعز ص ١٠٥، ٥٩٣، ٥٩٦، ٦١٣، ٦٣٣، ٧١٣، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٣١، ٧٣٦، ٧٤١،
٧٦٢، ٨٣٣،

عمر بن عطاء ص ٥١١،

عمر بن فروخ ص ١٤٦٤،

عمر بن هارون ص ١٩٨٠،

عمر بن يحيى ص ٤١٨،

عمرو بن حزم ص ٦١٩، ٦٢٥، ٨١٥، ١٨٧٨، ١٩٠٥،

عمرو بن الحصين ص ٣٧٨،

عمرو بن خارحة ص ١٩١٥،

عمرو بن خالد ص ٨٨،

عمرو بن سعيد ص ١٢٨٨،

عمرو بن سلمة ص ٤١٦،

عمرو بن شعيب ص ٧٦، ٥٢٢، ٥٢٧، ٦٣٢، ٦٤٠، ٦٤٢، ٦٧١، ٧٠٧، ٧٧٤، ٩٢٤،
١٠٥٤، ١٠٦٢، ١٠٨٦، ١١٢٢، ١١٣٩، ١١٧٠، ١٢١١، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٤٧٩،
١٦٢١، ١٨٣١، ١٩٠٠، ١٩٠٥، ١٩٠٦،

عمرو بن العاص ص ٣٦١،

عمرو بن عوف المعزني ص ٥٢٢، ١٧٨٥،

عمرو بن يحيى المازني ص ٩٥٤،

عمير بن أبي وقاص ص ١٤١، ١٤٢،

عترة بن شداد ص ٩٧٣ ،
 عوف بن مالك الأشجعي ص ٤٠١ ،
 عوف بن عبدالله ص ٥٣٩ ،
 عويمر العجلاني ص ١٠٤٣ ، ١٠٤٢ ،
 عياض بن حمار المجاشعي ص ١٣١١ ،
 عيسى بن إيان ص ١٥١١ ،
 عيسى بن إبراهيم بن طهمان ص ١٩٧٨ ،
 عيسى بن عبدالله ص ٧٦٢ ،
 عيسى بن المسيب ص ١٥٦ ،
 عيسى بن يونس ص ٦٦٢ ،
 العيني، ص ٣٥ ، ٧٤ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١٠٤ ، ١٣١ ، ١٤٨ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٨٢ ، ١٩٣ ،
 ١٩٤ ، ٢٣٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٣٢١ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٥٠ ،
 ٣٦٦ ، ٣٧٣ ، ٤١٢ ، ٤٤٨ ، ٤٧٣ ، ٤٨٨ ، ٤٩٢ ، ٥٩٦ ، ٦٧١ ، ٦٧٥ ، ٧٣٠ ، ٧٣٣ ، ٧٥٦ ،
 ٩٢٢ ، ٩٢٩ ، ١٢٥٠ ، ١٣٨٤ ، ١٣٩١ ، ١٤٣٥ ، ١٤٤٥ ، ١٤٥٩ ، ١٥٠٣ ، ١٧٢٨ ، ١٨٢٦ ،
 ١٩٠٢ ، ١٩٧٨ ،

(غ)

الغزالي (أبو حامد) ص ٤٩٢ ،
 غسان ص ١٧٧ ،
 غيلان الثقفي ص ٨٧٠ ،

(ف)

فاطمة بنت أبي حبيش ص ٣٤٢ ، ٣٥٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ،
 فاطمة بنت رسول الله ص ٥١٠ ،
 فاطمة بنت قيس ص ١٠٤٩ ،
 الفراء، يحيى بن زياد ص ١٠٦ ، ٨٠٤ ،
 فرقد السنجي ص ٧١٨ ،
 فضالة بن عبيد ص ١٣٧٤ ، ١٤٠٠ ،
 الفضل بن العباس ص ٥٠١ ، ٨١٨ ،
 الفلاس ص ١٢٨٧ ،
 فؤاد سزكين ص ٣٦ ،
 فيروز الديلمي ص ٨٧٠ ،

(ق)

- القاسم ص ٦٩٠ ،
القاسي ص ٥٩٢ ، ٦٦٣ ،
قاضيخان ص ١٢٦١ ،
قادة ص ٩٨ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٨٠٩ ،
قادة السندوسي ١٣٦٧ ،
قنية ، ٢٣٥ ،
الفتحي ص ٩٦٨ ،
الغدودي ص ١٣ ، ١٦٨ ، ١٩٣ ، ٣٢١ ، ٣٦٦ ، ٦٥٨ ، ٦٧١ ، ٨٩٣ ، ١١٥٤ ، ١٩٧٧ ،
القرطبي ص ١٠٧ ، ٨٠٩ ، ١٠٩٣ ، ١٥٢٩ ،
قرة ص ٥٦٨ ،
قرعة بن سويد الباهلي ص ١٠٤٥ ،
قطرب النحوي ص ٤٠ ،
الزويني، أبو القاسم محمد بن محمد بن معاذ ص ٤٠ ،
قبس بن قهد (بن عمرو) ص ٤٢٥ ،

(ك)

- كارل بروكلمان ، ص ٣٦ ،
الكاساني ص ٢٥ ، ٤٠ ، ٢٠٣ ، ٣٨٤ ، ٦٣٠ ، ٨٩٣ ،
الكسرخي ص ١٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٢٠٣ ، ٢٨٣ ، ٣٠٠ ، ٣٣٠ ، ٤٨٣ ، ٥٥١ ، ٥٧٦ ،
٥٧٧ ، ٥٨٠ ، ٦٢٥ ، ٦٥٣ ، ٦٥٨ ، ٧٥٦ ، ٨٣١ ، ٨٥٨ ، ٨٧٨ ، ١٠١٤ ، ١٣٠١ ، ١٤٢٨ ،
١٤٧٩ ، ١٤٩٩ ، ١٥٩٦ ، ١٨٥٩ ، ١٨٩٣ ،
الكردي ص ١٥٣٣ ،
كعب بن عاصم ص ٦٨٢ ،
كعب بن مالك ص ٤٨٥ ، ١١٩٤ ،
الكنشي، أحمد بن موسى ص ٢٥ ،
الكلبي ص ٢٧٥ ،
كويريلي باشا ص ٣٦ ،

(ل)

- اللخمي ص ٣٤٦ ،
اللكوي ص ٢٠٤ ،
الليث ص ١٢٤ ، ٢٨٥ ، ٦٧٤ ،

المازري ص ٧٠٩،

ماعز بن مالك الأسلمي ص ١٢١٩،

مالك بن أنس ص ٧، ٨، ٢٩، ٣١، ٣٦، ٧٥، ٧٨، ٨٦، ٩٨، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٩، ١١٢،
١١٦، ١٢٤، ١٣٠، ١٥٣، ١٦٦، ٢٠٣، ٢١٠، ٢٣٧، ٢٦٨، ٢٧٧، ٣٢٦، ٣٤٩، ٣٥٠،
٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٤، ٣٧٧، ٤٤١، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٦١، ٤٦٣،
٤٦٤، ٤٦٦، ٤٨٣، ٤٩٥، ٥٢٨، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٤١،
٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥،
٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩،
٥٧٠، ٥٧١، ٥٨٦، ٦٢٠، ٦٢٣، ٦٣٣، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٧٥، ٦٩٢، ٦٩٨،
٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٥، ٧٣٦،
٧٦٩، ٧٨٢، ٨٠٩، ٨١٢، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٣٥،
٨٢٦، ٨٤٥، ٩٢٨، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١،
١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١١٨٣، ١٢١٨، ١٢٢٦، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٥٨،
١٢٥٩، ١٢٨٧، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣١٣، ١٣١٥، ١٣٣٧، ١٣٤٩، ١٣٨٥، ١٣٩٥،
١٣٩٦، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٦٩، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦،
١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٦٢، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٦٣٣، ١٦٤٤، ١٦٨٩، ١٦٩٠،
١٧٦٥، ١٨٠٦، ١٨٢٣، ١٩٦٠، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٨٥،

مالك بن الحويرث ص ٤٤٣، ٤٤٦،

مالك بن عبادة الرافقي ص ١٩٩، ٣٨٢،

الماوردي ص ٣٦٨، ٣٨٢،

المبارك بن فضالة.... ص ٤٠٥،

المبرد ص ١٠٥، ٢٨١،

مبشر بن عبيد ص ٩٣٤، ٩٥٨،

المنشي بن الصباح ص ١٦٤،

مجالد ص ٦٨٦،

مجاهد ص ٩٨، ١٩٨، ٢٤٣، ٦٠٩، ٧١٣، ٨٠٩، ٨١٤، ٨١٨، ٨١٩،

مجزز المدلجي ص ١٣٠٨،

مجمع بن جارية الأنصاري ص ٥٠٢،

مجمع بن يعقوب ص ٥٨٩،

محمد بن إبراهيم.... ص ٤٢٥،

محمد بن عبيد ص ١٠٤٥،
 محمد بن عبيد الله المزرمي ص ١٦٩٥،
 محمد بن عجلان ص ١٦٨٩،
 محمد بن علي (ابن الحنفية) ص ٢٨٨،
 محمد بن علي الباقر (أبو جعفر) ص ١٣٦٧،
 محمد بن الفضل البخاري ص ٢١، ٨٩٣،
 محمد بن قلاوون ص ١٩٨٧،
 محمد بن كعب القرظي ص ٤١٨،
 محمد بن محمد بن معاذ القزويني ص ١٩٨٧،
 محمد بن مسعود بن علي السمرقندي ص ١٩٨٧،
 محمد بن مقاتل الرازي ص ٤١٦، ١٤٦٥،
 محمود بن ليبد ص ١٠٤٣، ١٠٤٤،
 محيصة بن مسعود الأنصاري ص ١٨٩٧،
 المديني ص ٩٥٥،
 مرحب بن أبي مرحب ص ٥٠١،
 المرداوي ص ١٥٧،
 المرغيباني ص ١١، ١٣،
 مروان بن الحكم، ص ٧٩٠،
 المروزي، أبو تراب محمد بن محمد بن أبي الحسن ص ٤٠،
 المزني ص ١٠٥، ٥١٨، ٦٨٥، ٧٧٠، ٧٩٢،
 المزي ص ٥٣٧،

مسروق ص ٢٠٢

مسلم ص ١٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٩١، ١١٠، ١١٧، ١٢٣، ١٣٩، ١٤٥، ١٥٠،
 ١٦٩، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٣٠،
 ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٦٩، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٩١، ٤٠٣، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٧، ٤٢٣،
 ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٦، ٤٦٩،
 ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٤، ٥٠٢، ٥٠٨، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٨،
 ٥٢٠، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٦٦، ٥٧١،
 ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٨٩، ٥٩٦، ٦٥٧، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٨٤، ٦٨٦،
 ٦٨٧، ٦٨٨، ٧٠٥، ٧٠٨، ٧١٠، ٧١٣، ٧١٥، ٧١٧، ٧١٨، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٣٥،
 ٧٣٧، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٤، ٧٦٦، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٥، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٤، ٧٨٥

٧٨٦، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩٦، ٧٩٨، ٨٠٠، ٨٠٥، ٨١٠، ٨١١، ٨١٤، ٨١٦، ٨١٩،
 ٨٣٠، ٨٦٣، ٩١٨، ٩٢٢، ٩٣٢، ٩٤٣، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٦٨، ٩٨٧، ١٠٤٢، ١٠٤٤،
 ١٠٤٩، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٧، ١٠٨١، ١١١٨، ١١٢٠، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨،
 ١١٤٧، ١١٧٣، ١١٧٥، ١١٧٧، ١١٨١، ١٢٠٣، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٦، ١٢١٩،
 ١٢٢٠، ١٢٢٥، ١٢٥١، ١٢٧٠، ١٢٧٥، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٢، ١٢٨٨، ١٢٩٢،
 ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٣١٢، ١٣٥٦، ١٣٧٤، ١٣٨٢، ١٣٨٧، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣،
 ١٣٩٤، ١٣٩٧، ١٤٠٥، ١٤١٣، ١٤١٩، ١٤٣٤، ١٤٦٢، ١٤٦٨، ١٤٧٦، ١٤٧٧،
 ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٦، ١٥٢٩، ١٥٣١، ١٥٣٦، ١٥٣٨، ١٥٧٨، ١٦٢٤، ١٦٢٥،
 ١٦٢٦، ١٦٨٣، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨٩٠، ١٨٩٧، ١٩٥٨، ١٩٧٣، ١٩٨٢،

سلم بن خالد بن جريح ص ٤٠٢، ١٠٨٦،

سور بن إبراهيم ص ١٢٥٣،

المسور بن مخزومة ص ٧٢٢،

منة الأزدية ص ٣٧٨،

مصعب ص ٣٢٥، ٣٢٦،

المطلب بن عبدالله ص ٤١٨،

معاذ بن جبل ص ١٠٥، ٤٥٦، ٥٢٩، ٥٣٧، ٥٧٥، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٢، ٦٢٣، ١٢٨٥،

١٢٨٦، ١٤٠١، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨٤١،

معاوية بن أبي سفيان ص ١٤٢، ٣٤٧، ٦٧٥، ٧٣٦،

معاوية بن الحكم ص ٤١٥، ٤١٦، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢،

معاوية بن حيدة ص ١٢٩٨،

معقل بن سنان ص ٩٣٥،

المعلّى ص ١٨٠، ٢٤٤، ٢٧٨، ٨٦٠، ٨٦٦، ١٤٩٦، ١٩٤٣،

معمر ص ٢٤٣، ٥٩٣، ٦٧٤،

معمر بن عبدالله ص ١٥٢٢،

المغيرة بن شعبة ص ٩٠، ٣٩٦، ٥٥٦، ١٨٧٧، ١٩٠٦،

المفضل بن صدقة ص ٧٧٦،

مكحول ص ٢٦٨، ٥٤١، ١٥٣٢،

ملا جاني ص ٣٠،

ملازم بن عمرو ص ٣٣٧،

المسعودي، ٣٣٥، ٣٤٧، ٦٣٣، ١٥٠٣،

مكوثم بن جاريك الحنفي ص ٤٢، ١٩٨٧،

موسى بن أبي حبيب ص ١٩٧٨،

موسى بن طلحة ص ٥٨١ ،
 موسى بن عطية الباهلي ص ٤٨٤ ،
 موسى بن عتبة ص ١٨٧ ،
 ميمونة ص ٦٧٢ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٨٥ ، ٧٨٧ ،
 ميمونة بنت سعد ص ٦٧٥ ،

(ن)

نافع ص ٨ ، ١٥٤ ، ١٨٧ ، ٤٤٢ ، ٤٧٣ ، ٦٣٣ ، ١٠٤٨ ،
 النجاشي ص ٥٠١ ، ٥٠٢ ،
 النخعي ص ٧٨ ، ٩٨ ، ١٢٤ ، ٤٣٨ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ١٩٦٩ ،
 النسائي ص ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٧ ، ١٤٢ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ،
 ١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٣٦ ،
 ٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٩٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ،
 ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٨٦ ،
 ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٧ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ،
 ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٨ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٢ ،
 ٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٤٠ ،
 ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥٥ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٦ ، ٥٧٦ ، ٥٨٦ ، ٦٢٠ ، ٦٢٤ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٦٠ ،
 ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٨٢ ، ٦٨٧ ، ٦٨٩ ، ٦٩٩ ، ٧٠٨ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧٢٢ ، ٧٢٤ ، ٧٢٧ ،
 ٧٣٧ ، ٧٣٧ ، ٧٥٧ ، ٧٦٢ ، ٧٦٤ ، ٧٦٦ ، ٧٧٤ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ،
 ٨٢٠ ، ٨٤٥ ، ٨٦٧ ، ٩٠٦ ، ٩٢٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٤٤ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ،
 ١٠٠٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٥ ، ١٠٥٠ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٧ ، ١٠٧٤ ، ١١١٨ ، ١١٣٨ ، ١٢١٤ ،
 ١٢١٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٥ ، ١٢٩٨ ، ١٣٠٢ ، ١٣٢٤ ،
 ١٣٣٦ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٨ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٤ ، ١٤٣٤ ، ١٨٣١ ، ١٨٧٧ ، ١٨٧٨ ،
 ١٨٩٠ ، ١٨٩٣ ، ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ ، ١٩٠٥ ، ١٩١٥ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ،
 السفى ص ١٩ ، ٣٧ ، ٣٨ ،
 النعمان بن بشير ص ٢٤٣ ، ٣٣٧ ، ٥٢١ ، ١٤١٣ ، ١٨٣٣ ، ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ ،
 نمران بن جارية ص ١٩٠٠ ،
 نوح بن أبي مريم ص ٩ ، ١٠٩ ، ٢٧٥ ،
 نوح أندي ص ٨٧ ،
 نوح بن دراج ص ١٧٢٨ ،
 نور ص ٥٠٧ ،
 النسوي ص ٩١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١٥٧ ، ١٦٦ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ ، ٢١٨ ، ٢٤٣ ، ٢٨١ ،

٢٨٤، ٣٢٢، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧٤، ٤١١، ٤١٨، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٨٣، ٤٩٠، ٥٠٩، ٥٢٠، ٥٢٨، ٥٣٧، ٥٣٧، ٦٢١، ٦٢٤، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٧٥، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٦٥، ٧٧٤، ٧٧٧، ٨١٥، ١٣٨٢، ١٣٩٣، ١٥٣٢.

(هـ)

هارون الرشيد ص ٧٨،
هرقل ص ١٢١٣،
هشام السرازي ص ١٥، ٨٨٣، ٨٨٥، ١٧٤، ٦٦٢، ٨١٩، ١٤١٣، ١٤٥٧، ١٤٨٨، ١٦٠٢، ١٧٩٥، ١٨٥٩، ١٩٤٥،
هشام بن عروة ص ١٢١،
هشيم بن نعيمة ص ٤٩٦، ٤٩٧،
هلال بن أمية ص ١٠٦٣، ١٢١٨،
هلال بن يحيى (هلال الرأي) ص ١٥٦٤، ١٩٣٩،
همام ص ٩٤٤،
همام بن مرة ص ٩٧٣،
هند بنت عتبة ص ٩٠٦، ٩٢٨،
الهيثمي ص ٩٢، ١٥٠، ١٥٦، ٢٠٨، ٢٤٢، ٣٣٦، ٣٧٢، ٤١٠، ٤٤٢، ٤٦٩، ٤٧٥، ٤٨٤، ٤٩٨، ٥١٠، ٥٣٧، ٥٤٦، ٦٤٣، ٧٣٠، ٧٣٦، ٧٧٦، ٩٢٤، ١١٣٨، ١١٥٧، ١٢٠٤، ١٢١١، ١٣٢٠، ١٣٨٨، ١٤٠٠، ١٥٢٨،

(و)

وئيل بن حجر ص ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٥، ٥٤٠،
وائلة بن الأسقع ص ١٩٤، ٥٠٤،
الوالي، محمد بن محمد ص ٤٠،
وكيع ص ٣٢٠، ٥٩٣،
ولي الدين جابر الله ص ٣٣، ٤٢،
الوليد بن عقبة ص ١٢٠٣، ١٢٢٥،
الوليد بن مسلم ص ٥٥٦،

(ي)

يحيى بن أكثم ص ١٧٩،
يحيى الأنصاري ص ١٢٤،
يحيى بن سعيد ص ٥٠٧،
يحيى بن سليم الطائفي ص ١٣٨٥،

يحيى بن عبدالله ص ٥٠٦،
 يحيى بن عنبسة ص ٦٣٤،
 يحيى القطان ص ١٢٨٧،
 يحيى المجرى ص ٥٠٥،
 يحيى بن معين ص ٨٨، ٩١، ٢٠٨، ٣٣٧، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٥٦، ٥٨٩، ٦٢٠، ٦٧٤، ١٢٨٧،
 ١٤٦٤، ١٩٨٠،
 يحيى بن موسى ص ٥٠٥،
 يزيد بن أبي زياد ص ٥٠٩،
 يزيد بن أبي مريم ص ٢٠٣،
 يزيد بن القفقر ص ١٩٨،
 يزيد مولى عمار ص ٤٧١،
 يزيد ص ٤٩٧،
 يونس الأيلي ص ٦٧٤،
 يونس بن عبيد ص ١٩٨،
 يوسف بن خالد التيمي ص ١٠٩،
 يوسف شاخت ص ٣٥، ٣٦،

(أبو)

أبو إبراهيم الترمذاني.... ص ٤٢٩،
 أبو الأحوص ص ٥٠٥،
 أبو أسامة ص ١٢٨٧،
 أبو إسحاق ص ٥٤١،
 أبو إسحاق بن شاقلا.... ص ٤٨٩،
 أبو إسرائيل ص ١٨٩٨،
 أبو إسماعيل ص ١٩٦٩،
 أبو أسيد الأنصاري ص ١٤٦٩،
 أبو أسامة الباهلي ص ١٩٤، ٢٣٥، ٣٦٢، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٩٦، ٥٤٦، ٥٥٢، ١٣٧٣، ١٩١٥،
 ١٩٧١،
 أبو أيوب الأنصاري ص ٧٧٣، ١٤٦٨،
 أبو بردة ص ٤٩١، ١٨٣٢،
 أبو بكر بن أبي موسى ص ٢٠٢،
 أبو بكر الإسكاف ص ٢٥٥،
 أبو بكر الرازي ص ٤٣٧،

Y.A.A

أبو الدرداء ص ٢٨٤ ، ٤٧٦ ، ٥٠٧ ، ١٠٤٨ ، ١٣٧٣ ،
 أبو ذر ص ٤٢٧ ، ٤٣٠ ، ١٨٣٢ ،
 أبو رفيع ص ٤٠٣ ،
 أبو ركامة ص ١٩٨١ ،
 أبو زرعة ص ٤٩٦ ، ٥٥٦ ، ١٢٨٧ ،
 أبو الزناد ص ٥١١ ،
 أبو سعيد ص ٥٠٤ ،
 أبو سعيد الردعي ص ٩٢ ،
 أبو سعيد الخدري ص ٧٩ ، ١٠٩ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٩٤ ، ٣٩٩ ، ٤٠٨ ، ٤١٨ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ،
 ٤٤٤ ، ٤٧٤ ، ٤٨٤ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥٢٨ ، ٥٤٨ ، ٥٨٣ ، ٦٦١ ، ٦٨٨ ، ٧٨٧ ، ٨١٦ ،
 ١٢٢٥ ، ١٢٥١ ، ١٣٧٣ ، ١٤٥٩ ، ١٤٧٦ ، ١٩٠٤ ،
 أبو صفيان بن حرب ص ٩٠٦ ، ١٩٨٣ ،
 أبو صلحة ص ٥٦٨ ، ٦٨٧ ،
 أبو سليمان ص ١٠٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤٩ ، ٢٦٤ ، ١٦٧٩ ،
 أبو سهل ص ٣٧٨ ،
 أبو صالح الحنفي ... ص ٨١٥ ،
 أبو الطفيل عامر بن واثلة ٧ ،
 أبو طلحة (زبد بن سهل) ص ١٢٢٧ ، ١٢٩٢ ،
 أبو طيبة الحجام ص ٢٠٦ ،
 أبو العاصم بن الربيع ص ٩٢٩ ،
 أبو العالية ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ ،
 أبو العباس بن العاصم ص ٣٣٠ ،
 أبو عبد الرحمن السلمي ص ٢٦٤ ، ٣٩٨ ،
 أبو عدالة بن بطة ص ٣٥٠ ،
 أبو عدالة الجرجاني ص ١١٥ ،
 أبو عبيدة ص ٢٤٣ ،
 أبو عبيد (القاسم بن سلام البغدادي) ص ٤٩٢ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٢٨٤ ،
 أبو عسير بن إسحاق ص ٤٦١ ،
 أبو علي السنجي ص ١٠٢ ،
 أبو علي الشاشي ص ٧٤٦ ،
 أبو قتادة ص ١٥٦ ، ٢٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٣٧ ، ٥٤٤ ، ٧٢١ ، ١٢٩٢ ،
 أبو الليث ص ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٢٤٦ ، ٤٥٥ ،

٦٧١، ١٢٤٤، ١٥١٦، ١٦٠٤، ١٨١٩، ١٩١١، ١٩٧٧.

أبو ماحطة ص ٥٠٥، ٥٠٦.

أبو ماجد ص ١٢٠٤.

أبو مالك المفاري (غزوان) ص ٤٩٩.

أبو محذورة ص ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٧.

أبو مخلد ص ١٢٨٦.

أبو مسعود الأنصاري ص ٥٢٢، ٥٢٣، ٧٩٦، ١٨٣٢.

أبو مطيع البلخي ص ٩، ٥٩٦، ١٤٨١.

أبو موسى الأشعري ص ٧٤، ٩٠، ١٣٩، ١٩٨، ١٩٩، ٢٩١، ٣٣٥، ٤١٢، ٤٩٦، ٥٢٣.

٥٤٣، ٦٣٣، ١١٧٥، ١٦٢٤، ١٨٧٧، ١٨٩٧.

أبو موسى الأسدي ص ١٩٨، ٣٤٤.

أبو مليكة ص ١٨٢.

أبو نعيم ص ٤٥٤.

أبو نصر ص ٧٦٢.

أبو النضر ص ٥١١.

أبو هريرة ٧٤، ٧٥، ٧٦، ١٠٦، ١٤٨، ١٥٥، ١٧٤، ١٩٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٨٥.

٣٠٢، ٣٢٢، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٥٨، ٣٧٨، ٤٠٠، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٣١.

٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦١، ٤٦٤.

٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٢، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٨، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩.

٥٣٧، ٥٤١، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٦، ٥٦٨، ٥٧٦، ٥٨٤، ٦٢١، ٦٢٤، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢.

٦٧١، ٦٧٢، ٦٨٨، ٦٩٠، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٣٠، ٧٧١، ٧٨٦، ٨١٤، ٨٤٥، ٨٦٧، ٩١٧.

٩٣١، ٩٤٣، ٩٤٤، ١٠٦٥، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٦، ١١٧٣، ١١٨١، ١٢١٣، ١٢١٤.

١٢٢٠، ١٢٤١، ١٢٥١، ١٢٧٩، ١٢٩٨، ١٣٠٠، ١٣٧٣، ١٣٧٨، ١٣٨٥، ١٤٢٠.

١٤٦٢، ١٤٧٦، ١٥٢٧، ١٥٣٣، ١٦٢٦، ١٧٨٥، ١٨٦٣، ١٨٩٩.

أبو وائل ص ٣٢٠، ٥٠٤.

أبو وائد اللبني ص ١٣٨٩.

أبو يحيى ص ٢٠٨.

أبو يعلى ١٨٠، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٧٥، ٧٣٠، ٧٧٠، ١٢١١، ١٣٨٨.

أبو يوسف ص ٨، ١٣، ١٤، ١٦، ٣٥، ٣٦، ٤٤، ٥١، ٧٤، ٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٥.

٨٧، ٩٠، ٩٢، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١١.

١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٣.

١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥.

Y-92

[illegible]

٦١٩، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٤٠، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٦، ٧١٦، ٧٢٢، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٦، ٧٦٤،
 ٧٧٢، ٧٩٨، ٨٠٩، ٨١٩، ٩١٢، ٩١٣، ٩٦٦، ١٠٠٠، ١٠٥٢، ١٠٦٠، ١٠٦٦، ١٠٧٣،
 ١٠٧٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٩٠، ١١٩٤، ١١٩٦، ١٢١٤، ١٢٣٧،
 ١٢٥٠، ١٢٧٠، ١٢٩٠، ١٢٩٧، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣٢٠، ١٣٦٧، ١٣٨٥، ١٣٨٦،
 ١٤٥٩، ١٥٤٤، ١٦٢١، ١٦٢٩، ١٦٨٨، ١٨١٥، ١٨٣٢، ١٨٩٨، ١٩٠٠، ١٩٠١،
 ١٩٠٢، ١٩٠٥، ١٩٦٣،

ابن أبي عمرة المكي ص ١٢٥٢،

ابن أبي ليلى ص ١٧٣، ٢٧٥، ٣٠٥، ٣٢٠، ٤٤٢، ١٢٣٩، ١٤٧٧، ١٥٠٣، ١٥١٧، ١٦٣٣،
 ١٧٢٩، ١٧٣٣، ١٧٦٥، ١٨٧٣، ١٩٥٦، ١٩٦٠، ١٩٧٤، ١٩٧٥،

ابن أبي حريم ص ١١٩٤،

ابن إسحاق ص ١٤٥، ٤٩٣،

ابن أسلم ص ١٣٨٩،

ابن الأعرابي (محمد بن زياد) ص ١١٤٤،

ابن بقا ص ١٤١٠،

ابن بنت الشافعي ص ١٢٥١،

ابن الجارود ص ٣٣٦، ١١٣٨،

ابن الجراح ص ٥٧٨،

ابن جريح ص ٣٣٥،

ابن جريح ص ٣٧٠،

ابن جزى ص ١١٨٣،

ابن الجوزي عبدالرحمن بن علي ص ٢٦، ٢٧، ١٩٤، ٤٩٣، ٦٧٥، ٩٦٨، ١٥٠٣، ١٩٨٠،

ابن الحاجب ص ١٢١٨،

اس حيان ص ٧٧، ٩١، ١١٧، ١٤٥، ٣٠٢، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٤٣، ٤٦٩، ٩٠٩، ٩٥٠،
 ١٨٧٨، ١٩٨٠،

ابن حبيب ص ١٠٧، ٣٣٥،

ابن حجر ص ١٩٤، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٨٨، ٤١٨، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٥٣، ٤٧٥،
 ٤٨٥، ٥٠٠، ٥٢٦، ٥٣٩، ٥٩٦، ٦١٩، ٦٢٤، ٦٣١، ٦٤٢، ٦٥٥، ٦٦٥، ٦٧١، ٧٧٧،
 ٨٢١، ٨٩٦، ٨٩٧، ٩١٩، ٩٢٢، ٩٣٤، ٩٦٨، ١٣٩١، ١٤٠٩، ١٤٢٠، ١٤٥٩، ١٤٦٠،
 ١٥٢٩، ١٥٧٨،

ابن حزم ص ١٣٣٦،

ابن خزيمة ص ٧٩، ١٠١، ١١٠، ١٥٦، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٣٦، ٢٤٦، ٣٩٨،
 ٤٠٨، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٥٤، ٤٦٤، ٥٤٠،



ابن دقيق العيد، ٣٣٥،
 ابن رستم ص ٢٤٤، ١٤٩٩،
 ابن رشد ص ٢٤٠،
 ابن سحنون ص ٥٥٨،
 ابن سعد ص ١٤٢، ١٥، ٥٨٩، ٩٠٣، ١٩٧٧، ١٩٧٨،
 ابن السكن ص ١٥٠، ٤٠٥،
 ابن سعادة ص ١٥، ٢٥٢، ٣٦٦، ٧٢٦، ٧٣٣، ٨٦٥، ٨٨٨، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٣٢١،
 ١٤٨٨،
 ابن سيده ص ١٠١٩،
 ابن سيرين (محمد) ص ٩، ٢٢٧، ٦٦٢، ٨١٦، ١٣٣٧، ١٣٦٧،
 ابن شبرمة،
 ابن شحاح ص ٢٤٠، ٣٣٢، ٧١٣، ٧٢٣، ٨٢٠، ٨٥٤، ٨٩٣، ١٤٢٨،
 ابن الصلاح ص ٣٤٧، ٤٩٢،
 ابن عباس، عبدالله ص ٣٢، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٩٨، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١٤٨، ١٩٨، ٢٠١،
 ٢٠٣، ٢٢٠، ٢٤٠، ٣٢٦، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٧، ٣٦٥، ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩٠،
 ٤٠٨، ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨،
 ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٨، ٤٩٨، ٥٠٩، ٥١١،
 ٥١٢، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٤٢، ٥٥٤، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٨٤، ٥٨٩، ٥٩٣،
 ٦٣١، ٦٣٣، ٦٤٢، ٦٦٠، ٦٦٥، ٦٧١، ٦٨٤، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٣، ٦٩٩، ٧٠٦، ٧١٣،
 ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧٢٠، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٣٥، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦،
 ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٥، ٧٨٨، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٨، ٨٠٦، ٨١١، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٨، ٨١٩،
 ٨٢٣، ٨٢٥، ٨٤٥، ٩١٩، ٩٢٢، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٦٨،
 ١٠٠٢، ١٠٤٢، ١٠٤٨، ١٠٥٢، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٦، ١١٤٣، ١١٧٣،
 ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٨٩، ١٢٥١، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٣، ١٣٣٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨،
 ١٣٨٢، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٩، ١٣٩٩، ١٤٠١، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٦٤، ١٤٧٧،
 ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٦٢٤، ١٦٢٦، ١٨١٦، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٩٩، ١٩٠٥، ١٩٠٦،
 ١٩١٣، ١٩٦٣، ١٩٧٣، ١٩٧٧، ١٩٨٤،
 ابن عبد البر ص ٧٨، ٨٦، ٤٦٨، ٤٣٩، ٥٢٦، ٥٤٦، ٥٥٨، ٥٦٣، ٦٦٩، ٦٤٠، ٨١٨،
 ١٠٧٥، ١٢٨٧، ١٣٩٦، ١٩٧٤،
 ابن عبد الحكم ص ٥٥٨،
 ابن علي ص ١٩٤، ٣٤٨، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٧٨، ٣٨٨، ٤٥٤، ٥١٢، ١٩٧٨،
 ابن العربي ص ٤٨٨،

ابن علاقة ص ٣٧٨،

ابن عمر ص ٨، ٧٥، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٩، ١١٢، ١٢٤، ١٥٣، ١٦٩، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠١، ٣٣٥، ٣٦٢، ٣٧١، ٣٧٨، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٣، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٩، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٤، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٦، ٥٧١، ٥٨٢، ٥٨٩، ٥٩٦، ٦٠٤، ٦١٩، ٦٢٦، ٦٣٣، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٥٩، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٤، ٦٨٤، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠٧، ٧١٣، ٧١٦، ٧١٨، ٧٢٠، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٥٨، ٧٦١، ٧٧٣، ٧٧٥، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٦، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩٤، ٧٩٨، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٩، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٦، ٨٤٥، ٩١٨، ٩٢٤، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٥، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٦٨، ٩٩٨، ١٠٤٥، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٥٠، ١٠٥٢، ١٠٦٠، ١٠٦٢، ١٠٦٩، ١٠٨١، ١٠٩٦، ١١١٨، ١١٢٠، ١١٢٦، ١٢٥١، ١٢٧٩، ١٣٨٥، ١٤٠١، ١٤٢٠، ١٤٤٥، ١٤٥٩، ١٤٨٨، ١٥٢٨، ١٥٣٦، ١٥٣٨، ١٥٤٤، ١٥٤٦، ١٨٢٢، ١٨٧٧، ١٩٢٦

ابن فارس ص ١٩٠٣،

ابن القاسم ص ٤٤١، ٥٥٨، ٧٠١،

ابن تينة ص ٣٢١، ٩٦٨،

ابن قدامة ص ٨١، ١٤٢، ١٥٧، ٨١٦،

ابن القطان ص ٤٣٨، ٦٣٣، ١٩٠٠، ١٩٧٨،

ابن كثير ص ٣٨٣، ٤٣٩،

ابن كعب ص ١٠٩،

ابن لهيعة ص ٢٤٣، ١٤٠٠،

ابن ماجة ص ٧٦، ٨٧، ٩١، ١٠٨، ١٢١، ١٥٠، ١٥٤، ١٨٢، ٢٠٨، ٢١١، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٩٦، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨٥، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٧٨، ٤٠٣، ٤٠٨، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٤٣، ٥٠٤٤، ٥٠٤٦، ٥٠٤٧، ٥٠٤٩، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٧١، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٨٧، ٦٢٠، ٦٢٦، ٦٢٢، ٦٤٣، ٦٦٢، ٦٨٢، ٦٨٣، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٤، ٧٨٧، ٧٩٠، ٧٩٨، ٨١٢، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٩، ٨٦٧، ٨٧٠، ٨٧٦، ٩٠٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩٢٤، ٩٣٠، ٩٣٣، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٥٠، ٩٥١، ١٠٠٢، ١٠٤٤، ١٠٤٨، ١٠٥٠، ١٠٥٤، ١٠٦٥، ١٠٦٧، ١٠٧٤، ١٠٨١، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٢، ١١٢٤، ١١٨١، ١١٩٠، ١٢١١، ١٢١٤، ١٢١٨، ١٢٥٠، ١٢٧٠، ١٢٧٥، ١٢٧٩، ١٣٠٧، ١٣١١

١٣٢٧، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٥، ١٣٩٤، ١٣٩٧، ١٤٠٩، ١٤٢٠،
١٤٣٤، ١٤٩٧، ١٥٠٣، ١٥٣٨، ١٥٤٨، ١٦٢٢، ١٦٢٦، ١٧٨٥، ١٨١٥، ١٨٣٦،
١٨٣١، ١٨٦٢، ١٨٧٧، ١٨٩٠، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩١٥، ١٩٧١،
١٩٧٩،

ابن مردويه ص ٣٨٣،

ابن مازة، عمر بن عبدالعزيز ص ٢٦،

ابن مسعود، عبدالله ص ٧٤، ٩١، ٩٢، ١٣٨، ١٣٩، ١٦٩، ٢٠٣، ٢٢١، ٣٢٢،
٣٤٦، ٣٦٢، ٣٧١، ٤١٣، ٤١٦، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٧،
٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٦٦، ٤٧٠، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٢، ٥١٩، ٥٢٢،
٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٦٠، ٥٦٦، ٥٧٦، ٥٨٦، ٦٣١، ٦٣٤، ٦٤٣، ٦٨٥،
٨٠٤، ٨٠٥، ٨١٨، ٨٤٥، ٩٢٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ١٠٠٠، ١٠٠٢، ١٠٢٣، ١٠٥٢، ١٠٦٠،
١٠٦١، ١٠٦٦، ١١٢٣، ١١٧٣، ١٢٠٤، ١٢١١، ١٢٧٨، ١٣٢٠، ١٥٠٣، ١٥٠٤،
١٦٢٢، ١٦٩٥، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٦٣، ١٨٧٧، ١٨٩٠، ١٩٠١، ١٩٦٣،

ابن مليكة ص ٣٧٠،

ابن منذر ص ٣٣٧،

ابن المنذر ص ٧٤، ١٠٢، ١٠٥، ١٤١، ١٤٨، ٢٠٣، ٤٩٣، ٥٨٦،

ابن نافع ص ٥٥٨،

ابن نمير ص ١٣٧٨،

ابن الهمام ص ١١٥،

(أ)

أم أيمن ص ١٢٥١،

أم حبيبة ص ٣٧٨، ٥٥٣، ٧١٨، ٧٣٦، ١٠٦٦، ١٠٦٧،

أم حكيم بنت أمية بن هشام ص ٩٢٨،

أم سلمة ص ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٥٤، ٣٦٥، ٣٧٨، ٤٢٤، ٥٥٠، ٧٧٧، ٧٧٨، ٨٤٥، ٩٤٣،
٩٤٤،

أم سلمة الأزدية ص ٤٧٧،

أم شريك ص ٤٩٨،

أم ضميرة ص ١٤٦٩،

أم عطية ص ١٠٦٧،

أم كلثوم ص ٨٣٥،

أم هانئ ص ٦٧٨، ٦٧٩،

خامتها: فهرس المصادر الواردة في المتن

- احتلاف زفر ويعقوب ص ٢٤٠، ٢٤١، ١٠٩٦،
الأصل ص ١٨٣٩، ١٩٤٣،
الأبالي ص ١٨٥، ٢٥٥، ٥٦٠، ٥٩٤، ٥٩٧، ٦٥٣، ٨٧٧، ١٠٠٤، ١٠١١، ١٠٣٦، ١١٦٤،
١٢٠٥، ١٢٣٩، ١٣٢٩، ١٤٣٩، ١٤٥٤، ١٤٨٥، ١٧٣٧، ١٩٤٣،
التقريب للقدوري ص ٦٧١، ١١٥٤،
الجامع الصغير ص ٢٧٤، ٥٨٤، ١٠٠٧، ١١٥٩، ١٦٩٤، ١٧٣٥، ١٧٩١، ١٨٧٥، ١٨٧٦،
١٩٨١،
الجامع الصغير للكرخي ص ١٤٧٩،
الجامع الكبير لمحمد بن الحسن ص ٨٧٧، ١٠٠٦، ١٠٩٨، ١١٤٥، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣،
١٢٧٤، ١٣٤٤، ١٣٦٤، ١٤٩٥، ١٥٦٥، ١٥٦٧، ١٦٥١، ١٨٧٠، ١٨٧٩، ١٩٤٣، ١٩٤٦،
الجامع الكبير للكرخي ص ٦٢٥،
الريادات ص ٢٥٩، ٣٦٠، ٨٦٣، ١١٥٩، ١٨٦٩، ١٩٣٦، ١٩٣٨، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٨،
زيادات الزيادات ص ١٩٤٩،
السير الكبير ص ٩٨٠، ١٥٥٣، ١٦٠٦، ١٨٣٥،
الكتاب ص ٩٤٣،
كتاب البيع ص ١٤٦٣،
كتاب الصرف ص ١٥٥٢،
كتاب الصلاة ص ٢٧٥،
كتاب الصلح ص ١٤٦٣،
كتاب الوصايا ص ١٥٦٥،
كتاب الوقف لهلل الرأي ص ١٥٦٤، ١٩٣٩،
الفقات للمخاض ص ٨٧٧،
مختصر الطحاوي ص ١٥٠١،
نواذر لصلاة ١٩٦، ٢٥٥، ٢٥٩،
النواذر لأبي يوسف ص ٧٤٨، ١٤٣٩، ١٤٥٧، ١٩٤٣،
النواذر لابن سحاة ص ١٩٤٣،

سادسا: فهرس القبائل

- ارحب ص ١٨٩٨ ،
- اسلم ص ١٢١٩ ،
- الأرس ص ١٢٨٢ ،
- بو أسد ص ٨٠٤ ،
- بنو تغلب ص ٦٠١ ،
- بنو زهرة ص ٣٢٢ ،
- نو سلم ص ٤٢١ ،
- بنو عبدالدار ص ٧٧٦ ،
- بو عبد مناف ص ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٩٧٣ ،
- بنو عدي ص ١٥٢٢ ،
- بنو متعان ص ٦٤٠ ،
- بنو مخزوم ص ٨١٤ ،
- بو مدلح ص ١٣٠٨ ،
- بنو المصطلق ص ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ،
- الترك ص ١٢٨٦ ،
- تقيف ص ١٩٨٣ ،
- حذيلة قيس ص ٦٩٩ ،
- خزعة ص ٤٧٨ ،
- الخزرج ص ١٠٦ ،
- الميلم ص ١٢٨٦ ،
- ذكوان ص ٤٢١ ،
- ربيعة ص ١٢٢١ ،
- رعل ص ٤٢١ ،
- عريفة ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٦٩ ،
- عكل ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ ،
- عطفان ص ٥١٧ ،

قريش ص ١٠٦،

كنانة ص ١٣٠٨،

المجوس ص ١٢٨٧،

مجوس حجر ص ١٢٨٧،

مضر ص ١٢٢١،

الهند ص ١٢٨٦،

هوازن ص ١٢٨١،

وداعة ص ١٨٩٨،

سابقاً: فهرس المدن والأماكن

(أ)

أحد ص ١٤٥ ، ٥١٢ ، ١١٨٢ ، ١٢٩٢ ،
الآستانة ص ٣٦ ،
استانبول ص ٢٤ ، ٣٩ ،
الإسكندرية ص ٣٧ ،
أسمند ص ٢٥ ،
أصهبان ص ١٩٩ ،
أوطاس ص ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ،

(ب)

باريس ص ٣٣ ، ٣٩
بئر معونة ص ٤٢١ ،
البحرين ص ٤٨٣ ،
بلد ص ١٠٧ ، ٧٨٤ ،
برلين ص ٢٤ ، ٣٦ ،
الرية ص ٦٠٥
المنصورة ص ٩ ، ١٧٩ ، ٥٢٣ ، ٧١٤ ، ٨٩٣ ، ١٩٧٩ ،
مطن نخل ص ٥١٧ ،
بغداد ص ٧ ، ٨ ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٢٧٦ ، ٨٩٣ ، ٩٢٩ ، ١١٦٢ ، ١٢٢٣ ، ١٦٠٢ ، ١٦١٣ ،
بلخ ص ٢٤ ، ٢٠ ، ٢٦٢ ، ٤٩٦ ، ١٥٢٠ ،
بيت المقدس ص ٦٧٢ ،

(ت)

تبوك ص ١٦٨ ، ١٨٣٢ ،
تركيا ص ٢٤ ،
نفسر بيتي ص ٢٤ ، ٣٣ ، ٤٢ ،
تهامة ص ٦٠٥ ،

(ج)

جابلتا ص ٨٩٣ ،
جابلقا ص ٨٩٣ ،
الجيفة ص ٧١٦ ،
جدة ص ٤٦٣ ،
جيحون ص ٦٠٥ ،

(ح)

الحالفة ص ١٩٨٧ ،
الحشة ص ٥٠١ ، ٨٧٠ ، ١٩٨١ ،
الحجاز ص ١٠٦ ، ٦٠٥ ،
حجر اليمن ص ٦٠٥ ،
الحلبيّة ص ٢٣٢ ، ٨٠٥ ،
حرة بني بياضة ص ٤٨٥ ،
الحطيم ص ٣٣٥ ،
حلب ص ٤٣ ،
حمص ص ١٠٧ ،
حنين ص ٨١٩ ،

(خ)

خراسان ص ١٥٢٠ ،
الختنق ص ٣٧١
خبير ص ٢٢٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٣٧٤ ، ١٥٢٢ ، ١٨١٥ ، ١٨١٦ ، ١٨٩٧ ، ١٩٨١ ،

(د)

دمشق ص ٢٨٤ ، ١٩٨٨ ،
دجلة ص ٦٠٥ ، ١١٦٢ ،

(ذ)

ذو طوى ص ٤٢٦
ذو الحليفة ص ٨١١ ،
ذو قرد ص ٧٨٤ ،

(ر)

الروحاء ص ٧٣٧ ،

الزقة ص ٨٩٣،
الري ص ٨٩٣،

(س)

سمرقند ص ١٩، ٢٠، ٢٥، ٢٦،
سيواس ص ١٩٨٦،

(ش)

الشام ص ١٦٨،

(ص)

الصفاء ص ٧٧٥، ٧٧٦،
صنين ص ٥٩١،

(ط)

الطائف ص ٤٦٣، ٦٠٥، ١٩٨٣،
طوسستان ص ١٩٨،

(ع)

عدن ص ٦٠٥،
العذيب ص ٦٠٥،
العراق ص ٦٠٥، ٦٥٦،
عراق ص ٢٣٨، ٣٨٠، ٧٣١، ٧٤٨، ٧٧٣، ١٣٠٣،
عسفا ص ٤٦٣،
العقة ص ١٠٥،
عمان ص ٤٨١،

(ف)

الفرات ص ٦٠٥،

(ق)

القاحه ص ٧١٦،
القادسية ص ٥٩١،
القنصر ص ١٦١٣،
القنطر ص ٦٠٦،

(ك)

الكلاص ص ١٩٧٩ ،

الكوفة ص ٨ ، ٩ ، ١٧٨ ، ٣٢٢ ، ٣٣٢ ، ٥٢٣ ، ٨١٢ ، ٨٩٣ ، ١١٦٦ ، ١٦٠٢ ، ١٦١٣ ، ١٦١٩ ،
١٩٧٩ ،

(م)

المدينة ص ١٠ ، ٦٥٦ ، ٨٠٠ ،

المروة ص ٧٧٥ ، ٧٧٦ ،

مزدلفة ص ٣٨٠ ، ٧٣١ ، ٧٤٣ ، ٧٧٢ ،

المغفر ص ٧٦٤ ،

مكة ص ٣٢٢ ، ٦٠٥ ، ٦٩٩ ، ٧١٤ ، ٧٤٥ ، ٧٦٢ ، ٧٦٤ ، ٧٧١ ، ٧٩٤ ، ٨١٩ ، ٨٧٧ ، ١١٦٦ ،

١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ،

مس ص ٢٣٧ ، ٧٧١ ، ٧٧١ ،

مهرة ص ٦٠٥ ،

(ن)

مقيع الخضعات ص ٤٨٥ ،

نهر الملك ص ٦٠٥ ، ٩٢٩ ،

نهر عيسى ص ٩٢٩ ،

نهر يزدجرد ص ٦٠٥ ،

(هـ)

عجر ص ١٢٨٧ ،

هراة ص ١٥٢٠ ،

(ي)

الجماعة ص ٥١٢ ،

الجن ص ٥٠٨ ، ٥٢٣ ، ٦٠٥ ، ٦٢٣ ، ١٢٨٥ ،

ثامناً: فهرس المصطلحات و الكلمات المشروحة

(أ)

- الإبراء ص ١٤٦٤ ،
الأيق ص ٦٩٢ ، ١٢٦١ ، ١٣١٧ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢٩ ،
الإبل الحوامل ص ٦٤٩ ،
التدبير المطلق ص ١١١٥ ،
لتدبير المقيد ص ١١١٥ ،
لاحتباس ص ٨٧٤ ، ٩٠٧ ، ٩٤٥ ،
الاحتكار ص ١٤٩٧ ،
الإحصار ص ٧٢٠ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ،
الإحصان ص ١١٨٦ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٣ ، ١٢١٥ ،
الإحليل ص ٦٥٢ ،
الأحوال ص ٨٤٨ ،
الإدام ص ١١٥٦ ، ١١٦١ ،
آراب ص ٧٩ ،
الأرض الخراجية ص ٦٠٥ ،
الأرض العشرية ص ٦٠٥ ،
الإسماء ص ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦٢٧ ، ٦٤٢ ،
الإشعار ص ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٨٢ ،
اجتورا ص ٢٠٨ ،
الارتثات ص ٢٦٧ ،
أرتيج ص ١٣١ ،
الأجير المشترك ص ١٥٩٥ ،
الارتفاع ص ٢٦٦ ، ٧٥٢ ، ٧٩٩ ،
الأرض ص ١٨٦٦ ، ١٨٧٥ ، ١٨٨٤ ،
الأرض الخراجية ص ٦٠٨ ، ٦٣٤ ،
الأرض العشرية ص ٥٨٥ ، ٦٠٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٣ ،

أرواث ص ٨٤
الاستثمار ص ٩٣١،
الاستبراء ص ١٤٥٤، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٨٩، ١٥١٨،
الاستحسان ص ١٦، ٢٣٥، ٣٦٩،
الاستخلاف ص ٩٦، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٧٠، ١٧١، ٢٢٨، ٢٩٤،
الإستحاضة ص ٣١٣، ٥٤٤،
استحقت ص ١٤٨٣،
الاستخلاف ص ٨٢٩، ٨٣٠،
الاستسقاء ص ١٠٨٠،
الاستسقاء ص ٢٤٦،
الاستصناع ص ١٤٢٧،
الاستنجا ص ٣٢١، الاستيعاب ص ٣٨٤،
الاسترقاق ص ١٠٨٨،
الاستهلال ص ١٦٣٠،
الاستيلاء ص ١٠٨٨،
الاستيلاء ص ١١٠١،
الإسكان ص ١٣٦٦،
الإصغاء ص ١٥٥،
أصميت (الإصماء) ص ١٣٨٩،
الأطرش ص ١١٠٧،
الاعتكاف ص ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٦، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٩٣، ٦٩٧،
الأعيان المضمونة ص ١٧٦٤،
الإغماء ص ٢٤٦،
الإغلاق ص ١٠٤٤، ١٠٤٦،
آفائي ص ٧١٤، ٧٤٢، ٧٥٤، ٧٥٥، ٨٠٧، ٨٢٢،
الأفراد ص ٧١٢، ٧٦٠،
الإفشاء ص ١١٩٧، ١٢٠٠، ١٢٠١،
الإقالة ص ١٥٠٤،
الإلقاء من شاهق الجبل ص ١٤٣،
الأموال الباطنة ص ٥٩٢،
الأمّة ص ٦٤٧،
الأمي ص ١١٥، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢،

الألفحة ص ٣٦٩ ، ١٨٣٠ ،
 أميت (الإساءة) ص ١٣٨٩ ،
 الإهاب ص ٣٦٧ ،
 الإملال ص ٧٣٧ ،
 الأوداج ص ١٣٧٧ ،
 الأوز ٣٦٢ ،
 لأوقية ص ٦٣٩ ،
 الأوكس ص ٨٣٩ ،
 أوكمه ص ١٦٠٥ ،
 الإباس ص ١٤٨١ ،
 الآية ص ١٠٢٢ ،
 الإبلاء ص ٨٢٩ ، ٩٨٦ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١٤ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ،
 ١٠٦١ ،

(ب)

الباذق ص ١٨٢٩ ، ١٨٣١ ،
 البازي ص ٨٥ ،
 الباعي ص ١٢٦٨ ،
 البيراء ص ٤١٨ ،
 بلفة ص ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٨٢٦ ،
 مربوط ص ١٢٣١ ،
 الرص ص ٩٤١ ،
 الريد ص ٤٦٣ ، ٥٦٤ ،
 البر ص ١٨١٠ ،
 البطانة ص ٢٥٥ ،
 البقر العوامل ص ٦٤١ ،
 بقل ص ٥٩٥ ،
 البكر ص ٨٣٠ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ،
 بلغم ص ١٦١ ،
 البناء ص ٩٧ ، ١١٥ ، ١٨٢ ،
 بت ليون ص ٦١٨ ،
 بت مخاض ص ٦١٨ ،
 براها ص ٩٠٦ ، ٩٠٧ ،

(ت)

- تالة من ١٣٣٤ ،
التأليف من ١٤٧ ،
التبوة من ٩٠٦ ،
تبع (تبعه) من ٥٧٣ ،
الشرب من ٤٠٤ ،
التحريض من ٧٥ ، ٧٦ ،
التحرمة من ٩٣ ،
النخلي للعبادة من ٩٠٩ ،
الترجع من ٤٠١ ،
التسخيم من ١٦٢٩ ،
التسري من ١٠٩٣ ،
التسيم من ٥١٣ ،
التشريح من ١٦٠٢ ،
التعريك من ١٦٠٠ ،
التعليق من ١٠٢٦ ، ١٠٥٥ ،
التخويق ١٤٣ ،
الفث من ٧٩٩ ،
الفل من ١٥١٢ ،
الفيل من ١٣٦٦ ، ١٣٧٠ ،
التقليد من ٧٢٢ ،
تكبيرات أيام التشريق من ١٣٨ ،
تليئة من ١٦٩٩ ،
التمتع من ٧١٤ ، ٧١٤ ، ٨٢٢ ،
التنجز من ١٠٢٦ ، ١٠٤١ ، ١٠٥٥ ،
التهايز من ١٥٩٧ ،
التولة من ١٤٦٦ ، ١٤٨٠ ،
توى من ١٤٦٠ ، ١٥٥٦ ، ١٧٦٧ ،
التمس من ٩٦ ، ٩٧ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٥٥٧ ، ١٥٥٨ ،

(ث)

- الثناء ص ٥٧٣.



الثني ص ٦٢٤ ،
الثب ص ٨٣٠ ، ٩٢٢ ،

(ج)

الحائفة ص ٦٤٧ ،
الحياثر ص ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨
الحدام ص ٩٤١ ،
الحلع ص ٦٢٤ ، ٧٢٤ ،
الحرموقين ص ٢٨٦ ، ٣٩٧ ،
لحرين ص ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ،
الحزبة ص ١٢٦٢ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ،
الحصص ٢٤٥ ،
الحمل ص ١٣١٧ ، ١٣٢٠ ،
جنس السيف ص ١٥٥٥ ،
الجازة ص ١٩٩ ،
الجمرات ص ٧١٩ ،
الجمعة ص ١٨٤ ،
الجنب ص ١٤٤ ،
الجوربين ص ٩٠ ،
الجهر بالتكبير ص ١٣٩ ،
الجوالق ص ١٢٣٧ ،
جباد ص ١٧٢٥ ،

(ح)

الحائط ص ١١٨٢ ،
الحاسر ص ١١٣٨ ،
الحجر ص ٨٥٠ ، ١٨٤١ ،
الحذث السابق ص ١٢١ ، ١٨٢ ،
الحذث ص ٣٤٤ ،
الحرية (لحري) ص ٨٣٤ ، ٩٠١ ،
الحرز ص ١٢٣٤ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٨ ،
الحرفة ص ٨٥٥ ،
حرم البشر ص ١٨٢٦ ،

حريم النهر ص ١٥٩١ ، ١٨٢٥ ،
 حصر ص ١٢١ ،
 الحصور ص ٩١٠ ،
 الحط ص ١٤٦٤ ، ١٥٥٨ ،
 الحطيم ص ٣٣٥ ،
 الحقا ص ١١٣٨ ،
 حقة ص ٦١٨ ،
 الحقة ص ١٤٩٧ ،
 الحقو ص ٨٢٤ ،
 حكومة العدل ص ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ ،
 حمائل السيف ص ١٥٥٥ ،
 الحمارية ص ١٩٧٢ ،
 الحمرة ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٩٢ ،
 الحملان ص ٥٩٠ ، ٦١١ ،
 حمل ص ٦٠٤ ، ٧٢٤ ،
 حلي النساء ص ٦٣٢ ،
 حنث ص ١١٥٠ ، ١١٥٧ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٧٠ ،
 الحرالة ص ١٧٦٧ ،
 الحول ٦١١ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٣٦ ،
 الحيس ص ٩٧٣ ،
 الحيف ص ١٧ ، ١٢٨ ، ١٩٢ ، ٢٣٢ ، ٣٧٣ ،

(خ)

خبر الأحاد ص ١٠ ،
 الخراج ص ٦١٦ ، ٦٤٤ ، ١٨١٩ ،
 خزبة ص ١٢٨٨ ،
 الخرشني ص ١٢٩٤ ،
 الخرز ص ٢٥٢ ،
 الخرو ص ٥٤٠ ،
 الخزف ص ٢٤٥ ،
 الخسوف ص ٢٤٢ ،
 خصص ص ١٦٦٢ ،
 الخصي ص ١٠٣٧ ، ١٨٩٣ ،

الخطمي ص ٧١٨ ،
 الحف ص ٩١ ،
 حلا ص ٨٢٥ ،
 الخلع ص ٥٨٠ ، ٨٥٧ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠٦٥ ،
 الخلف ص ٦٨٦ ،
 خمار ص ٩٣٦ ،
 الخمس ص ٥٩٣ ،
 المختبر ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ،
 الخنث ص ١٤٣ ،
 الحنث ص ١٩١٣ ،
 الخنث المشكل ص ١٩٦٧ ،
 الحيار ص ٩١٦ ، ١٥٣٤ ، ١٥٣٥ ، ١٥٣٦ ، ١٥٤٥ ،
 (د)

دالية، ص ٥٨٢ ، ٥٨٣ ،
 دائق ص ١٥٥٧ ، ١٥٦٠ ،
 الدد ص ١٩٨٢ ،
 دردي ص ١٢٢٦ ،
 درع ص ٩٣٦ ،
 دسر ص ٥٩٣ ،
 دسعة ص ٢٨٥ ،
 دم الغتة ص ٨١٣ ،
 الدن ص ٨٣٧ ، ٨٨٧ ، ٨٨٩ ، ١٢٢٧ ،
 الدعقان ص ٩٢٩ ،
 الدياس ص ١٨٢٠ ،
 الدية ص ١٤٣

(ذ)

ذكية ص ٨٨٩ ،
 الذمي ص ١٠٥٨ ،
 (ر)
 الربا ص ١٥٤٣ ،
 ربعة ص ١٥٧٨ ،
 الرجعة ص ١٠١٣ ،

رجيع ص ٨٥
 رحل ص ١٦٥ ،
 الرحم المحرم ص ١١١٧ ،
 الردة ص ٨٦٩ ، ٨٩٧ ،
 رز ص ١٢٢ ،
 رساتين (رستاق) ص ١٩٧٩ ،
 رصاص ص ٢٤٥ ،
 الرضاغ ص ٨٤٥ ، ٩٠٤ ، ١٠٦٧ ،
 الرضخ ص ١٢٩٣ ،
 الرطاب ص ٥٨١ ،
 الرطل ص ٦٠٤ ، ١٤٣١ ،
 الرقى ص ١٤٠٩ ،
 ركوة ص ٣٥٣ ،
 الرهن ص ٩٠٠ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٧٨٧ ،
 رواجع ص ١٠٥١ .
 روث ص ٨٥ ، ٢٥٢ ، ٢٧٠ ،

(ز)

زئيق ص ٥٩٤ ،
 زونينخ ص ٢٤٥ ،
 زطي ص ١٤٤١ ،
 زعفران ص ٧٨٩ ،
 الزفن ص ١٨٣٢ ،
 الزق ص ١٣٢٨ ،
 الزمن ص ٧٦٨ ،
 زيوف ص ٦٠٢ ، ١٤٢٥ ، ١٤٧٣ ، ١٥١٠ ، ١٥٦٢ ، ١٦٩١ ، ١٦٩٢ ، ١٧٢٥ ،

(س)

السائمة ص ٥٩١ ، ٦١١ ، ٦٣٥ ،
 الساجة ص ١٣٣٣ ،
 السارق الظريف ص ١٢٣٧ ،
 السامي ص ٦١٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ،
 سؤر ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، ٥٤٧ ،

صفه الحدث ص ١٧٠ ، ٢٤١ ،
 مرقه ص ١٦٩١ ، ١٦٩٢ ،
 محولة ص ٥٠٨ ،
 السعاه ص ٥٨٠ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١١٠١ ،
 السق ١٥٧٨ ،
 الله ص ٣٤٧ ،
 السلم ص ٣٠٦ ، ٨٩٩ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٥٠٨ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٥٢٩ ، ١٥٣٠ ،
 ١٥٤٥ ، ١٥٦٢ ،
 السور ص ٥٤٧ ،
 الموق ص ١١٥٥ ،

(ش)

الشب ص ٢٤٥ ،
 الشروع ص ١٢١ ، ١٧٧ ،
 شطط ص ٩٣٥ ، ٩٣٦ ،
 شمار ص ٩١٧ ، ٩١٨ ،
 الشمع ص ١٧٨ ،
 لشعة ص ١٥٦٣ ، ١٥٦٥ ، ١٥٧٨ ،
 الشفق ص ١٠٥ ، ١٠٦ ،
 الشفقه ص ١٠٧ ،
 الشفه ص ١٦٦ ،

(ص)

الصائل ص ١٩٠٣ ،
 الصابنه ص ٨٢٧ ،
 الصاع ص ٦٥٥ ،
 الصيرة ص ١٤٤٢ ،
 الصرورة ص ٧٦٥ ،
 الصميد ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢٤٦ ، ٣٨٣ ،
 الصفرة ص ١٩٢ ،
 صلاة الخوف ص ١٩٧ ، ١٩٨ ،

(ض)

الضمار ص ٦٠١ ، ٦١٢ ،

(ط)

طلاق السنة ص ١٠٠٠ ،
طهارة المعذور ص ١٨٨ ، ٢٨٧ ،
الطهر ص ١٧ ،
طواف الصدور ص ٧٤٥ ،
طواف الصدر ص ٧٧٥ ،
الطوق ص ١٥٥١ ،
الطيب ص ١٦٤ .

(ظ)

الظاعن ص ٤٦٣ ، ٤٦٥ ،
الظفر ص ١٥٩٨ ،
الظهرة ص ٢٥٥ ،
الظهر ص ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ١٠١٢ ، ١٠٣٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٧٤ .

(ع)

العادل ص ١٢٦٨ ،
العازية ص ١٣٥١ ، ١٣٥٥ ،
المجاجيل ص ٥٩٠ ، ٦١١ ،
عد الآي ص ١١٨ ،
العدة ص ٣١٩ ، ٨٦٨ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ١٠٥٦ ،
العذار ص ١٨٢ ، ١٨٣ ،
العذرة ص ٢٥٢ ، ٢٧٠ ،
العرايا ص ١٥٢٦ ،
عروض التجارة ص ٦٤١ ،
العرقة ص ١٣٠٠ ،
العسيف ص ١٢١٤ ، ١٢١٩ ،
العشر ص ٦٤٤ ، ١٨١٩ ،
عقر ص ٦٠٠ ،
العقر ص ١٠١٥ ، ١٢١٥ ، ١٢٨١ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٦٨٨ ، ١٦٨٩ ،
العقيقة ص ١٩٨٤ ،
العمري ص ١٤٠٩ ،
العناق ص ٧٢٤ ،

المان من ٨٦١ ، ١٣٥٧ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٩ ،
العبر من ٥٩٣ ،
العين من ٨٤١ ، ٨٧٣ ، ٨٧٦ ، ٩٤٢ ، ١٠٥٧ ، ١٨٩٣ ،
العورة من ١٨٤ ، ٤٦١ ،
العورة المنقطعة من ٤٦٠ ،
الحول ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ ،
(ع)
عشيد من ٢٥٦ ،
عرب من ٥٨٢ ، ٥٨٣ ،
العره من ١٩٠ ،
غطلرة من ١٥٢١ ،
الغلوله من ٣٨٦ ،
الغوس من ١١٧٣ ،
الغية المنقطعة من ٨٩٢ ،

(ف)

الغار من ٩٩١ ، ١٠٠٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٧٣ ،
الغاليز من ١٥٤٩ ،
فرسخ من ٤٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٩ ،
الفسخ من ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٦٩ ، ٩٠٢ ، ١٠٥٧ ، ١٠٦٥ ،
فسطاط من ٨٢٣ ، ١٦٠٨ ،
انفصالان من ٥٩٠ ، ٦١١ ،
النفصولي من ٨٥٦ ، ٩١٤ ،
الفلوت من ٣٦١ ،
الفلوس من ١٥٥٧ ، ١٧٠٨ ، ١٨٠٨ ،
المناء من ١٤٨٥ ،
القمي في الإيلاء من ٨٢٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١٤ ، ١٠٦١ ،
القمي في الحرب من ١٢٦١ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٨ ، ١٢٨٩ ،

(ق)

قاء من ١٦١ ، ٢٤٤ ،
القائف من ١٣٠٨ ،
القابلة من ٩٦٦ ، ٩٦٧ ،

- قباء ص ٧٥١ ،
 قراب السيف ص ٦١٨ ،
 القره ص ١٧ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ،
 القرآن ص ٧١٢ ، ٧٦٠ ،
 القرن ص ٩٤١ ،
 القسامة ١٨٧٣ ص ، ١٨٨١ ،
 القسمة ص ١٥٨٥ ،
 القصارة ص ١٣٦٥ ،
 القصاص ص ١٤٢ ، ٥٨٠ ،
 قصدير ص ٢٤٥ ،
 القصر ص ٤٦٧ ،
 قصيل ص ٥٩٥ ،
 القصة البيضاء ص ١٩٢
 قفيز ص ٥٨٧ ، ١٤٣٠ ، ١٤٦١ ، ١٥٢١ ، ١٥٢٤ ، ١٦٩٦ ،
 قلت ص ١٣٤٧ ،
 قحط ص ١٦٦٢ ،
 القن ص ١٠٨٨ ، ١١٠٥ ،
 القنوت ١٧٣ ،
 القهقهة ص ١١٤ ، ١١٥ ، ٢٩١ ، ٣٤٤ ،
 قوائم الخلاف ص ١٤٦٤ ،
 قوصرة ص ١٩٤٢ ،
 القيراط ص ١٥٥٧ ،

(ك)

- الكالى ص ١٥٤٤ ،
 الكتاة ص ٥٨٠ ،
 الكحل ص ٢٤٥ ،
 الكدرة ص ١٩٢ ، ١٩٣ ،
 الكراع ص ١٢٨٩ ،
 الكر ص ١٤٣٠ ، ١٦٩٦ ، ١٧٠٨ ، ١٧٧٥ ،
 الكرع ص ١١٤٣ ،
 الكروم ص ١٨٢٣ ،
 الكري ص ١٥٩٢ ، ١٨٢٧ ،

الكسوف ص ١٤٨ ، ٢٤٢ ،
الكشف ص ٩٤٢ ،
الكعدة ص ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٦٧ ، ٨٧٥ ، ٩٥٦ ،
الكفالة ص ١٧٥٣ ،
الكتابات ص ١٠٥١ ،
الكتيف ص ١٦٦٣ ،
كور العمارة ص ٤٥٣ ،
الكور ص ١٠١٩ ،
الكورة ص ١٦٦٣ ،

(ل)

اللد ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ،
اللقطة ص ١٣١١ ،
اللقيط ص ١٣٠٧ ، ١٣٠٩ ،
اللؤلؤ ص ٥٩٣ ،
اللواط ص ١١٩٠ ،
لمعة ص ٢٥٩ ،
ليلة لتعريس ص ٢٢٠ ،
اللعان ص ٩٩٨ ، ١٠٤١ ، ١٠٦٣ ،
(م)

المأذون ص ٨٥١ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٨٤٥ ،
المارة ص ١٠١٧ ، ١٠١٨ ،
المباضعة (المستبضع) ص ١٨١٤ ،
المبتلاة ص ١٩٥ ، ٣٧٩ ،
المبتوتة ص ٩٩٣ ، ١٠٤٩ ، ١٠٦٧ ،
المؤنة ص ٢٦٥ ،
المردية ص ١٣٧٧ ،
المتعة ص ٨١٣ ، ٨٥٩ ، ٨٦٩ ، ٩٣٦ ، ٩٥٩ ،
المثث ص ١٢٢٧ ، ١٨٣١ ،
المجبوب ص ٨٤١ ، ٨٧٣ ، ٩٤٢ ، ١٠٣٧ ،
المجن ص ١٢٥٠ ، كان نبعة المجن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم ... ص ١٢٥١ ،
المجوس ص ٨٣٣ ،
المحابة ص ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ،

المحاداة ص ٤١٤ ،
 المحاقلة ص ١٤٣٤ ، ١٥٢٦ ، ١٨١٦ ،
 المحصر ص ٧٣٢ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٤ ،
 محفلة ص ١٥٣١ ،
 المخابرة ص ١٨١٦ ،
 المخرج ص ٩٩ ، ١٦٧ ،
 المتورك ص ٣٤٥ ،
 مد عوجة ص ١٥٢٤ ،
 المصدر ص ٨٧٢ ، ١٠٨٧ ، ١١٠٥ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١٥ ، ١١٢٠ ، ١٧٧٤ ،
 ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ ،
 مدف ص ١٣٨٨ ،
 المذي ص ١٥٨ ،
 المراجعة ص ١٤٥١ ، ١٤٨٠ ،
 مراغمة ص ٨٣٤ ،
 مروت ص ٢٦٧ ،
 مرفقة ص ١٩٧٧ ،
 المزمة ص ١٢٣٤ ،
 المزبنة ص ١٤٣٤ ، ١٥٢٦ ،
 المزارعة ص ٥٨٥ ، ١٨١٥ ، ١٨٢٣ ،
 المس ص ٩١٢ ،
 المسوق ص ١١٤ ، ١١٥ ، ١٩٩ ، ٢٥٠ ،
 المستأمن ص ١٢٦٣ ،
 المستجدة ص ٢٧٠ ،
 المسح على الجوزين ص ٩٠ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ،
 مسرولة ص ٨٢٣ ،
 مسن (سنة) ص ٥٧٤ ،
 المسناة ص ١٨٢٥ ،
 المسوح ٥٦٢ ،
 المصدق ص ٥٩١ ، ٦٢٩ ،
 مصراة (تصيرية) ص ١٥٣١ ،
 المضارب (المصاربة) ص ٦٣٦ ، ٨٦٢ ، ١٣٦٧ ، ١٧١٣ ، ١٧٢٤ ، ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨٦٩ ،
 المظاهر ص ٦٥٢ ، ٩٨٥ ،

المضرب ص ٢٥٥ ،
 المضطجع ص ٣٤٥ ،
 المعافر ص ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ،
 المعاملة ص ١٨١٥ ، ١٨٢٣ ،
 المعتدة ص ٢١٩ ،
 المعدن ص ١٦٦ ، ٦٤٤ ،
 المعذور ص ١١٦ ، ٢٩٤ ، ٣١٦ ،
 المعثور ص ٥٧٣ ،
 المعضوب ص ٧٦٨ ،
 المغفر ص ١٢٩٦ ،
 المغارضة ص ١٣٥٨ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٨ ،
 المقرد ص ١٣١٥ ،
 المقاصة ص ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ،
 مقنت ص ٧١٨ ،
 المقندي ص ٧١ ، ٧٦ ،
 المكاتب (المكاتب) ص ٨٧٢ ، ٩٠٣ ، ٩٢٣ ، ٩٤٥ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ،
 ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١١٠٣ ، ١١٠٧ ، ١١١٠ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١٢١ ،
 المكوك ص ٥٨٧ ، ١٤٣٠ ،
 الملحقه ص ٩٣٦ ،
 المنازعة ص ٨٤٧ ، ١٨٦٨ ، ١٨٧١ ،
 المنا ص ٦٠٤ ، ١٤٣٠ ،
 المنخفة ص ١٣٧٧ ،
 المنصف ص ١٨٣١ ،
 المنعلين ص ٩٠ ، ٩١ ،
 المنقلة ص ١٨٥٨ ،
 المهايات ص ١٥٩٧ ،
 المواضعة ص ١٧٠٠ ،
 الموضحة ص ١٨٥٨ ،
 المولودون ص ١١١٧ ،
 الموالاة ص ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ،
 الموقوفة ص ١٣٧٧ ، ١٤٩٥ ،
 المرلي ص ٩٨٦ ،

مولى الموالاة ص ١٠٩٧ ،
الحيقات ص ٧٢٩ ، ٧٥٥ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ،
المهابة ص ١٣٤٠ ، ١٧٧١ ،
مواثبة ص ١٥٧٤ ،
موضحة ص ١٧٤٠ ،
مبل ص ٤٦٢ ، ٤٦٣ ،

(ن)

الباش ص ١٢٣٦ ،
نهرجة ص ١٦٩١ ،
نحو ص ٨٥ ،
نصاب ص ٦٣٨ ،
الطليحة ص ١٣٧٧ ،
النذر ص ١٢٠ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٦١٧ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٨٨ ، ٦٩٣ ، ١١٥٣ ،
نزا ص ٧٩٣ ،
النسأ (النسنة) ص ١٥٢٤ ، ١٥٢٧ ، ١٧٥٢ ،
النسب ص ٨٢٩ ،
نطع ص ٨٢٣ ،
النفل ص ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ،
النفاس ص ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٣٧٧ ،
النفساء ص ١٢٩ ،
النفقة ص ٨٥٠ ،
نفرة ص ١٢٥٠ ،
النكاح ص ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٩ ، ٩١٢ ،
نكاح المتعة ص ٨٩٨ ،
نكتة ص ٦٩ ،
السكرول ص ١٦٥٣ ،
النماء ٦١٣ ،
نورة ص ٢٤٥ ،

(هـ)

الهيئة ص ٩١٥ ، ٩١٦ ، ١٤٠٧ ،
الهيمنان ص ٨٢٤ ،

(9)

- ويصل ص ٧٣٦ ،
الوتر ص ١٠٩ ، ١١٢ ، ٤١٧ ،
الوجه ص ١٣٦٩ ،
الوديعة ص ٩٠٦ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ،
١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ،
الودي ص ١٥٨ ،
الورس ص ٧٨٩ ،
وسق ص ١٤٣٠ ، ١٥٢٦ ،
الوصفاء ص ٩٤ ،
وقص ص ٥٧٤ ، ٥٧٤ ، ٥٧٨ ،
الوقف ص ١٣٩٩ ،
وكاف ص ١٦٠٥ ،
وكس ص ٩٣٥ ، ٩٣٦ ،
الولاء ص ٨٢٩ ،
ولاء الموالاة ص ١١٢٣ ،
يعضد ص ٨٢٥ ،

تاسعاً: فهرس الشعر

إذا تكون كربة أدمى لها	وإذا يحاس الحيس يدعى جندب	ص ٩٧٣
استغن ما أغناك ريك بالغنى	وإذا تصبك خصاصة فتحمل	ص ٩٧٣
صيد الملوك أرائب وشعالب	وإذا ركست فصيدي الأبطال	ص ٧٨٧
مررت مال و في النحي رفعة	لما ضاع فيها من قرؤ نساككا	ص ١٠٤٦
وشاركنا قريشاً في تقاهما	وفي أنسابها شرك العنان	ص ١٧١٥
يا رب ذي ضغن وضب فارض	له قرء كقرء الحائف	ص ١٠٤٦
يقول خليلي كيف صبرك بعدنا	فقلت وهل صبر فتسأل عن كيف	ص ٩٨٣

عاشرا: فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً: علوم القرآن:

- ١ - ارشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، دار المصنف، القاهرة، ٩ ج، (د، ت).
- ٢ - التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن جزى الكلبي، تحقيق محمد عبد المعصم اليرس، إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب الحديثة، القاهرة: (٤ ج)، (د، ت).
- ٣ - تفسير القرآن العظيم، اسماعيل بن كثير، تحقيق عبدالعزيز غنيم، وآخرون، كتاب الشعب، (٨ ج)، (د، ت).
- ٤ - الجامع لأحكام القرآن، عبدالله بن محمد بن أحمد القرطبي، دار القلم، القاهرة ١٣٨٦ هـ، ١٩٦٦ م، ٢٠ ج.
- ٥ - زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، المكتب الإسلامي، دمشق ط ١ ص ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م. (٩ ح).

ثالثاً: كتب الحديث:

- ١ - الآثار أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، تصحيح وتعليق أبو الوفاء الأثباتي، لجنة أحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد، الهند (د، ت).
- ٢ - تهذيب الآثار، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، مسند عبدالله بن عباس، وعلى ابن أبي طالب، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، (١ ط)، ١٩٨٢.
- ٣ - جامع الأصول، ابن الأثير الجزري، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، دمشق ١٣٩٢ هـ، ١٩٧٢ (١١ ج).
- ٤ - الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى ابن سورة، تحقيق أحمد شاكر، وآخرون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط ٢ ص ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م.
- ٥ - الجامع الصغير، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٧٣ هـ، ١٩٥٤ م.
- ٦ - سنن الدارقطني، على بن عمر الدارقطني، مع التعليق المغني على الدارقطني، محمد شمس الحق العظيم آبادي. نشر: هاشم المدني، المدينة المنورة، ١٣٧٦ هـ، ١٩٦٦ م.
- ٧ - سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محي الدين عبدالحمد، دار

إحياء السنة، (٤ج)، (د. ت).

- ٨ - سنن الدارمي، عبدالله بهرام لدارمي، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م. (٢ج)
- ٩ - سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت (ط١)، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م. (٢ج).
- ١٠ - السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار الفكر، بيروت (د. ت). (١٠ج).
- ١١ - سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م. (٢ج).
- ١٢ - سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، بترقيم وعناية عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت (ط٢) مصورة عن الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م (٨ج).
- ١٣ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد الزرقاني، دار الفكر القاهرة، ١٣٥٥هـ. ١٩٣٦م. (٤ج).
- ١٤ - شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار، دار الفكر العلمية، بيروت ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م (٤ج).
- ١٥ - صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري، كتاب الشعب، دار ومطابع الشعب. (د. ت) (٩ج).
- ١٦ - صحيح ابن حزيمة، أبو بكر محمد بن اسحاق بن حزيمة السلمي، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١ ص ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- ١٧ - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي. (د. ت)، (٥ج).
- ١٨ - الفتح الرباني شرح المسند الإمام أحمد بن الحنبل الشيباني، الشيخ عبدالرحمن البناء، دار الحديث، القاهرة، (د. ت).
- ١٩ - كشف الأستاذ عن زوائد، ومنيع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م. (١٠ج).
- ٢٠ - مجمع الزوائد، ومنيع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م. (١٠ج).
- ٢١ - المراسيل، أوداد سليمان بن الأشعث السجستاني، مراجعة يوسف عبدالرحمن المرعشي، ط١، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ٢٢ - المستدرک علی الصحيحین، أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت، (د. ت)، (٤ج).
- ٢٣ - المسند، الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، (ط٥) ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م. (١ج).
- ٢٤ - مسند الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١) ١٤٠٠هـ، ١٨٩٠م.

- ٢٥ - المصنف لابن أبي شيبه، أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبه العباسي، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان. ١٤٠٦هـ، ١٩٨٧م. (ج١٦).
- ٢٦ - المصنف لعبد الرزاق، المكتب الإسلامي، بيروت، (ط١)، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.
- ٢٧ - المتقى، عبدالله بن علي بن الجارود، حديث أكاديمي للنشر والتوزيع، باكستان، (ط١)، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- ٢٨ - الموطأ، الإمام مالك، برواية محمد بن الحسن الشيباني، تعليق وتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار القلم، بيروت الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

رابعاً: كتب التخریج:

- ١ - الإيهاج بتخریج أحاديث المساج، عبدالله بن محمد الصديق الغماري، عالم الكتب، بيروت، (ط١)، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ٢ - إرواه الغليل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت (ط١)، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- ٣ - تلخيص الحبير في تخریج أحاديث الراقي الكبير، ابن حجر العسقلاني تحقيق شعبان محمد اسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٩٩هـ، ١٩٧٩م (ج٤)
- ٤ - الدابة في تخریج أحاديث الهداية، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت (د. ت)، (ج٢)
- ٥ - المختبر في تخریج أحاديث المنهاج والمختصر، بدر الدين محمد بن عبدالله الزوكش، تحقيق حمدي بن عبد الحميد السلفي، دار الأمل، الكويت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- ٦ - نصب الرابة لأحاديث الهداية، عبدالله بن يوسف الزيلعي، إدارة المجلس العلمي، ط٢ (د. ت) مصورة عن الطبعة الأولى، دار العأمون، القاهرة ١٣٥٧هـ (ج٤).

خامساً: الفقه:

(أ) الفقه الحنفي:

- ١ - أحكام الرفق، هلال بن يحيى البصري، مخطوط، البلدية بالإسكندرية رقم ٣٦٧٢.
- ٢ - اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، تحقيق أبو الوفاء، حيدر آباد، الهند، ١٣٥٧هـ (لجنة إحياء المعارف النعمانية).
- ٣ - الأشباه والنظائر. زين العابدين بن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- ٤ - الأصل المعروف بالمبسوط محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق أبو الوفاء، الجزء الخامس بتحقيق الدكتور شفيق شحاته، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتش، باكستان. (ص٥) (د. ت).
- ٥ - بدع الصانع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر ابن مسعود الكاساني، الناشر ذكرى علي يوسف. مطبعة الإمام. (د. ت) (ج١٠).

- ٦ - البهاية في شرح الهداية، محمود بن أحمد العيني، دار الفكر، ط ١ ص ١٤٤هـ، ١٩٨٠م (ج١٠).
- ٧ - تبيين الحقائق، شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي الزليبي، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ١٣١٣هـ.
- ٨ - تحفة الفقهاء، علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م (ج٣).
- ٩ - الجامع الصغير، محمد بن الحسن الشيباني، مع شرح النافع الكبير، عبدالحق الكنوي، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان. (د. ت).
- ١٠ - قال الجامع الكبير، محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، حيدرآباد، الهند، ١٣٦٥هـ، ١٩٣٧م.
- ١١ - حاشية الشيخ الشلي على شرح كنز الدقائق، بهامش تبيين الحقائق.
- ١٢ - حاشية سعدى جلي على شرح الناية، بهامش كتاب فتح القدير.
- ١٣ - حاشية رد المحتار على الدر المختار، شرح تنوير الأبصار (حاشية ابن عابدين مع تكملة ابن عابدين). مطبعة الباي لحلي، (ط٢) ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.
- ١٤ - الحجة على أهل المدينة، محمد بن الحسن الشيباني، ترتيب وتعليق وتصحيح السيد مهدي حسن الكيلاني، حيدرآباد، الهند ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م (٤ أجزاء).
- ١٥ - الخراج، أبو يوسف يعقوب إبراهيم، (لم يذكر الناشر ولا تاريخ النشر).
- ١٦ - خزائن الفقه، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي، تحقيق د. صلاح الدين الباهي، شركة الطبع والنشر والأهلية، بغداد ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.
- ١٧ - الرد على سير الأوزاعي، أبو يوسف بن إبراهيم، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد الهذ، (ط١)، ١٣٥٧هـ.
- ١٨ - زيادات الزيادات، محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، دار المعارف النعمانية، باكستان، (ط١)، (١٤٠١هـ، ١٩٨١م).
- ١٩ - شرح فتح القدير للعاجز الفقير، محمد بن عبد الوهاب بن الهمام، وتكملة نتائج الأفكار في كشف الرموز الأسرار للقاضي زيادة، دار إحياء التراث العربي، المطبعة الميمنية، ١٣١٩هـ (ج٩).
- ٢٠ - الصلاة، محمد بن الحسن، مخطوط في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ٢١ - العاية شرح الهداية، محمود بن محمد البابرني، بهامش شرح فتح القدير.
- ٢٢ - صيون الرسائل، أبو الليث السمرقندي، تحقيق د. صلاح الدين الباهي، شركة الطبع والنشر والأهلية، بغداد، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.
- ٢٣ - الكفاية على الهداية، جلال الدين الكرلاني، بهامش شرح فتح القدير.
- ٢٤ - اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني الميداني، تحقيق محمود أمين النواوي، ومحمد محي

الدين عبد الحميد، (ط٤)، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م (ج٤).

٢٥ - البسوط، شمس الدين السرخسي، مطبعة دار السعادة، ١٣٢٤.

٢٦ - مختصر الطحاري، أبو جعفر محمد بن سلامة الطحاري، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، حيدر آباد، الهند، (د. ت).

(ب): الفقه المالكي:

١ - أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله، المعروف بـ ابن العربي، تحقيق علي محمد الجاوي، مطبعة البابي الحلبي (ط٣) ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م. (ج٤).

٢ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن رشد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر. (ج٢) (د. ت).

٣ - بلغة السالك لأقرب المسالك، أحمد الصاوي، دار الفكر بيروت. (د. ت)، (ج٢).

٤ - بصرة الحكام، إبراهيم بن علي بن فرحون، بهامش كتاب فتح العلي المالك، دار المعرفة، بيروت (د. ت)، (ج٢).

٥ - شرح الخرخشي على مختصر خليل، المعطية الأميرية، بولاق، ١٣١٨هـ. (ج٨). بهامش حاشية الشيخ على العدوي.

٦ - شرح الزرقاني على مختصر خليل، عبد الباقي الزرقاني، دار الفكر بيروت، ١٣٠٧هـ. مطبعة محمد أفندي. (ج٨).

٧ - الشرح الصغير، أحمد الدردير، بهامش بلغة السالك.

٨ - فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، محمد أحمد عيش، دار المعرفة، بيروت (د. ت) (ج٢).

٩ - القوانين المقهية لابن جزي الكلبي الغرناطي، مكتبة الباز، مكة المكرمة. (د. ت).

١٠ - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، تحقيق الدكتور محمد أحمد ولد مانيك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديث، (ط١)، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م. (ج٢).

١١ - المدونة الكبرى للإمام مالك، رواية سحنون بن سعيد، مطبعة دار السعادة، ١٣١٣هـ، (ط١)، (ج٦).

(ج): الفقه الشافعي:

١ - الأم، محمد بن إدريس الشافعي، تصحيح محمد بن زهري النجار، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م، (ط٢) (ج٨).

٢ - تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب، أبو يحيى زكريا الأنصاري، بهامش حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب، دار المعرفة، بيروت، (د. ت) (ج٤).

٣ - حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب، عبدالله بن حجازي الشرقاوي، دار المعرفة، بيروت.

(د. ت) (٤١ح).

- ٤ - فتح الوهاب شرح منہج الطلاب، أبو يحيى زكريا الأنصاري، دار المعرفة، بيروت. (د. ت) (٢ج).
- ٥ - المجموع، محي الدين النووي، تحقيق وتعليق وإكمال محمد نحيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م. (٢٠ج).
- ٦ - مختصر المزني، إسماعيل بن يحيى المزني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
- ٧ - معنى المحتاج إلى معرفة الفاظ المنهاج، محمد الشربين الخطيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت) (٤ج).

(د) الفقه الحنبلي:

- ١ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علي بن سليمان المرادوي، تحقيق محمد بن حامد العقي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م. (ط ٢) (١٢ج).
- ٢ - الروايتين والوجهين، أبو يعلى البغدادي الحنبلي، تحقيق الدكتور عبد الكريم اللاحم، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٥م، (ط ١) (٣ج).
- ٣ - شرح منتهى الإرادات، مصور بن بوس الهوشي، دار الفكر، بيروت، (د. ت) (٣ج).
- ٤ - الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل، عبد الله ابن محمد بن قدامة، المكتبة الإسلامي، دمشق، (د. ت)، (٣ج).
- ٥ - المعنى، عبد الله بن أحمد بن قدامة، مكتبة الرياض الحديثة (د. ت). (٩ج).

سائلاً: كتب الأصول:

- ١ - أصول الشاشي، أحمد بن محمد إسحاق الشاشي، دار اكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- ٢ - أصول المسائل الخلاقية، أبو زيد الدبوسي، ترتيب السيد محمد عليم المجدوي الركاتي، ناظم آباد، كراتشي (ضمن كتاب قواعد الفقه).
- ٣ - تخريج الفروع على الأصول، محمود بن أحمد الزنجاني، تحقيق د. محمد أديب الصانع، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م (ط ٣).
- ٤ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدين الأسوي، تحقيق د. محمد حسر هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م. (ط ٢).
- ٥ - المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر الرازي، تحقيق د. طه جابر العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م. (٦ج).
- ٦ - المعني في أصول الفقه، عمر بن محمد الحيازي، تحقيق د. محمد مظهر يفا، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ، (ط ١).
- ٧ - ميزان الأصول في نتائج العقول (المختصر) علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي، تحقيق

د محمد زكي عبدالر، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م. (ط ١)

سابقاً: كتب فقهية أخرى:

- ١ - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء. د. مصطفى سعيد الح. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- ٢ - الانصاف في بيان أسباب الاختلاف، ولي الله الدهلوي. مراجعة وتعليق عدالتي ابو غنم. دار الفائق، بيروت ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م. (ط ٣).
- ٣ - دراسات في الاختلاف الفقهية، د. محمد أبو الفتح البياتوني، دار السلام، القاهرة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م. (ط ٣).
- ٤ - تهليل الأسماء واللغات، محي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، لـ١، (د. ت.).
- ٥ - طلبة الطلبة في الإصطلاحات الفقهية، عمر بن محمد النسفي، مراجعة وتحقيق خليل الدين الميسى، دار القلم، بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م. (ط ١).
- ٦ - القاموس المحيط للغريز آبادي.
- ٧ - لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر بيروت (د. ت) (١٥ ج.).
- ٨ - مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م. (ط ١).
- ٩ - معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، (٦ ج.).

ثامناً: كتب تاريخ والتراجم والسير

- ١ - اختيار أبي حنيفة وأصحابه، حسين بن علي الصيمري، تحقيق أبو الوفاء، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد الهند، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- ٢ - الاستيعاب، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالر السري، بهامش كتاب الإصابة.
- ٣ - الإصابة في تمييز الصحابة - أحمد بن علي بن حجر المصقلاتي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧٨هـ، (ط ١) (٤ ج.).
- ٤ - الأعلام، خير الدين البركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م، (ط ٥)، (٨ ج.).
- ٥ - البداية ونهاية، اسماعيل عمر بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٧٧، (١٤ ج.)، (ط ٢).
- ٦ - تاج التراجم في طبقات الحنفية، زين الدين قاسم بن تطوينا، مكتبة الصنن، بغداد، ١٩٢٢م.
- ٧ - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة السيد يعقوب بكر، ورمضان عدالتوب. دار المعارف، مصر (ط ٧).

- ٨ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، المكتبة السلفية، المدنية المنورة، (د، ت) (١٤ج).
- ٩ - تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ترجمة محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، (١٠ج)
- ١٠ - تجريد أسماء الصحابة، محمد بن أحمد الذهبي، دار المعرفة بيروت، (د، ت).
- ١١ - تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر المسقلاني، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م. (ط ٢).
- ١٢ - الجواهر المضية في تراجم الحنفية، عبدالقادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي، تحقيق عبدالفتاح الحلو، دار العلوم، الرياض ١٣٩٩هـ (٤ج).
- ١٣ - ذيل كشف الظنون، اسماعيل باشا البغدادي، طبعة معادة بالأوفست، ١٩٨١م. دار العلوم الحديثة، بيروت. (٢ ج).
- ١٤ - رسالة في ترجمة مشايخ الحنفية في الكتب المصنفة، للأمام الحاسمطي، (ملحقة مقدمة كتاب خزانة الفقه ص ٧١).
- ١٥ - سير الأعلام النبلاء، الذهب، تحقيق شعيب الأنطوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- ١٦ - سيرة النبي ﷺ، عبدالمالك بن هشام، مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد، رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، (د. ت) (٤ ج).
- ١٧ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن المعاد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، (ط، ٢) (٨ج).
- ١٨ - الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين الغزي، تحقيق عبدالفتاح الحلو، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.
- ١٩ - طبقات الفقهاء، الشيرازي، تحقيق د. إحسان عباس، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٧٨م.
- ٢٠ - طبقات الفقهاء، طاش كبرى زاده، مطبعة الزهراء، الموصل، ١٩٦١.
- ٢١ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، دار صادر بيروت، (د. ت)، (٩ج).
- ٢٢ - الفوائد الهية في تراجم الحنفية، محمد عبدالحكي الكنوي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٢٤هـ.
- ٢٣ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار العلوم الحديثة، بيروت. (د. ت)، (٢ج).
- ٢٤ - لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٢م. (ط ٧) (٧ج).
- ٢٥ - مشايخ بلخ من الحنفية، د. محمد محروس المدرس، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.
- ٢٦ - معجم البلدان، ياقوت بن عدالله الحموي، دار صادر بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م (٥ج)
- ٢٧ - مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد راهد الكوكوري، وأبو الوفاء الأصفهاني، لجنة أحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد، الهند (د. ت).

- ٢٨ - المتظم في تاريخ الملوك والأم، عبدالرحمن بن علي الجوزي، دائرة المعارف النعمانية، حيدرآباد، الهند، ١٣٥٨هـ، (١٠ ج).
- ٢٩ - نوادر المحفوظات العربية في مكتبات تركيا، د. رمضان ششن، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٥م. (ط١).
- ٣٠ - هدية العارفين، أسماء المؤلفين، وآثار المصنفين، اسماعيل باشا البغدادي، دار العلوم الحديثة، بيروت، ١٩٨١م. (٢ ج).

حادي عشر: فهرس المسائل

كتاب الصلاة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١- قال أبو حنيفة: يكره المقتدي مقارنة لتكبير الإمام ٧١
- ٢- قال أبو حنيفة: إذا رفع الإمام رأسه من الركوع يقول: سمع الله لمن حمده ولا يقول ربنا ولك الحمد ٧٤
- ٣- قال أبو حنيفة إذا وضع المصلي أنفه في السجود بدون الجبهة ٧٧
- ٤- قال أبو حنيفة: إذا قرأ بالفارسية أو خطب للجمعة ٨٠
- ٥- قال أبو حنيفة: إذا وجدت دجاجة في بئر لا يدرى متى وقعت ٨٢
- ٦- قال أبو حنيفة: الأرواث كلها نجسة نجاسة غليظة ٨٤
- ٧- قال أبو حنيفة: خرم ما لا يؤكل لحمه من سباع الطير ٨٥
- ٨- قال أبو حنيفة: ولو ترك المسح على الجبائر ٨٦
- ٩- قال أبو حنيفة: لا يجوز المسح على الجوربين غير المتعطين ٩٠
- ١٠- قال أبو حنيفة: الخروج من الصلاة بصنع المصلي فرض ٩٢
- ١١- قال أبو حنيفة: إذا شرع في صلاة العيد بوضوء ثم سبقه الحدث ٩٦
- ١٢- قال أبو حنيفة: الجنب المقيم في المصر إذا لم يجد ماء ٩٨
- ١٣- قال أبو حنيفة: الممجوس في السجن أو في المخروج ٩٩
- ١٤- قال أبو حنيفة: خروج وقت الظهر ودخول وقت العصر ١٠٠
- ١٥- قال أبو حنيفة: لا يفصل المؤذن بين أذان المغرب وإقامتها بالجلوس ١٠٢
- ١٦- قال أبو حنيفة: يكره الكلام عند أذان الخطبة والإقامة ١٠٣
- ١٧- قال أبو حنيفة: الشفق هو البياض ١٠٥
- ١٨- قال أبو حنيفة: سجود الشكر لبس بقربة وطاعة ١٠٧
- ١٩- قال أبو حنيفة: الوتر فض في حق العمل ١٠٩
- ٢٠- قال أبو حنيفة: صلاة النفل أربعاً أربعاً ١١٢
- ٢١- قال أبو حنيفة: إذا قهقه الإمام بعدما قعد قدر التشهد ١١٤
- ٢٢- قال أبو حنيفة: الأمي إذا أم الأيمن والقارئ ١١٥
- ٢٣- قال أبو حنيفة: الإمام والمفرد إذا قرأ من المصحف ١١٧

- ٢٤- يكره عد الآي والتسبيح بالأصابع في الصلاة
 ٢٥- قال أبو حنيفة: المتفل إذا شرع قائمًا ثم قعد
 ٢٦- قال أبو حنيفة: الإمام إذا حصر عن القراءة
 ٢٧- قال أبو حنيفة: إذا قرأ في الصلاة آية قصيرة جاز
 ٢٨- قال أبو حنيفة: إذا فاتته مكتوبة فصلى بعدها صلوات كثيرة
 ٢٩- قال أبو حنيفة: إذا فاتته ظهر من يوم وعصر من يوم
 ٣٠- قال أبو حنيفة: إذا صلى في السفينة قاعدًا
 ٣١- قال أبو حنيفة: إذا تلا آية السجدة بالفارسية
 ٣٢- قال أبو حنيفة: المرأة إذا رأت في أيامها ما لا يكون حيضًا
 ٣٣- قال أبو حنيفة: النفساء إذا طهرت في الأربعين
 ٣٤- قال أبو حنيفة: إذا خطب الجمعة بتحמיד أو تسبيح
 ٣٥- قال أبو حنيفة: الصحيح المقيم إذا صلى الظهر في بيته يوم الجمعة
 ٣٦- قال أبو حنيفة: إذا نفر الناس قبل أن يقيد الإمام ركعتة بسجدة
 ٣٧- قال أبو حنيفة: لا الجمعة على الأعمى
 ٣٨- قال أبو حنيفة: النوان الشواب لا يحضرون الجماعات
 ٣٩- قال أبو حنيفة: تكبيرات أيام التشريق من فجر يوم عرفة إلى عصر
 ٤٠- قال أبو حنيفة: وشراطها (الجمعة) العصر وأداء المقيمين
 ٤١- قال أبو حنيفة: إذا استشهد الصبي والمجنون غسلًا
 ٤٢- قال أبو حنيفة: المقتول بالمثل عمدًا يغسل
 ٤٣- قال أبو حنيفة: الجنب إذا قتل شهيدًا يغسل

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ٤٤- قال أبو يوسف: النفع المسموع المهجا وهو قوله أف لا يقطع الصلاة
 ٤٥- قال أبو يوسف: إذا افتتح الصلاة بقوله: لا إله إلا الله
 ٤٦- قال أبو يوسف: لا يكره الإمام حتى يفرغ المؤذن من الإقامة
 ٤٧- قال أبو يوسف: يقول المصلي بعد التثاء قبل القراءة إني وجهت وجهي
 ٤٨- قال أبو يوسف: سؤر الهرة غير مكروه
 ٤٩- قال أبو يوسف: لعاب البغل والحمار يمنع الصلاة إذا كثر
 ٥٠- قال أبو يوسف: إذا استيقظ من منامه فرأى ملذًا
 ٥١- قال أبو يوسف: خروج العني عن شهوة عن العضو شرط وجوب الغسل ..
 ٥٢- قال أبو يوسف: إذا قام بلفظًا ملء الظم انتقص وضوءه
 ٥٣- قال أبو يوسف: لا يجوز التيمم إلا بالتراب والرمال عند الاختيار
 ٥٤- قال أبو يوسف: الكافر إذا تيمم بنية الإسلام وأسلم له أن يصلي بذلك

- ٥٥- قال أبو يوسف: المسافر إذا نيم وفي رحله ماء لا يعلم به
- ٥٦- قال أبو يوسف: المحرس في المصر إذا لم يجد ماءً
- ٥٧- قال أبو يوسف: لا بأس للمؤذن أن يقول للأمر في كل صلاة الصلاة برحمك الله ..
- ٥٨- قال أبو يوسف: إذا أدن في المعجر بعد نصف الليل جاز
- ٥٩- قال أبو يوسف: الإمام إذا سقه الحدث بعدما قرأ في الأوليين
- ٦٠- قال أبو يوسف: أمي صلى ركعتين بغير قراءة ثم تعلم سورة فقرأ في الآخرين
- ٦١- قال أبو يوسف: إذا اقتدى بس يقتت في المعجر يتابعه
- ٦٢- قال أبو يوسف: إذا صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يقرأ فيهن شيئاً
- ٦٣- قال أبو يوسف: إذا شرع في التطوع بتوي أربطاً لزمه الأربع
- ٦٤- قال أبو يوسف: إذا سها عن السورة في الأولى والثانية من الفرض التي هي أربع ...
- ٦٥- قال أبو يوسف: تعديل أركان الصلاة فرض
- ٦٦- قال أبو يوسف: إذا انتضح البول على ثوب المصلي أكثر من قدر الدرهم
- ٦٧- قال أبو يوسف: البياض الذي بين العذار والأذن يسقط غسله بالالتحاء
- ٦٨- قال أبو يوسف: إذا انكشف ربع العورة لا يمنع جواز الصلاة
- ٦٩- قال أبو يوسف: الاثنان جمع في جماعة الجمعة
- ٧٠- قال أبو يوسف: الإمام إذا سبقه الحدث فاستخلف مسبقاً
- ٧١- قال أبو يوسف: إذا أخبر المصلي بخبر يسره فقال الحمد لله
- ٧٢- قال أبو يوسف: إذا صلى النفل على الدابة في المصر
- ٧٣- قال أبو يوسف: طهارة المعذور تنتقض عند خروج الوقت
- ٧٤- قال أبو يوسف: إذا سجد على النجاسة أن سجده تفسد دون صلاته
- ٧٥- قال أبو يوسف: الكدرة لا تكون حيضاً إلا في آخر الأيام
- ٧٦- قال أبو يوسف: أقل مدة الحيض يومان وأكثر اليوم الثالث
- ٧٧- قال أبو يوسف: العادة تنتقل بروية المخالف
- ٧٨- قال أبو يوسف: إذا اقتدى بالإمام في ركوع صلاة العيد يشتغل بتسيحات الركوع ...
- ٧٩- قال أبو يوسف: في نواذر الصلاة صلاة الخوف بالطائفتين غير مشروعة في زماننا ...
- ٨٠- قال أبو يوسف: إذا انتهى إلى الإمام في صلاة الجيزة وقد سبق بعض تكبيراتها
- ٨١- قال أبو يوسف: السنة بعد الجمعة ست ركعات

باب قول محمد علي خلاف صاحبيه

- ٨٢- قال محمد: يرسل المصلي يده في حال الشاء والقنوت
- ٨٣- قال محمد: الماء المستعمل طاهر غير ظهور
- ٨٤- قال محمد: بول ما يؤكل لحمه طاهر
- ٨٥- قال محمد: إزالة النجاسة الحقيقية بالماءيات الطاهرة كالخيل والمصير وماء الورد لا

- بحوز
- ٢٠٩ ٨٦- قال محمد: إذا باشر الرجل امرأته مباشرة فاحشة
- ٢١١ ٨٧- قال محمد: الشر إذا ماتت فيه فأرة قترحت منها عشرون دلوًا
- ٢١٢ ٨٨- قال محمد: اقتداء المترضي* بالعتيم والقائم بالقاعد
- ٢١٣ ٨٩- قال محمد: المصلي إذا ذكر فاتتة في وقتية بطلت صلاته
- ٢١٤ ٩٠- قال محمد: إذا صلى أربع ركعات تطوعًا، وقرأ في إحدى الأوليين وإحدى الآخرين
- ٢١٦ ٩١- قال محمد: إذا تطوع بأربع ركعات ولم يقعد على رأس الثانية
- ٢١٧ ٩٢- قال محمد: سنة الفجر إذا فاتت بدون القرض فطلعت الشمس
- ٢١٩ ٩٣- قال محمد: يطيل القراءة في الركعة الأولى على الثانية في سائر الصلوات
- ٢٢١ ٩٤- قال محمد: سلام من عليه سجود السهو لا يخرج عن الصلاة
- ٢٢٢ ٩٥- قال محمد: سلام الإمام في آخر الصلاة يخرج المقتدي عن الصلاة
- ٢٢٤ ٩٦- قال محمد: إذا كان في السفر ومعه ثوب نجس يصلي فيه قائمًا
- ٢٢٥ ٩٧- قال محمد: الغيل نجس العين
- ٢٢٧ ٩٨- قال محمد: إذا كان المسجد ملائكا من القوم والصغوف منصلة
- ٢٢٧ ٩٩- قال محمد: المسافر إذا صلى الظهر ركعتين ولم يقرأ فيهما
- ٢٢٩ ١٠٠- قال محمد: المقتدي إذا قرأ آية السجدة خلف الإمام
- ٢٢٩ ١٠١- قال محمد: إذا ولدت المرأة وفي بطنها ولد آخر، فالنفاس من الولد الآخر
- ٢٣١ ١٠٢- قال محمد: الحيض لا يبدأ بالطهر ولا يختم به
- ٢٣٢ ١٠٣- قال محمد: الطهر إذا تخلل بين الدمين إن كان الطهر أقل من ثلاثة أيام
- ٢٣٤ ١٠٤- قال محمد: مصلي الجمعة إذا تذكر أنه لم يصل الفجر
- ٢٣٥ ١٠٥- قال محمد: إذا أدرك الإمام في الجمعة في القعدة يصلي أريما، يقعد في الثانية
- ٢٣٥ ١٠٦- قال محمد: لا جمعة بمنى أصلاً
- ٢٣٧ ١٠٧- قال محمد: إذا غسل الميت وكفن وبقي عضو منه لم يغسل
- ٢٣٨ ١٠٨- قال محمد: إذا صلى على جنازة بالتييم لخوف الغوث

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ٢٤٠ ١٠٩- قال أبو حنيفة: اللحية يفترض مسح ريعها
- ٢٤١ ١١٠- قال أبو حنيفة: من خاف سين الحدث وهو في الصلاة
- ٢٤٢ ١١١- قال أبو حنيفة: لا جهر في صلاة الكسوف
- ٢٤٤ ١١٢- قال أبو حنيفة: إذا قام دما انتقض وضوءه
- ٢٤٥ ١١٣- قال أبو حنيفة: يجوز التيمم بكل ما كان من أجزاء الأرض
- ٢٤٦ ١١٤- قال أبو حنيفة: الإغماء إذا زاد عن يوم وليلة فهو مسقط لقضاء الصلاة

- ١١٥- قال أبو حنيفة: ليس في الاستسقاء صلاة ٢١٦
- ١١٦- قال أبو حنيفة: لا يقلب الإمام رداءه في الدعاء والخطبة ٢١٨
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه**
- ١١٧- قال أبو يوسف: التعمد في الصلاة للصلاة ٢٤٩
- ١١٨- قال أبو يوسف: إذا أدخل خفه، أو رأسه للمسح في الإماء يجزيه عن المسح ٢٥٠
- ١١٩- قال أبو يوسف: إذا غسل العصى في أودن، فسدت المياه كلها ولا يطهر العصى أبداً ٢٥١
- ١٢٠- قال أبو يوسف: شعر الخنزير نجس ٢٥١
- ١٢١- قال أبو يوسف: الروث إذا أحرق وصار رماداً أو العذرة إذا وقعت ٢٥٢
- ١٢٢- قال أبو يوسف: إذا تنجس ما لا ينمصر بالمصر يغسل ثلاثاً ٢٥٣
- ١٢٣- قال أبو يوسف: إذا صلى على مصلى يبطن على يافته نحاسة ٢٥٥
- ١٢٤- قال أبو يوسف: إذا شرع في صلاة وهو يروي فرضاً ونفلًا جميعاً ٢٥٦
- ١٢٥- قال أبو يوسف: إذا قام مرارًا قليلًا قليلًا بحيث لو جمع يحمل الفم ٢٥٦
- ١٢٦- قال أبو يوسف: إذا سقط منه فأعادها إلى مكانها جازت الصلاة معه ٢٥٧
- ١٢٧- قال أبو يوسف: إذا قال: لله علي أن أصلي ركعتين يعبر طهارته لركعتان بطهارة ٢٥٨
- ١٢٨- قال أبو يوسف: جنب اعتسل وبقي على جسمه لمعة ٢٥٩
- ١٢٩- قال أبو يوسف: السجدة تتم بوضع الرأس ٢٦٠
- ١٣٠- قال أبو يوسف: إذا فاتته أربع قبل الظهر قضاهما بعدها في الوقت ٢٦١
- ١٣١- قال أبو يوسف: إذا صلى الظهر خمسًا ساهيًا ٢٦١
- ١٣٢- قال أبو يوسف: إذا انكشفت عورته في الصلاة فسترها من غير لبث ٢٦٣
- ١٣٣- قال أبو يوسف: إذا قرأ آية السجدة في ركعة ثم قرأها في الركعة الثانية ٢٦٤
- ١٣٤- قال أبو يوسف: إذا ماتت المرأة ولا مال لها فكفنها على الزوج ٢٦٥
- ١٣٥- قال أبو يوسف: المجروح إذا أوصى بوصية ثم مات غسل ٢٦٦
- ١٣٦- قال أبو يوسف: ولو لم يعمل عملاً ومات بعد تمام يوم ولية غسل ٢٦٧
- باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا فيه بقول على حدة**
- ١٣٧- قال أبو حنيفة: الماء المستعمل في الغسل والوضوء نجس نجاسة غليظة ٢٦٨
- ١٣٨- قال أبو حنيفة: بول ما يؤكل لحمه لا يحل شربه بحال ٢٦٩
- ١٣٩- قال أبو حنيفة: النجاسة المستجسدة إذا أصابت الخف ونحوه فحفت ٢٧٠
- ١٤٠- قال أبو حنيفة: جنب انغمس في البحر يطلب الدلو، ولم يواظب ٢٧١
- ١٤١- قال أبو حنيفة: إذا أراد نزع الخف فبداه ثم بدا له، فتركه ٢٧٣

- ١٤٢- قال أبو حنيفة: المتيمم إذا وجد في الصلاة بيذ النمر ٢٧٤
 ١٤٣- قال أبو حنيفة: لا يجوز أداء الجمعة في موصعين ٢٧٤
 ١٤٤- قال أبو حنيفة: الجمعة على أهل المصر وعلى أهل قرية يجزئ خراجها مع خراج أهل البلدة ٢٧٧
 ١٤٥- قال أبو حنيفة: يسمي المصلي في الركعة الأولى لا غير ٢٧٩

باب ما قاله زفر على خلاف قول علمائنا الثلاثة

- ١٤٦- قال زفر: إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، قام الإمام والقوم ٢٨٠
 ١٤٧- قال زفر: المرفقان والكعبان لا يدخلان في وظيفة الوضوء ٢٨٠
 ١٤٨- قال زفر: إذا مسح رأسه بأصبع واحدة ٢٨٢
 ١٤٩- قال زفر: روث ما يؤكل لحمه نجس نجاسة خفيفة ٢٨٣
 ١٥٠- قال زفر: النجاسة الخارجة من غير السيلين قلبها وكثيرها حدث ٢٨٤
 ١٥١- قال زفر: إذا لبس الجرموقين على الخفين ٢٨٦
 ١٥٢- قال زفر: إذا لبس خفيه على طهارة العذر من سيلان الدم ونحوه ٢٨٧
 ١٥٣- قال زفر: الأرض إذا أصابها نجاسة ثم جفت وذبح أثرها لا يحكم بطهارتها ٢٨٨
 ١٥٤- قال زفر: إذا تيمم ثم ارتد بطل تيممه ٢٨٩
 ١٥٥- قال زفر: المعتدي إذا كان متوضئاً والإمام متيمماً ٢٩٠
 ١٥٦- قال زفر: إذا عدم الماء المطلق ووجد سؤر الحمار ٢٩٠
 ١٥٧- قال زفر: التفهقة بعد التشهد قبل السلام لا تنقض الوضوء ٢٩١
 ١٥٨- قال زفر: إذا نذر أن يصلي ركعة لا يلزمه شيء ٢٩٢
 ١٥٩- قال زفر: الإمام إذا سبقه الحدث وخلفه رجال ونساء فانصرف ليتوضأ واستحلف امرأة ٢٩٣
 ١٦٠- قال زفر: إمامة المعذور لغير المعذور جائزة ٢٩٤
 ١٦١- قال زفر: نية إمامة النساء ليست بشرط لصحة اقتدائهن ٢٩٥
 ١٦٢- قال زفر: مراعاة الترتيب في أفعال الصلاة شرط حتى لو بدأ بالاحق ٢٩٦
 ١٦٣- قال زفر: إذا شرع في صلاة أو صوم على ظن أنه عليه ٢٩٧
 ١٦٤- قال زفر: إذا شرع في صلاة النفل عند الطلوع أو الزوال أو المغرب ٢٩٨
 ١٦٥- قال زفر: إذا قرأ آية السجدة عند طلوع الشمس فلم يسجد للحال ٢٩٩
 ١٦٦- قال زفر: إذا ترك الإمام القعدة الأولى في ذوات الأربع نامياً ٣٠٠
 ١٦٧- قال زفر: المريض إذا عجز عن الإيماء بالرأس في الصلاة أوماً بقلبه ٣٠١
 ١٦٨- قال زفر: إذا اقتدى بالإمام وهو راكع فقام الإمام، وركع المعتدي ٣٠١
 ١٦٩- قال زفر: المقيم إذا سافر في آخر الوقت في ذوات الأربع إن بقي فيه ركعتان فعلبه صلاة ٣٠٣

- ١٧٠- قال زفر: مراعاة الترتيب شهراً شرط في الفوائت ٣٠٥
- ١٧١- قال زفر: إذا صلى الظهر بعير طهارة ٣٠٦
- ١٧٢- قال زفر: إذا أسلم الحربي بدار الحرب ولم يعلم بفرضية الصلاة ٣٠٧
- ١٧٣- قال زفر: المرأة إذا حاصروا بلدة أو حصناً ٣٠٧
- ١٧٤- قال زفر: المسافر اللاحق إذا نوى الإقامة في حال أداء ما فاته ٣٠٨
- ١٧٥- قال زفر: إذا ركع المقتدي قبل إمامه ٣٠٩
- ١٧٦- قال زفر: إذ شرع متملاً مقتدياً بالمقتصر ٣١٠
- ١٧٧- قال زفر: الحائض إذا طهرت ليس للزوج أن يطأها ما لم تغتسل ٣١٢
- ١٧٨- قال زفر: طهارة المستحاضة ومن بعتها تظل عند دخول الوقت ٣١٣
- ١٧٩- قال زفر: إذا قالت المرأة: لله علي أن أصلي ركعتين غداً فحاضت: ٣١٤
- ١٨٠- قال زفر: من لا يفترض عليه الجمعة إذا صلى الظهر في منزله ثم شهد الجمعة ٣١٥
- ١٨١- قال زفر: الحر الصحيح المقيم إذا صلى الظهر يوم الجمعة في أول الوقت ٣١٦
- ١٨٢- قال زفر: الجماعة إذا تفروا عن الإمام في الجمعة قل أن يقعد قدر التشهد ٣١٧
- ١٨٣- قال زفر: إذا مات الزوج ثم ارتدت امرأته فلها غسله، وكذلك لو حدث مصاهرة ... ٣١٨
- ١٨٤- قال زفر: إذا مات وله أم ولد عتقت بعمته ولزمتها العدة ٣١٩
- ١٨٥- قال زفر: إذا كبر الإمام في صلاة الجنازة خمناً تابعه المقتدي ٣٢٠

باب قول الشافعي على خلاف قول علمائنا رحمهم الله

- ١٨٦- قال الشافعي: السنة في الاستنجاء بالأحجار التلث ٣٢١
- ١٨٧- قال الشافعي: السنة في المضمضة والاستنشاق بأن يأخذ كفاً من الماء ٣٢٣
- ١٨٨- قال الشافعي: المضمضة والاستنشاق ستان في الوضوء والجنابة ٣٢٥
- ١٨٩- قال الشافعي: النية شرط صحة الوضوء ٣٢٧
- ١٩٠- قال الشافعي: الترتيب شرط صحة الوضوء ٣٢٩
- ١٩١- قال الشافعي: الغرض في مسح الرأس مقدار ثلاث شعرات ٣٣٠
- ١٩٢- قال الشافعي: السنة في مسح الرأس التلث ٣٣٢
- ١٩٣- قال الشافعي: ويأخذ لمسح الأذنين مائة جديداً ٣٣٣
- ١٩٤- قال الشافعي: مس الفرجين بيابن الكف حدث ٣٣٦
- ١٩٥- قال الشافعي: مس المرأة بشهوة وبغير شهوة حدث ٣٣٨
- ١٩٦- قال الشافعي: الخارج النحس من غير السيلين لا ينقض الوضوء قل أو كثر ٣٤١
- ١٩٧- قال الشافعي: القهقهة في صلاة لها ركوع وسجود ليس بحدث ٣٤٤
- ١٩٨- قال الشافعي: النزم حدث في سائر أركان الصلاة ٣٤٥
- ١٩٩- قال الشافعي: صاحب العذر يتوضأ لكل فرض ٣٤٩
- ٢٠٠- قال الشافعي: المنى طاهر ٣٥١

- ٢٠١- قال الشافعي: خروج الحني كيما كان يوجب الاغتسال ٣٥٣
- ٢٠٢- قال الشافعي: الماء إذا ورد على النجاسة لم ينسج ٣٥٤
- ٢٠٣- قال الشافعي: الإبقاء إذا ولغ الكلب فيه لا يطهر إلا بالفسل سبع مرات ٣٥٥
- ٢٠٤- قال الشافعي: النجاسة إذا لم تكن مريبة تطهر بالنسل مرة واحدة ٣٥٩
- ٢٠٥- قال الشافعي: سؤر سباع الوحش طاهر ٣٦٠
- ٢٠٦- قال الشافعي: حرّ ما يؤكل لحمه من الطيور نجس ٣٦١
- ٢٠٧- قال الشافعي: موت ما ليس له دم سائل في الماء القليل يفسده ٣٦٢
- ٢٠٨- قال الشافعي: الشعر والصوف والريش والعظم ٣٦٤
- ٢٠٩- قال الشافعي: جلد الكلب لا يطهر بالدباغ ٣٦٦
- ٢١٠- قال الشافعي: لا يجوز بيع الحينة وجلد الكلب بعد دباغهما ٣٦٨
- ٢١١- قال الشافعي: الطير إذا مات وخرج منه يبيض لم يشتد قشره لم يؤكل ٣٦٨
- ٢١٢- قال الشافعي: المصلي إذا سبقه الحدث لم يجزله أن يتوضأ ويئي ٣٦٩
- ٢١٣- قال الشافعي: النجاسة القليلة في البدن أو الثوب تمنع جواز الصلاة ٣٧١
- ٢١٤- قال الشافعي: الأرض إذا تنجست ثم جفت لا تطهر ٣٧٢
- ٢١٥- قال الشافعي: الحيض هو الدم العيط الأسود ٣٧٢
- ٢١٦- قال الشافعي: دم الحامل حيض ٣٧٤
- ٢١٧- قال الشافعي: أدنى مدة الحيض يوم وليلة ٣٧٥
- ٢١٨- قال الشافعي: أكثر النفاس ستون يوماً ٣٧٧
- ٢١٩- قال الشافعي: المستدأة إذا رأت دمًا واستمر بها ذلك ٣٧٩
- ٢٢٠- قال الشافعي: إذا طهرت الحائض في وقت العصر فعلها قضاء الظهر ٣٨٠
- ٢٢١- قال الشافعي: إذا حاضت المرأة بعد ما مضى من الوقت ما يسع فرضه لم يسقط عنه قضاؤه ٣٨١
- ٢٢٢- قال الشافعي: الحائض إذا انقطع دمها للعشرة ؛ لم يفريها الزوج ما لم تغتسل ٣٨٢
- ٢٢٣- قال الشافعي: لا يجوز التيمم بغير التراب ٣٨٣
- ٢٢٤- قال الشافعي: الاستيماب في التيمم شرط ٣٨٤
- ٢٢٥- قال الشافعي: يتيمم لكل فرض ٣٨٥
- ٢٢٦- قال الشافعي: لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت ٣٨٦
- ٢٢٧- قال الشافعي: طلب الماء شرط لجواز التيمم ٣٨٧
- ٢٢٨- قال الشافعي: إذا تيمم في المصير لخوف فوت صلاة الجنائزة وصلاة العيد لم يجز ٣٨٨
- ٢٢٩- قال الشافعي: المتيمم إذا وجد الماء في خلال الصلاة مضى عليها ٣٨٩
- ٢٣٠- قال الشافعي: المريض إنما يباح له التيمم إذا خاف على نفسه ٣٩٠
- ٢٣١- قال الشافعي: التيمم في اليد إلى الرسغ ٣٩١

- ٢٣٢- قال الشافعي: إذا كان أكثر بدنه مجروحاً وأجنب تيمم للجراح وغسل للمصطح ٢٣٢
- ٢٣٣- قال الشافعي: إذا كان معه ماء قليل لا يكفي لوضوئه غسل بذلك ثم تيمم ٢٣٣
- ٢٣٤- قال الشافعي: الباغي لا يترخص برخص المسافرين ٢٣٤
- ٢٣٥- قال الشافعي: إذا غسل المحدث رجله أولاً وليس خفيه ٢٣٥
- ٢٣٦- قال الشافعي: إذا لس الجرموقين على الخفين لم يمسح عليهما ٢٣٦
- ٢٣٧- قال الشافعي: قليل الخرق في المسح يمنع جواز المسح ٢٣٧
- ٢٣٨- قال الشافعي: المقيم إذا بدأ المسح على الخف ثم سافر قبل تمام يوم وليلة ٢٣٨
- ٢٣٩- قال الشافعي: في الأذان ترجيح وهو أن يأتي بالشهادتين أولاً مخافتة ثم يجهر ٢٣٩
- ٢٤٠- قال الشافعي: الإقامة فرادى فرادى ٢٤٠
- ٢٤١- قال الشافعي: لا تشوب في صلاة الفجر ٢٤١
- ٢٤٢- قال الشافعي: إذا أذن الرجل وأقام غيره إن غاب الأول جاز ولم يكره ٢٤٢
- ٢٤٣- قال الشافعي: أداء الصلاة في أول أوقاتها أفضل ٢٤٣
- ٢٤٤- قال الشافعي: يجوز تكرار الجماعات بكل مسجد بأذان وإقامة ٢٤٤
- ٢٤٥- قال الشافعي: وقت المغرب غير ممتد ٢٤٥
- ٢٤٦- قال الشافعي: يجوز في الجمع بين الظهر والعصر في وقت أحدهما ٢٤٦
- ٢٤٧- قال الشافعي: صلاة الرجل لا تفسد بمحاذاة المرأة في صلاة يشركان فيها ٢٤٧
- ٢٤٨- قال الشافعي: إذا دعا في صلاته بما يشبه كلام الناس ٢٤٨
- ٢٤٩- قال الشافعي: إمامة الصبي للبالغين تجوز كيفما كان ٢٤٩
- ٢٥٠- قال الشافعي: الوتر ركعة واحدة ٢٥٠
- ٢٥١- قال الشافعي: الفوت في الوتر بعد الركوع في النصف الأخير من شهر رمضان ٢٥١
- ٢٥٢- قال الشافعي: يفتت في صلاة العجر ٢٥٢
- ٢٥٣- قال الشافعي: إذا صلى بالتحري إلى جهة ثم ظهر أنه استدبر القبلة ٢٥٣
- ٢٥٤- قال الشافعي: لا يكره قضاء الفوائت عند طلوع الشمس وزوالها وغروبها ٢٥٤
- ٢٥٥- قال الشافعي: كل نفل له سبب كسنة الفجر وركعتي الطواف والتحية بعد أداء ٢٥٥
- ٢٥٦- قال الشافعي: لا يكره النفل في هذه الساعات الثلاث بمكة ٢٥٦
- ٢٥٧- قال الشافعي: مراعاة الترتيب في الفرائد ليس بشرط لصحة الأداء ٢٥٧
- ٢٥٨- قال الشافعي: كلام الناس والخطأ والمكره إذا قل لا يفسد صلاته ٢٥٨
- ٢٥٩- قال الشافعي: لا يجوز افتتاح الصلاة إلا بقوله: الله أكبر ٢٥٩
- ٢٦٠- قال الشافعي: التحريم من أجزاء الصلاة وإحرام الحج كذلك ٢٦٠

- ٢٦١- قال الشافعي: يقول المصلي بعد التكبير الأول: إني وجهت وجهي لمدني مص السموات ..
- ٢٦٢- قال الشافعي: قراءة الفاتحة في كل ركعة فرض ٢٣٣
- ٢٦٣- قال الشافعي: يجهر بالتسمية في صلاة يجهر فيها بالقراءة ٢٣٤
- ٢٦٤- قال الشافعي: يجهر بالتأمين في صلاة الجهر ٢٣٥
- ٢٦٥- قال الشافعي: يضع يديه في القيام على الصدر ٢٣٦
- ٢٦٦- قال الشافعي: يرفع يديه عند الركوع وعند رفع رأسه من الركوع ٢٣٩
- ٢٦٧- قال الشافعي: إذا أراد أن يقوم إلى الثانية والرابعة جلس جلسة خفيفة ٢٤١
- ٢٦٨- قال الشافعي: السنة في القعدة الأولى أن يفتش رجله اليسرى ٢٤٣
- ٢٦٩- قال الشافعي: تشهد في القعدة الأخير فرض ٢٤٤
- ٢٧٠- قال الشافعي: تشهد قول التحيات، الصلوات الطيبات ٢٤٥
- ٢٧١- قال الشافعي: الصلاة على النبي ﷺ فرض ٢٤٧
- ٢٧٢- قال الشافعي: إصابة لفظ السلام فرض ٢٤٩
- ٢٧٣- قال الشافعي: يسجد للسهر قبل السلام ٢٥٠
- ٢٧٤- قال الشافعي: إذا سجد على كور العمامة لم يجز ٢٥١
- ٢٧٥- قال الشافعي: إذا وضع يديه أو ركبتيه في الصلاة على موضع النجاسة ٢٥٤
- ٢٧٦- قال الشافعي: المعتدي غير متصل صلاته بصلاة الإمام ٢٥٥
- ٢٧٧- قال الشافعي: إذا صلى ركعة بغير قراءة ثم تعلم سورة فقرأها فيها ٢٥٩
- ٢٧٨- قال الشافعي: الكافر إذا أسلم والصبي إذا بلغ والحائض إذا طهرت ٢٥٩
- ٢٧٩- قال الشافعي: انكشف قليل العورة يمنع جواز الصلاة ٢٦٠
- ٢٨٠- قال الشافعي: السرة عورة ٢٦٠
- ٢٨١- قال الشافعي: العاري يصلي بقيام وركوع وسجود ٢٦١
- ٢٨٢- قال الشافعي: أقل مدة السفر يوم وليلة ٢٦٢
- ٢٨٣- قال الشافعي: أقل مدة الإقامة أربعة أيام سوى اليوم الذي دخل واليوم الذي خرج .. ٢٦٥
- ٢٨٤- قال الشافعي: النضر رخصة وإذا أتم كان الكل فرضاً ٢٦٧
- ٢٨٥- قال الشافعي: من ترك الصلاة متعمداً قتل ٢٦٩
- ٢٨٦- قال الشافعي: الإغماء إذا استوعب وقت الصلاة أسقطها ٢٧٠
- ٢٨٧- قال الشافعي: النفل منى ليلاً ونهاراً ٢٧٢
- ٢٨٨- قال الشافعي: سجدة التلاوة سنة ٢٧٣
- ٢٨٩- قال الشافعي: إذا قرأ آية السجدة على الأرض وسجد واكباً ٢٧٤
- ٢٩٠- قال الشافعي: لا سجدة في سورة ٢٧٥
- ٢٩١- قال الشافعي: في سورة الحج سجدتان

- ٢٩٢- قال الشافعي: كيفية سجود التلاوة أن يقوم، ويكبر ويختر ٤٧٦
- ٢٩٣- قال الشافعي: المريض إذا صلى بالإيماء يصلي على جنبه الأيمن ٤٧٧
- ٢٩٤- قال الشافعي: الاستئذان للإمام والإقامة وتعليم القرآن والحج ونحوها يجوز ٤٧٩
- ٢٩٥- قال الشافعي: يجوز إقامة الجمعة في غير مصر جامع ٤٨٢
- ٢٩٦- قال الشافعي: السلطان ليس بشرط لأقامة الجمعة ٤٨٣
- ٢٩٧- قال الشافعي: الجماعة شرط وأقلهم أربعون أحرار مقيمون ٤٨٤
- ٢٩٨- قال الشافعي: ولا يجمع في مصر واحد في موضعين ٤٨٦
- ٢٩٩- قال الشافعي: يرد السلام في الخطبة يوم الجمعة ٤٨٦
- ٣٠٠- قال الشافعي: يؤدي سنة الجمعة في حالة الخطبة ٤٨٧
- ٣٠١- قال الشافعي: لفصل بين خطبة الجمعة بحلقة خفيفة شرط ٤٨٨
- ٣٠٢- قال الشافعي: إذا خرج وقت الجمعة والإمام فيها أتمها أربعاً ٤٨٩
- ٣٠٣- قال الشافعي: يغسل الميت في ثيابه ٤٩٠
- ٣٠٤- قال الشافعي: وبمضمض الميت ويستنشق ٤٩١
- ٣٠٥- قال الشافعي: ويسرح الميت ويقص شاربته ٤٩١
- ٣٠٦- قال الشافعي: للرجل أن يغسل زوجته بعد الموت ٤٩٢
- ٣٠٧- قال الشافعي: يجوز إدخال الجنازة في المسجد ٤٩٣
- ٣٠٨- قال الشافعي: السلام في صلاة الجنازة واحدة ٤٩٥
- ٣٠٩- قال الشافعي: ترفع الأيدي فيها ٤٩٦
- ٣١٠- قال الشافعي: يقرأ فيهما الفاتحة ٤٩٨
- ٣١١- قال الشافعي: يجوز أن يصلي على ميت واحد مراراً ٤٩٩
- ٣١٢- قال الشافعي: ويدخل القبر لمن الميت وتر ٥٠٠
- ٣١٣- قال الشافعي: تجوز الصلاة على ميت غائب ٥٠١
- ٣١٤- قال الشافعي: إذا وجد عضو ميت أو نصف بدن بلا رأس ٥٠٢
- ٣١٥- قال الشافعي: لا يصلى على شهيد ٥٠٣
- ٣١٦- قال الشافعي: المشي قدام الحنازة أفضل ٥٠٤
- ٣١٧- قال الشافعي: تحمل الحنازة بين العمودين ٥٠٧
- ٣١٨- قال الشافعي: لا تمبص في الأكفان ٥٠٨
- ٣١٩- قال الشافعي: حق الصلاة على الميت للولي ٥٠٩
- ٣٢٠- قال الشافعي: الجنازة توضع من يمين القبلة وتسل في القبر سلاً ٥١١
- ٣٢١- قال الشافعي: يربع القبر ٥١٣
- ٣٢٢- قال الشافعي: يلتقي الميت ٥١٤
- ٣٢٣- قال الشافعي: المحرم إذا مات لا يغطى رأسه ووجهه ٥١٥

- ٣٢٤- قال الشافعي الإمام في صلاة الخوف يجعل القوم طائفتين يصلي ركعة طائفة ...
 ٣٢٥- قال الشافعي وأخذ السلاح فيها شرط
 ٣٢٦- قال الشافعي صلاة الكسوف ركعتان كل ركعة بركوعين وسجودين
 ٣٢٧- قال الشافعي تكبيرات العيد سبع زوائد في الأولى وخمس في الأخرى
 ٣٢٨- قال الشافعي ويسبح ويصلي على النبي ﷺ في حلال التكبيرات
 ٣٢٩- قال الشافعي تكبيرات التشريق من ظهر يوم النحر إلى فجر آخر أيام التشريق
 ٣٣٠- قال الشافعي وهذا التكبير قوله: الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا يريد على هذا
 ٣٣١- قال الشافعي: التنفل قبل صلاة العيد مشروع
 ٣٣٢- قال الشافعي: لا تجوز الصلاة على سطح الكعبة
 ٣٣٣- قال الشافعي: الكافر إذا صلى بجماعتنا لا نحكم بإسلامه
 ٣٣٤- قال الشافعي: من صلى فرض الوقت ثم ارتد والعياذ بالله ثم أسلم في الوقت
 ٣٣٥- قال الشافعي: إذا مضت على المرتد أوقات صلوات ثم أسلم أمر بقضائها
 ٣٣٦- قال الشافعي: إذا مضت على المرتد أوقات صلوات ثم أسلم أمر بقضائها

باب جوابات مالك رحمه الله

- ٣٣٦- قال مالك: مسح كل الرأس فرض في الوضوء
 ٣٣٧- قال مالك: الولاء في الرضوء شرط
 ٣٣٨- قال مالك: لا يشرع الإمام في الصلاة حتى يفرغ المؤذن من الإقامة
 ٣٣٩- قال مالك: لا يجوز افتتاح الصلاة إلا بلفظة واحدة
 ٣٤٠- قال مالك: إذا كبر الإمام ألحق به قراءة الفاتحة
 ٣٤١- قال مالك: يرسل المصلي يديه في حالة القيام
 ٣٤٢- قال مالك: يؤمن المقتدي دون الإمام
 ٣٤٣- قال مالك: لا يسبح في الركوع أصلاً والنسبح في السجود فرض
 ٣٤٤- قال مالك: إذا سجد إن شاء وضع يديه أولاً ثم ركعته
 ٣٤٥- قال مالك: يقعد القعدة الأولى والأخيرة متوركاً
 ٣٤٦- قال مالك: إمامة الفاسق لا تجوز
 ٣٤٧- قال مالك: القعدة الأخيرة ليست بفرض
 ٣٤٨- قال مالك: يسلم في آخر الصلاة مرة واحدة تلقاء وجهه
 ٣٤٩- قال مالك: القراءة في ثلاث ركعات فرض في ذوات الأربع
 ٣٥٠- قال مالك: الاستحاضة ليست بحدث
 ٣٥١- قال مالك: صاحب العذر يتوضأ لكل فرض
 ٣٥٢- قال مالك: الماء القليل لا ينحس بوقوع النجاسة فيه
 ٣٥٣- قال مالك: سؤر الكلب والخنزير ليس بنجس
 ٣٥٤- قال مالك: غسل يوم الجمعة واجب

- ٣٥٥- قال مالك: الروم قاعدًا إذا طال حدث ٥٢٩
- ٣٥٦- قال مالك: الدلك شرط في الوضوء ولغسل ٥٣٠
- ٣٥٧- قال مالك: يجوز قراءة القرآن في الحيض ٥٣١
- ٣٥٨- قال مالك: الحيض ما وجد قل أو كثر والطهر كذلك ٥٣١
- ٣٥٩- قال مالك: صاحبة العادة إذا استمر بها الدم ثلثة على العادة تلحق ٥٣٢
- بأيامها ٥٣٢
- ٣٦٠- قال مالك: أكثر النفاس سبعون ٥٣٣
- ٣٦١- قال مالك: المسح على الخمين به شبهة ٥٣٤
- ٣٦٢- قال مالك: لا يجوز للمقيم أن يمسح على خفيه ٥٣٤
- ٣٦٣- قال مالك: الخرق الكبير لا يمنع جواز المسح ٥٣٥
- ٣٦٤- قال مالك: يمسح ظهر الخف وتحتة مما يلي الأرض ٥٣٦
- ٣٦٥- قال مالك: التيمم في اليد على الكف ونصف الذراع ٥٣٧
- ٣٦٦- قال مالك: يتيمم عادم الماء في السفر في وسط الوقت ٥٣٨
- ٣٦٧- قال مالك: أول الأذان الله أكبر، الله أكبر ٥٣٩
- ٣٦٨- قال مالك: إذا صلى وحده في البيت أو في الصحراء لم يؤذن ٥٣٩
- ٣٦٩- قال مالك: الجماعة إذا فاتتهم صلوات قضوها بإقامة واحدة ٥٤٠
- ٣٧٠- قال مالك: لا يجوز اقتداء المتنفل بالمفترض ولا اقتداء المفترض بالمتنفل ٥٤١
- ٣٧١- قال مالك: الترتيب لا يسقط بالنسيان ٥٤١
- ٣٧٢- قال مالك: يكره السجود على المسوح والجلود ٥٤٢
- ٣٧٣- قال مالك: إذا سها عن ثلاث تكبيرات فعليه سجود السهو ٥٤٢
- ٣٧٤- قال مالك: إذا كان السهو عن القصان سجد له قبل السلام ٥٤٣
- ٣٧٥- قال مالك: أقل مدة السفر أربعة برد ٥٤٤
- ٣٧٦- قال مالك: المسافر إذا اقتدى بالمقيم في ذوات الأربع في الشفع الأخير ٥٤٤
- ٣٧٧- قال مالك: لا سجدة في سورة النجم ٥٤٥
- ٣٧٨- قال مالك: إذا قرأ المصلي آية السجدة وسمعها من لا يصلي ٥٤٧
- ٣٧٩- قال مالك: إذا قرأت المرأة آية السجدة فسمعها رجل ٥٤٧
- ٣٨٠- قال مالك: إذا انتفع الجمعة فخرج وقت الظهر أنهما جمعة ٥٤٨
- ٣٨١- قال مالك: الجمعة تلزم أهل قرية وبين المصير فرسخ ٥٤٩
- ٣٨٢- قال مالك: صلاة الخوف تؤدى ٥٤٩
- ٣٨٣- قال مالك: إذا خرج أهل المصير للاستسقاء فلا بأس بخروج أهل الذمة معهم ٥٤٩
- ٣٨٤- قال مالك: يقبل الإمام رده في الاستسقاء ٥٥٠
- ٣٨٥- قال مالك: لا يجوز أداء الفرض في جوف الكعبة ٥٥١

كتاب الزكاة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٣٨٦- قال أبو حنيفة: ثمان الإبل المزكاة لا تضم إلى ماعده من النصاب ٥١٣
 ٣٨٧- قال أبو حنيفة: أقل النصاب في البقر ثلاثون وفيها تبع أو تبيعة ٥١٣
 ٣٨٨- قال أبو حنيفة: فيمن تزوج امرأة على إبل سائمة بأعيانها ٥١٣
 ٣٨٩- قال أبو حنيفة: الخيل إذا كانت غير سائمة أو هي سائمة ذكور ٥٧٥
 ٣٩٠- قال أبو حنيفة: لا زكاة فيما زاد على ماتي درهم حتى تبلغ أربعين ٥٧٦
 ٣٩١- قال أبو حنيفة: إذا كان له فضة لا تبلغ نصاباً وذهب كذلك ٥٧٧
 ٣٩٢- قال أبو حنيفة: الديون على ثلاث مراتب: قوي كالقرض وبدل مال التجارة ٥٧٨
 ٣٩٣- قال أبو حنيفة: إذا مر التاجر على العاشر بالطراب لم يأخذ منها الزكاة ٥٧٩
 ٣٩٤- قال أبو حنيفة: العشر واجب في كل خارج سواء بقي أو لا يبقى ٥٨٢
 ٣٩٥- قال أبو حنيفة: النصاب المقدر ليس بشرط لوجوب العشر ٥٨٣
 ٣٩٦- قال أبو حنيفة: إذا وكل رجلاً بأداء زكاة ماله وسلم ماله إليه ٥٨٤
 ٣٩٧- قال أبو حنيفة: إذا وجد المعدن في دار مملوكة مملوكها لمالكها ٥٨٤
 ٣٩٨- قال أبو حنيفة: إذا أجر أرضه العشرة فمشرها على المزاج ٥٨٥
 ٣٩٩- قال أبو حنيفة: في المزارعة عشر حصّة المزارع على رب الأرض ٥٨٥
 ٤٠٠- قال أبو حنيفة: لا يجوز للمرأة أن تدفع الزكاة إلى زوجها ٥٨٥
 ٤٠١- قال أبو حنيفة: إذا كان له مائتا تقيز حنطة للتجارة ٥٨٧
 ٤٠٢- قال أبو حنيفة: من أحيا أرضاً ميتة بغير إذن الإمام لم يملكها ٥٨٨
 ٤٠٣- قال أبو حنيفة: للفارس من الغزاة سهمان ٥٨٨

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ٤٠٤- قال أبو يوسف: في الفصلاں والجمالان والعجايل تجب الزكاة ٥٩٠
 ٤٠٥- قال أبو يوسف: إذا قال صاحب السائمة للمصدق أدبت الزكاة إلى مصدق آخر ٥٩١
 ٤٠٦- قال أبو يوسف: دين زكاة النصاب الذي استهلكه بعد حولان الحول من الأموال ٥٩٢
 الباطية ٥٩٢
 ٤٠٧- قال أبو يوسف: يجب الخمس في اللؤلؤ ٥٩٣
 ٤٠٨- قال أبو يوسف: لا خمس في الزئبق ٥٩٤
 ٤٠٩- قال أبو يوسف: الكثر الموجود في الأرض المملوكة بخمس والباقي للواجد ٥٩٤
 ٤١٠- قال أبو يوسف: إذا باع أزرع وهو بقل فقصه فمشره على البائع ؛ لأن البذل له ٥٩٥
 ٤١١- قال أبو يوسف: إذا عجل عشر اشتر قبل طلوعه بعدما ملك أصله جاز ٥٩٦
 ٤١٢- قال أبو يوسف: إذا مر الدمي على العاشر بالخنازير والخمور ٥٩٦

٤١٣- قال أبو يوسف: إذا دفع زكاة ماله إلى فقير عرفه فقيرًا بتحريه فظهر له أنه غني عليه

الإعادة ٥٩٦

٤١٤- قال أبو يوسف: يسهم للفرسين ٥٩٨

باب قول محمد علي خلاف صاحبيه

٤١٥- قال محمد: إذا كان للرجل نصب وعفو فهلك بمضيه بعد حولان الحول ٦٠٠

٤١٦- قال محمد: إذا كان له دين على مفلس فقتضاه بعد سنتين فلا زكاة عليه ٦٠١

٤١٧- قال محمد: التخلي إذا اشترى أرضًا عشرية لم يضاعف عليه العشر ٦٠١

٤١٨- قال محمد: إذا كان النصاب دراهم أو دنانير أو كيليات ٦٠٢

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه رحمهم الله

٤١٩- قال أبو يوسف: إذا جن صاحب النصاب بعض السنة جنتها عارضًا ٦٠٣

٤٢٠- قال أبو يوسف: إذا استبدل نصاب السائمة بغيرها في آخر الحول فرارًا من وجوب

الزكاة ٦٠٣

٤٢١- قال أبو يوسف: إذا كان الخارج ما لا يدخل في الوسق ٦٠٣

٤٢٢- قال أبو يوسف: ما سقى بماء القنات ودحلة وحيون فهو خراجي ٦٠٥

٤٢٣- قال أبو يوسف: إذا كان الرجل يعول بيتًا فأطعمه عن زكاته ٦٠٦

٤٢٤- قال أبو يوسف: إذا كان له مائتا درهم وعليه مائتا درهم دين ٦٠٦

باب ماتفرّد به كل واحد من أصحابنا الثلاثة يقول على حدة

٤٢٥- قال أبو حنيفة: الذي إذا اشترى أرضًا عشرية من مسلم تصير خراجية ٦٠٨

٤٢٦- قال: امتنع التجارة تقوم بالإجماع ٦٠٩

باب ما قاله زفر على خلاف قول علمائنا الثلاثة

٤٢٧- قال زفر: يجب في الحملان والفصلان والمجايل من الزكاة ما يجب في الكبار ... ٦١١

٤٢٨- قال زفر: إذا كان له نصاب من السائمة مضى بعض حوله فاستدله بمثله ٦١١

٤٢٩- قال زفر: الدين المجهود والعين المقتوب والمال المفقود والمنسي ٦١٢

٤٣٠- قال زفر: إذا تزوج امرأة على ألف فقتضتها ثم طلقها قبل الدخول بها ٦١٣

٤٣١- قال زفر: إذا كان له مائتا درهم حال عليها أحوال ٦١٤

٤٣٢- قال زفر: إذا وهب نصابًا للرجل فلما حال عليه الحول رجع فيه ٦١٤

٤٣٣- قال زفر: النصاب إذا كان كيليًا أو وزنيًا فأدى زكاته من جنسه أجود ٦١٥

٤٣٤- قال زفر: إذا ملك نصابًا فنجّل زكاة نصب وتم الحول على الكل ٦١٥

٤٣٥- قال زفر: إذا أعار أرضًا مسلمًا ليزرعها فزرعها فمشر الخراج على المير ٦١٦

٤٣٦- قال زفر: إذا قال لله علي أن أتصدق بكذا غدا فتصدق به اليوم ٦١٦

باب قول الشافعي على خلاف قول علمائنا رحمهم الله

- ٤٣٧- قال الشافعي: إذا زادت الإبل على مائة وعشرين واحدة فيها ثلاث بيات ليون ٦١٨
 ٤٣٨- قال الشافعي: النصاب الواحد بين الاثنين عليهما زكاته إذا صحت الخلطة ٦١٩
 ٤٣٩- قال الشافعي: الدين الذي له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة ٦٢١
 ٤٤٠- قال الشافعي: الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون ٦٢٢
 ٤٤١- قال الشافعي: دفع القيم في باب الزكاة والعشر والكمارة والذرة ٦٢٢
 ٤٤٢- قال الشافعي: يجوز أخذ الجذع في زكاة الفهم ٦٢٣
 ٤٤٣- قال الشافعي: لا يضم الذهب إلى الفضة لتكميل النصاب ٦٢٣
 ٤٤٤- قال الشافعي: المستفاد من جنس النصاب لا يضم إلى ما عنده من النصاب في حكم الحول ٦٢٦
 ٤٤٥- قال الشافعي: نقصان النصاب في السوائم في أثناء الحول يقطع الحول ٦٢٧
 ٤٤٦- قال الشافعي: إذا اشترى سائمة للتجارة وحال عليه الحول يؤدي زكاة السائمة ٦٢٨
 ٤٤٧- قال الشافعي: إذا فرط في أداء الزكاة بعد التمكن منه حتى هلك النصاب ٦٢٨
 ٤٤٨- قال الشافعي: إذا امتنع صاحب السائمة عن الأداء أخذ المصدق من غر أمره ولا رصانه ٦٢٩
 ٤٤٩- قال الشافعي: من عليه الزكاة إذا مات يؤخذ من تركته ٦٣٠
 ٤٥٠- قال الشافعي: تصرف الزكاة إلى الأصناف السبعة ٦٣٠
 ٤٥١- قال الشافعي: لا زكاة في حلي النساء ٦٣٢
 ٤٥٢- قال الشافعي: في الأرض الخراجية يجب العشر والخراج جميعًا ٦٣٤
 ٤٥٣- قال الشافعي: صاحب السائمة إذا أدى بنفسه إلى الفقراء سقطت عنه مطالبة الإمام ٦٣٥
 ٤٥٤- قال الشافعي: الساعي إذا استعجل الزكاة وأداها إلى المغير ثم صار غنيًا ٦٣٥
 ٤٥٥- قال الشافعي: حصة المصارف من الربح إذا كانت نصابًا لا تجب الزكاة فيه ٦٣٦
 ٤٥٦- قال الشافعي: إذا باع نصابًا فيه زكاة لا يجوز في حصة الزكاة ٦٣٧
 ٤٥٧- قال الشافعي: إذا كان له عبد للتجارة قيمته أقل من مائتي درهم ٦٣٨
 ٤٥٨- قال الشافعي: من ملك خمسين درهمًا لا يحل له أخذ الزكاة ٦٣٨
 ٤٥٩- قال الشافعي: لا عشر في العسل ٦٣٩

باب جوابات مالك رحمه الله

- ٤٦٠- قال مالك: إذا كان له عروض تجارة مرت عليها سنون ٦٤١
 ٤٦١- قال مالك: تجب الزكاة في الإبل الحوامل واليقر العوامل ٦٤٢
 ٤٦٢- قال مالك: تمجيل الزكاة قبل تمام الحول بعد كمال النصاب لا يجوز ٦٤٣
 ٤٦٣- قال مالك: الذي إذا اشترى أرضًا عشرية أجبر على بيعها ٦٤٣

- ٦٤٤- قال مالك: لا شيء في المعدن إلا إذا خلص نصابًا
 ٦٤٥- قال مالك إذا كان جميع مالي صدقة أو جميع ما أملك صدقة يلزمه ذلك في
 ٦٤٤- الثالث

كتاب الصوم

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٦٤٧- قال أبو حنيفة: السافر إذا صام رمضان بيته وأحب آخر يقع عما نوى
 ٦٤٧- قال أبو حنيفة: الصائم إذا دأى الجائفة والآمة بدواء وصل إلى الجوف
 ٦٤٨- قال أبو حنيفة: إذا أصبح في رمضان نأويًا للفطر ثم نوى الصوم قبل الزوال
 ٦٤٩- قال أبو حنيفة: إذا أكل ناسيًا فظن أنه أفطر فأكل متمعدًا لا كفارة عليه
 ٦٤٩- قال أبو حنيفة: عبيد بين الشريكين فليس عليهما شيء من صدقة الفطر
 ٦٥٠- قال أبو حنيفة: صدقة العطر من الزبيب- في رواية - نصف صاع
 ٦٥٠- قال أبو حنيفة: المعتكف إذا خرج من غير حاجة فسد اعتكافه

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ٦٥٢- قال أبو يوسف: إذا أفطر الصائم في الإحليل فسد صومه
 ٦٥٤- قال أبو يوسف: المظاهر إذا كان يصوم عن كفارة ظهاره فجاءه التي يكفر عن
 ٦٥٢- ظهارها
 ٦٥٣- قال أبو يوسف: إذا شرع في صوم يوم العيد وأيام التشريق متفلاً
 ٦٥٤- قال أبو يوسف: إذا قال لله علي صوم كل يوم خميس
 ٦٥٥- قال أبو يوسف: الصبح خمسة أربال وثلاث
 ٦٥٦- قال أبو يوسف: إذا نذر اعتكاف يرمين دخلت الليلة المتخللة في الإيجاب
 ٦٥٧- قال أبو يوسف: لا تحوز صدقة الفطر والكفارة والنذر إلى فقراء أهل الذمة

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ٦٥٨- قال محمد: إذا مرض شهر رمضان كله ثم صح بعد ذلك عشرة أيام، ولم يصمها .
 ٦٥٨- قال محمد: صدقة الفطر لا تجب في ملك الصبي والمجنون
 ٦٥٨- قال محمد: إذا قال لله علي أن أصوم رجب أو أعتكف رجب فصام أو أعتكف
 ٦٥٩- شهرًا قبله

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه رحمهم الله

- ٦٦٠- قال أبو يوسف: إذا رآوا الهلال نهارًا
 ٦٦١- قال أبو يوسف: إذا قام الصائم لم يفطره
 ٦٦٢- قال أبو يوسف: إذا طلع الفجر وهو مخالط أهله فانتزع فسد صومه

- ٤٨٦- قال أبو يوسف: يؤدي صدقة فطر عليه حيث هم
٤٨٧- قال أبو يوسف: ابن الأمة الذي ادعياه المولىان وثبت نسبه صهما
٤٨٨- قال أبو يوسف: إذا قال لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان مقدم فلان ..
٤٨٩- قال أبو حنيفة: أقل اعتكاف الفل بمقدر بيوم

باب ما انفرد به كل واحد من اصحابنا الثلاثة بقول على حدة

- ٤٨٩- قال أبو حنيفة: أقل اعتكاف الفل بمقدر بيوم

باب ما قاله زفر على خلاف قول علمائنا الثلاثة

- ٤٩٠- قال زفر: إذا طلع الفجر وهو مخالط أهله أو كان يفعل ناسيًا نهارًا فذكر
٤٩١- قال زفر: صوم رمضان يتأدى بغيرة للصحيح المقيم
٤٩٢- قال زفر: إذا أفطر في رمضان متعمدًا و لزمته الكفارة ثم سافر به مكرهاً في ذلك اليوم
٤٩٣- قال زفر: إذا ابتلع الصائم ما بين أسانه من الطعام فطره وإن قل
٤٩٤- قال زفر: الصائم النائم إذا صب الماء في حلقه أو جومت النائمة لا يفسد صومه
٤٩٥- قال زفر: صدقة الفطر في العبد المشتري بشرط الخيار على من له الخيار
٤٩٦- قال زفر: إذا نذر أن يصلي في مكان فصلى في مكان مو دونه
٤٩٧- قال زفر: إن نذر أن يمتكف رمضان بعينه اعتكف بصومه فإن صامه ولم يمتكف فيه سقط
٤٩٨- قال الشافعي: صوم رمضان لا يتأدى بمطلق النية ونية النفل
٤٩٩- قال الشافعي: لا يتأدى (صوم رمضان) إلا بنية من الليل
٥٠٠- قال الشافعي: إذا شهد على هلال رمضان وحده فرد القاضي شهادته
٥٠١- قال الشافعي: إذا تمضمض فوقع الماء في حلقه من غير قصده
٥٠٢- قال الشافعي: إذا صب في حلق الصائم النائم أو جومت المرأة السائمة
٥٠٣- قال الشافعي: النفل لا يلزم بالشروع
٥٠٤- قال الشافعي: إذا أفطر في رمضان بالأكل والشرب لا كفارة عليه
٥٠٥- قال الشافعي: المطاوعة في باب الموافقة لا كفارة عليها أصلاً
٥٠٦- قال الشافعي: إذا وقعها مرارًا في أيام رمضان ولم يكفر للأول
٥٠٧- قال الشافعي: إذا وجت عليها الكفارة بالإفطار بالمواقعة ثم حاضت ذلك اليوم
٥٠٨- قال الشافعي: الإفطار في السفر أنفصل
٥٠٩- قال الشافعي: إذا كان عليه قضاء من رمضان فلم يقضه حتى قرب من رمضان الثاني
٥١٠- قال الشافعي: وكذا المرضع والحامل إذا أفطرتا

- ٥١١- قال الشافعي: إذا مات إنسان وعليه صلاة أو صوم فعلى الابن أن يصلي ويصوم عنه ١٦٤
- ٥١٢- قال الشافعي: صوم كفارة اليمين ثلاثة أيام مطلقة ١٦٤
- ٥١٣- قال الشافعي: المجنون إذا أفاق أفاق بعض الشهر لا يلزمه قضاء ما مضى ١٦٥
- ٥١٤- قال الشافعي: يكره السواك للصائم ١٦٦
- ٥١٥- قال الشافعي: إذا نذر أن يصوم يوم العيد وأبام التشريق لا يلزمه شيء ١٦٧
- ٥١٦- قال الشافعي: المقدار من الحطة في صدقة الفطر صاع ١٦٨
- ٥١٧- قال الشافعي: وقت وجوبها عند دخول ليلة الفطر ١٦٩
- ٥١٨- قال الشافعي: وحبها على من ملك فضلاً على قوت يومه ١٩٠
- ٥١٩- قال الشافعي: يزدي عن يمينه ١٩٠
- ٥٢٠- قال الشافعي: ويلزمه عن عبد اشتراه للتجارة ١٩١
- ٥٢١- قال الشافعي: ويلزمه عن عبده الأبق ١٩٢
- ٥٢٢- قال الشافعي: لا يلزمه عن عبده الكافر ١٩٢
- ٥٢٣- قال الشافعي: العبد الواحد بين اثنين عليهما صدقة فطر واحدة ١٩٣
- ٥٢٤- قال الشافعي: إذا نذر باعتكاف يوم لزمه الاعتكاف دون الصوم ١٩٣
- ٥٢٥- قال الشافعي: إذا قبل المعتكف امرأته لا يفسد اعتكافه وإن أنزل ١٩٤
- ٥٢٦- قال الشافعي: لا يخرج المعتكف إلى الجمعة ولو حرج إليها فسد اعتكافه ١٩٥
- ٥٢٧- قال الشافعي: إذا قال: لله علي أن أعتكف شهراً ١٩٦
- ٥٢٨- قال الشافعي: إذا قال: لله علي أن أعتكف شهراً فمات بعده نصف شهر ١٩٧
- ٥٢٩- قال الشافعي: إذا قال: لله علي أن أعتكف ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الأولى في الوجوب ١٩٧

باب جوابات مالك رحمه الله

- ٥٣٠- قال مالك: لا تقبل شهادة الواحد على هلال رمضان ١٩٩
- ٥٣١- قال مالك: صوم رمضان كله يتأدى بنية واحدة في أوله ٢٠٠
- ٥٣٢- قال مالك: إذا صام رمضان عن واجب آخر وهو لا يعلم أنه من رمضان ٢٠٠
- ٥٣٣- قال مالك: إذا نظر إلى امرأة بشهوة وأدام النظر حتى أنزل فسد صومه ٢٠١
- ٥٣٤- قال مالك: إذا فسد صومه بالجماع ولزمته الكفارة إن شاء أعتق وإن شاء أطعم ٢٠٢
- ٥٣٥- قال مالك: تجب الكفارة في الوطء ناسياً ٢٠٣
- ٥٣٦- قال مالك: إذا أسلم الكافر في بعض بهار رمضان ٢٠٤
- ٥٣٧- قال مالك: إذا أكل الصائم ناسياً فطره ٢٠٤
- ٥٣٨- قال مالك: يكره للصائم أن يستاك بالسواك بالربط ٢٠٥
- ٥٣٩- قال مالك: المجنون إذا استوعب الشهر لم يمنع وجوب الصوم ٢٠٥

- ٥٤٠- قال مالك : الشيخ القاني إذا عجز عن الصوم ولم يصم لا غلبة عليه ٧٠٦
- ٥٤١- قال مالك : على المولى صدقة الفطر عن مكانه ٧٠٧
- ٥٤٢- قال مالك : إذا كان للمولى عبد ولعبد له عبد لا يجب على المولى صدقة فطر عبد المد ٧٠٧
- ٥٤٣- قال مالك : صاع من أقط يجوز في صدقة الفطر ولا تعتبر القيمة ٧٠٨
- ٥٤٤- قال مالك : يكره صيام ستة من شوال متصلة بيوم الفطر ٧٠٩

كتاب المناسك

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٥٤٥- قال أبو حنيفة : لا يجب الحج على الأعمى وإن وجد قائلاً ٧١١
- ٥٤٦- قال أبو حنيفة : المجاورة في المسجد الحرام تكره ٧١١
- ٥٤٧- قال أبو حنيفة : لا يجوز الجمع بين الظهر والعصر بعرفات ٧١١
- ٥٤٨- قال أبو حنيفة : التمتع أفضل من الإفراد ٧١٢
- ٥٤٩- قال أبو حنيفة : كوفي أتى مكة واعتمر في أشهر الحج ثم خرج إلى البصرة ٧١٣
- ٥٥٠- قال أبو حنيفة : لو أنشد عمرته ثم خرج إلى البصرة ثم عاد وقضاها وحج من عامه ٧١٤
- ٥٥١- قال أبو حنيفة : تأخير النسك عن الزمان كتأخير الحلق وطواف الزيارة عن أيام النحر ٧١٥
- ٥٥٢- قال أبو حنيفة : إذا حلق المحرم شعر الحاجم فعليه دم ٧١٦
- ٥٥٣- قال أبو حنيفة : إذا ادهن بزيت فعليه دم ٧١٨
- ٥٥٤- قال أبو حنيفة : إذا غسل رأسه ولحيته بالخطمي ٧١٨
- ٥٥٥- قال أبو حنيفة : إذا أكل الزعفران وحده أو طيباً آخر وهو كثير فعليه دم ٧١٩
- ٥٥٦- قال أبو حنيفة : رمي الجمرات في اليوم الثالث قبل الزوال جائز ٧١٩
- ٥٥٧- قال أبو حنيفة : يجوز ذبح دم الإحصار قبل يوم النحر ٧٢٠
- ٥٥٨- قال أبو حنيفة : إذا ذبح المحرم صيداً وأكله قبل أن يؤدي جزاءه ٧٢١
- ٥٥٩- قال أبو حنيفة : الإشعار مكروه ٧٢١
- ٥٦٠- قال أبو حنيفة : العيب الفاحش في الهدايا والضحايا يبع الجواز ٧٢٢
- ٥٦١- قال أبو حنيفة : إذا قتل المحرم صيداً وضمن قيمته ٧٢٤
- ٥٦٢- قال أبو حنيفة : إذا أحرم وفي يده صيد أمر بإرساله ٧٢٥
- ٥٦٣- قال أبو حنيفة : المأمور بإفراد الحج عن غيره إذا قرن وحج عليه رد نفقة الأمر ٧٢٦
- ٥٦٤- قال أبو حنيفة : المأمور بالحج عن غيره إذا سار بعض الطريق ثم مات ابتدأ حج آخر ٧٢٦
- ٥٦٥- قال أبو حنيفة : من خرج للحج فأغمي عليه قبل الإحرام ٧٢٧

- ٥٦٦- قال أبو حنيفة: إذا حاوز الميتات بغير إحرام ثم أحرم لرمه دم ١٢٨
 ٥٦٧- قال أبو حنيفة: مكى أحرم لعمرة مظاف لها ثلاثة أشواط أو أقل ١٢٩

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ٥٦٨- قال أبو يوسف: لا بأس بالجمع بين لأسابيع من الطواف ١٣٠
 ٥٦٩- قال أبو يوسف: إذا صلى المغرب بعرفات أو في الطريق تسل أن يصل إلى ١٣١
 المزدلفة
 ٥٧٠- قال أبو يوسف: إذا حلق للشحلل من الحج أو العمرة حارب الحرم فلا دم عليه ١٣٢
 ٥٧١- قال أبو يوسف: المحصر إذا ذبح عنه الهدي يحلق ثم يرجع ١٣٢
 ٥٧٢- قال أبو يوسف: ولو أوجب على نفسه بدنة بالتذر لا يجوز نحرها في غير الحرم .. ١٣٣
 ٥٧٣- قال أبو يوسف: إذا أمره رجل بحجة ورجل بحجة فأحرم بحجة عن أحدهما ١٣٤
 ٥٧٤- قال أبو يوسف: لا يقطع حشيش الحرم ١٣٥

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ٥٧٥- قال محمد: إذا تطيب قبل الإحرام ثم أحرم وقد بقي ذلك يكره ١٣٦
 ٥٧٦- قال محمد: الإهلال بحجتين أو عمرتين لا يصح ١٣٧
 ٥٧٧- قال محمد: المحرم إذا قص خمس أطافره من يدين أو رجلين ١٣٨
 ٥٧٨- قال محمد: إذا قص أطافير يد واحدة ولم يكفر عن ذلك حتى قص أطافير ١٣٨
 ٥٧٩- قال محمد: المحرم إذا قتل صيدًا مأكول اللحم ١٣٩
 ٥٨٠- قال محمد: فإن وقع الاختيار على الهدي فالمعتبر هو المثل ١٤١
 ٥٨١- قال محمد: الأنفاقي إذا اعتمر في أشهر الحج ولم يحلق حتى ألم بأهله ١٤٢

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ٥٨٢- قال أبو حنيفة: إذا صلى المغرب في الطريق قبل أن يأتي مزدلفة أعادها ١٤٣
 ٥٨٣- قال أبو حنيفة: المحرم إذا اضطر إلى أكل ميتة أو قتل صيد يأكل الميتة ١٤٣
 ٥٨٤- قال أبو حنيفة: إذا أحرم بحجتين لم ترتفع إحداهما ما لم يشتغل بالفعل ١٤٤

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

رحمهم الله

- ٥٨٥- قال أبو يوسف: إذا توطئ الحاج مكة بعد أن يحل النفر الأول ١٤٥
 ٥٨٦- قال أبو يوسف: يجوز في إطعام القدية التملك والإباحة ١٤٥
 ٥٨٧- قال أبو يوسف: الحج يجب وجوبًا مقيّدًا ١٤٦

باب ما تفرّد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ٥٨٨- قال أبو حنيفة إذا أوصى بأن يحج عنه فأمرز الرصي مالا ليحج عنه فهلك في يد

باب ما قاله زفر على خلاف قول أصحابنا الثلاثة

- ٥٨٩- قال زفر: إذا صلى طهر عرفة وهو غير محرم ثم أحرم صلى العصر في وقت الظهر.....
- ٥٩٠- قال زفر: في الحج ثلاث خطب في أيام ثلاث متوالية.....
- ٥٩١- قال زفر: يجمع بين صلاة المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء.....
- ٥٩٢- قال زفر: إذا حلق رأس محرم بغير أمره وغرم المخلوق دماً رجع به على الحلق ..
- ٥٩٣- قال زفر: المحرم إذا قص ثلاثة أطافير من يد واحدة.....
- ٥٩٤- قال زفر: المحرم إذا قتل صيداً أخذته محرم آخر فعلى كل واحد منهما جراه التمريض.....
- ٥٩٥- قال زفر: إذا جعل المحرم القباء على منكبيه ولم يدخل فيه يديه.....
- ٥٩٦- قال زفر: لا يجوز الصوم في جزاء قتل الصيد إذا قدر على الإطعام.....
- ٥٩٧- قال زفر: أمه أحرمت بإذن مولاهما بحجة النفل ثم باعها ليس على المشتري أن يخلها.....
- ٥٩٨- قال زفر: إذا أحرمت الحرة بغير إذن البعل بحجة النفل.....
- ٥٩٩- قال زفر: الآفاقي إذا حاور الميقات غير محرم ثم عاد إلى الميقات.....
- ٦٠٠- قال زفر: إذا أحرم داخل الميقات وقرن عليه دمان.....
- ٦٠١- قال زفر: الآفاقي إذا دخل مكة بغير إحرام ولزمه بذلك حجة أو عمرة.....
- ٦٠٢- قال زفر: حلال قتل صيداً في الحرم فعليه قيمته.....
- ٦٠٣- قال زفر: إذا قتل المحرم صيداً غير مأكول اللحم فعليه قيمته بالغة ما بلغت.....
- ٦٠٤- قال زفر: الحلال إذا دل على صيد في الحرم فقتله المملوك.....
- ٦٠٥- قال زفر: حلال رمي سهماً وهو في الحرم فأصاب صيداً في الحل.....
- ٦٠٦- قال زفر: إذا أسلم الكافر وقت الحج.....
- ٦٠٧- قال زفر: المحرم إذا قتل خنزيراً أو فيلًا أو قرذاً فلا حزمه عليه.....

باب قول الشافعي على خلاف قول أصحابنا

- ٦٠٨- قال الشافعي: الأفراد أفضل من القران.....
- ٦٠٩- قال الشافعي: القارن إذا جنى فعليه جراه واحد.....
- ٦١٠- قال الشافعي: من جاوز الميقات ودخل مكة بغير إحرام لم يلزمه شيء.....
- ٦١١- قال الشافعي: الضرورة إذا حج عن غيره.....
- ٦١٢- قال الشافعي: الحج فرض على الكافر.....
- ٦١٣- قال الشافعي: المرأة إذا كانت صحيحة البدن موسرة فعليه الحج.....

- ٦١٤- قال الشافعي: العمد إذا أحرم بإذن السيد للحج فليس له أن يحلله ٧٦٧
- ٦١٥- قال الشافعي: الرمن المقعد عليه الحج إذا ملك الزاد والراحلة ٧٦٨
- ٦١٦- قال الشافعي: الإحرام بالحج قل شوال لا يصح ٧٦٩
- ٦١٧- قال الشافعي: إذا نوى الإحرام صار شارعاً فيه من غير ذكر ٧٦٩
- ٦١٨- قال الشافعي: الزيادة على التلبية المأثورة ٧٦٩
- ٦١٩- قال الشافعي: إذا قلد البدنة وساقها وترجه معها ثم يصير محرماً ٧٧١
- ٦٢٠- قال الشافعي: إذا لم يبت ببيت بني هذه الليالي فعليه دم ٧٧١
- ٦٢١- قال الشافعي: يصلي المغرب والعشاء بمزدلفة في وقت العشاء بأذان واحد وإقامتين ٧٧٢
- ٦٢٢- قال الشافعي: طواف المحدث والجنب والحائض والغريبان وطوافه مكتوباً ٧٧٣
- ٦٢٣- قال الشافعي: طواف الصدر ليس بواجب ٧٧٥
- ٦٢٤- قال الشافعي: السعي بين الصفا والمروة ركن ٧٧٥
- ٦٢٥- قال الشافعي: ويحوز في جمره العقبة ليلة النحر في النصف الأخير ٧٧٧
- ٦٢٦- قال الشافعي: لو رمى في الجمار بمدر، أو طين يابس أو قبضة تراب لم يجز ٧٧٨
- ٦٢٧- قال الشافعي: إذا رمى من الجمره الأولى أربع حصيات ثم من الوسطى كذلك ٧٧٩
- ٦٢٨- قال الشافعي: إذا فرغ من رمي جمره العقبة فقد تحلل حتى لا يلزمه بليس المخيط ٧٨٠
- ٦٢٩- قال الشافعي: إذا التزم بدنة فهي على الجروور دون البقر ٧٨٠
- ٦٣٠- قال الشافعي: الإشعار بالطعن في سنم الإبل سنة ٧٨٢
- ٦٣١- قال الشافعي: إذا حلق للتحليل يأخذ من لحيته وشاربه وأظفاره ٧٨٢
- ٦٣٢- قال الشافعي: المحرم إذا ليس مخيطاً فعليه دم ٧٨٣
- ٦٣٣- قال الشافعي: إذا حلق ثلاث شعرات في إحرامه يلزمه دم ٧٨٤
- ٦٣٤- قال الشافعي: لا يجوز نكاح المحرم ٧٨٤
- ٦٣٥- قال الشافعي: إذا قتل المحرم ضيماً أو سبياً آخر لا شيء عليه ٧٨٦
- ٦٣٦- قال الشافعي: جماعة من المحرمين قتلوا صيداً فعليهم قيمة واحدة ٧٨٧
- ٦٣٧- قال الشافعي: المحرم إذا لم يجد الإزار فليس السراويل ص ٧٨٨
- ٦٣٨- قال الشافعي: إذا ليس المعصفر جاز ٧٨٩
- ٦٣٩- قال الشافعي: لا بأس أن يغطي المحرم وجهه ٧٩٠
- ٦٤٠- قال الشافعي: إذا شم المحرم الطيب فعليه ما على المتطيب ٧٩١
- ٦٤١- قال الشافعي: إذا ليس المحرم الطيب فعليه ما على المتطيب ٧٩١
- ٦٤٢- قال الشافعي: الصبي إذا ارتكب محظور الإحرام لزمه ما لزم البالغ ٧٩٢
- ٦٤٣- قال الشافعي: إذا ذبح المحرم صيداً لم يهر ميتة ٧٩٢
- ٦٤٤- قال الشافعي: إذا نزا ظبي على الشاة فولدت فحكمه حكم الظبي في جواز

- التضحية ٧٩٣
- ٧٩٤- قال الشافعي: الحلال إذا أدخل الحرم صيدًا لا يجب إرساله ٧٩٤
- ٧٩٥- قال الشافعي: من أحرم وفي بيته صيود فعليه إرسالها ٧٩٤
- ٧٩٦- قال الشافعي: محرم أصاب صيودًا كثيرة على وجه الإحلال ورفض الإحرام متأولاً ٧٩٥
- ٧٩٧- قال الشافعي: محرم دل محرمًا على صيد قتلته لا جزاء على الدال ٧٩٦
- ٧٩٨- قال الشافعي: الحلال إذا قتل صيد الحرم فعليه قيمته ٧٩٦
- ٧٩٩- قال الشافعي: من قتل صيدًا في يد محرم وضمن المحرم لا يرجع عليه ٧٩٧
- ٨٠٠- قال الشافعي: تقليد الغنم سنة ٧٩٧
- ٨٠١- قال الشافعي: دم الكفارة والحزاء إذا سرق أو هلك بعد الذبح يتصدق بقيمته ٧٩٨
- ٨٠٢- قال الشافعي: إذا ذبح جزاء الصيد أو الكفارة في الحرم وتصدق به على فقراء غير ٧٩٨
- ٨٠٣- قال الشافعي: إذا حلق المحرم رأس حلال أو محرم لا شيء عليه ٧٩٩
- ٨٠٤- قال الشافعي: المدينة حرم لا يجوز أخذ صيده ٨٠٠
- ٨٠٥- قال الشافعي: المحصر إذا تحلل بالهدي فعليه حجة لا غير ٨٠١
- ٨٠٦- قال الشافعي: المحصر إذا لم يجد ثمن الهدي يحل بالصوم ٨٠٢
- ٨٠٧- قال الشافعي: الحاج إذا أحصر بعد دخوله مكة فهو محصر ٨٠٢
- ٨٠٨- قال الشافعي: الإحصار لا يكون إلا بالعدو ٨٠٣
- ٨٠٩- قال الشافعي: المحصر في حجة الفل لا قضاء عليه ٨٠٤
- ٨١٠- قال الشافعي: الإحصار في العمرة لا يتحقق ٨٠٤
- ٨١١- قال الشافعي: ويجوز ذبح دم الإحصار حيث أحصر ٨٠٥
- ٨١٢- قال الشافعي: الزوجان إذا أفسدا حجتهما بالجماع قبل الوقوف بعرفة ٨٠٦
- ٨١٣- قال الشافعي: فائت الحج إذا تحلل بأفعال العمرة فعليه هدي أيضًا ٨٠٦
- ٨١٤- قال الشافعي: الأكافتي إذا اعتمر في أشهر الحج ورجع إلى أهله ٨٠٧
- ٨١٥- قال الشافعي: المتمتع إذا لم يجد هديًا فصام ثلاثة أيام قبل إحرام الحج ٨٠٧
- ٨١٦- قال الشافعي: ولا يجوز صوم السبعة إلا بعد رجوعه إلى أهله ٨٠٨
- ٨١٧- قال الشافعي: فإن لم يصم ثلاثة أيام حتى جاء يوم النحر ٨٠٨
- ٨١٨- قال الشافعي: إذا أحرم قبل أن يصل إلى الميقات ثم أفسده ٨٠٩
- ٨١٩- قال الشافعي: يقلد الهدي قبل الإحرام ٨١٠
- ٨٢٠- قال الشافعي: الجماع بعد الوقوف بعرفة يفسد الحج ٨١١
- ٨٢١- قال الشافعي: إذا وطئ بعد الوقوف مرارًا لا يجب للكل إلا دم واحد ٨١٢
- ٨٢٢- قال الشافعي: يجوز ذبح دم المتعة والقران قبل يوم النحر ٨١٣
- ٨٢٣- قال الشافعي: ويركب البدنة ٨١٤
- ٨٢٤- قال الشافعي: العمرة فريضة ٨١٤

باب جوابات مالك

- ٦٧٦- قال مالك: بحب الحج على من قدر على المشي وإن لم يجد راحله ١٢٧
- ٦٧٧- قال مالك: أشهر الحج ثلاثة ١٢٨
- ٦٧٨- قال مالك: الحاج يقطع التلبية إذا رجع من عرفات ١٢٩
- ٦٧٩- قال مالك: وفي العمرة إذا أحرم من الميقات قطعها إذا دخل الحرم ١٣٠
- ٦٨٠- قال مالك: إذا وقف عرفات يوم عرفة ولم يقف شيئاً من ليلة النحر لم يحز ١٣١
- ٦٨١- قال مالك: إذا أخذ جمره رماها غيره فرمى بها لم تحز ١٣٢
- ٦٨٢- قال مالك: طواف التحية واجب ١٣٣
- ٦٨٣- قال مالك: التمتع أفضل من الأفراد ١٣٤
- ٦٨٤- قال مالك: إذا أهل بعمره في رمضان ثم فرغ منها في شوال ١٣٥
- ٦٨٥- قال مالك: التمتع غير مشروع في حق أهل مكة خاصة ١٣٦
- ٦٨٦- قال مالك: الزوجان إذا أفستا حجتهما بالجماع ثم جاءا يقضيان ١٣٧
- ٦٨٧- قال مالك: المحرم إذا استظل بنطع أو فسطاط أو ثوب مرفوع على عود يكره ١٣٨
- ٦٨٨- قال مالك: إذا قتل حمامة مسرولة لم يلزمه شيء ١٣٩
- ٦٨٩- قال مالك: إذا شد الهيمان على حقويه وفيه دنائير غيره يكره ١٤٠
- ٦٩٠- قال مالك: لا جزاء في قطع شجر الحرم ويأثم ١٤١
- ٦٩١- قال مالك: الحلال إذا أخذ صيداً ثم أحرم لم يلزمه إرساله ١٤٢
- ٦٩٢- قال مالك: المتمتع إذا لم يجد الهدي صام ثلاثة أيام في الحج ١٤٣
- ٦٩٣- قال مالك: وإن لم يصم هذه الثلاثة جاز له أن يصوم ١٤٤
- ٦٩٤- قال مالك: إذا أوجب على نفسه بدنة فهو من الإبل ١٤٥

كتاب النكاح

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٦٩٥- قال أبو حنيفة: الصابئة تحل بالنكاح للمسلم ١٤٦
- ٦٩٦- قال أبو حنيفة: إذا كان للصغيرة جد وأخ لأب وأم أو لأب فالولاية في التزويج للجد ١٤٧
- ٦٩٧- قال أبو حنيفة: إذا زوج الأب ابنة الصغيرة امرأة بمهر فيه غبن فاحش ١٤٨
- ٦٩٨- قال أبو حنيفة: الولي إذا أقر على مولية أو وليه بالنكاح لم يصدق إلا بينة ١٤٩
- ٦٩٩- قال أبو حنيفة: إذا زوج الرجل ابنته البكر البالغ رجلاً ثم اختلف الزوجان ١٥٠
- ٧٠٠- قال أبو حنيفة: البكر إذا زالت بكارتها بالفجور تزوج كما تزوج الأبكار ١٥١
- ٧٠١- قال أبو حنيفة: ذمية طبقها زوجها أو مات عنها زوجها الذمي ١٥٢

- ٧٠٢- قال أبو حنيفة: إذا تزوج الذمي ذات رحم محرم
- ٧٠٣- قال أبو حنيفة: الذمي إذا تزوج ذمية على أن لا مهر لها، لم يجب شيء ٨٣٢
- ٧٠٤- قال أبو حنيفة: الحرية إذا خرجت علينا مراغمة بانت من زوجها ٨٣٣
- ٧٠٥- قال أبو حنيفة: إذا مات الزوجان واختلف ورثتهما في تسمية المهر ٩٣٤
- ٧٠٦- قال أبو حنيفة: إذا تزوج امرأة على خادم قصي بخادم وسط ٨٣٤
- ٧٠٧- قال أبو حنيفة: إذا تزوج امرأة على جارية فاكنتت اكتساباً ٩٣٥
- ٧٠٨- قال أبو حنيفة: إذا تزوج امرأة على دار على أن ترد هي عليه ألف درهم ٨٣٦
- ٧٠٩- قال أبو حنيفة: إذا تزوجها على هذا لدن من الخل فإذا هو خمر ٨٣٧
- ٧١٠- قال أبو حنيفة: إذا تزوجها على ألف إن أسكنها في هذه البلدة أو العين إن ٨٣٨
- ٧١١- قال أبو حنيفة: إذا تزوج على ألف أو ألفين أو على هذا العبد أو على هذه الجارية ٨٣٩
- ٧١٢- قال أبو حنيفة: إذا تزوج امرأتين بألف وإحداهما لا تحل له ٩٤٠
- ٧١٣- قال أبو حنيفة: امرأة العتق إذا مضى الحول ولم يصل إليها خيرت ٨٤١
- ٧١٤- قال أبو حنيفة: خلوة المجبوب بامرأته صحيحة ٨٤١
- ٧١٥- قال أبو حنيفة: إذا تزوج أمة في عدة حرة من طلاق بائن لم يجز ٨٤٢
- ٧١٦- قال أبو حنيفة: إذا أعنت أم ولده ووجبت عليها العدة ٨٤٢
- ٧١٧- قال أبو حنيفة: إذا زوج أمته رجلاً ثم قتلها المولى قبل دخوله بها ٨٤٣
- ٧١٨- قال أبو حنيفة: إذا أذن لعبد في النكاح وقع ذلك على الجائر والماسد جميعاً ٨٤٤
- ٧١٩- قال أبو حنيفة: الحرمة تثبت بالرضاع إلى سنتين ونصف ٨٤٥
- ٧٢٠- قال أبو حنيفة: إذا جعل لبن المرأة في طعام وهي على الحال لم تستهلك به ٨٤٦
- ٧٢١- قال أبو حنيفة: رجل تزوج امرأة في عقدة، وثنين في عقدة وثلاثاً في عقدة ٨٤٧
- ٧٢٢- قال أبو حنيفة: إذا تزوج امرأة وابنتها في عقد متفرقة ولا يدري الأولى منها ٨٤٨
- ومات قبل ٨٤٩
- ٧٢٣- قال أبو حنيفة: الرجل إذا دخل بامرأته برصاها قبل أن يعطيها مهرًا ٨٤٩
- ٧٢٤- قال أبو حنيفة: المرأة إذا طلبت النفقة من الزوج عند القاضي ٨٥٠
- ٧٢٥- قال أبو حنيفة: الأب إذا وجبت نفقته على الابن وهو غائب وله مال حاضر ٨٥٠
- ٧٢٦- قال أبو حنيفة: إذا اختلف الزوجان في متاع البيت ٨٥١
- ٧٢٧- قال أبو حنيفة: رجل ادعى نكاح امرأة وهي ادعت أنه تزوج أختها قبلها والأخت ٨٥٢
- غائبة

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ٧٢٨- قال أبو يوسف: رجل كتب كتاباً إلى امرأة ليخطبها وأشهد على الكتاب ٨٥٣
- ٧٢٩- قال أبو يوسف: إذا تزوجت المرأة غير كنفه فرضي به بعض الأولياء ٨٥٣
- ٧٣٠- قال أبو يوسف: القادر على المهر والنفقة كنفه للمرأة الفاتنة في الغنى ٨٥٤

- ٧٣١- قال أبو يوسف: الحرف لا تعتبر في الكفاءة ٨٥٥
- ٧٣٢- قال أبو يوسف: من له أبوان في الإسلام فهو كفه لمن له أماء في الإسلام ٨٥٥
- ٧٣٣- قال أبو يوسف: غير الأب والجد إذا زوج الصغير أو الصغيرة من كفه فبلغ لا حيار له ٨٥٦
- ٧٣٤- قال أبو يوسف: الفضولي إذا قال زوجت فلانة من فلان ولم يقبل عن ذلك قائل .. ٨٥٦
- ٧٣٥- قال أبو يوسف: إذا أسلمت المرأة يعرض الإسلام على زوجها الكافر فإن أسى ٨٥٧
- ٧٣٦- قال أبو يوسف: إذا اختلف الزوجان في مقدار المسمى في العقد فالقول قول الزوج ٨٥٨
- ٧٣٧- قال أبو يوسف: الرهن بغير المثل ليس برهن بالمتعة ٨٥٩
- ٧٣٨- قال أبو يوسف: إذا تزوج امرأة على هذا العبد فإذا هو حر ٨٥٩
- ٧٣٩- قال أبو يوسف: إذا تزوجها على ألف درهم إلى سنة ٨٦٠
- ٧٤٠- قال أبو يوسف: إذا تزوجها في السر على مهر ثم تزوجها في العلانية بأكثر منه ٨٦١
- ٧٤١- قال أبو يوسف: يجوز للعبد المأذون والشريك شركة العنان والمضاربة تزويج الأمة ٨٦١
- ٧٤٢- قال أبو يوسف: إذا كان للصغير عبد وأمّة فزوجها أبوه منه جاز ٨٦٢
- ٧٤٣- قال أبو يوسف: إذا أعتق المولى أمته على أن يتزوجها ثم تزوجها ٨٦٣
- ٧٤٤- قال أبو يوسف: العبد إذا تزوج امرأة بغير إذن مولاه ثم طلقها ثلاثاً ٨٦٣
- ٧٤٥- قال أبو يوسف: إذا كفّل عن الزوج بنفقة المرأة كل شهر بواحد الكفيل بنفقة كل شهر ٨٦٤
- ٧٤٦- قال أبو يوسف: ويفرض في نفقة المرأة بخادمين ٨٦٥
- ٧٤٧- قال أبو يوسف: لا يجوز نكاح الحامل عن زنا ٨٦٥

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ٧٤٨- قال محمد: إذا كان للمجنونة أب وابن فولاية تزويجها للأب ٨٦٦
- ٧٤٩- قال محمد: الفاسق كفه للمصلحة إلا أن يكون بحال يستخف له ٨٦٧
- ٧٥٠- قال محمد: إذا أبان امرأته المدخول بها ثم تزوجها في العدة ٨٦٨
- ٧٥١- قال محمد: إذا تزوج ذمية بشهادة ذمين لم يجز ٨٦٨
- ٧٥٢- قال محمد: إذا ارتد الزوج وحرمت عليه زوجته فهي فرقة بطلاق ٨٦٩
- ٧٥٣- قال محمد: العربي إذا أسلم وتحت خمس نسوة أو أكثر ٨٦٩
- ٧٥٤- قال محمد: لو تزوج أمّا وبنتاً ٨٧١
- ٧٥٥- قال محمد: المهر إذا زاد بعد القبض زيادة متصلة ينتصف الكل ٨٧١
- ٧٥٦- قال محمد: إذا وقع الاختلاف بعد موت الزوجين بين ورثتهما في قدر المهر المسمى ٨٧٢

- ٧٥٧- قال محمد: العبد أو المكاتب أو المدير إذا تزوج امرأة غره ورجل أنها حرة ٨٧٢
 ٧٥٨- قال محمد: المرأة إذا وجدت زوجها محتوناً أو مجذوناً أو أبرماً لها حق الرد ٨٧٣
 ٧٥٩- قال محمد: إذا خلط لبن امرأتين وأرضع الصبي وأحدهما قليل والآخر كثير ... ٨٧٣
 ٧٦٠- قال محمد: إذا مات أحد الزوجين بعد استمجال النفقة شهراً ٨٧٤

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ٧٦١- قال أبو حنيفة: إذا زوحت المرأة نفسها من كف، وتصرّت في مهر مثلها ٨٧٥
 ٧٦٢- قال أبو حنيفة: الأمة إذا وجدت زوجها عتيقاً فالخصومة وحيار العرق للمولى ... ٨٧٦
 ٧٦٣- قال أبو حنيفة: إذا قالت المرأة للقاضي إن زوجي يريد أن يغيب نخذ لي منه كتيلاً بالنفقة ٨٧٦
 ٧٦٤- قال أبو حنيفة: إذا خرجت المرأة للحج بعد ما دخل بها زوجها فلا نفقة لها ٨٧٧

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ٧٦٥- قال أبو حنيفة: إذا دفع الرجل امرأته البكر فأذهب عذرتها ثم طلقها قبل أن يحلوا بها ٨٧٨
 ٧٦٦- قال أبو حنيفة: للأُم وللخال ولسائر ذوي الأرحام تزويج الصغير والصغيرة عند ٨٧٨
 ٧٦٧- قال أبو حنيفة: القاضي لا ولاية له عليها في التزويج ما دم لها قريب ٨٧٩
 ٧٦٨- قال أبو حنيفة: إذا زوجها القاضي ليس لهما الخيار إذا بلغا ٨٧٩
 ٧٦٩- قال أبو حنيفة: الحر إذا تزوج امرأة على خدمته إياها سنة يجب مهر المثل ٨٨٠
 ٧٧٠- قال أبو حنيفة: إذا تزوجها على هذه الثياب العشرة فإذا هي تسعة فلها التسعة لا غير ٨٨١

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ٧٧١- قال أبو يوسف: إذا زوج الرجل ابنته بشهادة ابنه فشهدا عند جحد الزوج ٨٨٢
 ٧٧٢- قال أبو يوسف: مسلم له امرأة نصرانية تمحسا جميعاً أو تهودا ٨٨٢
 ٧٧٣- قال أبو يوسف: أختان ادعتا على رجل أنه تزوجهما وأقامت كل واحدة منهما البيعة ٨٨٣
 ٧٧٤- قال أبو يوسف: إذا تزوج ثلاث نسوة في عقدة ودخل بواحدة منهن ثم طلق إحداهن ٨٨٤
 ٧٧٥- قال أبو يوسف: الذي لا يملك نصاباً لا يقضى عليه بنفقة الأقارب ٨٨٥

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ٧٧٦- قال أبو حنيفة: الذمي إذا تزوج ذمية على خمر أو خنزير ثم أسلم أحدهما نفل القبس ٨٨٦

- ٧٧٧- قال أبو حنيفة: إذا تزوج امرأة على هذا العبد فإذا هو حر أو على هذا الدن من الخل ٩٩٧
- ٧٧٨- قال أبو حنيفة: إذا تزوجها على هذين العبدين فإذا أحدهما حر فلها هذا العبد .. ٩٩٨
- ٧٧٩- قال أبو حنيفة: ولو تزوجها على هذا الدن من الخمر فإذا هو حل ٩٩٩
- ٧٨٠- قال أبو حنيفة: امرأة لها لبن من الزوج طلقها وانقضت عدتها، فتزوجت بزوج آخر ٩٩٠
- ٧٨١- قال أبو حنيفة: إذا احتلف الزوجان أو ورثتهما أو ورثة أحدهما مع الآخر في منع البيت ٨٩٠

باب ما قاله زفر خلافاً لقول علمائنا الثلاثة

- ٧٨٢- قال زفر: زوج المعتدة إذا قال أخبرني أن عدتها قد انقضت ٨٩٢
- ٧٨٣- قال زفر: الغيبة المقطعة أن يغيب بحيث لا يعرف مكانه لا لقطع خبره ٨٩٢
- ٧٨٤- قال زفر: إذا عاد الأقرب بعدما زوج الأبعد الصغير أو الصغيرة بطل العقد ٨٩٣
- ٧٨٥- قال زفر: الأب إذا زوج ابنه الصغير امرأة وضمن لها عن الزوج المهر في صحته .. ٨٩٤
- ٧٨٦- قال زفر: من حن بعد بلوغه لا يشت للاب ولاية تزويجه ٨٩٥
- ٧٨٧- قال زفر: زوج البكر إذا ادعى سكوتها عند التزويج وقالت هي: بل رددت ٨٩٥
- ٧٨٨- قال زفر: فني تزوج ذمية بغير شهود ؛ لا يجوز ٨٩٦
- ٧٨٩- قال زفر: إذا ارتد الزوجان ممّا وقعت الفرقة بينهما ٨٩٧
- ٧٩٠- قال زفر: إذا تزوج امرأة مدة معلومة ؛ جاز النكاح وبطل التوقيت ٨٩٨
- ٧٩١- قال زفر: إذا تزوج امرأة على عبد وسلمه إليها ثم طلقها قبل الدخول ٨٩٨
- ٧٩٢- قال زفر: إذا تزوج على ثوب مسمى موصوف في الذمة فحاه بالقيمة ٨٩٩
- ٧٩٣- قال زفر: إذا تزوجها على خمسة دراهم يجب مهر المثل ٨٩٩
- ٧٩٤- قال زفر: إذا تزوج امرأة على مهر مسمى ورهن به رهنًا ثم طلقها قبل الدخول ٩٠٠
- ٧٩٥- قال زفر: إذا تزوج امرأة على ألف على أن يطلق الزوج امرأة له أخرى ٩٠٠
- ٧٩٦- قال زفر: حرسي تزوج حرية على ألا مهر لها يجب لها مهر المثل ٩٠١
- ٧٩٧- قال زفر: المهر يرد بالعيب اليسير ٩٠١
- ٧٩٨- قال زفر: الأمة إذا تزوجت بغير إذن مولاهم ثم أعقت لا يتخذ الكاح ٩٠٢
- ٧٩٩- قال زفر: المكاتب إذا تزوجت بإذن مولاهم ثم أعقت فلا خيار لها ٩٠٣
- ٨٠٠- قال زفر: إذا أعنت أم ولد ولزمتها المدة بثلاث حفص لس للمولى أن يتزوج بأربع ٩٠٣
- ٨٠١- قال زفر: حرمة الرضاع ثبتت إلى ثلاث سنين ٩٠٤
- ٨٠٢- قال زفر: إذا دخل بامرأة ثم أبانها ثم تزوجها في المدة ثم طلقها قبل الدخول بها .. ٩٠٤
- ٨٠٣- قال زفر: إذا أقامت المرأة البينة غائب أنه تزوجها ليأمرها القاضي بالاستئانة عليه .. ٩٠٥
- ٨٠٤- قال زفر: القاضي يأمر امرأة الغائب بالاستئانة عليه ولا يعطها من ودعة الزوج ٩٠٦

- ٨٠٥- قال زفر: رجل زوج أمته من رجل ولم ييؤمها معه بيتاً حتى طلقها ثم يوأها بيتاً في العدة
- ٨٠٦- قال زفر: الخالة أولى بالصغير من أم الأب
- ٨٠٧- قال زفر: إذا احتلف الزوجان في متاع البيت بعد الفقرة فما يصلح للرجال فهو للزوج
- ٩٠٨

باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

- ٨٠٨- قال الشافعي: التخلف لثقل العبادة أفضل من النكاح
- ٨٠٩- قال الشافعي: الوطء الحرام لا يوجب حرمة المصاهرة
- ٨١٠- قال الشافعي: المس والنظر إلى الفرج عن شهوة في الملك وغير الملك
- ٨١١- قال الشافعي: نكاح الأخت في عدة الأخت من طلاق بائن أو ثلاث لا يجوز
- ٨١٢- قال الشافعي: المخلوقة من ماء الزنا لا تحرم على الزاني نكاحاً
- ٨١٣- قال الشافعي: عقد الفضولي في النكاح والبيع وغيرهما لا ينقذ
- ٨١٤- قال الشافعي: النكاح لا ينقذ بعبارة النساء
- ٨١٥- قال الشافعي: النكاح لا ينقذ بلفظ الهبة
- ٨١٦- قال الشافعي: إذا تزوج بشرط الخيار ثلاثة أيام لا ينقذ النكاح أصلاً
- ٨١٧- قال الشافعي: نكاح الشفار وهو أن يزوج أخته على أن يزوجه أخته أو ابنته على أن
- ٨١٨- قال الشافعي: لا ينقذ النكاح بشهادة الفاسقين والأعميين والمحدودين في قذف ..
- ٨١٩- قال الشافعي: لا يظهر النكاح وغيره من الحقوق التي ليست بحال كالعتق والطلاق ونحو ذلك بشهادة رجل وامرأتين
- ٨٢٠- قال الشافعي: تزويج الولي الفاسق لا يجوز
- ٨٢١- قال الشافعي: لا يجوز للمسلم أن يتزوج أمة نصرانية أو يهودية
- ٨٢٢- قال الشافعي: الولي لا يملك تزويج الثيب الصغيرة
- ٨٢٣- قال الشافعي: طول الحرية يمنع نكاح الأمة
- ٨٢٤- قال الشافعي: المولى لا يملك إجبار عبده على النكاح
- ٨٢٥- قال الشافعي: الأب إذا تزوج بجارية ابنه لا يجوز
- ٨٢٦- قال الشافعي: الولي الأقرب إذا غاب غيبة متقطعة لا تثبت للأبعد ولاية التزويج ..
- ٨٢٧- قال الشافعي: الواحد لا يصلح ولياً ولا وكيلأ في الجائنين في النكاح
- ٨٢٨- قال الشافعي: إذا ارتد أحد الزوجين إن كان قبل الدخول بها تقع الفقرة في الحال ..
- ٨٢٩- قال الشافعي: أحد الزوجين الذميين إذا أسلم إن لم يدخل بها بآث للرجال
- ٨٣٠- قال الشافعي: الزوجان الحريان إذا أسلم أحدهما وخرج إليها لا تبين
- ٨٣١- قال الشافعي: غير الأب والجد من العصبة لا يملك تزويج الصغيرة

- ٩٣٢- قال الشافعي: الأب والجد يملكان إحصاء البكر البالغة على الزواج
- ٩٣٣- قال الشافعي: البكر إذا زالت بكارتها بوثبة أو بدور الدم أو بسوء الاستنجاة
- ٩٣٤- قال الشافعي: الأمة إذا أعققت وزوجها حر لا خيار لها
- ٩٣٥- قال الشافعي: أقل المهر غير مقدر بعشرة
- ٩٣٦- قال الشافعي: إذا تزوج امرأة على غير مهر ومات عنها قبل الدخول لا مهر لها ...
- ٩٣٧- قال الشافعي: إذا طلق امرأته قبل الدخول بها ولم يسم لها مهرًا تجب المنعة
- ٩٣٨- قال الشافعي: إذا طلق امرأة قبل الدخول بها والمهر مسمى يجب نصف المسمى ..
- ٩٣٩- قال الشافعي: إذا تزوج امرأة ولم يسم لها مهرًا ثم فرص لها مهرًا ثم طلقها قبل الدخول
- ٩٤٠- قال الشافعي: الحرة المنكحة إذا قتلت نفسها قبل الدخول سقط مهرها
- ٩٤١- قال الشافعي: الحر إذا تزوج امرأة على خدمة إياها سنة مهرها ذلك
- ٩٤٢- قال الشافعي: إذا تزوج امرأة على نصف دار للشريك فيها حق الشفعة
- ٩٤٣- قال الشافعي: رجل تزوج امرأة على كذا من الإبل والبقر والغنم أو على عبد أو أمة
- ٩٤٤- قال الشافعي: الخلوة الصحيحة لا توجب كمال المهر
- ٩٤٥- قال الشافعي: المنكحة ترد بالغيوب الخمسة
- ٩٤٦- قال الشافعي: إذا كان للرجل امرأة فتزوج أخرى إن كانت الحديثة شيئًا أقام عدما ثلاثًا
- ٩٤٧- قال الشافعي: المكاتب إذا تزوج بابتنة مولاه ثم مات المولى فسد النكاح
- ٩٤٨- قال الشافعي: نفقة الزوجة تصير دينًا في ذمة الزوج بدون قضاء
- ٩٤٩- قال الشافعي: نفقة ذوي الأرحام المحارم سوى الوالدين والمولودين غير واجب ...
- ٩٥٠- قال الشافعي: العجز عن النفقة يوجب لها حق المطالبة بالتفريق

مسائل الرضاع

- ٩٤٨- قال زفر و الشافعي: رجل له امرأتان صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة
- ٩٤٨- قال الشافعي: الرضاع لا يثبت إلا بخمس رضعات
- ٩٥١- قال الشافعي: لا تثبت حرمة الرضاع بلبس الميتة
- ٩٥٤- قال الشافعي: إذا جعل لبن المرأة في ماء أو دواء حتى صار اللبن مغلوبًا فشرب منه حسي
- ٩٥٥- قال الشافعي: رجل له امرأتان رضيعتان أرضعتهما أجنبية على التعاقب ...
- ٩٥٦- قال الشافعي: إذا لامرأته هذه أختي من الرضاع حرمت عليه

باب جوابات مالك

- ٨٥٧- قال مالك: إذا تزوج امرأة بغير شهود بشرط أن يعلنه جاز ٩٥٤
 ٨٥٨- قال مالك: ولو تزوجها بشهادة شاهدين بشرط الكتمان لا يجوز ٩٥٤
 ٨٥٩- قال مالك: أنكحة الكفار فاسدة ٩٥٤
 ٨٦٠- قال مالك: الأب إذا زوج ابنه الصغير امرأة بمهر معلوم ولا مال لابن ٩٥٥
 ٨٦١- قال مالك: إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفء ليس للأولياء الاعتراض ٩٥٥
 ٨٦٢- قال مالك: الجد لا يملك تزويج الصغير والصغيرة حال عدم الأب ٩٥٦
 ٨٦٣- قال مالك: العبد إذا تزوج بغير إذن مولاه صح ٩٥٧
 ٨٦٤- قال مالك: إذا تزوج امرأة وسمى لها مهراً ثم طلقها قبل الدخول بحب نصف المهر ٩٥٨
 ٨٦٥- قال مالك: إذا طلقها قبل الدخول بها ولم يسم لها مهراً فالتمعة غير واجبة ٩٥٩
 ٨٦٦- قال مالك: إذا احتلف الزوجان في مناع البيت بعد الفرقة فكله بينهما نصفان ٩٥٩
 ٨٦٧- قال مالك: الوالدة تجبر على إرضاع الولد إذا لم تكن شريفة ٩٦٠

كتاب الطلاق

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٨٦٨- قال أبو حنيفة: إذا طلق امرأته في حالة الحيض ثم راجعها في الحيض ٩٦١
 ٨٦٩- قال أبو حنيفة: إذا قال الرجل لمطلقة راجعتك فقالت مجيبة له: انقضت عدتي صدقت ٩٦٢
 ٨٧٠- قال أبو حنيفة: زوج الأمة المعتدة إذا ادعى أنه راجعها وصدفه المولى وكلبته المرأة ٩٦٢
 ٨٧١- قال أبو حنيفة: المعتدة إذا أخبرت بانقضائه عدتها في مدة تسعة وثلاثين يوماً لا تصدق ٩٦٣
 ٨٧٢- قال أبو حنيفة: إذا سافر بامرأته ثم أباها أو مات عنها فإن كان إلى منزلها دون مدة السفر ٩٦٤
 ٨٧٣- قال أبو حنيفة: إذا مات زوج أم الولد ومولاهما وبين موتيهما أقل من شهرين ٩٦٥
 ٨٧٤- قال أبو حنيفة: شهادة القابلة على الولادة لا تقبل إلا بمزيد وهو ظهور الحبل ٩٦٦
 ٨٧٥- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته إن ولدت فأنت طالق وقد كان أقر بالحبل ٩٦٧
 ٨٧٦- قال أبو حنيفة: بلوغ الجارية بالسنة يكمل سبع عشرة سنة، وبلوغ الغلام ثمان عشرة ٩٦٧
 ٨٧٧- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته إن دخلت الدار فأنت طالق ثم ارتد عن الإسلام ٩٦٩
 ٨٧٨- قال أبو حنيفة: إذا وهبت المرأة صداقتها من زوجها ثم طلقها قبل الدخول بها ٩٦٩

- ٨٧٩- قال أبو حنيفة: إذا قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة أو ما أنت لي امرأة ٩٧١
- ٨٨٠- قال أبو حنيفة: إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء الله ٩٧٢
- ٨٨١- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته أنت طالق إذا لم أطلقك ٩٧٣
- ٨٨٢- قال أبو حنيفة: رجل قال لامرأته أنت طالق في غد ونى في آخر النهار صدق ٩٧٤
- ٨٨٣- قال أبو حنيفة: إذا قال لها أنت طالق قبل موت فلان بشهر فمات فلان قبل تمام الشهر ٩٧٥
- ٨٨٤- قال أبو حنيفة: إن قال لأحنية: إذا تزوجتك فأنت طالق وطالق وطالق ٩٧٦
- ٨٨٥- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته أنت طالق مابين الواحدة إلى ثلاث ٩٧٧
- ٨٨٦- قال أبو حنيفة: لو شهد شاهد بتطليقة وشاهد بتطليقتين لم يقض بشيء ٩٧٨
- ٨٨٧- قال أبو حنيفة: المريض مرض المرض الموت إذا قال لامرأته: كنت طلقك ثلاثاً ٩٧٨
- ٨٨٨- قال أبو حنيفة: إذا قالت المرأة لزوجها: طلقني ثلاثاً على ألف درهم فطلقها واحدة ٩٧٩
- ٨٨٩- قال أبو حنيفة: ولو قلت لطلقي واحدة على ألف فطلقها ثلاثاً لم يحب المال ٩٨٠
- ٨٩٠- قال أبو حنيفة: إذا طلقها على ألف درهم على أن الزوج بالخيار ثلاثة أيام ٩٨١
- ٨٩١- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته: أنت طالق كيف شئت فلم تشأ في المجلس شيئاً ٩٨٢
- ٨٩٢- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته: اختاري، اختاري، اختاري فقالت اخترت لأولى ٩٨٣
- ٨٩٣- قال أبو حنيفة: لو قال لها اختاري من ثلاث تطليقات ما شئت لها أن تختار واحدة ٩٨٤
- ٨٩٤- قال أبو حنيفة: إذا طلق امرأته واحدة ثم قال لها بعد ذلك جعلتها ثلاثاً كد ثلاث ٩٨٤
- ٨٩٥- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته أنت علي حرام كظهر أمي ونوى الطلاق ٩٨٥
- ٨٩٦- قال أبو حنيفة: إذا ارتد المظاهر مع امرأته ثم أسلمها وارتد الزوج ثم أسلم ثم تزوجها ٩٨٥
- ٨٩٧- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته إن تربك فأنت علي حرام ونوى به اليمين ٩٨٦
- ٨٩٨- قال أبو حنيفة: إذا حلف الذمي أن لا يقرب امرأته إن كان بطلاق ٩٨٦
- ٨٩٩- قال أبو حنيفة: إذا نفى الزوج حمل امرأته وقال هو من الزنا لم يكن قذفاً ٩٨٧
- ٩٠٠- قال أبو حنيفة: ولو نفى الولد ولاعن انتفى الولد إذا كان ذلك حين يولد ٩٨٨
- ٩٠١- قال أبو حنيفة: إذا مات الولد المنفي عن ولد فادعى الأب هذا الولد ٩٨٩

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ٩٠٢- قال أبو يوسف: إذا قال الرجل لامرأته إن شاء الله أنت طالق، لا تطلق ٩٩٠
- ٩٠٣- قال أبو يوسف: امرأة الغار تعد ثلاثاً حيض لا غير ٩٩١
- ٩٠٤- قال أبو يوسف: الصبي إذا مات وامرأته حامل فعدتها أربعة أشهر وعشر ٩٩١
- ٩٠٥- قال أبو يوسف: الصغيرة إذا طلقها زوجها بعد الدخول بها فولدت ٩٩٢
- ٩٠٦- قال أبو يوسف: المبنوة إذا ولدت بعد ستين وقد كانت أخذت نفقة كل المدة ٩٩٣

- ٩٠٧- قال أبو يوسف: رجل قال لامرأته أنت طالق طليقة عدلة أو قال سنة أو عدلة ٩٠٨
 ٩٠٨- قال أبو يوسف: إذا قال لامرأته إن قربتك فكل مملوك أسلكه فيما استقبل فهو حر . ٩٠٩
 ٩٠٩- قال أبو يوسف: ولو قال والله لا أقربك حتى أعتق عدي أو حتى أطلق امرأتي .. ٩١٠
 ٩١٠- قال أبو يوسف: إذا قال لأربع نسوة له: والله لا أقرب: حملكن بهر مول من إحداهن ٩١١
 ٩١١- قال أبو يوسف: إذا قال لامرأته أنت طالق إلى شهر تطلق للحال ٩١٢
 ٩١٢- قال أبو يوسف: إذا قال لأجنبية إذا تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك ٩١٣
 ٩١٣- قال أبو يوسف: إذا فرق القاضي بين المتلاعنين ثم أكذب الزوج نفسه ليس له أن يتزوجها ٩١٤
 ٩١٤- قال أبو يوسف: المرأة إذا قالت لزوجها عليّ تزوجت فقل كل امرأة لي طالق ٩١٥

باب قول محمد علي خلاف قول صاحبيه

- ٩١٥- قال محمد: الحامل لا تطلق للسنة ويفرق بين كل تطليقتين بشهر ٩١٦
 ٩١٦- قال محمد: التيمم يقطع الرجعة في التي أيامها دون العشرة قبل أن تصلي ٩١٧
 ٩١٧- قال محمد: الصغيرة المتوفى عنها زوجها يثبت نسب ولدها إلى أربعة أشهر وعشرة أيام ٩١٨
 ٩١٨- قال محمد: المطلقة بطلاقين إذا تزوجت بزواج آخر ثم عادت إلى الأول نحرم عليه ما بقي ٩١٩
 ٩١٩- قال محمد: إذا قال لامرأته وهي أمة أنت طالق اثنتين إذا جاء غد ١٠٠٣
 ٩٢٠- قال محمد: إذا قال لامرأته كلما تزوجتك فأنت طالق فتزوجها في يوم ثلاث مرات ٩٢١
 ٩٢١- قال محمد: فلو قال لها: كلما تزوجتك فأنت طالق ثلث فتزوجها ثلاث مرات ٩٢٢
 ٩٢٢- قال محمد: إذا قال لامرأته كلما ولدت ولداً فأنت طالق ثلاثاً للسنة فولدت ثلاثة .. ٩٢٣
 ٩٢٣- قال محمد: إذا قال لامرأته أنت طالق واحد أو لاثني فهي واحدة ٩٢٤
 ٩٢٤- قال محمد: إذا طلق امرأته طلاقاً رجعيّاً ثم قال: جعلت ذلك الطلاق بائناً ٩٢٥
 ٩٢٥- قال محمد: الصحيح إذا علق طلاق امرأته بفعلها وهو فعل لا يد لها منه ٩٢٦
 ٩٢٦- قال محمد: إذا قال لامرأته إن كنت تحبيني فبليك فأنت طالق، فقالت أحبك ٩٢٧
 ٩٢٧- قال محمد: إذا قال لامرأته والله لا أقربك، والله لا أقربك، والله لا أقربك ٩٢٨

باب قول أبي حنيفة علي خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ٩٢٨- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته: أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار ٩٢٩
 ٩٢٩- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته: أنت عليّ كاسي فإن نوى الظهار ٩٣٠

باب قول ابي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول فيه لابي حنيفة

- ٩٣٠- قال أبو يوسف: حرة زوجها عد فاشترته فأعتقه فطلقها وهي في العدة ١٠١٣
 ٩٣١- قال أبو يوسف: المعتدة إذا انقطع دمها من الحيضة الثالثة فيما دون العشرة
 فاعتسلت ١٠١٣
 ٩٣٢- قال أبو يوسف: إذا ألى من امرأته وهو مريض ولم يفيء إليها باللسان ١٠١٤
 ٩٣٣- قال أبو يوسف: إذا قال لها: إن قربتك فعلي صلاة، فهو مول ١٠١٤
 ٩٣٤- قال أبو يوسف: إذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً إلا أن تشائي طلاقاً واحدة ١٠١٥
 ٩٣٥- قال أبو يوسف: إذا قال لامرأته إذا جامعتك فأنت طالق ١٠١٥

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ٩٣٦- قال أبو حنيفة: إذا تزوج مطلقة ثلاثاً بشرط أن يحللها للأول صح الكناح ١٠١٧
 ٩٣٧- قال أبو حنيفة: إذا خالع امرأته أو بارأها على مال مسمى عين أو دين ١٠١٧
 ٩٣٨- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته وهي في رجب: والله لا أقربك حتى أصرم شعبان ١٠١٨
 ٩٣٩- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته: أنت طالق إذا ولدت فولدت وطلقت ثم أقرت ١٠١٩

باب قول زفر خلافاً لقول أصحابنا الثلاثة

- ٩٤٠- قال زفر: طلاق السنة في حق الصغيرة والأيسة بعد وطنها بمضي شهر ١٠٢٢
 ٩٤١- قال زفر: المعتدة إذا ظهرت من حیضتها الثالثة للزوج أن يراجعها ما لم تغتسل ١٠٢٢
 ٩٤٢- قال زفر: للزوج أن يسافر بالمطلقة طلاقاً رجعيًا ١٠٢٣
 ٩٤٣- قال زفر: المعتدة عن وفاة إذا ولدت بعد أربعة أشهر وعشر لسته فصاعداً ١٠٢٣
 ٩٤٤- قال زفر: إذا قال لامرأته: أنت عليّ حرام ونوى به طلقين ١٠٢٤
 ٩٤٥- قال زفر: ولو قال لها: أنت واحدة، ونوى به الطلاق كان بائناً ١٠٢٥
 ٩٤٦- قال زفر: ولو قال لها أنت طالق تطليقة طويلة، أو عريضة، فهو رجعي ١٠٢٥
 ٩٤٧- قال زفر: التنجيز لا يبطل التعليق ١٠٢٦
 ٩٤٨- قال زفر: إذا قال لامرأته: إن دخلت الدار فأنت طالق بائن ١٠٢٦
 ٩٤٩- قال زفر: إضافة الطلاق إلى كل جزء معين من البدن كاليد والرجل يصح ١٠٢٧
 ٩٥٠- قال زفر: المهر إذا كان عتيماً فوهبت المرأة لزوجها قبل القبض أو بعده ١٠٢٨
 ٩٥١- قال زفر: إذا قال لامرأته: أنت طالق لسته طلفت في ثلاثة أطهار لا حجام فيهن .. ١٠٢٩
 ٩٥٢- قال زفر: إذا قال لها: متى لم أطلقك واحدة فأنت طالق ثلاثاً ١٠٢٩
 ٩٥٣- قال زفر: إذا قال لها: أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر فقدم فلان قبل شهر ١٠٣٠
 ٩٥٤- قال زفر: إذا قال لها قبل الدخول بها: أنت طالق واحدة ونصف ١٠٣٠
 ٩٥٥- قال زفر: وإذا قال لها: أنت طالق من واحدة إلى ثلاث فهي واحدة ١٠٣١
 ٩٥٦- قال زفر: إذا قال لها: أنت طالق اثنتين في اثنتين إن نوى الظرف تمنع ١٠٣١

- ٩٥٧- قال زفر: إذا قال لها أنت طالق كل يوم: إن نوى الثلاث في ثلاثة أيام ١٠٣٢
- ٩٥٨- قال زفر: إذا قال: أنت طالق اليوم وغداً واليوم تقع طلاقاً واحدة ١٠٣٢
- ٩٥٩- قال زفر: إذا شهد رجلان على رجل أنه طلق إحدى هاتين المرأتين بعينها ١٠٣٣
- ٩٦٠- قال زفر: صحح علق طلاق امرأته بفعل أجني، فوجد ذلك في مرض الزوج ١٠٣٤
- ٩٦١- قال زفر: إذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً على عبدي هذا، فقبلت ١٠٣٤
- ٩٦٢- قال زفر: المريضة إذا احتلعت على مال، يعتبر من جميع المال ١٠٣٥
- ٩٦٣- قال زفر: إذا قل لامرأته: إن شئتاً فأنتما طالقان تطلق كل واحدة منهما بمشيئتها ١٠٣٥
- ٩٦٤- قال زفر: ولو قال: أ، ت طالق غداً إن شئت فلها المشيئة في الغد ١٠٣٥
- ٩٦٥- قال زفر: إذا قال لها: اختاري نفسك اليوم، وبعد غد، عردت اليوم ١٠٣٦
- ٩٦٦- قال زفر: رجل قال لغيره: طلق امرأتي إن شئت اقتصر على المجلس ١٠٣٧
- ٩٦٧- قال زفر: إذا اعتق مجبوتاً أو خصياً أو مقطوع الأذنين عن كفارة الظهار لا يجوز ١٠٣٧
- ٩٦٨- قال زفر: المحرم إذا ألى من امرأته وبينه وبين تمام الحج أربعة أشهر فصاعداً ١٠٣٨
- ٩٦٩- قال زفر: إذا قل لامرأته: والله لا أقربك سنة إلا يوماً يصير مولياً للحال ١٠٣٨
- ٩٧٠- قال زفر: إذا قل لأربع نسوة له: والله لا أقرب إحداكن؛ صار مولياً ١٠٣٩
- ٩٧١- قال زفر: إذا قال: والله لا أقربكن فالتباس أن لا يكون مولياً ما لم يطق ثلاثاً مهن ١٠٤٠
- ٩٧٢- قال زفر: إذا بانت بالإبلاء ثلاث مرات بأنقضاء ثلاث مدد لا يطل الإبلاء ١٠٤٠
- ٩٧٣- قال زفر: إذا التعن الزوجان؛ وقعت الفرقة من غير تفريق القاضي ١٠٤١

باب قول الشافعي خلافاً لقول أصحابنا

- ٩٧٤- قال الشافعي: إرسال الثلاث جملة أو تفريقها في طهر واحد مباح ١٠٤٢
- ٩٧٥- قال الشافعي: طلاق المكره لا يقع ١٠٤٤
- ٩٧٦- قال الشافعي: القراء في العدة الطهر ١٠٤٦
- ٩٧٧- قال الشافعي: المختلعة لا يلحقها صريح الطلاق ١٠٤٨
- ٩٧٨- قال الشافعي: المبتوتة لا تستحق نفقة العدة ١٠٤٩
- ٩٧٩- قال الشافعي: لا تصح الرجعة بالفعل ١٠٥٠
- ٩٨٠- قال الشافعي: الكتابات رواجع ١٠٥١
- ٩٨١- قال الشافعي: ملك عدد الطلاق يعتبر برق الرجال وحرثهم ١٠٥١
- ٩٨٢- قال الشافعي: إذا قال لامرأته: أنت طالق ونوى به الثلاث صحت نيته ١٠٥٣
- ٩٨٣- قال الشافعي: إذا قال لامرأته: أنا منك طالق يقع الطلاق إذا نوى ١٠٥٤
- ٩٨٤- قال الشافعي: تعليق النكاح بالملك وسبب الملك لا يصح ١٠٥٥
- ٩٨٥- قال الشافعي: العدتان لا تنقضان بعدة واحدة ١٠٥٦
- ٩٨٦- قال الشافعي: الأمة إذا طلقت بانثاً وعققت في العدة تصير عدتها عدة الحرار ١٠٥٦
- ٩٨٧- قال الشافعي: الصبي إذا مات وله امرأة حامل فعدتها تنقض بأربعة أشهر وعشر ١٠٥٦

- ٩٨٨- قال الشافعي: عدة أم الولد في العتاق حيضة واحدة ١٥٧
- ٩٨٩- قال الشافعي: فرقة العين فسخ ١٥٧
- ٩٩٠- قال الشافعي: امرأة الفار لا تراث ١٥٨
- ٩٩١- قال الشافعي: ظهار الذمي يصح ١٥٨
- ٩٩٢- قال الشافعي: العود في الطهار هو إمساكها بعد الطهار .. ١٥٨
- ٩٩٣- قال الشافعي: إذا مضت مدة الإيلاء ولم يقربها ؛ لم تبين منه ١٥٩
- ٩٩٤- قال الشافعي: مدة الإيلاء في السكوة أربعة أشهر ١٦٠
- ٩٩٥- قال الشافعي: لا نفي باللسان في حق المريض والغائب عنها أربعة أشهر ١٦١
- ٩٩٦- قال الشافعي: كلمات اللعان إيمان، فتحرى بين الزوجين إذا كنا من أهل البين .. ١٦١
- ٩٩٧- قال الشافعي: إذا فرغ الزوج من كلمات اللعان تقع الفرقة قبل لعان المرأة ١٦٣
- ٩٩٨- قال الشافعي: ولو نفى حبل امرأته وقل: هو من الزنا يجب اللعان في الحال ١٦٣
- ٩٩٩- قال الشافعي: إذا شهد الزوج مع ثلاثة رجال على زنا امرأته في حالة القذف لا يقبل .. ١٦٤
- ١٠٠٠- قال الشافعي: إذا وقعت الفرقة بين الزوجين وبينهما ولد عاقل يحجر الولد في المقام ١٦٤
- ١٠٠١- قال الشافعي: الخلع فسخ حتى لو خالها ثلاثاً لا تحرم حرمة غليظة ١٦٥
- ١٠٠٢- قال الشافعي: على الذمية والصبي الحداد في عدة الوفاة ١٦٦
- ١٠٠٣- قال الشافعي: لا حداد على المتوتة ١٦٧
- ١٠٠٤- قال الشافعي: لا تثبت حرمة الرضاع من قبل الزوج ١٦٧

باب جوابات مالك

- ١٠٠٥- قال مالك: الطلاق المسنون هو الاختصار على واحدة ١٦٩
- ١٠٠٦- قال مالك: إضافة الطلاق والعتاق إلى الملك إذا عم لا يصح وإذا خص مصرًا ... ١٦٩
- ١٠٠٧- قال مالك: إذا قال لامرأته: أنت طالق إن شاء الله يقع الطلاق ١٧٠
- ١٠٠٨- قال مالك: عدة المطلقة المرفقة بالأشهر: ثلاث ١٧٠
- ١٠٠٩- قال مالك: المطلقة المعتد طهرها ترضى تسعة أشهر فإذا لم يظهر بها الحمل ١٧١
- ١٠١٠- قال مالك: الأمة المطلقة طلاقاً رجعيًا إذا أعنت في العدة لا تزاد عدتها ١٧١
- ١٠١١- قال مالك: إذا قال اختاري فاخترت نفسها فهي ثلاث ١٧٢
- ١٠١٢- قال مالك: نية الواحدة في الكتايات تصح قبل الدخول ١٧٢
- ١٠١٣- قال مالك: امرأة الفار تراث بعد العدة قبل أن تتزوج بزواج آخر ١٧٣
- ١٠١٤- قال مالك: ويعمل مس التي طاهر منها قبل أن يكفر إذا كان التكفير بالإطعام ١٧٤
- ١٠١٥- قال مالك: إذا قال لأربع نسوة له: أنتن علي كظهر أمي فعليه كفارة واحدة ... ١٧٤
- ١٠١٦- قال مالك: الزوجان إذا بعنا حكمين عن المشاورة فتكلمنا ورأيا المصلحة في الفرقة ١٧٥

كتاب العتاق

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٠١٧- قال أبو حنيفة: إذا شهد شاهدان بعق العبد والعبد ينكر لا يصح ١٠١٧
- ١٠١٨- قال أبو حنيفة: إذا أعتق إحدى أمته ثم وطئ أحدهما لا تنمين الأخرى للمعتق. ١٠١٨
- ١٠١٩- قال أبو حنيفة: ولو قيد عبده وحلف بعفته أن في قيده عشرة أروال ثم حلف بعفته ١٠١٩
- ١٠٢٠- قال أبو حنيفة: لو شهدا بعق عید فقضى القاضي به ثم رجعا ١٠٢٠
- ١٠٢١- قال أبو حنيفة: عبد بين شريكين أعتق أحدهما نصيبه بغير إذن صاحبه ١٠٢١
- ١٠٢٢- قال أبو حنيفة: إذا شهد أحد الشريكين على الآخر أنه أعتقه وهو ينكر سعى العبد لهما ١٠٢٢
- ١٠٢٣- قال أبو حنيفة: المستسعى في عتق أحد الشريكين والورثة والغرماء وفي إعتاق المريض كالمكاتب ١٠٢٣
- ١٠٢٤- قال أبو حنيفة: إذا شهد شاهدان على الشريك الحاضر أن شريك الغائب أعتقه ١٠٢٤
- ١٠٢٥- قال أبو حنيفة: رجلان ملكا عبداً بشراء أو هبة أو صدقة أو إرث والعبد قريب أحدهما ١٠٢٥
- ١٠٢٦- قال أبو حنيفة: المكاتب إذا ملك أخاه أو عمه و نحوهما لم يكتاب عليه وله أن يبيعه ١٠٢٦
- ١٠٢٧- قال أبو حنيفة: أم الولد لا قيمة لها حتى لا تضمن بإعتاق أحد الشريكين وغيره من الأسباب ١٠٢٧
- ١٠٢٨- قال أبو حنيفة: إذا اشترى أم ولد أو مذبذبة وقبضها وهلكت عنده ١٠٢٨
- ١٠٢٩- قال أبو حنيفة: إذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة فالقول قول ١٠٢٩
- ١٠٣٠- قال أبو حنيفة: رجل اشترى من رجل عبداً ثم قال: إن بانه كان دبره ١٠٣٠
- ١٠٣١- قال أبو حنيفة: إذا قال الرجل لامته: أول ولد تلدينه فهو حر ١٠٣١
- ١٠٣٢- قال أبو حنيفة: الحرابي إذا أعتق عبده الحرابي في دار الحرب ثم أسلم ١٠٣٢
- ١٠٣٣- قال أبو حنيفة: إذا قال للمكاتب أو القن أو الحرابي: كل مملوك أملكه فيما أسقط ١٠٣٣
- ١٠٣٤- قال أبو حنيفة: إذا دبر مكاتبه ثم مات المولى ولا مال له غيره ١٠٣٤
- ١٠٣٥- قال أبو حنيفة: المكاتب إذا اشترى أباه أو أمه أو ولده وتكاثروا عليه ١٠٣٥
- ١٠٣٦- قال أبو حنيفة: المكاتب إذا قتل رجلاً عبداً فصالحه على مال جناز ١٠٣٦
- ١٠٣٧- قال أبو حنيفة: المكاتب إذا ولدت بنتاً ثم ولدت البنت بنتاً ثم أعتق المولى الوسطى ١٠٣٧

١٠٣٨- قال أبو حنيفة: رجل قال: عدي أو حماري حر عتق العبد ١٠٩٢

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

١٠٣٩- قال أبو يوسف: إذا قال الرجل لأمتي إن تسرنك فأنت حرة ١٠٩٣

١٠٤٠- قال أبو يوسف: إذا قال لعبد إن أدبت لي ألفاً فأنت حر، فأدى في المجلس ١٠٩٤

١٠٤١- قال أبو يوسف: لو كتب عبده على ألف على أن يرد العرلى إليه وصيفاً وسطاً ١٠٩٥

تجزئ الكتابة ١٠٩٥

١٠٤٢- قال أبو يوسف: إذا عجز المكاتب عن أول نجم لا يرد في الرق ما لم يتوأل ١٠٩٥

عليه بجمان ١٠٩٥

١٠٤٣- قال أبو يوسف: المسلم إذا كاتب عبده على خمر لم يجز فإن أداها قبل أن ١٠٩٦

يختصما ١٠٩٦

١٠٤٤- قال أبو يوسف: رجل مولى مولاة وامرأته معتقة قوم فولدت منه ولداً ١٠٩٧

١٠٤٥- قال أبو يوسف: أمة ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى الأم وأحد الولدين ١٠٩٧

١٠٤٦- قال أبو يوسف: إذا ولدت أمة الرجل ولداً فكاتب الحارية أو باعها أو وهبها ١٠٩٨

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

١٠٤٧- قال محمد: رجل له ثلاثة أعبد ودخل عليه اثنان فقال أحكما حر ١٠٩٩

١٠٤٨- قال محمد: أمة بين رجلين قال أحدهما: أنها أم ولد لصاحبه وأنكر صاحبه ١١٠٠

١٠٤٩- قال محمد: إذا قال لعبد أنت حر على أن تخدمني سنة ١١٠١

١٠٥٠- قال محمد: المكاتب إذا قتل عمداً عن وفاء ولا وارث له إلا المولى لا قصاص ١١٠١

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

١٠٥١- قال أبو حنيفة: إذا قال لعبد أنت لله لم يعتق ١١٠٣

١٠٥٢- قال أبو حنيفة: إذا كاتب عبده على شيء بعينه من كسبه ١١٠٣

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٠٥٣- قال أبو يوسف: رجل قتل لعبد: إن كلمت فلاناً فأنت حر فقال: كلمته، ١١٠٥

وصدقه ١١٠٥

١٠٥٤- قال أبو يوسف: رجل له عبد قن ومدير فقال أحكما حر والآخر مدير ١١٠٥

١٠٥٥- قال أبو يوسف: عبد بين رجلين أعتقه أحدهما وديره الآخر ١١٠٦

باب ما تفرد به كل واحد من اصحابنا الثلاثة بقول على حدة

١٠٥٦- قال أبو حنيفة: جارية بين رجلين أفر أحدهما أنها أم ولد لشريكه وأنكره الآخر .. ١١٠٧

١٠٥٧- قال أبو حنيفة: عبد بين شريكين، قال أحدهما: إن دخل فلان هذه الدار عبداً ١١٠٧

١٠٥٨- قال أبو حنيفة: رجل دبر عبده ثم كاتبه ثم مات ولم يترك مالاً آخر ١١٠٩

- ١٠٥٩- قال أبو حيفة المرتد إذا كاتب عبده ثم قتل على رذته بطلت الكتابة ١١١٠
- باب قول زفر على خلاف قول أصحابنا الثلاثة**
- ١١٠٦- قال زفر: شاهدان شهدا أنه أعتق أحد عبديه لكننا نسيانا تقبل هذه الشهادة ١١١١
- ١١٠٦- قال زفر: إذا مال لعبد: إن لم تدخل الدار غدا فأنت حر فمضى الغد ١١١١
- ١١٠٦- قال زفر: إذا قال لأمة الخير إن تسريتك فأنت حرة فاشترها ثم تسراها ١١١١
- ١١٠٦- قال زفر: إذا أعتق المولى ابن المكاتب الذي ولد في مكاتبته أو الذي اشتراه ١١١٢
- ١١٠٦- قال زفر: المكاتب إذا جنى جنايات يلزمه لكل ولي جناية قيمة كاملة ١١١٢
- ١١٠٦- قال زفر: المكاتب إذا جنى جناية خطأ ثم عجز قبل أن يقضى عليه بشيء ١١١٣
- ١١٠٦- قال زفر: مسلم ارتد والعياذ بالله وله عبد فكاتبه ابنه ثم قتل المرتد جازت الكتابة ١١١٣
- ١١٠٦- قال زفر: المكاتب إذا ارتد ولحق بدار الحرب يجعل كمرتة فيؤدي بدل الكتابة .. ١١١٤
- ١١٠٦- قال زفر: إذا قال لعبد: إذا مات فلان أو مت أنا فأنت حر ١١١٤
- ١١٠٦- قال زفر: إذا قال أنت حر قبل موتي بثلاثة أيام ١١١٥
- ١١٠٧- قال زفر: الذمي إذا أسلم مديره الذمي ففضي عليه بالسعاية ١١١٥

باب قول الشافعي خلافاً لعلمائنا

- ١٠٧١- قال الشافعي: من ملك ذا رحم منه غير الوالدين والمولودين لا يعتق عليه ١١١٧
- ١٠٧٢- قال الشافعي: مريض مرض الموت إذا أعتق ثلاثة أعيد قيمتهم سواء ولا مال له ١١١٨
- ١٠٧٣- قال الشافعي: إذا قال لأمة: أنت طالق أو أنت بائن ونوى به العتق تعتق ١١١٩
- ١٠٧٤- قال الشافعي: بيع المذبر المطلق يجوز ١١٢٠
- ١٠٧٥- قال الشافعي: لا تجوز الكتابة الحالية ١١٢١
- ١٠٧٦- قال الشافعي: إذا كاتب عبده على مال يحبط ربع أو ثلث يصح ١١٢١
- ١٠٧٧- قال الشافعي: المكاتب إذا مات عن وفاء مات عبداً ١١٢٢
- ١٠٧٨- قال الشافعي: ولاء الموالاة ليس بشيء ولا يورث به ولا يعقل ١١٢٣

كتاب المكاتب

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٠٧١- قال أبو حنيفة: الكتابة تنجزاً حتى لو كاتب نصف عبده فنصف كسبه لمؤلاه ١١٢٥
- ١٠٨٠- قال أبو حنيفة: حربي مستأمن في دارنا اشترى عبداً مسلماً وأدخله دار الحرب ١١٢٥
- ١٠٨١- قال أبو حنيفة: المكاتب إذا أوصى بثلث ماله ثم عتق ثم مات لم نحر وصيته ١١٢٦

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ١٠٨١- قال محمد: رجل كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثاً فولدت في مدة الخيار وماتت هي ١١٢٧

١٠٨٣- قال محمد: مريض مرض الموت إذا كاتب عبده على ألفين وثيمته ألف ١١٢٨

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٠٨٤- قال أبو يوسف: عید بین اثنين كاتباه ثم أعتقه أحدهما عتق كله ١١٢٩

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٠٨٥- قال أبو حنيفة: مكاتب بين اثنين أعتقه أحدهما ١١٣٠

باب ما قاله زفر خلافاً لقول أصحابنا

١٠٨٦- قال زفر: إذا كاتب عبده على ألف وعلى خدمته أبداً فسلت الكتابة ١١٣١

١٠٨٧- قال زفر: إذا كاتب عبيدين له كتابة واحدة على ألف على أنهما إن أديا ١١٣١

كتاب الولايات

باب قول أبي حنيفة خلافاً لصاحبيه

١٠٨٨- قال أبو حنيفة: إذا واث المرأة الرجل على نفسها وعلى ولدها الصغير صح ١١٣٣

١٠٨٩- قال أبو حنيفة: رجل أقر أنه مولى فلان ولأه عناقاة فقال فلان مولاي ولأه ١١٣٣

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٠٩٠- قال أبو يوسف: امرأة أعتقت عبداً ثم ماتت وتركته ابناً وأماً ثم ماتت العبد ١١٣٥

١٠٩١- قال أبو يوسف: الحرابي إذا أعتق عبده الحرابي في دار الحرب وخلاه عتق ١١٣٥

وولائه له ١١٣٥

١٠٩٢- قال أبو يوسف: المسلم إذا دخل دار الحرب فاشتري عبداً حريراً فأعتقه ثم أسلم ١١٣٦

كتاب الأيمان

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٠٩٣- قال أبو حنيفة: إذا قال الرجل لله علي المشي إلى الحرم أو قال المسجد الحرام ١١٣٧

لا يلزمه ١١٣٧

١٠٩٤- قال أبو حنيفة: لو قال: كل ثوب ألبس من غزلك فهو هدي ١١٣٨

١٠٩٥- قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يأكل رأساً فهو على رموس البقر ١١٣٩

١٠٩٦- قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يأكل من هذه الحنطة فأكل خبزها لا يحنث ١١٣٩

١٠٩٧- قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يأكل فاكهة فأكل عنباً أو رماناً أو مطباً لا يحنث ١١٤٠

١٠٩٨- قال أبو حنيفة: إذا حلفت المرأة أن لا تتحلل لم تتحلل بالولول وحده ١١٤١

١٠٩٩- قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يأكل شحمًا فأكل شحم الظهور لا يحنث ١١٤٢

١١٠٠- قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يشرب من الفرات فشرّب منه اغترافاً لا يحنث ماله ١١٤٢

- يشرب
 ١١٤٣ - قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يكلم فلاناً دهرًا
 ١١٤٣ - قال أبو حنيفة: لو حلف لا يكلم فلاناً أياماً أو شهرًا أو سنين
 ١١٤٤

باب قول لبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ١١٠٣ - قال أبو يوسف: إذا نذر بذبح الولد لا يلزمه شيء
 ١١٤٦ - قال أبو يوسف: ولو قال: وحق الله لا يكون يمينًا
 ١١٤٧ - قال أبو يوسف: إذا قال لغيره أعتق عبدك عني ولم يذكر البدل فأعتقه ، يقع العتق
 ١١٤٨ - قال أبو يوسف: ولو قال: والله لا أدخل دار فلان ؛ لا يحسن ؛ لا يدخل دار كانت
 ١١٤٩ - قال أبو يوسف: إذا قال لامرأته: إن خرجت من هذه الدار بغير إنني فأنت طالق
 ١١٤٩ - قال أبو يوسف: لو حلف لا يأكل يسراً مذنباً أو قال لا يأكل رطباً
 ١١٥٠ - قال أبو يوسف: ولو قال: والله لأشربن الماء الذي في هذا الكوز اليوم
 ١١٥١

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١١١٠ - قال محمد: إذا نذر بذبح عبده يلزمه ذبح شاة
 ١١١١ - قال محمد: إذا كان عليه كفارة يمينين فأطعم عشرة مساكين كل مسكين
 ١١١٢ - قال محمد: إذا قال رجل: عيدي حر إن لم أحج هذا الدم فشهد شاهدان
 ١١١٣ - قال محمد: إذا حلف لا يدخل دار فلان هذه أو لا يكلم عبد فلان هذا
 ١١١٤ - قال محمد: إذا حلف لا يأكل من هذه الحنطة فأكل من سويقها
 ١١١٥ - قال محمد: إذا حلف لا يأكل إداماً ولا نية له فهو على شيء يؤكل مع الخبز غالباً
 ١١١٦ - قال محمد: إذا حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث
 ١١٥٧

باب قول لبي حنيفة على خلاف قول لبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١١١٧ - قال أبو حنيفة: إذا قال: ووجه الله لا يكون يمينًا
 ١١٥٨ - قال أبو يوسف: إذا حلف لا يكلم صديق فلان هذا أو زوجة فلان هذه
 ١١٥٩ - قال أبو حنيفة: ولو قال: لله علي أن أنحر نفسي لا يلزمه شيء
 ١١٦٠

باب قول لبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لابي حنيفة فيه

- ١١٢٠ - قال أبو يوسف: إذا قال: إن أكلت اليوم إلا رغيفاً فبدي حر ناكله بما هو دام
 ١١٦١ - قال أبو يوسف: إذا قال: كل مملوك أملكه غداً هو حر لا يعتق إلا ما يستحدث
 ١١٦٢

- ١١٢٢- قال أبو يوسف: رجل حلف لا يدخل بغداد فمر بها في سفينة لا يبحث ما لم يخرج إلى الجدة ١١٦٢
- ١١٢٣- قال أبو يوسف: ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر فيه وفهمه ولم يطق به لا يبحث ١١٦٣
- ١١٢٤- قال أبو يوسف: لو حلف لا يشتري بقرة فاشتري ثورًا لا يبحث والوكيل بشرائه مخالف ١١٦٣
- ١١٢٥- قال أبو يوسف: ولو حلف لا ينأى على هذا الفراش فجعل عليه فراشًا آخر ونأى عليه ١١٦٤
- ١١٢٦- قال أبو يوسف: رجل قال لغيره: والله لا أكلمك حتى تكلمني فتكلمما متًا لم يبحث ١١٦٤
- ١١٢٧- قال أبو يوسف: ولو قال لامرأته الأمة: إن مات مولاك فأنت طالق اثنتين ١١٦٥
- ١١٢٨- قال أبو يوسف: ولو قال لامرأته: إن خرجت من هذه الدار إلا بإذني فأنت طالق ١١٦٥
- ١١٢٩- قال أبو يوسف: ولو حلف لا يتزوج امرأة بالكوفة فقبل بالكوفة نكاح امرأة هي بمكة ١١٦٦

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١١٣٠- قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده المأذون ١١٦٧
- ١١٣١- قال أبو حنيفة: لو قال: عيدي أحرار هل يدخل في عبيده عبد المأذون ١١٦٨

باب ما قاله زفر خلافا لنا

- ١١٣٢- قال زفر: إذا قال أحلف لأفعلن كذا أو أقسم أو أشهد ولم يقل: بالله ١١٦٩
- ١١٣٣- قال زفر: ومن قال لغيره أعتق عبدك عني على ألف درهم ١١٦٩
- ١١٣٤- قال زفر: إذا حث في الأيمان ولزمته كفارات فأعتق رقابًا عنهن ولم يمين ١١٧٠
- ١١٣٥- قال زفر: إذا كان عليه كفارتان ليمينين فأطعم عشرة لكل واحد صاعًا ١١٧١
- ١١٣٦- قال زفر: وإذا قال لأحرارن هذا الحجر ذهبًا أو لأمنس السماء ١١٧١
- ١١٣٧- قال زفر: ولو حلف لا يهب لفلان فوهب ولم يقتل لا يبحث ١١٧٢
- ١١٣٨- قال زفر: ولو حلف لا يبيع ولا يشتري لا يبحث بالماسد من ذلك قبل القبض ... ١١٧٢

باب ما قاله الشافعي خلافاً لقول علمائنا

- ١١٣٩- قال الشافعي: اليمين المموس توجب الكفارة ١١٧٣
- ١١٤٠- قال الشافعي: لا كفارة على المكروه والخاطيء ١١٧٤
- ١١٤١- قال الشافعي: التكفير بالمال قبل الحنث جائز ١١٧٥
- ١١٤٢- قال الشافعي: ولو قال: إن فعلت كذا فهدم كافر أو قال يهودي أو نصراني ١١٧٦
- ١١٤٣- قال الشافعي: إذا قال: إن فعلت كذا ففعلني حجة أو عمرة أو صوم يمين ١١٧٧

- ١١٤٤- قال الشافعي: لا يحوز في إطعام المساكين عن كفارة اليمين إلا بالتملك ١١٧٧
- ١١٤٥- قال الشافعي: إذا أطعم مسكينًا واحدًا عشرة أيام أعطاه كل يوم نصف صاع .. ١١٧٨
- ١١٤٦- قال الشافعي: على الواجد التكفير بالمال وعلى العاجز التكفير بالصوم ١١٧٨
- ١١٤٧- قال الشافعي: إذا أعتق رقبة كافرة عن يمينه أو ظهره لا يجزيه ١١٧٩
- ١١٤٨- قال الشافعي: إذا أعتق المكاتب عن كفارة يمينه لا يجزيه ١١٨٠
- ١١٤٩- قال الشافعي: إذا اشترى أباه ثوبًا عن كفارة يمينه أو ظهره لا يجزيه ١١٨٠
- ١١٥٠- قال الشافعي: يمين الكافر بالله تعالى صحيحة وإذا حنث فعليه الكفارة ١١٨١
- ١١٥١- قال الشافعي: إذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارًا هي في يده ١١٨١

باب جوابات مالك

- ١١٥٢- قال مالك: الأصل في الكلمات المستعملة في الأيمان أنها تحمل على معاني القرآن ١١٨٣

كتاب الحدود

باب قول لبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١١٥٣- قال أبو حنيفة: إذا استأجر امرأة ليزني بها لا يحد ١١٨٥
- ١١٥٤- قال أبو حنيفة: أربعة شهدوا على رجل بالزنا فزكاهم المزكون وقالوا هم أحرار .. ١١٨٦
- ١١٥٥- قال أبو حنيفة: لو شهدوا على غير محصن بالزنا فجلده القاضي نemat ١١٨٦
- ١١٥٦- قال أبو حنيفة: أربعة شهدوا على رجل بالزنا بأمرأة ثم شهد أربعة آخرون على الشهود ١١٨٧
- ١١٥٧- قال أبو حنيفة: أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بفلاتة فقال اثنان أنها طارعة ١١٨٨
- ١١٥٨- قال أبو حنيفة: إذا ضرب القاذف بعض الجلد لم تبطل شهادته ١١٨٨
- ١١٥٩- قال أبو حنيفة: إذا قال الرجل زنيته بهذه فقالت ما زنى بي فلا حد عليهما ١١٨٩
- ١١٦٠- قال أبو حنيفة: لا يجب حد الزنا باللوطة بعده وجارته وزوجه والأجنبية ١١٩٠
- ١١٦١- قال أبو حنيفة: إذا تزوج دوات محارمه من نسب أو رضاع أو مصاهرة مع علمهما بتحريم ١١٩١
- ١١٦٢- قال أبو حنيفة: الشاهدان على القذف إذا اختلفا في الزمان أو المكان ١١٩٢
- ١١٦٣- قال أبو حنيفة: إذا مس أجنبية بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة ثم تزوج أمها ١١٩٣

باب قول لبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١١٦٤- قال أبو يوسف: المسلم إذا تزوج امرأة نصرانية فدخل بها ثم أسلمت يكونان محصنين ١١٩٤
- ١١٦٥- قال أبو يوسف: الحدود كلها تجب على المستأمن إلا حد شرب الخمر ١١٩٤

- ١١٦٦- قال أبو يوسف: نغرق الجلدات على الأعضاء ما خلا الروح والمذاكير ١١٩٦
 ١١٦٧- قال أبو يوسف: أربعة شهدوا على رجل بالزنا وهو محصن ثم غابوا لا يرجع ما
 لم ١١٩٦
 ١١٦٨- قال أبو يوسف: لا بأس بتلقين الشهود في غير الحدود ١١٩٧
 ١١٦٩- قال أبو يوسف: إذا وطئ صغيره لا تشنهي فأفضاها ثبتت حرمة المصاهرة ١١٩٧
 ١١٧٠- قال أبو يوسف: جارية جنت جناية فيها قصاص فزنى بها ولي الجناية ١١٩٨

باب قول محمد على خلاف قول صالحيه

- ١١٧١- قال محمد: إذا شهد الشهود على رجل محصن بالزنا فقتل القاضي القاضي بالرجم
 فرجع ١١٩٩
 ١١٧٢- قال محمد: إذا قضى القاضي على رجل بالرجم بالشهود وقال للناس ارحموا ١١٩٩
 ١١٧٣- قال محمد: إذا رنى بصغيرة فأفضاها فإن كان إفشاء تستمسك البول ففيه ثلث
 الدية ١٢٠٠
 ١١٧٤- قال محمد: فإن وطئ كبيرة مستكرهة فأفضاها حد لأنه زنا والصغيرة إذا لم
 يفضها ١٢٠١
 ١١٧٥- قال محمد: أربعة شهدوا على رجل بالزنا بفلانة وأربعة آخرون شهدوا عليه بالزنا ١٢٠١
 ١١٧٦- قال محمد: لولد البنت طلب الحد بقذف الجد ١٢٠٢
 ١١٧٧- قال محمد: إذا قال لرجل: يا زانية يجب عليه الحد ١٢٠٢
 ١١٧٨- قال محمد: ولو قال له: زنا في الحبل، وقال: عنيت به الصعود لا يجب
 الحد ١٢٠٢
 ١١٧٩- قال محمد: وتقبل الشهادة على شرب الخمر على من لا يوجد منه ريح الخمر .. ١٢٠٣

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١١٨٠- قال أبو حنيفة: إذا زنى بحارية غيره ثم قتلها فعليه القيمة والحد ١٢٠٥

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ١١٨١- قال أبو حنيفة: شهود الإحصان إذا قالوا: نشهد أنه تزوج امرأة مسلمة حرة بالغة ١٢٠٦

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١١٨٢- قال أبو يوسف: أربعة شهدوا على رجل بالزنا وفضى القاضي به ثم أقر هو
 بذلك مرة ١٢٠٧

باب ما تفرد كل واحد من اصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١١٨٣- قال أبو حنيفة: الحرابي إذا زنى بذيبة أو مسلمة تعد المرأة دون الرجل ١٢٠٨

باب ما قلعه زفر

- ١١٨٨- قال زفر: الإحصان لا يثبت بشهادة رجل وامرأتين ١٢٠٩
 ١١٨٥- قال زفر: إذا شهد أربعة بالزنا فرجم، فرجموا أو رجع واحد منهم ١٢٠٩
 ١١٨٦- قال زفر: أربعة شهدوا على رجل بالزنا واختلفوا في المكان والزمان ١٢١٠
 ١١٨٧- قال زفر: إذا زنى بجارية والده أو والدته وقال: ضلت أنه تحل لي يحد ١٢١١
 ١١٨٨- قال زفر: إذا قذف ميتاً وله ابن وابن فغنى الابن ليس لابن الابن ١٢١١
 ١١٨٩- قال زفر: رجل قذف رجلاً فقال آخر: صدقتك، حد الثاني أيضًا ١٢١٢

باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

- ١١٩٠- قال الشافعي: غير المحصن إذا زنا وهو حر يجلد مائة والعبد خمسين وينفى سنة ١٢١٣
 ١١٩١- قال الشافعي: المطاوع إذا زنى بمكرهة حد الرجل دونها وعليه العقر ١٢١٥
 ١١٩٢- قال الشافعي: الإسلام ليس بشرط لإحصان الرجم ١٢١٥
 ١١٩٣- قال الشافعي: العاقلة البالغة إذا مكنت صبيًا أو محتونًا ففعل بها يجب عليها الحد ١٢١٦
 ١١٩٤- قال الشافعي: لا يضرب جلدات الحد إلا على الظهر ١٢١٧
 ١١٩٥- قال الشافعي: الزنا الموجب للحد يظهر بالإقرار مرة واحدة ١٢١٨
 ١١٩٦- قال الشافعي: للمولى إقامة الحد على ممالিকে بالإقرار بالزنا ١٢٢٠
 ١١٩٧- قال الشافعي: أربعة شهدوا على رجل بالزنا فرجم فرجع واحد منهم يقتل ١٢٢١
 ١١٩٨- قال الشافعي: شهود الزنا إذا جاؤا متفرقين تقبل شهادتهم ١٢٢١
 ١١٩٩- قال الشافعي: لو شهد أربعة فساق على الزنا حدوا ١٢٢٢
 ١٢٠٠- قال الشافعي: من قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف واحدًا مراتًا يحد لكل واحد منهم ١٢٢٢
 ١٢٠١- قال الشافعي: المحدود في القذف إذا تاب ثم شهد تقبل شهادته ١٢٢٤
 ١٢٠٢- قال الشافعي: حد الشرب أربعون سوطًا ١٢٢٤
 ١٢٠٣- قال الشافعي: ومن شرب دردي الخمر يحد ١٢٢٦
 ١٢٠٤- قال الشافعي: تخليل الخمر حرام والخل المتخذ منه حرام ١٢٢٦
 ١٢٠٥- قال الشافعي: المثلث والنبيذ قلبه حرام ١٢٢٧

باب جوابات مالك

- ١٢٠٦- قال مالك: امرأة حملت ولا زوج لها تحد ولو ادعت أنه من نكاح ١٢٣٠
 ١٢٠٧- قال مالك: الذي لا يحد بإقراره بالزنا ١٢٣٠
 ١٢٠٨- قال مالك: لو نشاجرا فقال أحدهما للآخر: ما أنا بذاك ولا أمي زانية ١٢٣٠

كتاب السرقة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٢٠٩- قال أبو حنيفة: إذا كسر برط مسلم أو طله أو دقه أو مزماره أو ١٢٣١ .
 ١٢١٠- قال أبو حنيفة: رجلا ن شهدا على رجل بسرقة بقرة فقال أحدهما كانت سوداء ١٢٣١
 ١٢١١- قال أبو حنيفة: القاضي إذا أمر الجلال بقطع يمينه فقطع يساره عمدا لا يضمن شيئا ١٢٣٢
 ١٢١٢- قال أبو حنيفة: إذا سرق سرقات فقطع في بعضها وقع عن الكل ولا يضمن لواحد منهم ١٢٣٣
 ١٢١٣- قال أبو حنيفة: إذا سرق من محرم غير ذي رحم نحو امرأة أبيه أو ابنه أو زوج بنته ١٢٣٣
 ١٢١٤- قال أبو حنيفة: إذا سرق المؤاجر من المستاجر في المنزل الذي أجره يقطع ١٢٣٤
 ١٢١٥- قال أبو حنيفة: قطاع الطريق إذا أخذوا المال وقتلوا فالأمام إن شاء قطع أيدهم وأرجلهم ١٢٣٥

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٢١٦- قال أبو يوسف: النباش يقطع ١٢٣٦
 ١٢١٧- قال أبو يوسف: إذا سرق عبداً صغيراً لا يعقل لا يقطع استحساناً ١٢٣٦
 ١٢١٨- قال أبو يوسف: ومن نقب البيت وأدخل يده وأخرج المتاع لا يقطع ١٢٣٧
 ١٢١٩- قال أبو يوسف: السارق إذا أخذ الثوب في البيت وشقه نصفين ثم أخرجه ١٢٣٨
 ١٢٢٠- قال أبو يوسف: لا يقطع سارق المصحف ١٢٣٩
 ١٢٢١- قال أبو يوسف: إذا سرق صبيّاً صغيراً حرّاً وعليه حلي لا يقطع ١٢٣٩
 ١٢٢٢- قال أبو يوسف: لا يقطع السارق بالإقرار مرة واحدة ويشترط الإقرار مرتين ١٢٤٠

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٢٢٣- قال محمد: إذا سرق ثوباً فقطعت يده ثم صبغه أحمرًا ١٢٤٢

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١٢٢٤- قال أبو حنيفة: إذا سرق عشرة دراهم رديئة لم يقطع ١٢٤٣

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ١٢٢٥- قال أبو حنيفة: إذا سرق ثوباً من تحت رجل من الحمام يقطع ١٢٤٤

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٢٢٦- قال أبو حنيفة: إذا سرق ثوباً فقطع به ثم صبغه أسود يرد على المالك مجاناً ١٢٤٥

١٢٢٧- قال أبو حنيفة: إذا أقر العبد المعبود بسرقة مال بيعته من ماله وكذبه مولاه ١٢٤٥

باب ما قاله زفر على خلاف قول أصحابنا الثلاثة

١٢٢٨- قال زفر: إذا أقر بزنا متقادم أو سرقة تفاديت لا يجب الحد ١٢٤٦

١٢٢٩- قال زفر: السارق من المودع والمستعير والمضارب والمرتهن والمنسحب ١٢٤٦

١٢٣٠- قال زفر: إذا دخل الدار وأخذ المال فلما انتهى إلى الباب رماه ثم خرج ١٢٤٩

باب ما قاله الشافعي خلافاً لقول أصحابنا

١٢٣١- قال الشافعي: يقطع سارق المصحف ١٢٤٩

١٢٣٢- قال الشافعي: يقطع سارق ما يتسارع إليه الفساد كالأطعمة والثمار الرطبة ١٢٤٩

١٢٣٣- قال الشافعي: يقطع في ربيع دينار خالص أو ثلاثة دراهم نفرة حالمة ١٢٥٠

١٢٣٤- قال الشافعي: قطع الطريق يتحقق بالنهار في المصر والسواد ١٢٥٢

١٢٣٥- قال الشافعي: السارق من بيت زوجته وذوي الأرحام المحارم يقطع ١٢٥٢

١٢٣٦- قال الشافعي: القطع مع الضمان يجتمعان حكماً لسرقة واحدة ١٢٥٣

١٢٣٧- قال الشافعي: السارق إذا ملك المسرورق بعد القضاء قبل القطع تقطع يده ١٢٥٤

١٢٣٨- قال الشافعي: السارق يؤتى على أطرافه الأربعة بالسرقة أربع مرات ١٢٥٥

١٢٣٩- قال الشافعي: إذا سرق عيناً فقطع فيه ثم رد العين ثم سرق ثانياً يقطع قياساً ١٢٥٦

١٢٤٠- قال الشافعي: لا تظهر السرقة بخصوصة المودع ومن يمثل حاله لا في حق القطع ١٢٥٥

ولا ١٢٥٥

باب جوايات مالك

١٢٤١- قال مالك: جماعة سرقوا ثلاثة دراهم قطعوا بها ١٢٥٨

١٢٤٢- قال مالك: السارق إذا قطعت يده وقد استهلك المال إن كان يملك قيمتها ١٢٥٨

١٢٤٣- قال مالك: إذا دخل دار امرأته وهما لا يكتنفانها فسرقت منها قطع ١٢٥٩

١٢٤٤- قال مالك: الإمام في قطع الطريق بالخيار بين القتل والصلب وقمع الأيدي ١٢٥٩

والأرجل ١٢٥٩

كتاب السير

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أصحابه

١٢٤٥- قال أبو حنيفة: العبد المملوك للمسلم إذا أبق إلى دار الحرب فأخذه الكفار لم ١٢٦١

يسلكوه ١٢٦١

١٢٤٦- قال أبو حنيفة: حربي أسلم في دار الحرب ثم ظهر المسلمون على الدار وهو ١٢٦١

مالك فجميع ١٢٦٢

١٢٤٧- قال أبو حنيفة: الذمي إذا لم يؤد الجزية ستين لا يطالب بما مضى ١٢٦٢

- ١٢٤٨- قال أبو حنيفة: حربي دخل دارنا بغير إذن فأخذ مسلم فهو في المسلمين ١٢٤٩
 ١٢٤٩- قال أبو حنيفة: إذا جرى بين المستأمن في دار الحرب وبين مسلم أسلم هناك بيع درهم ص ١٢٦٤
 ١٢٥٠- قال أبو حنيفة: المرتد إذا مات أو قتل أو قصي بلحاقه بدار الحرب وترك مالا
 أكسبه ١٢٦٤
 ١٢٥١- قال أبو حنيفة: إذا ارتد أهل مصر وغلبوا عليه وهو متصل بدار الحرب ولم يبق فيه مسلم ١٢٦٥
 ١٢٥٢- قال أبو حنيفة: من قصد قتل إسان بالعصا في المصر نهائاً فقتله المقصود بالسيف ١٢٦٥
 ١٢٥٣- قال أبو حنيفة: أسير مسلم قتل أسيراً آخر مسلماً في دار الحرب عمداً أو خطأ ... ١٢٦٦
 ١٢٥٤- قال أبو حنيفة: الكفار إذا استولوا على عبد مسلم وأحرزوه بدارهم ١٢٦٦

باب قول أبي يوسف خلافاً لصاحبيه

- ١٢٥٥- قال أبو يوسف: الحربي إذا أسلم في دار الحرب ثم استولى المسلمون على تلك الدار ١٢٦٨
 ١٢٥٦- قال أبو يوسف: المسلم الذي دخل دار الحرب بأمان إذا باع من حربي درهما بدينارين ١٢٦٨
 ١٢٥٧- قال أبو يوسف: العادل إذا قتل مورثه الباغي في دار الحرب ١٢٦٨

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ١٢٥٨- قال محمد: أمان العبد المحجور عليه عن القتال صحيح ١٢٧٠

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ١٢٥٩- قال أبو حنيفة: إذا اشترى أمة من أهل الحرب أو نفل الإمام واستبرأها ١٢٧٢
 ١٢٦٠- قال أبو حنيفة: إذا وقع الحريق في السفينة وهو يعلم أنه لو صبر فيها احترق ١٢٧٢

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٢٦١- قال أبو يوسف: الكفار إذا أسروا جارية مسلمة وأحرزوها بدارهم ثم طهر عليها . ١٢٧٤
 ١٢٦٢- قال أبو يوسف: إذا حاصر المسلمون أهل حصن فقتلوا على حكم الله تعالى جاز ١٢٧٤
 ١٢٦٣- قال أبو يوسف: لا يجوز الزيادة على الخراج الموقوف بتوظيف الإمام وإن أطاق الأرض ١٢٧٤

باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

- ١٢٦٤- قال الشافعي: لا تنفع الفرة بين الزوجين في تبائن الدارين ١٢٧٧

- ١٢٦٥- قال الشافعي: المرتد إذا لحق بدار الحرب لا يجعل ذلك كموته حتى لا يورث ماله .
- ١٢٦٦- قال الشافعي: الحربي إذا أسلم في دار الحرب ولم يخرج إلينا فقتله مسلم عمًا أو خطأ .
- ١٢٦٧- قال الشافعي: المسلم إذا زنى في دار الحرب يجب عليه الحد .
- ١٢٦٨- قال الشافعي: الغاري إذا جاوز الدرب فأرأسًا ثم نفقت فرسه وقتل راجلاً .
- ١٢٦٩- قال الشافعي: الغنائم تملك بالاستيلاء في دار الحرب .
- ١٢٧٠- قال الشافعي: الكفار إذا استولوا على أموال المسلمين وأحرزوها بدار الحرب لم يملكوها .
- ١٢٧١- قال الشافعي: المتصلصص إذا أخذ مالا من أهل الحرب عليه الخمس .
- ١٢٧٢- قال الشافعي: إذا وضعت الجزية على أهل الذمة لا يؤخذ للمحال حتى يتم الحول .
- ١٢٨٣- قال الشافعي: الجزية الواجبة لا تسقط بالموت والإسلام .
- ١٢٨٤- قال الشافعي: الجزية دينار أو اثنا عشر درهماً على كل رأس .
- ١٢٨٥- قال الشافعي: قوم من الترك أو الهند أو الديلم طالبوا عقد الذمة وقبلوا الجزية لم .
- ١٢٨٦- قال الشافعي: الحربي والمرتد أو الذمي أو من عليه القصاص إذا انتجأ إلى الحرم .
- ١٢٨٧- قال الشافعي: المرتد إذا قتل فجميع أمواله في . ولا يورث .
- ١٢٨٨- قال الشافعي: ما أصاب أهل العدل من كراع أهل البغي وسلاحهم لا يجوز .
- ١٢٨٩- قال الشافعي: الباغي إذا قتل يصلى عليه .
- ١٢٩٠- قال الشافعي: اليهودي إذا تنصر والنصراني إذا تهود أو تمجس أحدهما يجير على الموت .
- ١٢٩١- قال الشافعي: الصبي العاقل إذا أسلم لا يصح ولا يترتب عليه الأحكام .
- ١٢٩٢- قال الشافعي: القاتل يستحق سلب المقتول .
- ١٢٩٣- قال الشافعي: يجوز للإمام أن يقتل واحداً شيئاً بعد الإصابة .
- ١٢٩٤- قال الشافعي: يرضخ العبد ونحوه من الخمس .
- ١٢٩٥- قال الشافعي: إذا أسرنا كافراً فقبلوا مفادته بالمال ؟ جاز .
- ١٢٩٦- قال الشافعي: أهل الحرب إذا وادعوا وشرطوا أنه يرد عليهم من جاءهم مسلماً .
- ١٢٩٧- قال الشافعي: إذا فتح الإمام بلدة فهزأ ثم أراد أن يمن عليهم وتركها في أيديهم .
- ١٢٩٨- قال الشافعي: سهم قرابة الرسول ﷺ في الخمس قائم .
- ١٢٩٩- قال الشافعي: المرتدة تقتل .

باب جوابات مالك

- ١٢٩٠- قال مالك: إذا تمرد إخراج كل ما استولى عليه المسلمون من أموال الكفار .

كتاب الاستحسان

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

١٢٩١- قال أبو حنيفة: يحسب الرجل من امرأته الحائض ما تحت الإزار ١٣٠١

باب ما قاله الشافعي خلافاً لعلمائنا

١٢٩٢- قال الشافعي: مسألة غسل الروجة ١٣٠٢

١٢٩٣- قال الشافعي: شهادة الرجل المدل على رؤية هلال رمضان مقبولة ١٣٠٢

كتاب التحري

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٢٩٤- قال أبو يوسف: إذا اشتبهت عليه القبلة فصلى إلى جهة بغير تحر ١٣٠٥

باب ما قاله الشافعي خلافاً لعلمائنا

١٢٩٥- قال الشافعي: الدهن إذا وقعت فيه نجاسة لا يجوز بيعه ١٣٠٦

١٢٩٦- قال الشافعي: إذا اختلط الأواني والأقل طاهر ولا يجد غيرها فعليه التحري ١٣٠٦

كتاب اللقيط

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

١٢٩٧- قال أبو يوسف: اللقيط إذا قتل عمداً فلا إمام أن يصلح لأنه نافع للمسلمين ١٣٠٧

باب ما قاله الشافعي خلافاً لقول علمائنا

١٢٩٨- قال الشافعي: إذا ادعى نسب اللقيط رجلان وأقاما البينة يرجع إلى القائف ١٣٠٨

باب جوابات مالك

١٢٩٩- قال مالك: إذا أدرك اللقيط فشهد على إنسان بأنزنا لم يقبل ١٣٠٩

كتاب اللقطة

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٣٠٠- قال أبو يوسف: إذا التقط لقطة ليردها على مالكتها إذا وجده ١٣١١

باب ما قاله الشافعي خلافاً لعلمائنا

١٣٠١- قال الشافعي: الملقط إذا عرف مدة التعريف ولم يظهر المالك فإن شاء تصدق .. ١٣١٢

باب جوابات مالك

١٣٠٢- قال مالك: إذا التقط المد لقطة فعرفها ثم أتلفها ثم جاء صاحبها ١٣١٣

كتاب المفقود

باب جوابات مالك

١٣٠٣- قال مالك : امرأة المفقود بعد أربع سنين يفرق القاضي بينهما وتعتد ١٣١٥

كتاب الإباق

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

١٣٠٤- قال أبو يوسف : راد الأبق إذا أدخله المصر وماله مورثه فمات قبل التسليم ١٣١٧
١٣٠٥- قال أبو يوسف : إذا قامت الينة على عبد بالسرقة والمولى غائب يقطع ١٣١٧
١٣٠٦- قال أبو يوسف : يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في العيد ١٣١٨

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٣٠٧- قال أبو يوسف : إذا رد أبقًا لا تبلغ قيمته أربعين تجب أربعون ١٣١٩

باب ما قاله الشافعي خلافًا لعلمائنا

١٣٠٨- قال الشافعي : لا جعل لراد الأبق من مسيرة سفر من غير شرط ١٣٢٠

كتاب الغصب

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٣٠٩- قال أبو حنيفة : الزوائد المتصلة بالمغصوبة لا تضمن بالبيع ١٣٢١
١٣١٠- قال أبو حنيفة : إذا فقأ عيني عبد إنسان أو قطع يديه أو رجليه وأراد المالك ١٣٢١
١٣١١- قال أبو حنيفة : إذا غصب ثوبًا فصبه أسودًا فهو نقصان ١٣٢٢
١٣١٢- قال أبو حنيفة : إذا غصب من إنسان ذهبًا أو فضة فصاغه شيئًا لم ينقطع حق المالك ١٣٢٢
١٣١٣- قال أبو حنيفة : إذا غصب حلد ميتة فدفنه بماله قيمة فالمالك بالخيار : إن شاء أخذه ١٣٢٣
١٣١٤- قال أبو حنيفة : المغصوبة إذا زنت عد الغاصب نجلت فردها إلى المالك ١٣٢٤

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

١٣١٥- قال محمد : الدور والمغار تضمن بالغصب ١٣٢٥
١٣١٦- قال محمد : عين في يد رجل فجاء رجل وادعاه وقال إنك غصبته مني ١٣٢٥

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

١٣١٧- قال أبو حنيفة : المشتري من الغاصب إذا أعقق العبد يقع موقوفًا ١٣٢٧

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٣١٨ - قال أبو يوسف: إذا أئلف الذمي خمر الذمي ثم أسلم المثلث يبرأ عن القسمان ... ١٣٢٨
١٣١٩ - قال أبو يوسف: إذا شرب زق خمر مسلم لا يضمن ... ١٣٢٨
١٣٢٠ - قال أبو يوسف: العبد المعصوب إذا أئلف عند الغاصب فردّه رجل على المالك
من ١٣٢٩
١٣٢١ - قال أبو يوسف: إذا غصب دابة إنسان ثم أقام البيّنة صاحب الدابة أنها نفقت عند
الغاصب ١٣٢٩
١٣٢٢ - قال أبو حنيفة: إذا غصب مثلياً فهلك عنده ثم انقطع عنه ١٣٣٠

باب ما قاله الشافعي

- ١٣٢٣ - قال الشافعي: زوائد الغصب متصلة كانت أو منفصلة مضمونة ١٣٢٣
١٣٢٤ - قال الشافعي: المنافع تضمن بالغصب والإتلاف بأجر المثل ١٣٢٣
١٣٢٥ - قال الشافعي: إذا غصب حطة وطحنها أو زرعها لا ينقطع حق المالك عنها ١٣٢٣
١٣٢٦ - قال الشافعي: المضمونات لا تملك بالغصب وأداء الضمان ١٣٢٤
١٣٢٧ - قال الشافعي: من غصب من آخر طعاماً فأطعم صاحبه حتى أكله وهو لا يعلم ... ١٣٣٥
١٣٢٨ - قال الشافعي: المسلم إذا أئلف خمر الذمي أو الذمي أئلف خمر المسلم ١٣٣٥

باب جوابات مالك

- ١٣٢٩ - قال مالك: إذا غضب حيواناً أو شيئاً لا مثل له من حسنه ١٣٣٧

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٣٣٠ - قال أبو حنيفة: المودع إذا سافر بمال الوديعة في طريق آمن لا يضمن أصلاً ١٣٣٩
١٣٣١ - قال أبو حنيفة: إذا أودع عند رجلين شيئاً مما يقسم فقسماهما للحفظ ١٣٣٩
١٣٣٢ - قال أبو حنيفة: رجلا ن أودعا عند رجل وديعة فغاب أحدهما فطلب الحاضر
حصته ١٣٤٠
١٣٣٣ - قال أبو حنيفة: المودع إذا أودع الوديعة عند آخر فهلك عند الثاني ١٣٤١

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ١٣٣٤ - قال أبو يوسف: إذا أودع عند صبي محجور عليه مالاً أو عند عبد محجور عليه ١٣٤٢
١٣٣٥ - قال أبو يوسف: المودع إذا تصرف في الوديعة وبيع فهو له ١٣٤٣

باب ما تقرّد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٣٣٦ - قال أبو حنيفة: رجل أودع عبداً محجوراً عليه وديعة فدفع العبد إلى عبد محجور ١٣٤٤
١٣٣٧ - قال أبو حنيفة: فلو أودع الثاني عند ثالث فهلك في يده لا ضمان على الأول ١٣٤٥

باب ما قاله زفر خلافاً لعلمائنا الثلاثة

١٣٣٨- قال زفر: إذا قال أجنبي للمودع: أعندك ودیعة لفلان فقد: لا ضمن ١٣٤٦

باب ما قاله الشافعي خلافاً لعلمائنا

١٣٣٩- قال الشافعي: إذا سافر بمال الودیعة ضمن كيفما كان ١٣٤٧

١٣٤٠- قال الشافعي: المودع إذا خالف في الودیعة ثم عاد إلى الوفاق لا يبرأ عن الضمان ١٣٤٧

باب جوابات مالك

١٣٤١- قال مالك: إذا سرقت الودیعة ولم يسرق معها مال آخر للمودع ١٣٤٩

١٣٤٢- قال مالك: المودع إذا رفع بعض الودیعة وأنفق ثم هلك الباقي ١٣٤٩

كتاب العارية

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٣٤٣- قال أبو حنيفة: إذا استعار أرضاً للزراعة وكتب كتاباً: يكتب أنه أطعمني ١٣٥١

١٣٤٤- قال أبو يوسف: إذا زرع أرض غصب وضمن نقصانها طاب له الفضل على البذر ١٣٥٢

باب ما قاله زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة

١٣٤٥- قال زفر: إذا أعار أرضه للبناء والغرس وبين له وقتاً فبنى ١٣٥٣

١٣٤٦- قال زفر: إذا استعار دابة إلى مكان معلوم فجاوز بها ضمن فلو عاود ١٣٥٤

١٣٤٧- قال الشافعي: ليس للمستعير أن يغير غيره ١٣٥٥

١٣٤٨- قال الشافعي: العارية مضمونة ١٣٥٥

كتاب الشركة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٣٤٩- قال أبو حنيفة: شريكاً عنان أحدهما ديناً على آخر من شركتهما ١٣٥٧

١٣٥٠- قال أبو حنيفة: المرتد إذا شارك المسلم شركة مفاوضة ١٣٥٨

١٣٥١- قال أبو حنيفة: أحد المتفاوضين إذا اشترى جارية لنفسه ليطأها يغير إذن صاحبه ١٣٥٨

١٣٥٢- قال أبو حنيفة: إذا كفل أحد المتفاوضين عن إنسان بأمره لزم ذلك شريكه ١٣٥٩

١٣٥٣- قال أبو حنيفة: إذا أقر المتفاوض بدين التجارة لمن لا تقبل شهادته له بولادة أو ١٣٦٠

زوجة

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٣٥٤- قال أبو يوسف: إذا اشترك المسلم والكاتب شركة مفارضة كان مفارضة ١٣٦١
١٣٥٥- قال أبو يوسف: أحد المتفاوضين إذا غصب عينا ثم ملك أو عب يضمن ولا
يؤاخذ شريكه ١٣٦١

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٣٥٦- قال أبو يوسف: إذا اشتركا في كيلي أو وزني أو عدي متقارب ولم يخلط ١٣٦٢
١٣٥٧- قال أبو يوسف: رجل ادعى على رجل أنه فاضله وأن المال الذي في يده مال
الشركة ١٣٦٣
١٣٥٨- قال أبو يوسف: إذا اشتركا في الاحتطاب و الاحتشاش حتى لم يصح فاحتطب
أحدهما ١٣٦٤
١٣٥٩- قال أبو يوسف: رجل اشترى من أحد المتفاوضين شيئا فوجد به عيباً فأكره البائع
١٣٦٠- قال أبو يوسف: الشريكان في القسارة إذا أقر أحدهما بأنهما جميعاً قبضا ثوب .. ١٣٦٥

باب ما قاله زفر خلافاً لعلمائنا

- ١٣٦١- قال زفر: إذا اشترك الخياط والإسكاف شركة تقبل لا يجوز ١٣٦٦
١٣٦٢- قال زفر والشافعي: لا يجوز اشتراط المساواة في الربح والمالان على التفاوت
ولا العكس ١٣٦٧

باب ما قاله الشافعي خلافاً لقول علمائنا

- ١٣٦٣- قال الشافعي: لا أدري ما المفارضة ١؟ ولو جازت المفارضة لما فسد عقد ما ... ١٣٦٨
١٣٦٤- قال الشافعي: وشركة الوجه غير جائزة ١٣٦٩
١٣٦٥- قال الشافعي: وشركة التقبل وهي أن يشترطاً على أن يتقبلا الأعمال ١٣٧٠
١٣٦٦- قال الشافعي: لا يجوز اشتراط فضل الربح مع تساوي المالين ١٣٧١

كتاب الصيد

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٣٦٧- قال أبو حنيفة: الجنين لا يتذكي بذكاة أمه ١٣٧٣
١٣٦٨- قال أبو حنيفة: لحم الحيل مكروه والأصح أنها كراهة تحريم ١٣٧٤
١٣٦٩- قال أبو حنيفة: الكلب إذا أكل من الصيد بعدما حكم بتعلمه يحكم بهجه ١٣٧٥
١٣٧٠- قال أبو حنيفة: الكلب إذا كان تعلم فترك الأكل مرة لم يدل على علمه ١٣٧٦

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٣٧١- قال أبو حنيفة: إذا قطع أوداج المنخقة والموقوفة والمتردية والنطيحة ١٣٧٧

- ١٣٧٢- قال أبو حنيفة: عروق الذئب أربعة: الحلقوم والمريء و الودجان ١٣٧٩
- باب ما قاله زفر خلافاً لأصحابنا**
- ١٣٧٣- قال زفر: رجلان رميا إلى صيد مفاً فوقع بالصيد سهم أحدهما ١٣٨٠
- ١٣٧٤- قال زفر: إذا رمى خنزيراً أو ذئباً أو أسداً فأصاب صيداً ١٣٨٠
- ١٣٧٥- قال زفر: إذا غضب شاة وضى بها ثم ضمن قيمتها لم تحز عن الأضحية ١٣٨١

- باب ما قاله الشافعي خلافاً لقول علمائنا**
- ١٣٧٦- قال الشافعي: متروك التسمية عامداً يحل أكله ١٣٨٢
- ١٣٧٧- قال الشافعي: جميع حيوان الماء مأكول ١٣٨٣
- ١٣٧٨- قال الشافعي: السمك الطافي يحل ١٣٨٤
- ١٣٧٩- قال الشافعي: الكلب المعلم إذا أخذ الصيد بإرسال صاحبه ثم أكل بعضه ١٣٨٥
- ١٣٨٠- قال الشافعي: الضبع والتعلب يؤكلان ١٣٨٦
- ١٣٨١- قال الشافعي: الضب يؤكل ١٣٨٧
- ١٣٨٢- قال الشافعي: لو أبى من الصيد الحي أكل من النصف غير الرأس ١٣٨٨
- ١٣٨٣- قال الشافعي: إذا رمى صيداً فغاب عن بصره فأتبعه ولم يشتغل بشيء آخر وجده ١٣٨٨
- ١٣٨٤- قال الشافعي: إذا أرسل كلبه على صيد ولم يأخذه فأخذه غيره ١٣٩٠
- ١٣٨٥- قال الشافعي: الولد المولود بين أبوين أحدهما كتابي والآخر غير كتابي لا يحل صيده ١٣٩٠
- ١٣٨٦- قال الشافعي: ما جرح من الحديد والعمود والنصب إذا كان محدداً جاز الذبح ١٣٩١
- ١٣٨٧- قال الشافعي: إذا ترك قطع الودجين وقطع غيرهما يحل ١٣٩٢
- ١٣٨٨- قال الشافعي: الكلب المعلم لا قيمة له ولا يحوز بيمه ولا يضمن مثله ١٣٩٢
- ١٣٨٩- قال الشافعي: الأضحية ستة غير واجبة ١٣٩٣

- باب جوابات مالك**
- ١٣٩٠- قال مالك: إذا ترك شيئاً من العروق الأربعة لم يقطعه في الذبح لا يحل ١٣٩٥
- ١٣٩١- قال مالك: متروك التسمية نائباً لا يحل ١٣٩٥
- ١٣٩٢- قال مالك: إذا ذبح ما ينحر ونحر ما يليح حرم ١٣٩٥
- ١٣٩٣- قال مالك: تحوز البقرة الواحدة عن أهل بيت واحد صبعة كانوا أو أكثر ١٣٩٦

- كتاب الوقف**
- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه**
- ١٣٩٤- قال أبو حنيفة: الوقف باطل أي للمواقف إعادته إلى يده ١٣٩٩

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

١٣٩٥- قال أبو يوسف: إذا جعل داره مسجدًا صار مسجدًا قبل أن يبنى فيه ١٤٠١

باب قول أبي يوسف على خلاف محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٣٩٦- قال أبو يوسف: القبض والإفراز والتأيد ليس بشرط لصحة الوقف ١٤٠٣

١٣٩٧- قال أبو يوسف: إذا وقف أرضًا واستثنى منها سهمًا لنفسه جاز ١٤٠٣

١٣٩٨- قال أبو يوسف: المسجد إذا استثنى عنه أهله فتركوه لم يعد ملكًا للواقف ١٤٠٤

١٣٩٩- قال أبو يوسف: وقف الموقوف لا يجوز إلا تبنيًا للمقار ١٤٠٤

باب ما قاله الشافعي

١٤٠٠- قال الشافعي: الموقوف عليه يملك الوقف ١٤٠٦

كتاب الهبة

باب قول أبي حنيفة على خلاف صاحبيه

١٤٠١- قال أبو حنيفة: رجل وهب لأجنبي شيئًا وهو عبد أجنبي فله أن يرجع فيه ١٤٠٧

١٤٠٢- قال أبو حنيفة: إذا وهب دارًا من رجلين لا يجوز ١٤٠٧

١٤٠٣- قال أبو حنيفة: والتصدق بدار واحدة على غنيين على هذا ١٤٠٨

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

١٤٠٤- قال أبو يوسف: رجل قال داري حبيس لك أو لك حبيس ١٤٠٩

١٤٠٥- قال أبو يوسف: لو وهب له شاة فضحى بها الموهوب له ليس للواهب أن يرجع ١٤١٠

فيه ١٤١٠

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

١٤٠٦- قال محمد: إذا وهب داره لرجلين بمقد واحد لأحدهما ثلثها، وللآخر ثلثها حاز ١٤١١

١٤٠٧- قال محمد: الأب إذا وهب مال ابنه الصغير على شرط بعرض جاز ١٤١١

باب قول أبي يوسف خلافًا لمحمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٤٠٨- قال أبو يوسف: إذا وهب للمكاتب شيئًا فله الرجوع ١٤١٢

١٤٠٩- قال أبو يوسف: إذا كان للرجل ابن وبنت فخص أحدهما به شيء يكره ... ١٤١٣

١٤١٠- قال أبو يوسف: رجل له على عبد دين فوهبه مولاه للفرير سقط دينه ١٤١٤

باب ما قاله زفر

١٤١١- قال زفر: الهبة بشرط العوض بيع ابتداء وانتهاء ١٤١٥

١٤١٢- قال زفر: فإذا استحق نصف العوض يرجع الواهب في نصف الموهوب ١٤١٥

١٤١٣- قال زفر: إذا قال الرجل: جميع مالي صدقة أو جميع ما أملكه صدقة يقع على كل المال

١٤١٦- قال زفر: إذا وهب عبدًا وسلم إليه ثم اختلفا بعد زمان وقد أراد الواهب الرجوع فيه

١٤١٧

باب ما قاله الشافعي

١٤١٥- قال الشافعي: الهبة من الأجانب تقع لازمة وليس للواهب أن يرجع فيها

١٤١٦- قال الشافعي: هبة المشاع فيما يقسم لشريكه وغير شريكه يجوز

١٤٢٠

باب جوابات مالك

١٤١٧- قال مالك: إذا تعبر الموهوب عند الموهوب له بريادة متصلة أو نحوه لم يعمل

حق الرجوع

١٤٢٢- قال مالك: إذا قال: وهب لك هذا العين فقل ملكه قبل القبض

١٤٢٤

كتاب البيوع

باب قول أبي حنيفة على خلاف صاحبيه

١٤١٩- قال أبو حنيفة: إعلم رأس المال في المكيل والموزون والمعددي متفاوت شرط

صحة السلم

١٤٢٠- قال أبو حنيفة: وبيان مكان الإيفاء شرط فيما له حمل ومزنة

١٤٢١- قال أبو حنيفة: السلم في اللحم لا يجوز

١٤٢٢- قال أبو حنيفة: الاستصناع الصحيح إذا ضرب فيه أجل فصاعدًا يصير سلمًا

١٤٢٣- قال أبو حنيفة: إذا قبض رأس مال السلم وتفرقا ثم وجد بعضه زبونا

١٤٢٤- قال أبو حنيفة: إذا قال أسلمت إليك هذه الدراهم العشرة والعين والعشرة الدنانير

١٤٢٥- قال أبو حنيفة: إذا أسلم عشرة دراهم في ثوبين من جنس واحد

١٤٢٦- قال أبو حنيفة: إذا اختلف رب السلم والمسلم إليه في مكان الإيفاء فالقول قول

المطلوب

١٤٢٧- قال أبو حنيفة: لو اختلفا في الأجل والمسلم إليه يقول لم يكن له أجل

١٤٢٨- قال أبو حنيفة: بيع الرطب بالتمر يجوز إذا تساوى كلاً

١٤٢٩- قال أبو حنيفة: لا يجوز بيع دقيق الحنطة بسويقها لا متساوياً ولا متفاضلاً

١٤٣٠- قال أبو حنيفة: المسلم إذا وكل ذميًا ببيع خمر أو خنزير أو بشرائها بالسلم في

خمر

١٤٣١- قال أبو حنيفة: رجل وكل رجلاً بأن يسلم له عشرة دراهم من الدين الذي له

عليه

١٤٣٦

- ١٤٣٢- قال أبو حنيفة: الوكيل بالبيع المطلق إذا باع بما عز وهاب بأي مال كان يجوز ١٤٣٧
- ١٤٣٣- قال أبو حنيفة: الوكيل بالبيع والشراء إذا عمل ذلك مع من لا تقبل شهادته له مولادة أو ١٤٣٨
- ١٤٣٤- قال أبو حنيفة: رجل اشترى عبداً بثمن معلوم ممن لا تقبل شهادته له من هؤلاء وأراد أن ١٤٣٩
- ١٤٣٥- قال أبو حنيفة: إذا اشترى مملوكاً بشرط العد لم يجوز تصرفه فيه حتى يعمه ١٤٣٩
- ١٤٣٦- قال أبو حنيفة: إذا اشترى أمة بشرط أن يطأها المشتري ففسد العقد ١٤٤٠
- ١٤٣٧- قال أبو حنيفة: إذا اشترى عبداً أو جارية بشرط أن يعتقه لا يجوز ١٤٤٠
- ١٤٣٨- قال أبو حنيفة: إذا اشترى عشرة أذرع من مائة ذراع من هذه الدار بمائة درهم لا يجوز ١٤٤١
- ١٤٣٩- قال أبو حنيفة: إذا نظر إلى قطع إبل أو بقرة أو غنم أو رقيق أو عدل زطي ١٤٤١
- ١٤٤٠- قال أبو حنيفة: إذا شوط في البيع أو الشراء الخيار إلى الغد فله الخيار في الغد كله ١٤٤٣
- ١٤٤١- قال أبو حنيفة: إذا شرط الخيار زيادة على ثلاثة أيام فسد البيع ١٤٤٤
- ١٤٤٢- قال أبو حنيفة: رجلان اشترى شيئاً على أنهما بالخيار ثم أجاز أحدهما ليس للآخر أن يفسخه ١٤٤٥
- ١٤٤٣- قال أبو حنيفة: إذا كان الخيار للبائع والمشتري جميعاً لم يخرج المبيع عن ملك البائع ١٤٤٦
- ١٤٤٤- قال أبو حنيفة: المتبايعان إذا اختلفا في اشتراط الخيار فالقول قول من ينفيه ١٤٤٩
- ١٤٤٥- قال أبو حنيفة: إذا اشترى شيئاً لم يره فوكل إنساناً بقبضه فروية الوكيل كروية ١٤٥٠
- ١٤٤٦- قال أبو حنيفة: إذا اشترى ثوباً بعشرة وقبضه ثم باعه بخمسة عشر ١٤٥٠
- ١٤٤٧- قال أبو حنيفة: إذا اشترى ثوباً بقبضه فلبسه فتخرق بلبه أو طعماً فأكله ثم علم بعيبه به ١٤٥١
- ١٤٤٨- قال أبو حنيفة: إذا اشترى عبداً فوجده حلال الدم يقصاص أو ردة وقتل يرجع ... ١٤٥٢
- ١٤٤٩- قال أبو حنيفة: إذا باع جارية أو عبداً فاكسبها كسباً قبل القبض ثم مات انتقص البيع ١٤٥٣
- ١٤٥٠- قال أبو حنيفة: إذا باع جارية من رجل يتيماً بئناً ثم تقايلا قبل القبض فعلى البائع الاستبراء ١٤٥٤
- ١٤٥١- قال أبو حنيفة: ولو اشترى جارية من مأذون له مديون فعليه الاستبراء ١٤٥٤
- ١٤٥٢- قال أبو حنيفة: إذا اشترى المكاتب أخته أو عمته أو خاله ثم عجز ورد في الرد ١٤٥٥
- ١٤٥٣- قال أبو حنيفة: إذا باع جارية من إنسان فوطئها البائع قبل القبض لم يلزمه العقد ١٤٥٥
- ١٤٥٤- قال أبو حنيفة: إذا باع شيئاً بثمن مؤجل إلى سنة ومنعه البائع المبيع حتى مضت

- سنة
 ١٤٥٥- قال أبو حنيفة: إذا باع شاة فولدت ولداً قبل القبض فاستهلك البائع الولد
 ١٤٥٧

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ١٤٥٦- قال أبو يوسف: الكفيل بالمسلم فيه بأمر المطلوب إذا صالح رب السلم
 ١٤٥٧- قال أبو يوسف: رجلان أسلما إلى رجل في طعام ثم صالحه أحدهما على حصته
 ١٤٥٨- قال أبو يوسف: إذا كان المسلم فيه عشرة أفقره فجاء بأحد عشر قفيزاً
 ١٤٥٩- قال أبو يوسف: وفي الدرعيات إذا جاء بثوب أريد بلزاع وطلب درهمًا
 ١٤٦٠- قال أبو يوسف: إذا باع صوفاً على ظهر الشاة قال في البيع لا يجوز
 ١٤٦١- قال أبو يوسف: الوكيل بالعقد لا يملك الحط والإبراء والرضا بدون حقه وصفاً
 ١٤٦٢- قال أبو يوسف: من له الخيار إذا فسخ العقد بغية الآخر أي بثبر علمه يصح
 ١٤٦٣- قال أبو يوسف: إذا اشترى شيئاً بتسعة وقال لأخبر اشتريته بعشرة وأيمعت بريح درهم
 ١٤٦٤- قال أبو يوسف: إذا وجد المشتري عبداً وجاء به ليرده على البائع والبائع لا يدعي
 ١٤٦٥- قال أبو يوسف: إذا كان الخيار للمشتري والمشتري في يده فجنى عليه البائع حابة
 ١٤٦٦- قال أبو يوسف: إذا فرق بين صغير وكبير من المحارم بالرحم بالبيع وحده يكره
 ١٤٦٧- قال أبو يوسف: إذا اشترى أمة في الحيز فظهرت أو حاضت بعد البيع في يد البائع
 ١٤٦٨- قال أبو يوسف: إذا اشترى أرضاً ونخلًا فأنثرت قبل القبض
 ١٤٦٩- قال أبو يوسف: إذا اشترى عبداً بألف ووكّل رجلاً بإعتاقه قبل نقد الثمن وقبل قبضه
 ١٤٧٠- قال أبو يوسف: ولو أن رجلاً اشترى عبداً فلم يقبضه حتى أعتقه وهو مفلس
 ١٤٧١- قال أبو يوسف: رجلان اشترى عبداً فغاب أحدهما فليس للحاضر أن يقبضه حتى
 ١٤٧٢- قال أبو يوسف: ولو اقتضى دينه وهو دراهم جياد ثم علم بعدما أنفق أو هلك عنده أنها
 ١٤٧٣

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٤٧٣- قال محمد: بيع لحم الشاة بالشاة لا يجوز إلا إذا علم أن اللحم المفروض أكثر
 ١٤٧٤- قال محمد: بيع الفس بالفلسين بأعيانهما لا يجوز
 ١٤٧٥- قال محمد: بيع الحنطة الرطبة والمبلولة بالحنطة اليابسة والنمر المتعق بالمنفع وغير المتعق
 ١٤٧٦- قال محمد: بيع المقار المشتري قبل القبض لا يجوز
 ١٤٧٦

- ١٤٧٧- قال محمد: إذا اشترى التمر على رهوس الشجر بشرط الترك حاز ١٤٧٧
- ١٤٧٨- قال محمد: إذا اشترى طعامًا بشرط أن يوفيه في منزله في مصره ذلك لا يجوز . ١٤٧٨
- ١٤٧٩- قال محمد: إذا اشترى جارية بشرط ألا يطأها المشتري جاز ١٤٧٨
- ١٤٨٠- قال محمد: هلاك السلعة في يد المشتري لا يمنع التحالف عند الاختلاف في الثمن ١٤٧٩
- ١٤٨١- قال محمد: إذا جارية على أنه بالخيار ثم إنها سته بشهوة لم يبطل خياره ١٤٨٠
- ١٤٨٢- قال محمد: مسألة النخاية في التولية مرت في باب أبي يوسف ١٤٩٠
- ١٤٨٣- قال محمد: إذا اشترى ثوبين بعشرة كل واحد بخمسة بعقد واحد ثم باع أحدهما ١٤٨٠
- ١٤٨٤- قال محمد: إذا اشترى جارية قد أرتفع حيزها لا بسبب الإياس ١٤٨١
- ١٤٨٥- قال محمد: بيع دودة الفز ويضه يجوز ١٤٨٢
- ١٤٨٦- قال محمد: إذا اشترى عينا فاسداً وقبضه ثم ازدادت قيمته في يده ١٤٨٢
- ١٤٨٧- قال محمد: إذا باع نمس العبد منه بجارية أو أعتقه على جارية ١٤٨٣

باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١٤٨٨- قال أبو حنيفة: إذا اشترى عبداً فقبضه ثم استحقه رجل بيته وقضى القاضي له ... ١٤٨٤
- ١٤٨٩- قال أبو حنيفة: إذا اشترى عبداً فكاتبه أو أعتقه على مال ثم اطلع على عيب به ... ١٤٨٥
- ١٤٩٠- قال أبو حنيفة: إذا شترى أمة فأبقت منه ثم علم المشتري بها عينا ١٤٨٥
- ١٤٩١- قال أبو حنيفة: إذا اشترى داراً بفنائها لم يجز ١٤٨٥
- ١٤٩٢- قال أبو حنيفة: إذا اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن بعد قبض المشتري ... ١٤٨٦

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ١٤٩٣- قال أبو حنيفة: إذا اشترى عبيدين بألف كل واحد بخمسمائة فظهر أن أحدهما حر ١٤٨٧
- ١٤٩٤- قال أبو حنيفة: إذا اشترى شيئاً بشمن معلوم على أنه إن لم يتقد ثمة إلى أربعة ملا ١٤٩٤
- بيع ١٤٨٧
- ١٤٩٥- قال أبو حنيفة: لا يجوز بيع النحل ولا يضمن متلعه ١٤٨٨
- ١٤٩٦- قال أبو حنيفة: إذا اشترى دعتاً في زجاج ونظر إليه من زجاج لم تكن رؤية ١٤٨٩
- ١٤٩٧- قال أبو حنيفة: المولى إذا وطئ أمته ثم زوجها من رجل فللزوجة أن يطأها ١٤٨٩
- ١٤٩٨- قال أبو حنيفة: حلال باع صيدا في الحل وهما عند البيع في الحرم ١٤٩٠

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٤٩٩- قال أبو يوسف: إذا اختلف رب السلم والمسلم إليه في قدر رأس المال أو المسلم فيه ١٤٩١
- ١٥٠٠- قال أبو يوسف: الوكيل بشراء شيء إذا اشتراه وتقد الثمن من مال نفسه ١٤٩١
- ١٥٠١- قال أبو يوسف: الأب أو الوصي إذا باع مال الصبي على أنه بالخيار ثلاثة فيلح ١٤٩١

- الصبي ١٤٩٢
- ١٥٠٢- قال أبو يوسف: الوكيل يشراء شيء موصوف غير عين إذا اشترى ولم تحضره
الثبة ١٤٩٣
- ١٥٠٣- قال أبو يوسف: إذا اشترى عبدًا وباعه من آخر فجاء لمشتري الثاني يرد عليه
بعيب ١٤٩٤
- ١٥٠٤- قال أبو يوسف: رجلان ابتاعا عبدًا من رجل ومات أحدهما والبائع الآخر وارثه .
١٤٩٤
- ١٥٠٥- قال أبو يوسف: عبد بين اثنين باعه رجل بغير إذنهما قبلهما فأجاز أحدهما ورد
الآخر ١٤٩٥
- ١٥٠٦- قال أبو يوسف: المجوسي إذا خنق شاة أو قذها أو ذبحها بباعها من مجوسي
حاز البيع ١٤٩٥
- ١٥٠٧- قال أبو يوسف: النظر إلى وجه الدابة لا يمنع خيار الرؤية ١٤٩٦
- ١٥٠٨- قال أبو يوسف: إذا اشترى شجرة للقطع لم تدخل الأرض في البيع ١٤٩٦
- ١٥٠٩- قال أبو يوسف: إذا باع لؤلؤة في صدف جاز ١٤٩٧
- ١٥١٠- قال أبو يوسف: الاحتكار مكروه في كل شيء يتضرر الناس بحبسه ١٤٩٧
- ١٥١١- قال أبو يوسف: إذا باع عبدًا على أنه يري من شجرة به فإذا به شجان ١٤٩٨

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٥١٢- قال أبو حنيفة: لا يجوز استقراض الخبز وزنًا وعددًا ١٤٩٩
- ١٥١٣- قال أبو حنيفة: إذا اشترى طعامًا فأكل بعضه ثم أطلع على عيب به لا يرد ١٤٩٩
- ١٥١٤- قال أبو حنيفة: إذا قبض الحنطة المسلم فيها فوجد بها عيبًا فلم يردها ١٥٠٠
- ١٥١٥- قال أبو حنيفة: البائع إذا وكل غيره بشراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن ينعى ١٥٠١
- ١٥١٦- قال أبو حنيفة: إذا اشترى عبيدين فمات أحدهما بعد القبض ثم اختلفا في ثمنهما ١٥٠٢
- ١٥١٧- قال أبو حنيفة: الإقالة تفسخ بالثمن الأول على كل حال فإنهم لو تابعا عبدًا
بجارية ١٥٠٤
- ١٥١٨- قال أبو حنيفة: إذا اشترى من رجل نصيبه من هذه الدار ولم يعلم بمقداره ابتاع
والمشتري ١٥٠٦

باب ما قاله زفر خلافًا لعلمائنا الثلاثة

- ١٥١٩- قال زفر: إذا أسلم في الجوز والبض عددًا لا يجوز ١٥٠٨
- ١٥٢٠- قال زفر: إذا أسلم بشرط الخيار لا يجوز ١٥٠٨
- ١٥٢١- قال زفر: إذا حل السلم والمسلم فيه موحود فلم يقبض حتى انقطع ينسخ السلم ١٥٠٩
- ١٥٢٢- قال زفر: إذا وجد في بعض رأس المال زيرًا بعدما افرقا ١٥١٠
- ١٥٢٣- قال زفر: إذا تقابلا السلم ثم أخذ مكان رأس ماله مالا آخر جاز ١٥١٠

- ١٥٢٤- قال زفر: الرهن برأس المال لا يجوز ١٥١٠
- ١٥٢٥- قال زفر: السلم بلفظ البيع لا يصح ١٥١١
- ١٥٢٦- قال زفر: إذا اختلف الماقدان في السلم في قدر الأجل تحالما ١٥١١
- ١٥٢٧- قال زفر: إذا باع زينا بالزيتون والزيت الذي في الزيتون أكثر ١٥١٢
- ١٥٢٨- قال زفر: لس اللوكيل بالشراء حبس المشتري عن الموكل لاستيفاء الثمن ١٥١٢
- ١٥٢٩- قال زفر: إذا اشترى عبيدين بألف درهم ولم يبين حصة كل واحد منهما ثم طهر ١٥١٣
- ١٥٣٠- قال زفر: إذا باع بئمن معلوم على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع ١٥١٣
- ١٥٣١- قال زفر: إذا اشترى ثوبًا مطويًا ولم ينشره فله الخيار ما لم ينشره ويرى كله ١٥١٤
- ١٥٣٢- قال زفر: إذا اشترى دارًا قرأى خارجها فله خيار الرؤية ما لم ير داخلها ١٥١٤
- ١٥٣٣- قال زفر: إذا اشترى عبيدين فوجد أحدهما عيبًا قبل القبض رده بخصته من الثمن ١٥١٤
- ١٥٣٤- قال زفر: إذا اشترى شيئًا بئمن معلوم وقبضه فتعيب عنده لا يصنع أحد ١٥١٥
- ١٥٣٥- قال زفر: إذا باع بشرط البراءة من كل عيب جاز ١٥١٦
- ١٥٣٦- قال زفر: إذا اشترى عيبًا وباع بعضها أو وقفها أو تصدق بها ١٥١٦
- ١٥٣٧- قال زفر: إذا باع شيئًا بدرهم ثم اشتراه بدنانير أقل لقيمة منها قبل نقد الثمن ١٥١٧
- ١٥٣٨- قال زفر: إذا زنت جارية فعلى المولى الاستبراء ١٥١٨
- ١٥٣٩- قال زفر: إذا اشترى جارية ارتفع حيضها لا بإيأس يستبرئها ١٥١٨
- ١٥٤٠- قال زفر: إذا سلم الثمن وقبض المبيع ثم وجد البائع الثمن كله زويًا ١٥١٨
- ١٥٤١- قال زفر: إذا اشترى عدل بر بعدد على أنه بالخيار في البر ثلاثًا ١٥١٩
- ١٥٤٢- قال زفر: إذا اشترى ذمي من ذمي حرمًا ثم أسلم قبل القبض ١٥١٩
- ١٥٤٣- قال زفر: إذا اشترى ثوبًا على أنه هروي فإذا هو بلخي يجوز البيع وله الخيار ١٥٢٠
- ١٥٤٤- قال زفر: إذا باع دارًا بطريقها لا يجوز ١٥٢٠

باب ما قاله الشافعي خلافاً لعلمائنا

- ١٥٤٥- قال الشافعي: علة الربا في الأشياء الأربعة وهي الحنطة والشعير والتمر والملح .. ١٥٢٢
- ١٥٤٦- قال الشافعي: إذا باع درهمًا ودينارًا بدرهمين ودينارين ١٥٢٤
- ١٥٤٧- قال الشافعي: التقاض في بيع الطعام بالطعام عيبًا في المجلس شرط ١٥٢٥
- ١٥٤٨- قال الشافعي: بيع التمر على رموس النخل بتمر مجذوذ وبيع الزرع المستحصد بالحنطة ١٥٢٦
- ١٥٤٩- قال الشافعي: بيع لحم الإبل بلحم البقر والغنم متعاضلاً أو لبنها بلبنها لا يجوز .. ١٥٢٧
- ١٥٥٠- قال الشافعي: إذا اشترى حيوانًا بلحم خلاف جنسه لا يجوز إذا كان مأكول اللحم ١٥٢٨
- ١٥٥١- قال الشافعي: سلم الحال يجوز ١٥٢٩
- ١٥٥٢- قال الشافعي: السلم في المقطع يجوز إذا كان يوجد عند التسليم .. ١٥٣٠

- ١٥٥٣- قال الشافعي: المسلم في الحيوان يجوز
 ١٥٥٤- قال الشافعي: من اشترى شاة مصراة فحسب أنها غزيرة اللبن لئلا
 ١٥٥٥- قال الشافعي: البيع العاسد لا يفيد الملك وإن اتصل به القبض
 ١٥٥٦- قال الشافعي: إذا باع بضمن مؤجل إلى الحصاد ونحوه ثم أسقط الأجل لا يقبل
 ١٥٥٧- قال الشافعي: إذا اشترى شيئاً لم يره لا يجوز
 ١٥٥٨- قال الشافعي: إذا اشترى عبداً أو جارية بشرط أن يعتقه جاز
 ١٥٥٩- قال الشافعي: إذا اشترى عبداً على أنه بالخيار وقبضه فهلك في الثلاث
 ١٥٦٠- قال الشافعي: إذا مات من له الخيار في مدة الخيار يصير لورثته
 ١٥٦١- قال الشافعي: الزيادة في الثمن والضمن حال قيام السلعة لا يجوز
 ١٥٦٢- قال الشافعي: بيع الدهن النجس لا يجوز
 ١٥٦٣- قال الشافعي: إذا تباعا بيئاً بأتاً فلهما الخيار ما لم يتفرقا
 ١٥٦٤- قال الشافعي: إذا اشترى بشرط البراءة عن كل عيب فالعيب فاسد
 ١٥٦٥- قال الشافعي: وطء الثيب لا يوجب نقصاناً فلا يمنع الرد كالأستخدام
 ١٥٦٦- قال الشافعي: شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن من الذي اشتراه جائر ..
 ١٥٦٧- قال الشافعي: لا يجوز بيع التمر على الشجر قبل الإدراك
 ١٥٦٨- قال الشافعي: إذا اشترى عبداً ولم ينقد الثمن ولم يقبض العبد حتى مات مقلداً
 ١٥٦٩- قال الشافعي: الذمي إذا اشترى عبداً مسلماً أو معصفاً فهو باطل
 ١٥٧٠- قال الشافعي: زوائد المبيع ليست بمبيعة ولا تسقط لها من الثمن
 ١٥٧١- قال مالك: علة الربا في الأشياء المذكورة في الحديث الاقتيات والادخار بشرط

باب جوايلت مالك

- ١٥٧٢- قال مالك: البر والشعير من حنس واحد
 ١٥٧٣- قال مالك: ترك قبض رأس مال السلم يرمياً أو يومين جائز
 ١٥٧٤- قال مالك: لا يجوز في السلم أخذ بعض رأس المال وبعض المسلم فيه
 ١٥٧٥- قال مالك: يجوز السلم في رهوس الحيوانات وجلودها عدداً
 ١٥٧٦- قال مالك: إذا مات من له الخيار قبل الإجازة أو مضت مدة الإجازة انقضى البيع
 ١٥٧٧- قال مالك: إذا اشترى شيئاً وقبضه وتعب عنه بعيب آخر ثم اطلع على عيب
 ١٥٧٨- قال مالك: بيع المبيع قبل القبض في غير الطعام جائز
 ١٥٧٩- قال مالك: إذا هلك المبيع قبل القبض لا يطل المبيع
 ١٥٨٠- قال مالك: تملك الدين من غير من عليه الدين جائز
 ١٥٨١- قال مالك: إذا أراد بيع جاريته وجب أن يسترئها
 ١٥٨٢- قال مالك: على الوالي التسعير عام للغلاء
 ١٥٨٣- قال مالك: علة الربا في الأشياء المذكورة في الحديث الاقتيات والادخار بشرط

- ١٥٨٣- قال مالك: إذا ظهر في العالي شيء جاز بيعه ويستع القائم ما يحدث ١٥٤٩
١٥٨٤- قال مالك: التأجيل بالقرض لازم ١٥٤٩

كتاب الصرف

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٥٨٥- قال أبو حنيفة: إذا باع جارية ولها طوق ذهب بذهب أو فضة إلى أجل فسد في الكل ١٥٥١
١٥٨٦- قال أبو حنيفة: إذا استقرض فلوسًا راتجة ثم كسدت رد عينها إن كانت قائمة ١٥٥١
١٥٨٧- قال أبو حنيفة: إذا أخذ دراهم غيره وخلطها بدراهم نمسه فعلية ضمانها ١٥٥٢
١٥٨٨- قال أبو حنيفة: الوكيل بشراء عبد بعينه إذا اشتراه ووجد به عيبًا قبل أن يقبضه ١٥٥٢
١٥٨٩- قال أبو حنيفة: إذا اشترى إبريق فضة هو ألف درهم بمائة دينار وتقابضا ثم وحد به عيبًا ١٥٥٣
١٥٩٠- قال أبو حنيفة: إذا باع قلب فضة وزنه عشرة عشرة دراهم وتقابضا ثم زاد في الثمن ١٥٥٤
١٥٩١- قال أبو حنيفة: لو حطا عن الثمن درهمًا يصح الحط ويفسد البيع ١٥٥٤

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٥٩٢- قال محمد: إذا اشترى سيفًا محلي بفضة وقضته خمسون بمائة درهم ١٥٥٥

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٥٩٣- قال أبو يوسف: إذا اشترى فاكهة بدائق فلوس أو قيراط فلوس لم يجز ١٥٥٧

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٥٩٤- قال أبو حنيفة: إذا باع قلب فضة وزنه عشرة عشرة دراهم وتقابضا ١٥٥٨

باب ما قاله زفر

- ١٥٩٥- قال زفر: الدراهم والدنانير تتمين بالتعيين في عقود المعاوضة وفسخها ١٥٥٩
١٥٩٦- قال زفر: إذا اشترى ألف درهم بدنانير فدفع الدنانير وكان لمشتري الدنانير على البائع ١٥٥٩
١٥٩٧- قال زفر: إذا اشترى فاكهة بنصف درهم فلوس أو بدائق فلوس لا يجوز ١٥٦٠
١٥٩٨- قال زفر: إذا استهلك حلية ذهب لإنسان ففرض القاضي عليه قيمته من الدراهم . ١٥٦٠

باب جوابات مالك بن أنس

- ١٥٩٩- قال مالك: إذا وجد في الصرف بعض الدراهم زبونيًا بطل المقد ١٥٦٢

كتاب الشفعة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٠٠- قال أبو حنيفة: إذا اشترى دارًا شراءً فاسدًا وقبضها وبنى فيها انقطع حق البائع .. ١٥٦٣
 ١٦٠١- قال أبو حنيفة: إذا اشترى دارًا ولها ظلة وهي التي أحد طرفي جذوعها على حائط
 ١٦٠٢- قال أبو حنيفة: المريض مرض الموت إذا باع لأجنبي دارًا له بألفي درهم وقيمتها ثلاثة
 ١٦٠٣- قال أبو حنيفة: فإذا كان هذا البيع مع الابن والأجنبي شفعها فلا شفعة
 ١٦٠٤- قال أبو يوسف: إذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن بعد تقدمه فقال المشتري هو ألقان
 ١٦٠٥- قال أبو يوسف: رجل اشترى دارًا فوهبها لغيره أو باعها ثم حضر الشفع وغاب . ١٥٦٧

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ١٦٠٦- قال محمد: تسليم الأب والوصي شفعة الصبي أو تسليم الوكيل شفعة الموكل لا يصح ١٥٦٩

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ١٦٠٧- قال أبو حنيفة: تسليم الأب شفعة الصبي والشراء بأقل من القيمة بكثير يحوز ١٥٧٠

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٦٠٨- قال أبو يوسف: سفل لرجل وعلوه لآخر فبيعت دار بينهما فالشفعة لهما ١٥٧١
 ١٦٠٩- قال أبو يوسف: إذا قال الشفع أخذ نصف الدار بالشفعة لا يكون تسليمًا للكل .. ١٥٧١
 ١٦١٠- قال أبو يوسف: لو أقام المشتري البيعة أنه اشترى البناء أولاً بألف ثم الأرض ١٥٧٢
 ١٦١١- قال أبو يوسف: إذا قال المشتري لو كمل الشفع قد سلم موكلت الشفعة . . . ١٥٧٢

باب ما تفرد كل واحد من اصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٦١٢- قال أبو حنيفة: إذا طلب الشفعة طلب موائبة وطلب إشفاد ١٥٧٤
 ١٦١٣- قال أبو حنيفة: الوكيل يطلب الشفعة إذا سلم الشفعة وأقر الموكل ١٥٧٤

باب ما قاله زفر

- ١٦١٤- قال زفر: الشفع إذا أخبر أن البيع بألف درهم سلم فإذا هو بمائة دينار ١٥٧٦
 ١٦١٥- قال زفر: إذا اشترى داوين في مصرين في صفقة واحدة وشفعهما واحد ١٥٧٦
 ١٦١٦- قال زفر: إذا كانت الدار في يد رجل وبيعت دار بجانبها فطلب الشفعة بالجرار ١٥٧٦
 ١٦١٧- قال زفر: إذا اشترى الأب لابنه الصغير دارًا والأب شفعها ليس له أن يأخذها

لعمه ١٥٧٦

باب ما قاله الشافعي خلافاً لقول علمائنا

- ١٦١٨- قال الشافعي : لا تثبت الشفعة إلا للشريك في البقعة ولا تثبت للحار ١٥٧٨
١٦١٩- قال الشافعي : الشفعة تثبت للشفعاء على قدر الأملak ١٥٧٩
١٦٢٠- قال الشافعي : إذا مات الشفع قبل القضاء بها تورث شفعته ١٥٧٩
١٦٢١- قال الشافعي : إذا حط البائع بمضى الثمن عن المشتري فالشفيع يأخذه بكل الثمن ١٥٨٠
١٦٢٢- قال الشافعي : إذا أخذ الشفع الدار من يد المشتري أو من يد البائع فالعهد على المشتري ١٥٨٠
١٦٢٣- قال الشافعي : الواحد إذا اشترى داراً من اثنين بصفقة واحدة فله أن يأخذ حصة أحدهما ١٥٨١

باب جوابات مالك

- ١٦٢٤- قال مالك : إذا وهب لإنسان داراً فعوضه منها شيئاً ولم يكن شرطاً في العقد ذلك ١٥٨٢
١٦٢٥- قال مالك : المشتري إذا أحدث في الدار أبنية ثم حضر الشفع ١٥٨٢
١٦٢٦- قال مالك : إذا اشترى داراً بثمن مزجل يأخذه الشفع بثمن موزجل إلى ذلك الأجل ١٥٨٣
١٦٢٧- قال مالك : لا شفعة في الآبار ١٥٨٣

كتاب القسمة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٢٨- قال أبو حنيفة : أجرة القسام على عدد الرؤوس في العقار والمنقول جميعاً ١٥٨٥
١٦٢٩- قال أبو حنيفة : العقار إذا كان بين ورثة كبار حضور أفروا عند القاضي أنه ميراث ١٥٨٦
١٦٣٠- قال أبو حنيفة : الداران يقسمان كل واحد منهما على حدة ولا يقسمان قسمة واحدة ١٥٨٧
١٦٣١- قال أبو حنيفة : الرقيق لا يقسم قسمة واحدة من غير تراض ١٥٨٧
١٦٣٢- قال أبو حنيفة : لا حريم للنهر ١٥٨٨
١٦٣٣- قال أبو حنيفة : إذا صار له بمضى الدار بالقسمة فباعه وبنى فيه المشتري ١٥٨٨

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١٦٣٤- قال أبو حنيفة : دار بين رجلين اقتسماها فأخذ أحدهما الثلث من مقدمها ١٥٩٠

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٦٣٥- قال أبو يوسف : إذا اقتسم الورثة بغير أمر القاضي وبعضهم غيب فالقسمة مرفوعة ١٥٩١
١٦٣٦- قال أبو يوسف : للنهر حريم فإذا اختلفا فيه بمسح بطن النهر ١٥٩١

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٦٣٧- قال أبو حنيفة: العلو الذي لا سفل له والسفل الذي لا علو له يحسب في القسمة ١٥٩٣

كتاب الإجازات

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٣٨- قال أبو حنيفة: إذا هلكت العين في يده من غير فعل لا يمسر .. ١٥٩٥
 ١٦٣٩- قال أبو حنيفة: إذا قال للخياط إن حطت هذا الثوب اليوم فبدرهم وإن خطته غداً ١٥٩٦
 ١٦٤٠- قال أبو حنيفة: إجارة المشاع لا تجوز ١٥٩٧
 ١٦٤١- قال أبو حنيفة: إذا استأجر ظنراً بطعامها وكسوتها مدة معلومة ١٥٩٨
 ١٦٤٢- قال أبو حنيفة: إذا استأجر داراً سنة أو سنتين أو شهراً مسماة وقد مضى بعض الشهر ١٥٩٨
 ١٦٤٣- قال أبو حنيفة: إذا أكرى دابة فضرها في السير أو كبها بلجام فعطيت ١٥٩٩
 ١٦٤٤- قال أبو حنيفة: الذمي إذا استأجر بيتاً من مسلم لبيع الخمر فيه أو استأجر مسلماً ١٦٠٠
 ١٦٤٥- قال أبو حنيفة: إذا استأجر طريقاً ليعمر فيه في دار رجل ولم يبين موضع الطريق .. ١٦٠١
 ١٦٤٦- قال أبو حنيفة: إذا استأجر رجلاً ليخبز له هذه العشرة الأفقرة اليوم بدرهم ١٦٠١
 ١٦٤٧- قال أبو حنيفة: إذا استأجر رجلاً ليلين له كذا لثاء في داره فأفسده المطر قل أن يرمه ١٦٠٢
 ١٦٤٨- قال أبو حنيفة: إذا استأجر داراً على أنه إن سكنها بأجرة فبدرهم ١٦٠٢
 ١٦٤٩- قال أبو حنيفة: ولو غصب عبداً فأجره العبد نفسه وقبض الأجر فأخذه الغصب .. ١٦٠٤
 ١٦٥٠- قال أبو حنيفة: إذا استأجر رجلاً ليذهب بكتابه إلى بغداد ويأتي بجوابه ١٦٠٤
 ١٦٥١- قال أبو حنيفة: إذا أكرى حملاً برح فترع ذلك السرج وأركنه بوكاف ١٦٠٥

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٥٢- قال محمد: إذا استأجر إنساناً ليقتل قاتل وليه فصاحباً جاز ١٦٠٦

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٦٥٣- قال أبو يوسف: المكاتب إذا أجرت نفسها أو أمتها ظنراً ثم عجزت ١٦٠٧
 ١٦٥٤- قال أبو يوسف: إذا استأجر فسطاطاً فدفعه إلى غيره إعاره أو إحارة فصبه وسكن فيه ١٦٠٨
 ١٦٥٥- قال أبو يوسف: الأجرة إذا كانت دراهم في الذمة فلم يشترط التججيل ولم تحض السدة ١٦٠٨
 ١٦٥٦- قال أبو يوسف: إذا استأجر دابة ثم أنكر الإحارة في بعض الطريق ١٦٠٨
 ١٦٥٧- قال أبو يوسف: إذا كان الصغير في عيال العم وله أم فأحارته من إسان يجوز ١٦٠٩

باب ما قاله زفر

- ١٦٥٨- قال زفر: الأجير المشترك لا يضمن ما سد أو هلك بعمله كالصدق والمثور في الطريق ١٦٦٠
- ١٦٥٩- قال زفر: إذا قال للخياط إن خطته اليوم فلك درهم وإن خطته غداً فنصف درهم ١٦٦١
- ١٦٦٠- قال زفر: وإذا قال إن خطته رومياً فكذا وإن خطته فارسياً فكذا، فسد المقدان ١٦٦١
- ١٦٦١- قال زفر: إذا استأجر حملاً ليحمل له على ظهره أو دابته إلى موضع كذا فحمله بعض ١٦٦١
- ١٦٦٢- قال زفر: إذا استأجر إبلًا إلى مكة ذاهبًا وراجعًا ليس للمؤجر أن يطلب بعض الآخر ١٦٦٢
- ١٦٦٣- قال زفر: إذا أجزر أو استأجر اثنان جملة ثم مات أحدهما فسدت حصة الحي ١٦٦٣
- ١٦٦٤- قال زفر: إذا أكرى دابة من الكوفة ثم اختلفا ١٦٦٣
- ١٦٦٥- قال زفر: إذا استأجر دابة إلى مكان معلوم فحارزه حتى ضمن ثم عاد يراها عن الضمان ١٦٦٤
- ١٦٦٦- قال زفر: إذا استأجره ليحمل له طعامًا إلى موضع كذا فحمله إليه ثم أعاده ١٦٦٤

باب ما قاله الشافعي

- ١٦٦٧- قال الشافعي: المنافع في الإجارة ملحقة بالاعيان في حكم الملك والقبض وغيرهما ١٦٦٥
- ١٦٦٨- قال الشافعي: إذا شرط الخيار في الإجارة ثلاثة أيام لا يجوز ١٦٦٧
- ١٦٦٩- قال الشافعي: إذا استأجر ليحمل طعامًا مشتركًا بينه وبين الأجير إلى موضع كذا ١٦٦٧
- ١٦٧٠- قال الشافعي: إذا استأجر امرأته للخبز والطبخ وإرضاع الولد صح ووجب الأجر ١٦٦٨
- ١٦٧١- قال الشافعي: لبن الأدميات مال متقوم يجوز بيعه ويضمن متلفه ١٦٦٩
- ١٦٧٢- قال مالك: إذا استأجر دابة إلى مكان معلوم فحارزه فهلك فالمالك بالخيار ١٦٧٠

كتاب أدب القاضي

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٧٣- قال أبو حنيفة: يقضي القاضي بظاهر المدالة ولا يسأل عن الشهود إلا إذا ضمن الخصم ١٦٢١
- ١٦٧٤- قال أبو حنيفة: قضاء القاضي في العقود والفسوخ بشهادة الزور ينفذ ظاهرًا وباطنًا ١٦٢٢
- ١٦٧٥- قال أبو حنيفة: إذا وجد صحيفة فيها شهادة شهود عنده وهو غير حاضِر للمحكمة لم يقض ١٦٢٣

- ١٦٧٦- قال أبو حنيفة: لا يجوز للقاضي أن يقضي بما رأى قبل النقل أو في غير مصره الذي
 ١٦٧٧- قال أبو حنيفة: المدعى عليه إذا قال: لا أنكر ولا أقر لك لا يستحلف
 ١٦٧٨- قال أبو حنيفة: إذا قال المدعي للقاضي: لي شهود لم يستحلف المدعى عليه . . . ١٦٧٨

باب ما قاله الشافعي

- ١٦٧٩- قال الشافعي: يقضى بيمين المدعي في موضعين أحدهما إذا أنكر المدعى عليه ما ادعى
 ١٦٨٠- قال الشافعي: لا يجوز تقليد الجاهل القضاء
 ١٦٨١- قال الشافعي: لقضاء على العاتب يجوز
 ١٦٨٢- قال الشافعي: لا يجوز تقليد الجاهل القضاء ١٦٨٢

كتاب الشهادات

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٨٣- قال أبو حنيفة: إذا أقر الشاهد أنه شهد برور بيعت به إلى محله فيقال لهم
 ١٦٨٤- قال أبو حنيفة: شهادة القابلة على استهلال الصبي مقبولة في حق الصلاة عليه أما
 ١٦٨٥- قال أبو حنيفة: إذا شهد أحد الشاهدين بمائة والآخر بمائتين والمدعي يدعي
 ١٦٨٦- قال أبو حنيفة: إذا شهد أحدهما بالنكح يأنف والآخر بالنكاح يأنف وخمسائة .. ١٦٨٦
 ١٦٨٧- قال أبو حنيفة: إذا شهدوا أنه ابنه وراثة ولا يعلم له وارث آخر في المصر
 ١٦٨٨- قال أبو حنيفة: إذا شهد الوصي للوارث الكبير بالدين على أجنبي حاز
 ١٦٨٩- قال أبو حنيفة: إذا شهد الوصي للوارث الكبير بالدين على أجنبي حاز ١٦٨٩

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٩٠- قال أبو يوسف: من كان بصيرًا عند تحمل الشهادة نصار أعمى عبد الأداء
 ١٦٩١- قال أبو يوسف: الشهادة بالتسامع على الولاء جائزة
 ١٦٩٢- قال أبو يوسف: كافر اشترى من مسلم أمة وصارت له من جهة بهة أو صدقة ١٦٩٢

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٩٣- قال محمد: دار في يد رجل أقام البيت أنه باعها منه بألف درهم
 ١٦٩٤- قال محمد: إذا شهدا على الرهن والقبض واختلفا في الزمان والمكان
 ١٦٩٥- قال محمد: إذا لم يفهم القاضي لغة الشاهد ترجم له رجلان أو رجل وامرأتان ... ١٦٩٥
 ١٦٩٦- قال محمد: الورثة إذا أنكروا القسمة فشهد قاسما القاضي على أيهما قسما بينهم ١٦٩٦

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٦٩٧- قال أبو يوسف: أمة شهد مولاهما على زوجها أنه طلقها وهي جاحدة ١٦٩٧

باب قول زفر

- ١٦٩٧- قال زفر: الشاهدان على السب إذا اختلفا في الرمان أو المكان لا تغفل شهادتهما .. ١٦٤٠
١٦٩٨- قال زفر: إذا شهدا على محدود وذكرنا ثلاثة حدود وسكتا عن الرابع لا يقبل ١٦٤٠

باب ما قاله الشافعي

- ١٦٩٩- قال الشافعي: شهادة الرجل مع النساء في غير الأموال و الحقوق المتعلقة بالمال ١٦٤١
١٧٠٠- قال الشافعي: شهادة أحد الزوجين لصاحبه مقبولة ١٦٤١
١٧٠١- قال الشافعي: شهادة بعض أهل الذمة على البص غير مقبولة ١٦٤١
١٧٠٢- قال الشافعي: فيما لا يطلع عليه الرجال يشترط شهادة أربع نساء ١٦٤٢
١٧٠٣- قال الشافعي: رجلان شهدا على شهدة رجل ثم شهد هذان الفرعان على شهادة ١٦٤٢

باب جوابات مالك

- ١٧٠٤- قال مالك: فيما لا يباح للرجال النظر إليه تغفل شهادة النساء ويشترط امرأتان ؟ .. ١٦٤٤
١٧٠٥- قال مالك: شهادة الأعمى مقبولة فيما لا يحتاج فيه إلى الإشارة ١٦٤٤
١٧٠٦- قال مالك: إذا شهد الصبيان على جراحة وقعت بينهم قبلت ويقضى بها ١٦٤٤

كتاب الرجوع عن الشهادات

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٧٠٧- قال أبو حنيفة: إذا شهد رجل وعشر نساء بمال وقضى به ثم رجعا ١٦٤٧

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٧٠٨- قال أبو يوسف: إذا ادعى نكاح امرأة على مائة وثلاث تزوجني على ألف ١٦٤٨

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٧٠٩- قال محمد: إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين ففضي ثم رجع الأعلان ١٦٤٩

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٧١٠- قال أبو يوسف: لو شهد شاهدان على شاهدين بمال وشهد شاهدان ١٦٥٠
١٧١١- قال أبو يوسف: لو شهد شاهدان على شاهدين وشاهدان على شهادة ١٦٥١

كتاب الدعوى

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٧١٢- قال أبو حنيفة: يستحلف في دعوى القصاص في النفس والأطراف حميًا ١٦٥٣
١٧١٣- قال أبو حنيفة: إذ أقام رجل البيعة أنه ابن هذا الميت ورثته ولم يقولوا: لا نعلم ١٦٥٣
١٦٥٣

- ١٧١٤ - قال أبو حنيفة: دار في يد رجل أقام رجل البيعة أن أباه مات وتركها ميراثاً له ١٦٥١
- ١٧١٥ - قال أبو حنيفة: عبد في يد رجل أقام آخر البيعة أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه ١٦٥٥
- ١٧١٦ - قال أبو حنيفة: دار في يد رجل ادعى رجل أنه اشترى كلها بألف درهم وادعى آخر ١٦٥٦
- ١٧١٧ - قال أبو حنيفة: وإن ادعاهما رجلان أقام أحدهما البيعة على شراء الكل والآخر على شراء ١٦٥٨
- ١٧١٨ - قال أبو حنيفة: دار في يد ثلاثة نفر ادعى أحدهم كلها وادعى الآخر نصفها ١٦٥٨
- ١٧١٩ - قال أبو حنيفة: خصمين رجلين والقمط إلى أحدهما أو حائط ووجهه إلى أحدهما ١٦٦٢
- ١٧٢٠ - قال أبو حنيفة: علو لرجل وسفل لآخر فليس لصاحب السفل أن يتد فيه وتدًا ١٦٦٢
- ١٧٢١ - قال أبو حنيفة: إذا باع جاريته الحبلية فولدت عند المشتري لأفل من سنة أشهر ثم ماتت ١٦٦٣
- ١٧٢٢ - قال أبو حنيفة: مكاتب بين اثنين عقلت من أحدهما صار نصيبه أم ولد له ١٦٦٣
- ١٧٢٣ - قال أبو حنيفة: إذا قال لعبد ومثله لا يولد لمثله هذا ابني عت ١٦٦٥
- ١٧٢٤ - قال أبو حنيفة: إذا اشترى جارية ثم باعها فاستولدها المشتري الآخر ثم استعت ١٦٦٥
- ١٧٢٥ - قال أبو حنيفة: لقيط ادعاه رجلان أقام البيعة أحدهما أنه ابنه وأقام الآخر البيعة أنها بنته ١٦٦٦

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٧٢٦ - قال أبو يوسف: إذا شهد شاهدان أن هذه الدار كانت لجدة هذا وهذا ابن ابنه ١٦٦٧
- ١٧٢٧ - قال أبو يوسف: إذا ادعى عينا في يد إنسان أنه كان في يد المدعي ١٦٦٧

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٧٢٨ - قال محمد: دار في يد رجل ادعى رجل أنه اشتراها من ذي اليد وادعى ذو اليد أنه ١٦٦٩
- ١٧٢٩ - قال محمد: إذا طلق امرأته حلالاً بائناً فولدت ولدين لأقل من ستين ١٦٧٠

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ١٧٣٠ - قال أبو حنيفة: أمة لها ثلاثة أولاد ولدتهم في بطون مختلفة أئر المولى في صحت أن أحدهم ابنه ١٦٧١

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٧٣١ - قال أبو يوسف: تركة في يد إنسان جاء أحد الزوجين يطلب نصيبه فإن شهد الشهود ١٦٧٣

- ١٧٣٢- قال أبو يوسف: عين في يد رجل ادعى رجل أنه اشتراها من ذي اليد وادعت المرأة ١٦٧٤
- ١٧٣٣- قال أبو يوسف: ولو أقام الخارج البينة أن القاضي قصى بهذه الأمة له بشهادة الشهود ١٦٧٤
- ١٧٣٤- قال أبو يوسف: إذا باع حارية فولدت عند المشتري فقال البائع بعثها منذ شهر ... ١٦٧٥
- ١٧٣٥- قال أبو يوسف: إذا اشترى امرأته الأمة وقد دخل بها ثم أعنفها ثم جاءت بولد لأكثر ١٦٧٥
- ١٧٣٦- قال أبو يوسف: عبد قال هذا اللقيط ابني من زوجتي هذه وهي أمة وصدقه مولاه ١٦٧٦
- ١٧٣٧- قال أبو يوسف: دار في يد رجل جاء رجلان وادعى كل واحد منهما أنها له ١٦٧٧
- باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة**
- ١٧٣٨- قال أبو حنيفة: إذا ادعى عبثاً في يد إنسان أنها ملكه وفي يد هذا بغير حق فقال ذو اليد ١٦٧٨
- ١٧٣٩- قال أبو حنيفة: رجلان تنازعا في عين بطريق الميراث أو الملك المطلق وأقاما الية ١٦٧٩
- ١٧٤٠- قال أبو حنيفة: جارية بين جماعة ولدت ولداً فادعوه جميعاً ثبت نسبه منهم وإن كثروا ١٦٨١
- ١٧٤١- قال أبو حنيفة: إذا نعي للمرأة زوجها فاعتدت وتزوجت بزواج آخر وجاءت بالأولاد ١٦٨١

باب ما قاله زفر

- ١٧٤٢- قال زفر: جارية بين مسلم وذمي جاءت بولد فادعياه جميعاً ثبت نسبه منهما ١٦٨٤
- ١٧٤٣- قال زفر: وكذلك الجارية بين الأب والابن إذا ادعيا ولدهما فهو منهما ١٦٨٤
- ١٧٤٤- قال زفر: جارية ولدت ثلاثة أولاد في بطون مختلفة ولها مولى ولا زوج لها ١٦٨٥

باب ما قاله الشافعي

- ١٧٤٥- قال الشافعي: دار في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعي كله ١٦٨٦
- ١٧٤٦- قال الشافعي: الخارج وذو اليد إذا أقاما البينة على الملك المطلق قصى به لذي اليد ١٦٨٦
- ١٧٤٧- قال الشافعي: الغريم إذا ظفر من مال غريمه بخلاف جنس حقه له أخذه بغير رضاه ١٦٨٧
- ١٧٤٨- قال الشافعي: مولى الأمة إذا أقر بوطئها فولدت يثبت نسبه عنه من غير دعوة ١٦٨٧
- ١٧٤٩- قال الشافعي: الأب إذا استولد جارية ابنه فعليه العقر ١٦٨٨
- ١٧٥٠- قال الشافعي: المعتدة إذا لم تقر بانتقضاء العدة حتى ولدت إلى أربع سنين ثبت

نفسه من ١٦٨٩

باب جوابات مالك

١٧٥١- قال مالك: رجلان ادعيا دأرا في يد الثالث فأقام المينة أنها كلها ملكه بقضى ١٦٩٠

كتاب الإقرار

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٧٥٢- قال أبو حنيفة: إذا أقر رجل لرجل بمائة درهم وأشهد شاهدين عدلين ١٦٩١
١٧٥٣- قال أبو حنيفة: إذا قال: له علي ألف درهم من قرض أو ثمن بيع وادعى أنها ريواف ١٦٩١

١٧٥٤- قال أبو حنيفة: ولو قال: لفلان علي ألف درهم ثمن متاع اشتريته منه ولم أقبضه ١٦٩٣

١٧٥٥- قال أبو حنيفة: ولو قال له رجل هذه الألف التي تركها أبوك وديعة لي ١٦٩٣

١٧٥٦- قال أبو حنيفة: رجل مات وترك عبدا فقال العبد تلوارث أعطني أبوك ١٦٩٤

١٧٥٧- قال أبو حنيفة: إذا أقر بسهم من داره فهو إقرار بالسدس ١٦٩٤

١٧٥٨- قال أبو حنيفة: إذا قال: له علي ألف درهم أو علي هذا الجدار فليعلم الألف ١٦٩٥

١٧٥٩- قال أبو حنيفة: ولو قال لفلان علي كر حنطة وكر شعير إلا كر حنطة وقرير شعير ١٦٩٦

١٧٦٠- قال أبو حنيفة: إذا كتب سككا فيه ذكر حق وفيه بيان قدره وأجله ١٦٩٧

١٧٦١- قال أبو حنيفة: ولو قال له علي دراهم كثيرة قضي قياس قوله يلزمه عشرة ١٦٩٧

١٧٦٢- قال أبو حنيفة: إذا أقر أنه وضع ثوبه في بيت فلان ثم أخذه أو قال أعرت ١٦٩٨

١٧٦٣- قال أبو حنيفة: إذا اتفق رجلان في سر بحضرة شهود على أن يتنايما تلجئة بشيء ١٦٩٩

١٧٦٤- قال أبو حنيفة: إذا تواضعا في السر على البيع بألف درهم وتماقدا في العلانية ١٧٠٠

١٧٦٥- قال أبو حنيفة: إذا أقرت المرأة بنكاح رجل وماتت ثم صدقها الزوج لم يجز ١٧٠١

١٧٦٦- قال أبو حنيفة: غلام في يد رجل فقال أنا ابن فلان وأمي أم ولد له وقال ذو اليد ١٧٠١

١٧٦٧- قال أبو حنيفة: العبد المأذون إذا حجره الولي وفي يده مال فافر لرجل ١٧٠١

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٧٦٨- قال أبو يوسف: إذا قال: له علي ألف درهم فيما أعلم أو قال: في علي ١٧٠٣

١٧٦٩- قال أبو يوسف: المأذون إذا أقر أنه اقتضى حرة أو أمة أو صبية ماصبعه لزمه ١٧٠٣

لحل ١٧٠٣

١٧٧٠- قال أبو يوسف: ولو أقر أنه تزوجها ثم اقتضاها بالوطء ١٧٠٤

١٧٧١- قال أبو يوسف: أمة في يد رجل فقالت أنا أم ولد فلان أو مذبذبة أو مكاتبه ١٧٠٤

١٧٧٢- قال أبو يوسف: رجل في يده مال قال لرجل: صانت أختك وهي زوجتي ١٧٠٥

وتركت ١٧٠٥

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٧٧٣- قال محمد: دار بين رجلين أقر أحدهما بيت بينه فيها لرحل وأنكر صاحبه ١٧٠٦
 ١٧٧٤- قال محمد: مريض مرض الموت إذا أقر بدين لرحلين وأحدهما وأرثه وتكاذبا ... ١٧٠٧
 ١٧٧٥- قال محمد: إذا قال: له علي ألف درهم إلا دينار ١٧٠٨
 ١٧٧٦- قال محمد: لو أقر مسلم كان حرياً لأنه أخذ في حربه من فلان ألف درهم ١٧٠٩

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٧٧٧- قال أبو يوسف: ولو قال عصبت منه ثوباً في عشرة أثواب يلزمه ثوب واحد ١٧١١
 ١٧٧٨- قال أبو يوسف: ولو قال علي ألف درهم لهذا الجنين لا يلزمه شيء ١٧١١
 ١٧٧٩- قال أبو يوسف: ول أقر أنه غضب هذا الثوب أو هذا العبد من هذا أو من هذا ... ١٧١٢
 ١٧٨٠- قال أبو يوسف: إذا قال هذا العبد لفلان لا بل أودعته فلان آخر ١٧١٢
 ١٧٨١- قال أبو يوسف: ولو قال هذه الألف التي في يدي دفعها إلي فلان مضاربة ثم قال لا بل ١٧١٣
 ١٧٨٢- قال أبو يوسف: ولو قال لفلان علي ألف درهم وإلا لفلان لا يلزمه شيء لا للأول ١٧١٤
 ١٧٨٣- قال أبو يوسف: ولو قال لفلان شرك في هذا العبد بدون الناه له نصفه ١٧١٥
 ١٧٨٤- قال أبو يوسف: ولو قال: دفع إلي فلان ألف درهم أو نقد لي ألف درهم ولم أقبض أنا ١٧١٥
 ١٧٨٥- قال أبو يوسف: المريض إذا أقر بألف درهم بعينها أنها لقطعة عنده وليس له مال غيرها ١٧١٦
 ١٧٨٦- قال أبو يوسف: ولو قال: لفلان علي عد ثم أنكره قضى عليه بقصة عد وسط ١٧١٦
 ١٧٨٧- قال أبو يوسف: إذا تزوج مجهولة نسب فأثرت أنها أمة فلان جاز إقرارها على نفسها ١٧١٧
 ١٧٨٨- قال أبو يوسف: إذا مات الرجل وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقسموها ... ١٧١٧
 ١٧٨٩- قال أبو يوسف: دار بين رجلين أقر أحدهما أنها بينهما وبين فلان ثلاثاً وأقر الآخر أنها ١٧١٩

باب ما تفرد كل واحد من اصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٧٩٠- قال أبو حنيفة: المكاتب إذا أقر أنه انتضى حرة أو أمة أو صبية بأصبع فهذا إقرار بالجنانية ١٧٢٢

باب ما قاله زفر

- ١٧٩١- قال زفر: إذا قال: لفلان علي ألف درهم، لا بل لمان يلزمه ثلاثة آلاف درهم . ١٧٢٣

- ١٧٩٢- قال زفر: إذا أقر لأجنبية بالدين في مرضه ثم تزوجها ثم مات بطل هذا الإقرار ... ١٧٩٣
١٧٩٣- قال زفر: ولو دفع إلى رجل مالا مضاربة فجاه المضارب بألفي درهم وقال رب المال
١٧٩٤- قال زفر: ولو قال واحد: غصبنا من فلان ألف درهم ثم قال: كنا عشرة ١٧٩٤
١٧٩٥- قال زفر: ولو قال: هذا المال الذي في يدي ميراث عن أبي لي ولهذا وهو أخي ١٧٩٥
١٧٩٦- قال زفر: ولو قال لفلان علي ألف درهم زيوف فقال المقر له بل هي جيباد بطل ١٧٩٦
١٧٩٧- قال زفر: لو قال: له علي ألف فقال المقر له: هذه الألف لفلان ١٧٩٧
١٧٩٨- قال زفر: ولو قال هذا العبد لك ابتعتك منك متصلاً بالأول صح إقراره له ودعواه ١٧٩٨
١٧٩٩- قال زفر: ولو قال الابن: أوصى أبي بثلاث ماله لفلان، لا بل لفلان لا بل لفلان ١٧٩٩
١٧٩٩- قال زفر: ولو قال الابن: أوصى أبي بثلاث ماله لفلان، لا بل لفلان لا بل لفلان ١٧٩٩

باب ما قاله الشافعي

- ١٨٠٠- قال الشافعي: في أحد قوله يجوز إقرار المريض لوارثه بدين أو عين ١٨٠٠
١٨٠١- قال الشافعي: المريض إذا كان عليه دين في الصحة فأقر بدين في مرضه ١٨٠١
١٨٠٢- قال الشافعي: إذا ادعى رجل ديناً على الميت وله ابنان فصدقه أحدهما وكذبه الآخر ١٨٠٢
١٨٢٩- ١٨٢٩
١٨٠٣- قال الشافعي: ولو قال رجل لفلان علي ألف درهم إلا ثوباً أو قال إلا شاة ١٨٠٣
١٨٠٤- قال الشافعي: الابن إذا أخذ ميراث الأب ثم أقر بدين آخر للميت لا يشترك في الميراث ١٨٠٤
١٨٣٠- ١٨٣٠

كتاب الوكالة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٠٥- قال أبو حنيفة: التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز ١٨٠٥
١٨٠٦- قال أبو حنيفة: التوكيل بقبض الدين توكيل بالخصومة ١٨٠٦
١٨٠٧- قال أبو حنيفة: التوكيل لا يتعزل بعزل الموكل حال غيبته ما لم يعلم والعلم لا ينتقن ١٨٠٧
١٨٠٨- قال أبو حنيفة: إذا وكله بشراء جارية وسمى جنسها وثمنها فاشترى له عياء أو ١٨٠٨
١٨٠٩- قال أبو حنيفة: إذا وكله أن يشتري له عيدين بألف درهم وقبضتهما سواء ١٨٠٩
١٨١٠- قال أبو حنيفة: ولو قال له: اشتر لي ذلك العبد بحسمانة فاشتره مع عبد آخر بألف ١٨١٠
١٨١١- قال أبو حنيفة: ولو قال لرجل: اشتر لي عيلاً بألف درهم فجاه بعد وقال: اشترته ١٨١١
١٨١٢- قال أبو حنيفة: ولو أمره أن يبيع عبده وشرط الخيار لنفسه شهراً فباعه وشرط الخيار ثلاثة ١٨١٢
١٨٣٨- ١٨٣٨

- ١٨١٣- قال أبو حنيفة: الوكيل باعتق العبد إذا أعتق نصفه عتق نصفه ١٧٣٨
 ١٨١٤- قال أبو حنيفة: إذا وكنه أن يزوجه امرأة ولم يسم لها مهرًا ١٧٣٩
 ١٨١٥- قال أبو حنيفة: ولو وكله بإجارة داره فأجرها بدرهم أو دينار أو عروض ١٧٣٩
 ١٨١٦- قال أبو حنيفة: إذا صالح عن موضحة خطأ وما يحدث منها على خمس مائة
 فرشت ١٧٤٠

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٨١٧- قال أبو يوسف: الوكيل بالخصومة إذا أقر على مركله لم يصح أصلاً ١٧٤٢

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٨١٨- قال محمد: إذا وكله ببيع فاسد فباع بيعًا صحيحًا كان مخالفًا ١٧٤٤

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١٨١٩- قال أبو حنيفة: التوكيل بإثبات القصاص وحده السوقة جائز ١٧٤٥
 ١٨٢٠- قال أبو حنيفة: الوكيل يقبض الدين إذا قال الغريم: ما وكلتك بهذا ١٧٤٥

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٨٢١- قال أبو يوسف: الوكيل إذا ارتد ولحق بدار الحرب وقضي بلحاقه ثم ١٧٤٧

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٨٢٢- قال أبو حنيفة: الوكيل بالبيع إذا باع وشرط الخيار لنفسه ثلاثًا فازداد سعر المبيع ١٧٤٨

باب ما قاله زفر

- ١٨٢٣- قال زفر: مسألة الوكيل بالخصومة مرت في باب أبي يوسف ١٧٤٩
 ١٨٢٤- قال زفر: إذا وكل رجلين بالخصومة فحاصم أحدهما دون الآخر لم يجز ١٧٤٩
 ١٨٢٥- قال زفر: الوكيل بالبيع وغيره إذا وكل غيره به ففعل الثاني بحضرة الأول ١٧٤٩
 ١٨٢٦- قال زفر: إذا وكله بشراء عبد بيعته بألف درهم فاشتري نصفه أولاً بخمس مائة ١٧٥٠
 ١٨٢٧- قال زفر: إذا وكله بشراء شيء فاشتراه بكيلي أو وزني في الذمة جاز على الموكل ١٧٥٠
 ١٨٢٨- قال زفر: ولو قال: بع هذا في السوق فباعه في داره لم ينفذ ١٧٥٠
 ١٨٢٩- قال زفر: الوكيل إذا خالف غيره لا ينفذ لأنه خلاف الحقيقة ١٧٥١

باب ما قاله الشافعي

- ١٨٣٠- قال الشافعي: الوكيل بالبيع مطلقًا إذا باع بالسنة لا بحوز ١٧٥٢
 ١٨٣١- قال الشافعي: الموكل إذا عزل وكيله حال غيبته أصح ١٧٥٢

كتاب الكفالة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٣٢- قال أبو حنيفة: الكفيل بالنفس إذا سلمها المكفول به إلى المكفول له في مصر
آخر ١٧٥٣
- ١٨٣٣- قال أبو حنيفة: إذا كفّل العبد المأذون المديون عن مولاه بإذنه لم يجز لحق
الحرماء ١٧٥٣
- ١٨٣٤- قال أبو حنيفة: أخذ الكفيل في دعوى القصاص وحده القذف لا يجوز ١٧٥٤
- ١٨٣٥- قال أبو حنيفة: إذا دفع ثوباً إلى قصار ليقتصره فضمن به رجل لا يصح ١٧٥٤
- ١٨٣٦- قال أبو حنيفة: إذا كفّل بالدين عن ميت مفلس لا يصح ١٧٥٥

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٣٧- قال أبو يوسف: إذا كانت الكفالة بالنفس أو المال بحضرة المكفول به والمكفول
له ١٧٥٦
- ١٨٣٨- قال أبو يوسف: إذا قال لرجل أجنبي ليس سخيظ له ولا هو في عيال الأمر:
اقض فلاناً ١٧٥٦

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٣٩- قال محمد: إذا قال: كفلت لك بنفس فلان فإن لم أؤانك به غداً فأنا كفيل لك . ١١٧٥٨

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٨٤٠- قال أبو يوسف: إذا قال الطالب للكفيل: أبرأتك عن المال فهو إسقاط ١٧٥٩
- ١٨٤١- قال أبو يوسف: لو أبرأ المطلوب بعد موته فرد ورثه يؤخذ برده ١٧٥٩

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٨٤٢- قال أبو حنيفة: إذا ادعى ثذفاً على عبد وأقام البينة عليه بحضرة مولاه ١٧٦١

باب ما قاله زفر

- ١٨٤٣- قال زفر: العبد إذا كفّل عن مولاه بماله ثم عتق فأدى رجوع به على المولى . ١٧٦٢
- ١٨٤٤- قال زفر: من ادعى على آخر أنه كفيل له عن فلان بالث للمدعى عليه ١٧٦٢
- ١٨٤٥- قال زفر: الكفيل يدين مؤجل إذا مات حل الدين ويطالب الوارث بتعجيله ١٧٦٣

باب ما قاله الشافعي

- ١٨٤٦- قال الشافعي: الكفالة بالنفس والأعيان المضحونة باطلة ١٧٦٤

باب جوابات مالك

١٨٤٧- قال مالك: الأصل يبرأ عن الدين بالكفالة ١٧٦٥

كتاب الحوالة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٤٨- قال أبو حنيفة: المحتال عليه إذا أفلسه القاضي بشهادة الشهود ١٧٦٧

باب ما قاله زفر

١٨٤٩- قال زفر: الحوالة غير مبررة ١٧٦٨

١٨٥٠- قال زفر: رجل باع عبداً بالف درهم ثم إن البائع أحال غريباً له على المشتري ... ١٧٦٨

١٨٥١- قال زفر: المحيل إذا مات قبل أداء المحتال عليه المال إلى المحتال له وعلى ١٧٦٩

المحيل ديون ١٧٦٩

باب ما قاله الشافعي

١٨٥٢- قال الشافعي: المحتال عليه إذا مات مفلساً لا يعود الدين إلى ذمة المحيل ١٧٧٠

كتاب الصلح

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٥٣- قال أبو حنيفة: إذا تهايا في غلة عشرين بينهما على أن يأخذ هذا غلة هذا العبد ١٧٧١

شهراً ١٧٧١

١٨٥٤- قال أبو حنيفة: ولو تهايا على ركوب دابة واحدة أو على عنتها أو على ركوب ١٧٧٢

دابتين ١٧٧٢

١٨٥٥- قال أبو حنيفة: المغور والصلح من الجرح أو الجراحة أو الضربة أو الشجة ١٧٧٢

١٨٥٦- قال أبو حنيفة: القصاص إذا كان بين الصغار والكبار فللكبار حق الاستيفاء للحال . ١٧٧٣

١٨٥٧- قال أبو حنيفة: المدبر إذا قتل رجلاً خطأ فصالحه المولى على عبد غير قضاء ... ١٧٧٤

١٨٥٨- قال أبو حنيفة: دين بين رجلين أجل أحدهما نصيبه شهراً لا يصح ١٧٧٥

١٨٥٩- قال أبو حنيفة: إذ أسلم دراهم معدودة في كر حنطة إلى أجل، ثم اصطالحا بعد ١٧٧٥

زمان ١٧٧٥

١٨٦٠- قال أبو حنيفة: إذا غصب عبداً فمات عنده فصالح مولاة على أكثر من قيمته ١٧٧٥

١٨٦١- قال أبو حنيفة: إذا باع عبده من إنسان ثم باعه المشتري من آخر ثم مات ١٧٧٦

١٨٦٢- قال أبو حنيفة: إذا اشترى طعاماً فوجد به عيباً فصالحه على أن راده طعاماً من ١٧٧٦

جنس ١٧٧٦

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٨٦٣- قال أبو يوسف: إذا كان له على رجل ألف درهم فقال: أبرأتك خمسمائة ١٧٧٧

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

١٨٦٤- قال محمد: إذا قال المودع: ضاعت الوديعة، وقال رب المال: استهلكتها ١٧٧٨

باب قول أبي يوسف على خلاف محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٨٦٥- قال أبو يوسف: إذا صالحه على خدمته عبده سنة أو سكنى داره أو زراعه أرضه ١٧٧٩

١٨٦٦- قال أبو يوسف: ولو صالحه على خدمة عبده وسلمه ثم استأجره منه جاز ١٧٨٠

١٨٦٧- قال أبو يوسف: رجل ادعى في شاة دعوى فصالحه على صرفها على أن يجزه ١٧٨٠

للحال ١٧٨٠

١٨٦٨- قال أبو يوسف: رجلان لهما على رجل ألف درهم ثمن مبيع فأتلف عليه ١٧٨١

أحدهما ١٧٨١

١٨٦٩- قال أبو يوسف: إذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على أن أبراه من ١٧٨١

كل ١٧٨١

١٨٧٠- قال أبو يوسف: رجل له مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على مائة درهم ١٧٨٢

وعشرة ١٧٨٢

١٨٧١- قال أبو يوسف: إذا قال المسلمان لذي: إذا أسلمت فأنت الحكم بيتا فأسلم لم ١٧٨٤

بحر حكمه ١٧٨٤

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٨٧٢- قال أبو حنيفة: إذا صالح عن دم عمد على هذين العبدین فإذا أحدهما حر له ١٧٨٤

العبد لا غير ١٧٨٤

باب ما قاله الشافعي

١٨٧٣- قال الشافعي: الصلح عن الإنكار باطل ١٧٨٥

كتاب الرهن

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٧٤- قال أبو حنيفة: إذا رهن عند رجلين شيئاً مما يتسم فوضع أحدهما كله عند ١٧٨٧

الآخر ١٧٨٧

١٨٧٥- قال أبو حنيفة: العدل الذي يوضع الرهن على يده لو كان صغيراً أو كبيراً لا ١٧٨٧

يمقل ١٧٨٧

- ١٨٧٦- قال أبو حنيفة: عبد رهن بألف وقيمته ألفان فقتل رجلاً خطأ فإن شاء الراهن والمرتهن ١٧٨٧
- ١٨٧٧- قال أبو حنيفة: إذا رهن قلب فضة وزنه عشرة وقيمته أقل بدين عشرة فهلك عنده ١٧٨٨
- ١٨٧٨- قال أبو حنيفة: أحد المتضامنين إذا أعار شيئاً لإنسان ليرهنه بدين ١ جبر ١٧٨٩
- ١٨٧٩- قال أبو حنيفة: العبد المرهون إذا جنى على المرتهن أو على ماله ولا فضل في قيمته ١٧٩٠

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٨٠- قال أبو يوسف: إذا اتفق الراهن والمرتهن على الزيادة في الدين على الرهن يجوز ١٧٩٠
- ١٨٨١- قال أبو يوسف: لو ادعى الرهن الواحد رجلاً كل واحد منهما يدعي أنه ارتهنه ١٧٩٠
- ١٨٨٢- قال أبو يوسف: إذا دفع إلى الطالب عيناً وقال أسكه إلى أن أعطيت حنك فهو ودعية ١٧٩١

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٨٣- قال محمد: إذا رهن عند رجل مائة شاء بألف كل شاة عشرة ثم قضى بعضها ١٧٩٢
- ١٨٨٤- قال محمد: إذا رهن قلب فضة وزنه عشرة بعشرة فانكسر عند المرتهن فالراهن بالخيار ١٧٩٢
- ١٨٨٥- قال محمد: إذا رهن عبداً قيمته ألف فقتله عبد قيمته مائة فدفع به قام مقامه ١٧٩٣
- ١٨٨٦- قال أبو يوسف: إذا كان الراهن واحداً والمرتهن اثنين فقال أحد المرتهنين ١٧٩٤
- ١٨٨٧- قال أبو يوسف: رجلاً لكل واحد منهما على رجل ألف درهم فارتعنا منه أرضاً ١٧٩٤
- ١٨٨٨- قال أبو يوسف: حربي مستأمن رهن رهناً بدين عليه عند مسلم أو ذمي أو مستأمن ١٧٩٥

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٨٨٩- قال أبو حنيفة: إذا ارتهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم وقيمته لجودته وصناعته ... ١٧٩٦

باب ما قاله زفر

- ١٨٩٠- قال زفر: والمرتهن إذا أبرأ الراهن عن الدين أو وهبه له والعبد الرهن في يده ١٧٩٩
- ١٨٩١- قال زفر: رجل رهن عبداً بألف عليه فقضى رجل ذلك الدين تطوعاً ثم هلك .. ١٧٩٩
- ١٨٩٢- قال زفر: إذا زاد الراهن رهناً آخر بالدين الأول ورصي به المرتهن لم يجز ١٨٠٠
- ١٨٩٣- قال زفر: إذا أبق عبد الرهن وجعل بالدين ثم عاد ١ لم يعد رهناً بل يكون ١٨٠١
- ١٨٩٤- قال زفر: العبد المرهون إذا كانت قيمته ألف فقتله عبد آخر قيمته مائة ١٨٠١

باب ما قاله الشافعي

- ١٨٩٥- قال الشافعي: حكم الرهن صيرورة للراهن وأحق بتمنه عند البيع وحق المطالبة
بيعه ١٨٠٣
١٨٩٦- قال الشافعي: الراهن إذا أعتق عبده المرهون بطل إعتاقه ١٨٠٤

باب جوابات مالك

- ١٨٩٧- قال مالك: زوائد الرهن لا تدخل في الرهن ١٨٠٦
١٨٩٨- قال مالك: إذا هلك الرهن عند المرتهن وادعى هلاكه ولم يقم عليه بينة فعلبه
فيته ١٨٠٦

كتاب المضاربة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٩٩- قال أبو حنيفة: إذا اشترى بألف المضاربة ثياباً وهي كل رأس المال واستقرض
مائة درهم ١٨٠٧

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٩٠٠- قال أبو يوسف: إذا اقتسم رب المال والمضارب الربح وأخذ رب المال رأس
ماله ١٨٠٨
١٩٠١- قال أبو يوسف: لا تجوز المضاربة بالفلوس ١٨٠٨
١٩٠٢- قال أبو يوسف: ولو دفع إليه ألفاً مضاربة بالنصف يعمل فيه برأيه يعمل فيه ١٨٠٩
١٩٠٣- قال أبو يوسف: إذا استأجر رجلاً عشرة أشهر بأجر معلوم يشتري له الزجر ١٨١٠
١٩٠٤- قال أبو يوسف: إذا دفع إليه بألف درهم مضاربة على أنهما شريكان في الربح ١٨١٠
١٩٠٥- قال أبو يوسف: إذا فسدت المضاربة فللمضارب إذا عمل أجر المثل ١٨١١

باب ما قاله زفر

- ١٩٠٦- قال زفر: إذا اختلف رب المال والمضارب فقال رب المال: أذنت لك بالعمل
في تجارة كذا ١٨١٢
١٩٠٧- قال زفر: ولو اشترى رب المال مال المضاربة من المضارب لا يجوز ١٨١٢
١٩٠٨- قال زفر: المضارب إذا دفع إلى غيره مضاربة ولم يكن قال له رب المال: اعمل
فيه بأهلك ١٨١٣
١٩٠٩- قال زفر: المضارب إذا دفع المال إلى رب المال مضاربة اتفست الأولى ١٨١٣

باب جوابات مالك

- ١٩١٠- قال مالك: المضارب إذا اشترى ما نهاء عن شرائه وبه المال ثم باعه ونصرف فيه ١٨١٤

كتاب المزارعة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٨١٥ - قال أبو حنيفة: المزارعة والمعاملة فاسدتان
 ١٨١٦ - قال أبو حنيفة: إذا كان البذر من قبل رب الأرض وشرط ثلث الخواج لنفسه
 ١٨١٣ - قال أبو حنيفة: ولو شرط على المزارع أنه إن زرع في شهر كذا فله نصف الخارج وإن
 ١٨١٧ - قال أبو حنيفة: إذا قال رب الأرض شرطت لك النصف وقال المزارع لا مل شرطت لي
 ١٨١٧ - قال أبو حنيفة: إذا دفع إلى رجلين أرضاً على أن يزرعاهما ببذرهما على أن لأحدهما
 ١٨١٧ - قال أبو حنيفة: العشر في المزارعة على رب الأرض على قول من يجهز المزارعة
 ١٨١٨ - قال أبو حنيفة: المزارعة إذا فسدت باثني عشرين قفيزاً للعامل والباقي لرب الأرض
 ١٨١٨ - قال أبو حنيفة: إذا غصب أرضاً عشيرة أو خراجية فزرعها فالخارج للغاصب
 ١٨١٩

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٨١٩ - قال أبو يوسف: إذا كان البذر والعمل من أحدهما والأرض والبقير من الآخر جاز
 ١٨٢٠ - قال أبو يوسف: إذا اشترط الحصاد على المزارع فسدت المزارعة من أيهما كان البذر
 ١٨٢١ - قال أبو يوسف: إذا تزوج امرأة على أن تزرع المرأة أرضاً بعينها للزوج هذه السنة
 ١٨٢١

باب جوابات مالك

- ١٨٢٢ - قال مالك: المعاملة إما تصح إذا شرطت النفقات كلها على العامل
 ١٨٢٣ - قال مالك: لا يجوز دفع الأرض مزارعة إلا تيمناً للكرم والأشجار
 ١٨٢٣

كتاب الشرب

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٢٤ - قال أبو حنيفة: لا حريم للنهر
 ١٨٢٥ - قال أبو حنيفة: حريم البئر الناضح أربعون ذراعاً من كل جانب
 ١٨٢٦ - قال أبو حنيفة: كوي النهر المشترك على الشركاء فمن جاوز أرضه سقط عنه
 ١٨٢٧

كتاب الأشربة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٩٢٧- قال أبو حنيفة: العصور لا يصير خمراً حتى يغلي ويشتد ويقذف بالريد ١٩٢٩
١٩٢٨- قال أبو حنيفة: يجوز بيع الباذق وكل شراب محرم سوى الخمر ١٩٢٩
١٩٢٩- قال أبو حنيفة: أمّعة الميتة طاهرة جامدة كانت أو ذاتية ١٩٣٠

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ١٩٣٠- قال محمد: المثلث نبيذ النمر ونبيذ الزبيب قليلها وكثيرها حرام ١٨٣١

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١٩٣١- قال أبو حنيفة: لا يبلغ التعزير أربعين سوطاً ١٨٣٣

كتاب الإكراه

باب قول أبي حنيفة على خلاف صاحبيه

- ١٩٣٢- قال أبو حنيفة: إذا أكره الولي والمرأة على تزويجها بهر فيه غن محاش ثم زال الإكراه ١٨٣٥
١٩٣٣- قال أبو حنيفة: إذا قال لغيره لأتلتك أو لتلقين نفسك في النار أو من الحل ١٨٣٥
١٩٣٤- قال أبو حنيفة: الإكراه لا يثبت إلا من السلطان ١٨٣٦
١٩٣٥- قال أبو حنيفة: المكره على إعتاق نصف عبده إذا أعتق كله فهو مختار ولا ضمان على ١٨٣٦

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ١٩٣٦- قال أبو يوسف: المكره على القتل إذا قتل لا قصاص عليه ولا على المكره ١٨٣٧
١٩٣٧- لو أكرهه على قطع يده بحديدة ففعل ثم المأمور قطع رجله بغير إكراه ١٨٣٧

باب ما تفرد به كل واحد من أصحابنا الثلاثة بقول على حدة

- ١٩٣٨- قال أبو حنيفة: ولو قال لتلقين نفسك من رأس هذا الجبل وإلا قتلتك ١٨٣٨

باب ما قاله زفر

- ١٩٣٩- قال زفر: إذا قال لآخر اقتلني فقتله فعليه القصاص ١٨٣٩
١٩٤٠- قال زفر: المكره على الزنا إذا زنى حد ١٨٣٩

باب ما قاله الشافعي

- ١٩٤١- قال الشافعي: إذا أكره إنساناً على قتل إنسان فقتله يجب القصاص ١٨٤٠

كتاب الحجر

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٤٢- قال أبو حنيفة: الحجر على الحر البالغ العاقل السعيه باطل ١٨٤١

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٩٤٣- قال أبو يوسف: إذا بلغ السفه جاز تصرفه ١٨٤٣

كتاب المأذون

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٤٤- قال أبو حنيفة: الحجر لا يثبت للمأذون إلا بخير اثنين أو واحد عدل ١٨٤٥

١٩٤٥- قال أبو حنيفة: عبد بين اثنين أذنا له في التجارة وأدانه أحدهما مائة ١٨٤٥

١٩٤٦- قال أبو حنيفة: إذا باع المولى من عبده المأذون شيئاً بغين يسير فالبيع فاسد ١٨٤٦

١٩٤٧- قال أبو حنيفة: إقرار المأذون للزوج والوالدين والمولودين باطل ١٨٤٦

١٩٤٨- قال أبو حنيفة: لو استهلك أحد منهم له مالاً معابنة وأقر بقبض ذلك الضمان ١٨٤٦

١٩٤٩- قال أبو حنيفة: لو حجر المأذون وفي يده ألف فأقر بعدما أذن له ثانياً ١٨٤٧

١٩٥٠- قال أبو حنيفة: لو حجر على المأذون وفي يده مال فقال: هذه ودعة فلان عندي ١٨٤٧

١٩٥١- قال أبو حنيفة: المأذون والمكاتب يجوز بيعهما وشرأعهما بما لا يتغابن الناس ١٨٤٧

فيه ١٨٤٧

١٩٥٢- قال أبو حنيفة: وعلى هذا لو اشترى المأذون عبداً بقيمته ثم سمن عبده وازدادت ١٨٤٨

قيمه ١٨٤٨

١٩٥٣- قال أبو حنيفة: ولو اشترى العبد المأذون على أنه بالخيار ثلاثاً فومب له بائة ١٨٤٨

ثمنه ١٨٤٨

١٩٥٤- قال أبو حنيفة: إذا أعتق عبداً من كسب عبده المأذون المدينون لا يعتق عبده ١٨٤٨

١٩٥٥- قال أبو حنيفة: ولو قتل المولى عبد عبده المأذون المدينون فعليه قيمته في ثلاث ١٨٤٨

سنتين ١٨٤٨

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٩٥٦- قال أبو يوسف: إذا اشترى العبد المأذون جارية بألف وقبضها ولم ينقد الثمن ١٨٥٠

حتى وميها ١٨٥٠

باب ما قاله زفر

١٩٥٧- قال زفر: المأذون في النزع لا يكون مأذوناً إلا في ذلك النوع ١٨٥١

١٩٥٨- قال زفر: إذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت لا يصير مأذوناً ١٨٥١

- ١٩٥٩- قال زفر: إذا قال: أذنت لك في التجارة شهراً يقتصر عليه ١٨٥٢
 ١٩٦٠- قال زفر: إذا أذن لأمته في التجارة ثم استولدها لا تنحجر ١٨٥٢
 ١٩٦١- قال زفر: الصبي المحجور العاقل إذا باع ماله بغير إذن وليه ثم بلغ فأجازه ١٨٥٢
 ١٩٦٢- قال زفر: العبد المأذون المدين إذا وهب له هبة أو تصدق عليه بصدقة ١٨٥٣
 ١٩٦٣- قال زفر: إذا كان على العبد المأذون ألف درهم حال وألف مؤجل ١٨٥٣

باب ما قاله الشافعي

- ١٩٦٤- قال الشافعي: مسألة الإذن في النوع وسألة سكوت المولى ١٨٥٥
 ١٩٦٥- قال الشافعي: ربة العبد المأذون إذا صارت مستفركة بالديون لا يباع فيها ١٨٥٥
 ١٩٦٦- قال الشافعي: ولو أجر المأذون نفسه لا يجوز ١٨٥٥
 ١٩٦٧- قال الشافعي: إذا أذن الأب والوصي للصبي العاقل لا يصح ١٨٥٦

كتاب الديات

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٩٦٨- قال أبو حنيفة: الدية تحب من ثلاثة أشياء من الإبل والذهب والذهب والفضة .. ١٨٥٧
 ١٩٦٩- قال أبو حنيفة: إذا قطع كفاً فيها أصعب أو أصعب أو أصعبان أو مفصل واحد ١٨٥٧
 ١٩٧٠- قال أبو حنيفة: إذا قطع أصعب فثلث الأخرى بحنيتها أو قطع يده اليمنى فثلث اليسرى ١٨٥٨
 ١٩٧١- قال أبو حنيفة: إذا ضرب سن إنسان فاصفرت ففعله قدر أرشها ١٨٥٩
 ١٩٧٢- قال أبو حنيفة: القتل إذا وجد في محلة ووليه ادعى على غيرهم وشهد به أهل المحلة لا يقتل ١٨٦٠
 ١٩٧٣- قال أبو حنيفة: إذا وجد الإنسان قتيلاً في دار نفسه فعلى عاقلته الدية ١٨٦٠
 ١٩٧٤- قال أبو حنيفة: من له القصاص في الطرف إذا استوفى فسرى إلى النفس ومات ١٨٦١
 ١٩٧٥- قال أبو حنيفة: من له القصاص في النفس إذا قطع طرف من عليه القصاص غفا .. ١٨٦٢
 ١٩٧٦- قال أبو حنيفة: القتل بالمشغل والخنق والتفريق والإلقاء من شاق الجبل لا يوجب القصاص ١٨٦٢
 ١٩٧٧- قال أبو حنيفة: إذا قطع يد إنسان عمداً ثم قتله عمداً فللمولى أن يقطع يده ثم يفتله ١٨٦٣
 ١٩٧٨- قال أبو حنيفة: الابن إذا ادعى دم أبيه على رجل وأخوه غالب وأقام البينة أنه قتل أمه ١٨٦٣
 ١٩٧٩- قال أبو حنيفة: شهرد القصاص إذا رجعوا بعد الاستيفاء ورجع الولي أيضاً ١٨٦٤
 ١٩٨٠- قال أبو حنيفة: من بسط حصيراً في مسجد أو علق فيه فتديلاً أو بنى فيه بناء ١٨٦٥

- ١٩٨١- قال أبو حنيفة: إذا قعد الرجل في مسجد حيه أو نام أو قام فيه في غير صلاة أو
 ١٨٦٥ مر فيه
 ١٩٨٢- قال أبو حنيفة: من حفر بئرًا على قارعة الطريق فوقع فيه إنسان فمات
 ١٩٨٣- قال أبو حنيفة: إذا جنى عبد إنسان جناية فاختر المولى إمساكه وليس عنده ما
 ١٨٦٦ يؤدي
 ١٩٨٤- قال أبو حنيفة: عبد حفر بئرًا على قارعة الطريق فوقع فيها إنسان ومات
 ١٩٨٥- قال أبو حنيفة: جناية المذموم على مولاة وعلى مال مولاة معتبرة
 ١٩٨٦- قال أبو حنيفة: مدير قتل رجلين أحدهما خطأ والآخر عمدًا وكان للعمد وليان ...

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٩٨٧- قال أبو يوسف: إذا وجد قتل في محلة فإن أهل المحلة يحلفون بخمسين يمينًا
 ١٨٧٣ ثم يثرون
 ١٩٨٨- قال أبو يوسف: إذا كان في المحلة أصحاب المخطط والمشترون والسكان فالكل
 ١٨٧٣ سواء
 ١٩٨٩- قال أبو يوسف: العبد إذا قتل خطأ وقيمته أكثر من عشرة آلاف تجب قيمته بالغة
 ١٨٧٤ ما بلغت
 ١٩٩٠- قال أبو يوسف: إذا جرح العبد رجلًا فخوصم فيه المولى فأعطى الأرض
 ١٩٩١- قال أبو يوسف: عبيد بين اثنين قتل مولى لهما فمعا أحد مولييه

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٩٩٢- قال محمد: في قتل شبه العمد الدية المغلطة واختلفوا في تفسيرها
 ١٩٩٣- قال محمد: رجل قطع يميني رجلين قطعت يمينيه لهما وغرم لهما دية بينهما
 ١٩٩٤- قال محمد: رجل غصب عبدًا قتل عنده قتيلًا خطأ ثم رده إلى المولى
 ١٩٩٥- قال محمد: رجل قطع يد عبد عمدًا فأعتقه مولاة فمات العبد من ذلك القطع ...
 ١٩٩٦- قال محمد: لو قطع يد مسلم ثم ارتد المقطوع ثم أسلم ثم مات من القطع ففيه
 ١٨٨٠ أرض اليد
 ١٩٩٧- قال محمد: لو حفر بئرًا على قارعة الطريق فوقع فيها إنسان ومات حورعًا فضمن .

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٩٩٨- قال أبو يوسف: إذا وجد القاتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشرينها أحد
 ١٩٩٩- قال أبو يوسف: رجل حفر بئرًا على قارعة الطريق فوقع فيها رجل فمات بآثر
 ١٨٨١ والآخر

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

٢٠٠٠- قال أبو حيفة: عبد مشترى قتله إنسان عمدًا قبل القبض فالمشترى إن أجاز البيع ١٨٨٣

باب ما قاله زفر

- ٢٠٠١- قال زفر: إذا شجه موضحة فذهب بها عقده وذاك خطأ وزهر بكمال الدية ١٨٨٤
- ٢٠٠٢- قال زفر: المقتول إذا وجد في نهر عظيم كالفرات يجري به الماء فالقسامة والدية ١٨٨٤
- ٢٠٠٣- قال زفر: الصلح عن دم العمد في مرض الموت يعتبر من ثلث المال وعندنا يعتبر من جميع ١٨٨٥
- ٢٠٠٤- قال زفر: دم بين رجلين عفا أحدهما ولم يعلم الآخر فقتله على وجه القصاص فلعنه القصاص ١٨٨٥
- ٢٠٠٥- قال زفر: العبد إذا جنى حياة موجبة للدفع أو الفداء فأجره مولاه بعد العلم به ... ١٨٨٥
- ٢٠٠٦- قال زفر: مولى الجاني إذا أقر أن العبد لفلان بعد العلم بالجناية فهو اختيار للفداء ١٨٨٦
- ٢٠٠٧- قال زفر: إذا قال لعمدته إن قتلت فلانًا فأنت حر فضره بالسيف أو بالعصا أو بالسوط ١٨٨٦
- ٢٠٠٨- قال زفر: المكاتب إذا قتل اثنين ولم يكن القاضي قضى بالقيمة لأول حتى قتل الثاني ١٨٨٦

باب ما قاله الشافعي

- ٢٠٠٩- قال الشافعي: القتل العمد يوجب الكفارة ١٨٨٨
- ٢٠١٠- قال الشافعي: موجب القتل العمد القصاص أو الدية والولي بالخيار ١٨٨٨
- ٢٠١١- قال الشافعي: الأب والأجنبي إذا اشتركا في قتل الابن يجب القصاص على الشريك ١٨٨٩
- ٢٠١٢- قال الشافعي: الصبي والمجنون إذا قتل إنسان عمدًا لا قصاص عليه ١٨٩٠
- ٢٠١٣- قال الشافعي: الواحد لا يقتل بالجماعة اكفاءة غير إنه إن قتلهم على التعاقب يقتل بالأول ١٨٩١
- ٢٠١٤- قال الشافعي: الأيدي تقطع بيد واحدة وعندنا لا تقطع ١٨٩٢
- ٢٠١٥- قال الشافعي: إذا حلق لحية الحر وحاجبيه وأشفا عينيه في هذا كله حكومة عدل ١٨٩٢
- ٢٠١٦- قال الشافعي: في ذكر الخصي والعنين دية كاملة ١٨٩٣
- ٢٠١٧- قال الشافعي: القصاص يتوفى بما قتل به الأول حتى لو قطع يده فمات منه ١٨٩٣
- ٢٠١٨- قال الشافعي: إذا ضرب إنسانًا بالسوط الصغير ووالى في الضرب حتى مات يجب عليه ١٨٩٤

- ٢٠١٩- قال الشافعي: العبد إذا قطع يد عبد عمداً أو الرجل الحر إذا قطع يد امرأة حرة .. ١٨٩٤
- ٢٠٢٠- قال الشافعي: الحر لا يقتل بالعبد .. ١٨٩٥
- ٢٠٢١- قال الشافعي: المسلم لا يقتل بالذمي .. ١٨٩٥
- ٢٠٢٢- قال الشافعي: إذا وجد الرجل قتيلاً في محلة قوم إن كان بين القتل وبين أهل المحلة عداوة .. ١٨٩٦
- ٢٠٢٣- قال الشافعي: إذا اصطدم الفارسان أو الراجلان فقتل كل واحد منهما صاحبه .. ١٨٩٨
- ٢٠٢٤- قال الشافعي: شهيد القصاص الولي المستوفي للقصاص إذا رحعوا وقالوا نعمتنا ... ١٨٩٩
- ٢٠٢٥- قال الشافعي: الدية اثنا عشر ألف درهم .. ١٨٩٩
- ٢٠٢٦- قال الشافعي: دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم وهي أربعة آلاف درهم ... ١٩٠٠
- ٢٠٢٧- قال الشافعي: غرة الحنين للآم .. ١٩٠١
- ٢٠٢٨- قال الشافعي: وفيه (الجنين) الكفارة .. ١٩٠١
- ٢٠٢٩- قال الشافعي: في جنين الأمة عشر قيمة الأم কিما كان .. ١٩٠٢
- ٢٠٣٠- قال الشافعي: ويجب الأرض في الخطأ على العاقلة وإن كان أقل من خمسمائة .. ١٩٠٣
- ٢٠٣١- قال الشافعي: الجمل إذا صال على إنسان فقتله المصول عليه لا يجب عليه الضمان .. ١٩٠٣

باب جولات مالك

- ٢٠٣٢- قال مالك: القتل نزعان عمد وخطأ فأما شبه العمد فليس بنوع ثالث .. ١٩٠٤
- ٢٠٣٣- قال مالك: دية المسلم اثنا عشر ودية الذمي نصفها .. ١٩٠٤
- ٢٠٣٤- قال مالك: الأب إذا قتل ابنه ضرباً بالسيف فلا قصاص عليه ولو قتله ذبحاً عليه ١٩٠٥
- ٢٠٣٥- قال مالك: لا يرث أحد الزوجين من دية الآخر .. ١٩٠٦
- ٢٠٣٦- قال مالك: إذا وجد قتل في محنة وادعى وارثه على واحد من أهل المحلة أنه قتله عمداً .. ١٩٠٧

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٢٠٣٧- قال أبو حنيفة: إذا أعتق عبداً في مرض موته ثم إن هذا العبد قتل مولاه .. ١٩٠٩
- ٢٠٣٨- قال أبو حنيفة: إذا مات وترك مديراً لا مال له غيره فقتل هذا المدير إنساناً .. ١٩٠٩
- ٢٠٣٩- قال أبو حنيفة: رجل اشترى داراً فلم يقبضها حتى وجد فيها قتيلاً .. ١٩٠٩
- ٢٠٤٠- قال أبو حنيفة: دار بين ثلاثة نفر حفر أحدهما فيها بئراً أو بني حائطاً .. ١٩١٠
- ٢٠٤١- قال أبو حنيفة: ولو رمى سهماً إلى مسلم فارتد المرمي إليه ثم أصابه سهم .. ١٩١١
- ٢٠٤٢- قال أبو حنيفة: إذا رمى إلى عبد بسهم فأعتق المولى العبد ثم وقع به السهم فمات .. ١٩١١
- ٢٠٤٣- قال أبو حنيفة: الأب والوصي إذا أدب الابن الصغير بالضرب فمات ضمن .. ١٩١٢

كتاب الخشى

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

٢٠٤٤- قال أبو حنيفة: الخشى يحكم بماله ١٩١٣

كتاب الوصايا

باب قول أبي حنيفة على خلاف صاحبيه

- ٢٠٤٥- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لأقربائه يشترط فيه خمس شرائط وهي ١٩١٥
- ٢٠٤٦- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لإنسان بثلث ماله ولآخر بنصف ماله ولم يجز الورثة
والثالث ١٩١٦
- ٢٠٤٧- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لرجل بثلث ثلاثة أعيد ما عينهم ثم مات اثنان منهم ١٩١٧
- ٢٠٤٨- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لإنسان بسيف قيمته مائة ولآخر بسدس ماله وله ١٩١٧
- ٢٠٤٩- قال أبو حنيفة: ولو كان أوصى بثلث المال لآخر فقد اجتمع في السلف ثلاث
وصايا ١٩١٨
- ٢٠٥٠- قال أبو حنيفة: ولو أوصى لإنسان بجميع ماله ولآخر بثلث ماله فإن لم تجز
الورثة ١٩٢١
- ٢٠٥١- قال أبو حنيفة: وكذلك لو أوصى له بجميع ماله ولآخر بنصف ماله، ولآخر
بثلث ماله ١٩٢٢
- ٢٠٥٢- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لرجل بنصف ماله ولآخر بثلثه ولآخر بربعه ولم تجز
الورثة ١٩٢٣
- ٢٠٥٣- قال أبو حنيفة: رجل أوصى بظهر دابته في سبيل الله لا يجوز ١٩٢٥
- ٢٠٥٤- قال أبو حنيفة: رجل أوصى لعبده بثلث ماله صحت الوصية له وعق ثلثه ١٩٢٥
- ٢٠٥٥- قال أبو حنيفة: المريض إذا باع عبداً أو اشترى بغيره وأعتق عبداً إن بدأ بالمحابة ١٩٢٦
- ٢٠٥٦- قال أبو حنيفة: فلو كانت محابة ثم عتق ثم محابة فنصف الثلث للمحابة الأولى ١٩٢٧
- ٢٠٥٧- قال أبو حنيفة: ولو أعتق ثم حابى ثم أعتق فالثلث بين العتق الأول وبين المحابة ١٩٢٧
- ٢٠٥٨- قال أبو حنيفة: إذا اشترى ابنه في مرض موته بألف درهم وهي قيمته وله ألفان
سواء ١٩٢٧
- ٢٠٥٩- قال أبو حنيفة: ولو أن المريض أعتق عبداً آخر يساوي ألف درهم ولا مال له
غير هذين ١٩٢٨
- ٢٠٦٠- قال أبو حنيفة: ولو اشترى ابنه بألف درهم وقيمة خمسمائة وأعتق عبداً آخر له .. ١٩٢٨
- ٢٠٦١- قال أبو حنيفة: إذا أعتق أمته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وليعتها ألف ... ١٩٢٩
- ٢٠٦٢- قال أبو حنيفة: رجل أوصى بأن يشترى بكل ماله عبد يعتق عنه ولم يجز الورثة

- بطلت ١٩٣٠
- ٢٠٦٣- قال أبو حنيفة: إذا أوصى إلى عبد نفسه والوارث كثير وفي الورثة صغار وكبار ... ١٩٣٠
- ٢٠٦٤- قال أبو حنيفة: الوصي إذا بع ما من نفسه من اليتيم أو اشترى ماله لنفسه جاز إذا .. ١٩٣١
- ٢٠٦٥- قال أبو حنيفة: الورثة كلهم إذا كانوا كبارًا حضورًا ولا دين ولا وصية فليس للوصي ١٩٣١
- ٢٠٦٦- قال أبو حنيفة: إذا كان على الميت دين وأوصى بوصية وهي دراهم أو دنانير ولا دراهم ١٩٣٢
- ٢٠٦٧- قال أبو حنيفة: الرصي إذا حصره الموت فأوصى إلى رجل في تركته نفسه صح وصار وصيًا ١٩٣٢
- ٢٠٦٨- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لرجل بجارية ثم مات الموصي فولدت الجارية أولادًا أو اكتست ١٩٣٣
- ٢٠٦٩- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لأهل فلان فأهله زوجته ١٩٣٣
- ٢٠٧٠- قال أبو حنيفة: إذا أوصى له بسهم فله أدنى سهام الورثة ١٩٣٤
- ٢٠٧١- قال أبو حنيفة: إذا أوصى ذمي بأرض له ثبني يعة أو كنيسة أو بيت نار ١٩٣٤

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ٢٠٧٢- قال أبو يوسف: إذا أوصى لقاتله وأجازت الورثة لا يجوز ١٩٣٦
- ٢٠٧٣- قال أبو يوسف: رجلان شهد، يدين على الميت لرجلين ثم شهد المشهود لهما .. ١٩٣٦
- ٢٠٧٤- قال أبو يوسف: إذا أوصى إلى رجلين يتفرد كل واحد منهما بالتصرف ١٩٣٧

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ٢٠٧٥- قال محمد: إذا أوصى لذري قرابته يدخل فيه الجد وولد الولد ١٩٣٨
- ٢٠٧٦- قال محمد: ولو قال: ثلث مالي لفلان والمساكين ثلثه لفلان وثناء للمساكين ... ١٩٣٨
- ٢٠٧٧- قال محمد: إذا أوصى إلى رجل في المال العين وإلى آخر في نقاضي الدين ١٩٣٩

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ٢٠٧٨- قال أبو حنيفة: إذا أوصى بسكنى داره لرجل ولا مال له غيرها ١٩٤٠

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ٢٠٧٩- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لجيراته فغير للملازين ١٩٤١

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ٢٠٨٠- قال أبو يوسف: إذا أوصى لرجل بخاتم وفسه لآخر في عقد واحد ١٩٤٢
- ٢٠٨١- قال أبو يوسف: ولو أوصى بشيء لإنسان ثم جحد تلك الوصية ١٩٤٢
- ٢٠٨٢- قال أبو يوسف: إذا أوصى لبني فلان وفلان أب أولاد ذكور وإبنات ١٩٤٣

- ٢٠٨٣- قال أبو يوسف: ولو أوصى لمواليه وله موالى الأب ومات أبوه وورث ولاهم .. ١٩٤٤
 ٢٠٨٤- قال أبو يوسف: رجل له ثلاثة بنين أوصى لرجل يمثل نصيب أحدهم ١٩٤٤
 ٢٠٨٥- قال أبو يوسف: إذا قال الرجل أوصيت للمسجد فهي باطلة إلا أن يقول يفتن ١٩٤٥
 ٢٠٨٦- قال أبو يوسف: لو أوصى بثلاث ماله في سبيل الله فسبيل الله هو الغزو ١٩٤٦
 ٢٠٨٧- قال أبو يوسف: إذا قال الوصي أدبت خراج الصبي أو قال: ابن عبده ١٩٤٦

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ٢٠٨٨- قال أبو حنيفة: إذا أوصى بأن يباع عبده من فلان بألف درهم وقيمته ألف ١٩٤٨
 ٢٠٨٩- قال أبو حنيفة: إذا قال الرجل في صحتي لامرأته ولعبيده امرأتي طالق أو عيدي حر ١٩٤٩
 ٢٠٩٠- قال أبو حنيفة: إذا قال: أوصيت بثلاث مالى لفلان أو لفلان فالوصية باطلة ١٩٥٠

باب ما قاله زفر

- ٢٠٩١- قال زفر: إذا أوصى لرجل بثلاث هذه الغنم يعنيها ثم مات ثم ملك ثلثا هذه الغنم ١٩٥٢
 ٢٠٩٢- قال زفر: إذا أقر بدين لأجنبية ثم تزوجها ثم مات ١٩٥٢
 ٢٠٩٣- قال زفر: المريض مرض الموت إذا حصل منه حمامة وعق والثلاث لا يسمها .. ١٩٥٣
 ٢٠٩٤- قال زفر: إذا اشترى الأب مال ابنه الصغير لنفسه من نفسه يمثل تيسه ١٩٥٣
 ٢٠٩٥- قال زفر: رجل مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقسموها وأخذ ١٩٥٣
 ٢٠٩٦- قال زفر: إذا أوصى بثلاث ماله لمواليه دخل فيه موالى وموالى أبيه ١٩٥٤
 ٢٠٩٧- قال زفر: رجل أوصى إلى رجل فقال في غيبته في حياته أو بعد مماته لا أقل .. ١٩٥٤
 ٢٠٩٨- قال زفر: إذا أوصى لرجل بثلاث ماله فقال في حياته لا أقل لا يجوز قبله بعد .. ١٩٥٤
 ٢٠٩٩- قال زفر: إذا أوصى لرجل بابنه ومات الموصى ١٩٥٥

باب ما قاله الشافعي

- ٢١٠٠- قال الشافعي: المريض مرض الموت إذا قضى دين بعض الغرماء دون البعض ثم مات ١٩٥٦
 ٢١٠١- قال الشافعي: ليس للوصي أن يوصي إلى غيره ١٩٥٦
 ٢١٠٢- قال الشافعي: إذا أوصى بكل ماله، ولا وارث له؛ لا يصح إلا بقدر الثلث ١٩٥٧
 ٢١٠٣- قال الشافعي: وصية الصبي بالقرب صحيحة ١٩٥٧
 ٢١٠٤- قال الشافعي: الوصية لقاتله جائزة ١٩٥٨
 ٢١٠٥- قال الشافعي: الموصى له بالمنفعة إذا مات صارت المنفعة بين ورثته ١٩٥٨
 ٢١٠٦- قال الشافعي: من اعتقل لسانه فأوصى بالإبادة تعتبر إشارته ١٩٥٩

باب جوايات مالك

- ٢١٠٧- قال مالك: الحامل بعد ستة أشهر حكمها حكم المريض مرض الموت ١٩٦٠
٢١٠٨- قال مالك: الورثة إذا أحازوا تبرع المورث في مرضه ليس لهم إبطاله بعد موته ... ١٩٦٠

كتاب الفرائض

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٢١٠٩- قال أبو حنيفة: الجد يحجب الأخوة والأخوات ١٩٦٣

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ٢١١٠- قال محمد: إذا اخلفت الأبدان والأبواء والأجداد في ذوي الأرحام ١٩٦٥
٢١١١- قال محمد: إذا اجتمعت جدتان أحدهما ذات قرأتين وهي أم الأم وهي مع ... ١٩٦٥

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ٢١١٢- قال أبو يوسف: قال الشعبي: الخنثى المشكل يرث نصف نصيب الذكر ونصف الأنثى ١٩٦٧

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ٢١١٣- قال أبو حنيفة: الحمل يرث ويوقف حقه فإن مات وترك إبيين وأم ولد حامل ١٩٦٩

باب ما قلله الشافعي

- ٢١١٤- قال الشافعي: إذا بقي بعد سهام الورثة من أصحاب الفرائض شيء ولا عصة للبيت ١٩٧٠
٢١١٥- قال الشافعي: ذؤ الأرحام لا يرثون أصلاً ١٩٧٠
٢١١٦- قال الشافعي: المجوسي إذا اجتمع فيه قرأتان أو أكثر يرث بأقوامهما ١٩٧١
٢١١٧- قال الشافعي: امرأة ماتت وترك زوجها وأباً وأخوين لأب وأم وأخوين لأم ١٩٧٢

باب جوايات مالك

- ٢١١٨- قال مالك: إذا أقر بعض الورثة بوارث آخر وكذبه الباقرن يقسم نصيب المقر بينهما ١٩٧٤

كتاب الكراهية

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٢١١٩- قال أبو حنيفة: توسد الحرير وإفترشه مباح للرجال ١٩٧٧
٢١٢٠- قال أبو حنيفة: ليس الحرير الخاص في الحرب يكره ١٩٧٨
٢١٢١- قال أبو حنيفة: بشد الأسان بالنفصة ولا يشدها بالذهب ١٩٧٨

٢١٢٢- قال أبو حنيفة: لا احتكار فيما اشتراه من الرماتين ١٩٧٩

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

٢١٢٣- قال أبو يوسف: لا بأس أن يدعو بما روي: أسألك بمعتقد العز من عرشك ١٩٨٠

٢١٢٤- قال أبو يوسف: لا يكره للرجل أن يقبل قم الرجل أو يده أو شيئاً منه ١٩٩٠

٢١٢٥- قال أبو يوسف: يجوز بيع أراضي مكة ١٩٩١

باب ما قاله الشافعي

٢١٢٦- قال الشافعي: لا بأس باللعب بالشطرنج بغير القمار ١٩٨٢

٢١٢٧- قال الشافعي: لا يحوز بيع الروث ١٩٨٢

٢١٢٨- قال الشافعي: يمنع الذمي عن دخول المسجد الحرام ١٩٨٣

٢١٢٩- قال الشافعي: العقيقة وهي التي تذبح للولادة سنة ١٩٨٤

باب جوابات مالك

٢١٣٠- قال مالك: شعر الميت طاهر ١٩٨٥

٢١٣١- قال مالك: يمنع الذمي عن دخول كل مسجد ١٩٨٥

ثاني عشر: فهرس القسم الدراسي والكتب والأبواب

القسم الدراسي

٥	تمهيد
	الفصل الأول:
٧	التعريف بالمذهب الحنفي
٩	أصول مذهب الإمام أبي حنيفة
١٣	طبقات الفقهاء عند الحنفية
١٥	طبقات المسائل
١٦	ترتيب الفتاوى على هذه الأقوال
١٦	أسباب الاختلافات الفقهية
	الفصل الثاني:
١٩	التعريف بالمؤلف وبرايي ومرتب الكتاب
١٩	أولاً: المؤلف حياته وفقهه
١٩	شيوخه
٢١	تلاميذه
	مؤلفاته:
٢٢	١- مؤلفاته الفقهية
٢٣	٢- في المواعظ والأدب
٢٣	٣- في العقائد
٢٤	٤- كتب أخرى
٢٤	وفاته
٢٥	ثانياً: ترجمة راوي ومرتب الكتاب
٢٦	نسبه - مولده - حياته وفقهه
٢٨	شيوخه - تلاميذه - مؤلفاته
	الفصل الثالث:
	المبحث الأول:
٢٩	التعريف بالكتاب

٢٩	أهم معيرات الكتاب
٣١	معض الملاحظات على الكتاب
	المبحث الثاني:
٣٣	نسة الكتاب إلى مؤلفه
	المبحث الثالث:
٣٧	في تسمية هذا الكتاب بحصر الدلائل وقصر المسائل
	المبحث الرابع:
٣٨	في علاقة هذا الكتاب بشرح المنظومة
	الفصل الرابع:
	وصف النسخ المخطوطة وعملي في الكتاب
٣٩	أولاً: وصف النسخ المخطوطة
٣٩	١- نسخة مكتبة باريس
٤٠	٢- نسخة مكتبة متحف الآثار
٤٠	٣- نسخة مكتبة بايزيد
٤١	٤- نسخة دار الكتب المصرية
٤٢	٥- نسخة دار الكتب المصرية أيضاً
٤٢	٦- نسخة مكتبة تشستر بيتي
٤٣	٧- نسخة مكتبة ولي الدين جار الله
٤٣	٨- نسخة المكتبة العثمانية
٤٤	ثانياً عملي في الكتاب
	نماذج من المخطوطات
٤٧	صفحة العنوان من نسخة الأصل
٤٨	الورقة ٣١٩ من نسخة الأصل
٤٩	الورقة الأخيرة من نسخة الأصل
٥٠	صفحة العنوان من نسخة (أ)
٥١	الورقة الأولى من نسخة (أ)
٥٢	الورقة الأخيرة من نسخة (أ)
٥٣	الورقة الأولى من نسخة (ك)
٥٤	الورقة الأخيرة من نسخة (ك)
٥٥	الورقة الأولى من نسخة (ط)
٥٦	الورقة الأخيرة من نسخة (ط)
٥٧	صفحة العنوان من نسخة (ش)

٥٨ الورقة الأولى من نسخة (ش)
٥٩ صفحة العنوان من نسخة (ح)
٦٠ الورقة الأولى من نسخة (ح)
٦١ الورقة الأخيرة مكن نسخة (ح)
٦٢ صفحة العنوان من نسخة (ق)
٦٣ الورقة الأولى من نسخة (ق)
٦٤ الورقة الأخيرة من نسخة (ق)
٦٥ صفحة العنوان من نسخة (ز)
٦٦ الورقة الأولى من نسخة (ز)
٦٧ الورقة الأخيرة من نسخة (ز)

القسم التحقيقي

٦٩ مقدمة المؤلف
----	--------------------

كتاب الصلاة

٧١ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه
١٤٧ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه
٢٠٣ باب قول محمد على خلاف قول صاحبه
٢٤٠ باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه
٢٤٤ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه
٢٤٩ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
٢٦٨ باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
٢٨٠ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
٣٢١ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
٥٣٣ باب جوابات مالك بن أنس

كتاب الزكاة

٥٧٣ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه
٥٩٠ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه
٦٠٠ باب قول محمد على خلاف قول صاحبه
٦٠٣ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
٦٠٨ باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
٦١١ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة

٦١٨	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
٦٤١	باب جوابات مالك بن أنس

كتاب الصوم

٦٤٦	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
٦٥٢	باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
٦٥٨	باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
٦٦٠	باب قول أبي يوسف على خلاف محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
٦٦٥	باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
٦٦٧	باب قول زمر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
٦٧٤	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
٦٩٩	باب جوابات مالك بن أنس

كتاب المناسك

٧١١	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
٧٣٠	باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
٧٣٦	باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
٧٤٣	باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه
٧٤٥	باب قول أبي يوسف على خلاف محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
٧٤٧	باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
٧٤٨	باب قول زمر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
٧٦٠	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
٨١٧	باب جوابات مالك بن أنس

كتاب النكاح

٨٢٧	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
٨٥٣	باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
٨٦٦	باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
٨٧٥	باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه
٨٧٨	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه
٨٨٢	باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
٨٨٦	باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
٨٩٢	باب قول زمر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
٩٠٩	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

٩٤٨	مسائل الرضع
٩٥٤	باب جوابات مالك بن أنس

كتاب الطلاق

٩٦١	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه
٩٩٠	باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه
١٠٠٠	باب قول محمد على خلاف قول صاحبه
١٠١١	باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه
١٠١٢	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه
١٠١٣	باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
١٠١٧	باب ما انفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
١٠٢٢	باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
١٠٤٢	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
١٠٦٩	باب جوابات مالك بن أنس

كتاب العتاق

١٠٧٧	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه
١٠٩٣	باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه
١٠٩٩	باب قول محمد على خلاف قول صاحبه
١١٠٣	باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه
١١٠٥	باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
١١٠٧	باب ما انفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
١١١١	باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
١١١٧	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

كتاب المكاتب

١١٢٥	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه
١١٢٧	باب قول محمد على خلاف قول صاحبه
١١٢٩	باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
١١٣٠	باب ما انفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
١١٣١	باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة

كتاب الولايات

١١٣٣	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه
------	--

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه ١١٣٥

كتاب الأيمان

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه	١١٣٧
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه	١١٤٧
باب قول محمد على خلاف قول صاحبه	١١٥٣
باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه	١١٥٩
باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه	١١٥٩
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه	١١٦١
باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة	١١٦٧
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة	١١٦٩
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا	١١٧٣
باب جوابات مالك بن أنس	١١٨٣

كتاب الحدود

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه	١١٨٥
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه	١١٩٤
باب قول محمد على خلاف قول صاحبه	١١٩٩
باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه	١٢٠٥
باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه	١٢٠٦
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه	١٢٠٧
باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة	١٢٠٨
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة	١٢٠٩
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا	١٢١٣
باب جوابات مالك بن أنس	١٢٢٩

كتاب السرقة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه	١٢٣١
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه	١٢٣٦
باب قول محمد على خلاف قول صاحبه	١٢٤٢
باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه	١٢٤٣
باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه	١٢٤٤
باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة	١٢٤٥
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة	١٢٤٧

١٢٤٩	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
١٢٥٨	باب جوابات مالك بن أنس

كتاب السير

١٢٦١	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
١٢٦٨	باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
١٢٧٠	باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
١٢٧٢	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه
١٢٧٤	باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
١٢٧٧	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
١٣٠٠	باب جوابات مالك بن أنس

كتاب الاستحسان

١٣٠١	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه
١٣٠٢	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

كتاب التحري

١٣٠١	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه
١٣٠٢	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

كتاب اللقيط

١٣٠٧	باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
١٣٠٨	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
١٣٠٩	باب جوابات مالك بن أنس

كتاب اللقطة

١٣١١	باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
١٣١٢	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
١٣١٣	باب جوابات مالك بن أنس

كتاب المفقود

١٣١٥	باب جوابات مالك بن أنس
------	------------------------------

كتاب الإباق

١٣١٧	باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
١٣١٩	باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣٢٠

كتاب الغصب

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٣٢١
باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٣٢٥
باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه ١٣٢٧
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٣٢٨
باب ما انفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٣٣٠
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣٣٢
باب جوابات مالك بن أنس ١٣٣٧

كتاب الوديعة

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٣٣٩
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٣٤٢
باب ما انفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٣٤٤
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٣٤٦
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣٤٧
باب جوابات مالك بن أنس ١٣٤٩

كتاب العارية

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٣٥١
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٣٥٢
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٣٥٣
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣٥٥

كتاب الشركة

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٣٥٧
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٣٦١
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٣٦٢
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٣٦٦
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣٦٨

كتاب الصيد

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٣٧٣
باب ما انفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٣٧٧

١٣٨٠	باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
١٣٩٢	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
١٣٩٥	باب جوابات مالك بن أنس ..

كتاب الوقف

١٤٠٧	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه
١٤٠٩	باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه
١٤١١	باب قول محمد على خلاف قول صاحبه
١٤١٢	باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
١٤١٥	باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
١٤١٩	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
١٤٢٢	باب جوابات مالك بن أنس

كتاب البيوع

١٤٢٥	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه
١٤٥٩	باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه
١٤٧٥	باب قول محمد على خلاف قول صاحبه
١٤٨٤	باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه
١٤٨٧	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه
١٤٩١	باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
١٤٩٩	باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
١٥٠٨	باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
١٥٢١	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
١٥٤٣	باب جوابات مالك بن أنس

كتاب الصرف

١٥٥١	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه
١٥٥٥	باب قول محمد على خلاف قول صاحبه
١٥٥٧	باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
١٥٥٨	باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
١٥٥٩	باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
١٥٦١	باب جوابات مالك بن أنس

كتاب الشفعة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه	١٥٦٣
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه	١٥٦٧
باب قول محمد على خلاف قول صاحبه	١٥٧٠
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه	١٥٧١
باب ما انفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة	١٥٧٤
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة	١٥٧٦
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ..	١٥٧٨
باب جوابات مالك بن أنس ..	١٥٨٢

كتاب القسمة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه	١٥٨٥
باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه	١٥٩٠
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه	١٥٩١
باب ما انفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة	١٥٩٣

كتب الإجازات

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه	١٩٩٥
باب قول محمد على خلاف قول صاحبه	١٦٠٦
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه	١٦٠٧
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة	١٦١٠
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا	١٦١٥
باب جوابات مالك	١٦٢٠

كتاب أدب القاضي

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه	١٦٢١
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا	١٦٢٦

كتاب الشهادات

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه	١٦٢٩
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه	١٦٣٣
باب قول محمد على خلاف قول صاحبه ..	١٦٣٥
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه	١٦٣٩

- ١٦٤٠ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
- ١٦٤١ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
- ١٦٤٤ باب جوابات مالك بن أنس

كتاب الرجوع عن الشهادات

- ١٦٤٧ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه
- ١٦٤٨ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه
- ١٦٤٩ باب قول محمد على خلاف قول صاحبه
- ١٦٥٠ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

كتاب الدعوى

- ١٦٥٣ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه
- ١٦٦٧ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه
- ١٦٦٩ باب قول محمد على خلاف قول صاحبه
- ١٦٧١ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه
- ١٦٧٣ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
- ١٦٧٨ باب ما انفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة في بقول على حدة
- ١٦٨٤ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
- ١٦٨٦ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
- ١٦٩٠ باب جوابات مالك بن أنس

كتاب الإقرار

- ١٦٩١ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه
- ١٧٠٣ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه
- ١٧٠٦ باب قول محمد على خلاف قول صاحبه
- ١٧١١ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
- ١٧٢٢ باب ما انفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة في بقول على حدة
- ١٧٢٣ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
- ١٧٢٨ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

كتاب الوكالة

- ١٧٣٣ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه
- ١٧٤٢ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه
- ١٧٤٤ باب قول محمد على خلاف قول صاحبه

باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه	١٧١٥
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه	١٧١٧
باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة	١٧١٨
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة	١٧١٩
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا	١٧٥٢

كتاب الكفالة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه	١٧٥٣
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه	١٧٥٦
باب قول محمد على خلاف قول صاحبه	١٧٥٨
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه	١٧٥٩
باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة	١٧٦١
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة	١٧٦٢
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا	١٧٦٤
باب جوابات مالك من أنس	١٧٦٥

كتاب الحوالة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه	١٧٦٧
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة	١٧٦٨
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا	١٧٧٠

كتاب الصلح

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه	١٧٧١
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه	١٧٧٧
باب قول محمد على خلاف قول صاحبه	١٧٧٨
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه	١٧٧٩
باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة	١٧٨٤
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا	١٧٨٥

كتاب الرهن

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه	١٧٨٧
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه	١٧٩٠
باب قول محمد على خلاف قول صاحبه	١٧٩٢
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه	١٧٩٤

١٧٩٦	باب ما نمرود كل واحد من أصحابنا الثلاثة في يقول على حدة
١٧٩٩	باب قول زفر خلافاً لأصحاب الثلاثة
١٨٠٣	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
١٨٠٦	باب جوابات مالك من أنس

كتاب المضاربة

١٨٠٧	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
١٨٠٨	باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
١٨١٢	باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
١٨١٤	باب جوابات مالك من أنس

كتاب المزارعة

١٨١٥	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
١٨٢٠	باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
١٨٢٣	باب جوابات مالك من أنس

كتاب الشرب

١٨٢٥	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
------	---

كتاب الأشربة

١٨٢٩	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
١٨٣١	باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
١٨٣٣	باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

كتاب الإكراه

١٨٣٥	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
١٨٣٧	باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
١٨٣٨	باب ما نمرود كل واحد من أصحابنا الثلاثة في يقول على حدة
١٨٣٩	باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
١٨٤١	باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

كتاب الحجر

١٨٤١	باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
١٨٤٣	باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

كتاب الماذون

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه ١٨٤٥
 باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه ١٨٥٠
 باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٨٥١
 باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٨٥٥

كتاب الديات

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه ١٨٥٧
 باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه ١٨٧٣
 باب قول محمد على خلاف قول صاحبه ١٨٧٧
 باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٨٨١
 باب ما انفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة به بقول على حدة ١٨٨٣
 باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٨٨٤
 باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٨٨٨
 باب جوابات مالك بن أنس ١٩٠٤

كتاب الجنائيات

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه ١٩٠٩
 كتاب الخشي
 باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه ١٩١٣
 كتاب الوصايا
 باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه ١٩١٥
 باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبه ١٩٣٦
 باب قول محمد على خلاف قول صاحبه ١٩٣٨
 باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه ١٩٤٠
 باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه ١٩٤١
 باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٩٤٢
 باب ما انفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة به بقول على حدة ١٩٤٨
 باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٩٥٢
 باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٩٥٦
 باب جوابات مالك بن أنس ١٩٦٠

كتاب القرائض

- ١٩٦٣ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
١٩٦٥ باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
١٩٦٧ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
١٩٦٩ باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
١٩٧٠ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
١٩٧٤ باب جوابات مالك بن أنس

كتاب الكراهية

- ١٩٧٧ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
١٩٨٠ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
١٩٨٢ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
١٩٨٥ باب جوابات مالك بن أنس

ثالث عشر: فهرس الكتب

٧١	كتاب الصلاة
٥٧٣	كتاب الزكاة
٦٤٧	كتاب الصرم
٧١١	كتاب المناسك
٨٢٧	كتاب النكاح
٩٦١	كتاب الطلاق
١٠٧٧	كتاب العتاق
١١٢٥	كتاب المكاتب
١١٣٣	كتاب الولايات
١١٣٧	كتاب الأيمان
١١٨٥	كتاب الحدود
١٢٣١	كتاب السرقة
١٢٦١	كتاب السر
١٣٠١	كتاب الاستحسان
١٣٠٥	كتاب التحري
١٣٠٧	كتاب النقيط
١٣١١	كتاب اللقطة
١٣١٥	كتاب المفقود
١٣١٧	كتاب الإباق
١٣٢١	كتاب الغصب
١٣٣٩	كتاب الوديعة
١٣٥١	كتاب العارية
١٣٥٧	كتاب الشركة
١٣٧٣	كتاب الصيد
١٣٩٩	كتاب الوقف
١٤٠٧	كتاب الهبة

١٤٣٥	كتاب البيوع
١٥٥١	كتاب الصرف
١٥٦٣	كتاب الشفعة
١٥٨٥	كتاب القسمة
١٥٩٥	كتاب الإجازات
١٦٢١	كتاب أدب القاضي
١٦٢٩	كتاب الشهادات
١٦٤٧	كتاب الرجوع عن الشهادات
١٦٥٣	كتاب الدعوى
١٦٩١	كتاب الإقرار
١٧٣٣	كتاب الوكالة
١٧٥٣	كتاب الكفالة
١٧٦٧	كتاب الحوالة
١٧٧١	كتاب الصلح
١٧٨٧	كتاب الرهن
١٨٠٧	كتاب المضاربة
١٨١٥	كتاب المزارعة
١٨٢٥	كتاب الشرب
١٨٢٩	كتاب الأشربة
١٨٣٥	كتاب الإكراه
١٨٤١	كتاب الحجر
١٨٤٥	كتاب المأذون
١٨٥٧	كتاب الديات
١٩٠٩	كتاب الجنائيات
١٩١٥	كتاب الوصايا
١٩٦٣	كتاب الفرائض
١٩٧٧	كتاب الكراهية

رابع عشر: فهرس الفهارس العلمية

١٩٩١ أولاً: فهرس الآيات القرآنية
٢٠٠٢ ثانياً: فهرس الأحاديث
٢٠٤٥ ثالثاً: فهرس الآثار
٢٠٥٥ رابعاً: فهرس الأعلام
٢١٠٠ خامساً: فهرس المصادر الواردة في المتن
٢١٠١ سادساً: فهرس القبائل
٢١٠٣ سابعاً: فهرس المدن والأماكن
٢١٠٧ ثامناً: فهرس المصطلحات والكلمات المشروحة
٢١٢٤ تاسعاً: فهرس الآيات الشعرية
٢١٢٥ عاشراً: فهرس المصادر والمراجع
٢١٣٤ حادي عشر: فهرس المسائل
٢٢٢٨ ثاني عشر: فهرس الموضوعات
٢٢٤٣ ثالث عشر: فهرس الكتب
٢٢٤٥ رابع عشر: فهرس الفهارس العلمية